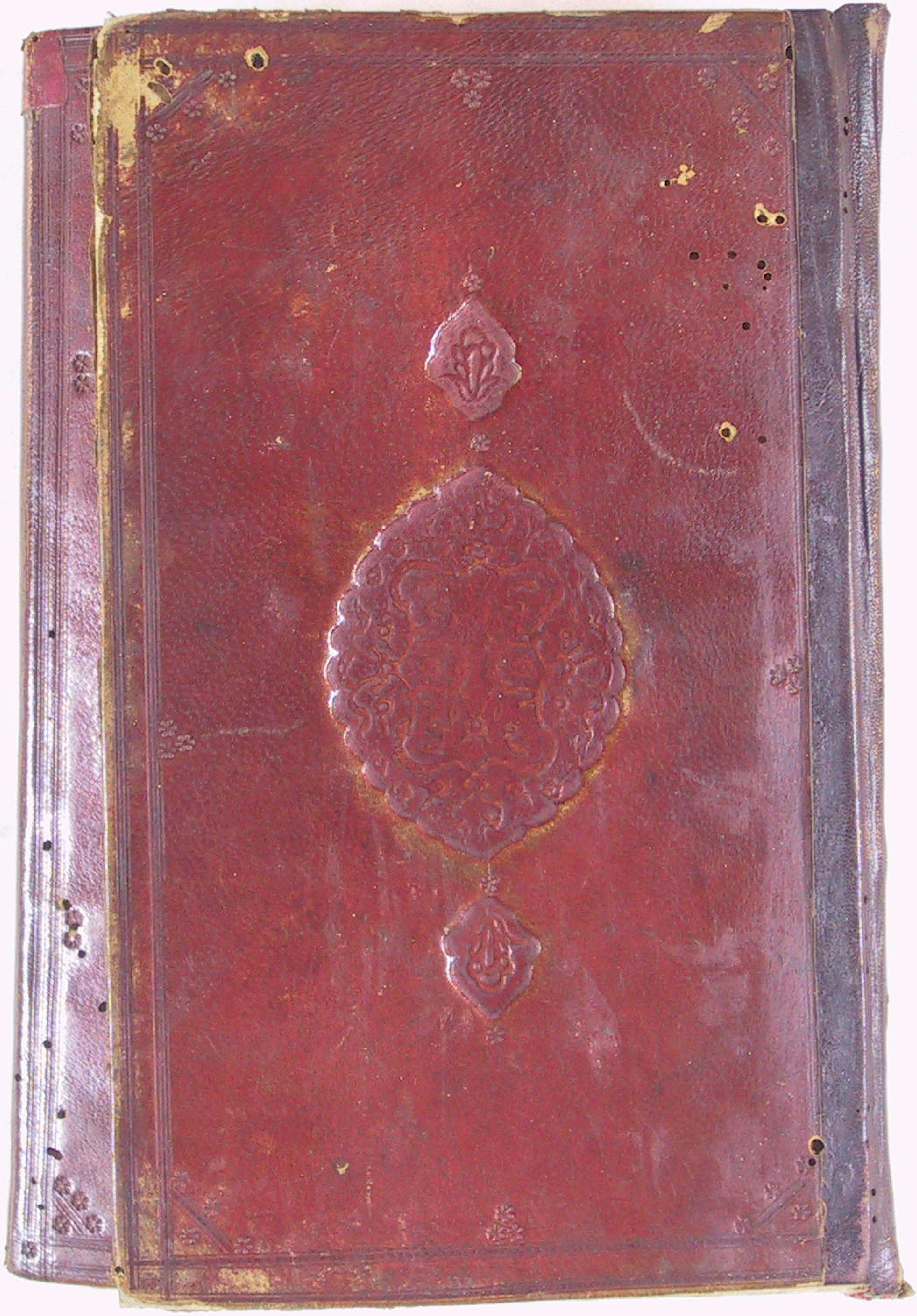

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP P. KÜTÜPHANESİ MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1185

حسبي الله وكفى
من الكتب التي وقفها الفقير
الى آلاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وفقه الله

١٤٥٨

عصام الدين على الكافيه

RAĞIP P.
Ka. N.
1348

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

احمد الله على ما الهمني كي عصاما ميا لا عصاميا وان كنت
ابنا للكرام وخلفا عن الاعلام • وحفظني ان اكون امسي
وجعل كل يوم خيرا لي مما تقدم عليه من الايام • ثم ابلغ صلوة
واتم سلام ابلغ مراتب عظام ومشاهد اجسام جسام • لسيدنا
محمد عليه افضل الصلوة والسلام من اوتي خير كلام • و
آله وصحبه وشيعة مبيني الحلال والحرام • وبعد فيقول المفتقر
الى الله القوي المتين • ابرهيم بن محمد بن عربشاه الاسفراييني
المشتهر بعصام الدين ان الكمالات التي تحصيله انسب
من كل مناسب • وتفصيله احمل المراقي الى اعلى المراتب
الكافية المنسوبة الى الشيخ ابن الحاجب • اوصله الله الى
اعلى المطالب • يحمل تيسيرا حل مقاصده كل طالب •
وهو ان شرحه او حشيه بعد او حيد • واوضح المعنى لعله
المعنى • لم يبرز الى الآن لاهله • وبقي اكثر مقاصده
على حال لم كان في اصله • بقيا يحتمل على شروح انه صار
معضلا • للمقصد من غوامض مقاصده ولم ينل منه
محصلا • فطالما حداني ذلك الى ان اشرح شرحا وصحا
موضحا مختصرا مقيدا المطلقات • مفسرا مقيدا المغلقا
ضابطا للشواذ • مفصلا للمجملات • مصلحا المختلات •
مصححا للمعتلات • الا ما اغنى النطاسي • ولم ير الا ناسي
وكان يعوقني عنه العوائق • وسوابق نوائب سابقتي

للكرام

المعوص

اللواحق • الى ان سالني الاقدام عليه من لا يسعني مخالفته
لانه حفت بي مرءاته وعاطفته • وتحققت انه لا يضيع
عملي • ولا يخيب دون بابه املي • وهو ان لا يخفى على ذلك
الالمعي دقايق نظري • وحقايق ما ادى اليه فكري • ويعلم
حق اهل العلم على الناس • ويميز ارباب الالباب عمن ليس لهم
الا الحواس • ولا يسوي بين اصحاب طريق الالباب الصو
وتابعي الوسواس • الخناس الذي يوسوس في صدور الناس
وكيف لا وقد توحد فيما بين اولاد السلاطين والحكام
بنصب اعلام العلم وتكريم العلماء الاعلام • فلذا جعله ربه
في مقام الاكرام • عبد العزيز العلام • لا زال لدرس التوفيق
قوام • ومن التاييد عصام كما جعل اباه الذي هو اعظم
خواقين الانام • واكرم سلاطين الانام • والحاهم بحوزة
الاسلام عن الانهدام • واقمعهم لصلابة البدعة بالصيلم
والاصطلام • واسخى من البحر والغمام • واسمح من ضرغام الا
عبيد الله فواها ثم واها لهذا المقام يا رب يا رباه رب
اباه واياه • واجعلهما ممن اتيتهما الحكمة والحكومة • واحفظهما
عن فتنة الباس والخصومة • وادم جيشهما في ظلال
العيش الناعم بانعام ذلك الاب وهذا الابن المنعم سيما
اميرا كبيرا رباه في ايام الطفولية والصبا • يمين العدل
والعفة والسخا • الامير الخليق الحري بجوامع المدح والثنا
المتفرد من بين الامراء بالشجاعة والسخاوة والبذل والعطا
مربي الحكما نعم المربي يار محمد بن الامير المغفور المبرور جار
وفاني اللهم ارزقه حسنات في الدارين بقول صاحبها
حسبي فجاء بحمد الله شرحا للفن لم يحتج عين الانسان
الى ثانيه • ولم يتمثل عند انسان العين ما يدانيه • وحماه

نسخه دونه باسایل

والورع

من العلل م

ان تكون مرضية ان جعلت ماتحويه الكتب النحوية محوية
وما ينطوي عليه المزبر من ترتيب مالا يخفى ضعفه مطويه
اذ ليس فيهما الا تشحيذ الاذهان وقد تيسر لي غاية ما في
الامكان في اثناء تشييد الاركان اثق بالله ان تكون نائفا
مستجلبا لافئدة قلوب الطلبه ومتسببا للوصول الى اجل
الطلبه وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم انه لابد للشارع في تحصيل
هذا الكتاب من ضبط عدة اصول هي عدة وصول الى مقاصده
نذكرها اولا تسهيلا لطالبه وقاصده العلم ان كان اعتقاد
الشيء يسمى تصديقا والا فتصورا وكل منهما ان يحصل من غير
توقف على طلب وسبق علم بشيء ينتقل منه اليه فبديهي وان
توقف فنظري نسبته الى النظر الذي هو ملاحظة المعلوم م
لتحصيل المطلوب وما يحصل به التصديق بالشيء بطريق النظر
يسمى دليلا وما يحصل من تصورات تصور الشيء بطريق النظر
يسمى معرفا على صيغة اسم الفاعل وذلك الشيء معرفا على صيغة
اسم المفعول والاصل في المعرفات ان يكون مميزا لكل من افراد
المعرف عن كل ما ليس فردا له وذلك بان يشمل كل فرد له بحيث
لا يشذ عنه فرد ويسمى هذا الشمول جمعا وان لا يشمل ما ليس
فردا له ويسمى منعا ويسمى المعرف الجامع المانع عند علماء
العربية خاصة حدا والمعرف به محدودا وقد يكتفي في المعرف
بالتمييز عن بعض الاغيار لكنه لا يكاد يوجد في تعيين المفهوم
الاصطلاحية انما يكثر في تعيين اللغة ولذلك بنا فترى في تعريف
تلك المفهومات بفوت المنع والايجاب عنها بالاكتفاء
بل نتكلف ما امكن بجعله مانعا ومن شرائط المعرف ان يجتنب
فيه عن اللفظ المشترك وهو ما وضع لمتعدد بكل بوضع على
حدة لا يكون تابعا للوضع الاخر بان يكون لاحد وضعيه بسبب

التشحيذ تيز كردن صح

قوله لكل بوضع على حدة احترز به عما هو موضوع للشيء بالوضع العام والموضوع له الخاص منه

مناسبة

٢

بمناسبة الموضوع له فيه للموضوع له في الوضع الاخر وعن
المجاز وهو اللفظ المستعمل في غير الموضوع له لمناسبة بينه
وبين الموضوع له بقرينة صارفة عن ارادة الموضوع له وقد
ينبغي ان يشترط الاجتناب عن الكناية ايضا وهو اللفظ
المستعمل في غير الموضوع لمناسبة بينه وبين الموضوع له
من غير قرينة صارفة عن ارادة الموضوع له لانه كالمجاز
في الفساد فكانهم اعتمدوا على ظهور اشتراك الفساد بينه
وبين المجاز ومعنى الاجتناب عنها ان لا تستعمل في التعريف
من غير قرينة واضحة تدل على ان المراد ما هو ومن شرط يطير
ايضا ان يجتنب فيه عن لفظ لا يعرف المخاطب معناه لاجل
كالضابع لم يفسر او فسر بالتابع وما تراه الاكثر في تعريفات
هذا الكتاب وغيره من ذكر الفاظ هي من مصطلحات هذا
الفن كالمعرف والمتعلم كما لا يعرف المعرف لا يعرفها فعلى
الاعتذار عنه بدعوى ان تلك الالفاظ كانت شايعة في
الالسنة مشتهرة بحيث كان المص يعرف من حال المخاطبين
انهم يعرفونها فلم تبق مشتهرة بعد زمان صاحب التعريف
والمكتسب بالمعرف تصور مفهوم المعرف اما بوجه مساو
واما بوجه غير مساو وتمييز الافراد من ثمرات هذا التصور
فيجب ان يقصد بكل من لفظي المحدود والحد مفهومه لا الا فراد
فذكرها يدل على قصد الفرد خروج عن صناعة التعريف
مخالف لما هو عادة اصحابها فلذلك يحفظ المعرف والمعرف ف
عن الاشتمال على ما يدل على قصد الفرد ويشكل على من قرب
شيئا منهما بلفظة كل ويعتذر بما امكن ان يتكلف به ان كان
له شان وستعرف تفصيله ان كان لنا زمان وقد اعتبر
المص في تعريفات المتون المستخرج بالتتبع امرين اخرين

المراد من حدود الالفاظ

احدهما انه ينبغي ان نعرف بما لا يتوقف معرفته على التتبع لان
خطاب تاليفاتها ليس مع المتتبع لاستغنائه عن التعلم لان
الغرض من تعلم النحو مثلا معرفة احوال كلم العرب من حيث
الاعراب والبناء وقد حصل له ذلك بالتتبع ولذلك ستراه
يعدل عن بعض تعريفات القوم واورد عليه ان المستغني
عن تعلم النحو من تم استقراؤه واما من تتبع بعض الاحكام
دون بعض فلا فيصح ان نعرف له بعض المفهومات بما عرف
بعينه بالتتبع ليعلم الاحكام الجزئية له لم تعرف بالتتبع هنا وعن
التحقيق بحكم بان خطاب هذه الفنون لا تخلو عن مخاطب
ليس له تتبع اصلا وبالجملة ينبغي ان يراعي في تعريفاتها هذا
الاصل وما لم ينطبق عليه يكون مختلا ولا ينبغي اصلاحه
باعتبار امر يتوقف على تتبع مما لا انه لا يتم بالنظر الى من هو
عار عنه راسا وثانيهما وهو مذكور في بحث الحال من شرح
المفصل ان المراد من حدود الالفاظ ان يكون اللفظ دالا
على ما ذكر هذا يريد ان قولهم في حد المفعول به ما وقع عليه
فعل الفاعل معناه ما دل على انه وقع على معناه فعل الفاعل
سواء كان وقع عليه في نفس الامر او لا وان وقع ولم يدل
عليه لفظه لم يكن مفعولا به فظاهر دعواه في غاية الاختلال
لان اكثر تعريفات الفن خالية عن هذا المعنى الا ترى ان
تعريف الكلمة بلفظ وضع لمعنى مفرد ليس معناه انها
تدل على ذلك ولعل مراده ان ما ذكر من احوال مدلول
اللفظ في التعريف معناه انه حاله بحسب دلالة اللفظ
لا بحسب الواقع مثلا وقوع فعل الفاعل على المفعول به حال
معنى اللفظ الذي هو مفعول به فالمعتبر فيه دلالة اللفظ
لا الواقع واما ما ذكر من احوال نفس الالفاظ فليس كذلك

وبعد

وبعد تحقيق ما ذكر من الاصل لا تغفل عنه فان كثيرا من تعريفاته
لا يتم بدونه والاصل في التعريف ان يكون مركبا من جزء احدهما
اخص من الاخر مطلقا يعني يصدق على بعض افراد الاخر
فقط والاخر يصدق على كل افراده ويسمى الاخر اعم ويسمى
الاعم جنسا ان كان تمام جزء مشترك بين المعرف وغيره و
ذلك الاخص فصلا ان لم يكن خارجا من المعرف وان كان
الجزءان بحيث يشمل كل منهما بعض ما يشمل الاخر فقط وهما
الاعم والاخص من وجه يقال للمتقدم هو بمنزلة الجنس
وللمتاخر هو بمنزلة الفصل وكذلك ما هو خارج عن المعرف
بمنزلة الجنس ان كان اعم مطلقا وبمنزلة الفصل ان كان اخص
مطلقا ولا يصح التعريف بما هو اخفى من المعرف ولا بما هو
مساو له في المعرفة والجهالة وينبغي ان يحفظ التعريف عما
يوهم التعريف بالاخفى والمساوي ولا يصح التعريف بما
يتوقف معرفته على معرفة المعرف ولا بما يكون معرفته مع
معرفته لان ما يعرف به الشيء سابق عليه في المعرفة وما يتوقف
معرفته على الشيء متاخر عنه وما مع الشيء لا يكون سابقا
عليه ومن عادة ارباب التاليف ان يعقبوا الحدود بالتقسيمات
وفائدته اما تكميل معرفة المحدود واما تحصيل مفهومات
الاقسام لان هاهنا بيان ما يختص بكل من الاحكام والتقسيم

التقسيم

هو ضم مفهومين متخالفين الى مفهوم يحصل من ضم كل
مفهوم معه اخص منه بحسب الواقع او في نظر العقل و
الثاني هو الذي يقال له الاخص بحسب المفهوم ويسمى
للمفهوم الذي ضم اليه مقسما وكل من المفهومين اللذين
ضما اليه قيد القسم والمجموع الحاصل من كل ضم قسما
بالقياس الى المقسم وقسيما بالقياس الى المجموع الاخر

من القسم الاخر وبما سمعت عرفت ان التقسيم ايض للمفهوم
لا للفرد وان كان تمييز جعل الافراد طايفة طايفة وانه
يجب حفظ لفظ المقسم عن الدلالة على قصد الفرد والاصل
في التقسيم ان يكون على وجه يضبط جميع افراد المقسم و
تسمى ذلك الضبط حصرا وهو قد يكون بحيث يظهر على
العقل بمجرد ما ذكر في التقسيم من غير ملاحظة ما هو الحا راجح
عنده ولذا كانه لا زوال له وقد لا يكون كذلك بل يحتاج الى
تتبع افراد المقسم ليعرف ان التقسيم وقع ضابطا لها و
يسمى الاول قسمة عقلية والثاني قسمة استقرائية والاصل
ايض في التقسيم ان لا يصدق شي من الاقسام على ما يصدق
عليه القسم الاخر ويسمى قسمة حقيقية وقد تكون بحيث
يصدق قسم مع قسم لعدم تباين مفهومات ضمت الى
المقسم وتسمى قسمة اعتبارية ولما فرغنا من تمهيد الاصو
حان العقود الى ما نحن بصدده من شرح الكتاب و
التضرع والابتهال الى الفياض الوهاب لالهام الصدق
واعلام الصواب والتوفيق لتنقيح الخطاب اعلم ان بلغ
ان المستفاد من بعض الشروح ان الكافية كانت مشتملة
على خطبة حيث شرح الخطبة والمستفاد من بعضها انها
لم تشتمل لا على البسملة ولا على الحمد وكان وجهه ان الخطب
في الاكثر الحاقية فكانها اشتهرت قبل الحاقها ومنهم من
ذهب الى انها متروكة الحمد هضما وقال لم يبتدئ بالحمد
هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتاب ليس
ككتب السلف رحمهم الله حتى يبتدأ على سننهم وليس
ذاك حتى يكون بترك الحمد قطع ويريد ان المقام داع
الى هضم النفس لمظنة الاعجاب بهذا التاليف الكبير

٤

دالمم

لم يسبق احد بمثله واورد عليه ان ترك ما ورد به الشرع و
التزمه السلف للتخييل بما ليس بمسلم اليه سبيل وهل هذا الا
مثل ان لا يصوم ولا يصلي هضما لنفسه بتخييل انه ليس في سلك
العقلاء البالغين ويمكن ان يدفع بان تخييل انه ليس ككتب
السلف وليس بذلك بان لا يبتدى على عدم الابتداء بل يكفي
فيه تخييل عدم الابتداء والتخييل يتحقق بترك الاتيان بالحمد
على وجه شاع من ذكر لفظ الحمد او ما يشتق منه لانها لما
اعتادت النفس استفادة الحمد في اوايل الكتب بهذا الطريق
ولم تجدها تخيل انها انه ترك مع انه لم يترك لاشتمال التسمية
على وضوح الدلالة على جميع الصفات اجمالا وعلى بعضها تفصيلا
وليس الحمد في قول القايل الحمد لله وما يشبهه بل القول الدال
على الصفات الكمالية فاحسن الضبط فانه من لطيفة ليس لها سلو
اسلم وانما بدء بتعريف الكلمة والكلام لان النحو يبحث عن احوا لهما منه
او عن احوال ما يتوقف معرفته على معرفتهما من اقسامهما وما لا
يعلم الشي لا يمكن ان نحكم عليه وقيل ان الكلمة معلومة للمخاطب
قبل التعريف بمقتضى التعريف والتعريف وما قيل ان التعريف
بمعنى تحصيل التصور لا يقتضي سبق علم المتعلم انما يقتضي سبق
علم الكاسب ففيه ان المتعلم ما لم يتوجه الى المعرف الذي
هو مدلول اللفظ ولم يلاحظ نفسه لم يحصل له معرفة مد لول
اللفظ بالتعليم فالوجه انه ما لم يعلم المبحوث عنه في العلم
على وجه يتميز عن جميع ما عداه لم يحصل الحكم عليه على وجه
يخصه ويتعين عند المتعلم ان هذه الحالة لئلا يلغو و
شي من التعريفين لا يقتضي العلم على هذا الوجه ثم البحث
عن حال الكلمة واقسامها ظاهر واما البحث عن حال الكلام ان
كان من حيث انها الجملة فكما يبحث عن الخبر الجملة والحال والصفة

الاوجه ان جميع مباحث الكلم تحت الكلام ايضا لان غرض النحوي ان يعرف حال كل كلمة في الكلام فالبحث عن الكلام عبارة عن هذا البحث الضمني وح لا يبعد ان الاولى بالتعريف حمله منه

الكلمة ومعاني اللام

كذلك وح كان الاولى تعريف الجملة لان البحث عنه انما وقع مذكورا بلفظ الجملة لا الكلام وان كان الكلام اخص من الجملة فالبحث عن الكلام خفي لا ان يجعل بعض المباحث راجعا اليه كان يقال قولهم كم لها صدر الكلام بحث عن الكلام بانه يجب ان يكون كم في صدره وبالجملة يجب تعريف الجملة ايضا لانه يبحث عنها اكثر من البحث عن الكلام بلا كلام كما ستعرف فنعم ما فعل الزمخشري في المفصل حيث قال بعد تعريف الكلام ويسمى جملة وقدم تعريف الكلمة على الكلام لتوقف معرفة مفهومه على معرفة مفهومها وتوقف تحقق مفهومه على تحقق مفهومها وتوقف وجود فرده على وجود فردها وتوقف معرفة فرده على معرفة فردها وتوقف معرفة تقسيمه على معرفة تقسيمها فقال الكلمة معرفة بلام التعريف فلنعين لك اولا معاني اللام ثم لنذكر ما يحتمله المقام وما هو ارجح ان تكون هو المرام فنقول التعريف اما للاشارة الى تعيين ما اريد بمدخوله ويسمى لام الجنس ولم نسب لانه قد يقصد بالمعرف به الجنس من حيث هو هو مع قطع النظر عن الفرد ويخص باسم لام الحقيقة وقد يقصد به اليه من حيث وجوده في فرد غير متعين ويخص باسم لام العهد الذهني وقد يقصد اليه من حيث وجوده في ضمن جميع الافراد ويخص باسم لام الاستغراق واما للاشارة الى فرد من مدلول اللفظ متعين عند المخاطب ويقال له لام العهد الخارجي و اذا اطلق لام العهد ينصرف اليه فاللام ههنا اما للاشارة الى فرد من المدلول وح يكون مدلول الكلمة هو المسمى بهذا اللفظ لانه لا معنى للكلمة يكون المفهوم

المقصو

المقصود بالتعريف فردا منه بل هو احد معانيها فلا بد من تاويلها بالمسمى بهذا اللفظ حتى تكون اللام اشارة الى المعنى المعهود فيما بين النحاة من جملة افراد المسمى بهذا اللفظ وحمل الكلمة على هذا المعنى غير مستبعد عن الافهام لان المخاطب لا يفهم من اطلاقها في مقام تعليمها الا هذا بل قصد معنا الموضوع له خارج عن قانون المقصد لان قصد المعنى انما يكون لافادته ولا يمكن ان يستفيد منها المتعلم المعنى لعدم علمه به قبل التعلم وهكذا كل محدود قصد باطلاقه تعليم مدلوله لا نقول قصد فرد من مدلول المحدود خرج عن الاصل الذي ذكرتم من ان التعريف للمفهوم لا للفرد حتى يجب تعريف المحدود عما يدل على قصد الفرد لانا نقول ما قصد تمييز افراده يقصد في التعريف الى تصويره لا الى تصوير افراده سواء كان فردا مدلوله لفظ المحدود وذاته نفس الموضوع هو له فقصد فرد المسمى بالكلمة اذا كان المقصود تمييز افراد ذلك [illegible] وتصوير نفس مفهومه لا يخالف القانون واما الاشارة الى نفس المعنى مع قطع النظر عن الافراد فيكون لام الحقيقة وهو الانسب بمقام التعريف لشيوعه فيه حتى يمثل للام الحقيقة به لكن فيه ان قصده ضايع لانه لا يمكن ان يستفيده المخاطب المتعلم منه حين اطلاقه في مقام التعليم لجهله بالوضع له الا ان يقال قصد المعنى في الشايع للافادة وفي مقام التفسير ليس للافادة بل للتفسير وح اللام للاشارة الى تعيينه عند المخاطب باعتبار انه المعنى المعتبر عند النحاة ولا منافاة بين لام الجنس التي لا تنفك عن الكثرة وتاء الوحدة لان الجنس لها وحدة في العقل وان كثر في الخارج والوحدة الذهنية لا

تنافي الكمية الخارجية على ان الوحدة لا تنافي كثرة ما بل
كل كثرة لا تخلو عن وحدة والتحقيق ان التاء لاشتراط الوحدة
لكل جزء من الكثرة وبيان ان كل فرد من هذا المفهوم ماخوذ
مع الوحدة والكثرة لا تنافي وحدة جزئها بل تستلزمها اولا كثرة
الا من الاحاد وليس لك ان تحمله على لام الاستغراق ولا
على لام العهد الذهني لما عرفت انه لا تقصد الى الفرد على
ان لام العهد الذهني توهم جهالة المحدود لفظ لم يقل
لفظة لانه لم يقصد التانيث لاستواء التذكير والتانيث
والتثنية والجمع في المصدر وان اريد به معنى المشتق
صرح به الكشاف في سورة يوسف في قوله تعالى حتى
تكون حرضا بل جوز ترك التانيث في صفة على زنة المصدر
في تفسير قوله تعالى خلصوا نجيا ولا الوحدة لانه لا
وحدة معتبرة عنده في الكلمة حيث جعل عبد الله كلمة
اذ لا معنى لتاء الوحدة في الكلمة من غير اعتبار وحدة لا
[illegible] التاء نص في الوحدة ولا يجوز تجريدها عنها
بل لان معنى الوحدة في الكلمة افرادها فيغني قيد الافراد
عن الوحدة وهو بمنزلة الجنس ليشمل المهمل اي الذي
لم يوضع لمعنى والمستعمل اي الذي وضع لمعنى وقام بهمل
والمركب والمفرد لانه في عرف اللغة ما يتلفظ به الانسان
وقيل في الاصطلاح ونقض بالضمير المستتر لانه ليس
مما يتلفظ به الانسان مع انه لفظ في الاصطلاح اما انه
ليس مما يتلفظ به الانسان فلانه لو كان منه لكان محذوفا
لان المحذوف ما يتلفظ به لكن لم يتلفظ به ونوى و
كونه محذوفا باطل لانه لو كان محذوفا لزم حذف الفاعل
مع الاتفاق على انه لا يجوز حذف الفاعل في غير صورة

انظر التحقيق في تاء الوحدة

قال الرضي يوجب بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصب والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز ان يحترز بالجنس اذ كان اخص من الفصل بوجه وهو هنا كذا ان الموضوع لمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون لفظا

التنازع واما انه عبر عنه بانه عندنا لكنه والتزم المص كونه لفظا
محذوفا وقال لم يطلق عليه المحذوف تحاشيا عن القول بحذف
الفاعل ولا يخفى انه كلام لا حاصل له وزاد بعضهم في التعريف وقال
اللفظ ما يتلفظ به الانسان او ما في حكمه وفيه انه يصدق التعريف
ح على الدوال الاربع الحركات الاعرابية لانها في حكم ما يتلفظ
به في الوضع للمعنى والافادة له مع انها ليست بالفاظ وقال
المص في الايضاح ادنى ما يطلق عليه اللفظ حرف والحد فينبغي
ان يزاد في التقييد ويقال او في حكمه في وقوعه فاعلا و
موكدا ومعطوفا عليه وذلك ان تقول الحكم في اطلاق النحوي
والفرق بين اللفظ المحذوف والضمير المستتر ان المحذوف
من مقولة الصوت والحرف ولفظ موضوع منوي ربما
يتلفظ به في هذا المقام الذي حذف فيه كما في قولك الهلال
فان المنوي فيه لفظة هذا وربما يقال هذا الهلال وربما
لا يجوز التلفظ به في هذا المقام لكن يتلفظ به في مقام اخر
كما في قولك حمدا فان المقدر فيه حمدت وهو وان لا يتلفظ
به مع حمدا لكنه يتلفظ به بدونه كثيرا والمستتر ليس كذلك
قال الشيخ الرضي في بحث المضمرات وقول النحاة ان الفاعل
في زيد ضرب وهند ضربت هو وهي تدريس لضيق العبارة
ولم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ
المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر الا انه يلزم
المقدر هو ذلك المصرح به بقي ان المستتر ماذا فنحن نقول
والله اعلم انه المعنى المعقول الحاضر في مقام التكلم والخطاب
بذاته استغنى بحضوره عن الاحضار بلفظ وفي الغيبة
يسبق ذكره ففي التكلم والخطاب ليس من جنس اللفظ
اصلا وفي الغيبة ربما يكون لفظا اذا كان المنوي السا

منصرف الى الحكم النحوي صح صح صح

علم

ان حشية الى الضمير المتن

الحقيقي

لفظاً كما في قولك زيد سمع ولفظ قيل فالفاعل اللفظي في
في اضرب مستحدث ولكونه فاعلاً للفظ جعل لفظاً حكماً فما
ذكره بعض الافاضل الشارحين انه ليس من مقولة
الصوت والحرف اصلاً محل نظر والحق التفصيل وما نقله
الشارح الرضي عن بعض النحاة في بحث المضمرات المقدر في اضرب
ينبغي ان يكون نصف الالف او ثلثه لان ضمير المفرد
ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى ليس بشيء اذ لا يحكم
بالبال حين سماع اضرب شيء بازاء المخاطب من نصف
الالف او ثلث الواو وعلى انه ينبغي ان يقال او ثلثا الواو
لان المفرد يجب ان يكون ثلث الجمع لا ثلث المثنى ويلزم
ان يكون المستتر في ضاربان الفاً وفي ضاربونه واواً
وفي ضاربات نوناً مع بعدها يلزم كونها لفظاً ويلزم
ما قد سبق لكن بقي على ما حققنا الا انه يشكل جعل
اللفظ الحكمي مما وضع لمعنى لانه ليس هنالك الا الذات
المنوي فكيف يكون موضوع وموضوع له فيختل تعريف
الكلمة وتعريف المضمر وتعريف الاسم الا ان يجعل الوضع
والدلالة ايضاً كاللفظ اعم من ان يكونا حقيقيين او حكميين
ويجعل المستتر موضوعاً حكماً ودالاً حكماً ولنا في شرح
الرسالة الوضعية كلام اخر في تحقيقه لكن مخافة الاطناب
دعت الى حوالته عليه فانه المرجع والماب والله اعلم
بالصواب وتقييد التلفظ بالانسان لا يخرج كلمات
الله وكلمات الملك والجن عن تعريف اللفظ حتى يخرج
عن تعريف الكلمة لانها مما يتلفظ بها الانسان وتحفظ
عن الايهام ترك المص ذلك التقييد في شرح هذا الكتاب
وان قيد في ايضاح المفصل ووضع تمييز لذا الفصل يخرج

اللفظ

والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولاً متعيناً للمعنى مع قصد ان يصير متواطياً عليه بين قوم فلا تعاد
اذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى اولاً انك واضعه اذ ليس جعلاً اولياً لو وجدت اللفظ
الموضوع لمعنى مع قصد التواطؤ قبلك انك واضعه كما اذا سميت زيداً رجلاً فلا يقال لكل لفظ بدرت
من شخص لمعنى انها موضوعة لمعنى دون اقتران قصد التواطؤ بها وتحرفات العوام على هذا المثبت
انه لما يوضع لعدم قصد الحروف الاولى التواطؤ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجاً

اللفظ المهمل كله ويشمل الدوال الاربع على ما هو المشهور
وامثالها من الاصوات الموضوعة للمعاني من غير ان تكون الفاظاً
الا ان تقدم اللفظ متعها عن الدخول في التعريف ولا يخرج اللفظ
المركب حتى يكون مغنياً عن قيد الافراد لان الوضع تعيين شيء
لشيء بحيث ينتقل العالم به من الشيء الاول الى الشيء الثاني من
غير قرينة واللفظ المركب عين كذلك لكن بتعيين اجزائه
مثلاً اذا عين زيد للذات المخصوصة والقائم لذات لها القيام
وصورة التركيب لثبوت القائم لزيد فقد عين زيد قائم
لمجموع هذه المعاني لكن بتعيينات متعددة وانما قلنا من غير
قرينة ليخرج تعيين المجاز لان الوضع كما عين اللفظ للموضوع
هو له عين لكل ما يناسبه بقرينة فقال اطلقوا كل لفظ وضعناه
لمعنى على كل معنى يناسبه بالقرينة وهذا التعيين الشامل
لهما ايضاً من معاني الوضع لكن المعنى المشهور هو المعنى
الاخص المذكور وهو المدار لتقسيم اللفظ الى المشترك
والمنفرد والحقيقة والمجاز وتحصيل اقسام الكلمة وتنويع
الدلالة بالمطابقة والتضمن والالتزام الى غير ذلك وهذا
التعريف اولى من قولهم تخصيص شيء بشيء متى اطلق
احس الشيء الاول فهم الشيء الثاني كما تشهد به استعماله
باللام دون الباء على انه ينتقض اما بوضع اللفظ المشترك
او المرادف وقد بسطنا بيانه في شرح فارسي المنطق والا
ينتقض تعريف الوضع بوضع الحرف لان تعيينه ليس بحيث
ينتقل منه العالم بالوضع الى المعنى بل لا بد للانتقال
من ضميمة لان الضميمة انما يجب ليعلم الوضع لانه ما لم
يكن الضميمة لا يحضر عند السامع الوضع وبعد العلم
بالوضع ينتقل اليه من غير ضميمة ولهذا الكلام مزيد

تفصيله في شرحنا للرسالة الوضعية ولا يخفى ان مقتضى تعريف
الوضع ان يكون معنى قوله وضع عيّن شيء لشيء بحيثية مخصوصة
فلا سبيل الى اسناده الى ضمير اللفظ ولا الى تعلق قوله لمعنى به
فلا بد من تجريد الوضع عن التعيين وجعله بمعنى التعيين لكن
لا مطلقا بل التعيين المقيد بالحيثية المذكورة المربوطة
باللفظ والمعنى بعد قطعها عن التعيين ووضع اللفظ والمعنى
موضعهما فقوله وضع لا يخرج شيئا من المهملات لانه ما
من مهمل الا وعين ولا اقل من تعيينه للتركيب من حروف
مخصوصة وبقوله لمعنى يخرج المهملات لانها لم تعين
لمعنى فما قيل انه يخرج بقوله وضع بعد التجريد ما سوى حروف
الهجاء لان حروف الهجاء عينت لغرض التركيب فخروجها
بقوله لمعنى غير صحيح وانما قلنا لا بد من التجريد عن الحيثية المعتبرة
في مفهوم الوضع لانه لو جرد عنها لدخل المجاز في تعريف
الكلمة وللنظر الدقيق هنا مسلك اخر وهو انه ربما يكون
للمعنى في حالة الاجمال احكام ليست له حالة التفصيل
الا ترى انه يصح قولك علم زيد واسناد العلم الى زيد بلا
كلفة ولو فصلت معنى علم وقلت حصل صورة الشيء في العقل
ولا يبقى لك سبيل الى جعل زيد مسندا اليه لهذا المفصل
وله نظير فليكن قوله وضع بمعناه الاجمالي صالحا للاسناد
الى اللفظ والتعلق بالمعنى وان لا توجد تلك الصلاحية
في تفصيل ذلك المعنى ثم وضع احترازا عن جميع المهملات كما
هو المشهور ولا احترازا بقوله لمعنى المعنى ما يقصد بشيء
سواء كان لفظا كما في اسماء حروف الهجاء وغيره وقد يكتفى
فيه بصحة القصد فهو اما مصدر بمعنى القصد نقل الى
المقصد او اسم زمان او مكان نقل اليه والمناسبة

هاهنا وتخصيصه بالمكان من ضيق العطن كالاعتراض بان
جعله اسم مكان لعدم الفرق بين المفعول ومكان الفعل في
اسم مفعول وكان في الاصل معنيا كمرمي خفف وهو اقرب
الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظير لتخفيفه مفرد احتراز عن
المركبات مطلقا فانها ليست بكلمات وهو من مصطلحات اهل
الميزان وحقيقته لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه ووصف
المعنى به وصف له بحال اللفظ فالمعنى المفرد معناه المعنى المفرد
اللفظ فالاولى جعله صفة للفظ ترجيحا للحقيقة على المجاز وتحرزا
عن ايهام ان افراد المعنى متقدم على الوضع فان المتبادر من الوصف
لمعنى مفرد ان يكون احتاط في الوضع لمعنى المفرد وانما اخر مع
افراده عن الوصف بالجملة وحق الوصف المفرد ان يتقدم كما
صرح به صاحب التسهيل لانه لو قدم لتبادر منه انه مفرد
قبل الوضع مع ان الافراد متاخر عن الوضع ولا غنى عن ذكر
الوضع لاستلزام الافراد الوضع وبهذا تبين انه يمكن اختصار
التعريف بان يقال الكلمة لفظ مفرد بل مفرد فيكون تعريفا
بالمفرد بقي ان المفرد لفظ مشترك بين هذا المعنى وبين ما
يقابل المثنى والمجموع اعني الواحد وبين ما يقابل المضاف الى
ما ليس بمضاف وبين ما يقابل الجملة اعني ما ليس بجملة و
استعماله بجميع هذه المعاني يرد عليك في هذا الكتاب ونعم
كل في موضعه فاستعماله في التعريف مخل لما عرفت وتمام
ينبهك عليه ان اللفظ الواحد قد يكون بالنسبة الى معنى
مفردا وبالنسبة الى معنى مركبا كعبد الله وبالنسبة الى معنى
حقيقة وبالنسبة الى معنى مجازا كالاسد فانه حقيقة في
الحيوان المفترس وكلمة مجاز في الرجل الشجاع وليس بكلمة
فلا بد من قيد الحيثية اي الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد من حيث

لبيان ... الشيء بيان استغراقه فان قيل لم يجعل لفظ ليوافق الخبر المبتدأ في التأنيث
فالجواب ... انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة
او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة و... لفظ
وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظا بها كما ذكرنا الا انه في اصله مصدر ويعتبر الاصل في مثل نحو

امراة صبور ورجال صبور ورجال صبور فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع فان قلت ... ان سواد كلمة لفظ ليخرج عنه الكلمات اذ جاء لفظان وكذا الكلمات قلت لا يخرج مثل ذلك ...

انه كذلك ليخرج عبد الله باعتبار المعنى المركب والاسد باعتبار
المجازي والا لم يكن التعريف مانعا قيل الانسب بغرض علم النحو ان
يجعل نحو قائم وبصري ... مركبا اعرب اعراب الكلمة داخلا في
حد الكلمة وقد فات ذلك الحكم لاتفاقهم على تقييد حد الكلمة بالا
وان يجعل نحو عبد الله مما اعرب اعراب كلمتين خارجا عنه كما صرح
صاحب المفصل ومن تبعه عند ... بذكر اللفظ فيراد لا
يقال ان لفظ اي المراد باللفظ ما لا يمكن التلفظ به مرتين بل
وضع من الاوضاع بل لا يصح التلفظ به لمجموع الامرة وحده و
نحن نقول اخراج الزمخشري مثل عبد الله عن تعريف الكلمة ينبغي
ان يكون قريبا كيف وقد قال بعد تعريف الكلمة تحته ثلثة
انواع الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم و
هو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم الى المفرد
ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما
جملة واما غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب و
بعلبك او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى
وقال العلامة التفتازاني في شرح الشرح لمختصر ابن الحاجب
ان النحاة اجمعوا على ان مثل عبد الله اسم وكل اسم كلمة ثم نقول
ان بعلبك علما معرب باعراب الكلمة وقد خرج عن تعريف صاحب
المفصل فما ترجح هو الانسب ما لم ينص المص على ان الانسب
بغرض النحو جعل عبد الله كلمة ليصح حكمهم بان اعرابه على
مقتضى وضعه الاصلي وجعله بمنزلة الكلمتين وبان اعراب
مجموع الرجل ... جعلهما بمنزلة كلمة واحدة لشدة الامتزاج
فلولا اعتبار الكلمة كما عرفه المص لم يتميز المعرب بسبب
التنزيل منزلة غيره عن المعرب بلا تنزيل وتكلف وهو اسم
اي كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترنة باحد الا

الثلثة

الثلثة وفعل اي كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة باحدها
وحرف اي كلمة دلت على معنى بسبب غيرها الذي هو لفظ اخر كما قالوا
ان الحرف مشروط في دلالته بذكر متعلقه وبما ذكرنا ظهر ان تقسيم
الكلمة اي ضم القيود اليها قد تحقق لان القيد والمقيد ذكرا بلفظ
واحد وان القسمة استقرائية لاحتمال قسم اخر هو ما دل على معنى
بسبب غيره لا تكون لفظا بل شيئا اخر من الاشارة الحسية او غيرها مما
يمكن عقلا لكن نفاه الاستقراء فما ذهب اليه الرضي من ان الحصر
عقلي وتبعه كثير من المهرة غيره انما يتم لو كان الحرف عند النحاة
ما لا يدل على معنى بنفسه سواء دل بالمتعلق او بالاشارة او غيرها
وهو ممنوع بل الظاهر ان اسم الحرف موضوع بازاء ما وجد في كلامهم ثم
قد ينبغي ان الاصل في التقسيم كونه حاصرا فبهذا الاعتبار تضمن
التقسيم دعوى الانحصار فاستدل بقوله لانها وجعل اللام
متعلقة بالانحصار المفهوم من التقسيم وقيل المفهوم من
المسكوت في معرض البيان وقوله اما ان تدل على معنى انحصرت ولما لم
يصلح حمله على اسم احتيج الى تاويل ان تدل بالدال او تقدير
الدال مضافا الى الاسم وفرق صاحب العباب شارح اللباب
بين صريح المصدر والماول به في صحة حمل الثاني على الجثة دون
الاول في بحث لام الجحود وسيأتي وارتضاه المحقق الشريف في
حواشي الرضي والدلالة في عرف ارباب العربية كون الشيء بحيث
اذا علم منه شيء اخر بعد العلم بالعلاقة العقلية او الوضعية
او الطبيعية فالاولى هي الدلالة العقلية والثانية هي الوضعية
والثالثة هي الطبيعية ويسمى الشيء الاول دالا والثاني مدلولا
وقوله اولا من تتمة الخبر على يدل او لا يدل على معنى في نفسها و
جعله عطفا على في نفسها اي او لا في نفسها يرده انه يشمل كلمة اما
وقوله فيما بعدها ولا عطفا على ان يقترن الثاني من ترك العطف

في هذا المقام ... اي ... وعطفه ...

لانه ليس مقدمة من مقدمات الدليل بل جملة اعتراضية لجنح اليها
لتعيين معنى الحرف الذي كان حقه ان يتقدم على الدليل وكذا اقيما تلمه
والاول ما يقترن بلحد الازمنة الثلاثة عطف على الترتيب الاول وهو
مقدمة من مقدمات الدليل حقها ان يعطف على المقدمة السابقة
كما هو المتعارف في نظم الادلة وليس مع قوله الثاني الحرف جوابا لسوال
مقدر نشاء من الترتيب الاول وهو ما الثاني وما الاول لانه لا يتجه
مثل هذا السوال في اثناء الاستدلال ولان قوله والاول مقدمة
الدليل فافهم الثاني الاسم والاول الفعل لما كان يتجه على استدلاله
على دعوى الحصر امران احدهما ان الحصر استقرايي لا ينكشف الا
بالتتبع والاستقراء فالترديد بين النفي والاثبات مما لا طايل تحته
اذ لا يتم بدون التمسك بالاستقراء والاستقراء يتم بدونه وثانيهما
ان الدعوى مجهول التصور لعدم العلم بمدلول الاسم والفعل
والحرف فالاستدلال عليه لا يجدي اجاب عنهما بقوله وقد علم
معطوفا على العلم الذي يتوقف من الدليل وهو العلم بالمدعى
فكانه قال قد علم بذلك دعوى الحصر وقد علم بذلك حد كل واحد منها
فالدليل يتصور بتصور المدعى ويبينه ولتضمنه الحدود دل على
على الاكتفاء بالاستقراء ولك ان تحمل ذلك اشارة الى المدعى
السامعين ولهذا التنبيه يقع في معرفة قوله فيما بعد ولا ياتيا
ذلك الا في اسمين او فعل واسم ومن الناس من حمل التقديم
فتنبه وقد علم فقدمنا لو كان مذكورا لاقتضى جزالة المترتب
وذكره لا يراد قوله وقد علم الخ نكات حقت ان تسمى نكايات
لا تحتسب جامع حكايات ذا الكرام ارجو ان يكون متضمن
هدايات وعن تضييع الوقت وقايات متضرعا سائلا من الله
تعرفنا انه وجه معرفة الحدود من الدليل انه عرف تمام المشترك
بين الاقسام الثلثة وتمام بين الاسم والفعل والقيود بحيث

يحصل لكل معرف جامع مانع وقد عرفت ان لا معنى للحد عند
الادباء الا المعرف الجامع المانع فلا يرد انا لا نسلم معرفة الحدود
والحد معرف لا يشتمل الا على اجزاء المعرف وكون ما علم من الدليل
تعريفا بالاجزاء ممنوع ولكل من الحدود مزيد بيان يتوقف على
مكان فانتظر سائلا من الله زمان امان الكلام ما اي
لفظ تضمن كلمتين اي كلا منهما يقال ضمنته الوعاء اي جعلته
فيه وخرج به ما سوى المركب لكن خرج ايضا نحو جسق مهمل
مع انه كلام اذ ليس جسق كلمة على ما هو التحقيق وقد استوفيناه
في شرح الرسالة الوضعية الا ان يقال المهمل المراد به نفسه
بل كل لفظ اريد به نفسه في حكم الاسم حيث تجري عليه احكامه فيكون
كلمة حكما وبحث النحوي لا يقتصر على الكلمة الحقيقية وكيف لا وشئ
من الاصوات ليس كلمة وستعرف ان شاء الله تعالى ومن هذا تبين انهم
لو اعتبروا مفهوم الكلمة على وجه يندرج فيه ما هو في حكم الكلمة
لكان انسب ولكون المراد بكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما
يدخل زيد قام في التعريف مع انه يتضمن لاكثر من كلمتين لان قام مع
فاعله في حكم الكلمة حيث اجري مجراه على ان المتضمن الكلمتين يشمل
المتضمن للاكثر والظاهر ان الكلام عند صاحب التعريف مجموع
ضرب زيد مثلا بخلاف من عرفه بالمركب من كلمتين اسندت احديهما
الى الاخرى فان الكلام عنده مجرد ضرب والمتعلقات خارجة عنه
حقيقة والحق مع صاحبه لان المجموع في الجملة في ضرب زيد
رجلا مجموع ضرب رجلا والموضوع محلا مجموعه لا مجرد ضرب
وهكذا نظايرها بالاسناد لاخراج المركبات الغير الكلامية وهي
اما مجرد نسبة شئ الى شئ كما في تعريف الفاعل واليه ذهب الرضي
لكن يجب ان يكون المراد به هنا الاسناد الاصلي عند من يجعل الكلام
والجملة مترادفين وهو اسناد الفعل او ما يشبه مسند كالصفة

الكلام

بالاسناد

في قائم زيد وما قائم زيد والضارب واسم المفعول الى ما اسند اليه او الى ما سناه
الخبر الى ما اسند اليه او الاسناد الاصلي المقصود لذاته عند من جعله
اخص من الجملة فليس الجملة التي وقعت حالا او صفة او خبرا كلاما
عنده ويخرج عن تعريف الكلام بذكر الاسناد بهذا المعنى واما
تاليف الكلمتين بحيث يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها
على ما افتتح به صاحب اللباب وكثير من شارحي هذا الكتاب فجعل
يدخل في التعريف الجمل كلها لكن لابد ان [illegible] يراد بالافاده
الافادة في غير مقام التعداد [illegible] لئلا يدخل بعض التعريف بغلام زيد
فان فيه تاليف الكلمتين بحيث يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها
لكن في مقام التعداد فقط فان قلت لم يخرج بقوله بالاسناد
نحو الذي ضرب ورجل ضرب اذ لم يقيد الاسناد بالمقصود لذاته لانه
لفظ تضمن كلمتين بالاسناد قلت نعم لو جعل الباء للمصاحبة او الالصاق
اما لو جعلت للسببية فلا لان الذي ضرب لم يتضمن الكلمتين بسبب
الاسناد ويقصد تحصيله بل تضمنهما لقصد التوضيح ورجل ضرب
انما تضمنهما لقصد [illegible] التقييد فمن حمل الباء على غير السببية فقد
غفل ولما كان المتضمن لكلمتين شاملا للمتضمن للاكثر وللمتضمن لحرف
واسم وذهب ارباب الميزان ان الجملة الشرطية تركب من جملتين
احدهما محكوم عليه والاخرى محكوم به وقد جرى كثير من ارباب
العربية كما حققه المحقق الشريف وجمهورهم كما زعمه العلامة
التفتازاني ان الشرط قيد والحكم في الجزاء فليس تركيب الكلام
هنا من جملتين وذهب المبرد من النحاة ان الكلام يأتي
من اسم وحرف اذ ناب الحرف مقام الفعل بحيث اغنى عن تقدير
نحو يا زيد فان يا عند سد مسد ادعو في جميع اموره بحيث اغنى
المص في شرحه تقدير كما نقله المفصل والرضي في بحث المنادى فقال ان

ان المقدر عند سيبويه جزء الجملة الفعل والفاعل وعند المبرد
مجرد الفاعل لان يا ناب مناب الفعل صرح في تقسيم الكلام
بالحصر فقال **ولا يتأتى ذلك** اي لا يتهيأ الكلام او الاسناد او
التضمن بالاسناد **الا في اسمين** كما في الجملة الاسمية **او في فعل**
واسم كما في الفعلية ردا على المخالفين وقيل صرح بالحصر لوضوح
الاحتمالات الستة في المتضمن للكلمتين في بادي الراي فقوي
الداعي الى السلب هنا بخلاف قسمة الكلمة والمراد بالتأتي في
اسمين او فعل واسم انه يتأتى في هذين النوعين لا ان كل اسمين او
١٧ اسم و حرف كل فعل يصلح لذلك حتى يرد ان اسمي فعل لا يكفي ولا فعلا واسم فعل
ولا فعلا ناقصا واسما ووجه الحصر ان المسند اليه لا يكون الا
الثنائية اسما والمسند لا يكون حرفا ومن هنا علم ان وجه الحصر ان
التركيب العقلي ينتهي الى ستة والحرفان لا يوجد فيه شيء منهما ٥
[illegible] والفعلان والفعل والحرف لا يوجد فيهما المسند اليه
[illegible] والاسم والحرف لا يوجد فيه
الا احدهما فقد اطال بلا طائل بل اخل الدليل لان هذا الدليل لا
يثبت الا الحصر للكلام الثنائي والكلام لا ينحصر فيه عند المصنف
الاسم **الاسم** وهو في اللغة العلامة واللفظ الموضوع للجوهر والعرض
للتمييز على ما في القاموس ومنه علم ادم الاسماء خصه النحوي بهذا
القسم لمزيد شرفه على اخويه بحيث يتركب معه من غير العكس وما يقال
انه ماخوذ من السمو وهو العلو وسمي هذا القسم به لمزيد شرفه على
بخلاف اخويه او من الوسم وهو العلامة ووجه التسمية ظاهر بخلاف
ما هو عادة ارباب الاصطلاح من نقل الاسماء الى مصطلحاتهم
من المعاني اللغوية دون اختراع الاسم من اول الامر لمصطلحهم ولعل
اللغة الا باعتبار الاختلاف المذكور في الاسم بين البصري والكوفي باعتبار وضعه
للمعنى المصطلح عليه **ما** اي كلمة بقرينة جعله قسما منها

دل اى بحسب الوضع بقرينه جعلها صفة للكلمة اذ المتبادر من الدلالة
التى وصف بها الكلمة ما يكون الكلمة كلمة باعتبارها على معنى
مطابقى لانه المتبادر عند الاطلاق والمتعلق به الارادة عند عدم
الصارف عنه صرح به المحقق الرازى فى شرح الرسالة الشمسيه فى
نفسه متعلق بدل وضميره يرجع الى ما وكلمة فى بمعنى البا اى بنفسه من
غير حاجة الى ضميمة لفظ اخر بخلاف الحرف فانه لا لاته على
المعنى بغيره من اللفظ المضموم اليه المسمى بالمتعلق حتى لو لم ينضم اليه لم يدل
عليه والفعل وان شارك الحرف فى عدم استقلال معناه المطابقى فى
التعقل والملاحظة لان معناه المطابقى الحدث ونسبته الى فاعل ما
وزمان الحدث والنسبة غير مستقل بالمفهومية بل ملحوظة تبعا لطرفيها
فكذا الكل لا ينفهم ولا يتعقل بدون ملاحظة المسند اليه لكنه لا يحتاج
فى الدلالة عليه الى لفظ اخر لان تعقل النسبة لا يتوقف الا على تعقل فاعل ما
وحصوله فى الذهن عند ذكر الفعل لا يتوقف على ذكر لفظ اخر فالفعل
ايضا يدل على معنى مطابقى بنفسه بخلاف الحرف اذ هو موضوع لمعنى ملحوظ
تبعا لامر مخصوص لوحظ على وجه ينكشف به ذلك الامر المخصوص ومن
البين انه لا يمكن التعقل على هذا الوجه بدون ذلك الامر المخصوص والامر
المخصوص لا يحضر مع الحرف بدون ذكر ما يدل عليه فالحرف لا يدل على
معناه المطابقى بدون ذكر لفظ آخر فتمام تعريفات الاسم والفعل والحرف
منوطة على جعل النسبة المعتبرة فى مفهوم الفعل النسبة الى فاعل ما لا
النسبة الى فاعل مخصوص كزيد لانه حينئذ يتوقف على ذكر الفاعل المخصوص
ولا يصلحها ما قيل ان المعنى المعتبر فى التعريفات اعم من المطابقى والفعل يدل
على معنى فى نفسه هو الحدث وان لا يدل على معناه المطابقى بنفسه لانه يلزم
حينئذ التضمن بدون المطابقة لا لانه لا يتضح حينئذ خروج الحرف عن
تعريف الاسم لعدم ثبوت ان ليس له معنى التزامى مستقل بالمفهومية لانه اذا
كان التوجه الى معنى الحرف تبعا لشى اخر ومتطفلا عليه كان كل ما لا بد من

من ملاحظته فى ملاحظة معنى الحرف كذلك بلا ريبة فى ذلك ولننبهك
على ان الحق ان الفعل للنسبة الى فاعل معين ولبيانه مكان آخر غير
مقترن مرفوع خبر بعد خبر او مجرور صفة لمعنى او منصوب حال من المعنى
او من ضميره ما اى غير مقترن جزؤه سوا كان له جزء او لا فهو بيان للازم
بما هو وصف للمعنى فيكون المقصود به سلب الدلالة عليه بمقتضى
الاصل الثانى الذى ذكره المصنف فى الحدود فيكون المعنى غير دال على الاقتران
باحد الازمنه الثلاثة التى هى الحال والمستقبل والماضى والمراد عدم
الدلالة وضعا لما عرفت ومن لم يتصفح مقاصد القوم قال المراد عدم
الاقتران فى الفهم بان لا يكون الزمان مفهوما مع المعنى فصرف الاقتران
عن مفهومه وحمل المعنى المقترن على التضمنى على خلاف المعتبر
فى التعريف وبما حققنا اندفع ما يرد ان المراد بالمعنى اما المطابقى فالفعل
ايضا غير مقترن معناه المطابقى باحد الازمنه والا لكان للزمان زمان معنى صح
واما المعنى التضمنى فيشكل باسما البسايط والافعال فانها تدل على
تضمنى غير مقترن بالزمان اذا تمهد هذا فنقول لخرج بالدلالة هو صح
على معنى بنفسه الحروف ولم يخرج الاسما المتضمنه لمعنى الاستفهام او
الشرط لما نقل عن سيبويه ان هذه الاسما كانت خاليه عن معانى تلك
الحروف فى اصل الوضع مصدرة بها الا انها طرات فيها معانى تلك
الحروف بعد حذفها وكثرة استعمالها مع حذف الحروف وارادة معانيها
وخرج بقوله غير مقترن باحد الازمنه الثلثه سوا ايد باحد الازمنه الافعال صح
الواحد المعين او لم يقيد بالتعيين اذ الفعل المضارع مع اشتراكه بين
الحال والاستقبال يدل كل وضع على زمان معين والاولى انه لا يقيد بحسب صح
بالتعيين لانه ارتكاب لما هو خلاف الظاهر من غير ضرورة لا نعم
عسى وكادو نعم وبئس واخواتها لا تفترق بزمان لانه قد انسلخت هذه
الافعال من الزمان فى الاستعمال فالاقتران وضعا متحقق ولم يخرج
اسما الافعال لان معانيها المطابقيه الفاظ وهى غير مقترنة وانما

اسماء الافعال منقولات

المقترن بمعاني تلك الالفاظ وقيل التحقيق ان اسماء الافعال منقولات
اما عن الجار والمجرور نحو عليك بمعنى الزم واما عن معنى الظروف
نحو دونك اى خذ او عن المصدر تحقيقا نحو رويدا او تقديرا نحو
هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا لكنه على وزن المصدر كالقوقاة
او عن المصدر الذى كان فى الاصل صوتا نحو صه فليس لشى منها
الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع وهناك نظر لان اسماء الشرط والاستفهام
اذا صارت بحيث يفهم منها معانى الحروف بلا قرينة صارت موضوعة
لما دخل فيه الشرط والاستفهام بكثرة الاستعمال وكذا الافعال
المنسلخة عن الزمان واسماء الافعال على ما هو التحقيق فتكون لا لنا
على هذه المعانى بحسب الوضع ولا يتم ما قيل ان المعتبر الدلالة بحسب
وضع اول لانه مع بعده عن الفهم يوجب خروج نحو شمر ويزيد
عن حد الاسم لدلالتهما على احد الازمنة بحسب الوضع الاول ولانه
يوجب كون عليك ودونك خارجين عن حد الاسم لانهما فى الوضع
الاول ليسا كذلك ومما يجب ان ينبه عليه ان التزام الضميمة مع اللفظ
كما يكون لتوقف الدلالة عليها وذلك فى الحروف قد يكون لالتزام
ايضاح مفهوم الاسم كما فى الاسماء الموصولة ولتحصيل الغرض من وضع
الاسم فان ذو وضع يجعل اسم الجنس مربوطا بشى فلو خلا عن الاضافة
لم يحصل الغرض وكذا كل وضع للاحاطة بافراد ما اضيف اليه فتنبه
وحافظ عليه تحفظ عن اشتباه احد المقامين بالاخر وعن التباس
الاسم بالحرف عندك ولما كان تمييز افراد المحدود بالحد عما سواه من
خواص الخواص ذوى الانتباه وكان صعبا على القاصر [illegible] المتعلم
يكتف بما ذكر من الحد المتقدم وعقب حد كل من الاسم والفعل بذكر
عدة من الخواص لها مزيد شهرة فى الاختصاص ليتميز بكل من اخويه
بسهولة لديه واهمل ذلك فى قسم الحرف لانه يعد كل فرد منه كل صنف حد

الخاصة

ومن خواصه اى بعض خواصه كل من تلك الخمسة وخاصة الشيء ما يو

يوجد فيه دون غيره فان وجد فى جميع افراده فهى خاصة شاملة
وان لم يوجد فى شى من اغياره فهى خاصة حقيقية والا فاضافية
ولا يختلج فى قلبك ان الخاصة ما يكون محمولا على الشى وانه مشترك
بين الخاصة الحقيقية والاضافية لا فقد مشترك بينهما فتنكر هذا
البيان لان ما يختلج فى قلبك من خلط مصطلح النحو بمصطلح الميزان
ولما كان خواص الاسم كثيرة نبه على كثرتها بجمع الكثرة مع كلمة
التبعيض اذ لولا كلمة التبعيض لصرف صيغة الكثرة عن ظاهرها
بحمل الخمسة عليها وجعلت محمولة على القلة لا نقول لا يتضح
بالتبعيض بقاء صيغة الكثرة على حالها كيف وكل بعض من الخمسة فلا
يتضح ارادة ان الخمسة بعض من كثرة لانا نقول هذا خيال
سخيف لا يلتفت اليه نظر شريف اذ ظهور كون كل واحد بعضا من
الخمسة يمنع كونه مرادا للتبعيض لبيانه وامكان حمل الصيغ على
حقيقتها يمنع عن الجواز عنها الى المجاز ولما كان اللام والجر والتنوين
من الامور المقارنة للاسم دون الموجودة فيه اضاف الدخول
اليها لئلا يحتاج فى اطلاق الخاصة الى ارتكاب تسامح فقال دخول
اللام ونبه على ان المختار عنده ان حرف التعريف هى اللام كما هو
مذهب سيبويه دون ال على وزن هل على ما عليه الخليل او الهمزة
فقط كما ذهب اليه المبرد وجعل اللام فارقة بينها وبين همزة
الاستفهام وبهذا اضعف ما قيل انه لو قال حرف التعريف
لكان اشمل لدخول ميم التعريف فيه كما فى قوله عليه السلام ليس من
امبر امصيام فى امسفر لكن فى اطلاق اللام انه يشمل لام الامر ولام
ولام جواب القسم ولام الابتداء مع اختصاص بعض منها بالفعل
وشمول بعضها له وكانه اعتمد على ان اللام باطلاقه منصرف الى
لام التعريف ولا يصح خروج اللام الموصولة حينئذ لانه ليس لها
كثرة لام التعريف لا لانها داخلة على اسم الفاعل واسم المفعول

ظهر

م جواب لو م

اللذين هما في معنى الفعل كما في الرضي لانه لا يمنع الاختصاص بالاسم
ولقد رتب الخمسة ترتيبا انيقا فقدم ما يدخل اول الاسم ثم ما يدخل
الاخر ما يتقدم وقدم اللفظي على المعنوي ومن المعنوي ما اختصاصه
في جميع افراده قيل انما اختص دخول اللام بالاسم لانه وضع لتعريف
ما يدل عليه اللفظ مطابقة ويكون مستقلا بالمفهومية والفعل
لا يدل مطابقة على ما يستقل اذ النسبة لا تستقل بالمفهومية بل تفهم
تبعا للطرفين وقد سمعت مما يتعلق بعدم استقلال مفهوم الفعل
فتذكر ومما قيل ينتقض باللام الداخلة على [illegible] الصفات فانها
لا تدل مطابقة على الذات ونحو رايت الاسد الرامي فان الاسد لا يدل
على الرجل الشجاع مطابقة وقيل الاسم يقع محكوما عليه ويراد بالمحكوم
عليه غالبا الافراد وهي لتعددها يحتاج الى التعيين بخلاف الفعل فانه محكوم
به والمحكوم به يقصد به المفهوم فلا يحتاج الى التعيين وفيه ان اللام
قد يكون لتعيين المفهوم والطبيعة والاظهر ان اختصاص هذه الامور
بالاسم اتفاقي لان معنى الفعل لا يقبل ما يقتضيه **والجر** باقسامه من
الفتحة والكسرة والياء الدالة على جر شي الى مدخوله اي كونه مضافا اليه — للجر
ولذا سمي جرا وقيل لانه يجر الشفة السفلى في التلفظ به الى اسفل وذا
لا يتحقق في الفتحة والياء لكن يرجحه مناسبته بوجه تسمية الرفع
والنصب **والتنوين** ان كان مصدر نونه يكون عطفا على الدخول وان — التنوين
كان اسم النون الساكن يكون عطفا على المدخول والمراد ما سوى تنوين
الترنم وهو ما يلحق الروي المطلق او المقيد ويختص الثاني باسم الغالي
اذ تنوين الترنم يوجد في الفعل والقياس ان يصح في الحرف ولم يوجد
والاسناد اليه عطف على الدخول لا مدخوله المجرور لفظا المرفوع — الاسناد اليه
محلا لانه كالاضافة صفة الاسم بنفسه فلا حاجة في كونهما [illegible]
خاصتين الى توسط الدخول والضمير راجع الى الشيء المشتمل عليه
الاسناد فانه بمعنى كون الشيء مسندا فمعنى الاسناد اليه كون الشي مسندا

اليه

مسندا اليه وليس الضمير راجعا الى الاسم اي الكون مسندا الى الاسم
لان ما يعد من الخواص هو الاول لا الثاني اذ لا فائدة في عد كون
الاسم مسندا اليه من خواص الاسم لانه في غاية الظهور بل لان ذكر
الخواص لنصب العلامات وليس كون الاسم شيئا علامة معرفة
الاسم ولا راجعا الى الالف واللام بجعل الاسناد بمعنى المسند اذ
لم يعهد جعل المصدر المؤول صلة اللام ولا يستغنى عن المسند
اليه خاصة ولا جزا مما سمي به كون الشي مسندا اليه حتى لا يكون للضمير
مرجع **والاضافة** اي كون الشي مضافا [illegible] فلا بد من قيد وهو ان — والاضافة
يكون بتقدير حرف الجر حقيقة كما في الاضافة المعنوية او صورة كما في الاضافة
اللفظية اذ الفعل ايضا يكون مضافا بواسطة حرف الجر لفظا نحو مررت
بزيد وحمله على كون الشي مضافا اليه وان كان خلاف ظاهر العبارة اذ
العبارة الدالة عليه الاضافة اليه يوافق قول المصنف فيما بعد والجر
علم الاضافة الا انا لم نحمل عليه لان اختصاص الجر يستلزم اختصاصه
فليس الداعي الى ذكره كالداعي الى ذكر كون الشي مضافا الا ما قيل ان الجملة
تقع مضافا اليها فلا تختص بالاسم لان الجملة المضاف اليها نحو يوم ينفع
الصادقين صدقهم في تاويل الاسم عند النحاة اي يوم نفع الصادقين ولذا
تراه يعرف المضاف اليه بكل اسم نسب اليه شي بواسطة حرف الجر لفظا
او تقديرا على ان وجوده في الجملة لا يمنع كونه خاصة الاسم اذ يكفي فيه عدم
وجوده في الفعل والحرف لان المقصود من ذكر الخواص نصب علامات
يتميز بها الاسم عن اخويه واما الجملة فلا اشتباه للشي من اقسام الكلمة بها
واعلم ان اختصاص هذه الامور بالاسم بمعنى انها توجد في الاسم
مستعملا فيما وضع له من المعنى المغاير ولا يوجد في اخويه المستعملين كذلك
واما [illegible] بها انفسها فالكل مستوي لا قسام في كثر هذه الخواص
مما سوى التنوين واللام فمن [illegible] بانها حينئذ اسم الوضع بالمعاني
اسمية هي انفسها فالكل عنده من خواص الاسم مطلقا ومن حقق انها

خاصة
خاصة حينئذ بانفسها وليست موضوعات لها ولا مستعملة فيها ه
يحتاج الى جعلها مختصة بالاسم حال استعمال اللفظ فيما وضع له لا
مطلقا وتحقيق هذا البحث على ما ينبغي من خواص شرحنا على الرسالة
الوصفية وفقك الله لمطالعته **وهو اى الاسم معرب ومبنى** فصل
بين قسمة الاسم وتعريفه على خلاف قسمة الكلمة والكلام لما عرفت ولا
ان ما ذكر من الخواص بان احكام عامة للاسم مشترك بين المعرب
والمبنى فلا يستدعى بيانه تقسيم الاسم فلما حان بيان الاحكام المختصه
بقسميه قسمه اولا ثم ذكر الاحكام والمعرب اسم مفعول من الاعراب اما
بمعنى الاظهار واما بمعنى ازالة الفساد سمى به هذا القسم لانه مما ازيل
ابهامه واظهر بان ازيل خفاؤه بالاعراب فسمى به لانه فرد من افراده وقيل
اسم مكان لان المعرب لفظ نظهر فيه المعانى وتزال فساد خفائه ولا
يخفى عليك ان هذين الوجهين انما يتمان لو كان الكلام فى المعرب بمعنى
ما اجرى عليه الاعراب واما المعرب الذى نحن فيه فهو معرب مع قطع
النظر عن الاعراب حتى قيل فيه الاسم معرب ولم يعرب فلا فرق بينه وبين
المبنى المركب مع الغير فى ازالة الفساد والاظهار فالاولى
ان يقال سمى معربا لانه بصدد ان يظهر ويزال فساده بخلاف المبنى
او لانه تصدى لانه يصير محل ازالة فساد المعانى او اظهارها والظاهر
ان المعرب والمبنى ليسا قسمى الاسم بل قيدا قسميه وضعا موضعى قسميه
جريا على المسامحة المشهورة لظهور المقصود والتقدير وهو اسم معرب
واسم مبنى ونظيره الحيوان اما ابيض او غيره والتقدير اما حيوان
ابيض وحيوان غيره **فالمعرب** تفريع بيان المعرب والمبنى على
بيان التقسيم لانه انما فرع بيان التقسيم وذلك يستدعى ذكر المبنى
بطريق العطف ولم يعطفه المصنف فكانه غفل بطول العهد او تعقيب
التعريف للتقسيم فافهم **المركب** المركب قد يكون ايجاز المركب
مع الغير وقد يكون ايجاز المركب من الغير وما يقابل الثانى يسمى مفردا

العرب

فيه ح

محل ح

مفردا او لم يسم ما يقابل الاول باسم والمراد هنا الاول بقرينة ان
الاسم الذى هو قسم الكلمة ومقسم المعرب لا يصح ان يكون الثانى
واشتراط التركيب فى المعرب اصطلاح من المصنف والقدماء
جعلوا المعرب بالتركيب داخلا فى المعرب مطلقا ركب او لم يركب فزيد
عندهم معرب قبل التركيب ايضا وعنده مبنى على السكون فلا يصح
تعريف المعرب عنده بما يدخل فيه الاسم قبل التركيب فلذا عدل عن
تعريفهم المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا
على انه لا يصح تعريفهم لفوات رعاية الاصل الاول الذى نقلته لك
فى الحجر عن المصنف ولا مشاحة فى الاصطلاح ولكل واحد ان
يصطلح ما شاء الا ان تجديد الاصطلاح انما يحسن لو كان اقرب
الى المصلحة من ما وقع واما ما يساوى الواقع فعبث وما هو دونه
سفه ولعل ما فعله المصنف اقرب لانه يجب طريق معرفة استعمال
الاسماء الغير المركبة والاحتراز عن مخالفة العرب العرباء فيه ولها استعمال
بدون التركيب وهو حال التعداد واستعمالها كذلك يوافق استعمال
المبنى لانه لا تتغير اخرها فالاقرب درجها فى المبنى ولما كان المركب
شاملا للمبنيات المركبة احتاج لاخراجها الى قوله **الذى لم يشبه
مبنى الاصل** المشابهة مشاركة اثنين فى صفة ولا يخرج به الاسماء
المبنية الغير المشابهة اذ البناء كما يكون للمشابهة يكون لمناسبة
غيرها كبناء الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط او الاستفهام ولذا عرف
المبنى بما ناسب مبنى الاصل فالواجب لم يناسب مبنى الاصل وليس
المفهوم من مبنى الاصل ما الاصل فيه البناء واعرابه فرع اعراب الغير
كما فهمه الرضى حتى ورد انه يشكل باسم الفاعل وغيره مما يشبه
الفعل المضارع لان الاصل عند البصريين فى مطلق الافعال حتى
المضارع البناء وانما اعرب لمشابهته الاسم نعم يرد ذلك على الكوفى
حيث زعم ان الاصل فيه الاعراب بل المفهوم منه مبنى هو اصل

على

لام

المبنيات وفسّره المصنف بفعل الماضي والامر والحرف وهو قول
من عبّر عن هذه الثلثة بتلك العبارة وزاد بعضهم الجملة من حيث
هي جملة والاحق بكونه مبني الاصل الاصوات لانها وضعت لتستعمل من
غير تركيب ابدًا بخلاف الثلثة فانها مركبات مع الغير الا انه لا تركب
تركيبا يتحقق معه العامل ولا يرد مبني الاصل لخروجه بالمركب بان المراد
به الاسم المركب نحو مضاف لم يتركب الامع المضاف ليه نحو غلام زيد
فانه مبني مع انه مركب لم يشبه مبني الاصل فدفع بان المراد مركب مع العامل
فورد معرب عامله معنوي فدفع بان المراد مركب مع العامل ولك
ان تقول المراد مركب يحقق معه المعنى المقتضي واورد غير بمعنى الا
[illegible] واسم فاعل بمعنى الماضي ولفظ مثل لانه بمعنى الكاف والمثنى
والمجموع لانهما تضمنا معنى العاطف الى غير ذلك مما لا يكاد يحصى
واجيب بان المراد مناسبة اعتبرها العرب ولا يخفى ان التعريف
حينئذ كتعريف السلف في عدم رعاية الاصل الاول لان معرفة
اعتبار المناسبات المخصوصة لا يمكن الا بالتتبع **وحكمه** اي حاله الذي
يحكم به في الفن على المعرب ويطلب معرفة ثبوته له وفسروه بالاثر المترتب
عليه والخاصية ولم نجد له اصلا في اللغة والاصطلاح والمراد حكم الاسم
المعرب من حيث هو معرب لا من حيث هو اسم معرب لانه يشمل الفعل المضارع
وانما خص المصنف بيان هذا الحكم بتصدير بقوله وحكمه على خلاف ما
هو عادته في ذكر القواعد والمسائل للتنبيه على ان التعريف به تعريف بما
هو حكم مطلوب في الفن وتتوقف معرفته على معرفة المعرب وهكذا
تفعل في كل حكم عرف به القوم شيا كما سيرد عليك **ان يختلف**
اي ذو ان يختلف لانه المحمول على المعرب دون الاختلاف **آخره** اي
نفس آخره كما في المعرب بالحروف او صفته كما في المعرب بالحركات ولك
ان تجعل الاختلاف صفة الآخر شاملا للمعرب بالحروف فان اختلاف
الآخر نفسه يستلزم اختلاف كونه واوا وكونه يا وكونه الفا وقد

وقيد الاختلاف بقوله **باختلاف العوامل** لان المقصود معرفة هذا
الحكم لان بمعرفته يعصم عن الخطاء في الاعراب ولان الذي اريد التنبيه
على انه الذي ينبغي ان يجعل حكما لا معرفا كما فعلوه واما ما قيل انه لاحتراز
عن اختلاف آخر من اتى بلسعة من الرجل ومن زيد فمما لا يلتفت اليه
لان حال الموضوع في المسئلة لا يجب ان يساويه ويصح ان يقال حكم
الفاعل انه يرفع ولا حاجة ان يقيد بما يخرج رفع المبتدا نعم هذا انما
يليق به اذا جعل معرفا والمراد صحة الاختلاف ليكون الحكم كليا اذ
الاختلاف بالفعل غير ظاهر الشمول لكل معرب وقيل الاختلاف بالفعل
ولا يجب ان يكون شاملا لكل معرب ان الخاصة قد يكون غير شاملة ورد
ان الكلام في حكم جعله القوم حدا للمعرب والمراد باختلاف العوامل
الاختلاف في العمل كما يتضح من اضافته الى العوامل الا يرى انه لو لا
اختلاف [illegible] العاملين بعينها لاختلاف في القول فلا يرد انه لم
يختلف آخر زيد في ان زيدا وضربت زيدا وانا ضارب زيدا وقد يرد
عليه رايت احمد ومررت باحمد ورايت مسلمين ومسلمين ورايت
مسلمين ومسلمين ورايت مسلمات ومررت بمسلمات حيث لم يختلف
آخر هذه المعربات مع اختلاف العوامل واجيب بان المراد بالاختلاف
اعم من الاختلاف حكما وآخر هذه المعربات اختلف حكما فان الفتحة مثلا
من حيث انها علامة النصب تخالفها من حيث انها علامة الجر ونحن
نقول لو فسروا اختلاف الآخر نفسه او صفته بالاختلاف في كونه علامة
نصب او جر او رفع لكان الاختلاف مستغنيا عن تكلف التعميم وعن
مخالفته مع اختلاف العوامل بل نقول اختلاف العوامل في العمل ان يقتضي
كل منها اثرا مخالفا لما يقتضيه الآخر فالفعل الناصب والجار ليسا من العوامل
المختلفة حين الدخول على غير المنصرف ولا يتحقق اختلاف العوامل بدخولهما
فيه ولا ينبغي لك ان تقول قوله **لفظا او تقديرا** كما جعل اختلاف آخر في
في جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى داخلا في الحكم جعل اختلاف آخر

مع اختلاف العوامل من وجوه
كردت

الاعراب

هذه المعربات داخلا كيف وفتحه احمد فى حال الجر تخالف فتحته فى حال النصب تقديرا واعتبارا الا ان المصنف سيبين التقدير بما ينفى هذا التقرير الاعراب قد عرف معنييه لغة والمناسبة لظهورها مستغنية عن البيان وهو عند الشيخ عبد القاهر عبارة الاختلاف وجعله الزمخشرى نفس الاختلاف ورجح المصنف اصطلاح الشيخ بما

تحقيقه ان الاختلاف امر اعتبارى غير محقق فى الخارج فلا يليق ان يوضع للمعنى بل اللايق جعل علامة المعنى الحرف والحركة المحققتين اللتين هما من جنس ساير الامور التى توضع للمعانى وربما يؤيد هذا الاصطلاح بتنويع الاعراب على الرفع والنصب والجر اتفاقا وهو خفى لانه ان كان التأييد باعتبار ان الرفع اسم لما به الاختلاف اتفاقا دون نفسه فهو ممنوع وان كان باعتبار امر آخر فلا بد من بيانه حتى يتكلم عليه وا لتأييد لمذهب الزمخشرى

تمامه بانه ضد البناء الذى ليس نفس الحركة بل الحركة او السكون فينبغى ان يكون

ماهيه الاعراب ايضا بالحركة ضعيف كيف وليس البناء ضد الاعراب الذى هو هذا المعنى بل للاعراب بمعنى كون الاسم معربا **ما اختلف آخره** اى اخر المعرب به فخرج بقيد الاخر ما به يختلف وسط المعرب نحو حا فى امرو وابنم وراء امرا وامرئ ونون ابنما وابنم ومررت بامرئ وابنم فان اخر هذين الاسمين تابع لاخرهما وباضافة

ماقبله الاخر الى المعرب ما به يختلف اخر الاسم نحو من ابنك ومن ابوك واخر الحرف نحو

المبنى من ابنك ومن البصره ومن زيد وخرج بما اختلاف اخر غلامى وبصرى وضاربه بما خرج به اختلاف اخر الاسم المبنى لان كسر اخر غلامى والبصرى وفتح اخر ضارب كان قبل التركيب فاختلف به اخر المبنى على مذهب المصنف فنقول لا بد من قصد الاختلاف بالحيثية اى اختلف اخر المعرب من حيث انه معرب لاخراج هؤلاء فكانه لم يفرق بين المعرب على مذهب

عليه المصنف وبينه على مذهب غيره ويرد العامل فمنهم من دفعه بان المبادر من آلة الفاعل فان الشايع ان يقال انقطع اللحم بالسكين دون انقطع اللحم بزيد والعامل وان ليس فاعل الاعراب بل المتكلم لكنه

17

كلام من يرفع الشئ ... وهو ... اللفظ الفاعل ... الاعراب ...

المتكلم بكلمته

النحوى

لكنه اعتبر [illegible] فاعلا ولذا سماه بالمقتضى ومنهم من دفعه بان المراد ما حركة او حرف يقرنه بعصيله بالحركات والحروف فاورد عليه الحروف العامله كالباء واللام والكاف والواو ولكن ان يخص بالحرف فى الاخر او حركة والقرينة بحالها ومنهم من دفعه بان المتبادر من الباء السبب القريب والعامل والمقتضى من الاسباب البعيدة ويتجه عليه مجموع الحركتين فانه ما به الاختلاف مع قربه مع ان المجموع ليس باعراب ودفعه بان المراد السبب القريب الغير التام غير تام لانه خلاف المتبادر ومع ذلك ينتقض به لان السبب القريب التام هو مجموع العامل والمقتضى والحركتين وكيف لا يكون المجموع قريبا ولا واسطة بينه وبين الاختلاف الا ان يقال لا يكفى فى قرب السبب هذا القدر بل لا بد من انتفاء الواسطة بين كل جزء من اجزائه والاثر ولا يعد مجموع الاسباب البعيدة والقريبة سببا قريبا ولا بعيدا بل هو من قبيل اجتماع القسمين ولا مجموع الحركتين وان كان سببا قريبا تاما لاختلاف الاخر الحاصل لهما سبب قريب غير تام للاختلاف الحاصل بمجموع الحركات الثلث فيصدق عليه السبب القريب الغير التام لاختلاف اخر المعرب وهذه التكلفات لتصحيح الحد بها مبنى على ان الحد مجرد ما ذكر وليس قوله **ليدل على المعانى المعتورة عليه** منه كما صرح به المصنف والا فيخرج جميع ما ورد بهذا القيد بين وجعله خارجا عن الحد لاينافى تعلقه بما هو مذكور فى الحد حتى يقدر له متعلق وهو وضع الاعراب فى الاسماء كما يشعر به كلام بعض الشروح لانه بعيد عن الفهم جدا ولا يمنع تعلقه بالاختلاف انه ليس غرض الاختلاف بل غرض جعل الاخر مختلفا لان الغرض كما يضاف الى التاثير يضاف الى الاثر فقال الغرض من وجود الشئ الفلانى كذا نعم يتجه ان الدال على المعانى المعتورة لا تدعوا الى اختلاف الاخر بل الى وضع الاعراب وجعله فى الاخر اما ماقيل ان الاعراب دال على هيئة مدلول المعرب

والدال على الصفة ينبغي ان يتاخر عن الدال على الموصوف واما ما قيل انه
دال على صفة المعرب من كونه عمدة او فضلة الى غير ذلك والدال على
صفة الشي ينبغي ان يتاخر عنه لتاخر معناه وهذا اوفق بقوله المعاني
المعتورة عليه واعلم ان كون الحركة في الحرف امر وهي الحركات (ادم)
ابعاض حروف العلة فالضمة بعض الواو والكسرة بعض اليا والفتحة بعض
الالف وكما ان حرفا لا يكون في حرف لا يكون بعض الحروف في حرف
بل الحركة بعد الحرف الا انه لكمال اتصاله بالحرف وعدم استقلاله يتوهم
انه من صفات الحرف وامر حركة بر الحرف الى مخرج حرف المد والظاهر
ان ضمير ليدل لما اختلف آخره به لا للاختلاف فيكون اسناد الدلالة
الى سببها لا الى فاعلها لانه ادخل في بيان سبب وضع الاعراب
مختلفا اي انما وضع الاعراب مختلفا ليدل بسبب اختلافه على
المعاني المتبدلة المتعاقبة على المعرب والاعتوار اخذ متعدد شيئا بان ياخذ
واحد من واحد وكان الاولى جعل الاسما معتورة على المعاني معتورة لان
الاسم اولى بكونه اخذا والمعنى بكونه ماخوذا حتى خالف بعض الرواة المشهور
وجعل المعتورة اسم مفعول وكانه اشار المص الى ان قصد المتكلم بالذات الى
الفاعلية واختيها وانما ذكر الاسم لانه لا بد للمعنى منه فالاسم مما اخذ المعنى
حين قصد اولى ان الفاعلية مثلا متعينة في القصد لتعينها بخلاف الاسم
فانه غير متعين لكثرة العبارات التي يمكن التعبير بها فالفاعلية لتعينها
اولى بجعلها اخذا للعبارة الغير المتعينة التي تعينها باخذ الفاعلية لها تامل
ولا نظر ان جعل المعاني معتورة بمعنى اختلافها في كل اسم دون جعل
الاسما معتورة فانه لا يقتضي تبدل المعاني واختلافها فلا يصير سببا لوضع
الاعراب مختلفا لانه ظن سوء اذ اخذ كل المعاني ايضا يوجب اختلاف (اسم م)
المعاني في كل اسم فان قلت لا اعتوار بالنسبة الى كل الا ترى الى الاسما (اسم م)
اللازمة الظرفية لانا نقول وضعت الاسما بحيث تعتورها
المعاني انما خص بمعنى وبعضها بالعرا عن كل معنى للاستعمال كي متدبر (بعضها م)

كما يرشد اليه قوله فالرفع علم الفاعلية وكذا ان يجعل للاحتمال م

متدبرا لئلا يكون في خطابنا متحيرا وبما ذكرنا عرفت ان قوله عليه لا يتعلق
بمعنى الاعتوار وانه ذكر لتضمنه ما يتعدى اليه من معنى التعاقب وهو
اقرب من تضمين الطريان او الاستيلاء ولا يخفى ان ما اختلف آخره
به لا يدل على المعاني فالتقدير على معنى من المعاني المعتورة وجعل ضمير
ليدل الى الجميع افراده ما اختلف مذكور ضمنا تاويل بعيد وانواعه (لانه م)
اي انواع اعراب الاسم وهذا اشارة الى تقسيم الاعراب بعد تعريفه
ولم يقل واقسامه ليشعر بان الاقسام كليات لا اشخاص رفع ونصب
وجر خبر لانواعه اي انواعه هذا المجموع وليس الخبر رفع والا يلزم ان
يكون كل من الرفع والنصب والجر انواعه وتحقيق ذلك ان العطف
شايع متاخر عن ربط الشي بالمعطوف او ربط المعطوف عليه بشي وربما (عليه م) (في)
يتقدم فيفيد ربط المجموع او الربط بالمجموع ومما نحن فيه من القبيل الثاني
لكن جعل هذا داخلا في المعطوف مشكل لان المعطوف تابع مقصود
بالنسبة ولا نسبة ههنا ولا تبعية في الاعراب لان المعنى المقتضي للاعراب
قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك
المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجرى اعراب الكل على كل دفعا
للتحكم ونظير ذلك قولهم جاني القوم ثلثه ثلثه فان الحال هو المجموع
المفصل بهذا التفصيل فكانه قيل مفصلا هذا التفصيل فالمستحق
للمجموع اعراب واحد الا انه اجري على الاسمين دفعا للتحكم فليس هنا عطف
بل صورته وما قيل ان العطف مقدم على الربط مسامحة والظاهر ان
كلا من الرفع والنصب والجر قد يشترك بين اعراب الفعل والاسم فليس
شي منها نوع اعراب الاسم بل النوع وضع موضعه كانه قيل اعراب هو (اسم م) (بيد م)
رفع واعراب اسم هو نصب واعراب اسم هو جر وهذه مسامحة
شايعة في مقام التقسيم كما قيل وجه انحصار الاعراب في الانواع
الثلثة ان المعاني ثلثه فلو زاد الاعراب لزم [illegible] الترادف ولو نقص
لزم الاشتراك وكلاهما خلاف الاصل وهذا كلام واه لان المعاني ثلثه

انظر العطف والربط

انواع ثلث نوعين منها اصناف من الفاعليه وكون الشئ مسندا اليه غير ذلك
والمفعوليه وكون الشئ حالا الى غير ذلك فزيادة الاعراب على الثلثه لا
يوجب الترادف على ان الاشتراك واقع فان الفتحة والكسرة والياء اشتركا
بين الاضافه والمفعوليه قيل انما قال هنا انواعه وفي البناء القابه لان معاني
الرفع والنصب والجر انواع ومعنى الضم والفتح والكسر نوع واحد وهو
البناء وفيه نظر لان تسمية الثلثه انواعا انما يصح باعتبار انفسها فلا وجه
لجعلها تسمية باعتبار معانيها وتوقف في وجه اطلاق المصنف هنا
الانواع وهناك الالقاب عليه لا يوجب الترامه لان كون ما فعله
بلا وجه اهون من ارتكاب ذلك ولان الضم في حيث مثلا ليس مدلوله
البناء بل لا مدلول له كما ان الضم في قفل لا مدلول له فالوجه انه لما عرف
الاعراب الشامل للثلثه قصد الى بيان انواعه فقال انواعه وليس لما
يبنى عليه المبني مفهوم معتبر عندهم مسمى باسم حتى يبين انواع المدرج
تحته فقصد فيما بعد تعيين اسامي ما يقع البناء عليه ردا على الكوفيين
زعموا ان ما يبنى عليه الاسم يسمى رفعا ونصبا وجرا ايضا كما ان اقسام
الاعراب بالحركة تسمى ضما وفتحا وكسرا اضافة بالتغيير بل الرفع والنصب
والجر هنا وجعل الالقاب الضم والفتح والكسر هناك ان الرفع والنصب
والجر عند الاطلاق هو الاعراب وان الضم والفتح والكسر هو البناء كما هو
مذهب البصريين ونبه بقوله بالضم رفعا على ان الضم يستعار للاعراب
فاختلاف العبارتين في المقامين لاختلاف القصدين لا لان كل
منهما مختص بمقامه لا يجري في المقام الاخر هذا على طبق ما ذكره الرضي
وفي بعض الشروح ان المختص بالبناء الضم مثلا واما الضمة مثلا فيعم
الحركة الاعرابية والبنائية وغيره كضمة قفل واعلم ان كون الضم
لقب البناء انما هو لا بخصوصه لانه شامل لضم قفل ايضا صرح الرضي
انما سمي الرفع رفعا لان الشفتين يرتفعان عند اداية وسمي الضم
ضما لانهما ينضمان عند اداية والفتح فتحا لانفتاح الشفتين والنصب نصبا

نصبا لنصبهما بعد الفتح والجر جرا لانجرار الشفة السفلى الى الشغل
وكذلك خفضا والكسر كسرا لانه لسقوط الشفة السفلى في ادائه
كسقوط الجسم المنكسر وقيل سمي رفعا لاستعلائه على اخويه في كونه علامة
الفاعليه والنصب نصبا لانه نصب الفضلة في الكلام من غير حاجة
اليه ونحن نقول سمي رفعا لانه يرفع ابهام ما في الضمير بخلاف
الضم فانه ليس فيه الا ضم الشفتين والنصب نصبا لانه نصب علامة
للمفعوليه بخلاف الفتح فانه ليس فيه الا فتح والجر جرا لانه يجر السامع
الى فهم الاضافه بخلاف الكسر وتخصيص كل بكل مع اشتراك الكل في
الوجه للتمييز والتفنن **فالرفع** اي رفع الاسم وكذا الحال في اخويه لان
الموضوع للمعاني هو اعراب الاسم واعراب الفعل ليس لمعنى عند
البصريين وعند الكوفيين لمعنى غير اللتيه وبيانه يليق بمحله **علم**
الفاعليه اي علامة الفاعليه واستعمال العلم بهذا المعنى في
التعريف محل في هذا الفن علم في غير والمراد بالفاعلية كون الشئ
فاعلا حقيقة او حكما وما هو فاعل حكما هو سائر العمد التي لم تجعل في
حكم الفضله وقيل المراد الخصلة الفاعلية اي المنسوبة الى الفاعل
وهو كونه عمدة غير مجعول في حكم الفضله وانما جعل خبر ان واسم كان
وخبر لا لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس عمدة مقتضى
هذه العوامل لان هذه العوامل تقتضي العمدة اذ لا يمكن ورودها
في الكلام بدونها ولما لم يتبه لذلك صاحب الحواشي الهندية اطال
فقال وهي في المبتدا كونه مسندا اليه وفي الخبر كونه جزءا ثانيا من الجملة
وفي خبر ان كونه جزءا ثانيا منها واقعا بعد كلمة ثلاثيه او رباعيه مقتضية
للاسماء وانما لم يقتصر على مجرد كونه جزءا ثانيا من الجملة لان المقتضي
للاعراب يلزم ان يكون متقوما بالعامل وكونه جزءا ثانيا متقدم
على وجود ان فغير متقوم به بخلاف ما ذكرنا في اسم ما ولا كونه
مسندا اليه بعد نافيه مشبه للجملة كليس وفي خبر لا كونه جزءا ثانيا بعد

ما نقضوا لاسيما ههنا كلاسئة وهو مع الطول بعيد عن الى القبول لان
كون حضر ان جزئا ثانيا ليس حاصلا بان مجموع ما ذكر حاصل بان وغيره فلا
يصح جعل ان عاملا وهكذا غيره والتعبير عن الجمع بالفاعلية للتنبيه
على ان اصل المرفوعات الفاعل وما عداه ملحق به واليه ذهب الخليل
ومذهب سيبويه ان الاصل المبتدا والاخفش جرى على استوا الكل ه
والنصب علم المفعولية اى كون الشى مفعولا حقيقة او حكما كما فى سوى
المفاعيل الخمسه وقيل علم الخصلة المنسوبة الى المفعول وهى في
الفضلات كونها فضله وفيما عداها كونها بعد تمام الاسم بالمرفوع وانما
عبر بالمفعولية تنبيها على اصالة المفعول فى النصب على ما عليه النحاة
والمراد بالمفعولية المفعولية بلا واسطة حرف جر فان علم المفعولية
الجر ولك ان تريد مطلقها وتجعل علامة المفعولية بواسطة حرف الجر
النصب المحلى وتجعل الجرفية علم الاضافة **والجر علم الاضافة** لم يذكرها
باليا المشددة لانها مصدر بنفسها فلا مجال للياء المصدرية فيها وليس
لها ملحق حتى يتوسل لدخوله الى اليا النسبة لا يقال مثل بحسبك زيد
وما جاءنى من احد من ملحقات الاضافة لانا نقول لم يلتفت اليه لقلته
على انه شاع اطلاق الاضافة عليه لكونه فى صورة الاضافة **العامل**
احتاج الى تعريف العامل المذكور فى حكم المعرب الا انه اخره الى هذا الموضع
لاحتياجه الى معرفة المقتضى فاللام للعهد اى عامل الاسم المعرب اذ
التعريف لا يصلح للعامل المقتضى المطلق عند البصريين اذ ليس عامل
الفعل المضارع ما يتقوم المعنى المقتضى اذ ليس اعرابه لاقتضاء معنى
بل للشبه التام للاسم خلافا للكوفيين فانهم يجعلون اعرابه للمعانى
المعتورة كما اشرنا اليه وعرفوا العامل المطلق بما اوجب كون آخر
الكلمة على وجه مخصوص واورد عليه انه لو اريد وجه مخصوص مطلقا
لورد غلامى وان اريد وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور فى تعريف
من اخذ العامل فى تعريف الاعراب وان اريد وجه مخصوص من المقتضى

المعنى

المقتضى باءه ذكر آخر الكلمة ودفعه هين اذ ليس ايجاب اليا كون
آخر الكلمة على وجه مخصوص فى غلامى لكون آخر الكلمة المعربة
عند المصنف وآخر الكلمة المعربة من حيث هى معربة عند غيره
والمراد بالكلمة هى المعربة والاولى ما اوجب
كون آخر المعرب وتقييد الوجه المخصوص بما اقتضاه المقتضى
او الشبه التام بالاسم بعيد غاية البعد ولا يخفى ان
تعريف العامل المطلق مبنى على ان الفاعل المؤثر فى
آخر المعرب هو العامل وبهذا اعتبار النحويين وتعريف
المصنف اعنى **ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب** مبنى على
ان العامل هو الالة اذ دخول البا شايع فى الالة دون
الفاعل وهذا هو التحقيق اذ الفاعل المؤثر هو المتكلم
والعامل هو الالة لكن النحاة جعلوا الالة كانها هى
الموجبة للمعانى وعلاماتها على ما ذكره الرضى بل
الالة هو اللسان وجعل العامل الة مبنى على التنزيل وهذا
البا ليس كالبا فى قام العرض بالمحل اذ ليس محل المعانى
بل المعرب لكن الرضى قال فى لفظ المصنف ابهام
اذ الظاهر من البا المتعلق بالقيام مسلم لكن فى
التقوم ممنوع اذ كما يقال تقوم العرض بالجوهر
يقال تقوم الكل بالجزء بل يقوم العرض بالجوهر
لا تفيد الا سببية الجوهر للعرض دون خصوص
كونه محلا وكونه محلا معلوم لا من البا كما فى
قام العرض بالجوهر والمراد بالمعنى المقتضى ما مر من الفاعلية
والمفعولية والاضافة فاللام للعهد او هذا
اصطلاحى فى الثلثه واختلف فى ذلك السبب
فقيل سبب الفاعلية فى الفاعل الفعل وقيل

العامل م
انه يكون
والتقوم المحل
واطلاق على
وهذا فى القيام

الاسناد وقيل في المبتدا والخبر وفي الخبر المبتدا
وقيل فيهما التجرد عن العوامل اللفظيه للاسناد اذ
لولا التجرد لم يتعين كون شي منهما عمدة غير مشابهة
للفضله بل كان العوامل اللفظيه تلعبت
بهما محقق مقتضاهما ولولا الاسناد لم يتحقق
كون شي منهما عمدة وقال البصريون
السبب في مفعوليته الفاعل ولواحقها الفعل
والفرا الفعل والفاعل وهشام بن معوية
الفاعل والسبب المتقوم به الاضافه
قيل هو الجار المقدر وقيل المضاف وقيل
الاضافه ولا يلزم تقوم الشي بنفسه اذ المعنى

المقتضى

المقتضى كون الشي مضافا اليه والعامل النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه
هذا هو الملايم لكون السبب للفاعلية الاسناد فالمفرد شانه التي تقسيم كل من
الرفع والنصب والجر بعد [illegible] وتعيين محال كل قسم كالفاء للتفصيل وقيل
الفصيح اذا عرفت هذا فالمفرد الحرفي يريد به ما يقابل المثنى والمجموع ويدخل فيه
العلم بلا تكلف فلا حاجة الى ادخاله في الجمع المكسر بجعل الجمع اعم من الجمع في الاصل
او في الحال ويدخل فيه الاسماء الستة مطلقا وكلا وكلتا واولو وعشرون
واخواتها لكن الاوضح في هذا الدخول لانه كدخول المستثنى في المستثنى منه فانما
يجب اخراجه عنه حتى يتم القاعدة يخرج بذلك فيما بعد والحكم عليه بما يخالف
هذا الحكم فهو مستثنى عنه حكما فلا حاجة الى جعل المفرد بمعنى ما ليس
بمثنى ولا مجموع حقيقة او حكما واخراج الاسماء الستة بانها في حكم المثنى و
المجموع وملحق بهما واخراج كلا وكلتا واثنان بانها في حكم المثنى وملحقة به
واخراج اولى وعشرين واخواتها بانها في حكم الجمع ولا يصح جعل الحكم مهملا
لانه لا فايدة في ايراد الحكم المهمل في العلوم ولذا قيل مهملات العلوم كلمات
ولا جعله مطلقا عن دايم لدفع الاشكال بالاسماء الستة وكلا وكلتا فانها
قد تعرب بالحركات الثلث لانه لا ينفع المتعلم في معرفة حال جزئيات الموضوع
والمعاملة معها اذا وردت عليه ولذا قيل مطلقات العلوم دايمات لكن يعني
المثنى العلم والمجموع العلم اللذان يعربان بالحروف داخلين فيه ولو اريد به
ما سوى المثنى والمجموع في الحال وفي الاصل خرج عنه المثنى والمجموع علمين
معربين بالحركات وبقي فيه من الملحقات بالمثنى مذروان لطرفي الالية فانه
لا مفرد له ولم يذكر بعد حتى يكون في حكم المستثنى ومن الملحقات بالجمع الات
مال في معنى جمع ذات مال وربما يخص مذروان تثنية تقديرية لتقدير
مذرى مفردا له والفرق بينه وبين اثنين تحكم كما لا يخفى المنصرف احترز به
عن المفرد الغير المنصرف والجمع المكسر وهو ما لم يسلم بناؤه واحترز بالمنصرف
عن الجمع المكسر الغير المنصرف ولم يقل المفرد والجمع المكسر المنصرفان مع انه
اخصر لان عدم الفصل بين وصف المفرد والمفرد بوصف الجمع اعذب ولا يخفى

تعريف هم
حال
اي م
اصل
فيها ع

في انه يدخل في الجمع المكسر بمقتضى التعريف المذكور ارضين بفتح الراء وسنين
السنين مع انه لا يشملهما الكلام بالضمة رفعا اي كائنان بالضمة رفعهما فهو تمييز
عن نسبة الظرف الى الضمير ولا يحسن جعله ظرفا اي وقت رفع او حالا في معنى
مرفوعين لان الرفع على ما عرف اسم للعلامة وليس بمصدر فجعله هنا على انه
المصدر خلاف ما يتبادر والفتحة عطف على الضمة نصبا عطف على رفعا فالتي
من قبيل في الدار زيد والحجرة عمرو والكسرة جرا اعلم [illegible] ان الاصل
الاعراب ان يكون بالحركات لانه اخف والاصل في الاعراب بالحركة ان يكون
بالحركات الثلث لان الاشتراك خلاف الاصل والاصل في الاعراب بالحركتين
على ما ادري ان يكون بالضمة والكسرة لان الاصل حفظ الكسرة التي من
خواص الاسم والاصل في الاعراب بالحرف ان يكون بالحروف المكثرة فلذا
الاقسام على الترتيب المذكور جمع المؤنث السالم المحدود فيما بعد بما لحق آخره الف
وتاء فيدخل فيه ما مفرده مذكر نحو سجلات ولا يدخل فيه مفرد منصرف نحو
سعلاة وسلقاة لان المراد جمع لحق آخره الف وتاء وهو لا بد من ضم الالف
والمراد بالجمع في الحال عند من جعل عرفات غير منصرف بالضمة والفتحة واعم
من الجمع في الحال والاصل عند الزمخشري حيث جعلها منصرفا لخلوها عن
التانيث لان التاء المذكور غير متمحض للتانيث ولثبوت تانيث فيها اما
عن تقدير التاء التي كانت في مفردها وعند من جعلها غير منصرف للتانيث
والعلمية لان التاء المذكورة فيها لا تمنع لا من كونها مفردها لكن اعرابه مع ذلك
بالضمة والكسرة لان هذه الكسرة لكونها علامة المفعول في حكم الفتحة فلا
يمنع من غير المنصرف وغير المنصرف بالضمة والفتحة حقيقة او حكما وهذا
الحكم انما يتم على الغير من لا يفتح لغات وثبات جمع محذوف العجز غير رد العجز في
الجمع او نقول لغات وثبات مفرد كلغة وثبة اعيدت لامها بالضمة الواو رفعا
والكسرة اي نصبا وجرا ولما لم يقيد الضمة في هذا الموضع بالرفع حتى المراد فيه وفي اخيرتيهم
غير المنصرف قد عرفت بعض ما يتعلق بهذا المقام بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا خلافا
للاخفش والمبرد والزجاج حيث جعلوه مبنيا على الفتح حال الجر ولا بد من استثنائها

لانه على وزن فعلى عند المحققين والفها للتانيث منصرف مضافا الى المضمر مستثنى نحو
المثنى وكلا ومضافا الى المظهر بقوله وجميع الباب بالاسم والاضافة غير بالكسر ولك ان
تقول الفها لما لم تتمحض للتانيث جعلت اعرابا ولذا صح جمعها مع التاء لم يمنع الصرف فيجب
منصرفة ولا بد ايضا من استثناء المثنى العلم لانه غير منصرف للعلمية والالف والنون ولو
جعل في حكم المستثنى بكونه المثنى فيما بعد لما تم الا بارادة المثنى في الاصل او في الحال فيشكل
بمثنى علم جعل نونه معتقب الاعراب فانه معرب باعراب غير المنصرف ويجب ابقاؤه في غير المنصرف
والمراد من المثنى اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال ويقال لها الاسماء الستة يجمع لغاتها
ولختار ذكرها بخصوصها على الاسماء الستة على حاله واخواتها لانه احتاج في تفسيرها الى
ذكرها فكانه وضع تفسيرها مكانها ايضا ولان الاسماء الستة تعم جميع لغاتها ولا
في لغة مخصوصة لا يتعين لا بذكرها اللغة المخصوصة تعين ان المراد مكبرة لانها اذ تشمل الحكم
على اللفظ لغة وعرفا انما هو بارادة نفسه وفروعه وعلم صحته لك الارادة هنا بين
كيف وعدم شمول الحكم المذكور للتثنية والجمع في غاية الظهور ولما كان قصد خصوص هذه
الالفاظ موجبا لاختصاص الحكم بالمضاف الى المخاطب في الاكثر الى اسم الجنس في بعض قال
مضافا الى غير ياء المتكلم بارادة الحال عن المسند اليه كما جوزه المالكي او بتقدير اعني كما يليق بمقام التفسير
تصريحا بالتعميم ودفعا لتوهم التخصيص وبهذا اندفع انه حال عن الضمير المستتر في الظرف
المتاخر عنه فيرد ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي لكن اضافة الياء الى المتكلم تطويل لا غنا
للاضافة عنها اذ لا يا مضاف الى شي سواه بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا وتلك
الحروف في الاربعة الاول لامات اذ هي اسماء منقوصة واوية وفي الخامس عين اذ اصله
فوه وفي السادس ايضا كذلك اذ اصله ذوو وهذا هو التحقيق والقول بان هذه الحروف
مبدلة عن هذه الحروف الاصلية لوجوب طريان الاعراب بالعامل فرد بايا اعادة
تلك الحروف بعد نسيانها في الاربعة الاول ولزوم ابدالها سيما في الخامس من نهاية
الطارئ ولما جعل ما هو اصل الكلمة اعرابا بهذه المعونة جعله اعرابا في ذو وان انتفت
هذه الجهة ومن لغات هذه الاسماء اخوات وفم وهي مشددات مطلقا واخ واب
كذلك مطلقا قال المالكي هو في هن افصح اللغات واخا وابا وحما كعصا مطلقا وفم
مطلقا وحم وحمو مثل خبء ودلو مطلقا وقد مر بعض مباحث تتعلق بهذا المقام المثنى

كلا لا يتوقف وان ذكر من غير اضافة لانه ذكر الرضي في بحث الاستثناء في بحث حاشا انهم يستكرون نحو ما غلب عليه حين منها لاجل الاضافة مذ ذوان

قدم ما يتعلق **وكلا** في حكم المستثنى من المفرد المنصرف لانه ليس بمثنى لعدم كلا لاعد كلين بالنون
كان لزوم الاضافة يغني وجود النون وعدمه ولعدم اعرابه بالحرف في حال الاضافة الى المظهر ولا
مثنى معرب تارة بالحرف وتارة بالحركة ولم يذكر كلتا لظهور عدم الفرق بين المذكر والمؤنث
في الاعراب وقيل لانه فرع كلا فاغنى ذكره عن ذكره وقيل ان المثنى والمجموع فرعان على الواحد
لا يغني ذكره عن ذكرهما **مضافا** للاحتراز فيه اذ لا يكون الا مضافا **الى مضمر** مثنى المعنى سواء
كان مثنى اللفظ نحو كلاهما او لا نحو كلانا ولا يضاف الى غير مثنى المعنى ولا الى النكرة وقيل
احتراز عن المضاف الى المظهر نحو كلا الرجلين فانه كعصا على اصح اللغات واثنان واثنتين مثنى
لعدم اثن وقيل انه مذكور ان مثنى مع انه لم يات بمذكر التقدير مذكر مفرد الله فليعقد
لا ثني مفرد كما قد علم ولا يخفى ان القياس مذكر بان وكذا اثنتا يعطى في الحبل ذلم يسمع ثنا
والتاء لم تقلب ياء ثنا لكن همزة كما قلت ياء كساين لانه لما لم يسمع الا مثنى لم يحصل الباطن فا
هذا الف زائدة وقيل ليس اثنان تثنية لانه ليس الواحد اثنا لانه في الاصل ثني وليس في الو حد
ثني يجري ذلك في ثنايين اذ ليس طرف واحد يحتمل ثنا ويمكن ان يقال فليسمع ما لم حل
في المثنى والثناء باسمها [illegible] **بالالف رفعا واليا جمع المذكر السالم** صيغة الجمع وتحقيقه ما لحق في اخره وا و
مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فيدخل فيه جمع
بالواو والنون وليس مفرده مذكرا نحو سنون وارضون وقيل انه لو اريد بالجمع اعم مما هو جمع
في الاصل او في الحال لم يدخل جمع جعل نونه معتقب الاعراب نحو قنسرين فانه بالحركات واليا فيه
ملتزم كالالف في مثنى ذلك وانما ريد الجمع في الحال خرج الجمع العلم المعرب بالواو والياء والجملة
تشكل بعض الجموع الغير [illegible] القياسية حيث يجري الاعراب على نونه قال الشاعر
دعاني من نجد فان سنينه [illegible] حيث يجري النصب على النون ولذا لم يحذف بالاضافة وباد بعض حيث
جعل نونه محل الاعراب قال الشاعر وقد جاوزت حد الاربعين بكسر النون فلا يخفى ان جمع
المذكر السالم لم يشمل اولى لانه لا مفرد له من لفظه انما هو اسم جمع ذو وكذا العقود الثمانية لانه
لحق اخرها واو ونون او ياء ونون ليدل على ان معها اكثر منها من غير تعيين من نوع الكثرة فلا احتاج الى
قوله **واولو** كتب فيه الواو حملا على اولى وقيل لئلا يلتبس بالى الجارة **وعشرون واخواتها** اي امثالها في
كونها اسماء للعقود التاسع مما بين العشرة والمائة ولو قيل انه غير مفرد او لي كما اثبت ما ضربه
واستعير عشر من معنى الجمع ونحو [illegible] اخواتها بعض افرادها اسم الا كان

التقدير

معها وكانت داخلة في جمع المذكر السالم واندفع اشكال كون الواو اسما مفردا ساكنا في الجر والنصب مع
ما قبلها ولم يحتج ان يقال اغتفر لكونه بمنزلة الضمة او لانه غير ثابت **بالواو والياء** **والرابع** المقدر من الحركات
لا تقدير الاعراب لانه لا يلائمه قوله واللفظي والخلاف الاخر المقدر ولا ان الانسب ويكون ما سبق
جنا عن الاعراب والتاء انسب يكون للمقسم سابقا صحيحا لخلاف الاخر **فيما تعذر** اي في وجود
الاعراب او لتعذره فيكون في تعليلية كما في قوله عليه السلام عذبت امرأة في هرة اي لاجلها وبانا
قوله واللفظي فيما عداه والا ولى في اسم تعذر اعرابه على حذف مضاف ومن قال التقدير فيما تعذر
لفظ اعرابه على حذف مضافين فكانه لان المتعذر امتناع الوجود ولا شك ان وجود الاعراب في
عصا ممتنع كالتلفظ به وتقدير الاعراب عبارة عن نيته لا وجوده **كعصا** اي كالمقصور الغير
المضاف الى ياء المتكلم اذ المضاف تعذر اعرابه للاضافة الى ياء المتكلم لا كونه اخره الفا اذ صار
اعرابه مقدرا قبل انقلابه الى الالف لان الاضافة قبل التركيب مع العامل فاصل عصاي عصوي
واعراب عصوي تقديري لم يجعل عصاي خارجا عن غلامي وقال المراد بغلامي غير مقصور
لان عصاي داخل في قوله كعصا فقد غفل نعم هنا بحث وهو ان جعله الاصل لم يجز ان يدخل
غلامي وقد دخل حبلاي تحت عصا الا ان يقال تقدره اصله حبلي لانه منقلب بالياء في التثنية
الجمع فيقال حبليان وحبليات وانما مثل بعصا وقاض دون العصا والقاضي تنبيها على ان الالف
والياء يوجبان تقدير الاعراب سواء كانا ملفوظين ومقدرين **وغلامي** اي مما اعرابه بالحركة
واضيف الى ياء المتكلم فيشمل نحو مسلماتي دون مسلماي ومسلمي وقول الرضي يريد مفردا مضاف
الى ياء المتكلم قاصر لخروج مسلماتي وغلاماتي فان قلت لا يجب في المثال ان يكون شاملا قلت
نعم لكن حينئذ لا معنى لتقسيمه بالمفرد المضاف الى ياء المتكلم بل ينبغي ان يريد خصوص غلامي كما
يليق للتمثيل وانما قال **مطلقا** اشارة الى ان اعرابه في حال الجر ايضا تقديري لان الكسر سابق
على دخول العامل فلا يكون اثر العامل فهو اما الرفع التوهم او لرد المخالف وقيل يجب لان مسلمي
لا يعقل ان يكون مضافا قبل العامل لانه لا واو ولا ياء قبل العامل حتى يرفع عليه وجوده مسلمي
فكون الاضافة سابقة على العامل خفي ولا يبعد ان يقال يندرج في قوله مطلقا تعميم التمثيل
كقولنا يا ابن عم ويا ابن عما ويا ابن ام ويا ابن اما وان يقال هو لتعميم التمثيل لقولنا عصاي
والتحقيق انه لا يختص بالمضاف الى ياء المتكلم بل يحتمل عبارة عن كل ما اشتغل حرف اعرابه
غيره عن الاعراب فيدخل فيه ما هو محكي وما هو مجرور بحرف الجر فانه منصوب تقديرا

اضيفه
ساه
جليبي

او مرفوع كذلك نحو مررت بزيد بجنبك زيد ومن بزيد لا نقول هو معرب محلا لا معتذرا لا نا
نقول ليس بمبني حتى يكون معربا محلا وما اشتهر ان المجرور في محل النصب او بمحل الرفع فهو من
قبيل استعمال المحل بمحل التقدير ومنه قول المفصل المعرب ما اختلف اخره به لفظا او محلا وقيل
قوله مطلقا متعلق بعصا ايضا والمراد ان الاعراب المتعذر تقديري في الاحوال الثلث بخلاف
المستثقل فانه اما في حال الرفع والجر او في حال الرفع فقط فتدبر في امثلته للمستثقل ايضا على
انه كما يكون في الاعراب بالحركة يكون بالحرف بخلاف المتعذر فانه بالحركة لا غير ولا مناقشة في صحة تعلقه
بهما ونفعه في تعميم عصا حيث يشير الى انه اعم مما حذف لفظا وانما لم يكن وجوب كون
المتعذر اعرابا بالحركة مع لانه غني من تبيان على سبيل الجائز في تقدير دعى من لم يبق بعد
جمع الحروف كما ان وجوب كون المستثقل مقدرا في بعض الاحوال باطل بالجمع المضاف الى
المعرف باللام والاسماء الستة المضاف اليه وما قال الرضي انه لم يعد المضاف الى الياء
من التثنية المرفوعة والجمع المذكر والاسماء الستة مما قدر اعرابه لظهور طريان الحذف
لا بحصول لان طريان الحذف لا يجعل الاعراب لفظيا والمشهور ان اعراب الاسماء
الستة المضاف الى ياء المتكلم بالحركات التقديرية وهو لا يظهر في فيّ اذ الفرق بينه و
مسلمي تحكم الا ان يقال او قيل في حال النصب فاي لو جب للحكم بكون الياء في فيّ اعني
او بدلا منه فلما قيل مطلقا علم ان الياء المدغم في الاحوال الثلث على نحو واحد واعرابه
على ما كان في حال الافراد لا على في حال اضافته وانما اختار غلامي للتمثيل دون غيره
من المحكي والمجرور للرد على النحاة حيث جعلوا المضاف الى ياء المتكلم مبنيا لشدة امتزاجه
بالياء لعدم استقلاله بالتلفظ وهو منقوض بغلامه وغلامنا ونظائرهما او مستثقل
اي عد ثقيلا والمعتبر عند العرب الفصيح ولذا لم يقل او ثقل كما قال لعذر تنبيها على الفرق
بينهما بان الاول امر معتبر بحسب نفس الامر والثاني باعتبار ذائقة العرب كقاض بريد به
منقوصا ما قبل اخره كسرة فيشمل جوار فقوله فيما بعد ونحو جوار رفعا وجرا كقاض اعاد
لما افيد هنا الرفع توهم انه مخالف قاض لكونه غير منصرف وهذا التوجيه اعذب من تخصيص
قاض بما عدا الجواري لانه سياتي حكمه وتفسير قاض باسم في اخره ياء قبلها كسرة
في بعض الشروح فاسد لشموله مسلمي ومسلمي مع ان اعرابهما لفظي ولشموله مسلمي رفعا وانما
جعل اعراب عصا متعذرا مع انه لا تعذر الا بعد الاعلال واعراب قاض مستثقلا مع

انه ايضا متعذر بعد الاعلال لانه ينبغي حرف اعرابه لان عصا لا يحذف اعرابه للثقل بل حرف اعرابه تقلب
الفا فيسقط اعرابه للتعذر وقاض يحذف اعرابه للثقل وبعد تقديره الاعراب يحذف حرف اعرابه على
انه يمكن ان يكون قاض ملحقا بالقاضي وعصا ملحقا بحبلى رفعا وجرا واما نصبا فلا يستثقل حتى يقدر
ونحو مسلمي عطف على كقاض لا قاض رفعا واما نصبا وجرا فحرف الاعراب ملفوظ وان كان مدغما
لان الادغام لا يسقط المدغم عن التلفظ واللفظي فيما عداه اي المتعذر وما عدا ما تقدر او مستثقل
لا ما عدا عصا وغلامي وقاض ومسلمي حتى يحتاج الى تاويل افراد الضمير وينتقض بنحو جاءني ابو القوم
غير المنصرف كالمنصرف مما لا بد من معرفته بعد ما ذكر من اقسام الاعراب فلقد احسن حيث وجههما عقيب
بحث الاعراب بلا فصل وليت ذكر المثنى والجمع واقسامه يكون بعد ذلك ولما كان غير المنصرف
وجوديا والمنصرف عدميا قدم بيان غير المنصرف ولما كان التقابل بين غير المنصرف والمنصرف ظاهرا
من العبارة استغنى عن بيان المنصرف ببيانه وعن التنبيه عليه ايضا بقوله والمنصرف ما عداه
بخلاف الاعراب اللفظي والتقديري لانه لا يرشد عبارة التقديري بان اللفظي ما عداه و ما
قالوا من ان غير المنصرف اقل فانضباطه ينضبط المنصرف عرف غير المنصرف وترك بيان المنصرف
لا مكان معرفته بالمقايسة على نحو الاعراب التقديري واللفظي فظاهره خال عن التحصيل
وضبط الاقل انما يكون اسهل اذا كان بالتعداد واما بحسب التعريف فلا تفاوت بين الاقل
والاكثر وكانه اراد وانه لما كان الاقل يستحق التقدير في الضبط فيما اذا كان بطريق التعداد
في الضبط بالتعريف ايضا ما فيه علتان يقال اطلاق العلة على كل واحد من العلتين يجوز اذ العلة
التامة هو مجموع العلتين وفيه ان اطلاق العلة على العلة الناقصة حقيقة بل التحقيق ان
على العلة التامة هو المجاز من تسع قيل هذا تنكير في مقام التعريف للتعظيم اذ التسع معهودة
ولا يخفى انه غير معهودة فيما بين المعلم والمتعلم ولهذا احتيج الى البيان وحامل التنوين
على التعظيم في مقام التعليم في شريعة التحصيل هو الاثم البعيد عن الصراط المستقيم
او واحدة منها اي التسع تقوم مقامهما فان قلت جعل الواحدة قائمة مقام العلتين ليس
اولى من جعل اثنين قائمتين مقام الواحدة بل الحق ان شيئا منهما ليس من الا منزلة الاخر
فالواضح ان يقال ما فيه الجمع او الف التانيث او اثنان من تسع قلت ما فعل اعتبار اقرب
لان تحقق الفرعيتين في اثنين ظاهر دون الواحدة ولان الكثير منع الصرف باثنين فجعل القليل
ملحقا به اولى من العكس ومن اعتبار كل منهما اصلا عدل عن تعريف القوم من غير المنصرف

ما لا يدخله كسر ولا تنوين لما يقتضيه الاصل الاول من الاصلين اللذين ذكرهما المص في التعريف
وقد نبه عليه بجعل ما جعله تعريفا له حكما له فتنبه على انكشاف ما يدخله الكسر والتنوين في اصل
تعريفه دون تعريفهم فلا بد من العدول الى ما يطابق اصطلاحهم وذلك عرفات بالكسر والتنوين
فانه غير منصرف عندهم على ما ذكر في بعض تصانيفه وما دخله الالف واللام ولذا قال ان يجر بالكسر
ولم يقل ينصرف كما قال فهذا يجوز صرفه وما دخله الجر والتنوين للضرورة او التناسب في
قالوا معنى قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب ويجوز صرفه حكمه وانما اخرج هذا عن
التعريف بارادة علتين موثرتين كما اخرج بهما ما فيه عجمة وتانيث او الف ونون وتانيث
ولا يخفى عليك ان جعل ما اجتمع مع الضرورة والتناسب علتين موثرتين مخالفته للحكم المانع وما في
هذه عبارة عن التاثير تحكم والاولى ان لا اعتبار ان لكل منصرف خارج عن التعريف لتقييد العلة
بالتاثير قال الرضي ان الاسم قد يشابه الفعل على ثلث مراتب اقواها كونه بمعناه لعينه و
هو مشابهة اسم الفعل واثرها العمل والبناء الذي هو الاصل في الفعل واوسطها المشابهة
في الحروف وشيء من المعنى واثرها انه يعمل عمل الفعل وادناها المشابهة العارية عن ح وفيه
تضمن معناه وهو تحقق الفرعيتين اللازم لوجود سببين من اسباب منع الصرف او واحد
تقوم مقامهما واثرها منع علامة الاعراب عنه وهو التنوين وتبعه نوع الكسر او الكسر
التنوين معا على اختلاف القولين وانما لم يتعرض عنه لضعفها هذا كلامه وقيل لان
فيه تفاوتها اصالة الانصراف فلا بد من زيادة ترجح عدمه وفيما ذكره بحث لان المشابهة
برتبة رابعة هو تضمن شيء من المعنى فقط من غير مشاركة في الحروف واثرها العمل ايضا كما في حاني
رجل بصري ابوه ثم للمشابهة في الفرعيتين على ما بينوها ان الفعل فرع الاسم في التركيب
حيث لا يكون بدون مصدره في الافادة حيث لا يفيد بدون فاعل والمؤنث فرع المذكر
والمعرف فرع المنكر والمعدول فرع للمعدول عنه والوصف فرع الموصوف والاسم الذي
على وزن الفعل فرع اسم ليس على وزنه لان الاصل في كل قسم ان لا يكون فيه ما لا من
اختصاص القسم الاخر كذا قيل ونحن نقول لو لم يكن ما هو مختص بالقسم لم يوجد فيه ما هو
قسم اخر فبعد وجود هذا القسم استقر لما للقسم الاخر والاعجمي فرع العربي لما قيل
مثله في وزن الفعل ولما قلنا مثله فيه والجمع فرع المفرد والمركب فرع للمفرد وذو الالف
والنون فرع ذي الف التانيث الممدودة او فرع المجرد عنهما على الخلاف في قوله فالعدل

عليه فرع ما زيد
ومرعبا

والنون

والنون في ما كان تعريف غير المنصرف لا يظهر ما لم يظهر التسع وما يقوم مقام العلتين في
هو الى ثم منها اشتمل عقبيه او لا بذكر العلل ثم بيان ما يقوم مقام ثنتين ثم بيان بعض منها وبيان
شرائط التاثير فقوله وهي عدل الى قوله وما فيه علمية من لواحق التعريف الا انه ذكر فيما بين ذلك
حكم غير المنصرف وما يتعلق به لانه لو اخر عن الوضوح كلها لبعد بيان الحكم عن ذكر غير المنصرف
جدا فرع قال ينبغي تقديم قوله وما يقوم مقامهما على بيان الحكم لانه من تتمة التعريف لم تعم
التميز بتمامها وما ذكره في تعداد العلل بيتان من قطعة الانباري حيث قال موانع الصرف
تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب اي ثنتان او عدل الخ الا انه ترك
البيت الاول لان بيانه لغير المنصرف قاصر لانه يدل على انه امتنع صرف بدون سببين فقال
اي التسع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب
فقوله هي مبتدا خبر مجموع ما في البيتين وقد عرفت ما يتعلق به ولقد اصاب بتنكير العلل
ثم لان المانع عدل ما لا كل عدل اذ عدل نزال وفجار وفساق لا حصار لا يوجب منع الصرف
وهذا البيان فيه سببا لتنكير على انه لا ينفع هذا القدر من البيان في معرفة بيان منع الصرف
بل لا بد لكل من بيان ويحتمل ان يكون قوله وهذا القول تقريب تتميما لهذه الاشارة يعني هذا
القول غير واف بالتعريف بل تقريب الى المعرفة وكلمة ثم كما تكون للتراخي في الزمان تكون للتراخي
في الرتبة فيعطف بها الاعلى على الادنى والادنى على الاعلى وقد جمعها الشاعر في قوله ثم جمع ثم
تركيب لان الجمع اعلى شأنا من التركيب ومن لم يتنبه لهذا جعل ثم مستعملا في موضع الواو لضرورة الشعر
وفي قوله والنون زائدة من قبلها الف قصور اذا قصد بيان الوزن فيهما احدهما افادة كون
السبب النون الخاص مع ان السبب هو الالف والنون وثانيهما ان السبب النون التي قبلها الف
زائدة سواء كانت النون زائدة او لا فيلزم كون حسان على وزن فعال غير منصرف
السبب النون الزائدة التي قبلها الف سواء كانت الالف زائدة او لا ولا يلزم فع القصور
الثاني بانه لا يلزم كون حسان غير منصرف لانه ليس فيه انتفاء فعلا بد ولا وجود فعلى
يلزم كون حسان بعد جعله علما غير منصرف وقد يقال في دفعه انه يعني زيادة الالف
قبل النون زيادته قبل زيادة النون فيصح زيادتهما وهو وان كان دقيقا لكن ليس
للعرف رفيقا لان زيادة حرف قبل حرف تعارف في تعيين مكان الزيادة لا في جعلها

مشتركا بينهما وبالجملة يمكن ان يكون قوله وهذا القول تقريب اشارة الى هذا المقصود يعني هذا
البيان غير واف بل مقرب الى المقصود لا يضيق المقام اضطر الى المسامحة في ذكر الالف والنون وقوله لم
زائدة صفة النون لان اللام زائدة لضرورة الوزن لا لام للعهد الذهني كما ستعرف وكيف
لا والمقام مقام التنكير ولا حاجة الى جعلها حالا بجعل النون فاعل يمنع من الصرف بحسب
نحو الكلام واللام الذي هو بدل من النون كما في اصيلال تصغير اصيلان جمع اصيل كالنون
في منع الصرف صرح به التسهيل ونقله الرضي عن الاخفش وقد عرفت مكان بديعين لقوله
هذا القول تقريب على سبيل التقريب ولنا بدايع احدها ان جعل عدم الانصراف
للسببين ليس قولا تحقيقيا بل اعتبار صرف لتقريب غير المنصرف الى الضبط وثانيها
ان جعل الجمع والتانيث بالالف بمنزلة سببين دون العكس واعتبارهما على حيالهما
تقريبي واختيار لما هو الاقرب بالاعتبار لا تحقيقي وثالثها ان قولنا غير المنصرف ما فيه
علتان او واحدة منها تقوم مقامهما دون ما قالوا من انه الذي لا يدخله الكسر والتنوين
تقريب الى الفهم اذ ما عرفوه به لا يمكن ان يعرف لاحد مع قصد ورابعها ان علة منع الصرف
هو التكلم وجعل السبب سببا قول تقريبي كجعل الفاعل غير المتكلم فهذه وجوه ستة
وههنا ها ولد وجوه تلك اخرى مشهورة تركناها لان السامع ذهبنا ها وقيل الف لا لحاق
المقصورة دون الممدودة يمنع من الصرف بشرط العلمية وجعل الرضي كل مقصورة
سواء كانت للالحاق كارطى او لا كقبعثرى مانعا من الصرف بشرط العلمية اذ مشابهة الالحاق
بالف التانيث اكثر من مشابهة الالف والنون بالفي التانيث ولم يجعل الف قبعثرى للالحاق
لانه لا سداسي في الاسم حتى يلحق به وقد لحقي الجوهري حيث جعل الفه للالحاق مثل عمرو
احمد وطلحة وزينب وابرهيم ومساجد ومعدي كرب المشهور كرب
بكسر الراء كما في الصحاح لكن في شرح الحماسة للامام المرزوقي روى لا عرابي والمعدي كرب
معدي كلب لانه عد الفساد والكرب الفساد فالمفهوم منه سكون الراء وعمر واحمد
فهذه امثلة على ترتيب ذكر العلل ولك ان تقول لم يمثل التعريف اذ اكثر الامثلة
تشتمل عليه وانما مثل التانيث اللفظي والمعنوي تنبيها على ان التانيث في هذا الباب معتبر
تارة مع خلو المعنى عن التانيث مع انه غير معتبر في تانيث الفعل المسند اليه وفي رجوع
الضمير اليه فلا يقال جاءت طلحة ولا طلحة جاءت وتارة مع خلو اللفظ عنه كما في زينب

وحكم

وحكمه ان لا كسر اي انه لا كسر فيه لا اعرابا ولا بنائيا ولذا اورد نفي الجنس وانما هو مع الفتح اعرابا
اعرابا او بنائا وما دخله اللام وما اضيف مستثنى من الحكم وقد علم ذلك سابقا الا انه ارتكب
جمع حكمه لانه اقرب الى الضبط وليتنبه على ان كلام عدم الكسر والتنوين من احكام غير المنصرف
بهما فاسد باعتبار كل منهما ونبه بتقديم الكسر على ان الراجح منع الكسر اصالة لا تبعا كما
زعم البعض ولا تنوين سوى تنوين الترنم ويجوز اي لا يمتنع صرفه اما عطف على قوله
ان لا كسر فيكون تحت حكمه واما على قوله وحكمه للضرورة اي لما يضطر اليه الشاعر من استقامة الشعر
الوزن كما وقع لسيدة نساء العالمين فاطمة في مرثية سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم شعر
صبت علي مصائب لو انها ٭ صبت على الايام صرن لياليا ٭ ووقع ان خاف خروج الشعر عن السلاسة
دون السلامة كقوله ٭ اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ٭ هو المسك ما كررته يتضوع ٭
او رعاية القافية كما في قوله ٭ سلام على خير الانام وسيد ٭ حبيب اله العالمين محمد ٭
بشير نذير هاشمي مكرم ٭ عطوف رؤف من يسمى باحمد ٭ قال الرضي لا يصرف ما فيه الف مقصورة
للضرورة لانه لا يجامع التنوين الالف فلا يتبين الانصراف فيه قلت يمنع الصرف فيما في
حرف اخرها النون الساكنة وايضا نون التنوين يقبل الحسنة لالتقاء الساكنين بخلاف
الالف فربما يستقيم الوزن بمثل هذا التحريك ومما يجوز الصرف ويخرج عن حكم الكل
رعاية التماثل بين الوزن والموزون فيقال مصابيح مفاعيل فيكون مفاعل للتناسب
عدم انصراف مفاعل للعلمية فانها من اعلام الاوزان والتانيث ولا يبعد ان يدرج
وربما يصرف بالتصغير كما في فعلان لا اسم فانه تصغير على فعيلان فتغير الالف فيبطل
تاثير الالف والنون بخلاف فعلان الصفة فانه يصغر على فعيلان وكما في وزن فعل
ليس في اوله زيادة فانه يبطل الوزن بالتصغير بخلاف ما في اوله زيادة فانه هذا تاثير
الوزن فيه على وجود الزيادة فيبقى بقائها وكما في تصغير الجمع والعدل وما عداه
الصور لا يجوز صرفه بالتصغير فان قلت كيف لا ينصرف طليحة مع عروض الصفة
المنافية للعلمية قلت هذه الوصفية لا تنافي تعيين الذات فهي مع التصغير بمنزلة اللقب
وقد لا ينصرف المنصرف [illegible] بالتصغير كما في ادرد فان فيه وزن فعل في اوله زيادة
ويحدث بالتصغير وصفيرا والتناسب من رعاية الفواصل والاسجاع او بجريانه
مع كلمة منصرفة ولما كان هذا ابعد مما يظن صرف غير المنصرف لاجله مثل له من وقع

كلام يقول لم مثل سلاسلا واغلالا مع انه لم يمثل للضرورة او نقول تمثل به ردا على من نفى جهة
الايراد على لغة الشعر اذ الشاعر ربما نصح في النثر فيما نرى لسانه في الشعر ونقل صدر ادلة لا
يخفى ان توجيه القرآن به بعيد كيف وقد قال الله تعالى وما علمناه الشعر وما ينبغي له فتصحيح
ان يقول نزل القرآن بما يقع فيه الشاعر لانه يفصح عن كونه شاعرا فالحق انا التناسب بعض
من اسباب الصرف وزعم الكسائي انصرف غير المنصرف الا افعل من لغة قوم ولا يحمد عليه
انصراف المنصرف للضرورة والتناسب لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرجها
عنها خلافا للكوفيين فانه يجوز بعضهم عدم الصرف بالعلمية وحدها لضرورتها في الضرورة
وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث الصواب والتانيث بالالف وفسر الفا التانيث بالمقصورة
والممدودة وفيه ان علامة التانيث الهمزة لانها منقلبة عن الف التانيث ولا الف
قبلها زائدة الا ان يقال المراد بالالف الممدودة هي الهمزة سميت بها لانها المحدودة بها
فقيه حذف وايصال ولا نزاع في صحة اطلاق الالف على الهمزة لان الالف اسم للاعم
او للمتحرك فقط واسم للساكن فلا حاجة في اطلاق الالف على الممدودة الى انه اطلاق لان
الهمزة في الاصل الف ووجه تحقق الفرعيتين في الجمع انه للزومه بمنزلة جمعين وكذا التانيث
بالالف كذا قيل والاولى ان المؤنث بالالف بمنزلة المؤنث بالتاء العلم وكذا الجمع بمنزلة
الجمع العلم في انه كما لا يغير العلم لا يغيران اعلم انه يتميز الف التانيث عن غيرها بضبط
اوزان مختص بالف التانيث وقد ضبطها الرضي في بحث المذكر والمؤنث وبعدم
دخول التنوين والتاء على ما فيه في غير تلك الاوزان فمن قرر غير المنصرف بما ذكر
لا ينفع غير المتتبع في معرفة جميع افراد غير المنصرف الا ان يقال انه ينفعه بان يضبط
المدون لم ما لا طريق له الى معرفته الا السماع كالسماعيات من العوامل ومواضع الحذف
ومنه في باب غير المنصرف العدل التقديري المعرض من ان العدل مطلقا انما يعتبر
لضرورة منع الصرف من غير سببين او الى ما حققه من ان العدل المعتبر انما يعرف به
او العدل مطلقا في وجه كما ستعرفه فالعدل قيل الفاء للتفسير ونحن نقول العطف
المفصل على المجمل لان تفصيل المجمل انما يعقبه وعلى التقديرين يتجه ان التفسير المبهم
المتقدم مجموع ما سبق من البيان للمتعلق باسباب منع الصرف لا مجرد بيان العدل
فيجب عطف باقي المباحث على بحث العدل ليكون المجموع مدخول فاء التفسير

واسم الساكن لا

اشارة الى ما اشتهر انا العدل التقديري بتقادير لظهور منع الصرف وعدم وضوح غيره سبب واحد والحاما حققه

او التفصيل والعدل لغة هو التبعيد والميل فهو لازم ومتعد واصطلاحا هو الاخراج
او الخروج ورجح الرضي الاول بانه اوفق بمعنى العدل الذي هو الصرف كما ان الخروج اوفق بمعنى
المعدول الذي هو لا انصراف ونحن نجد بان اشتقاق المعدول اوفق به لانه مشتق من جعله
في تقدير المعدول به باعتبار الحذف والايصال وترتب عليه ما ذكر الرضي بانه فليكن منقولا عن
معنى الميل ثم نقول فليكن العدل منقولا عن معنى الاخراج الى الخروج الذي هو صفة الاسم
كما ان التانيث وهو جعل الشيء انثى منقول الى كون الاسم مما ضم فيه كلمة الى كلمة ولم يعد
واحد من النظير ابلغ وما قيل ان العدل المفسر بالخروج لو انتشى معدولا لا اندفع ما ذكره
الرضي من انه الانسب بمعنى العدل ان يقال هو اخراج الاسم لان تفسيره بالخروج يوهم اللزوم
وما يقال انه فسر بالخروج ليدل على صفة الاسم صريحا واما الاخراج هو صفة المتكلم صريحا
ولا يدل على ما هو صفة الاسم الا ضمنا فيه فهو جعل الاخراج مبنيا للمفعول نعم يتجه ان
المصدر المبني للمفعول وان اشتهر فيما بين الفحول لكن توهمه امر مجهول اذ لو كان لم يكن
الفعل المجهول على طريقة الوقوع بل يكون كالمعروف على طريقة القيام الا ان المعروف يفيد
٢٦ بيان قيام المصدر المبني للفاعل والمجهول طريقة قيام المبني للمفعول فالمصدر لم يوضع
الا لما هو صفة الفاعل والفعل المعروف وضع لنسبة القيام بالفاعل والمجهول لنسبة
الوقوع على المفعول وانما نشأ القول بالمصدر المبني للمفعول من عدم الفرق بين المعنى
المصدري الحاصل بالحاق الياء المصدرية ووضع اللفظ للمعنى المصدري فالاول عام
كالضاربية والمضروبية بلا شبهة بخلاف الثاني ولا يخفى ان تعريف العدل بما ذكره غير
جامع على مذهب من قال لم يصرف ثلث لانه عدل عن لفظ ثلثة وعدل عن معناه
وهو الثلثة مرة الى ثلثة مرتين اذ العدل عنده هو الخروج عن الصيغة الاصلية او المعنى
بحاله فلعله انما عرف المصنف العدل من بين الاسباب تعيينا لما هو مذهبه فيه لمكان الاختلاف
فيه دون باقي الاسباب خروجه اي العدل المطلق خروج مطلق الاسم او العدل المانع
من الصرف خروج الاسم المعرب اي مادته وهي الحروف الاصول عن صيغته اي هيئة
يعرض للمادة باعتبار الحركة والسكون والتقديم والتاخير ومقارنة الحرف الزائد
فلا صيغة للمركب نحو زيد قائم بل له هيئة تركيبية اذ لم يعرض هيئة للحروف
الاصول بل للكلمات ففي كون ثلث معدولا عن ثلثة نظر اذ لم يخرج حروف ثلثة عن

الصيغة لا صيغة للمركب لم هيئة تركيبية

هيئة ثلثة ثلثة بل عن هيئة ثلثة وعلى تقدير خروجهما عنها بعض ذلك خروجا عن الصيغة
بل عن الهيئة ولا يمكن الجواب عنه بما يجاب عن ان خروج اخر عن الآخر على تقدير خروجه عنه
ليس خروجا عن الصيغة الاصلية اذ لا مدخل لكلمة فيما يصاغ به كلمة من اشتقاق لامتناع
جعل المعرف باللام مميزا لكلمة وتحته فكان اللام داخلة فيما يصاغ به المعرف به الاصلية
المتبادر منها التي كان له في الاصل سيما مع لفظ الخروج اي كان او لا فهذا الاسم عليها فيه
ان جميع الاسماء المشتقة خرج عن الهيئة التي كانت له في الاصل وهو هيئة المصدر فيرد
خروجه على تعريف العدل ولا يخفى ان قاما لم يكن له هيئة القيام اصلا انما اخذ من اسم
هو القيام ولم يخرج عما عن صيغة عصو لانه في تقديره بخلاف ثلث لانه ليس في تقدير
ثلثة ثلثة وما هو في تقديره تحى خارج عنه ولا اخ عن صيغة اخر لانه في تقديره حيث اعرب
ولا يكون المعرب من الاسم الا ذا ثلثة اجزاء وان صار اللام منسيا باعتبار تغيير حرف
الاعراب ولا فخذ لسكون الخاء عن فخذ لانه في تقديره بقي نحو اقوس فان صيغته الاصلية اقواس
فقيه عدل والقول بان اقوس موضوع ابتداء من غير عدول عن اقواس بخلاف نحو ثلث تحكم
وقيل دعا الى القول بالخروج في ثلث صورة منع الصرف حيث لا يتجه بدون اعتبار العدل
ولا داعي اليه في اقوس بل صرفه يدعو الى خلافه فالعدل مطلقا لا يقال به الا لداعي البناء
او منع الصرف ولذا لم يحكم بالعدل في اخر بل حكم بعدمه فيه حيث قبل العدل وقرن
الفصل مضافا بان والفرق بين العدل المحقق والمقدر مع ان الكل مقدر لداعي ان الاصل
في الاول بعد تقديره للداعي مما يدل عليه الدليل بخلاف الثاني وهذا مع انه خلاف
ما صرحوا به يقتضي ان لا يعرف غير المنصرف بالتعريف المذكور الا المتتبع فيحتاج في دفعه
الى ما تقدم فتذكر ولك ان تقول المراد بخروج الاسم الخروج المعتبر في منع الصرف
وهو انما يعرف بتعيين المدون لا تقول المحقق ان خروج تحقيقا عن الهيئة الاصلية
اما الفائدة لفظية هو الاختصار كما في اخر وجمع او لفظية ومعنوية كما في ثلث فانه
صار موضوعا بالعدل لمعنى وصفي فحيث انعدمت لا حكم بالعدل بل يحكم بالشذوذ
لانه تشكل ح بعدم العدل في اخر مفردا ومنهم من قال المقصود من التعريف تمييز العدل عن
باقي الاسباب فلا يخل بالغرض صدقه على ما ليس بسبب وليس بشئ لان المقصود من معرفة
الاسباب تمييز المنصرف عن غير المنصرف وذلك يتوقف على تمييز كل سبب عما ليس بسبب

تحقيقا

تحقيقا اي خروجا محققا بان يدل الدليل على الخروج كثلث ومثلث اي ما هو على فعال او مفعل
من العدد قال الرضي هو ان بصريون يسمع غير الفاظ من رباع ومربع والخمسة وقد جاء في شعر الكميت
خصالا عشارا وبما فوق الخمسة مما تحت العشرة يجوز قياسا عند المبرد والكوفيين ولم
يسمع الا مع ياء النسبة من خماسي وسداسي وسباعي وثماني وتساعي هذا وانما لم يحكم بالسماع
في عشار مع وجوده في شعر الكميت لانه يقع في مفعل ولا في فعال في السعة ولم يحمل ما جاء
بالياء دليلا على السماع لجواز ان تكون الياء للنسبة لفظية ككرسي وايضا لا نقيد في مفعل وقال
ابن مالك خماس ومخمس ايضا مسموعين وتحقيق العدل فيهما ان ثلث مثلا لتقسيم كل الى ثلثة
على هذا العدد والقياس فيه لفظ العدد المكرر فاذا جئ بثلث علم انه معدول عن ثلثة ثلثة
فان قلت انما يتم القياس لو كان ثلثة ثلثة لهذا المعنى حقيقة وليس كذلك بل هو مجاز
والحقيقة فيه ثلث فكيف قيل بانه معدول عن ثلثة ثلثة قلنا ارادة الموصوف بعقد الثلثة من
لفظ ثلثة مجاز فيه ولما اراده التقسيم المذكور بتكرار اللفظ بمعنى حقيقي لهذا التركيب
الشائع فيه التركيب حتى يقال جاءني القوم رجلا رجلا ورجلين رجلين من غير امكان ان يقال
مفصل ونحوه واخر قال ابن مالك اخر مقابل اخرى قيل اخر ليست عن اخر بمعنى اخرى من
اخر فانه لا عدل وتحقيق العدل فيه لان افعل التفضيل يلزم تعريفه حيث فكل اخرى او
او الاخر ولكن لاخرى بان الاخريات ولم يكن هذا التعريف من خواصه واسم التفضيل لا يستعمل
الا مع اللام او من او الاضافة فلما لم يوجد واحد منها علم انه عدل عن واحد من الثلثة ومنهم
من جعله معدولا عما سوى المستعمل بمن لان المستعمل بمن لفظا او تقديرا مفرد مذكر لا غير
ومنهم من جعله معدولا عما سوى المستعمل بالاضافة لان تقدير المضاف اليه مشروط بالتبيين
كما في يومئذ والبناء كما في الغايات او وجود هذا المضاف اليه بعينه مضافا اليه نحو نعم
عدتي وبريه راعي وجهه الاسد ومنهم من جعله معدولا من المستعمل بمن لا محالة لان باللام
والاضافة ايذانا بمنع الصرف والكل مبني على عدم الفرق بين تقدير المثنى والعدول عنه ورد
على جميع الوجوه انه يلزم القول بالعدل في نحو اخرى تصاريف اخر مع انه ينفي العدل عن اخر مفردا
قولهم ينتقضا بالعدل ووزن الفعل وقد يجاب به عنه تعريفا وجيدا لانها في نحو اسم
تفضيل عدم المعنى لانه قيل ان اخر في الاصل بمعنى اشد تاخرا وقد يستعمل بهذا المعنى من
نصا بعد الاخريات واخر فيقال جاء فلان في اخر الرجال وفي اخريات الناس

لشمل
استعمل بمعنى غير من جنس ما سبق فلا يقال جاءني رجل وحمار آخر وجمع الاولى وفعل توكيد
جمع واتباعه جمع وتحقيق العدل فيه اما لانه جمع فعلاء اسما وقياسه فعالى نحو صحارى
فهو معدول عنه ومنهم من قال انه معدول عن جماعى وجمعاوات لان قياس جمع فعلاء اسما فعيه
انه لا معنى لكون جمع التكسير معدولا عن التصحيح مع وجود التكسير وح حتى وجود السبب
الاخر فيه فقيل التعريف الاضافي لانه في تقدير جمعهم حيث لا يؤكد به الا المعرفة وعدم
ظهور الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملاحظة تقديرها وقيل التعريف الوضعي
وهو التعريف من غير اداة فهو شبه العلمية وكلاهما لا يلائم اشتراط المصنف تاثير
التعريف بالعلمية واما لانه جمع فعلاء صفة في الاصل والقياس فيه فعل كحمراء حمر فالسبب
الاخر الصفة الاصلية وتبعه اجمعون لانه جمع افعل صفة فعل واسما افاعل واما لا
يلزم استعماله باللام او الاضافة او من لانه اسم تفضيل وهو في الاصل بمعنى اتم جمعا
ويؤيده اجمعون وبتعه جمعا ولا يتم ضبط العدل بدون ذكر سحر اذا اريد به سحر
بعينه فانه معدول عن السحر لانه اسم جنس اريد به معين لا يكون بدون اللام وقد
صار علما بالغلبة كالنجم او لا بالغلبة واما قدر العلمية لضرورة منع الصرف.
وكانه لم يذكره بعد اعتبار العدل جريا على انه مبني على الفتح وان كان المشهور خلافه
لانه يغني عن تقدير العلمية ولا بد من ذكر امس فانه غير منصرف مطلقا او في حال الرفع
وكانه لم يذكره لان للعز العليا مبناه على الكسر في الاحوال الثلث ولم يذكر هذه
الالفاظ اعلاما كما ذكره ابن مالك لان منع صرفها موكول بالسماع ولم يتحقق عنده
او تقديرا اي وجودا مقدرا اضطرا لضرورة منع الصرف وعدم ظهور سبب سوى
العلمية على ما هو المشهور ولا حاجة لامرين منع الصرف كذلك ورعاية اطراد الباب
وقد نبه عليه بقوله كعمر وقطام هي مدينة باليمن في تميم ولا بد في معرفة غير المنصرف
من ضبط امثلة العدل التقديري فقيل اذا وجد غير منصرف يقدر فيه العدل واذا
وجد منصرفا لا يقدر ولذا لم يقدر في ادد واذا لم يعلم حاله فان لم يوجد غير علم
ووجد منه فاعل كقثم فانه لم يوجد الا علما بخلاف فعمر فانه جاء جمع عمرة وجاء فانه بمعنى معطي
جيد المال فهو لا يصرف بتقدير العدل الحاقا للمسكوت بالاغلب والاعرف وفعل
المختص بالنداء نحو يا فسق ويا لكع اذا سمي به لا ينصرف لتقدير العدل في حال النداء وهما

هزا زاده مم
بعد اعتبار العدل ج
العدل التقديري
على ما هو المحقق م
عمر

خم

خمسة اقسام بمعنى الامر والمصدر المعرفة والصفة المؤنثة والحال والعلم المؤنث للاعيان
وكلها معدولات عن مؤنث خلا سيبويه فيما هو بمعنى الامر ووجه كونه معدولا عن المؤنث عنده
انه معدول عن مصدر معرفة مؤنث نائب عن الامر كذا ذكره ابن مالك ولا يظهر وجه جعل المعدول
عنه مصدرا مؤنثا فيما يعتبر معدولا عن المصدر المعرف فانه حتى سكت فهو غير منصرف وان سمي بها
مؤنث فهو كقطام ان لم يكن في اخره راء والمراد بقطام فعال علما للمؤنث ولم يكن في اخره راء سواء
كان في الاصل مبنيا بمعنى الامر او غيره او لا فقصر ضبطه عن قوله فعال علما للمذكر واما قال في تميم
لانه مبني عند الحجاز كذات الراء ووجه تقدير العدل انه ذات الراء مضمر لا بد فيها من تقدير العدل
ليتحقق فيه جهة البناء وهي مشابهتها لفعال بمعنى الامر في العدل والوزن فلما قدر فيها
العدل قدر في غيره لرعاية اطراد الباب الوصف اي الوصف المانع من الصرف شرطه ان
يكون في الاصل وهذا اعني ما اشتهر ان المعنى انه من جنس الوصف شرطه انه ينبغي ان يكون في
الاصل والوصف كون الشيء صفة نحوية لشيء وستعرفها وكانه لهذا استغنى عن بيانه وبيان
ذلك ان بعض الاسماء يكون بمعنى يلزمه صحة كون اللفظ صفة نحوية ولا يستعمل هذا
اللفظ الا جاريا على موصوف محقق او مقدر وهو ما يكون دالا على ذات مبهمة في
غاية الابهام باعتبار معنى مقصود لان المقصود من هذا الاسم ان يرتبط به المعنى
المقصود فيه بما فيه تعيين ما حلاه فما وضع لذات فيه تعيين ما لا المقصود منه احضار تلك
الذات لاجل المعنى الذي قصد مع هذه الذات مربوطا بشيء ولهذا لا يكون صفة لشيء
والمراد بكونه في الاصل ان يكون في اصل الوضع ولا يكون عارضا بحسب الاستعمال
وانا ادى الاستعمال الى الوضع باتصيل كثرة الاستعمال في المعنى بعينها لكونها اللفظ
متعينا له ويسمى ذلك الاسم صفة وما يقابله اسما وكون اللفظ غير صفة اسمية هل
انما احتيج الى بيان شرط الوصف لتعريفه يكون اللفظ دالا على ذات مبهمة غاية الا
باعتبار معنى هو المقصود فلو عرف يكون اللفظ موضوعا لذلك لاستغنى عن بيان الشرط
قلت لو عرف كذلك لاحتيج الى وضع اخر للفظ الصفة حيث يشترط في الجمع بالواو و
النون ان يكون صفة فلذا لانه يكفي فيه ان يكون دالا على ذلك ولا يشترط الوضع الاول
فلا تضر الغلبة اي لا تضر الوصف الغلبة الاسمية عليه او المغلوبية للاسمية في
بالغلبة انه يصير الصفة بكثرة الاستعمال المخصوص بذات معينة وتستعمل غير جار

ك
بيانه
بهاما

والصارف مقدر لاجماله والماعد
لمم فهو معرب مقدر
في الصعد البعض النحاة
على الرضي صح

بيان
ليعين
اعم من ان يكون
ومعنى المقصود
اولا مح

بهام

العلم م

بل شي والفاء للتوزيع بحسب [illegible] او الوافر وانما صح مهدا التفريع دون الفرع الاخر وهو
لانه تلو الوصفية العارضة لان في هذا الفرع خلافا والبعض يصرف اسود وارقم ولان
للوصف المانع من شرطه وهو ان لا يكون مع العلمية عند سيبويه ولا يكون زايلا بها
عند الاخفش وذلك الغلبة الغير للصرع يجب تقييدها باعتا الغلبة العلمية واذ الم
العلمية فعلم ضرب الاسمية الحاصلة باستعمال اللفظ في المعين من غير ان يصير الاسم
متعينا له مفيدا من غير قرينة بطريق الاولى فلذلك اي لاشتراط كونه في الاصل
كان مشارا اليها باسم الاشارة المتعين البعيد وكل من الصرف والامتناع والضعف معلل به
ومن فرع عن وجعل الصرف والضعف فرعين له والامتناع فرع لعدم ضرر العلمية
كما في الصحاح لبعده عن العبارة لا يحتمل ذلك اشارة الى مجموع الامرين وجعل المتفرع
مجموع الاصول الثلثة على سبيل التوزيع وجعل رد فرع كل الى اصله موكولا على
فهم السامع وعندي وجه فلا يلتفت اليه صرف مررت بنسوة اربع اسناد حال
الاربع الى ما يشتمل عليه مسامحة وليس في تقدير صرف اربع في تقدير مررت بنسوة
اربع لان حذف الفاعل وحذف الجار في مثل هذا التركيب غير جاير يعني لعروض
الوصف في اسماء العدد صرف اربع لانه موضوع لنفس العدد واستعماله في ذات مبهمة
باعتبار معنى مقصود هو العدد بطريق المجاز وكذلك اثمد المنكر بارادة مسمى ما تسمى
منصرف لعروض الوصف فيه اذ مفهوم المسمى معنى وصفي فالمناقشة في كونها نصرف
اربع لعروض الوصف تستند الى انه يجوز ان يكون لقبول اربع التاء فليس فيه وزن الفعل المعتبر
غير مؤثر لاندفاعها بتبديل اربع بالمد واستبعاد ترجيح اعتبار الوصف العارض في
منع الصرف وجعله دعوى بلا دليل مندفع بوجه احمد وما يجاب به عنها من ان التاء
المضرع لوزن الفعل ما يعرض للمذكر والتاء هنا ما بين صيغة [illegible] المذكر ومن ان
التاء المضرع [illegible] ما يدل على التانيث وهذه تدل على التذكير
ضعيف لان ما قبل من ان التاء في اربعة ايضا للتانيث لانه دخل في تاويل الجماعة اذ
متحقق في نسوة ايضا لكن المعتبر في منع وزن الفعل التاء المتحركة لاختصاصها
بالاسم فتوجه ضعف مشابهة الاسم الفعل سواء كانت عارضة للمذكر ولا في
كانت للتانيث اولا والارجح ان الوصف الحاصل بالتصغير غير عارض كالحاصل

اسناد حال الاربع الى ما يشتمل عليه مسامحة وليس في تقدير صرف اربع في مررت بنسوة اربع م

عدم م

المعدول

المعدول وما قيل ان علم جريان التصغير على الموصوف يدل على عروض الوصف فيرد بان
علم جريانه لخفاء الوصف فيه ونحن نريده بان ذلك لان الموصوف داخل في مفهومه
اذ معنى رجيل رجل صغير لا لعدم تعين الذات في مفهومه يمنع تحقق الوصف فيه لانا نقول
الصغير ذات لها الصغر ورجيل يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود غايته انه يدل على
ذات معينة ايضا ومدار الوصف ابهام الذات لا عدم تعين ذات ما وامتنع صرف اسود
وهو في الاصل ذات لها سواد وارقم وهو في الاصل ذات لها سواد وبياض للحية ح
من اسود وارقم اي كاينين للحية واللام الاولى للاختصاص والثانية للعهد اي حية
لا احدهما وادهم وهو في الاصل لذات لها الدهمة اي سواد للقيد اي لعنه هو قيده وهو
قيد من الحديد لان القيد لا سود ما يكون منه فهي صارت اسما حتى لا تقع اوصافا او
تونث بالتاء فيقال للانثى اسودة ويجمع على الاساود فان قلت كيف تمنع وليس لها وزن
فعل لا يقبل التاء قلت يجب حمل اشتراط عدم قبول التاء على عدمه باعتبار وضع تعبير
الوزن بالنظر اليه والوزن باعتبار الوضع الوصفي لا يقبل التاء وضعف منع افعى للحية فان قلت
ان كان شرط الوصف ان يكون في الاصل تحقيقا فينبغي ان لا يجوز منع افعى وان كان
ان يكون في الاصل ولو توهما ينبغي ان لا يكون ضعيفا الضعيف ما لا يجوز عند البلغ
وصدور من طابعه لا يعتد بهم فكانه قال ولم يجز عنده لعدمه لفوات الشرط يعني
ضعف منع افعى لعدم تحقق الوصف مطلقا تحقيقا لا لعدم تحقق شرط الوصف لما
فان قلت كيف راى من يطلب ان منع صرفه لتوهم الشرط حتى يكون دليلا على اشتراط الوصف الاصلي
بهذا الشرط تحقيقا لم لا يجوز ان يكون منع صرفه لمجيء وزن الفعل قلت لانه يمنع
في هذه اللفظة لوزن فعل لس بتوهم الوصف الاصلي ووجه توهم الوصف الاصلي
شدة السم يقال لها القضوم وافعل من اوزان الصفة فربما يتوهم ان افعى كان في الاصل
بمعنى الشديد وصار معناه الاصلي مهجورا مستبدا بخطا المتفق والحدلة الاحكام و
يقال للبدع الحدلا فيتوهم ان اجيل في الاصل صفة غلبت على هذا الطاير لعقربه
ونسي معناه الاصلي واجيل للطاير المعهود المعروف الذي يقال له بوقلمون ولهذا لم
يقل الطاير ووجه توهم الوصف الاصلي فيه من اوزان الصفة فربما يتوهم ان اجيل صفة
مشتق من صدد بمعنى كون الشيء اخيل غلب على هذا الفرد وهجر معناه الاصلي

بيان مقصود

قلت م

غلب على ... الحية الشر م

انه م

والمصدايض فالتوهم فيه ابعد من التوهم في الحوير واعلم ان توهم الوصفية في تلك الالفاظ
ينبغي ان يكون بتوهم كونها افعل تفضيل لا افعل صفة كما يصرح به الرضي لان افعل الصفة
يختص بالالوان والعيوب والحلى التانيث بالتا لا تانيث الا بالتا او بالالف كما يستفاد من تعريف
المونث فيما بعد ووافق الرضي المص على ذلك في بحث المذكر والمونث لكن حقق هنا ان المونث قد
يكون بلا علامة لفظا كحايض فانه مونث حقيقي ولا تاء فيه في التقدير ايضا ولذلك تصغير
الرحيم على حييض بدون التاء ولو كانت مقدرة لقيل حييضة كما يقال في تصغير اسماء تصغير
الترخيم سمية هذا وكان وجه عدم تقدير التاء ان [illegible] حتى يحتاج الى فارق
التاء وصح بان حايضا لو سمي به مذكر انصرف لعدم التاء لفظا ولا تقديرا لان التاء
المانع من الصرف التانيث فاما لا التانيث الحقيقي وكان وجهه ان المونث بالتاء
فرع المذكر لا ما لا علامة له فالتانيث بالتاء الظاهر شرطه او شرط تاثير العلمية
فاعل فيه اي علمية المونث والمعنوي اي المونث بالتاء المقدرة ويدخل فيه حايض على زعم
المص ويخرج عنه على تحقيق الرضي ويجب اخراجه كذلك اي كالتانيث بالتاء في اثر
تاثير العلمية وغير بالتشبيه على انه دون التانيث بالتاء في هذا الشرط في اثره لا يجب
به تاثيره ويجب للوجوب صميمه لحرى اشار اليها بقوله وشرط تحتم تاثيره لكن لا يخفى
العبارة قاصرة عن افادة انه صميمه ويحتمل كونه مستقلا في الايجاب فالاولى ان يقول
زيادة الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة والزيادة على الثلثة اعم من
ان يكون في اللفظ او التقدير كعقرب المسمى به جيل مخففه جيال انه جعل علما لكن تحرك
الاوسط لا بد في اعتباره من تحققه لفظا على الاصح فدار بساكن الوسط وعدم الزيادة على
الثلثة لان الزايد نايب مناب علامة التانيث والمتحرك نايب عن الزيادة مع انه
مختلف فيه حيث لا فرق بين سقر وهند عند بعض ولخ العجمة لانها اثبت تاثير
منا بمقابل مقويه لا من منع الصرف فهند يجوز صرفه والاجود المنع صرح به ابن مالك
وحمل بعض كون المونث منقولا من مذكر من شرايط وجوب التاثير فيه اذا سمي
مونث يمتنع صرفه وزينب على حذف مضاف اي وصرف زينب وسقر علم
جهنم وماه وجور علما قريتين من بلاد العجم ممتنع وقيل في تهذيب عدم كل
منها وما ذكرنا اوفق بقوله يجوز صرفه وفي امتناع جهد نظر اذ قال الجوهري جو

اسم

انظر في هذه الصفحة ما تركه المصنف في الشروط

اسم بلد يذكر ويونث اللهم الا ان يراد امتناعه على تقدير اعتبار تانيثه فان الظرف
اذ لا ترتب بين هذه المسيلة وسابقها الا في الاخبار سمي به اي بالمونث المعنوي مذكر
فشرطه اي شرط وجوب تاثيره الزيادة على الثلثة وليس له الا وجوب التاثير والتنبيه
عليه قال فقدم منصرف وعقرب ممتنع قال الرضي وههنا شروط اخر تركها المص احدها ان لا يكون
تانيثه محتاجا الى تاويل كتانيث رجال فانه لتاويله بالجماعة ويصح تاويله بالجمع ولا يلزم
انصراف اسم القبيلة لانه لا يلزم تاويله بالقبيلة ويصح تاويله بالحي كما سياتي لانه يلزم
ذلك فيما اوجب العرب منع صرفه حيث التزم العرب هذا الاعتبار فيه واما لم يوجب
منع صرفه فشانه ان يكون مما جاء فيه التذكير والتانيث فاستعرف حاله من بيان ثالثها
وثانيها ان لا يكون المونث منقولا عن مذكر قبل النقل كرباب اسم امراة حيث كان قبل
هذه التسمية اسم السحاب وكان مذكرا وثالثها ان لا يكون استعماله مذكرا اغلب فان
ما يجوز فيه التذكير والتانيث سواء سيبويه فيه الصرف وعدمه وما غلب استعماله
مونثا يترجح فيه المنع وما غلب استعماله مذكرا يتعين فيه الصرف ولا يبعد ان يقال الحق
المص شرطا لان الجمع لا ينقل الى المذكر لتاويل بل فالمذكر المسمى بالجمع لم يسم بمونث معنوي و
المسمى بالمونث الذي في الاصل مذكر لم يسم بالمونث لا نقضه نقله عن المونث بل عن اصله الذي
هو المذكر لانه اولى باعتباره اصلا وما غلب استعماله مذكرا يعتبر تسميته تسمية بالمذكر
لا بالمونث واعلم ان اسماء القبايل والبلدان التي لا يظهر فيها سبب سوى العلمية منها
ما سمع عدم انصرافه ومنها ما سمع انصرافه ومنها ما سمع فيه الامران ومنها ما لم يسمع فيه
شي فعدم الانصراف لاعتبارها اسم او القبيلة او البقعة والانصراف لاعتبارها اسم
او المكان قال الرضي ما جهل استعمالهم اياه يجوز فيه الامران ونحن نقول الاقيس الصرف
لان الاصل الا ان يتحقق انه غير المنصرف اكثر فانه بين الارجاع الى الاصل او الالحاق
بالاغلب ولذلك تراهم يصرفون علما لا يعرف انه علم مذكر او مونث خلافا للفرا لانه لا يسمع صرفه
لشبه العجمة في كونه مجهول الحال في كلام العرب كالعجمي المعرفة يكون بمعنى التعريف والمعرف
والمراد به شرطها ان تكون علمية لم يقل شرطها العلمية كما هو دابه فيكون المعنى شرطها علمية المعرف
ولانه قصد جعل المعرف نفس العلمية ليظهر صحة قوله فيما بعد وما فيه علمية موثرة ولا يرد ان كون
التعريف والعلمية شرطا لانه لو قال كذلك لكان المعنى شرطها علمية التعريف وفساده

اسما القبايل واسما البلدان

الحي القبيلة

بيّن فساده بين فرع قوله وما فيه علمية موثرة مع ان العلمية شرط والسبب هو التعريف المجازي
الجري على مذهب من جعل السبب نفس العلمية فلا مجاز غير مستقيم وانما جعل السبب التعريف
دون العلمية اشارة الى ان المؤثر هو التعريف لاندفاع التنكير وتعريف الموصول والاشارة
لم يوثر لان المحل غير قابل وتعريف اللام والاضافة لم يؤثر لوجود المانع وهو فوة الاسمية
لوجودهما في الاسم وله ان تريد بالعلمية المنسوبة الى العلم بان تكون قائمة بالعلم او
بالشبيه بالعلم كما قال ابو علي في منع صرف الفاظ التوكيد من ان احد السببين فيها شبه العلمية
وهو التعريف بحسب الوضع لا باداة تعريف لا يصح اشتراط العلمية عند من جعل السبب فيها
تعريف الاضافة على ما مر وعند من جعل اسم المقطوع عن الاضافة غير منصرف اما بالتعريف
الموصولي وتقدير الاضافة وجه اشتراط العلمية ان ما سواها من التعاريف اما
يستلزم البناء كما في المبهمات سوى اي وايّة واما ان يستلزم المنافاة لحكم منع الصرف
كتعريف اللام والاضافة واما ان يكون غير لازم كتعريف النداء فانه يزول على قصد التنكير
فرفع التعريف الموصول والاشارة يستلزم البناء واللام والاضافة منافيان لحكم منع
الصرف فتعينت العلمية غفل ابن عقيل مع ذكاء الفطنة على فساده **العجمه** هي كون اللفظ
موضوعا بغير وضع العرب وطريق معرفة ما نقل الى اللغة العربية في القرون الخالية النقل
وحكم اهل اللغة به اما بالاجماع فيكون يقينية وبدونه فيكون يقينية او ظنية
ممن وثق بطريقه معرفتها الاجماع لا يظهر لكل احد وبالجملة لابد في تمييز غير المنصرف عن
بالتعريف المذكور من ضبط الالفاظ العجمية التي لا طريق الى معرفتها الا السماع **شرطها**
ان تكون علمية في العجمية فسر وه بكونها منسوبة الى العلم في اللغة العجمية واعترض عليه
بان اشتراط العلمية لحفظ العجمي عن التصرف فيه بما يجعله من جنس كلام العرب فضعف
ويكفي في الحفظ ان يكون نقله بجعله علما بان لا يستعمل في كلام العرب غير علم كما لو كان
في الاصل رومنا بمعنى الجيد جعله ناقل اسما لرآوية لجودة قراءته واستعمل غير منصرف
هنا ونقول يكفي الحفظ ان يجعل علما قبل التصرف ولا يلزم ان يكون نقله بجعله علما وكون
قالون منقولا الى لغة العرب بجعله علما لم يجوز ان يكون تسمية نافع اياه تسمية لم باسم
عجمي ويكون الاستعمال بعد التسمية في اللغة العجمية اعتبر العلمية فيها حكما وهذا
قالون في حكم العلم في العجم لامتناع التصرف هذا ويرد على ما فسروه ايضا انه لو كان عجمي

اي محل جواز او محال جريان غير مستقيم فاعتقاد المجرى المحقق في التركيب غير مستقيم لاسناده الى كل واحد من المجازي منه

اذا لم يحدث نقله الى كلام العرب بعلم بانك هذه وحصر طريق المعرفة في الاجماع مخل الصحة منه

يعني استعمل العرب لفظ العجمي في كلامه اربعين سنة مثلا ولم يتصرف فيه وبعد ذلك جعله علما منه

فيه وزن فعل علما في العجم ثم نكّر يكون فيه علمية في اللغة العجمية فيجب ان يكون غير منصرف
لوزن الفعل والعجمة حيث وجد شرط العجمة وهو كونها علمية في العجمية فلهذا نقول علمية من فوعم
فاعل ليكون وهو تام وقوله في العجمية بمعنى في وقت العجمية على ان العجمة مصدر وهو مضمر علمية
فالمعنى العجمة شرطها ان توجد علمية ثابتة في وقت العجمة فلا يرد ما قالوه ونحو لام وحدها
علمية ثابتة في وقت العجمية لان وقت عجمية اللفظ ان يكون على صرافة العجمية ولم يجعل من
جنس كلام العرب بتصرف فيه فاندفع الاعتراض والايراد برمتهما بقي انه لو سمي بالعجمي العلم
في اللغة العجمية شخص في لغة العرب يلزم ان ينصرف لانه ليس علمية ثابتة في العجمية الا ان يقال
هذا انما يتم لو ابدلت قوله في العجمية في اللغة العجمية ونحن حملناه على وقت العجمية والتسمية
الثابتة ايضا في وقت العجمية اذ وقت العجمية وقت كون العجمي على صرافة العجمة من غير ان
يتصرف فيه بما يجعله من جنس كلام العرب وما هو علم في اللغة العجمية مصون عن
التصرف بعد النقل فان قلت كيف يصان الاعجمي عن التصرف فيه بالعلمية وهم يتصرفون في
الاعلام العجمية فيقولون في جبرائيل جبريل وجبرال وفي ارسطاطاليس ارسطو وارسطاليس
ليس لها انه وزنه على غيرها ونرى انهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم
بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت قلت مع جرأتهم على الاعجمي
فيه لا يتصرفون فيه الا بما يجعله من جنس كلامهم والعلم في كلامهم مصون عن النقل
والاضافة بالعلمية يمتنعون عن التصرف باللام والاضافة فيمتنعون عما فيهما من التعريف
رعاية لحق العجمة ويمتنعون عما يمتنعون عنه مع الامتناع عن التنوين من الكسر هكذا ينبغي
ان يحقق منع العلمية عن التصرف فيه وان اطلقوا الكلام فيه **ونحن لا** وقصد على الزيادة
على الثلاثة على عكس اسلوبه في التانيث ان تحرك الاوسط ليس بمانع في العجمة ووجود
ما يدعو الى تقدير تحرك الاوسط لانه زيد على اكثر النحويين حيث لم يجعلوا نافعا في منع
الصرف وجعل لمك كعضد اسما لابي نوح عليه السلام منصرفا وعلى الزمخشري حيث
لم يجعل شيئا من تحرك الاوسط ولا زيادة على الثلاثة شرطا وجعل نوح مما يجوز
بخلاف الزيادة فانه ليس فيها الا الرد على الزمخشري **او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف** لاجل
الصرف كما توهمه الزمخشري صرح بفرع الشرط الثاني دون الاول لانه فيه ردا على المخالف
وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقدم العدم على الوجود والواحد على الاثنين لا

كما قيل اذ في شتر ايضا رد على المخالف بل المخالف لا قوي وشتر اسم حصن بديار بكر وهو الذي
دعا المص الى الحكم بتاثير العجمة مع تحرك الوسط قال الرضي ليس بقوي لاحتمال اعتبار
تانيث البقعة او القلعة فيه لكونه علما صرف اذا سمي مذكرا وارجاع ضمير المذكر اليه بتأويل
اعتبار العجمة فيه ويمكن ان ينقض المص بان تانيث اسماء البقاع يعتمد على اعتبار الواضع فان
جعله اسما باعتبار البقعة منه مؤنث وان جعله اسما باعتبار المكان فمذكر والعجمة بريئة
عن اعتبار التانيث وابراهيم ممتنع بجمع العلمية والعجمة ابراهم وابراهام قالوا ان جميع اسماء
الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا محمدا وصالحا وشعيبا وهودا لكونها عربية ونوحا ولوطا
لانتفاء شرط العجمة وقيل هود كنوح حيث قرنه سيبويه معه ويؤيده تقدمه على اسمعيل
واسم لا عرب قبله هذا وفيه انه ثنيا وعربي غير منصرف لانه الجمع كما يكون اسما للمعنى المصدري
يكون بمعنى افراده لا الفاظ والمراد هنا الاول وفي قوله شرط صيغة منتهى الجموع بالمعنى الثاني
لان الصيغة انما هي للفظ لا للمعنى المصدري وكذا في قوله لانه منقول عن الجمع وسيعرف
معناه من تعريف المجموع والمراد منتهى الجموع جمع مفرده جمع كاكالب فانه جمع اكلب
جمع كلب فالمراد بالجموع ما فوق الواحد وانت ان منتهى الجموع في الوتد لانه لا امتياز عن
جمع لا نظير له فيها ليس ليعبر فالجموع ح على ظاهره فلم يقل بشرط منتهى الجموع لان مساجد
ليس منتهى الجموع انما هو على صيغته وانما سمي منتهى الجموع لان الجمع اذا صيغ عليه لا
يجمع جمع التكسير مرة اخرى فالمراد بالجموع جموع التكسير والا فيجمع جمع السلامة نحو صواحبات
يوسف وايامنين لكنه موقوف على السماع **بغير هاء** يعني بغير تاء التانيث المحركة فانه قد
يعبر عنه بالتاء لان اصله التاء كما في حالة الوصل عند البصريين ولانه تصير تاء في الوصل
عند الكوفيين وقد يعبر عنه بالهاء لانه تصير هاء في الوقف عند البصريين واصله ذلك
الهاء عند الكوفيين وقد نبه على المصيرين بقوله التانيث بالتاء وقوله بغير هاء في
الهاء لا يدخل من الجموع الا على ما هو على هذه الصيغة ومفرده اعجمي وتسمى امارة العجمة
كما في جواربة جمع جورب ولا يلزم فيجوز جواربا ومفرده منسوب كما في اشاعثة جمع
اشعثي فهو عوض عن ياء النسبة لانه لا يجوز تركها فلا يقال اشاعث وانما قال هنا بغيرها
وفي وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يكفي هنا كونه بغيرها كما في جوارب دون [illegible]
الفعل فانه تحملا بغيرها ومنصرف لكونه قابلة لها ولفقدانه على صيغة منتهى الجموع بقوله

للافعال ليس فيها الا العلمية ٤

انظر معنى اطلاق الها على تا التانيث

كمساجد ومصابيح تمثيل لها او الجمع لها والمراد بمثلهما ليس ما يوازنهما بقرينة قوله [illegible]
فانه فعالل والمراد ما يوازنهما بالوزن العروضي ضعيف لان المتعارف عندهم الوزن التصريفي
والاقتصار على جعفر فلا يختص بالفعل بل المراد بمثلهما ما يكون اوله مفتوحا وثالثه الفا بعدها
حرفان متحركان او ثلثة اوسطها ساكن كذا فسره الرضي واورد كمالات ويندفع بان المراد جمع
تكسير كذلك واورد صحاري وفيه انه غير منصرف للجمع فلا ورود ولما كان الهاء غير صحيح
في باب التانيث قال **واما فرازنة فمنصرف** تنبيها لكونها بالهاء وتنبيها على انها ليست مثل فواعل ولا فعالل
لكن انصرف دون رجال فانه بتنكير منصرف على ان المراد بفرازنة نحوها وفرازنة بدل
فيجب تنوينها اما اذا الحقت بنفسها كما هو التحقيق في احضار الالفاظ فظ واما اذا قيل بالها
موضوعة لانفسها واحضارها للوضع فلان الموضوع للمنون يجب تنوين المثال كذا قيل
في مصابيح مفاعيل مع ان مفاعيل غير منصرف لكونها على الوزن مع التاء وهذا من
قبيل التنوين فرازنة للمشاكلة ومن لم يشترط فالحق لانه تنوينها حتى يحتاج الى تكلف توجيه بالمشاكلة
وهيهنا اشكال قوي توهم كثير من الفضلاء الناظرين في هذا الكتاب انه صدر من اهل الخطا
من العجاب وهو انه فات المص اشتراط ان يكون بغير ياء النسبة ليعلم ان مدائنيا منصرف وفي
توهم انه من العجاب انه ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بخلاف فرازنة فلا حاجة الى ما يخرجه عن حكم
الجمع كما في فرازنة ونحن نقول الاعراب الجاري على المؤنث بالتاء ما يستحقه مع حذف التاء ولهذا
الجاري على المنسوب ما يستحقه المنسوب اليه يجري على التاء والياء لجعلهما بمنزلة الحرف
بناء على شدة الامتزاج ولا شك ان مدائن جمع في الاصل وغير منصرف فلولا انه جعل ضعفت
ياء النسبة وخرجه عن التانيث لكان غير منصرف فهو على حد فرازنة فظهر ان الاشكال قوي
والتجديد ولا يتمسك في دفعه البعض بتعسف ان المراد بالهاء الهاء حقيقة وحكما و
ياء النسبة فحكمها في انهما يكونان للفرق بين الجنس والواحد كما يقال تمر و[illegible] يقال [illegible]
وروي هنا وجه ضعف الجمع بلحوق التاء على ما قيل انه يصير على وزن المفرد فانه في زنة
طواعية لا يقال هذا لا يظهر في مصابيح اذ لحقته التاء لانا نقول بين تاء الجمع وياء النسبة
معاقبة فلا يقال زنادقة وفرازنة بل فرازين وفرازين ولهذا يقال التاء في زنادقة عوض
عوض التاء في نقيب انه لا يجري في ياء النسبة فالاوجه ان يقال ان ياء النسبة كتاء التانيث
في المفرد فيوجب لحوقهما ضعف الجمعية ولما ذهب البعض الى ان سبب منع الصرف وزن

ويهو مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن

انظر الاشكال القوي مدائني

جمعية مدائن ضعفت بياء النسبة

كراهية

بجموع لا يعوض بالكسر كالتراهي ولا باء النسبة كحواري بخلاف قماري حيث كان يا النسبة في المفرد ولم يعوض في الجمع ولا الالف المعوض من احدى النسبتين تخفيفا كما في يمان وتقديركما في تهام فانه خلف في النسبة الى تهامة لحذف احدى الياءين تقديرا لالف تهام عوض والمنسوب اليه تهم علي ما في تسهيل ابن مالك وحمل المصنف السبب الجمع وكان منع صرف حضاجر وسراويل منافيا لما ذكر ومويدا لما ذهب اليه احتاج الى توجيههما فقال **وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع** اي عن معنى الجمع لان الجمع هو المنقول لا المنقول عنه ولم يرد ان السبب كونه منقولا عنه بل اراد ان السبب الجمعية الاصلية الا انه تسامح وفي النقل عن معنى الجمع موضعها لانه دليل عليها وهذا تقرير بليغ ولنا تقرير اخر في حواشي الفوائد الضيائية والمشهور ان جواب سوال مقدر تقديره ان هذا الوزن انما يمنع عن الصرف للجمعية وهي منتفية في حضاجر وكذا سراويل ولا يخفى ان هذا السوال لا ينشاهما سبق بعد تحته على تعريف غير المنصرف ان حضاجر غير منصرف ولا يصدق عليه التعريف وعلى جعل عدم الكسر والتنوين من احكام غير المنصرف مع انه يوجد في حضاجر وهو ليس غير منصرف لعدم صدق التعريف عليه فلو جعل السوال المقدر احدهما لم يبعد ولا يتجه عليه الا انه لا اراده عن محله ويندفع بان الجواب محله تحت الجمع فليهدا الجوع قوله علما حال من فاعل غير منصرف قدم مع ان معمول المضاف اليه لا يتقدم المضاف فلان معمول ما اضيف اليه غير يتقدم عليه لانه منزل منزلة لا فغير منصرف في تاويل لا منصرف وقوله علما للضبع معناه انه علم مفهوم الضبع المعرف باللام كما ان اسامة علم الاسد لذلك فلتعريفنا الضبع مدخل في تعيين الموضوع له حتى لو علا الضبع لم يحسن وفي قوله غير منصرف رد على سعيد بن الاخفش لانه يجعل الجمع العلم منصرفا والاستعمال يخالفه وفي قوله لانه منقول عن الجمع رد على ابي علي حيث جعل منع صرفه للعلمية وشبه الجمعية في انه لا نظير له في الاحاد كما ان الجمع ليس له نظير في الجمع وعلى الجزولي حيث جعله غير منصرف للعلمية وعدم النظير في الاحاد وجعل عدم النظير سببا ولم يجعل احد حضاجر غير منصرف للعلمية والتانيث مع انه اسم للضبع والضبع انثى الضبعان على وزن العثمان لان اختصاصه بالانثى وانه صرح بالوضع غير مسلم لان الصحاح والقاموس جعلا الضبع اعم من الذكر والانثى وكان ذو هير الاختصا

الهند قالوا هي مؤنثة ومرادهم انه مونث سماعي لا نقول فيكون حضاجر ايضا كذلك لكون معناه لانا نقول لا يلزم من كون احد المترادفين مونثا سماعيا كون الاخر كذلك وكون مساجد علما المذكر ايضا غير منصرف فعلم انه لا تاثير للتانيث في حضاجر بل لا بد ان يكون هناك امر مشترك بين حضاجر ومساجد فان قلت كيف يعتبر الجمع الزايل بالعلمية حال العلمية ولا يعتبر الوصف الزايل بها حال وجودها قلت لانه بالعلمية تغير عن الوصف دون الجمع بل الامر بالعكس وفي منع صرف حضاجر علما الجمعية دلالة على منع صرف حال التنكير فاعرفه **وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر** اي في الاستعمال الاكثر لا كما ذهب اليه ابن الحاجب لم ينكر احد عدم انصرافه وانما اثبت انصرافه عند بعض العرب ابو الحسن الاخفش فمن جوز هذا التقدير فقد صحح تصغيره يعني سراويل اذا لم يصرف ولم يكن رده بعدم الفصاحة اذ هو اكثر الفصحاء فهذا اشكل منع صرفه **فقد قيل** قايله سيبويه **اعجمي** فلا سبب فيه اذ العجمة ليس سببا بدون العلمية لكن صار غير منصرف بلا سبب لانه **حمل على موازنه** في كلام العرب غير منصرف باسره كذا نقله الرضي عن سيبويه ونظيره ما قال الكسائي في اشياء انه افعال صار غير منصرف بلا سبب لكن قول سيبويه يقتضي زيادة في الاسباب وهو الحمل على الموازن وقصد فيه عدم معرفة قوله لكن اجاب ان سراويل حكما وتحقيق مذهبه انه جعل الجمع اعم من الجمع حقيقة وحكما **وقيل عربي** يحتاج في منع صرفه الى تقدير الجمعية كما يحتاج في منع صرف عمر الى تقدير العدل القايل هو المبرد وبونس بن يحيى سراويل المعنى قطعة من الثوب وكون سراويل قطعا فهو **جمع سروالة تقديرا** في القاموس جمع سروالة او سروال او سرويل ولم يحك فقول غير هذا في كلامهم ولانه يحقق انه طاهر انه يحقق جمعيته وصفة دانه وما يقال ان كونه جمعا ان الجمع لا يصير اسما للواحد جنسيا بل للاشخاص بدة حضاجر نعم لو قيل انه يجي اسم جنس وانما يكون علما لم ولا يخفى ان في مذهب سيبويه وتخصيصه قوله بحرف التحقيق يدل على ترجيحه وبناء تعريف غير المنصرف على مذهب المبرد يدل على ترجيحه الا ان يقال انه على قول سيبويه ولحاقه في تعريفه غير المنصرف قول المبرد لانه اقرب الى الضبط ورجح قول المبرد ان تقدير السبب متفق فيما بينهم دون منع الصرف بلا سبب وقد سالني الولد الاعز اسمعيل في صباه حين قراة علي هذا الدرس في ثلة هي آية بجمع الفضلاء الهداة انه لم لم يحمل على موازنه على

تقدير كونه عربيا حتى يحتاج الى تقدير الجمعية فاستحسنه كل من بلغه ذلك من الفضلاء فان
العجمي غريب في كلام العرب والغريب يتبع للمتوطن المجانس بخلاف المتوطن لعان وجانب
الاخر فانه اذا عرض حاله بسبب تخلو عنه لا يقبلها ويقول ليس معي موجب هذا العارض
فاستحسن كما استحسن علم فاذا صرف فلا اشكال ولا حاجة الى شيء من التوجيهين هذا مقتضى
السوق كما لا يخفى على اهل الذوق فيتجه عليه انه كما يتوهم منع صرفه قاعدتهم في منع
يتوهم بكونه سراويل مفردا كما اجمعوا عليه من ان هذا الجمع لا نظير له في الاحاد فالحاجة
الى الحمل التاويلي بما ينصرف ولم ينصرف ومن نظائر سراويل عباديد وعبابيد في
بمعنى القطع للمتفرق فانهما مفردات عند الكل وكذا يقال عباديدي وعبابيدي
حض الصرف سراويل لا اختلاف الهوى في توجيهه وبه يظهر ان تقدير الجمع اولى ونحو جوار
قال الرضي اي المنقوص من هذا الجمع ويرد عليه المنقوص على وزن مصابيح فان ياءه
محتملة للحركات لا محالة وقال غيره اي المنقوص على وزن فواعل ويرد عليه انه يخرج
عن الحكم نحو الثعالى والضفادى لانه ليس بمنقوص لان ياءها في الاصل الثعالب والضفادع
فالاولى ما قيل المراد ما يكون بعد الفه حرفان ثانيهما ياء لكن يتجه عليه ان هذا انما
يتم لو لم يكن منه ما يكون ياؤه مدغما وفيه خفاء فالاولى ان المراد ما يكون بعد الفه
حرفان ثانيهما ياء بعد الكسرة رفعا وجرا اي في الرفع والجر وجر الشبه قدم على عامله
المعنوي اعني حرف التشبيه والظرف ذاك يعني نحو جوار مثل قاض في نفرد ورفع
يعني رفعه وجره محذوفان لثقلهما على الياء وياؤه محذوف لالتقاء الساكنين وهو
التنوين اما نقل الرفع فظ واما نقل الجر فلانه بالكسرة اولان فتحته لما كانت بمنزلة
الكسرة عوملت معاملتها ولا عليك ان تستفيد من قوله كقاض الانصراف ابعد
ابعد من التكلف وان كان الجمهور على عدم الانصراف كيف ومن جعله غير منصرف
لابد له ان يجعل التنوين تنوين عوض عن الياء او عن حركته ولا نظير له وان عنى الاسم
مع الجر وتنوين الصرف لان الاعلال مقدم على منع الصرف لان سببه الثقل المحسوس
بخلاف منع الصرف لان سببه الفرعية المعقولة ثم بعد الاعلال سقط تنوين الصرف و
بهذا التنوين فجعل فتحته بمنزلة الكسرة ويحذف الياء من غير التقاء الساكنين للتعليل
المعنوي في غير المنصرف فلم يأتي تنوين العوض والمراد بنحو جوار ما هو سواء كان علما

انظر سراويل

جوار

او غير علم عند الجمهور وعلى مذهب يونس مقيد بكونه غير علم فانه علما على ما يقتضيه
قياس غير المنصرف وهذا الحكم لا يختص الجمع المذكور بل يعم كل غير منصرف في لامه ياء قبلها
كسرة كاعيل تصغير اعلى ويرمي علما وقاض علما للمؤنث ولا يندرج الكل في نحو جوار مساع
وعموم الفائدة كقاض على بعد القبا ان عنونوح قاض علما للمؤنث ثم جملة المستمرة لا التشبيه ويرد
بعض العرب يحمله على القياس ولم يلتفت اليه المص لانها لغة رديئة ولا يافي يرد انها شعر الكسر
ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا لانه يحتمل ان يكون قصده هجو عبد
بانك من اهل القدر دنيته لا يصلح الخطاب بالهجو فيحمل والمراد عبد الله بن ابي اسحق النحوي والمولى
الحلف للقوم كما يكون لا ذليلا ليصير معهم ليعتز بهم وعبد الله كان مولى لبني الحضرمي وهم
موالي لبني عبد شمس ومما يقضي منه العجب ما قيل انه يحتمل ان يكون موالي اسم للمضاف
ياء المتكلم ويكون الالف للاشباع وفيه صريح هجو لا مجرد انه غفل عن قصد الشاعر الا انه لم
يتنبه انه لا وجه لحذف ياء المتكلم ويجب تشديدها لياءين التركيب يريد ما يقابل الافراد
حقيقة او حكما فلا تركيب في المجرد والصعق وضاربه فانها بمنزلة كلمة واحدة وفي جملتها
ومن قال المراد جعل كلمتين بمنزلة كلمة واحدة من غير جزئية حرف يرد عليه ضاربه فالمراد
بالتركيب لا امتزاجي فانه يمنع عن الصرف مع جزئية الحرف والمراد تركيبا في الاسم المعرب
فيخرج سيبويه وخمسة عشر وان زيدا فان الاسم المعرب في هذا التركيب زيد لانه محكي
على ما كان ولا تركيب فيه وبهذا اندفع ما اورد انه يجب ان يقيد التركيب بان لا يكون
الجزء الثاني قبل العلمية صوتا ولا مبنيا لكن يرد انه لا حاجة الى قوله وان لا يكون باضافة
ولا اسناد ولا يخفى انه لو قال شرطه العلمية والامتزاج لكفى ويكون واضحا شرطه العلمية
ليصير لازما بعيدا عن الانفكاك وان لا يكون باضافة ولا اسناد في الاصل وفي الحال فيخرج التركيب
التوصيفي لانه في الاصل اسنادي لكن لا حاجة الى نفي الاضافة ولما اشترط عدم
لانه لا يلايم منع الصرف وعدم الاسناد لانه يلحق بناء المركب كما هو المشهور ولانه ليس بمعرب
ومبني عند المص على ما نقله عنه الرضي في المبنيات ونحن نقول لان التركيب الاضافي
والاسنادي لما كانا بعد العلمية على ما هما عليه قبل العلمية فكانهما لم يلزما وعلى حد
انفكاك كان لهما مثل بعلبك علم بلد بالشام والبعل الزوج واسم صنم والبك دق يعني بهما
العنق وسمي به لدقها اعناق الجبابرة الالف والنون المسميان بالزائدتين

مزيدتين وقيل لكونهما من حروف الزيادة وهو بعيد لاحاجة اليه ويسميان نصفان عثمان
ايضا لانهما يشبهان الفي التانيث في كونهما مزيدتين كذا قالوا وهذا لاينافي قولهم ان
الممدودة في الاصل مقصورة زيد قبلها الف فانقلبت همزة وقيل في امتناع دخول
تاء التانيث عليه وهذا يقتضي ان لايدخل في الالف والنون المضارعتين ما لم يجد
شرط منع الصرف وتاثير المضارعة عند البصريين بدليل عدم التانيث بدون امتناع
دخول التاء لعدم المضارعة وكونهما زائدتين عند الكوفيين لان الزائد فرع ما زيد عليه
واشتراط امتناع دخول التاء ليحفظ فرعيته عن مشابهة الاصل الزائد بعد دخول التاء تصير
اصلا ومزيدا عليه للتاء فلو يمحض فرعيته وفيه انه لاينافي الحفظ بامتناع دخول التاء ولا
هذا المحض بالحاق علامتي التثنية والجمع والمراد بالالف والنون اعم من كل الف والنون في ت
او في الحال حيث حكى الاخفش ان اصيلال علما غير منصرف لان اللام فيه بدل على النون
وهو تصغير اصلان كعثمان جمع اصيل بمعنى ما بعد العصر الى الغروب وفيه نظر لانه يلزم ان
يكون عمير في تصغير عمران غير منصرف لانه فيما هو الف ونون في الاصل مع انهم صرحوا
بانصرافه لتغير الالف ان كانا اي الضمير حين اسناد الكون اليهما لانهما كانا يان في
في مقام اضافة الشرط لانهما سبب واحد في اسم لا في صفة فشرطه العلمية ولا يخفى
هذا الشرط متحقق في سعدان علما مع انه لا يعد فيه الالف والنون موثرا في نحو
الحياني ورقيا في اعلاما مع انهما منصرفات فلابد من اشتراط ان يكون بغيرها وما
السند كعمران وعثمان وغطفان [illegible] على اسم وقوله فانتفاؤها على العلمية او صفة عطف
فهو من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين والمجرور متقدم والاولى وصفه لان
الشرط يغني عن الترديد فلا يحسن معه حرف الترديد والاولى لعله ترك الفا ليلا يتوهم
انه عطف فيه الجزاء على الجزاء بتقدير فشرطها انتفاء فعلانة وشرط ابن مالك والباب ان
يكون على وزن فعلان بفتح الفاء واستدل عليه بانصراف فرسان وشجعان ومكان ثمان
والاستدلال بالاولين دون الاخريين فانهما مختصان بالنداء فربما لم ينصرفهما وملكعان نحو
وللك ان تقول اشتراط وجود فعلى بفتح الفاء وانتفاء فعلانة كذلك يغني عن اشتراط
فعلان لانهما لا يتصور ان يجيء والمراد بانتفاء فعلانة ان لايكون قابلا للتاء لا ان
يكون بغير التاء وذلك يتصور بوجهين احدهما ان لايكون له مونث اما بان لا يتصور

قيام ما يشتق منه الصفة بالمونث واما بان خصص في الاستعمال بذاته من عن التانيث فالا ولا
كاللحياني والثاني كالرحمن فانه حفظ عن الاستعمال في غير الله حتى اشترك في تخصيصه به تعالى
جميع اهل اللسان من اهل الكفر والايمان وثانيهما ان يكون مونثه فعلى فانه لا يجتمع هو وفعلانة
وقيل وجود فعلى فانه يجب ان يكون وضعه بحيث يمنع عن ادخال التاء وذلك لايكون الا بجعل
الصيغة مخصوصة بالمذكر حتى لو فرض له مونث لم يطلق عليها ولايكون ذلك الا بوضع صيغة
لمعنى المونث واما في المختص استعمالا او اقتضاء المعنى فما لا يعلم ويشك فيه وبالشك لا يحكم
بمنع الصرف وقد يقال يزول الشك بكون منع صرف الالف والنون في الصفة غالب وحمل
بالاغلب ارجح ويدفع بانه يعارضه ان الاصل الصرف ولا يعدل عن الاصل مع عدم تحقق
السبب فان قلت ما بالهم وقد بقوا على الاختلاف والجدال وقعدوا مشاهد الاستعمال
فكان الواجب عليهم ان يقتفوا اسم رحمن ولحيان قلت كانهم لم يطلعوا على حالهما بانه
لم يجد واشباهها في استعمال الفصحاء غير مضاف ومعرف باللام او منادى ولم يعثر
على تركيبهما فيه مستحقان للتنوين حتى يتاتى لهم الحكم بالانصراف وعدمه فاختصروا
في القياس ومن ثم اختلف في رحمن وسكران وندمان يعني ان النزاع معنوي وليس لك ان تحمل
الفريقين بان المراد بانتفاء فعلانة انتفاء بمقتضى الوضع دون الاستعمال واقتضاء المعنى
وذلك يوجب وجود فعلى فمن قال انتفاء فعلانة اشار الى وجه المشابهة بالفي التانيث ومن قال
وجود فعلى اوضح طريق معرفة انتفاء فعلانة اذ لو لم يكن النزاع معنويا لم يكن لم ثمرة الاختلاف
في رحمن واورد عليه ان الاختلاف في الشرط لا يوجب عدم الاختلاف في سكران وندمان
ويندفع بان الاختلاف على الوجه المخصوص بوجه حتى انه يمكن ان يقع الاختلاف على وجه بنعكس
فيه الاختلاف في رحمن وسكران فافهم وذهب قليل من النحاة ان الالف والنون
كالفي التانيث قائم مقام السببين لم يشترط العلمية في الاسم وانتفاء فعلانة في الصفة ولا
ان هنا الاختلاف لايتم والعاقل فيه لا يقصر ووزن الفعل هو في هذا المبحث بعرف بوزن
يكون للفعل سواء تساوت نسبته الى الفعل ونسبته الى الاسم او رجحت نسبته الى الفعل
البيان يونس يقول كنف وعضد وفرس اعلاما غير منصرفات لوزن الفعل وعيسى يقول
ضرب علما غير منصرف لوزن الفعل وان كان يستوي فيهما لكون الكلمة منقولة عن الفعل الى
الاسم وجمهور النحاة يقولون لا تاثير لوزن الفعل هذا فقد اطلقوا وزن الفعل على الوزن

المشترك فما في الرضي ان وزن الفعل عند النحاة ما يختص او يغلب فيه اذ لو اشترك بين الاسم
والفعل على السوية او يغلب في الاسم لا يصح ان يضاف الى الفعل ويقال له وزن الفعل
وعند المص يقال له وزن الفعل ايضا بان يكون في اوله زيادة كزيادته لم يحصل له بهذه من
اختصاص بالفعل لا يتم وما في بعض الحواشي انه اشترط وزن الفعل بما ذكره المص من الشرطين
في التاثير لا غاية له اذ لا يكون وزن الفعل بدونهما لا يتحد اذ يكون وزن الفعل يكون نحو
اغلب في الفعل اتفاقا وهو لا يوثر عند المص لانه زعفران فاعل كضارب اغلب في الافعال
مع انصرافه حاتم ولهذا عدل عن قول النحاة او يكون في الفعل اغلب الى قوله او يكون في اوله
زيادة كزيادته فيكون في اشتراط وزن الفعل بما ذكره لخروج نحو حاتم عن التاثير وفيما
ذكرنا لك ما ينبهك على سهو من قال ينصرف ضرب معلوما علما عند يونس ولا ينصرف عند عيسى
شرط اي شرط ثاني ان يختص به بالاضافة الى الاسم بمعنى انه لا يوجد في كلام العرب
في الاسم اذ وجوده لا في اسم عجمي لا ينافي الاختصاص كلام النحوي فيه وانه لا يوجد في الاسم
منقولا من الفعل لينافي اذ الوجود فيه بطريق النقل والعارية وذلك لا ينافي الاختصاص
كشمر فانه فعل بتضعيف العين من خصائص الفعل وهو منقول عن معنى اسرع في المشي علم فرس
الحجاج وضرب مجهولا اذ المعلوم ليس مختصا بالفعل وقيل انه لا يمنع من الصرف عند الجمهور
ولا يتم التقريب ولجريانه مع كونه مجرد الاثر يحتاج الى فرض علمية بخلاف شمر لانه علم
او يكون في اوله اي اول الفعل زيادة اي زائدا ووصف زيادة كزيادته اي كزيادة الفعل
في انه لا فعل متصرفا الا ويزاد فيه نحو وفاتين ولا فعل بدونها الا ويزاد فيه كهمزة الوصل
بخلاف همزة الوصل في الاسم فانه لا يصح انه لا اسم الا ويزاد فيه ولا انه لا مصدر للثلاثي
المزيد الا ويزاد فيه وقيل في انه لا يزاد في الفعل الا لمعنى بخلافه في الاسم فان الهمزة
يزاد في افعل الصفة لمعنى لكنه في ارنب وافكل لا لمعنى وان همزة الوصل وان تزاد في الاسماء
لكن لا لمعنى بخلاف الامر فانه يزاد فيه لمعنى الامر والطلب وفيه بحث ومما يجب التنبيه عليه
انه يعتبر وزن الفعل على هذه الزيادة فما كانت موجودة او بدلها الذي لا يلزم الابدال
يمنع عن الصرف وان تغير الوزن وانعدم فهراق علما غير منصرف لعدم لزوم الابدال اذ
اراق اكثر من هراق وكذلك احمر غير قابل التاء حال عن المضاف اليه في اوله لانه يصح ان يقال الزيادة
في اوله زائد فينبو الك ان تعتبر في يكون في قوله يكون في اوله الخ ضمير يرجع الى المضاف

وارق من هراق

بمعنى انه لا يكون للزايد في اوله زيد فيه

الفعل

الفعل ويجعله حالا عنه والمراد بعدم قبول التاء عدم قبوله قياسا فوزن فعل ربع معتبر
بقبل التاء قياسا لان القياس ان يكون التاء للمونث والتاء فيه للمذكر وكذا وزن فعل اسود اسما
للحية مع ان الانثى منها اسودة لان قياس الاسماء ان تكون مونثة بلفظ مغاير لا بالتاء صرح
الرضي في بحث الجمع ثم قال المراد عدم قبول التاء قياسا بخلاف ربعة بالاعتبار الذي امتنع
من الصرف لاجله بخلاف اسود الحية فقد اتى بالتقدير فوقها بمقتضى التنبيه وعلم ان الوزن
المختص يحتاج الى ضم فراوان الاسم قائم تضبط عند المتكلم لا ياتي له معرفته وغير المختص
بالتعريف المذكور يكاد لا يمنع الا المتتبع كتعريف القوم وان الوزن المختص اذا تغير فان كان
لموجب كما في قيل وكرد لا يوثر ويلحق بغير المختص وان كان لا لموجب كما يقال في علم علم لسكون
العين فيلحق كذلك عند سيبويه والمبرد على انه تغير قبل العلمية يلحق والا فلا ومما لحقت ان
يتم في مقاصد ما فصلناه لك ان المراد بوزن الفعل اعم من وزن الفعل في الحال او
في الاصل لكن الثاني شروط لم يتعهدها بان المص قد سلك بخطابك ولا نظر لتقصير لعطائك في
فانه عمل لك بمقتضى طبعه لم يبك واسه الموفق وصرف نحو اي من اجل انه من جملة شرط القسم
عدم قبول التاء امتنع احمر لانه وجد فيه الشرط ووجود الشرط النحوي يوجب وجود
لان الشرط هناك ما نصب مانع لتحقق الحكم فلا يرد ان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط
ولا يوجب وجوده وانصرف يعمل وهو الجمل القوي على العمل والسير لحوقه لتاء فكذلك
يصح الاستشهاد به لو كان اسمية عارضة كما للاسود للحية اما لو كان تصليبه اذ لم يوجد بمعنى
القوي على العمل والسير مطلقا وليس صفة صفة فلا يصح لجواز ان يكون نصرافه لكنه
ليس فيه الا وزن الفعل في القاموس هما اسمان ولا يقال جمل يعمل وناقة يعملة وما فيه علمية
يشمل حاجر علما واسما كذلك فقيد بقوله مونث لا خراجهما لانهما اذا كانا لم ينصرف فا
ولهذا قال ما فيه علمية مونث ولم يقل تعريف مونث مع ان المعدود من الاسباب هو التعريف لان
تبين عدم الاجتماع الامع المشروط بظاهر باسم العلمية دون التعريف ولما ذكر مونث
لنزي بعدها بخبري وهو ان وصف التعريف بالمونث يفيد ظاهر التخصيص نوعيا ويخصصه
بالعلمية بخلاف وصف العلمية بالمونث فانه يفيد تخصيصا بالعلمية وما يتعلق بهذا
المقام بتمام الكلام قد سبق اذا ذكر اي جعل في حكم التذكير بالاخراج من التعيين التي لا يبقى ما ان
يراد به وصف اكتسب صاحبه من وضع العلم له اعني ما يسمى برد لك انما تكون اذا انقلد

ان

الى الكتابة النافع فان دائم لم يحصل لنا مع نفس
الشارح حيث لم يدرك الشروط
كالمصنف لسهم حيث زاد ان
ليستحق بفطانتك السابق
من التفصيل لفطانتك انما
لفطنته تغنيك
لا تغنيك انتهى

نكتة

انظر كيف انتقل

الموضوع له او وصفا اشتهر به كما يراد بحاتم جواد على ما قيل ويراد به وصفا صاحبه بالقرينة اشتهر به او لم يشتهر كما يمكن ان يقال ذا المجوس ولا يتوقف على اشتهار الموضوع له بما بل يكفي العلم بالقرينة واما او لنا فوله نكرنا بالتنكير حكما لان مدار التعريف والتنكير هو الوضع الى الاستعمال بين ذلك الى تعريف المعرفة التنكير صرف هذه الكلمة منقوضة بافعل من علما فانه اذا جعل من علما ونكر بقي وصفه اتفاقا فالان كلما من يحفظ افعل عن ان يزول وصفه في الهذه الكلمة انما يتم على مذهب الاخفش شهد على نفسه بانه مبعد ناقض فان قلت يخرج من هذه الكلمة مثل عمر ان علم المؤنث اذ لا يعلم ان فيه علمية مؤنث لاحتمال ان يكون المؤنث بالالف والنون والتأنيث قلت بل العلم ايضا مؤنث ولا لزم الترجيح بلا مرجح لما سبق بتقييد في ضمن بيان شرايط الاسباب من انها الضمير بظاهره للعلمية المؤنث فلا فائدة في لا يجامع بحال كونها مؤنثة فلذا جعل راجعا الى العلمية ويحتمل الا ما هي شرط فيه بمعنى مستثنى مفرغا مفعولا لقوله لا يجامع بل يجعله مما يختار فيه البدل ويجعل مؤنثة على مؤنثة مفعول له ومستثنى منها لقوله ما هي شرط فيه وقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من مفهوم الكلام السابق اي لا يجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل كما قيل وكل ما يجامع العلمية المؤنثة شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وانت ضابط لما سبق كان التبيين عند يينا وتنبهك له هينا ولو قال لا يجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل لكان اخصر واظهر ولما لم تضبط اوزان الفعل لم يبين ان العدل ووزن الفعل متضادان فلذا قال وهما متضادان ولم يقل وانهما متضادان ليكون تحت التبيين ووجه التضاد انه يحكم الاستقراء انه لا يكون الا في فعال ومفعل وفعل وفعل كسحر وفعال كامس عند بني تميم وكذا ادري غير ذات الراء على المبني مؤنث عندهم وشيء منها ليس من اوزان الفعل المؤنث ومنع الرضي تضادهما وقال لم لا يجوز ان يكون العدل لا يجامع وزن الفعل ومنع المتقدم فيما استند الاستقراء غير متجه نحو يخبر النقض انه يحكم ذلك باصمت كاضرب فان القياس فيه ضم الميم لانه من صمت بالضم وما اخر عنه كأخري فانه كاخر جمعا بلا تفاوت فالقول بالعدل في الجمع دون المفرد تحكم ودفع الاول بانه يجوز ان يكون اصمت بكسر الميم في اللغة ويكون اصمت منه نقل الى الكلية وليس بشيء اذ لو كفى هذا الاحتمال في رد العدل لما ثبت في اخر جمعا لجواز ان يكون استعمال افعل التفضيل بدون الاضافة واللام ومن في اصل اللغة الا انه هجر والنقض بالاخر اقوى

وقد سبق ما تعلق به فلا يكون معها اي مع العلمية المؤنثة الا احدهما مستثنى مفرغ من محذوف تقدير الكلام فلا يكون معها سبب لمنع الصرف الا احدهما والحصر اضافي عبر بالاضافة الى كليهما او يحتمل ان كليهما سبب لكل منهما فلا يرد انه اريد فلا يكون معها سبب الا احدهما يكذب وان اريد فلا يكون معها سبب منهما لم يصح استثناء الكل فاعتصم بالحبل الاقوى فانه مطرح للاذكيا ومنزل الاقويا فاذا نكر ما فيه علمية مؤنثة وزال العلمية بقي بلا سبب ان كان معها غير واحد منهما لزوالها اياما كان لانتفاء المشروط بانتفاء الشرط او على سبب واحد ان كان معها احدهما لانتفاء العلمية المؤنثة معه وههنا بحثان لعلهما يحتاجان النظر السليم على التعليم وان كان يحتاج مع الفهم العظيم احدهما انه في بيان المصنف لا فائدة من تعليل الدعوى بمقدمات بعيدة لها نتيجة المقدمات القريبة والواضح التعليل بالمقدمة القريبة نتيجتها بالمقدمة البعيدة كان يقال كل ما فيه علمية مؤنثة اذا نكر صرف لبقائه على سبب واحد او بلا سبب لما بين الخ وثانيهما ان كلام الاسباب التسع شرط تاثيره ان لا يتعدد ويكون مع اخر منها الا ان التانيث بغير الالف والعجمة والتركيب والالف والنون الاسمي يتعين فيها ان يكون ذلك الاخر العلمية بخلاف العدل ووزن الفعل فانه يكفي فيهما وجود سبب اخر ايا كان فلذا النفي فيهما مما استفيد من تعريف غير المنصرف حيث ذكر ما فيه علتان فان زالت العلمية وتوجد وزن الفعل والعدل بقي بلا سبب لانتفائه بانتفاء شرطه وهو وجود سبب اخر والفرق بين انتفاء العلمية التي تمنع الاسم عن الصرف بها وبالتانيث وبين انتفاء العلمية التي تمنع عن الصرف بها وبوزن الفعل تحكم وههنا بحث اخر وهو انه لا يتم انه اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد لم لا يجوز ان يكون هناك سبب يعود بزوال العلمية قد اشار اليه بقوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر اعتبارا للاصل وهو انه يتم هذه الملازمة على مذهب الاخفش وقد عرفت ان المنع يندفع عنها على مذهبه فتنبه والمتبادر من مثل احمر كل ما فيه وصفية مع سبب اخر قبل العلمية لكن لان ما يحق فيه معنى الوصفية كاجمع واخواته وافعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية يصرف بعد التنكير اجماعا وافعل التفضيل مع من لا ينصرف بعد اجماعا كما عرفت فلذا حمل على ما يكون وصفية ظاهرة قبل العلمية وغير ظاهرة بعد التنكير ليخرج هذه الامور عنه ونسلم بيان الخلاف عن خلاف الواقع والمراد بالاخفش ابو الحسن تلميذ سيبويه وهو اشهر الاخافشة الثلثة فلذا قيل لا يحسن نسبة الخلاف الى سيبويه وتوجيهه ان المتعارف نسبة الخلاف الى المتاخر

فاعل المخالف هو البادي وان كان مضمونها ايضا فاعل والجواب عنه بان الاخفش مرفوع ساقط
عن درجة الاعتبار ولا يخفى عليك انه اضطرب الى قوله اعتبار للصفة بعد التنكير بل الجواب ان القاعدة
السابقة للاخفش فيحتمل ذلك نسبة الخلاف الى سيبويه وان الاخفش يجوز ان يكون اول من تكلم
في هذه الكلمة فخالف سيبويه والجمهور سيبويه واعترف به الاخفش حيث قال في كتاب الاوسط
انه خلاف في احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فعلى منع الصرف ولعل المص لم يطلع
عليه والا فلم يكن يحكم بالتجليد فان قلت كيف حكم سيبويه بانه منع صرف احمر بعد التنكير للوصف
الاصلية وعهد العلمية الاصلية اقرب فهي بالاعتبار انسب قلت لان الوصف الاصلي يعتبر
دون العلمية الاصلية ولا يلزم ضرب حاتم اما من الالزام او من اللزوم والمراد بيان حاتم العلم
المنقول عن المعنى الوصفي فتقرير اللزوم او الالزام انه لو امتنع احمر للوصف الاصلي وورد
الفعل لامتنع حاتم للوصف الاصلي والعلمية لانه لا تضاد بين الوصف الاصلي والعلمية
والحاتم الحاكم في اصل حمل اسم الابن عبد الله بن سعد بن الحشرج الذي يضرب به المثل في
الجود فان قلت مدار منع الصرف السماع والسماع في منع احمر مساعد وحاتم بانصراف الحاتم
فكيف يلزم قلت النزاع معه ليس في منع صرفه بل في كونه واقعا على القياس ولا قضا
الوصف الاصلي فالمخالف في صحة اعتبار الوصف الاصلي لما كلمة ما موصولة لا مصدرية
بقرينة قوله يلزم من اعتبار متضادين في حكم والمراد باعتبار المتضادين ان يعتبر اجتماعهما في
اثر واحد فانه يستلزم جعلهما بمنزلة المتحققين فيه معا لان الاثر يستدعي تحقق العلتين
معا في الاسم وهو مستقيم بخلاف ما اذا اعتبرا في حكمين فانه لا يلزم اعتبار تحققهما
معا لجواز تحقق الخصوص على خصوص يعتبر وصفيته ولا يعتبر تحقق اسميته وحين تحقق على الخاص
اسميته فلا يعتبرهما العقل متحققين معا وبهذا اندفع انه منقوض باعتبار الحركتين المتضادتين
لاختلاف الاخر فانه ليس اعتبارهما معا بل متعاقبين وانه منقوض باعتبار الحركة والسكون
لتغير العامل لانهما لم يعتبرا معا ومن العجاب بانه اجاب بعض الحواشي ان الاعتبار ممتنع لا
التحقق فانه لا مرد للعقل بعد التحقق اذ رد العقل لامتناع التحقق فاذا تحقق كيف
يرده وليس لك ان تدفع الالزام بالتزام منع صرف حاتم للعلمية والوصف الاصلي
لانه قال الشاعر وحاتم الطائي وهاب المئي فانه حذف التنوين في التقاء الساكنين لضرورة
الشعر لا لمنع الصرف كما في الصحاح او منع الصرف بالعلمية وحدها للضرورة كما يجيء

الجوز

الكوفيون على ان لا الزام بلزوم وجوب منع صرف حاتم كاحمر وجميع الباب اي باب ما لا ينصرف
لا بعضه كما في الحكم السابق ولا يخفى انه لحق بالتقدير من السابق لعمومه باللام وبالاضافة لا بتقدير
حرف الجر والظاهر انه ضمير التعريف كلامه يجر اي يصير مجرورا بالكسر فيه تنبيه لعدم صدق
الكلام به ونزاده ليس الجر بسبب اللام والاضافة لتحققه به ونقضا بل الجر بالكسر والمراد بالجر
مطاوع الجر بمعنى الافضاء والبا بمعنى الى اي ينتهي الى الكسر والاول هو الوجه لان البا في
توهم البنا كقولنا يكسر ولذا نقل المص مع انه اخصر وانما لم يقل ينصرف لانه خلاف في قوتين
ما هو المتفق واعرض عن بيان الخلاف لانه خلاف لاسمه ومن قال انه لا ينصرف لان عدم المنصرف
لا ينافي خواص الاسم يتجه عليه ان الخاصة اذا كانت منافية للسبب تنافي عدم الانصراف
ودخول اللام ينافي بعض الاعلام والاضافة كلها ومن قال انه ينصرف فقد هذب وفي تتم
غير المنصرف لما لا يدخله الكسر والتنوين ومن فصل وقال ان كان دخول اللام والاضافة
منافيين للسبب ينصرف والا فلا فهو لحق واولى بامر بيد كالمصنوعات وكلماتك جمع
مسموعات بنهل اليك ان تجعل مذكورات السنا من الجملات المرفوعات المرفوعات
معرف بقوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية والجامع المعرف مع انه خارج عن صناعة التعريف لحجها
بتعريف المعرف عن التعرض للفرد وعرفا عن بيان اللغو من توضيح المفرد المذكور والسكوت
عن نوعه لتحفله وضوحه تنبيها على انه ليس امرا ولجابل ما يقتصد الاستحسان
فلك ان تعدل عنه لنكتة هنا التنبيه على ان علامة الفاعلية لا تخص الفاعل بل تعم جميع
انواع المرفوع ولهذا اختار في التعريف علامة الفاعلية لا تخص الفاعل بل تعم جميع
انواع المرفوع ولهذا اختار في التعريف علامة الفاعلية على الرفع الاخصر منه وهذا
احسن مما اشتهر من انها المرفوعات خبر مبتدا محذوف اي هذه المرفوعات او مبتدا خبر
كذلك لانه كونظاير فيه ارتكاب التكلف في كثير يصح ظاهره وتنكيره هو لجعله مطابق
الخبر وقد جمع المص في الايضاح على مطابقة المرجع لان الخبر هو مناط الفايدة دون المبتدا
لكن ننبهك هنا على فايدة جليلة حيث تقول واياك ان تجعله صيغة الفصل لانه تابع المبتدا
مطابق دون الخبر فكونه ذكر غفل فقال هو ضمير الفصل وتذكيره لتنكير الخبر ومنهم من
جعلها معدودة على سبيل التعداد تنبيها على ان البحث بعد ذلك عن المرفوع فكان
اجزاء من الحروف المقطعة في اوائل السور عند من جعلها معدودة للتنبيه على ان القرآن

اخوه

ولذا لم يقل يكسر
بحث المرفوعات

الاستعمال

مركب من هذه الحروف وكلام من يتصدى لمعارضته والمراد بالاستعمال استعمال الشيء على ما
يصاحبه او استعمال الظروف على ما فيه لتوهم الظرفية وجعله من قبيل استعمال الكل على الجزء
كما في الرضي غير مرضي اذ الكل لا ينفك عن الجزء والاسم ينفك عن اعرابه على انه لا يتوهم الجزئية
في الحركات الاعرابية غايته توهمها في حروف الاعراب ولا يرد هؤلاء في جاءني هؤلاء
فانه مرفوع محلا اجماعا ولا يشتمل على الرفع بل اطلاق المرفوع لكونه في محل يكون الاسم
فيه مرفوعا لانه لا باس بخروجه لان اطلاق المرفوع عليه على سبيل التجوز كما او صحيحا
بل لا بد من اخراجه عن تعريف المرفوع وان ثبت فاجعل الاستعمال اعم من الاستعمال حقيقة
او حكما وايده بانه لا يكون جعل الفاعل قسما للمرفوع قسما منحصرا ولا يكون التقسيم على الفا

الفاعل

الذي هو الضمير المتصل على سبيل التقريب **فمنه** اي المرفوعات **الفاعل** والتذكير
لتاويل المرجع بما اشتمل على علم الفاعل عليه على عكس قول الاعرابي اتته كتابي فاحتقرها
فقيل له كيف انث فقال اليس الكتاب الصحيفة وجعله راجعا الى ما اشتمل يقتضي جعله
على خلاف المتعارف لان العرف تقسيم المعرف بعد التعريف لا تقسيم التعريف **وهو**
اي الفاعل **ما** اي اسم حقيقة او ما يؤول به نحو ان مع الفعل مستقل في الاعراب بتعريفه
ذكر التوابع بعد ذلك وهكذا في نظايره فاحفظه منكرا اذ لا يفيد عوض فلا ينتقض
تعريف الشيء منها **اسند** اي نسب سواء كان تامة كما عرفت في تعريف الكلام او لا
وللتنبيه عليه لم يقتصر على ما **اسند اليه** شيء وفصل بقوله **الفعل او شبهه** اذ كثير من شبه
الفعل لا يجب ان يكون اسناده تاما بل منه ما لا يتم اسناده اصلا قال الرضي لم يقل
او معناه ليدخل فاعل الظرف ضميرا كان نحو زيد قدامك او ظاهرا نحو زيد قدا
غلامه لان العامل عنده عامل الظرف وهو لا يخرج عن الفعل وشبهه وقال في بحث
الحال شبه الفعل ما يعمل عمله وهو من تركيبه ومعناه ما يعمل عمله وليس من تركيبه
ولا يخفى ان اكثر اسماء الافعال بمعنى الفعل على هذا فلزم خروج هيهات فاعلها **وقدم**
عليه قال المصنف لدفع توهم كون زيد في زيد قام فيما سبق من التعريف لان خفاء الضمير
يوهم اسناد قام الى زيد وان كان المسند في التحقيق الجملة لا الفعل لا حاجة الى هذا التكلف
لان قام مسند الى ضميره ولذا حكم علماء المعاني بتاكد الاسناد فيه لتكرره لان الخبر عند
النحاة الجملة والحكم بتكرر الاسناد لان من الاسناد الجملة اسناد الفعل المسند الى

دخول صح

الى زيد كما انه مسند صح

وفيه صح

الضمير

الضمير الى المرجع حقيقة فزيد في المثال المذكور داخل فيما اسند اليه الفعل فيحتاج الى اخراجه
لا بهذا القيد بل خارج زيد في قام زيد لا انه يرد وجوب التقدير ولعدم تحقق قام زيد
الا انه يرد وجوب تقدير نوعه وهذا واه جدا لان المراد ما اسند اليه الفعل بحسبه لا لد
اللفظ كما عرفت وليس زيد في المثال المذكور كذلك ولا يصح تعريف الفاعل لوجوب تقديم
نوعه لانه لا يعرف نوعه ما لم يعرف الفاعل والاظهر ان هذا القيد لانه الفارق بين الكوفي
والبصري في تعيين الفاعل ~~...~~ لان زيد في المثال المذكور فاعل عند
الكوفي مبتدا عند البصري على ما في التسهيل وان قال الرضي في بحث ما اضمر عامله على
شريطة التفسير ان الفعل لا يرفع ما قبله باتفاق من جميع النحاة **على جهة قيامه به** حال من فاعل قدم
واسند على سبيل التنازع اي كاينا على طريقة القيام بان يكون الفعل على هيئة المعروف
والمسند غير اسم المفعول وحال من قدم لانه يكفي تقييد احدهما بل لا يتم التعريف وقيد
الاسناد به دون التقديم بمبعد الفصل بينه وبين قوله اسند بقوله وقدم فقال اي ما
على طريقة قيامه به فلم يتناول جملة احترازا عن مفعول ما لم يسم فاعله فانه عند بعض
النحاة ليس فاعلا وهو اختيار المصنف والشيخ عبد القاهر وجار الله جعلاهما فاعلين وهو
اوفق بالمصطلح لمشاركته الفاعل في جميع احكام المص وان اختص ببعض احكام وذاته يقتضي
لخروجه عن الفاعل اذ بعض اقسام الشيء ليس اما يختص باحكام من بين الاقسام ووجه الاحتراز به
ان الفعل المجهول واسم المفعول يفيدان وقوع الفعل على ما اسند اليه فضرب زيد وزيد
مضروب ابوه يفيدان وقوع الضرب على المسند اليه فان قلت الفعل يكون مبنيا للفا
ويكون مبنيا للمفعول ولا شك ان ضرب زيد يدل على قيام الفعل المبني للمفعول وهو
المضروبية بالمسند اليه اعني زيدا وكذا مضروب ابوه فكيف يخرج بهذا القيد مفعول ما
يسم فاعله قلت هذا الكلام مبني على ان الداخل في مفهوم المشتق المصدر المبني للفاعل
دون المبني للمفعول ولا يخفى انه كما يخرج به مفعول ما لم يسم فاعله يخرج المفعول له
نحو ضربت زيدا فانه نسب اليه الفعل وقد عرفت ان المراد بالاسناد نسبة المسند فيعرف
ما خرج عنه مختل وانما قال على طريقة قيامه به ولم يقل قايما به لان ما قدم عليه لفظ الفعل
وهو لا يقوم بالفاعل بل على طريقة القيام واما ما ذكره الرضي من انه ليدخل في التعريف الفا
في قرب زيد ومات زيد فان القرب والموت لا يقومان بزيد وانما وقع الفعل المسند

مسند صح

في

م

دا

ذكر صح

عل

لم

عل

على طريق القيام وبعد كثير ورد فوائد ان معنى القيام الاختصاص الناعت وصحة حمل المرئي والوتب بعتال زيد واضحر ولو القيام لكان لدالة على القيام كاذبا بقوله ان اسناد القاير الى فاعلها ليس على طريقة القيام بل على طريقة الاتحاد اذ القاير غير قايم لفاعله بل متحد الا ان يقال المراد قيام المتدع كما في الفعل مثل قام زيد وزيد قام الاوضح قايم ابوه ولاحل الاعاض بل بالنظر الى نفسه قباحت وجوب تقديمه خارج عن الاصل كمباحث في تاخير ان يلي الولي هو الضرب والمتبادر منه كماله وباشتراط تقديم الفعل عليه تعين الوجوب بالتاخر فصله اي المسند اليه ومع عادتهم الاكتفاء بذكر الفعل في بيان الحكم المشترك بينه وبين ما يشبهه لظهور ان الفرع تابع الاصل في الاحكام ولو قال والاصل ان يكون اخصر واوضح وانما كان الاصل ذلك لان شدة الاتصال جعلته كجزء من الفعل وادام اللفاتسع شواهد كونه كالجزء من الفعل فان اردت تفصيله فعليك بمرو وتحقق بني عليها انه يضمر تحذفه كما يضمر تحذف الجملة عنها ومنشاء هذا الاتصال ان الفعل لا بد وله فايدة تامة بخلاف سائر المعمولات فلذلك اي فلان الاصل ان يلي فعله جاز ضرب غلامه زيد بتقديم مفعول اتصل به ضمير الفاعل عليه مع انه لا يجوز تقديم الضمير على المرجع الا في مجرور ربه المفسر بتمييز وفاعل نعم وبئس وضمير الشان والضمير الذي جعل المرجع خبرا عنه نحو ان هي الا حيوتنا الدنيا وضمير هو فاعل نعم مميز المرجع نحو نعم رجلا وضميرا بدله عنه مرجعه نحو اللهم صل عليه الرءوف الرحيم على ما حكاه الكسايي لان المفعول المقدم في حكم المتاخر لان اصل الفاعل ان يلي فعله وفيه بحث لان هذا الاصل لا يقتضي كون المفعول بمنزلة المتاخر لان كون الفاعل يلي الفعل لا يتوقف على تقدير تاخير المفعول عن الفاعل بل يتحقق بتقديمه على الفعل والتفصي عنه بان هذا التعليل على ملاحظة ان الاصل في العمل المقدم على معمولاته كلها ولو قال والاصل ان يتقدم على ساير معمولات الفعل لاستغنى عن ملاحظة هذا الاصل وينصح التعليل بدون الفاء لتفريع العلية على الوجود لان عليه التي يعد وجوده وامتنع ضرب غلامه زيدا لتقدم الضمير كما اتصل به على مرجعه لفظا ورتبة وفيه انه لان ان الامتناع غير الفاعل رتبة حتى يصير دليلا عليه لجواز ان يكون الامتناع لتساويهما رتبة ويدفع بان التساوي في الرتبة يقتضي كون الفاعل للمفعول المتاخر مقدما منزلة لا يحله بعد الفعل

كالفاعل بلا فصل فايهما انفصل عن الفعل وجعله الاتصال فهو مقدم على الاخر رتبة لانه محله بجنب الفعل ومع المستشهد على قوله ولذلك جاز ضرب غلامه زيد فما قيل انه يقتضي فان الصحيح والمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى الثاني كالفاعل بالنسبة الى ساير معمولات الفعل وكذلك المفعول بغير واسطة بالنسبة الى المفعول بواسطة هذا ولا اختصاص لكن اعطيت بهذا الحكم بل هو وباب علمت سيان لانه لم يتعرض ههنا لجعله من فروع اصالة تقديم المبتدا على الخبر وضده جاف فيه وخالف الاخفش وابن جني في امتناع ضرب غلامه زيدا لان اتصال المفعول به بالفعل كاتصال الفاعل به واشتهر فيما بين المحصلين انهما جوزا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك من قلة التامل وسوء التحمل بل التحقيق انهما جعلا المفعول المتاخر متقدما رتبة لا لشدة اتصاله بالفعل كان بجنبه ومتقدم على الفاعل فلما بين ما هو الاصل في الفاعل اشار الى ما يعرضه ويخرجه عما هو الاصل فيه او يبعده عن الحج عنه ويجعل ما هو الاولى بحاله ولما كان كل منهما في اربعة مواضع فالاربعة التي التي اشار اليه بقوله واذا انتفى الاعراب لفظا قيده لامتناع انتفاء الاعراب فيهما مطلقا ولا يتوقف الحكم على انتفايه لفظا وتقديرا المحقق في ضرب موسى عيسى فيهما اي في الفاعل وما سواه من المعمولات وهو اولى من تفسيره بالفاعل والمفعول به الذي علته تسبا الكلام كما في الرضي والذي ذكر في ضمن الامثلة كما قال العين فان قلت قول المصنف ووقع مفعوله بعده الا وقوله او اتصل به ضمير المفعول او اتصل مفعوله بلا تير ما ذكره قلت لو لا ان عموم الفايدة وظهور قوله والاصل ان يلي فعله في نفي الفصل بينه وبين الفعل مطلقا وعدم تخصيص وجوب التقديم والتاخير بالمفعول دعاني الى حمل المفعول على ما هو اعم من المفعول حقيقة او حكما على طبق قولهم والنصب علم المفعولية ولما قال فيهما اذ لو انتفى في احدهما لم يترتب الحكم لانه قد يكفي اعراب احدهما في دفع الالتباس وقد لا يكفي كما في ضرب غلامي مصاحبي فان مصاحبي مع كون اعرابه لفظيا لا يدفع الالتباس بالفاعل فان لا ينفي في الحكم المذكور بل لا بد من انتفاء الاعراب في تابعهما اما بانتفاء التابع او بانتفاء الاعراب مع وجوده قلنا اعراب التابع داخل في القرينة فيغني عنه قوله والقرينة ولم يقل فيهما لان القرينة لا تنتفي الا وهي تنتفي فيهما اذ قرينة المفعولية في احدهما قرينة الفاعلية للاخر وبالعكس والمراد بالقرينة ما يدل على ان المراد من اللفظ ما هو او ما يدل على المحذوف

والقرينه

والمراد هنا ما يدل على الاعراب المحذوف وكثيرون من الفضلاء لم يتفطنوا لهذا فتوهموا
ان الاعراب قرينة وزعموا انه لو قال واذا انتفى القرينة فيهما لكفى فاجابوا بان القرينة
ما تدل على الشيء لا بالوضع والاعراب يدل على الفاعلية والمفعولية بالوضع ولا يخفى ان المحكي
والمكاية لا يدل لان بالوضع ولا يقال لهما قرينة وكانها في الاصل صفة بمعنى المفعول اي
المقرون والتاء اما للنقل او صفة للبينة المحذوفة واما للنقل يقال ان الالتباس الذي نهى
عنه النحوي ما يفوت به اصل المقصود كما في ضرب موسى عيسى حيث يلتبس الفاعل بالمفعول و
اما في موسى ضرب عيسى فلا يحترز عن التباس المبتدا بالمفعول اذ لا يفوت به اصل المقصود
وهو قصد ثبوت موسى بعد لو التبس الحال في عيسى ولم يعلم انه الفاعل او المفعول لم يخرج
تقديم موسى مع كونه مفعولا على الفعل ولهذا جوز كون موسى في هذا التركيب مبتداء
ومفعولا متقدما وهذا منقوض بزيد قام حيث وجب عندهم تقديم المبتدا لئلا
يلتبس بالفاعل مع انه ليس التباسا يفوت به اصل المقصود فيجوز كون موسى في موسى
ضرب عيسى مفعولا وعدم تجويز كون زيد في قام زيد مبتدا فرق بلا فارق
او كان الفاعل يرشدك اليه قوله او وقع مفعوله بعد الا مضمرا متصلا اذ الضمير
لا يتصل الا بعامله او ما هو كجزء لعامله وما هو كجزء للعامل ليس الا الفاعل الضمير
المتصل فالفاعل لا يتصل الا بعامله لانه ليس الا واحدا فلو توسط بينه وبين عامله
معمول سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا او متصلا لما صح كونه ضميرا متصلا
عامله معمول فان قلت ما ذكره لا يوجب تقديمه على غيره فليقدم غيره على الفعل نحو زيد
ضرب قلت المراد بقوله فيما بعد وقت تقديمه وجوب تقديمه على ما يكون بعد الفعل
اذ المقصود امتناع الفصل بينه وبين الفعل ولو قال وجب ان يليه لكان واضحا او وقع
مفعوله بعد الا او معناها لم يقل او انما لان الواقع في انما ضرب زيد عمرو او بعد انما هو الفعل
لا المفعول انما هو واقع بعد معنى الا لان انما تضمن معنى ما والا ومعنى النفي ملحوظ
في صدر الكلام ومعنى الا قبل آخر جزء من الكلام فالمفعول واقع بعد معنى الا لا بعد انما
ولا يخفى ان المفعول ليس بعد معنى الا بل معنى المفعول وليس البعدية بعد معنى الا
كالبعدية بعد الا فانه في المعقول والثاني في التلفظ فالاولى ان يجعل البعد الا لفظا
او تقديرا ويكتفي بقوله بعد معنى الا ولو قال او كان مفعوله مقصورا عليه لكان

لحصر

لحصر واظهر ووجه وجوب تقديمه فيما اذا وقع بعد انما ظاهر واما وجهه فيما اذا وقع
بعد الا فهو ان معنى ما ضرب زيد الا عمرا قصر ضاربية زيد في عمرو ونفي غيره دلالة
التركيب على قصر مضروبيته فلو قيل ما ضرب الا عمرا زيد مع قصد المعنى السابق لزم عمل
ما قبل الا في ما بعده وهو غير المستثنى وتابعه وغير المستثنى منه مع كونه عاملا في
المستثنى وهو غير جائز مطلقا عند الاكثرين وآخر قصر الصفة قبل تمامها وهو غير
جائز عند غير المفتاح وشرح غيره ولو قيل ما ضرب عمرو الا زيد لزم انقلاب المعنى
اذ يصير المعنى بحسب دلالة التركيب حصر مضروبية عمرو في زيد ونفي غيره دلالة
التركيب على قصر ضاربية زيد وانما قلنا ونفي غيره دلالة التركيب لانه ربما يلزم حصر المضروبية
بحسب خصوص المادة كما في ما ضرب الحداد الا زيدا فانه اذا لم يضرب الحداد الا زيدا يلزم
ان يكون مضروبية زيد مقصورة على الحداد اذ ليس غيره حتى يمكن مضروبية زيد بالنسبة
اليه وبهذا ظهر ضعف ما قال الرضي انه عدم قصر المضروبية انما يرد اذا كان الفاعل
خاصا واما اذا كان عاما فلا اذ لا غير حتى يصح عدم قصر المضروبية على ان كونه
تماما في الفاعل الخاص ايضا باطل لان قولنا ما خلق الله على الحسن الصوري الا يوسف ليس له
حصر مخلوقية يوسف في الله اذ لا غير يحتمل ان يكون يوسف مخلوقا له قال وجب تقديمه
حقيقة او حكما كما في اضرب عمرا او اذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعوله من المفاعيل
نحو ضرب زيد غلامه وقتادنيا محبته وضربا شديدا من يعتاده ولحسن يوم الجمعة
من لا يترك الاحسان فيه ولا يصح اتصال ضمير المفعول به فلا نقول ضرب غلامه
وزيدا لعدم جواز تقديمه على الفاعل كما لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه
فلله دره تنكير مفعوله او وقع بعد الا او معناها قد عرفت شرح نظير هذه الجملة فلا تجهل
معناها او اتصل مفعوله اي صار ضميرا متصلا فيستعمل ضربته وضربني زيد فلا خراج الا و
قد وهو اي الفاعل غير متصل ولو قال واتصل مفعوله بالعامل لكان اخصر وجب تاخيره
الاولى وجب ان لا يليه فتنبه وقد يحذف الفعل المسند الى الفاعل وقيل الرافع له والاولى
اقرب بالمقصود والمراد حذف الفعل فقط بقرينة قوله وقد يحذفان معا لقيام قرينة
تعين اللفظ المحذوف قال الرضي لا يحذف الاسم في بيدا او لكنه حذف المفعى
نسيا وهذا منه اشتباه الحذف بالتقدير فقوله لقيام قرينة تقييد الحذف احترازا

عن الحذف بلا قرينة كما يكون في المفعول اذ يكون في الفعل جوازا اي حذفا جايزا في
مثل متعلق بقوله يحذف لا بحذفا جايزا كما قيل اذ يأباه الذوق بل يتعلق بقوله فقد
يحذف ايضا يوجب استدراك قوله جوازا الا ان كلمة قد تقيد عدم الحذف في مثله وعدم
تحتم قوله وجوبا لان الواجب لا يتخلف لا ان يجعل قد للتحقيق كما في قد يعلم الله
والتحقيق ان قوله في مثل خبر مبتدأ محذوف اي هو مثل كما هو الشايع في التمثيلات
زيد لمن قال من قام اي قام زيد بقرينة السؤال ولم يلتفتوا الى احتمال ان يكون التقدير
زيد قام مع ان مطابقة السؤال في الاسمية تستدعيه ولا يعارض بقلة الحذف
في تقدير الفعل وحده لان السلامة عن الحذف لا تعارض رعاية التناسب كما ستعرفه
في باب الاضمار على شريطة التفسير فضلا عن تقليل الحذف لان اظهار المحذوف يكون
بذكر الفعل دون الخبر قال تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن
العزيز العليم نعم ينتقل الكلام الى ان كيف فات المطابقة مع اهتمام البليغ بشانه و
يجاب عنه بان من قام اختصار اقام زيد او عمرو الى غير ذلك فلما اختصر الكلام
بوضع من الاستفهامية مقام الفاعل وتقدم لتضمنه الاستفهام صارت الجملة
اسمية صورة مع كونها فعلية معنى ورعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ
فالفعلية في الجواب ادخل في رعاية المطابقة فان قلت لا بد في جواب المتردد من التأكيد
وزيد قام مشتمل على تأكيد الحكم كما بين في محله دون قام زيد قلنا انه لم يتردد المخاطب
في خصوص النسبة ولم يلاحظها بخصوصها بل لاحظها مجملا بعد خالي الذهن
ولا يؤكد فان قلت السؤال عن المسند اليه يقتضي تقديمه للاهتمام بحاله في من
قام استكشاف المسند اليه المعلوم بالقيام قلت اذا كان المسند اليه بخصوصه في
سؤال السائل بل يكون اهم اذ المقصود استكشافه فاما اذا كان مجملا فالفعل اهم فـ
يكون السؤال عن فاعله لا استكشافه لا لاستكشاف الفاعل نامل فيحمل ما افاض لك
هذه الارقام فان المقام من معارك الافهام ومزالق الاعلام ولقد خصه لك ما كان
الالهام والعناية والانعام من الكريم العلام وليبك البيت معطوف على المثال السابق
مثل ولا بالكلام المستفيض في الالسنة وثانيا بشعر البلغاء لينتقى بحسن الحذف الذي
هو خلاف الاصل اولا ومثل ولا بما لا مانع من ذكره وثانيا بما يمتنع ذكره لانه يختل الشعر

اذا لم يتردد المخاطب في خصوص النسبة ولم يلاحظها بخصوصها بل لاحظها مجملا بعد خالي الذهن فلا يؤكده

تنبيها

تنبيها على ان الجواز لا ينقلب بالوجوب لايجاب الحذف في خصوص مادة بل الواجب
ما لا يصح الذكر في نوع اينما وقع وقيل تنبيه على ان القرينة قد تكون سوالا محققا فقد
تكون سوالا مقدرا ولك ان تقول القرينة على تعيين الحذف المحذوف قوله ليبك فانه
قوله ضارع لتعيين فاعله وما كان التعيين لفاعل المحذوف لامحالة فعله معروف ذلك الفعل
المجهول يزيد مفعول الفعل ليبك نايب مناب فاعله المحذوف والاصل وليبك على
يزيد حذف حرف الجر لكثرة الاستعمال كما في اختار موسى قومه اي من قومه وفي الاسم
الصريح سماعي ضارع اي ذليل وهو المقصود بالتمثيل والتقدير يبكيه ضارع كان قيل من يبكيه
لخصومة متعلق بضارع اي الذي يذل ويغلب وقت الخصومة وانما يبكي لان يزيد كان
معينا للاذلاء فيفوته صعب امره وتمامه ومختبط اي سايل بالليل من غير وسيلة مما تطيح
الطوايح اي من اجل اطاحة المهلكات ماله فلا وسيلة له لعجزه بالفقر عن التوسل لوسيلة
وسيال بالليل لان السوال عار له وانما يبكي لان يزيد كان مغنيا للمحتاجين عن السوال و
لا يخفى ما في البيت من وصفه بغاية الكمال في اجل خصلتين عند الناس سيما العرب بالسخا
والسخا ولا يخفى ان بحث حذف فعل الفاعل وحده فهما بحث عن حذف عامل لو اصر اهم
بل عن حذف عامل جميع معمولاته والبحث عن حذف عامل المفعول به وفيه والحال بل عن
حذف كان بعض تفصيل لهذا البحث لا نه اما حذف فعل الفاعل وحده فهما القرينة
ووجوبا عطف على جوازا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك اي فيما كان فيه
على حذف الفعل وفسر هذا الفعل ازالة للابهام المحذوف الناشي من الحذف وذلك
اذا لم تقف القرينة بتعيين المحذوف ولا بد له الا على الحذف وحق الفعل الذي يكون
مفسرا للشرط المحذوف ان يكون ماضيا سواء كان الاسم الواقع بعد كلمة الشرط
منصوبا او مرفوعا نحو ان زيدا تذهب وان زيد القيته والمضارع شاذ نحو ينبني عليك
وان تنابير ولديك ان هو يستزدك مزيد قوله انما الريح مثلها تمل وفي وجه ضعفه
انه لو كان مضارعا لانجزم بالشرط مع الفصل الكثير كذا ذكره الرضي وبحث كلام المجا
وفايدة العامر انا ابهام الشي اولا وتوضيحه ثانيا ليجعله اوقع في النفس ونحس بعض
المواضع بالايجاز كما في لو انهم صبروا فانه يجب بعد لو حذف رافع للجملة المصدرة
بان وهو ثبت بدلالة لو على حذف الفعل ودلالة الحرف المؤكد للثبوت على الفعل

هو
ن
يد
اهم
زاده

ايهام الشيء اولا وتوضيحه ثانيا ليجعله اوقع في النفس

فالتقدير لو ثبت انهم صبروا ويشترطان يكون الخبر فعلا ماضيا او جامدا وقول الرضي
يشترط ان يكون الخبر فعلا ماضيا عنه موقوف بر وهذا من خصايص لو ولا يخفى ان تعيين
مثل الاخير ما كان المحذوف قرينة وتفسير منقوص بان ثبت انهم صبروا فانه لا يجب
فيه الحذف مع القرينة والمفسر كما في لو انهم صبروا الا ان يقال لم يقصد العرب
التفسير فيه كما قصد بلو انهم فلم توجد فيه المفسر كما وجد في لو انهم ولعلك تفطن
من هذا لفايدة جليلة وهو انه يجوز ان استجارك احد من المشركين استجارك على ان
يكون موكدا لا مفسرا ولا [illegible] نحض التفسير من ذكر المحذوف بعينه في لو انهم صبروا
بل منه ان زيد ضرب علامة بتقدير ان ضرب زيد وان زيد قريبة بتقدير ان حضر زيد
وان زيد يجلس عليه بتقدير ان لو زم فعلى هذا تعليل وجوب الحذف بان الذكر يوجب
جعل المفسر حشوا من قلة التدبر وقصر النظر والتفكر بل تعليله بانه يفوت الغرض
من الابهام والتفسير قال الرضي لم يعلم بكون وان احد من المشركين استجارك جملة
اسمية معتمدة عن الحذف لعلمهم بالاستقراء ان حروف الشرط والتحضيض تختص
بالجمل الفعلية ولا خفاء انه يجب لانه كيف يعلم هذا بالاستقراء وقد شاع مثل وان احد من
المشركين استجارك وهو ظاهر في الاسمية وجعله فعلية يحتاج الى تكلف وقال ههنا عدم
صحة الاسمية بعد حروف الشرط والتحضيض فيه خلاف الاخفش وقال في بحث
ما اضمر عامله على شريطة التفسير انه بعد حروف التحضيض ضعيف بخلاف حروف الشرط
فان فيه خلافا وقال هنا قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك خارج عما نحن
فيه على مذهب الاخفش لانه جوز وقوع الاسمية بعد حروف الشرط وفيه انه
مع هذا التجويز يحتمل الفعل ولي ويقدمه لهذه الاولوية فليس المثال خارجا عما نحن
فيه على مذهبه بل يحتمل الخروج احتمالا مرجوحا ومن امثلة ما يجب فيه حذف الفعل
ما وصل اليه دقة النظر وهو جواب قام زيد بقولك نعم زيد قام فان جعل الجواب
مطابقا للسؤال يدعو الى حمله على الحذف والتفسير وقد يحذفان اي الفعل والفاعل
معا اي جميعا في القاموس يقول كانا معا اي جميعا وهو اصل مع ومع اسم وقد يسكن
وينون او حرف خفض او كلمة تضم الشي الى الشي وهي للمصاحبة وتكون بمعنى عند
هذا وانما قال معا احترازا عن حذف الفاعل وحده فانه لا يجوز في غير باب التنازع

مطلب مع
يريد بقوله او كلمة تضم الشي الى الشي انه قد يقول ليس المعلوم الا كونه كلمة اما انه اسم او حرف فمحل التوقف
منه

اتفاقا

اتفاقا وفيه ايضا عند التركيب ولهذا نقول كل فعل لا يتضح فاعله بانه مسند الى مصدره
نحو قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات فانه اول بان التقدير بدا لهم بدا اي ظهر
لهم راي ومنه ما هو من مصنوعات المصنفين كدار وتسلسل فانه بمعنى دار الدور
وتسلسل التسلسل اي وقعا فان قلت ينبغي ان يقول وقد يحذفان معا لقيام قرينة
يخرج نحو ضرب زيد على بناء المجهول فانه حذف فيه الفاعل وحده لكن بسبب الاقامة
قلت لا نسلم انه حذف الفاعل وحده بل كلاهما لكن حذف كل لنايب فان الفعل
المجهول نايب الفعل وفيه تعدد نظر لانه حذف الفاعل وحده في مثل ما ضرب الا زيد بالاتفاق وفي قلما وطالما فانهما فعلان كفتا ما عن الفاعل فاستغنيا عنه
صح دخولهما على الفعل وتحقيقه في شروح الكشاف في شرح خطبته بل حذف
الفاعل كثير شايع بحيث لا يمكن ان ينكره احد اطلع على معرفة نحو نصر يفاضربن واضربن
واضربا القوم واضربوا القوم واضربي القوم فيا عجبا كيف خفي الشمس في نصف
النهار على ذوي الابصار وكيف تقوا عطاشا في البحار وكيف [illegible] حكم انسد
الماء وقد جرى عليهم الانهار سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا هذا وقوله في مثل نعم لمن
قال اقام زيد مثال للحذف الجايز ومنه قولهم [illegible] الجمعة في جواب متى سرت و
قولهم زيدا في جواب من ضربت وراكبا في جواب كيف قطعت الطريق والحذف في
جواب نعم لا يختص بالفعل والفاعل بل قد يحذف الفعل مع جميع معمولاته في جواب
نعم اذا اشتمل السؤال عليه والمبتدا والخبر كذلك وقد يحذف الفعل وجوبا كما في المنادى
والاضمار على شريطة التفسير والتحذير والحال الموكدة وليس لك ان تقول تنبيه
على الحذف الجايز وترك الواجب لانه سيفصل في محاله لانا نقول سيفصل مقاما
للحذف الجايز ايضا قال الرضي كلمة قد الدالة على جزئية الحكم خص الحذف بالجايز و
هذا انما يكون سايغا لو لم يكن قدمنا فيما سبق للتحقيق ولو لم يكن قوله في مثل نعم
خبر مبتدا محذوف كما عرفته ولما كان يحتمل على بيان امتناع حذف الفاعل وحده
انه لا بد من حذفه وحده في صورة [illegible] التنازع واعمال الثاني اذ لا سبيل الى
الاضمار لامتناع الاضمار قبل الذكر لفظا ودفع عقبه بحث التنازع تنبيها
على انه يكفي فيه الاضمار ويجتنب عن حذف الفاعل فقال واذا تنازع الفعلان على

دار وتسلسل

مبحث الاسناد الى الفاعل

مكرم

طبق وقد يحذف الفعل والالف التنازع يكون في شبه الفعل ايضا نحو انا ضارب و
زيدا واضارب ومكرم زيد ومن هذا ظهر ان المبتداء قد يكون صفة واقعة بعد
حرف الاستفهام او النفي رافعة لمضمر مستتر اذ لا وجه لرفع ضارب الا كونه مبتدأ
فاحفظه فانه من فوائد اثبتنا عندك ستطلبه منك في تعريف المبتداء انشاء الله تعالى
وانما قال فعلان من غير تقييد بغير التعجب لان الاصح انه يجري في فعل التعجب ايضا و
ان منعه بعض لعدم كونه متصرفا فتقول ما احسن واجمل زيدا او ما احسن واجمل زيدا
ومن غير تقييد بان لا يكون الفعل متعديا الى ثلثة لانه لا يجري المانع عدم السماع و
قد سمع ولم يقل فصاعدا اكتفاء ببيان اقل مراتب التنازع لا لانه يمتنع تنازع زع
الاكثر كما ذهب اليه بعض لانه ورد السماع تنازع ثلثة لكن لم يسمع التنازع في
اكثر من ثلثه ولا يبعد ان يقال اكتفى ببيان المتفق ظاهرا غير سببي ولا يصح التنازع زع
في زيد قام وقعد ابوه بل الواجب زيد قام ابوه وقعد ابوه على ما في التسهيل وظاهرا
غير مقصور عليه اذ لا يجري في الظاهر المقصور عليه ولا في الضمير كذلك ما
سيذكره في قطع التنازع اذ يتعين في ما ضرب واكرم الا زيد او الا انا حذف الفاعل على
سواء اعمل الاول او الثاني اذ لا يمكن الاضمار مع الا اذ لا يصح الا ولا بد من ان
يفوت الحصر وليس طريق القطع هنا التكرار بشاهد الاستعمال وفي ما ضرب و مع
الا اياك ليس المختار الاضمار في الثاني اذا اعمل الاول بل يتعين الحذف وفي ما ضرب
وما اكرم زيدا الا اياي يجب ذكر فاعل الاول بعد وبالاضمار بان يقال ما ضرب
الا انا وما اكرم زيدا الا اياي وبهذا ظهر فساد ما في الرضي وتبعه كثيرون ان يجب
قطع التنازع فيه على مذهب الكسائي ويجب ان يوافقوه فيه وكذا فساد ما قال
هو وغيره انه انما قال الظاهر لانه لا يمكن التنازع في المضمر المتصل لان معنى التنازع زع
ان يطلب كل منهما العامل فيه في هذا الموضع ولا يطلب فعل ان يكون له العامل الا
بفصل الحرف ولا يجري قطع التنازع على وجه يأتي في المنفصل نحو ما ضرب واكرم
الا انا لما ذكر لانه لا يختص عدم الجريان بالمضمر المنفصل بل يعم كل اسم مقصور
عليه ولانه يمكن قطع التنازع في اضارب ومكرم انت على الوجه المذكور ومما نقصد
من كلام الرضي في هذا المقام انه قال لا يمكن قطع التنازع في ما ضرب واكرم الا انا

بان

بان يقال ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا لانه لا يتصور التنازع فيه اذ التنازع ان
يكون احدهما عاملا في [illegible] المتنازع فيه والاخر في تابعه وهنا الضمير ان سيان
لا وجه الحكم بكون احدهما تابعا والاخر متبوعا لان هذا الكلام يبطل قطع التنازع
بالاظهار وقوله بعدهما احتراز عما اذا وقع قبلهما او بينهما فان الاول يا اخذ
قبل وجود الثاني فلا مجال للثاني في التنازع وان توهم الرضي انه لا وجه للتقييد لا
يتحقق التنازع في المعمول المتحقق قبلهما فان قلت قوله ظاهرا بعدهما لا يتناول
التنازع في ظاهرين قلت لا يتحقق التنازع الا مع تعدد الطالب ووحدة المطلوب
وما يوهم من التنازع في المتعدد ليس الا تنازعين او اكثر لكل مطلوب واحد فيه
واستغنى عن ان نقول هو من قبيل الاقتصار على ادنى مراتب التنازع فقد يكون جواب اذ
يعني اذا تنازع فعلى ثلثة اقسام وليس المقصود حصر التنازع في الاقسام حتى يخرج
التنازع في الفاعلية والمفعولية متفقين قسم اخر نحو ضرب واكرم زيد عمرا
ولذا لم يذكره بصورة التقسيم الحاصر بل المقصود تصوير الاقسام الثلثة للاحكام المذكورة
بعد ولا حكم لتنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية متفقين ولو جعل مدخول
قد الاقسام الثلثة لكان في العبارة اشعار بوجود ما عداها على انك عرفت ان الكلام
في تنازع واحد وذلك القسم تنازعان وقد يجاب بان اجتماع القسمين لا يعتبر قسما
في تقسيم لتقييد المقسم بالوحدة في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد يريد الفاعلية
وما في حكمه فيندرج فيه كون الشيء مفعول ما لم يسم فاعله وليس لك ان تدرج
في المفعولية لان مفعول ما لم يسم فاعله في سلك الفاعل في الاحكام الاتية لا في
سلك المفعول وقد يكون في المفعولية حقيقة نحو ضربت واكرمت زيدا او حكما
فيه سرت الى كذا وذهبت الى كذا لكن فيه انه لا يجري فيه الاضمار على المختار في اعمال
الاول وقد يكون في الفاعلية والمفعولية مختلفين حال من الفاعلية والمفعولية اي
مختلفين في العامل المقتضي وتذكيره لعدم الاعتداد بتانيث لفظ المصدر وبتانيث
ما لا معنى له بد ومن التاء كالرسالة والكتابة فانه يجوز تذكير ما يتعلق بهما وقيل
حال من مفهوم الكلام اذ هو في قوة قد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية
حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وما ذكرنا ابعد من التكلف واقرب من

فائدة جليلة المبتداء قد يكون صفة واقعة بعد حرف الاستفهام او النفي رافعة لمضمر مستتر

باب المفعول له

الثالث ويختار البصريون اعمال الثاني واذا كان هنا ثالث ورابع يختار ونه لانه اقرب فالاقرب
رعاية للقرب والبعد عن لزوم الفصل بين العامل والمعمول والعطف قبل تمام المعطوف
عليه والكوفيون الاول للاعمال هي الابتداء تفنن اذ اعمال الاول لسبق طلبه وخلوه
عن الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل وعن التزام حذف المفعول او التكرار والطريقان
يتعارضان مرجحات القياس والترجيح للاول بحسب الاستعمال فهو احق بالاختيار و
بالتقديم في الاعتبار فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول الاولى للاول لان الاضمار
في التي جعل مستترا فيه ولذا صح قولهم ولا يضمر الفاعل في المصدر والمراد هنا
ايراده ضميرا سواء كان مستترا كما في ضمير الواحد او بارزا كما في ضمير التثنية والجمع
على وفق الظاهر لوجرا على وفق لفظه او على وفق معناه ان اختلفا فتقول ضرباني وضربني
واكرمني نفس وانت تريد بالنفس مذكرا ولا يلزم التذكير والافراد كما في نظاير
من الضماير المذكورة بلا سبق مرجع المفسر بما بعدها كما في ربه رجلا وربهما رجلين
وربهم رجالا وانما اغتفر الاضمار قبل الذكر مع انه لم يغتفر فيما لم يفسر بما هو محض
تفسير كما في ربه رجلا ونعم رجلا وهو زيد قائم وقوله تعالى فقضاهن سبع سموات
لان التركيب دائر بين حذف الفاعل واضماره قبل الذكر مع تفسيره بما ليس محض
التفسير بل ناظر بغرض اخر في التركيب والثاني اكثر من الاول لان الثاني وقع
دون الاول كما اشتهر لما عرفت من كثرة مواقع حذفه دون الحذف دون طرفه مكانه
معناه مكان ضغط على الشيء فلا اتساع في كل مجاور نحو وهو هنا حال اما من الضمير
في قوله على وفق الظاهر وامام الفاعل كقوله على وفق الظاهر اي اضمرت الفاعل متجاوزا
عن الحذف خلافا للكسائي فان الاضمار عنده دون الحذف فيختار عنده الاصطلاح
لو تحاشى وخطئ حتى قيل انه كالهارب من ... المسقط الى المبعث وهذه تخطية
له في القياس والتخطية التي لا مدفع لها هي ان العرب تضمر ولا تحذف فتقول اكرماني
وضربني الزيدان ولا تقول اكرمني وجاز اي جاز اعمال ايهما شئت خلافا للفراء
يجيز اعمال الثاني عند طلب الاول الفاعل هربا من الحذف والاضمار ويوجب اعمال
الاول هكذا فسر عبارة المتن وزيف بانه خلاف المشهور عن الفراء من انه يضمر
الفاعل بعد الاسم الظاهر فتقول ضربني واكرمني الزيدان هما او يعملهما معا

اذا كانا متوافقين في الطلب ويرفعهما انه لو كان مراده هذا لينبغي ان يقول ويختار الفراء
اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء معهما فالوجه في التفسير ان المراد انه
يجوز اضمار الفاعل في الاول خلافا للفراء فانه يعملهما ان كانا متوافقين او يضمر بعد
الظاهر ويرفعهما امتناع تاثير موثرين في اثر واحد ومذهبه مطلقا ورد
الاستعمال على خلافه وحذفت المفعول لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة او التكرار
فان كلا منهما اصعب من الحذف فان قلت ولا ينبغي التكرار في مفعول لم تستغن
عنه بل ينبغي ان يختار الاضمار كما في الفاعل والحذف كما في ساير المفاعيل قلت لما
تحقق في المفعول الالتجاء الى التكرار حيث امتنع الحذف وامتنع الاضمار فيما هو من
جنس الفضلة هان فيه التكرار عند الضرورة فان قلت مع الحذف ايضا التكرار
او الاضمار متحقق اذ لا يخرج المحذوف عن الظاهر وضميره قلت اخفاء القبيح ما امكن
واجب على ان الاضمار مع الحذف كالاضمار بعد الذكر لانه لا يطلع عليه المخاطب
الا بعد معرفة المرجع فكانه مذكور بعده ان استغني عنه بان لا يكون ممتنع الحذف كما
الثاني من باب علمت بعد ذكر الاول على مذهب المصنف او نادر الحذف كالمثال المذكور
على مذهب غيره من ان حذف احد المفعولين من هذا الباب نادر وان وقع في النثر
والشعر ولا يكون في حذفه التباس المقصود نحو استعنت بزيد واعان علي زيد فانه يجب
ذكر قوله بزيد اذ لو حذف لتوهم ان المراد استعنت على زيد واعان علي كذا في تسهيل
ابن مالك فان قلت ما بال البلغاء عدلوا عن المحجة البيضاء في ضربني واكرمني زيد اعني
ضربني زيد واكرمني حتى لم يفهم الاضمار الذي يقبح او الحذف والتكرار قلت لهم
دواع لفظية من وزن او سجع ومعنوية من تقريره وبيان اتصال بين الفعلين وتنزيلهما
منزلة الواحد لا يحل لك ان تطلبها قبل وانها اداب المحصل ان يأتي لكل شيء عن
مكانها وليس حذف الفاعل والمفعول في هذا الباب حذف نسيان كما يستفاد
من بعض الحواشي اذ حذف الفاعل بنسيان تنزيل ضرب منزلة وقع الضرب وتنزيل
ضرب منزلة اوقعت الضرب وح لا يطلب الفعل فاعلا او مفعولا فلا يتحقق التنازع
بين الفعلين اذ لا معنى للتنازع من غير طلب احدهما ذلك المعمول والا اي ان لم
تستغن عنه اظهرته اي جعلته اسما ظاهرا مذكورا يكون عين الاسم الظاهر او
نحو امر

وحذفت المفعول

ان استغني عنه

لهما

نحو ما مر ونحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا وعبارته قاصرة لان المراد بالاظهار
ان كان مقابل الاضمار لا يبقى للحذف وان كان مقابل التقدير لا يصدق جعله اسما
ظاهرا فان قلت الاظهار من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر قال الرضي في تحت جزءا و لا
المستهجنين بلى سيان وضع الظاهر موضع المضمر في جملة واحدة ضعيف الا عند قصد التفخيم
نحو القارعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير وان اتصلتا نحو قوله تعالى لن نؤمن حتى
نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم قلت كان الجملتين في صورة التنازع بمنزلة
جملة واحدة ولذا يفصل بين احد الفعلين ومعموله بالجملة المشتملة على الفعل المنازع
على انه كثيرا ما يكون التنازع في جملة واحدة نحو حسبني وقد حسبتهما الزيدان
منطلقين منطلقا وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني اتفاقا وان اعملت الثاني
اضمرت الفاعل في الثالث وذلك ظاهر لعدم لزوم الظاهر الاضمار قبل الذكر لفظا و
رتبة لان الظاهر المتاخر عن الضمير متقدم رتبة لكونه مستحقا لان يذكر بجنب الفعل
الاول وانما لم يقل على وفق الظاهر لانه لم يكن مظنة لزوم الافراد والتذكير والمفعول
على الاستعمال المختار لا على المذهب المختار او القول المختار كما ظنه بعض الشارحين
اذ لا اختلاف في اختيار الاضمار بل هو امر متفق ولذا ساغ للبصريين الاستدلال
على ترجيح اعمال الثاني بقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله اتوني افرغ عليه قطرا اذ
لو كان العامل في الايتين الفعل الاول لكان النظم على خلاف المختار وانما اختير الاضمار
على الحذف مطلقا مع ان المقام مقام يدعو الى الايجاز ويحمد لان اعمال الاول مع
بعد انما يصفو اذا ظهر تفريغ الفعل الاول عن التنازع وظهور تفرغه بذكر مطلوبه
الا ان يمنع مانع من الاضمار والحذف المفهوم من قوله على المختار ومن صورة حسبني
وحسبتهما الزيدان منطلقا لان حسبتهما لو جاء المفعول الاول يمتنع او يقل حذف
مفعوله الثاني والهرب عن الامتناع او القلة مانع عن حذفه وكون المرجع مفردا او
المفعول الاول تثنية يمنع عن اضماره لانه يلزم مخالفة الضمير المرجع او مخالفة المفعول
الثاني الاول وكلاهما ممتنعان في المشهور والاول قليل عند الرضي فظهر اي فيجعل
مفعوله الثاني ظاهرا مذكورا وتقول حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
وفي العبارة ما عرفت وهنا اشكال استصعب واستعمل التحمل في دفعه وهو انه لا يمكن

تنازع

تنازع حسبتهما في منطلقا لافراده وكون حسبتهما طالبا للمثنى والتحمل ان النزاع ليس
في منطلقا بل في اسم فاعل من الانطلاق والافراد انما جاء بعد قطع النزاع ولدفعه
اسهل وهو ان التنازع في منطلقا ليصير بافراده مفعول الاول ويجعله مثنى مفعول
الثاني وانما يمنع افراده النزاع لو كان ملزوما للافراد قال الرضي يلزم اعمال الاول قبح
فصل الاجنبي بين العامل والمعمول او بين المسند اليه والمسند ونحن نقول مع زيادة
قبح العطف على الشيء قبل ذكره بتمامه وكانه لم يستقبح لتنزيل الفعلين منزلة فعل
واحد لكمال الاتصال بينهما حتى كانهما بمنزلة فعل نسبتهما ذلك الفاعل اوقعا على
ذلك المفعول او لم هذان لامران فاستغن بحسن التامل عن مزيد البيان ولما
فرغ من احكام التنازع اراد احكام معرفته وتمييزه عما يلتبس به بايراد مثال الحكم الناظر
القاصر بزمنه ويعرف حد ما البصر الفرق بينهما بحده النظر ونظيره ما سيجيء في
آخر باب الاضمار على شريطة التفسير من ايراد صور ملتبسة به لمزيد التثبيت و
التقرير فاورد قوله وقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل
من المال ليس منه تنصيبا للمعنى هذا ما فرت اليه وللسابقين الفائزين بالقدح المعلى حوزة
آخر اجل منه واعلى وهو انه رد لاستدلال الكوفيين على كون اعمال الاول مختارا
حيث اعمل امرؤ القيس كفاني مع ان في اعماله حذف مفعول الثاني على غير المختار
ولم يعمل الثاني مع خلوه عن وصمة من غير الاضطرار والعاقل لا يختار احد المتساويين
فضلا عن المرجوح فلولا اعمال الاول راجحا لما اختاره وبهذا التقرير اندفع ان اختياره
لا يفيد رجحانه بل يحتمل المساواة لكن هذا انما يتم على تقدير بطلان ترجيح احد المتساويين
بلا ارادة وعند من يجعل الارادة مرجحا يحتاج الى انضمام الاحاجة الى بطلان المساوي
لانه بطل الاجماع على احد الرجحانين ووجه فساد المعنى لو كان منه اي من باب
التنازع او اعمال الاول انه يلزم التناقض لان لو لانتفاء الجزاء وما عطف عليه
لانتفاء الشرط فهو يدل على عدم السعي لادنى معيشة والسعي لادنى معيشة ليس
الا طلب قليل من المال وعلى طلب قليل من المال لان انتفاء عدم طلب قليل من المال
ليس الا طلبه وما اجاب عنه الكوفيون بان لا نزاع ان الواو للعطف فلنكن
واو الحال او واو الاعتراض سلمنا انه للعطف فليكن العطف على مجموع الشرط والجزاء

ليس بشي لما قيل ان الاحتمال الراجح في الواو العطف والراجح هنا العطف على الجزاء
والمرجوح لا يصلح للاستدلال لا نه اذا استلزم الراجح فساد المعنى ترجح المرجوح
بل لانه لا فايدة في التقييد بهذا الحال والاخبار بعدم الطلب وتوجيه عدم كونه
من باب التنازع انه مفعول لم اطلب الملك والمجد يفهم بذكر لو ولكنما اسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي ولا يخفى انه وان خرج بهذا التوجيه عن فساد
المعنى الا انه اشتمل على فساد اللفظ للفصل بالاجنبي بين معمولي كفاني ونفسه
الا ان يجوز ذلك في الشعر ويقال ربما يقع فساد اللفظ في كلام البلغاء دون
فاسد المعنى الا ترى الى قول الفرزدق وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه
ونحن نقول الحق مع الكوفي ولا تناقض لان المعنى لو كان سعيي المشاهد لادنى معيشة
كفاني قليل من المال ولم اطلبه لان القليل من المال يحصل لمثلي على تقدير القناعة
بادنى المعيشة من غير طلب لمصالحه جميع الاشراف مني وانعامهم في حقي ولكنما
اسعى لمجد مؤثل فصار الناس خصمائي واحتجت الى طلب قليل من المال فمراده اسناد
بان اختيار غير الافصح على الافصح من شيمة البليغ اذا دعا اليه المقام واسناد على
الكفاية الى صريح القليل اهم من اثبات طلب القليل لنفسه لان الاول ينبي عن
الشرف والثاني عن الدناءة مفعول ما اي فعل او شبهه لم يسم فاعله اي لم يذكر
اسم فاعله لا في اللفظ ولا في التقدير قيل انما لم يقل منه كما قال في المبتدأ والخبر
تنبيها على شدة اتصاله بالفاعل لكونه مشاركا للفاعل وما يعقبه من المرفوعات
ونقول دابه عدم الفصل بين اقسام المرفوعات والمنصوبات والتوابع بكلمة منه
بل في شي من ابواب الكتاب فلا حاجة الى نكتة في ترك منه الى نكتة بل الحاجة الى ذكر
نكتة لذكره لهما في المبتدأ والخبر وهي التنبيه على بعدهما عن الفاعل في
معمولا عامل معنوي بخلاف الفاعل كل مفعول قد عرفت حاله كل حذف فاعله
اي فاعل فعله او الاصناف لادني ملابسة وهو متناول لجميع مفاعيل في قولنا
ضرب زيد عمرو ايوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره تاديبا مع
ليس شي منها سوى زيد من المحدود والمفعول قولنا ماضرب عمرو الا زيد
وقولنا اضربوا القوم واضرب القوم فاخرجها بقوله واقيم هو اي ذلك المفعول

مقام وقوله هو تاكيد الفاعل المستتر ولئلا يفصل وانما اكد تنبيها على مكانه وقيل
دفعا للوهم جعل مقامه مقامه والوهم ضعيف اذ عطفه على قوله حذف فاعله
يوجب ضميرا يرجع الى المفعول ولا خفاء في ان تعريف الكلمة من الخفاء اذ معرفته يتوقف
على معرفة المفاعيل ولا ينتقض التعريف بصام نهار حيث حذف فاعل صام واقيم
النهار مقامه لا لما قيل انه ليس مفعولا بل فاعلا اذ المراد بالمفعول ما كان مفعولا
قبل اقامته مقام الفاعل اذ المراد منه احد المفاعيل الخمسة لا ما يسمى مفعول ما
لم يسم فاعله والا لتوقف على معرفته فيدور فتامل بل لان فاعل صام لم يحذف اذ
المراد بحذف الفاعل ان لا يكون في الكلام مرفوع بالفاعلية وشرطه اي شرط
مفعول ما لم يسم فاعله او شرط حذف الفاعل واقامة مفعول مقامه ان تغير
صيغة الفعل وشبهه اذ كثيرا ما يكتفى بذكر الفعل من شبهه الى فعل يفعل مثلا و
جعلنا ذكرهما على سبيل التمثيل اذ يشتمل الفعل يفعل الى صيغة للمفعول والمفعل ونظا
وصيغة ما عدا الثلاثي الى افعل وافتعل ونظايرهما والى صيغة تفعل ويفتعل ونظا
وصيغهم من فعل ويفعل على الوزن والعلم بوزن بوصفه المشهور ووصفاهما
المشهوران وزن مجهول الماضي ومجهول المضارع وفيه نظر لان فعل اشتهر
بوزن مجهول ماضي مجرد الثلاثي لا مجهول الماضي مطلقا ولا يقع المفعول الثاني
انه عطف على الاسمية ولا يبعد ان يجعل تحت الشرط اي شرطه ان لا يقع المفعول
الثاني من باب علمت مقاما مقام الفاعل واحترز به عن باب اعطيت فان له حكما اخر
سيجي ولم يرد بباب علمت افعال القلوب بل كل فعل له مفعولان ثانيهما مسند
الاول قيل انما لم يقع لئلا يلزم كون الشي مسندا ومسندا اليه معا ونقضه الرضي
بمنع بطلان اللازم بوقوعه في اعجبني ضرب زيد عمرو فان الضرب مسند اليه
معا ونقضه الرضي لا عجبني ومسند الى زيد ودفع بان المراد بالاسناد نسبة
يصح السكوت عليها فنسبة المصدر ليست اسنادا والمصدر المذكور ليس
مسندا بل منسوبا ونحن نقول هذا الرفع يلوح عليه اثر الاهمال وان جمع عليه
جم غفير من فحول الرجال اما اولا فلان المفعول الاول القائم مسند اليه لا سنا
تامين فاذا جاز ذلك فليجز كونه مسندا ومسندا اليه لاسنادين تامين واما

ولا خفاء في ان التعريف من الخفاء

مقام الفاعل

ثانيا فلان المفعول الثاني لاسم المفعول لهذا الباب ينبغي ان يقع موقع الفاعل لان
اسناد اسم المفعول كالمصدر ثم تقول الوجه في عدم قيام المفعول الثاني مقام
الفاعل انه موخر عن المفعول الاول رتبة فلو وقع مقامه لصار مقدما رتبة والما
وقع المفعول الثاني من باب اعطيت مع انه موخر رتبة لان تاخره ليس ظاهر الظهور
تاخره لان كون المفعول الثاني لباب علمت مسندا وكون الاول مسندا اليه ظاهر
جلا فكون المفعول الثاني من باب اعطيت مفعولا والاول فاعلا لا نراه من حيث يحتاج
الى تاويل وارجاع ولا الثالث من باب اعلمت لو اكتفى بقوله ولا الثالث لكفى اذ لا ثالث
الا لباب اعلمت ووجهه ان الثالث من باب اعلمت بعينه الثاني من باب علمت لان همزة
الافعال تزيد المفعول الاول والمفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني في
كالمذكور من عدم... المفعول الثاني والثالث ولا يخفى ان المفعول له والمفعول معه اوضح في هذا الحكم حتى يختلف
في المفعول الثاني والثالث وجوز بعضهم وقوعه موقع الفاعل اذا لم يلتبس الاول
بالثاني مثلا فالاحق ان يشبه للمفعول الثاني والثالث بهما دون العكس ولك
ان تجعل كذلك متعلقا بقوله لا يقع مرتبطا بالاربعة ويكون المعنى ولا يقع تلك الا
كذلك اي مثل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وظاهر العبارة ان المفعول له
لا يقع مطلقا وهو الذي حققه الرضي حيث قال انما لم يقع المفعول له لان نايب
الفاعل يجب ان يكون كالفاعل : ويكثر اما يكون الفعل بلا غرض بخلاف المصدر
والزمان والمكان فانه لا يكون بدونها غالبا فلا يقال جيء للسمن وقيل انما لم يقع
المفعول له مقام الفاعل لان نصبه علامة العلية فاذا رفع لم يعلم العلية واورد
عليه ان نصب المفعول فيه ايضا علامة الظرفية فاذا رفع لم تعلم الظرفية ويمكن
دفعه بان النصب علامة قصد الظرفية فلو فات لم يعلم قصد الظرفية ولا باس
به لانه لم يقصد الظرفية بل كونه مسندا اليه واما ظرفيته فمعلوم من نفس الكلمة
المفعول له فان عليته انما تعلم بالنصب لقصده فلو رفع لم تعلم عليته ولم
ان الاسناد الى العلة وعلى هذا القول يجب تقييد المفعول له بكونه بغير اللام
واما لم يقع المفعول معه لانه لو وقع مع الواو لزم دخول الواو بين المسند والمسند اليه
فلو وقع بدونه لم يعلم انه مفعول معه كذا قيل ونحن نقول الفاعل محذوف

وفي حذف الفاعل والاقامة مقامه حكم متضمن نكات البلاغة

يعلم

نفع بكان ان حذر معه لا يكون مسند اليه ما لم يكن مفعولا معه فاعله لم يسم

والمفعول معه لافادة مصاحبته مع معمول الفعل فحذف الفاعل يستدعي حذفه
فلا يمكن وقوعه موقع الفاعل ولا يقع خبر كان نصه مقام الفاعل خلافا للفراء فيه مطلقا
والكسائي في الخبر الجملة اذ هو يجوز كيف يقام دون كين قايم ولا تقول استغنى المص
عن التعرض له بقوله في التعريف كل مفعول حذف فاعله لانا نقول كل اسمين فرع كان
ومنصوبه اسما وخبرا يسميان فاعلا ومفعولا وعليه جرى المص حيث ادخل اسم
كان في الفاعل وقال في تعريف الفعل الناقص ما وضع لتقرير الفاعل على صفته على ان
المفعول في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله لا ينفي نيابته عن مقام الفاعل وقد اجاز
الكسائي نيابة التمييز واذا وجد المفعول به بلا واسطة حرف الجر تعين له اي للوقوع
وقبل القيام مقام الفاعل وقبل الاسناد اليه والمتبادر من سياق الكلام ما ذكرنا و
التعين تعيين وجوب عند اكثر البصريين وتعين اولوية عند بعض متاخريهم
والكوفيين لقيام غير المفعول به مقام الفاعل مع وجوده وقد ورد في بعض القراات
الشاذة وكثير من الاشعار تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره
اي تقول مثل هذا التركيب الذي قاله العرب فالمثال ماضوي وان كان وجد
المفعول به وقولك استقبالي فلذا : فالمثال تعين زيد ومن لم يعرف ذلك قال الماضي
بمعنى المستقبل لينتظم الكلام يعني تعين زيد مع وجود الظرفين والمصدر والجار
والمجرور فقد ذكر مثال المفعول فيه وفات مثال المفعول بواسطة وهو كان
جعل ترك المفعول له بالامر شاهدا على ان الممنوع عندنا لوقوع مطلق المفعول له
عنده وهم المنصوب بتقدير الجار سوى المفعول فيه ملحق بالمفعول به عند غير الجر
والمارح المفعول به لان وضع الفعل المجهول على ان يكون مسندا الى ما وقع عليه
واسناده الى ما وقع فيه والى ما وقع له لم يتنزل منزلة ما وقع عليه مع وجود المفعول به
وقصد افادة الوقوع عليه لا معنى لتنزيله منزلته اذ هو كالجمع بين الحقيقة والمجاز
وهذا هو التحقيق وان خلا عنه بيانهم وقالوا ذلك لان المفعول به اشد اتصالا
بالفعل بعد الفاعل وما قيل تعين المفعول به لان الاصل الحقيقة وانما يصار الى
المجاز عند تعذر الحقيقة فيه ان معنى هذا الكلام انه اذا ... اللفظ بين الحقيقة
والمجاز ترجح الحقيقة وتتعين لا انه انما يوتى بالمجاز عند تعذر البيان بالحقيقة

والى الواقع

لا

دارم

بتقييد الضرب بالشديد على ان المصدر لا يقع ما لم يزد على مفهوم الفعل لعدم الفايدة
وهذا لا يختص به بل كذا المفعول به والظرفان والجار والمجرور فلا تقول ضرب بني او في
مكان او في زمان لكن هذا بحث لا تعلق له بمفعول ما لم يسم فاعله بل لا يحصل جزء الكلام
ما لا يفيد قلنا لم يهتم المصنف ببيانه ولا يجوز نيابة الظرف الغير المتصرف مما يلزم النصب
على الظرفية او جر بمن ويستفاد ذلك من التعريف لانه يفيد انه يجب اقامته مقام
الفاعل في الاعراب وذلك الظرف لا يحتمله **وان لم يكن** اي المفعول به **فالجميع سواء** في انه يقع
موقع الفاعل كما ان الجميع سوا في عدم الوقوع مع المفعول به ونحو البعض الجار والمجرور
وبعض الظرفين وبعض المفعول المطلق **والاول من باب اعطيت** والمراد بباب اعطيت
ما له مفعولان لا اسناد بينهما وحق الترتيب ان يذكر قبل قوله وان لم يكن لانه من
مسايل المفعول به وفي بعض الشروح هذا عند امن اللبس نحو اعطي زيد درهم واما
عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرو او هذا وفيه نظر لانه لو قيل
اعطي زيد عمرو لا يلزم الالتباس لان المقدم مفعول اول والمتاخر مفعول ثان سوا
كانا على النصب فلا فالمثال الصحيح اعطي موسى عيسى فانه لا يعلم ما اقيم مقام الا
بالتقدم ويجب في هذه الصورة تقديم الاول فالاول متعين لكونه قايما مقام الفا
ومنها اي المرفوعات **المبتدا والخبر** جمعهما تنبيها على شدة اتصالهما لكونهما معمولي
عامل معنوي بل عامل واحد وكمال اشتباك احكامهما حتى كان بحثهما بحث واحد
فدفات المصنف هذا المعنى في اول المرفوعات والا لقال ومنه الفاعل ومفعول ما لم
يسم فاعله كيف واتصالهما اكثر من اتصال المبتدا والخبر حتى عدا واحدا وجعل
مفعول ما لم يسم فاعله ... فاعلا واكثر احكامهما مشترك بينهما وقد ذكر في
التنبيه على اتصال المبتدا والخبر مع جمعهما في حد واحد فانهما الاسمان المجردان
للاسناد ولما لم يتميز المبتدا عن الخبر ولا القسم الثاني من المبتدا عن القسم الاول
والخبر عدل المصنف عنه وعرف كلا منهما بتعريف على حدة وقال **فالمبتدا هو الاسم**
حقيقة او حكما نحو ان تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه والمراد
بالاسم ما يقابل الفعل لا ما يقابل الصفة كما يوهمه البيان والا لخرج عن التعريف
ضارب زيد قايم الا انه يقال لا صفة الا وهي جارية على موصوف تحقيقا وتقديرا

فالمثال

فالمثال في تقدير شخص ضارب زيد فالمراد بالاسم ما يقابل الصفة كما هو الظاهر والثاني
بين قسمي المبتدا كما هو **المجرد** اي المسلوب **عن العوامل اللفظية** بانه لا يكون له عامل لفظي اصلا
فان قولنا زيد مجرد عن ثياب مفهومه العرفي انه لا ثوب له اصلا فلا يرد ان التجريد عن العو
لا يقتضي الا نفي العوامل لا نفي العامل مطلقا لان انتفاء الجمع لا يقتضي انتفاء الجنس والتجريد
وان يقتضي سبق الوجود لكنه استعمل هنا لتنزيل القوة العرية من الفعل منزلته و
قبل لتنزيل الامكان منزلة الوجود كما في قولهم ضيق فم الركية اذ لحفره ضيق الفم
وقوله المجرد عن العوامل اللفظية لخرج معمولات العوامل اللفظية من الاسماء وتخصيصه
بنواسخ المبتدا يخرج الحد عن الحفظ عن خلل الابهام وعن الاطراد لانه يدخل الفاعل و
مفعول ما لم يسم فاعله ومن خصه راعى انعكاسه لئلا يخرج نحو بحسبك زيد وما
في الدار من احد مبتدآن ومنهم من تصرف في المثالين بانهما ... انه حكما لان العاملين
لكونهما زايدين في حكم العدم والتحقيق ان قيد الحيثية معتبر ... بحسبك من حيث انه مرفوع
مجرد ومن حيث انه مجرور غير مجرد **مسندا اليه** لاخراج الاسماء المعدودة وخبر
~~الغير المجرد وانه من حيثها~~ ... وخبر المبتدا لكنه يخرج القسم الثاني من المبتدا
ايضا فلا دخاله قال **او الصفة الواقعة** وقيل هذا القسم ايضا مقصود بالاخراج بقوله مسندا
اليه لان المبتدا لفظ مشترك بين معنيين لا يمكن جمعهما في حد واحد فالمذكور في
مقام التعريف حد لمعنى المبتدا ويجب اخراج فرد كل من المحدودين عن تعريف الاخر
والاظهر ان المبتدا اسم لمفهوم واحد هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المردد
بين كونه مسندا اليه وكونه صفة واقعة **بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر**
فالصواب او صفة واقعة بالعطف على مسندا اليه وهو منبه على افادة ان هذا
القسم ايضا مجرد عن العامل اللفظي والمراد بالصفة اعم من المشتقة وغيره نحو اقرشي
انت وبالوقوع بعد حرف النفي اعم من الوقوع حقيقة وحكما نحو انما قايم الزيدان
فانه في حكم ما قايم الا الزيدان ونحو غير ضارب زيد فانه في تقدير ما ضارب
زيد كان غير ماسوف على زمن قد مضى بالهم والحزن والواضح المختص بعد النفي
الوقوع بعد الف الاستفهام ايضا اعم من الوقوع حقيقة او حكما نحو هل قايم زيد
فان هل في الاصل بمعنى قد لانه لا بد لها من همزة الاستفهام ثم حذف همزة الاستفهام لا

حـ ٤ مسمى المستدرج اظهر ٥

اولى الثاني من التالي صح

هل تدكن . انه شاعت في معنى الاستفهام ونحو متى قام زيد فانه في معنى اقايم زيد
اليوم او غدا الى غير ذلك والواضح المختص بعد الاستفهام قال الرضي يريد بالظاهر
ما كان غير مستكن سواء كان مظهرا او مضمرا نحو قولك بعد ذكر الزيدين اقايم هما فانت
قولك هما فاعل مع كونه مضمرا هذا وفيه انه يجب ان يقال اقايمان لانه لا يسوغ المنفصل
الا لتعذر المتصل وليس هذا من مواضع الانفصال الا ان يقال من مواضع الانفصال
ان يلزم من الاستتار الالتباس وفي اضارب انت واهالك انا يلزم الالتباس بالا هي
تجوز في اضارب هما الانفصال وان لم يلتبس طردا للباب كما جوز في هند ضاربته
مع عدم الالتباس لوجود الالتباس في زيد عمرو ضاربه هو لو اورد متصلا ويشكل
بعد التعريف باقايم وضارب زيد فانهما تنازعا في زيد وايهما اعمل فالاخر
رافع للمستتر وهو ضمير لا وجه لرفعه سوى الابتداء وما قايم زيد وضارب فان
ضاربا مبتدأ كقايم لانه رافع المستتر واورد اقايم ابواه زيد فان زيد مبتدأ واقايم
قدم عليه مع صدق التعريف عليه وزاد ابن مالك لاخراجه وصف الظاهر يكون معتمدا
للصفة عن غيره في جعل الكلام تاما ولا يغني ابواه قايما عن المبتدأ وفيه بحث لان قايم ابواه
بمنزلة قام ابواه فالحق ان يلتزم كونه مبتدأ وكون الخبر جملة ولا شيء فيه سوى انه مبتدأ
اضطراري اذ لو وجد وجه لرفع قايم في اقايم الزيدان سوى الابتداء لم يحكم بانه مبتدأ
وفي قولنا اقايم ابواه زيد يمكن تصحيح رفعه بانه خبر المبتدأ فلا وجه لجعله مبتدأ
ويمكن دفعه بان هذا القسم من المبتدأ اضطراري في بعض المواضع وبعد القول به
بالاضطرار قيل به في بعض مواضع لا اضطرار فيه دفعا للتحكم كما في اقايم زيد يعني
انه لو كان اقايم ابواه من هذا القبيل وكان الخبر جملة لصح زيدا قايم ابواه كما يصح
زيدا قام ابواه الا ان يقال لما كان في صورة الخبر المفرد لم يجوزه مثل زيد قايم واقايم الزيدان
وما قايم الزيدان فان طابقت مفردا جاز فيه الامران خلافا للكوفيين لانهم
لا يجوزون تقديم المبتدأ على الخبر صرح به الرضي في بحث الخبر الظرف لم يقل فان كانت مفردة
لا ينتقض باقايم الزيدان فان قايم مفرد لكن لا مطابقة مفرد فهو مبتدأ لا محالة ولو
احترز بمطابقة المفرد عن مطابقة المثنية نحو اقايمان الزيدان فانها خبر لا غير
ولم يقل فان كان اي الظاهر مفردا لانتقاضه بقولنا اطالع الشمس فان الظاهر فيه

مفرد

مفرد ولم يجز الامران لتعينه لكونه فاعلا يمتنع تذكير الطالع عن كونه خبرا فمن فسر مطابقة المفرد
بكونها مفردة غفل قال الرضي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام اما ان
تكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا والاول يحتمل وجهين
والثاني مبتدأ لا غير وما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها
والاظهر انها خبر ما بعدها ويحتمل ان تكون مبتدأ على لغة يتعاقبون فيكم الملائكة هذا كلامه
وينتقض بمررت بهما الزيدان فان الصفة مفردة دون ما بعدها ولم يتعين كونها
مبتدأ بل كونه خبرا وباطالع الشمس فان الصفة والمسند اليه فيه مفردان ولا احتمال
ولا يشكل بقولهم اراغب انت عن الهتي لانه يتعين فيه الصفة للابتداء لئلا يلزم الفصل
بينها وبين معمولها باجنبي هو المبتدأ لانه جزء الكشاف كونه مبتدأ يحمل عن
الهتي متعلقا بفعل محذوف اي ترغب عن الهتي نعم كون الصفة مبتدأ ارجح لاغنائه
عن الحذف نعم انه يشكل بقولنا اقايم رجل فانه رجلا يتعين لكونه فاعلا لامتناع
كونه مبتدأ لنكارته الصرف لا نقول لا منع عن نكارة المبتدأ في الاستفهام يقال
ارجل في الدار وهل رجل في الدار صرح به الرضي لانا نقول كلامنا فيما حيث لم
يحصل بمجرد الاستفهام تخصيصا بل الهمزة مع ام وقولنا امرور بزيد فان بمرور يتعين
لكونه مبتدأ لان الجار والمجرور لا يصلح لكونه مبتدأ ويصلح لكونه مفعولا ما لم يسم فاعله
ثم نقول لا يختص جواز الامرين فيما اذا طابقت مفردا فانه يجوز الامران في قولنا اخرج
هند لاستواء المذكر والمونث في فعيل بمعنى مفعول وههنا ابحاث تعلم بعضها
فابض وبعضها مستفيض اهبها لك لا لعرض ولا استفيض لا ولا الاصل في المبتدأ
ان يكون مسندا اليه مستحقا للتقديم بحسب اصله اذ الاسم المسند لا يستحق التقديم كذلك
لان استحقاق التقديم لكونه عاملا وعمل الاسم ليس بالاصالة فهو انما يستحق التقديم
لعروض العاملية له فالقسم الثاني مبتدأ اضطراري لانه لا يوجد وجه لا عراب
اقايم الزيدان سوى كونه مبتدأ حتى لو وجد لم يجعل مبتدأ الا ترى ان بعض النحاة
قال اقايم الزيدان مرفوع بكونه خبر المبتدأ محذوف واصله اقايمان الزيدان حذف
المبتدأ ووضع الظاهر موضع المضمر دفعا للالتباس وتبعهم المحقق التفتازاني في بحثه
ونحن نقول لا بعد في التكلف ان يقال الزيدان مرفوع ولا وجه لرفعه الا الابتداء

لكونه مبتدأ خبره اقايم ترك المطابقة
على صورة المسند اليه النظر
الثاني اذ لغرضه عن قايم الزيدان

بيان لما ابحي

ولا يصدق عليه شيء من التعريفين والجواب عنه ان اعرابه غير مستعار عن المبتدا لان الصفة
التي هي مبتدا بعد جعلها الخبر باضافته اليه تحمل اعراب المبتدا وتظهر غير في المستثنى حيث
اعرب باعراب المستثنى لما اضيف اليه ولجر المستثنى به وبهذا اندفع ان من المرفوعات و
المنصوبات ما لم يدخل في اقسامهما المضبوطة الثالث ان اسم الفعل مرفوع بالابتدا
عند المص كما حققه في بعض تصانيفه فينتقض به تعريف المبتدا الا ان يقال لعله
ترجح حين تاليف هذا الكتاب عنده المذهب الاخر من كونها منصوبة المحل على المصدرية
او عارية عن الاعراب كافعال اقيمت مقامها الرابع ان قولهم اقل رجل يقول ذلك خارج عن
قسمي المبتدا مع ان الاصح انه مبتدا لا خبر له لانه تام بما اضيف اليه لانه في معنى قل رجل يقو
ذلك والتزم فيه نكارة المضاف اليه ووصفه بجملة فعلية لمشابهته برب وكان للمص
ذهب الى القول الاخر لابي علي ان الخبر محذوف اي اقل رجل يقول ذلك موجودا والى
قول الاخر ان الخبر يقول ذلك ولا يرد شيئا منهما ما اورده الرضي على القول الاخر
لابي علي انه يقول العرب اقل رجل يقول ذلك الا زيد ولا معنى لقولك اقل رجل يقول
ذلك الا زيد موجود لانا اقل بمعنى النفي ولا ريبة في صحة ما رجل يقول ذلك الا زيد موجود
او ما رجل يقول ذلك موجود الا زيد الخامس ان من الذي عده مبتدا قولهم خطيئة يوم
لا اصيد فيه والخطيئة الشيء اليسير من كل شيء على ما في القاموس فلو هذه الصيغة في
معنى الفعل اي يخطئ ويندر يوم لا اصيد فيه فينتقض به تعريف المبتدا وليت شعري
لم لم يجعلوا خطيئة خبر يوم لا اصيد فيه ولعل المص اطلع على هذا فلم يبال بهم وعد
البعض كلمات مبتدا لا خبر له ذكره الرضي في بحث شكر المبتدا لكونه ضعيفا لا يبالي
وسنعرف ما هو التحقيق السادس انه ينبغي ان لا يجوز تقديم الخبر على المبتدا في اقائم زيد
كما لم يجز في زيد قام لالتباس المبتدا بالفاعل فيجوز كون زيد مبتدا في اقائم زيد دون
قام زيد بتحكم ويمكن ان يجاب عنه بان اتحاد المقص مع احتمال طريق الافادة لا ينافي
ولما المحذور التباس المقص وزيد قام لافادة القيام مع التاكيد بخلاف
قام زيد واما اقائم زيد فسواء كان زيد فاعلا او مبتدا المعنى واحد لا يقال زيد قام
ايض يقرب من زيد قام في التقوي لانا نقول لا معنى للتقوي في الاستفهام انما
هو في الخبر لكن لا اثر في ما اقائم زيد ويوجب ان لا يجب التقديم في زيد قام فالاو

اقل رجل يقول ذلك

الشرط ص

ما قيل

ما قيل لا يجوز التباس الطريق المقص بما هو ارجح منه لانه لا يلتفت الذهن الى المقص اصلا
بخلاف ما اذا تساويا فان المخاطب يحمل الطريق المقص محتملا والمبتدا في قام زيد الملتبس
الذي هو الفاعل لخلوه عن خلاف الظ بخلاف المبتدا فانه يكون على خلاف الاصل من
تقديم الخبر واما اقائم زيد فكون المسند مبتدا خلاف الاصل لكون المبتدا موجبا
السابع ان العامل في المبتدا والخبر على المذهب الصحيح الابتداء وعرف بكون الاسم مجردا
عن العوامل اللفظية للاسناد اليه كما في القسم الاول من المبتدا وكون الاسم مجردا عن العامل
اللفظي لاسناده الى شيء فالتعريف الواضح المختصر تجرد المبتدا عن العامل اللفظي ومن لم
يرض بكون ما يعده هو امرا عدميا لعدم صحة كون الفاعل الموجود عدميا فلا يحسن
تشبيه العدمي بالموثر وتنزيله منزلته عرف بكون الاسم في صدد الكلام تحقيقا
او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده ولا يخفى ان قوله للاسناد اليه او لاسناده
لغو في تعريفه اذ هو في التعريف المشهور لاخراج مجرد الاسماء المعدودة وليس
لها كون في صدد الكلام تحقيقا او تقديرا الخبر هو المجرد المعهود اعني المجرد عن
العوامل اللفظية المسند به اي الذي تعلق الاسناد به فالباء للالصاق ونبه
على ان تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتدا وقيل الباء للسببية لان المسند
مدلول الخبر ولفظه ما به اسند معناه الى المبتدا وفيه ان المبتدا ايض ما به الاسناد
اليه فلا وجه لتخصيص الخبر به وقيل المراد المسند الى المبتدا يدل الى بالباء فرقا بينه
وبين المبتدا وفيه ان الفارق ليس الباء بمعنى الى بل اشتمال المسند على ضمير لا من الموهو
في المسند وعدمه في المسند اليه الا ان يقال جعل الباء علامة الاشتمال والى علامة
الخلو واذ لجعل الضمير الى المبتدا استغنى عن قوله المغاير للصفة المذكورة ولا فائدة له الا تحديد
مزيد التوضيح لكن لا يتجه النقض بيضرب في يضرب زيد لانه وان كان مجردا مسندا به
لكنه ليس مسندا الى المبتدا واذ لجعل الضمير الى اللام يدخل في المجرد المسند به يضرب
في المثال المذكور والصفة المذكورة فيكون المغاير الخ مما لا بد منه لاخراج الصفة
ويبقى يضرب ولا يندفع الا بتقدير الاسم اي الاسم المجرد بقرينة ان الكلام في اقسام
الاسم عنده وان لم يعنه الرضي ولولا الخبر الجملة اسما حكما لم يتم حصر الكلام
في المركب من اسمين والمركب من فعل واسم واصل المبتدا المسند اليه وهو المحكوم عليه في هذا
الباب ونبه كثرة الاطلاق المطلوع عليه انه المعنى المشتهر للمبتدا ونصرف اليه

رابع

كما في القسم الثاني منه ولا يخفى انه ينتقض بكون الخبر مجردا عن العامل اللفظي لاسناده الى شيء

بحث الخبر

ولا يتجه على المص خروج الخبر جملة لانه في تاويل الاسم

المطلق عند الاطلاق التقديم قيل لان المحكوم عليه الموصوف بالخبر والوصف متاخر وجودا
لا محالة فذكر على ما هو الاصل ونحن نقول لان الابتداء الذي هو العامل يقتضي ذكره
فتقديمه على الخبر بتقديم العامل على الخبر والاصل في العامل التقدم والكوفيون يوجبون
التقديم فيجعلون قائم زيد وفي الدار زيد فاعلا ومن ثم جاز في داره زيد خلافا
للكوفيين لان في داره عامل عندهم ومرتبته التقدم على زيد ومن جوز في داره زيد جوز
في داره قيام زيد وفي دارها غلام هند وصاحبها ومنعه لان المضاف اليه المبتدأ ليس في
مرتبته وبنص الجواز ما ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت واقتسم صاحبها في الدار
وقد سبق ما يتعلق بهذا المقام من الشرح ودفع الايهام والاعتراض والاحكام بحيث لا يخفى
ذكاء اولي الافهام قال الرضي ينبغي ان يخالف ابن جني والاخفش في امتناع قلت لو كان
مذهبهما تجويز الاضمار قبل الذكر لكانا يخالفان ولو كان لشدة اقتضاء الفعل المفعول
حتى كانه يجب الفصل ايضا وقع فلا اذ شدة اقتضاء المبتدأ الخبر وان كانت اقوى من شدة
اقتضاء الفعل المفعول كما ادعاه لا يقتضي تقدمه على المبتدأ بل اتصاله به وهذا لا يلزم
كونه مقدما رتبة على الضمير هذا والتنكير للجنس الترتيب كان مقتضيا للتاخير الى قبيل
قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام لا تقدير قوله واذا كان المبتدأ
الخبر الى هذا المقام كما وعد الرضي لانه من مباحثه قوله او كان الخبر مصححا له وقوله او كان
الخبر فعلا له وقوله واذا تضمن الخبر المفرد ما له ولا يقتضي تقديره بحث المنكر المخصوص به
والاخيران تقديم تقسيم الخبر الى المفرد والجملة والاصل في المبتدأ التعريف قال الرضي
المحكوم عليه والحكم على الشيء بعد معرفته ونقضه الرضي بالفاعل وعن نقضه بالمحكوم
به والاقرب ما ذكره الرضي ان الاحتراز عن تنكيره لئلا يلتبس الخبر بالصفة ولم يكن
يقال ولهذا كان الاصل في الخبر التنكير اذ لو عرف كالمبتدأ لالتبس بالصفة الا ان
يقال يندفع الالتباس بايراد ضمير الفصل وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصص بوجه
ما اي بوجه من الوجوه الستة واعترض عليه الرضي بقولهم كوكب انقض الساعة
ومثل تقرير تحكم وبقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وبان لا تخصيص عند المخاطب
في وجوه ذكرها الا في قوله تعالى ولعبد مؤمن وقوله سلام عليك بل لا تخصيص
فيه ايضا اذ ليس معنى سلام عليك سلامي عليك اذ لا يصح ذلك في تأويل لانه
لا يصح ان يراد به ويل لك ونحن نقول الاصل في المبتدأ التعريف لان تجعل الشيء مبتدأ

كون المبتدأ نكرة

يقتضي كونه مستحقا للتقديم في الكلام وجزءا اهم هو مناط الافادة ومتى كان التعيين والتخصيص
في الخبر اكثر كان الفائدة اوفر فالمحكوم عليه انما يكون اهم من المحكوم به اذا كان معينا والا فمناط
الفائدة المحكوم به الذي فيه تقييدات ففي الجملة الفعلية الاهم هو الفعل ولذا يقدم ولا يبالي بكون
المحكوم عليه فيها نكرة صرفة فاصل المبتدأ ان يكون معرفة يستحق التقديم واذا كان نكرة فاقتضاؤه
في كونها اهم احد الامور الستة على ما ضبطه المص فان وجدت سابعا فعليك ان تزيده عليها
ولا نزاع للمص معك فيه واما ما خرج عن الضابط فربما يقع عند تحمل المقام اياها اهم ولا
يرد نقضا على الضوابط وقد افادك ما بيناه لك ان الفعل يستحق التقديم قبل كونه عاملا
وجعل تقديمه لكونه عاملا كلام ظاهري غافل عن جلية التحقيق واما ان الوجوه الستة
لا تفيد كلها منها التخصيص اعني تقليل الاشتراك فيمكن ان يجاب عنه بان المراد
بتخصص النكرة بوجه تميزها عن النكرات باحد الامور الستة لا تقليل الاشتراك ولو
سلم فالمراد بالتخصيص اعم من الاختصاص حقيقة او حكما بان ينزل منزلة المخصوص في
الفائدة ولذا استعمل التخصص المنبي عن التكلف ولما كان التخصيص بمعنى تقليل الاشتراك
حقيقة مما لا سبيل اليه في بعضه وسبيله اصعب من ان يركبه عاقل وتكلفه الرضي
ان يتوهم تالفه اعرضنا عنه بالمرة واكتفينا ببيان كون المسند اليه اهم في هذه
الصور فاعلم ان مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك والمراد به ما تخصص بتقييده صفة كانت او
اليه بخصوصيته بليل شغلني او غيرهما نحو افضل منك افضل مني لتقييد الجنس يوجب
الاهتمام به وجعله مناط الحكم بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لا يتنبه له وبهذا
امر لا يعقل صحة حيوان ناطق كذا وعدم صحة انسان بل تركي كذا وارجل في الدار ام امراة
يوجب الاهتمام به لان المطلوب تعيينه وما احد خير منك يوجب الاهتمام به لعنايته
بعموم عناية المعرفة وشر اهر ذا ناب يوجب الاهتمام به لانه بتقديمه يحصل التخصيص المط
لان الفاعل اذا قدم وجعل مبتدأ يفيد التخصيص والحصر وفي الدار رجل لمكان الظرف
للمسند اليه يفيد الاهتمام بالخبر وجعله مناط الفائدة بخلاف قائم رجل فان الا
بقائم يوجب جعله مبتدأ فاذا لم يجعل مبتدأ او جعل خبرا بلا ضرورة لم يكن بينهما
بخلاف الظرف فانه يمتنع جعله مبتدأ ويراد بقوله سلام عليك كل دعاء بالخير او
الشر كويل لك فان مدار الفائدة هو هذه النكتة ويفيد كالمعرفة مع كونه فا

المخاطب بسلم باي سلام كانت ويهلك باي هلاك كان والمشهور انه تخصص بالمتكلم
لانه لكونه مصدرا الاصل فيه النصب مقدر في اصله بسلمت سلاما عدل الى سلام عليك
للاستمرار والاختصار واورد عليه الرضي ان سلمت بمعنى قلت سلام عليك ومأخوذ من سلام
عليك فلا يصح جعله بتقدير سلمت لانه يصير المعنى قولي سلام عليك عليك وليس كذلك
اذ لم يرد به هذا المعنى لهذا التركيب وهو ظ وقيل يلزم تكرار الخطاب في كلام واحد ودفع بان
عليك الثاني لتعيين الخطاب الاول المحتمل الصالح له ولغيره ويستفاد وجه اخر من اول
كلامه ان سلمت محدث بعد سلام عليك فلو كان تصحيح سلام عليك بتقدير سلمت لزم الدور
ودفع ذلك بانه فليكن المعنى قولي السلام عليك عليك فلا يكون سلمت فرع سلام عليك
وليس بشي لانه اذا كان سلمت ماخوذا من السلام عليك والسلام عليك لكونه مصدرا
منصوب الاصل محتاجا الى تقدير سلمت لزم الدور وقال الرضي الاصل سلمت سلاما
بمعنى جعلك سالما فهو مخصص بالنسبة الى الله تعالى هذا ولا يبعد ان يقال المراد
سلام مستمر عليك فهو مخصوص بوصف الاستمرار والاصل في الخبر ان يكون نكرة لان
المط بر في الاغلب ثبوت الوصف الذي هو الخبر نحو زيد قائم فان المط بر معرفة ثبوت
القيام لزيد وتعريف القائم لا يوثر في تعريف القيام وقد يكون معرفة ويشترط تعريف
المبتدا عند غير سيبويه او يشترط احد الامور الثلثة عند سيبويه تعريفه او نوعه
متضمنا للاستفهام نحو من ابوك فان من عنده مبتدا خلافا للغير وافعل تفضيل
هو مبتدا بجملة هي صفة لنكرة نحو مررت برجل خير منه ابوه فان خير عنده مبتدا
خلافا للغير ولغير الفارسي تساعد عن حيث يجيء فيها كسبت يدا [illegible]
ان يبدأ و الخبر قد يكون جملة غير الاسلوب حينئذ بجملة اسمية على خلاف وقد يكون
للمبتدا نكرة تنبيها على تعقب كون الخبر جملة حتى يحتاج الاخبار عنه الى تاكيد لا يحتاج
اليه وقوع المبتدا نكرة مخصصة لان التخصيص يقربها الى التعريف وقصدا الى جعل
عبارة الحكم مثالا له وهي مؤول بالمفرد عند المص ولذا حكم بان الكلام لا يتاتى الا من
اسمين او فعل واسم والرضي يمنع تاويلها ويذهب الى انها على حالها خبر ولم تقيد
الجملة بالخبرية ردا على الانباري وبعض الكوفيين لظهور فساد دعواهم من دليلهم
حيث قالوا التنافي بين الخبر والانشاء لانهم توهموا ان المبتدا قسيم الانشاء وهو وهم

الخبر قد يكون جملة

اشتراط

اشتراط اللفظ ولا بتقدير القسمية ردا على ثعلب حيث لم يجوز زيد والله لاضربنه واكتفى
الرضي في سند بانه لا منع ولم يظفر بشاهد وقد شهد القرآن المجيد قال الله تعالى والذين
جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وليس الجملة الانشائية الواقعة موقع الخبر في تقدير القول
حتى تؤول الى الخبرية خلافا لابن السراج فان قلت المبتدا كالخبر في وقوعه جملة ما ولم
نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه لم يخص هذا الحكم بالخبر قلت لاختصاص ما فرع عليه
نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه اشار الى استيفاء هذا الحصر قسمي الجملة اعني الاسمية
والفعلية ولم يمثل بالشرطية لانها لا تخرج عنهما لان الجملة هو الجزاء والشرط قيد له الجزاء
لا يخرج عن الاسمية والفعلية ولاختيار هذا المذهب حصر الكلام في الاسمية و
الفعلية ومنهم من قال الشرطية فعلية وهذا الكلام ظاهر بنا على وجود الفعل
في اوله لكن المحقق وهو ان الحكم هل هو في الجزاء فالمدار على الجزء الاول في الاسمية و
الفعلية او بين الشرط والجزاء فان الجزء الاول هو الجملة لا الاسم ولا الفعل واما الا
الشرطية فقال الرضي جعل بعضهم الخبر مجموع الشرط والجزاء والاندلسي على ان الخبر
الشرط وحده لانه ربما يخلو الجزاء عن الضمير هذا ولا يخفى ان دليله لا يرد كون الخبر
المجموع ومما يرد كون الخبر مجرد الجزاء على ما نقله صاحب اللباب عن البعض حيث قال الخبر
عند بعض الجزاء والشرط من تتمة المبتدا كالصلة بالقياس الى الموصول وله اثر دخول عن
الضمير بانه يرتبط بالمبتدا بتعليقه بما هو من تتمته كانه قيل في قولك من يكرمني فانك تكرم
من يكرمني تسر باكرامه ولا توجيه لدعواه الا ان يقول هذا المثال في قوة انك ان تكرم
زيدا يكرمني فيحمل حرف الشرط المضمر ويدخل الاسم على ما ذهب اليه الكوفيون في ان
زيد قام او يفرق بين الحرف المضمر والمصرح في تجويز تقديم [illegible] ودخول الاسم كما لا يخفى
بالاسم فلا بد من عايد الفاء للتفريع على كون الخبر جملة ووجه ايجاب العايد على ما قيل ان الجملة
لا استقلال لها لا ترتبط بالخبر فلا بد من رابط فيه نظر لانه ينتقض بربط خبر ضمير الشان
به من غير رابط وبطلبه الاسماء المشتقة روابط مع عدم استقلالها كطلب الجمل بل من غير
تفاوت فالوجه ان ربط الخبر بالمبتدا بسبب اتحاده مع المبتدا واتحاده بما يتعلق
فالمختلف في ذلك الاتحاد كالمشتقات وما في حكمها كبصري ورومي وجامد [illegible]
بمعنى مشتق كقولهم هذا القاع عرفج كله اي صلب كله لصلابة العرفج وهو شجر

وهو ان المحقق الحكم هل في الجزاء او الشرط والجزاء

العايد

يشتبه بالسؤال ومضمون الجملة الذي هو الخبر في الحقيقة لا بد من عائد لان نظام العائد لا
مع المبتدأ اسناده الى ضمير المبتدأ وعلامة اتحاده مع المتعلق اسناده الى المشتمل على ضميره
بالاضافة اليه او بلا بسبة نحو زيد قائم وزيد قام ابوه وزيد قام ابنه
وغير المختلف الذي ليس ربطه الا بالاتحاد مع المبتدأ لا يحتاج الى العائد كالجامد الصرف
الذي لا شائبة فيه من الاشتقاق نحو زيد انسان والفرس حيوان والكسائي حكم بوجود الضمير
في كل خبر حتى انه جعل مستترا في هذا اسد وكان ينبغيه عند تنبيهه كونه هذا الغرض حكم
مثلا ولا اصل في العائد الضمير اذ هو الموضوع لهذا الغرض واما ما قال الرضي من الذي يعده
ارباب الميزان بين المبتدأ والخبر فيقولون زيد قائم في تقدير زيد هو قائم فهو لا ليس
ضمير بل حرف ومعناه بالفارسية است ولو كان العائد هو هذا الرابط لم يكن ضمير شأن
ايضا بدونه وقد يعدل عنه الى الاسم الظاهر الذي هو مدلول مدلول المبتدأ بعينه لتفخيم
في الشعر نحو الحاقة ما الحاقة ويجوز في الشعر مطلقا بشرط ان يكون بلفظ الاول عند سيبويه و
عند الاخفش يجوز في الشعر وغيره سواء كان بلفظ الاول او لا قال الله تعالى ان الذين امنوا
وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا وضع المحسن من غير تعيين مطلقا ولم يرضه
الرضي لوروده وقد يعدل الى اسم ظاهر مشتمل على المبتدأ نحو نعم الرجل زيد فان زيدا من
افراد الرجل المراد به الجنس نحو ما القارعة فالرجل لاستغراقه يحتوي
على المبتدأ ولهذا عرف ان نعم الرجل زيد ابتدائية من جملة وضع الظاهر موضع الضمير وان باب الضمير
ليس الا كلو يقول المبتدأ ووجوب العائد في المسند ... اذا لم يكن الجملة عين المبتدأ
المبتدأ نحو هو زيد قائم فان ما بعد الضمير تفسير له والمفرد المتضمن الضمير يجب مطابقته
المسند الا فيما يستوي فيه التذكير والتأنيث كالفعيل بمعنى المفعول والفعول بمعنى
الفاعل والتثنية والجمع ايضا نحو المصدر المؤول بالصفة فانه لا يطابق المسند وقد ورد
الت من الحناف ان جوز عدم المطابقة في صفة على وزن المصدر فقد ذكر في القاموس لابد
لا فراق ولا محالة فهذا الظرف لا بد لظهور تعلق الجار به وكونه مضاف فان
الرضي يجب صرف مثله عن الظاهر وتعلق الظرف بمحذوف اي لا بد حاصل عنه وذلك بحث
تعلق الجر والحاصل الذي وقع جزاء مصدر متعدي بذلك الجار بخلاف صيغة
فنقول لا تثريب عليكم اي لا تثريب حاصل عليكم ولا تقول لا تثريب عليكم بل نجعل عليكم

هذا ما اتاه التأمل اليه واما ما قاله الرضي فيوله راى الخبر متضمنا للحكم ان المبتدأ متصف به والمتصف مشتمل على الضمير

انظر لابد وتركيبه

ذكر ما يتعلق بحث المبتدأ والخبر لانه لا يحصل الكلام الا من جزأين مسند وجزء خبر المبتدأ منه

متعلقا بفعل محذوف اي لا تثريب موجود يثرب عليكم وذهب ابن مالك الى انه حذف تنوينه
تشبيها بالمضاف وحكي عن بعض البغداديين جواز تعليق الظرف بالمنفي المبني ولم يستحسنه الرضي
لوجوب اعراب المشابه بالمضاف بلا خلاف وقد يحذف العايد من الخبر الجملة وحكم سيبويه بضعفه
في غير الشعر فيرده وقوعه في القرآن قال الله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان
ذلك منه كما ذهب اليه الكل في تقديره ولك ان تقول لا حذف فيه لان ذلك اشارة الى
صبره وغفرانه فكانه قال ان صبره وغفرانه لمن عزم الامور قال الرضي حذفه قياسا عند
الكل في موضع وهو ان يكون مجرورا بمن التبعيضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدأ
فيها جزءا من المبتدأ نحو السمن منوان بدرهم والبر الكر بستين والاظهر جعل المجرور صفة
للمبتدأ بجعل المعرف في حكم النكرة كما في امر على اللئيم يسبني ولك ان تجعله حالا وقال الفراء
حذف المنصوب العايد الى الكل ايضا قياسي قال الله تعالى وكل وعد الله الحسنى وقال
الشاعر ثلاث كلهن قتلت عمدا وقال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع
وجعل ابن مالك هذا اجماعا وجعل مشابه الكل في العموم والافتقار في حكمه نحو ايهم
ضربت وخص ضعف الحذف بالمنصوب العايد الى غير الكل واما المرفوع فلا يحذف
وللعايد في الصفة والحال والصلة احكام الحذف ستعرف كلا في محله ان شاء الله تعالى والحذف
في غير ما ذكر سماعي والكوفيون لا يجوزونه في غير الشعر ويرده القرآن وما اي خبر
وقع ظرفا اي منصوبا بتقدير في وجارا ومجرورا تاما نحو انا من البصرة بخلاف انا بزيد
فانه ليس بخبر ظرف بل الخبر محذوف والظرف حقيقة في المنصوب بتقدير في ومجاز في الجار
والمجرور ومن قبيل عموم المجاز في الكل وفسره بقوله وما وقع ظرفا على ان الخبر هو الظرف
كما هو مذهب ابي علي لا العامل المحذوف كما ذهب اليه غيره لكن تسامح لان الخبر لا يقع ظرفا
بل ظرف فاسم فاعله المقدر فيه وهذا الخلاف في عامل معمول بعد الظرف نحو زيد خلفك
واقفا فالاكثر اي اكثر النحويين انه مقدر بجملة اي على انه مقدر بجملة او مذهب الاكثر انه مقدر
بجملة اي موول بجملة لان المقدر يستلزم التاويل وفرق بينه وبين قولنا المقدر جملة ومن
لم يتنبه للفرق اشكل عليه ان المقدر عند ابي علي وهو الاسم مجرد العامل ونفس في عدم
لا انتقاله من فوقه الى الظرف فخلاف السيرافي فاحتاج الى تغيير العبارة فقال مقدر بفعل
ولم يعرف انه فاسد والصحيح المقدر فعل وكلما كان بمنزلة الخبر من خبر دخل النواسخ و

حذف العايد

اسم نحو

الخبر الظرف

والصفة والحال كالخبر ولو جعلت كلمة ما كناية عن الخبر حقيقة او حكما لدخل الجميع
في البيان والعامل المقدر عاما لسائر الافعال العامة التي لا تخلو منه فعل نحو الكون والحصول
والاستقرار قيل واذا سمي مستقرا والاظهر انه سمي مستقرا لانه استقر فيه الضمير قال الرضي
وقد يكون عامله المحذوف خاصا نحو من لك بالمهذب اي من يضمن لك وذلك عند قيام
الدليل ولا يجوز ذكر هذا العامل اصلا خلافا لابن جني ولا شاهد له وحجة المقدر بجعله انه
لا بد للظرف من عامل فلا بد من تقديره والاصل في العمل الفعل وفيه ان الظرف يكفيه
رائحة الفعل ولا يستدعي عاملا قويا فلا حظه كونه خبرا اولى والاصل في الخبر الافراد
وان المسند اليه اذا ذكر في الكلام فاقتضاؤه اشد من اقتضاء الظرف والحق بالاعتبار
وهو يقتضي خبرا مفردا والظرف عاملا فعلا وحجة المقدر مفردا ان المقدر خبر والاصل فيه
الافراد وفيه ان الظرف بنفسه خبر وتقدير العامل لغاية لامر لفظي وسنحقق في قاعد نهه
وعاية ما دعا الى تقديره اولى من رعاية كونه خبرا فان قلت لا شبهة في انه قد يكون المقام
للاستمرار المنافي لتقدير الفعل نحو الحمد لله فكيف ذهب الاكثر الى تقدير الفعل مطلقا
قلت كانهم لم يختلفوا في ان الاصل كونه مقدرا بجملة او بمفرد وما ينتقل اليه الفهم المستقل
والمكان المشتمل ان مثل هذا الخلاف فينبغي ان يكون متحققا في مثل ارسلها العراك وفي نحو
بروحه فان الاصل في الحال الافراد وفي العامل ان يكون فعلا وفي جعل اسم الزمان والمكان
خبرا مباحث مهمة فاعلم ان العين والحدث المستمر لا يخبر عنهما بالزمان بواسطة في
لفظا او تقديرا فلا يقال الارض يوم الجمعة وطلوع الشمس يوم السبت لعدم الفائدة
الا انه يشبه العين الحدث المتجدد في الاختصاص ببعض الازمنة نحو الهلال الليلة
الفلانية والرمان الخريف ولا كوكب هذه الليلة ونحن في شهر كذا وفي اي شهر نحن وجعل
ابن مالك والرضي اقسام الخبر عن العين ثلثة عين يشبه الحدث وعين عام لظرف خاص
او لما يسال به عن خاص وقد سبق الامثلة ونحن ادرجنا الكل فيما يشبه الحدث المتجدد
فتتفق بما هو الحق ولا نكر بالمردود واذا اخبر عن الحدث المذكور فان كان مستغرقا لم
يكن في مقام الاخبار او اكثر بخصوصه نحو يوم السبت وسيري شهر وكان الظرف
نكرة فالاغلب رفع اسم الظرف وجعله خبرا مستغنيا عن تقدير عامل اما للتجوز
في الاخبار بادعاء ان الظرف صار عين الحدث مبالغة في الاستغراق واما لتقدير

مر بك بالمهذب

ومباحث مهمة في جعل اسم الزمان والمكان خبرا

الزمان

الزمان في جانب المسند واما التقدير في جانب الخبر ويجوز النصب بجعل الظرف نائبا عن
الخبر والجر بتقدير في خلافا للكوفيين فانهم يوجبون تقدير في اذا لم يجعل بنفسه خبرا لئلا
ان ذكر في يوجب التبعيض والا فان كان متصرفا فالوجوه الثلثة خلافا للكوفيين في الجر عمهم
لما مر وان لم يكن مستغرقا فالظرف الزمان فالاغلب ما سوى الرفع باتفاق من الفريقين واذا اخبر
عن شيء بالمكان الغير المتصرف فيلزم النصب والجر بمن فيما سمع فيه دخولها نحو زيد عندك
وبالمكان المتصرف المتمكن يترجح الرفع نحو انت مني مكان قريب بمعنى مكانك مني او انت مني ذو
مكان قريب عند البصريين ويجعل المكان بمعنى المتمكن عند الكوفيين ويترجح عنه في المعرفة
ولا يختص الرفع بالشعر وما كان المنصب ايضا مكانا نحو داري خلفك الا عند الكوفيين
ولو اريد بالاخبار بالمكان قرب المنزلة وبعدها وهو مقصور على السماع نحو انت مني مزجر
الكلب مهان وانت مني معقد الازار ومقعد الخاتن ومقعد القابلة اي قريب
وانت مني مناط الثريا اي بعيد فالرفع اولى في البعد والنصب في القرب واذا جعل الخبر
كل من الظرفين لارادة تعيين المسافة من قربا وبعدا كان يقال انت مني بريد وداري منك
فرسخ ومنزلك مني ليلة اي ذات مسافة فرسخ او ذو مسافة سير ليلة فمنى معلوم كون
الخبر اي بعيدة مني يجب الرفع على ما في الرضي ويترجح على ما في التسهيل ومما يشتبه بخبر
الظرف المنصوب قولهم انت مني فرسخين وليس بخبر بل المعنى انت قريب اشياعي في فرسخين
من مسيري يعني ليس بعدك على بعد ما سيرنا فرسخين ونحو داري خلفه دارك فرسخا
فانه حال من فاعل الظرف عند المبرد والجمهور على انه تمييز عن النسبة اي متباعد في
فهو من قبيل امتلاء الاناء ماء واذا كان المسند مشتملا على ما اي معنى له صدر الكلام وهو
معنى يغير الكلام من الاستفهام والتمني والترجي والعرض والشرط وانشاء الكثير
قيل انما كان للمعنى الصدارة لانه لو اخر لم يعلم السامع انه متعلق بما قبله من الكلام او بما
بعده فيتشوش فهمه وهذا الوجه لا يجري فيما لا ياتي بعده كلام والاوجه ان يقال
اذا لم يكن المعنى في الكلام يفهم معنى يجب الرجوع عنه عند سماع المعنى فيكون كمن سلك
طريقا يجب عليه الرجوع عنه ولا يخفى انه يتجه على ثاني الوجهين ان الخبر الجملة المشتمل
على المعنى ايضا بعين معنى الجملة نحو زيد قام ابوه فانه يصير الجملة انشائية فيجب تقديمه
ايضا الا ان يقال الانشاء لا يكون خبرا بل مقول فقول هو الخبر والتقدير زيد مقول في

انت مني مزجر الكلب ومعقد الازار ومقعد الخاتن ومناط الثريا

سحنين

المسند اذا اشتمل على ما له صدر الكلام

ومن موجبات التقديم كون المبتدأ ضمير الشأن

في حقه افام ابوه ومن موجبات التقديم التي فاتت المص كون المبتدأ ضمير الشأن وما في
حكمه من مبتدأ مخبر عنه بجملة هي عينه نحو كلامي زيد قائم على ما في التسهيل وكونه مقرونا
بلام الابتداء نحو لزيد قائم وكون الخبر بعد الا في السعة نحو ما زيد الا قائم بخلاف الشعر
فانه جاء فيه فيا رب هل الا بك النصر يبتغى * عليهم وهل الا عليك المعول *
وكون الخبر بعد معنى الا وكون الخبر بعد الفاء نحو الذي يأتيني فله درهم ويمكن ادخاله في
في الاستعمال على ما له صدر الكلام فان المبتدأ ح يتضمن معنى الشرط وكونه الذي يخبر به
عن شيء كاسم فيه في باب الموصول في مسئلة الاخبار بالذي وكونه مضافا الى المشتمل
على ما له صدر الكلام لسريه فيه بالاضافة او ينتقل اليه ولهذا جاز تقديمه ونحو
تقديمه على مذهب سيبويه مبتدأ نكرة هي اسم التفضيل خبر معرفة والجملة صفة نحو
رجل افضل منه ابوه عندي فانه يصح عنده كون المبتدأ نكرة بخبر معرفة في هذه الصور
وفيما تضمن الاستفهام وعين بجعل المعرفة مبتدأ وقد اختار المص مذهبه حيث قال
نحو من ابوك ويمكن ان يقال لم يختر المص مذهب سيبويه بل خالفه في كون المتضمن
للاستفهام نكرة لشاهد الاخبار عنه بالمعرفة ولم يجعل معنى من ابوك اي رجل ابوك
حتى يكون نكرة بل هذا ابوك ام ذاك فان قلت ينبغي ان يقيد المبتدأ بالمفرد كما قيد
الخبر فان المبتدأ الذي هو جملة اذا اشتمل على ما له صدر الكلام لا يجب تقديمه قال
ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون قال جار الله
سواء اسم بمعنى الاستواء وصف به كما يوصف بالمصادر بمعنى مستو وارتفاعه على
انه خبر ان والجملة في موضع الرفع على الفاعلية او الجملة في موضع الابتداء وسواء
خبر مقدم والجملة خبر ان قلت قد انسلخ عن الهمزة وام معنى الاستفهام و
قصد بهما مجرد الاستواء في علم المستفهم اي سواء في عدم النفع الانذار وعدمه
المتساويين في علمك كذا ذكره جار الله الزمخشري ولك تقرير ايجاب التقييد
بان المص لما لم يوجب التقديم وان خرج عن صيغة الانشاء وجوب تقديم
من في قولك من فيه عود مع انه لا قصد الى الاستفهام بل الى التهويل وكذا كم في قولك
كم دعوتك مع ان القصد الى الاستبطاء او كانا معرفتين بخلاف ما اذا كان احدهما
معرفة فانه يتعين المعرفة فيه للابتداء اذ لا يجوز تعريف الخبر مع نكارة المبتدأ

ويمكن ادخاله فيه لان ما له صدر الكلام صح

كون المبتدأ والخبر معرفتين

في

في الصورتين عند سيبويه او متساويين اي نكرتين متساويين في صحة الوقوع مبتدأ
ولم يكتف بقوله متساويين مع شموله المعرفتين لتساويهما في صحة الوقوع لئلا يتوهم
التساوي في مرتبة التعريف ولم يبال بتوهم التساوي في مرتبة التخصيص لانه بعد
ما عرف انه يكفي في وجوب التقديم كونهما معرفتين من غير اعتبار التساوي في مرتبة التعريف
لا يستبعد امر النكرتين المخصصتين قال الرضي وكان ينبغي ان يقيدهما بانتفاء القرينة
على المبتدأ اذ لو كانت قرينة يعرف بها المبتدأ في الصورتين لا يجب تقديم المبتدأ اذ وجوب
التقديم ليعرف تقدمه ولا يلتبس بالخبر ولذا قدم الشاعر الخبر مع تعريفهما في قوله
بنونا بنو ابنائنا وبناتنا * بنوهن ابناء الرجال الاباعد * وفي قوله لعاب الافاعي القاتلات
لعابه اذ كون المقدم لحق كونه مشبها به قرينة على كونه خبرا تلك ما ذكره حق لكن ما ذكره
من الشعر لا قرينة فيه على كون المؤخر مبتدأ لجواز كون التشبيه فيه مقلوبا للمبالغة
ولو قال او متساويين في الوقوع مبتدأ واكتفى به لكان تاما وقد جمع الصدرين ابن مالك
حيث قال يجوز تقديم الخبر ان لم يوهم ابتدائية الخبر وهو محتمل لفظا ومعنى اما لفظا
فلان كون الابتداء مصدرا يغني عن البناء المصدر للتأثير واما معنى فلانه يقال ضد نحو
قائم زيد فانه قدم قائم على زيد مع ايهام ابتدائيته مثل افضل منك افضل مني لكونهما
متساويين في العموم او في التخصيص فافهم او كان الخبر فعلا له اي فعلا للمبتدأ يعمل
الرفع او النصب لو اخر في بادي الرأي فاحترز بقوله فعلا عن الصفة نحو قائم زيد
فان الخبر صفة للمبتدأ يعمل فيه الرفع في بادي الرأي مع انه مبتدأ وبقوله له عن نحو زيد
قام ابوه فانه لو اخر زيد لا يكون قام فعلا يعمل فيه الرفع في بادي الرأي فدخل
في القاعدة انت قمت فانه لو اخرت كان قام عاملا للرفع في انت لكونه تأكيدا في بادي
الرأي وقولنا موسى ضرب عيسى فانه لو اخر موسى كان ضرب يعمل فيه النصب في بادي
الرأي وخرج الزيدان قاما والزيدون قاموا فانه لو اخر لم يكن الزيدان والزيدون معمولا له
في بادي الرأي لانه يلزم الاضمار قبل الذكر فيجوز تقديم الخبر فيه ولا نجعل الذين
ظلموا مبتدأ لقوله واسروا في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ودخل
نحو قولهم في بيته يؤتى الحكم فان الحكم لو كان مقدما لا يصح تقديم يؤتى لانه
فعل يعمل فيه الرفع لكونه معمول ما لم يسم فاعله في بادي الرأي فهو كما وجب

ابن العابد محمد مثل لعاب الافاعي القاتلات

عنه ح

في بيته يؤتى الحكم

التقدير لئلا يلتبس المبتدا بالفاعل فقد قصر ايضا ولو قلنا بامتناع التقديم في الزيدان قاما
والزيدون قاموا وعليه اعتماد الرضي يراد بالفعل له الفعل الصادر عنه او الواقع عليه
ويعلل امتناع التقديم بالتباسه بالبدل وفيه رد على الانباري حيث جعله الحكم في المثال
مبنيا واصل هذا المثل على ما زعمت العرب عن السن البهائم قالوا ان الارنب التقطت تمرة فاختلسها
الثعلب فاكلها فانطلقا يختصمان الى الضب فقالت الارنب يا ابا الحسل فقال سميعا دعوت
قالت اتيناك لنختصم اليك قال عادلا حكيما قالت فاخرج الينا فقال في بيته يؤتى الحكم قالت
اني وجدت تمرة قال حلوة فكليها قالت فاختلسها الثعلب قال لنفسه بغى الخير قالت فلطمته
قال بحقك اخذت قالت فلطمني قالت حر انتصر قالت فاقض بيننا قال حدث امراة حديثين
فان ابت فاربع فذهبت كلها امثالا قال الجاربردي قوله حدث امرءة الحي يعني كرر الحديث للمراة
لنقصان عقلها فان لم تفهم بالتكرار فاسكت وفي القاموس ربع كمنع توقف وانتظر وتحبس
وقد يروى فاربعوا يعني اذكرت ولم تفهم فاجعل التكرار مضاعفا وكانه اربع ونحو زيد
قام ولو كان منهيه وجوب في قولنا الزيدان قاما كان هو اولى بالتمثيل وجب تقديمه اي
تقديم المبتدا جواب الشروط الاربعة وقد عرفت وجهه واذا تضمن الخبر المفرد ما له
صدر الكلام اي كان مشتملا عليه فتغيير التعبير الذي كان في المبتدا للتفنن لكن تضمنا
خرج من التضمن لانه يتبادر منه كونه ما له صدر الكلام جزء المعنى ولا يلزم بل يجب التصدير
في ما قايم زيد وا قايم زيد لاشتمال الخبر على ما له صدر الكلام وبهذا ظهر ان ما في
ان الخبر المفرد لا يعد من موجبات التصدير لا الاستفهام ليس بالمرضي والمراد بالمفرد ما
يقابل الجملة فلذا قال الرضي يرد على قوله نحو اين زيد ان اين خبر جملة عند الاكثر وكونه خبر
مفرد اما على مذهب من يقدر المفرد واما على مذهب السيرافي ان الضمير حذف مع الفعل
ولم ينتقل الى الظرف مع ان تجدد اين زيد متفق عليه واجاب نفسه ان كونه جملة
عرض له لوضعه موضع الخبر واما وضعه فيلزم ان يكون مفردا فالمراد بالمفرد ما هو مفرد
بمقتضى وضعه واجاب عنه بان المراد بالمفرد صورة اذا الضمير المستتر اعتباري لا
يصير للفظ معه جملة صورة وفيه نظر لانه يقتضي ان لا يصح زيدا قام فانه مفرد
صورة بهذا الاعتبار ونحن نقول المراد الخبر المفرد ظاهرا وكونه جملة انما هو من
حيث التاويل كما افاده قوله سابقا مقدر بجملة وليس قام مع الضمير مؤولا بجملة

مطلب وفيه رد على قول الانباري

بل جملة ظاهرة بقي انه يشكل بقولنا زيدا اين ابوه فانه تركيب صحيح مع انه تضمن الخبر المفرد
ظاهرا او وضعا ما له صدر الكلام ولذا قيد صاحب اللباب الخبر ايضا بظرف فقال وجب
تقديم الخبر اذا كان ظرفا متضمنا للاستفهام محتويا على ضمير المبتدا ولعل الحسن جعل
بدل المفرد بالظرف فخلص كلامه عما كان يتوجه على قيد الافراد الا ان يقال اين ابوه
جملة سواء قدر بالفاعل او بالفعل لا يجي من قبل الضمير الواقع بعد الاستفهام راجعا
للظاهر وبهذا استغنيت عما ذكره الصباب انه يجوز هذا التركيب على تقدير تقدير
اسم الفاعل لانه وان كان مفردا لكنه في صورة الجملة فان قلت فكيف جاز تقديم الخبر
في اين زيد والمبتدا يلتبس بالفاعل قلت الضرورات تبيح المحظورات ولا ضرورة في التقديم
في زيد قام بخلاف اين زيد على انه مثل قايم زيد وقد عرفت الفرق بينه وبين زيد
قام وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة المتضمن للاستفهام لا يقتضي التقديم على المبتدا
لان الاستفهام يطلب صدر جملته لا صدر كل جملة او كان الخبر مصححا له اي للمبتدا
اي جعل المسند مبتدا صحيحا ولا يخفى ان الخبر الظرف مصحح بشرط التقديم
لا التقديم فلا حاجة الى اعتبار حذف مضاف اي كان تقديمه مصححا اي مصححا للمبتدا
من حيث انه مبتدا كما في بعض الشروح لانه كما ان الخبر الظرف مصحح لكونه مبتدا مصحح
للمبتدا نحو في الدار رجل والمتعلقة بالكسر كذا في الرضي اي وكان لمتعلق الخبر ضمير
كان في المبتدا فهو عطف على قوله او كان مصححا له بتقدير كان واشترط من مواضع
حذف كان كما ستعرف ولا ينبغي ان يجعل قوله لمتعلقه عطفا على خبر كان وقوله
ضمير عطفا على اسم كان عطف معمولين على معمولي عامل واحد بحرف عطف
واحد ليستغني عن تقدير كان لانه حينئذ يكون تحت قوله او كان ويكون العدول
نظما الامر المحتاج ولا وجه لجعل المراد عديلا بلا دون كل واحد منهما وكذا
قوله عديلا مستقلا والمراد من متعلق الخبر ما له تعلق بمعموليته له وفيه امور لا تخفى
شمولها نحو على الله عبده متوكل وعلى الله عبده يتوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر
لامكان تقديم المسند به وهذا لا عند الكوفيين سوى هشام فانه يجب تقديمه
عندهم فيهما وعند الكسائي في المثال الثاني وهذا الاول لشرطه الاتصال
الفعل لمعموله دون الضمير فكانه متاخر عنه فيلزم الاضمار قبل الذكر في الفعل

كما يشعر به ترك المشروح ولا حاجة ايضا الى اعتبار قيد الحيثية في المبتدا صح

اوجزا على الحمل

دون الصفة وليس شي منهما بشي لان الاضمار فيها لكن يندفع بالتقدير اللفظي
وثانيها عدم شموله لنحو في كل رجل ضيعته وثالثها انه يفيد وجوب تقديم الخبر
دون تقديم متعلق الخبر فيعلم منه وجوب تقديم ما يتعلق به كوله على التمرة في المثال
المذكور دون تقديمه على المبتدأ وهو المطلوب وما يعلم منه ثم وقد يحمل على تعلق الخبر بالكل
فيندفع عنه ما سوى الثاني نحو على التمرة مثلها زبدا كناية عن كون زبد خلط بالتمر لا بقا
الظاهر على التمر بدون التاء لان تعريف التمرة لا التمر واحد لانا نقول هو تعريف للتمر
باز على كل تمرة منه مثلها زبدا فتامل او خبرا عن ان اي ان المفتوحة مع اسمها وخبرها
ففي عبارته مسامحة والثان نقول الخبر في الحقيقة والمثال كخبر عن ان اذ معنى المثال عندي
تحقق قيامك والمحقق معنى ان وانما وجب التقديم لئلا يظن ان المقام مقام المكسورة
فيذهل عن الفتحة الخفية او يظن خطأ المتكلم او خطاء مما عرفت لكن هذا اذا لم يكن ما يرفع
ذلك الظن سوى تقديم الخبر نحو اما انك قائم فمستحسن ولولا انك حقيق بالاحسان
لاهنتك وما انك قائم حق على لغة تميم وما انك قائم حق وما انك قائم الا حق
وخرجت فاذا انك قائم فاستثناء الرضي مجرد الواقع بعد اما فاصل ليس لا قول ابن مالك
او مسند دون اما الى ان وصلتها لا يفي بالاصلاح وزاد الرضي في مواضع وجوب
التقديم ما وقع المسند فيه بعد الا او معناها وهو على الحق لكن خطاء في زيادة ما قدم
للاهتمام بنكتة مما تكلفها علم البلاغة فان المجوز الموجب وجب تقديمه ولم يخف
عليك وجه الوجوب وقد يتعدد الخبر اي خبر المبتدأ وضمنه تعلم تعدد المعمول الثاني الحكم ما
ينسخ الابتداء ولك تجعل الخبر اعم مما هو خبر في الحال او في الاصل فيندرج حكم الكل
فيه وههنا مباحث نفايس استخرجها الغايص القايس لينتفع بكل منها ويأنس
الاول ان العامل المعنوي لخفائه غير قوي فيظن بان [illegible] لا يعمل في معمولات كثيرة
الا انه على خلاف ظنك يرفع اخبارا متعددة ولو بلغ الف الف كالنار للطاقة شارد
المحددات الغير الغاير عن الاخبار المتكاثرة الثاني ان الخبر المتعدد قد يكون والتعدد
لكونه خبرا عن متعدد معنى نحوهما فاضل وعالم ولا بد من العطف ولا يطابق المبتدأ
ضمير لا يرجع الى المبتدأ بل يرجع ضمير كل الى موصوفه فهو في تقديرهما شخص فاضل
وشخص عالم والعطف ليس لاصوت العطف اذ ليس لتشريك المعطوف والمعطوف

عليه

عليه في النسبة بل المجموع من حيث المجموع منسوب والمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه اعرب كل
جزء دفعا للتحكم وما في الرضي ان هذا الخبر خارج عن بحثنا لان كلامنا في تعدد الخبر عن مبتدأ
وهنا تعدد للمبتدأ ليس بشي لان كلامنا في انه يرتفع بالابتداء ولها اسمان لعدان خبرين وهو
من هذا القبيل بلا قيل وقد يكون واجب التعدد لكون المجموع حالا واحدا للمبتدأ الذي هو امر
واحد وذلك قسمان احدهما ان يقوم كل منهما بجزء من المبتدأ لتنافيهما فيحصل منهما صفة
قائمة بالمجموع من حيث المجموع فيصح حملها عليه الا انه اعرب كل منهما دفعا للتحكم نحو هذا
اسود ابيض والمجموع استحق ضميرا واحدا الا انه اعتبر كل منهما دفعا للتحكم ولا يخفى نفي
الاسناد كما لا يجوز في قولنا هذا البلق فافي الرضي ان الاسناد كل الى المجموع مجاز واذا حار
حال المتعلق المنفصل عن الشي اليه يجوز اسناد حال الجزء اليه اولى ليس بشي كذا ما في
صاحب اللباب ان هذا اسود ابيض مثل هما فاضل وعالم لانه يكون وجب هذان اسودان
وابيضان وهؤلاء سود وبيض وثانيهما ان يقوم كل واحد بالمجموع ويحصل من اجتماعهما
حالة متوسطة مخصوصة يا سيد نحو هذا حلو حامض اي مز بالضم وهو المتوسط بين الحلاوة
والحموضة قال الرضي في كل منهما ضمير المجموع بلا كلفة لان المجموع متصف بكل منهما
ونظر المحقق بعرفان لضمير التعدد تحققه الخبر هنا واحدا كما في المز وانما اعتبر في
كل منهما دفعا للتحكم ويجوز في هذين القسمين العطف وتركه فان صاحب اللباب
يستشهد بان الحلو الحامض في المعنى غير متعدد وقولك علمت هذا حلوا حامضا اذ لو كان
متعددا لكان متعديا الى ثلثة وهو خلاف ما اجمعوا عليه وفيه انه منقوض بقولنا
علمت زيدا عالما فاضلا مع ان الخبر في قولنا زيد عالم فاضل متعدد معنى ولا يلزم
منه تعديه الى ثلثه بل كون للمفعول الثاني متعددا او فرق بين تعدد المفعول الثاني
والتعدية الى ثلثه لان التعدية الى ثلثه يوجب مفعولا ثالثا لا تعدد المفعول الثاني
فافهم فانه من دقايق الفوايد التي لا يفهمها الا الواحد بعد الواحد وقد يكون جائز
التعدد نحو زيد عالم فاضل فانه يصح الاقتصار على احدهما ويصح فيه العطف
الثالث ان المطوق من ينبغي ان يجعل من التوابع ولا يجعل من تعدد الخبر في شي الثالث
ان التعدد اللفظي دون التعدد المعنوي لا يخص الخبر بل يجري في المبتدأ نحو الحلو
الحامض خير من الحلو وفي الفاعل نحو يرجح الحلو الحامض على الحلو وما سواهم فتدبر

نعدد الخبر

اسود ابيض

فاضل وعالم

حلو حامض

قد يشتمل كلام واحد على مبتدآت

لذكر الروابط طريقان
زيد ابنه زوجته جاريتها قائمة

تعدد الخبر زيد جاءني نايع وامثاله وهو عند المحققين تاكيد ومما ينبغي ان يعلم انه قد يشتمل
كلام واحد على مبتدات واخبار فالمبتدا الاخر مع الخبر الاخر خبر لسابقه وهكذا الى المبتدا
الاول ولذكر الروابط طريقان احدهما ان يضاف كل مبتدا بعد الاول الى ضمير سابقه فيقال
زيد ابنه زوجته جاريتها قائمة فلو اردت ارجاعها الى جملة واحدة نضيف المبتدا الاخر الى
المبتدا السابق والسابق الى السابق الى ان ينتهي ويحكم على الاخر فيقول جارية زوجة ابن زيد
قائمة وثانيهما ان يذكر الروابط كلها بعد الخبر فيجعل الرابط الاول للاخر الى الاول فيقال
زيد عمرو هند قائمة في داره بامره فضمير قائمة لهند وداره لعمرو وامره لزيد كذا في التسهيل
سهل على صاحبه شدايد اليوم الطويل وقد يتضمن المبتدا اي يكون فيه معنى الشرط اي معنى
حرف الشرط او الجملة الشرطية وهو سببية المبتدا بما هو من تتمته للخبر على ما سيجي
في المتن في بحث كلم المجازاة وقد خفي في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله حتى ولهما يكن
من نعمة فلخبر انه من عند الله والاوجه ان وجود النعمة سبب لكونه من عند الله اذ الاتصاف
بالكون من عند الله فرع الكون وكذا الخفي في قوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم اذ الفرار ليس سببا للملاقاة واجيب عنه بما سبق وبان الواقع على كل حال
بحسن ان يجعل جزاء لا بعد حاله من وجود الجزاء ليفيد وقوعه لا محالة وهو لا يسمن ولا
يغني من جوع وهو انه لا سببية للفرار وبهذا [illegible] لا يحصل له سببية فالجواب
ان الاقرب ان يقال الفرار من الموت سبب للملاقاة لان الفرار يصير سببا للسلوك
الى موضع قدر الموت فيه والحق ان معنى حرف الشرط لزوم الجزاء للشرط كما حققه
الرضي اشكالات المقام بالتمام فيصح دخول الفاء الجزائية في الخبر بشرط قصد معنى الشرط
يعني مع القصد ان شيت ادخلت الفاء لمشابهة الخبر بالجزاء وان شيت تركت لعدم
كونه جزاء وكذا شرح الرضي وذكر جار الله ان الدخول مع القصد لازم وبدونه ممتنع
فادرج الصحة لعدم لزوم القصد لا لعدم لزوم الفاء مع القصد وذلك المبتدا
الذي يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء في خبره الاسم الموصول الكائن بفعل اي مع
فعل صريح وذلك اذا كانت صلته جملة فعلية وليس المراد الاسم الذي يتصل بفعل ليسقط
نحو رجل قام عالم ولا موصول صلته فعل حتى يكون مسامحة لان الصلة جملة او ظرف بفعل
ذكر الظرف مع ان الموصول الكائن مع ظرف كائن مع الفعل لا محالة لانه مقدر

تضمن المبتدا معنى الشرط

وصل وجود النعمة معهم مع جهلهم بانه من عند الله سبب الاخبار بانه من عند الله

لا محالة اذا كان صلة لان الشرط لا يقع ظرفا فلو لم يذكر بجعل الفعل على الفعل الصريح
ولم يتناوله والمراد بالظرف اعم من الظرف وما يجري مجراه على ما عرف سابقا او
النكرة الموصوفة بها اي باحدهما على حذف المضاف كما يدل عليه المثال لا لان الراجع
الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يستدعي الافراد كما وهم الهندي لانه يستدعي
المطابقة بما يقصده المتكلم فيقول جاءني زيد وعمرو وهما في البلد ولا يخفى ان
المص للاسم المتضمن لمعنى الشرط المصحح لدخول الفاء في الخبر قاصر بخروج المضاف الى
النكرة الموصوفة وخروج الموصوف بالموصول والمضاف اليه عنه وخروج كل
مضاف الى غير موصوف او غير موصوف بما ذكر لا بخروج مثل اما زيد فمنطلق
الفاء فيه دخل على الجزاء الا انه لما قدم المسند اتصل بالخبر ونحن في بيان دخول الفاء
في الخبر لا في الجزاء وله مبحث اخر على انه يمكن ان يراد بالصحة ما يقابل الوجوب ودخول
الفاء في هذا المثال واجب في غير الضرورة وفي غيره مع القول محذوف ناب المقول
منابه نحو قوله تعالى اما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال اكفرتم
ولا بخروج من يضربني فزيد قائم فانه دخل في جزاء من دون الدخول على الخبر في اكثر
الاقوال على ما عرفت ويمكن ادراج نحو الزانية والزاني فاجلدوا فيه بجعل الفعل
اعم من الفعل حقيقة او حكما لما قيل ان اسم الفاعل فعل ابرز في صورة الاسم
حفظا للفعل عن ان يدخل عليه ما هو صورة لام التعريف مثل الذي ياتيني او في الدار
الاولى او الذي في الدار يلاينوهم المزيد في الصلة دون التمثيل فله درهم وكل
رجل ياتيني او في الدار فله درهم نوقش في المثال الثاني بانه ليس مثالا للنكرة الموصوفة
لان المبتدا فيه من المضاف الى تلك النكرة لان الصفة يكون لما اضيف اليه كل لا
المص وكل لضبطه وحصره صرح به المص في ايضاح المفصل ووافقه الرضي ولذا
حكم المص ان قوله وكل الخ مفارقه نحوه لعمر ابيك الا الفرقدان شاهد حيث جعل
الا الفرقدان صفة لكل الا الاخ ومما قررنا بطل كل لكل صرح به صاحب الضوء في
شرح تعريف الكلمة كل لفظ دلت على معنى فهي كلمة وصرح به صاحب الكشاف في خلية
الفايق في بيان قوله صلى الله عليه وسلم الا ان كل دم ومال ومأثرة كانت في الجاهلية
فهي تحت قدمي هاتين حيث قال يتعين كانت لانه يكون صفة لكل اذ لو كانت

ما اجيب به ان الصفة بعدهم

عمي

ن

صفة لما اضيف اليه من الامور الثلثة لما صح الفاء في الخبر فصار كانت لكل هذا والجواب عن المنافسة ان المراد بالنكرة الموصوفة اعم من الموصوفة لفظا والموصوفة معنى واذا كان الكل عبارة عما اضيف اليه فاهو صفة لا اضيف اليه صفة له معنى ف
مثل ما هو الغالب في المبتدا الذي يصح دخول الفاء في خبره من كونه موصولا او شبيها
بكلمات الشرط وكون فعله مستقبل المعنى كما يجب في كلمات الشرط فالفرق بين
هذا المبتدا والاسم المتضمن لمعنى الشرط عدم وجوب ابهامه واستقباليه فعله
وانه لا يجزم الفعل المضارع ولا يدخل الفاء على غير ما فصل خلافا للاخفش فانه
يدخله في جنس زيد وليت ولعل بالنقاد بالاتفاق لا يخفى ان هذا بحث قبل وانه لا يلزم من
مباحث خبرات ولعوائه ووجه المنع على ما ذكره المصنف اي ما بعد الفاء الجزائية
يجب ان يحتمل الصدق والكذب وخبرليت ولعل لا يحتملهما ويبطله قوله تعالى
اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ولم يعين نظيره واية هذا الوجه لا يفي
بالنواسخ كلها مع تشاركها في المنع فالوجه الوحيد الوافي ان النواسخ تنافي
ما يقتضي الصدارة فلا يدخلها ما اعتبر فيه معنى الشرط وما قيل ان الايجاب
المتحقق في الحال لا يحتمل التعليق بشيء يتحقق في الاستقبال فلا يجامع الشرط
ويتم قول المصنف يدفعه ان جعل الانشاء جزاء اما التعليق الطلب فلا يتحقق الطلب
في الحال فالقيام للصلوة يجعل الشارع طالبا لغسل الاعضاء وانما الطلب
المعلق فالمطلوب في الاية الغسل المعلق بالقيام وعلى اي تقدير يصح جعل الانشاء
جزاء ومن هذا ترى ائمة الاصول مختلفين في ان تعليق الطلاق هل هو تطليق
الآن وفائدة التعليق تاخير الطلاق او تطليق حين تحقق الشرط فقيل جميع
النواسخ سوى ان وان ولكن مانعة بالاتفاق فلا وجه لتخصيص ليت ولعل
ولجيب بانه خصه بهذا الحكم من الحروف المشبهة لا مطلقا قلت المص انه لم
يبين حكمه مع سائر النواسخ لانه لم يجعل الحكم مخصوصا بليت حتى يجاب
بان التخصيص اضافي وكيف لا والتخصيص بالذكر لا يستلزم تخصيص الحكم
بل الجواب انه ترك سائر النواسخ بحث عن المنصوب فيبعد عن هذا المقام كل البعد
وان الحق بهما لا انما في النواسخ محض الحكم بهما تصريحا بما هو ملحق

اي م

سا ف
فالمطلوب

ائمة الاصول مختلفين في ان تعليق الطلاق هل هو تطليق الآن

لان كما يفسد قوله والحق بعضهم ان بهما والحق المالكي ان المفتوحة ولكن ايضا ورجح ابن
مالك عدم منع ان وان ولكن والحق بعض قال الله تعالى ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل
الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم وقال واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله
خمسه وقال الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون
وانما قال الحق بعضهم لانه لم يتعين عنده من الحق فجعل عبد القاهر سيبويه خلافا
للاخفش والعبدي وابو البقاء وابن يعيش الاخفش خلافا لسيبويه ولو قلنا انه لم
يتعين عنده كما قال الرضي ان المص تبع عبد القاهر فالابهام للتحقير ولتزييف الالحاق
وقد يحذف المبتدأ لا نسيا لانه ركن من الكلام بل لقيام قرينة تفيد ان المحذوف ما هو فيما
يشعر به كلام الرضي ان قوله لقيام قرينة لا فائدة ان لا حذف الا مع القرينة ضعيف
ومع القرينة لا يجب الحذف بل يحذف جوازا كل من جانبي الجواز يحتاج الى كثير من بحث يطلع
عليها في علم اخر ساعدك التوفيق ويجعلك صدق الهمة من رجال التحقيق فقال
قد اهمل وجوب الحذف وهو متحقق في مثل الحمد لله اهل الحمد بالرفع على المدح والتقدير هو اهل الحمد
تصحيحا للرفع اهل الحمد فنعم الرجل زيد على تقدير كون زيد بمعنى هو زيد وقد جوزه
المص في بحثه ومنع تحقق الوجوب بجواز تصحيح الرفع في المقطوع بجعله مبتدا ما
قبله خبره كما حققه الرضي في بحثه فلا يصلح باحتمال كونه خبر مبتدا محذوف و
فيه انه ينفي كون المقطوع مبتدأ اجماع على انه خبر المبتدا على انه جعله خبرا او فيما هو
من كونه صفة وان تسوية المص بين كون المخصوص مبتدأ وبين كونه خبر مبتدا محذوف
تنافي عدم اعتداده به الا ان يقال قوله وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف
بيان للاختلاف لا للتسوية وقد اثبت صاحب اللباب وجوب حذف المبتدا في نحو
زيد الخبز آكله بنصب الخبز فانه في تقدير الخبز هو آكله اذ لا يصح كون خبر الزيد لان الخبر
هو المفسر المعتد ولا تاكيد لان الموكد لا يحذف هذا وفيه انه تفسير الخبر وعطف
بيان له فلا حاجة الى تقدير المبتدأ ومما وجب حذف المبتدأ فيه مررت بزيد اي
من انت كلامك زيد والاشهر فيه النصب والتقدير من انت ذاكرا زيدا يقال لمن
ذكر عظيما بسوء وكان اصله ان رجلا لم يكن له فضيلة تسمى بزيد وكان اسم رجل
مشهور فقيل ذلك انكار التسمية والوجه في اهمال وجوب الحذف انه في كتبهم

بيان
انه

حذف المسند القيام
القرينة

د

هو اهل الحمد م

اي اهل الحمد هو وان
المخصوص بالمدح فمعنى
لكونه مبتدا م
وف
ف
النحاة م

زيد م والاكل
بتحه رفع
آكله م

سا ف
من انت ذاكر زيدا

انت زيد

من صيغات المفعول به وبحث افعال المدح والذم وبحث الوصف المقطوع فانه ذكر فيهم
الا انه لم يبحث عن الوصف المقطوع وحرف العامل في نحو ان زيدا بقي اثره منه ما اخبر عنه
بمصدر او انتصب وجب حذف [illegible] ناصبه سمعا وطاعة فيقال سمع وطاعة اي امري
سمع وطاعة وجب حذف المسند لان المقام مقام اعتناء بحذف وجب ومنه ما اخبر
عنه بصريح في القسم نحو في ذمتي لافعلن كذا اي ميثاق صرح بهما ابن مالك في تسهيل
كقول المستهل هو الصبي الرافع صوته اولا ولادته استعير لمن يرفع صوته لتعريف الهلال
وبعضهم فسر الاستهلال برؤية الهلال والتقدير كتبه قول المستهل وبحذف
مبتدأ قول المستهل والتقدير هذا الهلال ونوقش باحتمال الهلال هذا وهي من نقد
بانه مثال لا شاهد وبان ما وجد حين لا اظهار لاظهار المسند في خصوص او لا عم
نحو قول الخميس نعم وهذا نعم وسهم من تصدي لبيان ان تقدير الهلال لا يناسب
المقام ودونه خرط القتاد ولا يخفى ان قول المستهل لاسماع الطالبين حتى يتوجهوا
اليه ويسألوه فيريهم الهلال بالاشارة وهو ليس حين رفع الصوت به مشيرا الى
الهلال فتارة يقول رأيت الهلال او الهلال بالنصب وتارة يقول الهلال بالرفع
فالظاهر ان تقديره الرفع اي الهلال والخبر لقيام قرينة اذ لا يحذف بسبا جواز او وجوب ف
فاذا السبع يعني بعد اذا المفاجاة والتقدير فاذا السبع واقف في الغياب
الخبر بعد اذا قليل حتى لم يوجد في النظم المعجز الامذكورا قال تعالى فاذا هي حية
فاذا هم جميع لدينا محضرون فاذا هم قيام ينظرون فاول الحذف بعد اذا المفاجاة
الخبر العام لان اذا تدل على وجود الشي بغتة فيغني عن ذكر الخبر الذي هو مجرد الا
وشي مما ذكره لا ليس مما نحن فيه وينبغي ان يراد باذا المفاجاة ما لم تقع موقع الفاء
الجزائية لانه كالفاء فكما لا حذف بعد الفاء لا حذف بعده والمثال مما نحن فيه لو لم يكن اذا
للمكان جزاء عن السبع اي فبالمكان السبع وهو المذهب المنقول عن المبرد وينقض
بقولهم فاذا السبع بالباب ولحيب بان زيدك ويحتمل الحال وينفيه انه يلزم اشتراك
اذا بين الزمان والمكان وهو خلاف الاصل وانه يلزم قطع اذا عن الاضافة مع علاقة
شي من لوازم حذف المضاف اليه من البناء على الضم وتنوين المضاف ووجود مضاف
اليه في التقدير اي الجملة السابقة فيلزم ما سمعت من انه لو لم حذف المضاف

اذا

اذ ظرف للمفاجاة والمعهود ضراي ففاجات في وقت وقوف السبع وفاجات منزل منزلة
اللازم فلا يلزم كون اذا مفعولا به لفاجات كما توهم من قول المصنف التقدير ففاجات وقت
وقوف السبع فاعترض عليه بان اذا لازم الظرفية وقول سيبويه انه يستعمل اسما فيقال
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو على ان اذا الاولى مبتدأ والثانية خبر غير موثوق به ولا
يساعده استعمال العرب ولك ان تجعل مفعول فاجات محذوفا للتهويل اي فاجات ما فاجا
من الخوف والهول مالا طاقة للمتكلم به واستعاره والفاء للسببية اي تسبب عن خروجي
مفاجاة السبع وقيل زائدة وزعم الرضي بانه يكثر امتناع حذفه وفيه انه لا ترتيب في
منع الاستعمال عن حذفه لا مانع عن التزام زيادة شي ووضع امر معنوي عن حذفه او في
المسئلة ونحو الرضي قول من جعله عطفا على خرجت ووجوبا فيما التزم اي في تركيب التزم
في موضعه اي في موضع الخبر منه اي من هذا التركيب غيره اي غير الخبر فهذا التركيب من قبيل
المركبتين ونفي تقديره قياس من تقديره فيه وقيل ما مصدرية والمحذوف هو المضاف
المضاف اي في وقت التزام غيره موضعه وجعل الرضي ما عبارة عن الخبر ليستغني عن الحذف
لكن فيه هجنة اذ لا يقال يحذف الخبر وجوبا في نحو كذا ولما كان التزام الغير في موضع الخبر
امرا منوطا باعتبار العرب المغير ثانيا احتاج الى بيان مواضع الالتزام وهي اربعة اشار
اليها بالعد اشارة حيث قال نحو لولا زيد لكان كذا وفي الضابطة المشار اليها بتمثيله كان
بعد لولا ونقض بقول الشافعي رحمه الله شعر
ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد وقوله تعالى ولولا فضل الله عليكم
ورحمته فمنهم من اوله بموارد النقض بجعل ما يظن خبرا حالا عن الخبر المحذوف اي لولا
الشعر بالعلماء موجود حال كونه يزري ولولا فضل الله حال كونه نازلا عليكم ولا يخفى
انه تكلف في موارد كثيرة ومنهم من جعل القاعدة المشار اليها مبتدأ بخبر يدل عليه لولا
اذ لولا يدل على الوجود المطلق فلو كان الخبر الوجود يحذف لا محالة لدلالته عليه و
التزام الجواب موضعه ويساعده انه اوجب الحذف مطلقا لانه لولا يدل على الخبر
وهو الوجود والحصول فذلك لا يساعد الحذف الا في الخبر العام وفيه بحث لان لولا
يدل على تحقق الجملة الشرطية وبدل على حصوله مطلقا لا على حصول مبتدأ الجملة كما
لو يدل على امتناع الشرط لا على امتناع المسند اليه فلولا لا يدل على ان الخبر ما هو

حذف الخبر وجوبا

في موضعه

لولا زيد لكان كذا

فيما ذكر من القاعدة ايضا ان وجوب الحذف انما يكون لقيام القرينة والتزام الغير موضعه
سواء كانت الغير نفس لولا او غيره فينبغي ان نفسر الضابطة مبتدأ الخبر يفهم من غيره كن
مع قيام شيء مقامه سواء كان الخبر عاما او خاصا وهذا تشهد توجيه يقتضي تغيير الضابطة
من الخبرية الا انه ذهب ابن مالك الى ان الخبر العام واجب الحذف والخاص بدون قرينة ممتنع
الحذف ومعها جائز الحذف وغاير ما يوجد به كلامه انه يقال لم يعتبر العرب الجواب ملكه م
في موضع الخبر الخاص وفي جمل لولا زيد لكان كذا من مواضع حذف الخبر الخاص وفي
جمل لولا زيد لكان كذا من مواضع حذف الخبر ولمذهب الكسائي ان ما بعد لولا فاعل
فعل محذوف اي لولا وجد زيد وللمذهب الفراء ان لولا رافعة لما بعدها لتنزيله منزلة لم
الوجود لفهمه منها بلا مهلة ولا يرتاب فيه ان الكلام لا يكون من حرف واسم اجماعا الا
هنا السلب مخصص لما سوى حرف ناب مناب الفعل عند من يجعل هذا الحرف عاملا عمل
الفعل مثل لولا زيد على مذهب الفراء ويا زيد على مذهب المبرد ومذهب الكسائي اقيس لان
لولا كلو لم ولولا لا ينفك عن الفعل كذا قيل ونحن نقول لولا من كلم المجازاة والشرط لا فلا
بد من ان كونه فعلية اولى ويرجح مذهب البصريين الذي اختاره المص بان حذف فعل الفا
وجوبا لا يكون بدون المفسر ولا لا مجال لتكرير في الماضي غالبا الا في الدعاء وجواب القسم
فلا في لولا ليس حرف النفي ضم الى لو المجموع كلمة موضوعة لامتناع الثاني لتحقق الاول و بل م
ويمكن دفعه بان المفسر انما يجب لعدم فهم خصوص الفعل من القرينة وبفهم الخصوص
من لولا وبان للكسائي ان يقول يجب تكرير لا الا في الدعاء وجواب القسم لولا على ان لا
في لولا كلا لعدم لزوم لا النفي بدخول لولا لان نفي النفي اثبات ومن ضربي زيدا قائما فمنه
الضابطة [illegible] المشار اليها بهذا المثال الذي وضع فيه مبتدأ هو
مصدر صريح او ما هو بمعناه لكونه افعل تفضيل مضافا الى المصدر فانه في المعنى فرد
منه ويكون ذلك المصدر مضافا الى الفاعل او المفعول او اليهما ويكون بعد ذلك حال
منهما او من احدهما كالمثال المذكور ونحو اخطب ما يكون الامير قائما ونحو لبيه ضربي
زيدا قائما شديد وزيد لما هو كون ذلك المصدر عاملا في مرجع ضمير هو ذو الحال
ويرد عليه ضربي قائما لان المصدر لم يعمل في مرجع ضمير هو ذو الحال لانه ضمير المتكلم ولا
يكون له مفسر ومرجع فالاولى ان يقال الكلام في مبتدأ يحذف الخبر وجوبا اذا كان

الوجوب فالمراد كل مسند محذوف الخبر هو مصدر الخبر وكان يجوز الاضافة الى الفاعل
والمفعول معا الا يمكن لان المراد بالاضافة النسبة الارتباطية لا الاضافة المصدر الى بين منهما
في اخطب ما يكون الامير قائما وان توهم بعض الفضلاء ان الاضافة على ظاهرها وبنى عليه
ما قال ان معنى ضربي زيدا قائما حصر الضرب في حال القيام فقال وذلك لان اضافة
المصدر الى معموله بقيد الاستغراق اذا لم يكن قرينة الخصوص يحمل على الاستغراق وكذلك
المعرف بالاضافة كالتعريف باللام فكما ان المعرف باللام عند عدم قرينة الخصوص يحمل
التعريف بالاضافة كالتعريف باللام عند عدم قرينة الخصوص يحمل على الاستغراق فكذلك لك
المعرف بالاضافة على ان في هذا الكلام امرا لا اهمال على ما لا يضبطه المقال وكيف لا و
المصدر المضاف الى المعمول لم يشترط فيه عدم القرينة على الخصوص ولم يشترط فيه
الاضافة الى المعرفة فان منه اقتضاني هذا البكر شابة ولا معنى فيه للاستغراق ومنه — اقتضاني هذا البكر شابة
غلبه رجل هو اعلم اهل البلد باختلاف الحصر المراد المتفق من النحاة في هذه المسئلة ينبغي
ان يوجد في تقييد الحكم بالحال ويجعل هذا التركيب متعارفا في نفي المفهوم المخالف
للتقييد وفي جعله من مواضع حذف الخبر رد على من قال هو مسند لا خبر له على طريق
اقائم الزيدان فانه كالصفة في معنى الفعل فيتم بفاعله او بمفعوله كما يتم الفعل المبني
للمفعول بمفعوله لمعنى ضربي زيدا قائما اضرب زيدا قائما ووجه الرد على ما ذكره الش صح
ان الحصر لا يستفاد الا بكونه اسم الجنس الشامل للقليل والكثير مع افادة ولا
عند عدم قرينة الخصوص واذا كان بمعنى الفعل يفوت وجه الاستفادة وقد عرف
ما يبطله مما قدمنا وعلى ما ذكره الشارح ان الكلام لا يتم بدون الحال ولذا المرء ولو
كان المصدر بمعنى الفعل لتم بفاعله ويرده انا الكلام لا يتم بدون المستثنى اذ لا حكم
في الكلام بدون المستثنى فاذا كان الحال في معنى المستثنى لا يتم الكلام بدونه وفي جعله
مما المرء في موضع الخبر غيره لمذهب الكوفيين حيث جعلوا التقدير ضربي زيدا قائما
حاصل [illegible] من حصول ضربي لان الحال حينئذ متقدم على الخبر المحذوف فلا يصلح لان
يقوم مقامه واما ما قيل ان الحصر المتفق يفوت اذا جعل قائما حالا من المصدر
لان حصول المقيد لا ينفي حصول غيره فيه فقد ان التقييد لو كان لنفي مفهوم
المخالف على ما حققناه كان الحصر باقيا فانا قد لا يحتمل مذهب الاخفش وهو

الخبر المحذوف هو هذا المصدر بعينه فتقدير ضربي قائما ضربي ضربي قائما وتقدير ضربي
زيدا قائما ضربي زيدا ضربي اياه قائما وزيف بان حذف المصدر مع بقاء معموله لم يوجد في
كلامهم لانه في معنى ان مع الفعل وحذفها مع الفعل مع بقاء المعمول لا يجوز لانه من قبيل
حذف الموصول مع بعض الصلة ولمذهب البصريين وهو ان التقدير ضربي زيدا حاصل
اذا كان قائما حذف متعلق الظرف كما يحذف متعلقات الظروف اذا كانت عامة ثم حذف
اذا مع شرطه العامل في الحال لدلالة الحال عليه اذ فيه معنى الظرفية فمعنى ضربي زيدا قائما
كذا في الرضي والظاهر ان اذا ظرفية لا شرطية فقوله مع شرطه ليس على ما ينبغي قال الرضي فيه
تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها ولم يثبت في غير هذا المكان وفي
العدول عن ظاهر معنى كان التامة الى معنى التامة وذلك لان ظاهر معنى قولهم حاصل
اذا كان قائما معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له هذا وانكان حذف
اذا مع الجملة يرد لا تقدير الفاء الفصيحة بقولهم اذا كان كذا فكذا ولكنا قد بانت
ظاهرة في الناقصة مسد فهم لو وضع ثبت مكان كان في بيان التقدير فمعنى ضربي زيدا
تقديره ضربي زيدا حاصل اذا ثبت قائما لا نقول قد ذكروا في جعل كان تامة انها لو كانت
ناقصة لم يكن لالتزام تنكير المنصوب بعدها جهة ولجاز تعريفه ولو لم يجعل مع الالتزام
فلم يجعل كان على التامة مع هذا الداعي تكلفا لانا نقول لكفى توجيها لذلك الالتزام
انه نائب عن الخبر الجملة على الاصح لا نقول لما كان المتفق ان المراد حصر المصدر في تلك الحالة
يمنع جعله حالا لانا نقول يحصل الحصر بجعله خبرا لما اضيف اليه الظرف كما لا يخفى قال
اذ المحذوف للاستمرار وهو كثير وفي القرآن غير يسير وقال الرضي المقدر في المصدر الا
اذا وفي الماضوي اذ هذا وذلك ان تقدر في الحل اذا اضبط للانتشار بمعنى كل مراد او
الاخر كثيرا وقد يجعل المقدر مجردا اذا بتقدير الزمان في المسند فيقال التقدير زمان
ضربي زيدا اذا كان قائما وفيه استعمال اذا اسما وقد عرف ما فيه وكل رجل وضيعته في
الرضي الضيعة العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة هذا وكأنه جعله كناية لان كل رجل
ليس له عقار وفي القاموس الضيعة العقار والحرفة وفي الصحاح ضيعة الرجل حرفته لانك
ان تعهدتها صنعت وان تركتها ضاعت وفي الاساس يقال ما ضيعتك اي ما عملك
وصنعتك ومنه كل عمل وجزاؤه وكل ثوب وقيمته وفي عدة من مواضع وجوب حذف

الخبر

كل رجل وضيعته

الخبر رد على الكوفي حيث جعل الخبر وضيعته لانه يمتنع تم مع ضيعته فكأنه يتم كل رجل
مع ضيعته بدون تقدير كذلك كل رجل وضيعته ورفع ضيعته للخبرية لا يكون بها انا
لكن يستحضر الواو ولانه الخبر في الحقيقة الا انه لما امتنع اعراب ما كان حرفا اجري على
ما بعده وقد عرفت نظيره وهذا يقتضي ان يكون الواو اسما كالا بصفة ووجه
الرد على ما ذكره الرضي ان الواو ان كانت بمعنى مع يكون للعطف اذ لم ينتصب ما بعدها
بالفعل او معنى الفعل بتوسط الواو واذا كان معطوفا لم يكن خبرا وهو ضعيف لان
للكوفي ان يقول الواو يكون للعطف اذا لم يكن ما بعده منصوبا كما ذكرت ولم يكن مرفوعا
بالخبرية وفسر الضابطة المشار اليها بهذا المثال بكل مبتدأ عطف عليه بالواو بمعنى
مع وهذا بظاهره يقتضي ان يكون التقدير كل رجل وضيعته مقرونان كما قدره
فورد عليه انه مقرونان متأخر عن قوله وضيعته فلا يصح ان يقوم وضيعته مقام
ولو قيل يقوم مقامه بتقدير التأخير يخدشه انه لا يترجح ما اورد على الكوفي في جعلهم قائما
في ضربي زيدا قائما معمول لضربي بانه لا يصح جعله قائما مقام الخبر لتأخر الخبر الا
ان يقال ما ورد عليه [illegible] لترجيح تقديرهم عليه لا لابطال المراد لا خفا
في كون المؤخر عن الخبر اولى بالنيابة لاستغنائه قوله وضيعته عطف على الضمير
المستكن في الخبر فيكون من تتمته وفيه حذف الخبر والمعطوف عليه بخلاف التقدير
الاول اذ ليس فيه الا حذف الخبر فلا يرجح قال الرضي الحذف في هذا الباب غالب لا
واجب لقول علي رضي الله عنه انتم والساعة في قرن والقرن الجمعة وجل يشتد بعيران
وفيه انا لا نسلم انه قصد بالواو المقارنة بل افيدت بقوله في قرن فعلى هذا يجوز كل رجل
وضيعته مقرونان لعدم قصد المقارنة بالواو وانا لا نزاع ان قوله في خبر بل حال لبيان
مقدار المقارنة على ان المراد بالمثال المذكور ليس كل مبتدأ عطف عليه بالواو بمعنى
مع بل بواو هو نص في المصاحبة كما قيده ابن مالك في التسهيل والمقصود نص
في المقارنة دون الساعة وفي مثل كل رجل وضيعته اشكال في تعيين مرجع ضمير
ضيعته اذ لا يصح ان يرجع الى كل اذ لم يقترن كل رجل بضيعة كل رجل ولا
رجل اذ ليس المقصود ان كل رجل مقرون بضيعة رجل ما وحده مما صعب على النحو
ولم يجد وابدا من القيود والجواب عندنا ان كل رجل لجيال لا سيما ظاهره متعدده

كل رجل وضيعته

وكذا ضمير ضيعته اجمالا لضماير متعددة لا كل ضمير في هذا المجمل يرجع الى لفظ في ذلك المجمل
كانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته الى ما لا يحصى فتامل وتعقل وبحسن التروية تجمل
ولعمرك لافعلن كذا الضابطة المشار اليها بهذا المثال كل مبتدأ مقسم به صريح في كونه مقسما
به محذوف الخبر وهو قسمي او قسم لوضوح تذكر المسند وسد الجواب مسده فاذا لم
يكن صريحا فلك الخيار فتقول عهد الله لافعلن وعلى عهد الله لافعلن فان قلت كيف جاز
ذكر الخبر مع القرينة ووجود ما يسد مسده من جواب القسم قلت عليك بالضبط فلا يشكل
عليك ما سمعت حلنا المشهور ان العمر بالفتح والعمر بالضم كفلس وقفل بمعنى البقاء ولا يستعمل
في القسم الا الفتح لانه موضع التخفيف لكن في القاموس هو بالفتح والضم وبضمتين الحيوة
[illegible] الدين وسند لعمري وتحرك في الرضي وقد يقسم به السواك نحو لعمرك افعل [illegible]
لحمل المثال عليه المجال فتامل وصرح شكلا عيش المقال وبقول الضوابط المشار اليها
اربعة ولم خامس وهو مصادر الاسماء ونظاير لم يذكر لانه اعتنا بالبحث عنه في
المفعول المطلق وسادس وهو نحو لكن الخبر اكثر بنصب الخبر ولم يذكر لمثل ما عرفت
وسابع استفيد من بيان الخبر الظرف وقد يحذف فانهما جوازا كقولك نعم في جواب ازيد
قائم ولا يبعد ان يتوقف ذلك السياق فهمك اليه من بيان حذف الفعل والفاعل معا
وقد يحذف المبتدأ وجوبا والخبر جوازا كقولك نعم العبد فانه في تقدير هو زيد مثلا
لم يذكر هنا الشيوع بيانه في بحث افعال المدح والذم خبران واخواتها اي خبر واحد
من ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف اي بعد دخول احديها وقد يتبدر عليه بقوله
نحو ان زيدا قائم والظ بعد دخولها ولا يظهر داع لوضع المظهر موضع المضمر وقد نبه
بقوله بعد دخول هذه الحروف على ان هذه الحروف نواسخ الابتداء والمسند مسند قبل
دخولها وهكذا في نظايره ومن قصر على حذف المضاف في المعرف فانه وجوبا ان المعرف ف
والمراد باخواتها ما ينصب الاسم ويرفع الخبر لمشابهة الفعل فلا يدخل فيه خبر لا لان
لا لا تعمل لمشابهة الفعل بل لمشابهة ان من هذه الحروف في التحقيق وان بعضها في
لتحقيق النفي وان لتحقيق الاثبات ولم نفسر الاخوات لانها سبقت في قسم الحروف
والتعبير بالاخوات دون الاخوة بملاحظتها بوصف الكلمات دون الحروف ومن
قال لان الحرف مؤنث سماعي انحرف لان المؤنث حروف الهجاء وكم من اشتباه هنا

حمل المثال عليه حمل لا يعلق امر المتكلم ... قوله وصرح شكلا اشارة لطيفة تم

وحذف المبتدا جوازا والخبر جوازا

تفاوت تام

انظر الحرف ورد مؤنثا سماعيا

اشتراك

اشتراك اللفظ وسوء الحفظ وفي عدة من المرفوعات مطلقا بعد خبر المبتدا ترجيح مذهب
البصريين من ان رفعه بهذه الحروف لا بما كان قبل الدخول وترجيح ما عليه الجمهور على خلاف ف
مذهب الفراء من انه قد يكون خبر ليت منصوبا ومذهب بعض النحاة ان النصب جائز في
خبر كل قال ابن سلام من طبقات الشعراء انها لغة رؤبة وقال
اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن • خطاك خفافا ان حراسنا اسدا • والجمهور يؤولون
امثاله بتقدير الخبر فيقولون في قوله ان حراسنا اسدا في تقدير يشبهون اسدا و
الكسائي بتقدير الخبر كان في اي تركيب كان واللام في المسند للعهد التقديري اي
مسند الكلام الذي دخلت عليه وهو المتبادر وفي قوله بعد دخولها ايضاح لما قصد هذا ج
وهكذا في سائر تعريفات اخبار النواسخ واسمائها فاندفع بهذا ما صعب من التشكلات
بها من انتقاضها بمسندات وقعت في مدخول النواسخ من غير ان يكون مسند الكلام
اندفاعا هو على طرف الثمام ومنهم من تكلف لدفعه بان المراد المسند الى الاسم ولا
يلزم استدراك قوله بعد دخولها كما توهم لجواز تقدير المسند بعد دخولها ويرد عليه
ان زيدا قائم ابوه فان الخبر مجرد قائم حينئذ يجري عليه الاعراب وليس مسندا الى الاسم
ولا يجاب بان المراد المسند الى الاسم او ضميره او سببيه لانه يعود اصل التشبه بلا
ارتياب بل لو اريد التكلف للاتمام ينبغي ان يراد المسند الى الاسم حقيقة او حكما
ولا يخفى ان قائم في قائم ابوه في حكم المسند حيث تجري عليه اعراب دون يقوم و
منهم من يقول معنى الدخول تحصيل اثره فيه لفظا او معنى ولا يخفى انه مجرد دعوى
وامره اي امر خبر باب ان كامر خبر المبتدا قال الرضي اي شانه وحاله في اقسامه من
كونه مفردا او جملة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا او محذوفا ومذكورا ونكرة بطر
من اشتراط العائد في الجملة واشتراط حذفه بالعلم هذا وفي حمل وجوب العائد شرطا
والحذف والتنكير حكما تحكم فالاجمال احرص من التفصيل الا في تقديمه مستثنى عن مجد وف
اي شانه مثل شان خبر المبتدا في جميع ما يتعلق به الا في تقديمه فان شان تقديم الخبر
الجواز والوجوب وشان تقديمه الامتناع فمن قال الا في التقديم لان التقديم
المشترك بين الخبرين التقدم لا التقديم فقد وهم بناء على توهم تقديمه قدرا مشتركا
الا اذا كان ظرفا فان حكمه في تقديمه في ذلك الوقت ولا بد من قيد اخر وهو ان لا يكون

ان حراسنا اسدا

الاسم ضميرا متصلا فانه مع كون الخبر ظرفا لا يصح تقديمه على الاسم فلا يصح في انك في
الدار ان في الدار اياك لان اتصال الضمير المنصوب بعامل الحرف واجب ولا يجوز انفصاله
صرح به الرضي في بحث ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل قال الرضي حكم الخبر الظرف
لان حكم خبر المبتدا في تقديمه فكما يجوز التقدير في في الدار زيد يجوز في ان في الدار زيدا
وكما يجب في قولنا في الدار رجل يجب في ان في الدار رجلا وهذا لا يتم على ما ذكره الشيخ
في دلايل الاعجاز انه من خصايص ان تصحيح تنكير المسند اليه نحو ان شواء ونشوة وخبب
البازل الامون من لذة العيش للفتى . والفتى للدهر والدهر ذو فنون فالمثال الصحيح
لوجوب التقديم ان في الدار صاحبها لا نقول اذ جعلت حكم خبر المبتدا لزم وجوب
التقديم في ان في الدار رجلا فلو لم يتم لم يكن هذا الحكم صحيحا لانا نقول لا يلزم ذلك
لانه من مواضع وجوب تقديم الخبر كون الخبر مصححا للمبتدا فلا يثبت من بيانه اشتراك
هذا الوجوب بين التقديمين ولقايل ان يقول من جملة احكام خبر المبتدا انه اذا تضمن ماله
صدر الكلام وجب تقديمه وخبر ان يتضمن ماله صدر الكلام ولا يجب تقديمه نحو
ان زيدا لفي الدار فان لام الابتداء لها صدر الكلام ويمكن ان يجاب بان لام الابتدا خرج
عن اقتضاء الصدارة في باب ان فان قلت لو لم يقدم الخبر في ان غلامه يحب زيدا
لزم الاضمار قبل الذكر فقد وجب التقديم في غير الظرف قلت هذا التركيب لا يجوز
لاستلزامه تقديم الخبر الغير الظرف واللازم ممتنع ولا بد من استثناء امور لخروجها
هو ان خبر لا يتضمن ماله صدر الكلام على ما في الرضي وانه يجوز ان يكون خبر معرفة
واسمها نكرة نحو ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن امثلة سيبويه ان قريبا منك
زيد وانه يجوز دخول لام الابتداء على خبر دون خبر المبتدا وانه لا يصح كون خبر ان
طلبا الا النهي على قلة كما في التسهيل وانه يكثر الحذف في ان مالا وان ولدا اي اذا كان
الاسم نكرة والخبر ظرفا بخلاف ان لنا مالا وان لنا ولدا وانه يجب حذف الخبر في ليت شعري
ازيد قايم اي فيما كان الاسم عايدا الى العلم ويكون بعده استفهام واختلف في توجيهه
فقال ابن يعيش الخبر محذوف لسد الجملة الاستفهامية مسده مقاصد كما في لولا زيد لكان و
قال المص كما في ليتك في الدار ورد الرضي الاول بان التقدير ليت شعري جواب ازيد
قايم حاصل فقوله ازيد قايم في المعنى مفعول شعري ومن تمام المبتدا فكيف يقوم مقام

حكمه

تركيب ليت شعري ازيد قايم

الخبر والثاني بان ازيد قايم مفعول العلم ومتعلقه والمعلوم لا يحل العلم والمحصل المستفاد
من تقديره كونه انه ليس المعلوم بل المضاف اليه المعلوم لكنه ايضا لا يحل ثم قال الاولى انه
حذف واجب من غير ما يسد مسد المحذوف ووجه كثرة الاستعمال فان قلت لعل المص
جعل الشعر بمعنى المفعول فيصح حمل جواب ازيد قايم عليه فقوله ازيد قايم مقام الخبر الذي
هو المضاف حمل على المعلوم مسامحة قلت لو تاملت عرفت ان المستحق للخبرية المعلوم لا جواب
ازيد قايم ولعل ابن يعيش والمص لم يجعلا ازيد قايم مفعول الشعر بل حملوا التقدير ليت
شعري حاصل ازيد قايم على ان يكون ازيد قايم استفهاما بعد تمني حصول العلم يدل عليه
التمني لعلم المستفهم عنه ان المستفهم متشوق الى معرفته جدا فيبادر الى جواب استفهامه
مفهم للخبر ساد مسده فجعله ابن يعيش كجواب لولا في السد مسد الخبر وبناه المص على انه
افيد من جواب لولا فانه مفهم الخبر ايضا كالظرف فتشبيهه به في السد والافهام **خبر لا**
لنفي الجنس سمي به لانه للنفي عن الجنس فالاضافة لادنى ملابسة والنفي عن الجنس يعم نفي
الوجود والصفة ومن قيده قصدا اي لنفي صفة الجنس فقد جعل التسمية باعتبار بعض
الافراد ولا يقال الوجود ايضا صفة لان المتبادر من الصفة ما هو بعد الوجود وايضا المتبادر
من نفي صفة نفي الجنس صفة له في الواقع فحمل التقدير النفي على الجنس اولى وفي عده
من المرفوعات بعد خبر المبتدا رد على الكوفي حيث جعله مطلقا مرفوعا بما كان مرفوعا
قبل على ما ذكره الرضي في بحث خبر ان لكن ذكر هنا على وفق ما ذكره ابن مالك انه خبر لا مرفوع
بها اذا كان اسمها معربا اتفاقا من النحاة وان كان مبنيا فمرفوع بكونه خبر المبتدا ولا
مرفوع المحل بالابتداء عند سيبويه وعند غيره مرفوع بلا ولعلهما ارادا باتفاق النحاة
اتفاق نحاة البصرة **هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها** الظرف
اي فيها متعلق الظرافة قيد الخبر بالظرف دفعا للكذب للحكم اذ لا يصح نفي الظرافة عن
جنس غلام الرجل لكن يصح نفي الظرافة في الدار المعين وما قيل ان الظرافة لا تتقيد
بالظرف فقصد ان الظرافة بمعنى الملكة لا تتقيد واما الظرافة بمعنى اثر الملكة فتتقيد
والظرافة كالكرم وغيره كما يطلق على الملكة يطلق على الاثر ومن لم يتمكن من دفع الاشكال
قال قوله فيها خبر بعد خبر اورده تنبيها على مثال الخبر الظرف وبقوله تنبيها على تعدد
خبر لا كخبر المبتدا ولا يخفى ان الظاهر نفي الحصول في الدار عن غلام رجل ظريف لا نفي

لا نفي الجمع بين صفة الظرفية وكونه في الدار عن الرجل ولو مثل بقولنا لا رجل في الدار كما
مثل به الجمهور لكان افيد اذ فيه الرد على سيبويه حيث لا يجعل الخبر فيه مرفوعا بلا الا ان
قال هذا المثال لظهور كون في الدار صفة وخبر لا محذوفا اذ يحذف كثيرا بخلاف ما ذكره
من المثال فان صفة اسم لا المضاف لا يرتفع حملا على المحل وحق المثال ان لا يكون فيه الا
فضلا ان يكون راجحا لكن عدم الحمل على المحل صولف فيه وجعلته جماعة كالاسم التي في
صفة تحمل التابع على المحل وام كان خبر المبتدأ الا انه اكتفى بالتثنية في خبر او
النواسخ لظهور عدم الفرق ولا فرق بينه وبين خبر المبتدأ الا ان خبر المبتدأ لا
يحذف كثيرا اذا علم **ويحذف كثيرا** اذا علم لتشارك اللفظ المعنى في النفي في مقام
المبالغة ولم يذكر امتناع تقديمه على الاسم لانه من مباحث اسم لا وتبعها او لي **وبنو تميم**
لا يثبتونه اذا علم ويحذفونه وجوبا هذا هو المعنى الصحيح للعبارة وقد قال كثيرون
يحمل بنو تميم لا غلام رجل قائم محذوف الخبر بحمل قائم صفة رجل لا خبر وهذا انما
يقتضي عند التعجب اذ لو ثبت لا غلام رجل قائم في لغة الحجاز كلغة بني تميم فهما يتنبون
الخبر والحكم بان بني تميم يحملونه خبرا واهل الحجاز صفة تحكم صرف اذ ليس من باب
العرب هذا التعيين وقد يحمل قوله لا يثبتونه اصلا على عدم اثبات الخبر في اللفظ
والمعنى بجعل لا بمنزلة انتفى فلا رجل في معنى انتفى جنس الرجل وهذا مما لا يهتدي
اليه بل امتناع تركيب الكلام من الحروف والاسم يهديك الى خلافه فالحق ان بني تميم
لا يلفظون به الا اذا كان ظرفا وانكره الاندلسي وحقق المسئلة على ما حملنا عليه
العبارة لا وما ينبغي ان يعلم انه لا يحذف الخبر مع الاسم بل احدهما فقط **اسم ما ولا**
المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية لكن مشابهة ما اكثر لان لا
كليس لنفي الحال بخلاف لا فانه لنفي المستقبل **هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد**
الاولى ما زيدا ورجل قائما **ولا رجل افضل منك** كما في اللباب ليعلم عمومهما واختصاص
لا بالنكرة ولا يتوهم اختصاص احدهما بالمعرفة والاخر بالنكرة والناصح وقوع المسند
اليه نكرة صرفة لعمومه لان لا هذه ظاهرة في العموم ولا لنفي الجنس نص فيه فيحمل
الاولى على العموم ما لم يصرف عنه نحو لا رجل بل رجلان وصح ما قيل ويحكم
لانها موصوفة بالوحدة ولا يمكن حمل الثانية على غير العموم فلو قلت لا رجل بالفتح

بل رجلا عددت منافضا للفسك **وهو اي اسم ما ولا في لا شاذ** قال ابن مالك كثير
وعمل انا انا فيه شاذ لغة جاءت نعم فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا
وقال الرضي الظاهر انه لم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوبا ولا شاهد لهم في قوله
انا ابن قيس لا براح لان لا هذه لنفي الجنس اهمل شاذ العدم شرط لا هما من التنكر او الفصل
بينه وبين الاسم او تعريف الاسم قال الامام المرزوقي انما جاء في الشعر رفع ما بعد لا
رده الى الاصل اذا اضطر ترد الاشياء الى اصولها واصل اسم لا هو الرفع ومما يعجبني
انه كيف يستشهد بالشعر ولم يذكر الخبر حتى يعلم انه رفع او نصب ولو ذكر وهو ظرف
اي لا براح لي لا يعلم انه مرفوع او منصوب نسألك اللهم بكمال تلك المرفوعات ان تجعل
دعواتي المسموعات وثمرات اشجار افكاري المحبوبات واصولها ثابتة وفروعها نابتة
المنصوبات قدمها على المجرورات لكونها المقتضية ظاهرا الاهتمام على
ما قيل او لشدة اتصاله بالمرفوعات حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل بل المتكلم
مقتطر لمعرفة اقسامه لتوقفه بصاحبه كثير مما سمع في المرفوع من احكامه ولان معرفة
المضاف اليه بالاضافة المعنوية واللفظية التي هي العمدة في المجرورات بعد معرفة
بعض اقسام المنصوب ولكن امه **هو ما اشتمل على علم** من الفتحة والكسرة والياء والالف
اللاتي اقتضاها المقتضي والاصل في هذا الاستعمال المفاعيل عند النحاة كما نبه عليه
بقوله على المفعولية اي علامة هو في الاصل المفعولية استغرب لغيرها تطفلا
وان اعترض عليه الرضي بان اقتضاء الفعل للحال اشد منه للمفعول معه وللمفعول
له اذ لا يخلو فعل عن حال وكثيرا ما يخلو عن صاحب المفعول والباعث فالتحقيق يقتضي
جعل الاعراب اصلا في الفضلة تطفلا في العمدة من اسم ان ولا وخبر كان وما ولا
واعترض عليه بانه لو ثبت ان اصالة المنصوب في الاعراب لشدة اقتضاء الفعل له في
نفس الامر والظاهر انه داير على كثرة الاهتمام ببيانه في المحاورات فلعلهم وجدوا
دوران المفاعيل في الكلام اكثر منها في الاقسام فجعلوها في مقام قسمة الاعراب
ادخل في نظر القسام وبالجملة يستحق المفاعيل عندهم التقديم ثم من المفاعيل
ما هو اشد اتصالا بالعمدة والمفعول المطلق عين الفعل وينوب مناب الفاعل فله
اتصال بالعمدتين والمفعول به يترجح في نيابة الفاعل على غيره والمفعول فيه يتوجه ول

المفعول له ومعه والمفعول معه بدونه بعد كونه تابعا واصلا وفي صورة التابع و
المفعول له اصلا ابدا معنى وصورة فراعى المص هنا الترتيب المستحق للترجيح و
لعينا بيان اخر فارجع اليه ان لم تقنع بالحظ الاوفى فتكن مولعا بجمع الاكثر فنه
قدم لاهتمامه به لاشعاره بالتقسيم المحكم للتعريف لا للحصر اذ نما يقع المفعول
المطلق لجنابة الفاعل والفاء للتعقيب اذا التفصيل بعد الاجمال **المفعول المطلق**
سمي به اما لما قيل انه مفعول اصطلاحا ولغة او انه يصح اطلاق المفعول عليه من
غير تقييد بقيد لا به ولا منه في اطلاقه عليه كما في اخواته فان قلت يصح اطلاق
المفعول من غير تقييد على الاربعة الباقية لانه صحة اطلاق المقيد يستلزم
صحة اطلاق المطلق قلت تقييد المفعول بكل قيد معتبر لمعنى المفعول لا مقيد
فلا تقييد الا بحسب الصورة وصحة اطلاق المقيد بحسب الصورة لا يستلزم
صحة اطلاق المطلق لانه في هنا المقيد معنى المطلق واما لما نقول انه سمي المفعول
المطلق لان المفعول عند اطلاقه ينصرف اليه او انه مفعول لكل فعل اذ ما من
فعل الا وله مفعول مطلق بخلاف ما في المفاعيل **وهو اسم** صرح بالاسم في تعريفه
دون به وغيره ولد تنبيها على حقيقة المسامحة السابقة من وصف اللفظ بوصف
معناه كما نبه عليه في اثناء تعريفات المرفوعات حيث قال في تعريف الخبر المسند به
دون غيره من اخواته والمص ذكره باعتنا اخر وهو التحاشي عن انتقاض تعريفه بضرب
ضرب زيدا ضرب الثاني مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولا انتقاض في تعريفات
باقي المفاعيل بلفظ اجزاء الكلام وفيه انه نفي الانتقاض باعجبني ضرب زيد ضرب
زيد وبقولنا زيد ضارب ضارب وبقولنا هيهات هيهات لما توعدون
وانه لا انتقاض بدون قيد الاسم لان تعريف الشي بوصف معناه لا يجعله
علما ان اللفظ يدل على ان معناه موصوف به على ما عرفت في مقام ضبط الاصول
وضرب الثاني لا يدل الا على نفس ضرب الاول وليس كونه ما فعله فاعل فعل
مذكور مدلوله انما هو في نفس من كونه موكدا الا في **ما فعله** بحسب
دلالة اللفظ وهو المعنى المتعارف في اطلاقهم فلا يرد ما اورده الرضي
من مصادر الفعل المنفي نحو ما ضربت ضربا اذ لو لم يرد ضرب على ان فعله

المطلق

المفعول المطلق

بيان المسند به

انه

من

الضرب

لم

المتكلم بتقييد دخول النفي فعله ولا يرد ايضا من نصّ ضربا كاذبا ولا ان ضربت
ضربا ولا ضرب زيدا وعمرو **فاعل** المراد به الفاعل المعنوي بقرينة اضافته
فعل بمعنى الحدث ليشمل مشابهات الفعل فيصدق على قولنا اعجبني ضرب زيد
ضرب الامير من عنوان يجعل الفاعل اعم من الفاعل في الحال او في الاصل وعلى
قولنا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لان الفعل المجهول ايضا فعله الفاعل و
اسند الى المفعول له ولم يحتج الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما
الجاري على الاصطلاح وغيره في الفاعل وعلى قولنا مات زيد موتا وحسن زيد
حسنا ومد وانقطع الحبل انقطاعا لان هذه افعال صادرة عن فواعل واقعة على
ما جعل فاعلا لها والمفعول المطلق بها مما فعله فاعل هذه الافعال الا انه لم
يكن كذلك الفاعل ووصف فعل بقوله **مذكور** لا يوجب تقييد الفاعل بالذكر
حتى ينتقض بها وبهذا استغنيت عن ان يقول معنى فعله كونه بحيث يصح اسناده
اليه والمراد بالمذكور ما يعم المقدر اذ وصف المعنى بالذكر لا يوجب التلفظ
بل قصد تفهيمه ولو بالقرينة والمراد به كونه اعم من الذكر مطابقة او تضمنا
او التزاما وكذا المراد بكونه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور اعم من كونه دالا
عليه مطابقة نحو جلست جلوسا او تضمنا نحو ضربت ضربا او التزاما نحو قتلت
قتلا بمعنى ضربا شديدا فقال بقي في هذا الحد من التعريف كرهت قياما في
قال **بمعناه** ليخرج وسيأتي نحو كرهت كراهتي لم يزد واجبت حبي له فيفهم
من ظن انه لا بد من زيادة قيد لا خراجه وهو ان يراد ذكر بيانا له ومظهر معنى
قال يخرج قيد للجنبية اي اسم ما فعله فاعل فعل مذكور من حيث انه فاعل فعل
مذكور والمصادر المذكورة ليست اسماء لا فعله من حيث انه فاعل فعل مذكور
ولا يخفى انه يخرج بها كرهت قياما قبل ذكر قوله بمعناه ومظهر من قال كونه
بمعناه ليس انه نعت بمفهومه بل ان يقصد به الفرد الذي قصد بالفعل فيخرج
به كرهت كراهتي ولم يقصد بكرهت ما قصد بكراهتي بل ما تعلق به وهذا
معنى دقيق واما الم يتضح في الصباح ولا يفهمه الا من له توفيق وذكاء رفيق
ولا يرد جوامد تقوم المفعول المطلق نحو تربا وجندلا لانها ليست مفعولا

نحو نفي ضربا

ب

ك

ر

ج

متقدم

مطلقا بل جاريه مجراه وبعض النحاة زاد في التعريف او جار مجراه فلم يحتاج الى ان
تنيب بالاسم المذكور ما سم الجاري مجراه ويكون للتاكيد اي لتاكيد مصدر تضمنه
الفعل فان ضربت ضربا في معنى احدثت ضربا ضربا عدك عن فهم الهم ويكون لتاكيد
الفعل عرنا عن المصاحب ولم يقل ويكون لتاكيد مصدر تضمنه الفعل تحاشيا عن
المخالفة يقال الاصل فيه ان يكون للتاكيد فعلى هذا كان الاولى ان يقول وقد
يكون للنوع والعدد لا يكون للتاكيد والنوع ولا للتاكيد والعدد اذ ما هو للتاكيد
لا يزيد مفهومه على مفهوم الفعل وما هو للنوع يدل على نوع معين مبهمة او
معين لم يفهم من الفعل وما هو للعدد يدل على عدد كذلك فان قلت فقد جعل
ارباب التفسير قوله تعالى فاخذه الله نكال الآخرة مفعولا مطلقا للتاكيد اي كلمة
نكال الآخرة وهو يدل بالاضافة على النوع قلت اذا اضيف المصدر الى معمول
الفعل بعد حذفه يكون ما اضيف اليه من تتمة العامل ولا يكون فيما للمصدر فلا
يزيد مفهومه على مفهوم الفعل فكان الآخرة اصله نكل الآخرة نكالا فلما حذف
العامل اضيف المصدر الى متعلقه ومنه سبحان الله اذ اصله اسبح الله سبحانا
ولبيك اذ اصله البت لك لبيتين فاعرفه فانه من دقايق اسرار الفن لا يعرفه الا
الحي ناسي في الطلب شبيبة الحي والنوع والعدد يجتمعان فيما اذا بين عدد النوع
على ما في الرضي نحو جلست جلوسا مثال للتاكيد وجلسة عطف على جلست جلوسا
بتقدير وجلست جلسة ليكون عطف مثال على مثال لا على جلوسا فافهم
وجلسة الاولى بكسر الجيم والثاني بالفتح ليكون الامثلة على ترتيب الممثلات وجلسة
بكسر الجيم للنوع المبهم فانه بمعنى جلوس موصوف بصفة ما على ما في الرضي
او للنوع المعين فانه بمعنى جلوس هو معتاد المتكلم على ما في الجار بردي و
من امثلة النوع والعدد معا ما وضع فيه الالة موضع نحو ضربته سوطا فانه بمعنى
ضربته ضرب سوط فافاد الالة للدلالة على وحدة المصدر الذي اقيمت مقامه
ونحو ضربته سوطين اي ضربتين بالسوط وضربته اسواطا اي ضربات بالسوط
فتثنى الالة وتجمع وان توحدت بتعدد المصدر كما في الرضي ومما للنوع انواع
نحو رجع القهقرى ورجع اسريعا وسريعا ورجوع البعيد والرجعي وانواعا

من الرجوع وانواعا واسرع رجوع واي رجوع وضربتك سوطا وكذا ما للعدد
نحو ضربت ضربة وضربتين وضربا كثيرا والف ضرب والفا وسوطا وسوطين
وسيمى لتاكيد مبهما وخلافه موقتا فالاول اي ما للتاكيد لا يثنى ولا يجمع هذا
حكم اولي لا يتوقف بعد تصور طرفيه على بيان بخلاف الاخيرين وكذا لا يتقدم الاول
على الفعل اذ لا يتقدم المؤكد على المؤكد بخلاف الاخيرين وقد يكون اي الاول بغير
لفظه فلا يلزم ان يكون بلفظ العامل كما يجب كون المؤكد اللفظي بلفظ المؤكد
وليس المعنى انه قد يكون المفعول المطلق بغير لفظ عامله فلا يرد انه لا فايدة في هذا
الحكم لوضوح هذا الحكم من تعريف المفعول المطلق على انه لا يستفاد من التعريف
القلة المستفادة من قوله وقد يكون وفيه رد على سيبويه حيث يجعل نحو قعدت جلوسا
في تقدير وجلست جلوسا وانبتكم الله نباتا في تقدير ونبتم نباتا ويحال في الثاني
والمبرد والسيرافي في جعل الناصب الفعل المذكور والظاهر معهم في جلست جلوسا
دون انبتكم الله نباتا ولا يدل سيبويه من الاعتراف بكونه من غير لفظ عامله في
نحو ضربت انواعا وضربته في معنى ضرب الضرب وفي نحو اعطيته عطاء فانه
ليس مصدرا اعطى وفي نحو ضربته اشد الضرب واي ضرب الى غير ذلك مما
ليس مصدرا فالمراد بغير لفظه بغير لفظ مصدره فيتناول نحو قعدت جلوسا
وانبتكم الله نباتا ولا يخفى ان المراد اما المغاير بوجه ما فيلزم ان يكون جلست
جلوسا من هذا القبيل وان كان المغاير بحسب المادة لم يكن انبتكم الله نباتا
منه ولا يحتاج الى الجواب بان المراد المغاير بابا او مادة والمثال الذي ذكره
انما يصح لو كان القعود والجلوس مترادفين وفي شرح المصابيح ان القعود يكون
من الاضطجاع والجلوس من القيام وقد يحذف الفعل القيام قرينة جوازا
كقولك لمن قدم خير مقدم جاء من السفر خير مقدم فان الخطاب معه قرينة لتقديره
قدمت ووجوبا اي حذفا واجبا وقد يحذف سماعا لا لقرينة لكن لا ينبغي حذف مفعول
مطلقا بل يصير بمعنى عامله وينوب منابه ويكون عاريا عن الاعراب كعامله
ويسمى اسم فعل ويبنى في الاغلب على الفتح لسوابق ابد وبعد كرمه حذف
الفعل بعده على طبق ما بين كما الفعل بعده لانه يعمل عمل فعله وقد يبان اي كونه

نكال الآخرة

لبيك سبحان الله

خير مقدم

مصدر ا فيبقى معموله كما يبقى معمول المصدر وهذه هيهات لما توعد وفاته
بما يذكر فاعل المصدر باللام فيقال ضرب لزيد سماعا اي حذفا سماعيا اي
متوقفا على السماع لعدم ضابط يعرف بها موضع الحذف والسماعي بما يصير
قياسيا لاستخراج قاعدة يعرف بها وضبط هذه المصادر رجحت ضبط الرضي
بان كل مصدر ذكر فاعل فعله او مفعوله بعده لا لبيان النوع بل لرفع ابهام
من حذف فعله ولتفسير فعله يجب حذف فعله ومنه حمدا له وحمد ويدخل في هذه
الضابطة لبيك وسعديك واما اذا لم يعقب هذه المصادر معمول فعلها فلا يجب
حذفه وبهذا ظهر ان من قال انه يحذف عامل هذه المصادر وجوبا اذا استعملت
مع اللام يحتاج بيانه الى الاتمام قال الرضي بينه وبين المصدر بالتبعة هذا والظهر
لا ليس الى اضافة المصدر ان الجار والمجرور صفة للمصدر فالسماعي لقطع ابهام نفي
جاز يد عمرو وايضا اي عاض ايضا ويجي بنيد وعمرو وايضا اي بيض وهو بمعنى العود
ويكون بعد كلام تقييد للحكم لعنى ما تذكره وتقدير عاد المجي عودا وقيل
المعنى عاد عمر الى المجي بان اعرض عما سواه من السكوت وغيره وفيه انه لو كان
المعنى ذلك لم يتوقف ذكره على كلام كذلك لاما ذكره المصنف قوله نحو سقيا و
رعيا وخيبة وهو عدم نيل المراد وجدعا وهو قطع الانف او الشفة او الاذن او
الاذن وحمدا وشكرا وعجبا ولا قولنا فضلا وفيه ابحاث دقيقة نصدك
فضلا استوفاها المحققون في شروح المفتاح في حل عبارة من معاقده والله
بر هذا المقام فلنورد هاك ان كنت ذاهبة لا نسام من كثرة الكلام وهي ان فضلا
يورد بعد نفي صريح نحو فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه او ضمني
نحو فلان يعرض عن الفقير فضلا عن ان يعطيه فانه في معنى لا يلتفت الى الفقير
والمقصد منه الدلالة على ان ما بعده اولى بالنفي مما قبله سواء كانا مستحيلين
او مستبعدين او الاول مستبعدا والثاني مستحيلا وان قالوا انه يتوسط
بين ادنى واعلى للتنبيه بنفي الادنى واستبعاده على نفي الاعلى واستحالته
تنشك الى صفة ما ذكرنا الفطانة المجلية بالمتانة فاستصعب على الناظر
وجه استفادة هذا المقصد حتى تبرا بعض الفحول لوقوعه بعد النفي الصحيح

(margin notes: حذف فعل المصدر سماعا — ابضا — انظر تحقيق الشارح في فضلا — ستانى مستبعدين)

رحواله

بقوله تقاصرت افكار الاكثرين من ان يقربوا هذا التركيب فضلا عن ان
يصلوا الى كنهه وذكروا في حله انه مصدر فضل على حد نصر وعلم بمعنى بقي يقال
انفقت الدراهم وفضل عنه درهم اي بقي فتقدير فلان لا ينظر الى الفقير
فضلا عن ان يعطيه فضل فضلا وضمير فضل لمضمون الجملة المنفية اي بقي عدم
النظر عن الاعطاء وذهب الاعطاء واورد عليه ان بقية الشي تكون من جنسه
واقل مما ذهب وليس عدم النظر من جنس العطاء ولا معنى لوصفه بكونه اقل من
العطاء فلا معنى لحمله بقيته وقيل المراد انه عدم النظر بالنسبة الى عدم
العطاء لان ما هو اولى بالعدم بمنزلة عدم الاكثر وما هو ابعد عنه بمنزلة عدم
الاقل فاريد بالفضل القلة اللازمة له واورد عليه انه يحتاج الى تقدير النفي
بعد فضلا والى التكلف في تصحيح تعلق عن بفضلا باعتبار الاستعمال الاصلي
او تضمين معنى البعد لان القليل بعيد عن الكثير هذا ما افادوه ونحن نقول
الفضل ضد النقص على ما في كتب اللغة والضمير في فضل الى المنفي اي
فضل النظر في الوقوع على العطاء وبعد عنه فضلا وح يلزم من نفي النظر نفيه
بطريق الاولى فعليك باعمال الفكر في احتذاء ما هو الاحرى فظهر بما ذكر
ان فضلا تحت القاعدة المذكورة لان الجار والمجرور معمول لفعل ذكر بعد
بعد حذف فعله وقياسا اي حذف قياس لا يتوقف الحذف فيه على السماع
بل يعرف بضابطة في مواضع منها بصيغة الكثرة على انه لا ينحصر فيما ذكر من
المواضع الستة وسننبهك على ما لم يذكره من تلك مواضع اخرى وصح لك
صيغة الكثرة بجعل موضع ذكر مقصدا الا انه جمع معا افتتح التناسب منها
ما اي مفعول مطلق وقع مثبتا في قصد المتكلم بعد نفي يشمل النفي المستفاد
والنفي المستفاد ضمنا فلا حاجة الى قوله او معنى نفي لان يقال المتبادر من ذكر
النفي ما هو صريح داخل صفة للمتردد فلذا افرد فكانه قيل بعد واحد من النفي
ومضاده لحال على اسم ومن لم يتنبه لذلك الضمير رجع اليهما بتاويل كل واحد
وقيل صفة لنفي فصفة معنى نفي محذوف وقيل بالعكس وكون المثبت مقصود
الاثبات بعد النفي انما يكون بتوسط الا بينه وبين النفي لفظا او معنى

(margin notes: انظر كلام الشارح في فضلا — حذف فعل المصدر قياسا — اولا — وقع مثبتا)

على اسم بخلاف ما ضرب الا ضربا لا يكون خبرا عنه اي لا يكون المفعول المطلق في قصد
المتكلم خبرا عن هذا الاسم وهذا القيد ضايع لان المفعول المطلق لا يصلح
ان يكون خبرا لان الخبر هو المسند والمفعول المطلق لا يصلح لكونه مسندا اليه
وقيل لان الخبر مرفوع والمفعول المطلق لا يكون مرفوعا وكلا مقدمتيه فاسد
لانه جاء ضرب ضرب شديد والخبر اعم من الخبر في الحال او في الاصل ليخرج
عنه ما وجبت سيري الاسير اشد سيرا ولكنه لا يصح ان يقال لان عامل الخبر
معنوي وعامل المفعول المطلق لفظي كما لا يخفى او وقع مكررا نقض هذه القاعدة
بخروج امثال ما وجبت زيد الاسير او يدخول كلا اذا دكت الارض دكا
دكا والواضح المبني عن النقض ان يقال ما وقع مثبتا بالا او معناها
او مكررا بعد مبتدا لا خبرا عنه او يقال ما وقع مكررا او مقصورا عليه
نايبا عن الخبر وقال ابن مالك ما وقع نايبا عن خبر عين بتكرير او حصر ويجب
عليه خروج ما الدهر الا تقلبا والموت حتما والظن ان قولنا ما يضرب
زيد الا سيرا على ان سيرا مفعول مطلق عن الحال المحذوف واجب مع انه
خارج عن جميع ما ذكر والرضي بين ان المص بهذا التركيب الاسم او لما
حذف استبشاعا للتصريح بما وضعه على الحذف وثاني اعني الفعل او ما هو من
متعلقه لا عامله عمله فعلى هذا يجب ان يكون المعنى راسما او فعلا مضارع
نحو ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد يعصب بريه دم سمي به بغل بريت في كل اثنى عشر
ميلا لرسل السلطان ويقطع راس ذنبه علامة له وفي بعض الشروح هو
الفيج وكلاهما يصح في المثال وكرر المثال تنبيها على ان المفعول المطلق
في هذا الباب يكون للتاكيد والنوع الا انه يجب تقدير عامل ما هو للتاكيد
بعد الا لئلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه وفيما هو للنوع يصح ان يقدر
قبل الا او بعده وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا ونحو زيد سيرا سيرا وزيد سيرا
والمراد بقولهم زيد سيرا سيرا زيد سيرا بعد سير اذ ليس سيرا الثاني
تاكيدا للاول قال صاحب الكشاف في تفسير كلا اذا دكت الارض دكا دكا
اي دكا بعد دك نظيره من الحال جاء القوم رجلا رجلا ومنها ما وقع تفصيلا

التفصيل

التفصيل في العقد التبيين فيندرج في الضابط فشدوا الوثاق فاما منا
انه لا يجب فيه الحذف ولو قال بدل قوله الاثر لا اثار لم يندرج فينبغي ان يحمل
التفصيل على تبيين متعدد وهو يكون على نوعين تبينها على سبيل التوزيع
كما في مثال ذكر وتبينها على سبيل الجمع كان يقال اضرب غلامك تاديبا
وتخويفا لكنهم شرعوا في هذا المقام ببيان الانواع المحتملة وفيه تامل
مضمون جملة لفظ صند ما يتضمنه الجملة ويستفاد منها كما قصده في ما بعد عن
مع لكنهم شرعوا ههنا خاصة بمصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول
ويستفاد منه وجوب اشتمال الجملة على ما له مصدر وذلك لان الاثر
بمعنى الغرض وانما يتحقق الغرض مضمون الجملة لو اشتملت على فعل احتاج
فيه اطلق الاثر على الغرض لان تحققه بعد مضمون الجملة كتحقق الاثر بعد
المؤثر ونحن نقول اضافة الاثر الى مضمون الجملة كاسناد الفعل الى السبب
وانما قال تفصيلا لاثر مضمون جملة لان تفصيل نفس مضمون الجملة ليس
كذلك نحو زيد يسافر سفر القريب اما البعيد قيل فلو كان تفصيل ان
مضمون مفرد لم يجب الحذف كما في زيد يسافر اما صحيحا او غنيا اما وقيل ان
الغرض من سفر زيد صحته فايدة سفره لا محالة الا فايدة نفس السفر قد يجعل
فايدة لمضمون المفرد متعلقه اسقط هذا القيد ابن مالك فيلزم الاخلال
بينه وبين المص في اما تاديبا او هلاكا كما اضرب زيدا في وجوب الحذف
ولك ان تجمع بين قوليهما بان تقدم هذا النوع من المفعول المطلق
على الجملة المذكورة لان مرتبة التفصيل بعد الاجمال الا ان المص بنى على
وجوب التقديم وابن مالك اقتصر على ذكر الضابطة واعلم ان المفعول
المطلق انما يكون بعض المفصل لان المفصل هو ما عطف عليه مجمله قيل
مسامحة بمعنى ما له دخل في التفصيل وكونه تفصيلا لانه مصدر مضاف
الى الفاعل فيما اذا كان المناط لهذا الغرض منوبة للفاعل وكونه تفصيلا
لانه مصدر مضاف الى المفعول فيما اذا كان المناط له التعلق كما في المثال
المذكور فان المن والفداء عرض من شد الوثاق كائنا من كان الشاد

مضمون الجملة

وح لا نقتصر في التفسير على الاضافة الى الفاعل او المفعول بل نزيد عليه
المصدر المقيد بالحال نحو جئتك متكلما اي اتكلم معي وسماعا مني فان (جيئتك متكلما)
تكلما هو الغرض من المجيئة في حال التكلم لا من مجرد مجيئته نحو فشدوا الوثاق
بالفتح وتكسر ما يشد به فاما منا بعد اي بعد الشد واما فداء بالكسر ويفتح وقد
يقصر يقال فداه يفديه اي اعطى شيئا وانقذه فان قلت لم يجعل فداء
مفعولا له للشد فيستغنى عن حذف العامل وينطوي هذا القسم من وجه
حذف ناصب المفعول المطلق قلت لا نزاع في احتمال المثال لما ذكرت لكن
لا ينطوي به هذا القسم لانه يحتمله قولنا وهبتك الفا فاما اعانة او اكراما (لا م)
اي فاما يعينني اعانة او يكرمني اكراما فانه لا يحتمل كونه مفعولا له لانه لا
يصح تقدير اللام فيه لعدم اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلل وقد عرفت
ان الجملة المتقدمة اعم من الطلب والخبر ومن امثلة الخبر قوله لاجهدن
فاما درء واقعة تخشى واما بلوغ السول والامل ومنها ما وقع للتشبيه
اي مفعول مطلق وقع في التركيب لغرض ان يشبه به شيء وهو المصرح
في عبارة ابن مالك حيث قال ومن الملتزم اضمار ما صب المشبه به مشعرا
بحدوث بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية
للعمل فيه لكن هذا التفسير مبني على ان يراد بالمفعول المطلق ما يطلق
عليه المفعول المطلق بتجوز لان المشبه به هو نايب المفعول المطلق
ولو كان مراد المص ذلك لكان الظ ان يقول للتشبيه به وايضا يخرج
عنه نحو فاذا له صوت مثل صوت حمار فان المفعول المطلق بحسب
الظ هنا لفظ مثل وهو ليس مشبه به بل دال التشبيه فينبغي ان
يفسر قوله للتشبيه بقولنا لان يقع مشبها فيكون الكلام في المفعول
المطلق الحقيقي ويكون ظ قوله للتشبيه منطبقا عليه ولا يخرج منه
صورة ومنهم من فسره بفعل المتكلم وقال لتشبيه شيء بشيء وهو (اي م)
ينطبق على المفعول المطلق الحقيقي والمجازي مشبها به كان او اداة
التشبيه علاجا فسر بالمشعر بالحدوث وفسر البعض بكونه فعلا الى

العضو

العضو الظاهر ولم يكن في نسخة كانت عند الرضي فاعترض بانه لابد من قيد اخر
وهو الاشعار بالحدوث ليخرج نحو لزيد زهد زهد الصلحاء فانه لا يجوز فيه
حذف الفعل لعدم القرينة لان الفعل يشعر بالحدوث عليه فاذا كانت الجملة
السابقة مشتملة على ما يدل على الحدوث تكون نائبة عن الفعل والة عليه شاغلة
موضعه ويجب الحذف والا فلا وقد عرفت عن ابن مالك ايضا اشتراط الاشعار
بالحدوث لان الغالب فيما يفعل به الحدوث وفيما يصدر عن الناطق الثبوت
لكن هذا التفسير انما يصح لو ثبت كون العلاج بهذا المعنى في اللغة ولم
نجد وفي القاموس عالجه علاجا زاوله وداواه فتفسير قوله علاجا بكونه
محتاجا الى المزاولة وما يحتاج فيه الى المدا وهو الامور الحادثة دون
الثابتة بعد جملة يخرج المقدم على تلك الجملة فلا يجب حذف الفعل مع تقدمه
على الجملة مشتملة على اسم بمعناه اي منطبق على معنى المفعول المطلق فيخرج مفعول
مطلق واقع بعد جملة مشتملة على فعل او شبهه فعل لان العامل فيه ذلك الفعل
او شبهه دون محذوف نحو مررت بزيد فاذا هو يصوت او مصوت صوت
حمار وذلك ان نقول ما هو بمعنى المفعول المطلق يكون للحدوث لانه الحدث
فيغني عن قيد العلاج فالنسخة العليا ما خلا عن قيد العلاج ولا يرد عليه اعتراض
الرضي وصاحبه اي مشتملة تلك الجملة على صاحب معناه او ذلك الاسم او
المفعول المطلق بخلاف ما اذا لم يشتمل نحو في البلد صوت صوت حمار لان تلك
الجملة لا تنوب عن الفعل المحذوف لعدم اشتماله على ما لابد للفعل منه من
الفاعل ففي هذه الصورة يجب رفع صوت حمار اما على كونه بدلا او صفة وجوز
الرضي كونه تاكيدا وفي الحكم بكون المفعول محذوف الفعل في هذا القسم
رد على سيبويه حيث جعل العامل الجملة المتقدمة وعلى من جعل العامل
الاسم الذي بمعنى المفعول المطلق والاهتمام بالقيود لتعيين محل الخلاف
فلا يرد ان الكلام في المفعول المطلق فلا حاجة الى قيد يخرج ما ليس مفعولا
مطلقا فان قلت يتجه القول بحذف العامل مع وجود اسم بمعنى المفعول
المطلق والمصدر ويصح ان يعمل فيه قلت وجهه الرضي بان عمل المصدر لكونه

ليفسر ما لاحتياج الى العضو الظاهر ايضا للاشعار بالحدوث م

ص

المطلق م

بتقديران مع الفعل وحمل المصدر في الجملة المتقدمة بمعنى ان مع الفعل
لان الفعل المصدر بان غير مقطوع به وهذا الفعل مقطوع به وفيه نظر
لان المصدر الماضوي بتقدير ان مع الماضي والحال بتقدير ما مع الفعل
وانما اطلق القول بان المصدر بتقديران مع الفعل لاشتهار ان يجعل
الفعل في تاويل المصدر صرح به في بحث المصدر العامل المصدر الماضوي
في المفعول المطلق فالوجه ان يقال كان الظاهر ان يقال لزيد صوت حمار
فاذا اصل لزيد صوت صوت حمار قصدا الى الابهام ثم التفسير ليتمكن في
النفس فناسب ان يكون المفعول المطلق من تتمة جملة اخرى ذكر جوابا
لسؤال نشأ من الاولى فكانه قيل كيف صات فاجيب بانه صات صوت
حمار نحو مررت به لا دخل لعدم الجملة في حذف الفعل انما هو لتعيين مرجع
ضميره في الجملة التي بعدها ويستفاد من الرضي انه لا دخل له لانه على
تعيين زمان الفعل وفيه انه لم يشترط في حذف الفعل الا تعيين حدثه
وفاعله الا ان يقال لا يتوقف عليه دخول الحذف لكنه يقوي الحذف فاذا له
صوت صوت حمار ظاهر كلام الصحاح ان الصوت مصدر حيث قال يقال صات
الشيء يصوت صوتا لكن الرضي قال الصوت اسم اقيم مقام المصدر كالعطاء
والكلام والقاموس جعله ايضا اسما ولم يتبين كونه مصدرا او صراخ صراخ
الثكلى في القاموس الصراخ الصوت او الصوت الشديد والثكلى فقد
الحبيب او الولد هذا وقوله او صراخ عطف على المثال السابق لا على المسند
اليه في المثال السابق كانه قيل ونحو فاذا له الخ وانما اتى بالمثالين تنبيها
على ان وضع غير المصدر مقامه في هذا القسم كثير ومنها ما وقع مضمون
جملة لا يحتمل لها غيره الاخصر لا يحتمل غيره وغيره جملة او بدل من محتمل وغير
للاستثناء مثل لا اله الا الله والاوفق بقوله لها محتمل غيره ان يكون
صفة المحتمل وبالجملة بيتلوهم يستلزم كون المصدر محتمل الجملة مع انه
منصوص عليه والمنصوص يقابل المحتمل فتامل وضمير غيره اما للمضمون
او لما والمراد الغير المنافي والا فاي جملة الا ويحتمل كونه حقا وباطلا فكيف

لا يحتمل لها غيره

يكون

يكون المضمون لا يحتمل غيره والاوضح ما وقع مضمون الجملة يكون نصا فيه
ولا يبعد ان يقال لا يحتمل لها غيره تعارف في الكون نصا فيه فيم ما تقدم
والحصر بقوله مضمون جملة عما وقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا مما لا يحتمل
غيرا ونحو رجع القهقرى مما يحتمله ويقوله لا يحتمل لها غيره عن قسميه
لا وجه لهذا التقييد والتفصيل بل يكفي ان يقال ومنها ما وقع مضمون جملة
لا يقال هذا التفصيل لاختصاص كل قسم باسم لانا نقول التخصيص بالاسم
فرع التفصيل فلا يصح ان يكون سببا له فتامل ولا يخفى انه ينتقض بقولنا
اعترفت اعترافا فان اعترافا مضمون جملة لا يحتمل لها غيره الا انها لم يذكر
فلا بد من تقييد الجملة بالذكر لا يقال يجب ينتقض بقولنا اعترفت بان له علي
الف درهم اعترافا لانه يجب تسليم صحته ليس هنا ذكر جملة بل صار الجملة مفردا
ويسمى هذا القسم تاكيدا لنفسه مع ان الجملة تغاير المصدر تنزيلا للنص في مدلول
المصدر منزلة نفسه وتسمية التوكيد لغيره لا خفاء فيه ولقد استصعب
التوكيد لغيره بناء على ان كل موكد يقرر نفس المؤكد لا غيره وهذا مبني على
جعل المؤكد والمؤكد المفهوم دون اللفظ والانسب بالفن جعلهما اللفظين
كما ينبهناك ولجاب للصبان لام لغيره ليس صلة التاكيد بل لام الاجل فهو
بمعنى تاكيد لاجل دفع غيره او لاجل احتمال غيره وتعقبه الرضي بانه لا يلائم
التاكيد لنفسه فان لامه ليس للاجل ودفع بان المعنى تاكيد لاجل تقرير
نفسه وهذه الكلمات بمعزل عن التسمية بموكد نفسه وموكد غيره كما في تسهيل
ابن مالك بل التسمية بموكد نفسه وموكد غيره يكشف عن التاكيد لنفسه
والتاكيد لغيره بوجه لا يخفى حله فوجه الرضي بان المحتمل من حيث انه محتمل
غير النص من حيث هو نص فالمصدر يؤكد ما هو غيره وصفا في القسم الثاني
بخلاف القسم الاول ومنها ما وقع مضمون جملة بخلاف نحو رجع القهقرى فان
مضمون مفرد يحتمله وغيره لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا وقد انكشف بما
قدمناه في قسميه واستغنيت عن الشرح ويشكل بقولنا قولا حقا فان قولا حقا
مضمون جملة يحتمل الغير ودفعه انكشف لك بتمته فكن على بصيرة بها بر شقه
ولا تسالني

عن شرح وسمي تهكما بالعنيف فاني جئت لك بجنية وسنح ومن امثلته لا افعله البتة يعني
اقطع القطع الذي لا تردد فيه فقوله لا افعله يتضمن القطع ويحتمل التردد فحذف فعل
بقوله البتة واوجب التعريف سيبويه ونقل اللباب تنكيره وجعله لبتا للنص
وصار همزة حرف التعريف فيه قطعيا فلا تسقط في الوصل ومنها ما وقع
مثنى منقوص مما لا يحصى من مثل ضربت ضربتين وفيه المص في الايضاح يقول
للتكثير اي يكون مثنى لا يكون المقصد منه عدد الاثنين بل الكثير بلغت ما
بلغت فان قيل لبيك بالباب بعد الباب وافقهم الرضي في هذا المقام
وان قال في بحث خواص الاسم ان الفعل فيما رجعوني وفي قول الحجاج يا حرسي
اضربا عنقه لم يجمع ولم يثن اذ الجمع والتثنية يقتضي التعدد في المعنى وهنا
ويتكرر اللفظ فقط كما في التاكيد كانه قيل ارجع ارجع ارجع واضرب اضرب
والتاكيد في الاغلب بلفظين لكن قد يشبه بالتثنية والجمع في كونه ضم لفظ
الى لفظ مثلهما وان كان فيه متفق المعنى وفيهما مختلفه فاضربا عنقه
مثل لبيك وسعديك وارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى
وليس فتامل وبعد تقييد المثنى بقصد التكثير اورد قوله ثم فارجع البصر
كرتين ويمكن دفعه بان مراده كونه للتكثير فقط وكرتين كما يستعمل للتكثير
يستعمل لعين فقط فقوله مثل لبيك وسعديك منصوب صفة لمثنى اي ما وقع
مثنى مثل هذين في كونهما للتكثير لا غير ويريد كون المراد التقييد دون
التمثيل ان معرفة المثنى لا يحتاج الى التوضيح ولا يخفى ان جعل هذا القسم سماعيا
احق من جعله قياسيا اذ المثنى الذي لا يكون الا للتكثير بل ما يكون للتكثير
سماعي صرح به واعتذار الشارح بان المقصد انه قياسي من وجه بعد معرفة
المثنى للتكثير تقول كل مثنى كذلك يجب حذف فعله ليس بشيء لانه لا ينفع
هذا القياس اذ لا مغني عن الضبط بالسماع وبهذا الاعتبار تنخرط السماعيات
في سلك القياسي كالافعال الناقصة والحروف العاملة الى غير ذلك قال
بعض الفضلاء انما وجب الحذف هنا لانه اغني تكرير المصدر عن ذكر
الفعل كما في زيد سيرا سيرا وانما لم يشترط هنا ما اشترط هنالك

لان التكرار هنا اقوي لتكرر المعنى ايضا حيث تعدد الفرد بخلافه في سيرا سيرا
اذ لا تعدد الا في اللفظ مع اتحاد المعنى اقول هذا لا ينفع في زيد سيرا فتامل او
زيد سيرا ثم سيرا الا ان يتمسك بطرد الباب ولبيك في الاصل لبين سقط النون
بالاضافة من لب بالمكان والب اقام اي اقيم في مكاني بطاعتك ولا ابرح
عنه وقالوا اصله البابين صار لبين بحذف الزوائد كما تسعديك فانه
في الاصل اسعاديك لا محالة ولا يظهر وجه للقول بحذف الزوائد في
لبيك بعد مجيء لب والاظهر ان يقال الحذف في سعديك للازدواج
في لبيك وسعديك ثم بقي هكذا في غير مقام الازدواج ايضا وقالوا حذف
الزوائد لحذف الفعل لتفريغ المجيب بسرعة لسماع الامر ونحن نقول المفرغ المخاطب
عن سماع الجواب بسرعة للامر ويخف مونة سماعه ومن ذلك المثنى هذاذيك اي هذا
[illegible] بعد هذاذ والهذاذ القطع بسرعة ومنه هجاجيك والهجاج الكف
واذا فرغت من معرفة اقسامه المص فاستمع ثلثة اقسام اخرى فيكون تلك عشرة
كاملة لست تنتظر بمقتضى وعدنا معرفة تلك الثلثة الاول كل مصدر كان
في الاصل صوتا نحو آها اي توجعا وواها اي طيبا وتفا اي كراهة فيقدر
لجميعها افعال بمعناها والثاني كل ما كان توبيخا مع استفهام كقوله اقياما
وقد علا بان المطلوب [illegible] توبيخا اوبدونه كقوله خمولا واهمالا وعدت
بتثبيت اسباب السيادة والمجد والثالث قال الرضي هو بشير ان يكون
قياسا كل مصدر عطف بالواو على جملة تاكيدا عليه وتبيينا له كقولك الحسب
لتم ونعمة عيني اي الم واقر عينك انعاما وكقوله الراد لا افعل ذلك ولا كيدا
اي لا اكاد ان افعله كيدا او دبما يقال كيدا او مكادة المفعول به الاظهر
انه حذف هنا وبه المفعول به لاختصار لا لسياق الذهن اليه وكذا في اخواته
في هذا الباب وفيما سبق اذ لابد منه في التقسيم المشار اليه بقوله فمنه في اول
الباب والاضمير في المفعول به وضميره الى الاسم وكذا المفعول فيه وله ومعه
وقال الضمير المستتر في للمفعول راجع الى الفعل اي الذي فعل فعل به او فيه او
لاجله او معه فيقدر الواجح المفعول هو به او فيه او له او معه لان مستند

صفة جارية على غير من هي له ويجد على كون الضمير المجرور الى اللام انه لو كان
كذلك لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول مع انه يستعمل مفعول به وفيه وله
ومعه كثيرا بلا صفة وتنكير فالتحقيق انه يرجع الى موصوف محذوف اي شي
مفعول به واللام ليس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة والمفعول به
اسم لما تعلق به الفعل بنفسه او بواسطة حرف الجر ولذلك ترى بعض النحاة يقسمه
الى المفعول به بلا واسطة والمفعول به بواسطة حرف الجر المسمى بالظرف لغوا
ولا يصح تفسير المطلق بقوله **هو ما وقع عليه فعل الفاعل** اذ لا يقال في عرف اللغة وقع
الجلوس على الدار بل وقع فيها ولا انه وقع المرور على زيد بل وقع المرور بزيد و
مقتضى المقام تفسير مطلق المفعول به لان المفعول به بواسطة حرف الجر وان
ليس من المنصوبات لفظا لكنه محلا اذ لا بد للنحوي من البحث عن نصبه المحلي ولا
يصح جعله تفسيرا للمفعول به بلا واسطة حرف الجر كما توهمه الرضي وغيره
بناء على ان المطلق للمفعول به ينصرف اليه لان ما وقع عليه فعل الفاعل
يصدق على زيد في ذهبت بزيد وعلى الجلوس في جلست على السرير لا
يندفع الثاني بان قولنا وقع الجلوس على زيد انما يصح مع تعلق كلمة على بالجلوس
لا بالوقوع وتعلق على في التعريف بالوقوع فاين احدهما عن الاخر ويلزم خروج
الاول مفعول بلا واسطة حرف الجر فان حرف الجر يجعل الذهاب بمعنى الاذهاب
وزيد مفعول الاذهاب بلا واسطة لا يقال ما ذكرنا درس وقوع الفعل على الشي
لا يصح في افعال القلوب لانه لا وقوع لها على شي قلت لا يصح ايضا في الافعال الظاهرة
لانها لا تدرك بالبصر ووقوع الشي على الشي من مدركات البصر فلذا فسر
المص تعلق الفعل بشي يتوقف عليه تعقل الفعل يعني تعلق الفعل بنفسه لا
مطلق التعلق اذ قد عرفت ان بعض التعلقات لا يقال فيه الوقوع على الشي
وكذا المراد تعلق بغير الفاعل لانه يعبر عنه بالوقوع عنه لا الوقوع عليه وانما
اضاف الفعل الى الفاعل ليصير قرينة على الفعل الاصطلاحي فيصير اسناد الوقوع
اليه عن شوب التجوز وشمول التعريف لمفعول غير الفعل عن كلفة التكلف و
يتقيد عموم الفعل او تقييد الشي بما هو جنسه بقيد العموم ولا فعل يخلو عن

فاعلا اي وقع عليه الفعل اي فعل كان محذوف الفاعل كان نحو ضرب زيد فان
زيدا مفعول به وقد وقع عليه فعل الفاعل المحذوف ونحو اعطي زيد درهما
ومنهم من قال انما اضاف الفعل الى الفاعل ليخرج زيد في ضرب زيد لانه لم يقع عليه
فعل اسند الى الفاعل فاشكل عليه نحو اعطي زيد درهما فان درهما مفعول به
ولم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل فذهب بان زيدا فاعل حكما فجعل الفاعل في
عبارة المص شاملا لمفعول ما لم يسم فاعله وطوى هذه المسافة البعيدة لم ينفعه
اذ يخرج ح اعجبني ضرب عمرا فان عمرا مفعول به ولم يقع عليه فعل اسند
الى الفاعل والمراد بوقوع الفعل عليه كونه مما وقع عليه الفعل عبارة فيدخل
فيه ضرب زيد عمرا واضع لذنبه وما ضرب زيد عمرا لان العبارة دلت على وقوع
الضرب على عمرو ولولا ذلك لانه لم تفد دخل حرف النفي نفي الوقوع ويخرج
زيد ضربته لان زيدا وان وقع عليه فعل الفاعل لكن العبارة لم تفده بل افاد
كونه محكوما عليه بالمضي وبه ولزم من ذلك كونه مما وقع عليه الفعل واجاب
الرضي عن النفي بان يراد علي وقوع عدم الضرب على زيد وضعفه لا يخفى اذ فرق
بين الدلالة على نفي وقوع الضرب ووقوع نفي الضرب ولو اعتبر الدلالة لم يخير
لم يكون زيد ضربته منه على انه لا ينفعه في دفع اضربت زيدا ويدخل في التعريف
نحو ما لزيد وضارب لزيد ولزيد ضربته من مفاعيل دخل عليها لام التقوية
اعني مفعول شبه الفعل ومفعول فعل محذوف او موخر فانه يدخلها لام تقوية
العمل لان اللام لزيادتها في حكم العدم وكذا ما زيد فيه حرف جر اخر **وقد يتقدم
عليه الفعل** مع مشاركته الفاعل في شدة اقتضاء فعل له وامتناع تقدم الفاعل
فلدفع ايهام ذلك المشاركة امتناع التقدم فيه خصه ببيان تقدمه مع
المفعول فيه وله والمفعول المطلق يشاركه فيه وتخصيص الفعل بالذكر
عادته والمراد معلوم لكن بعض ما يشابه الفعل لضعف عمله لا يتقدم عليه معموله
وهو اسم التفضيل ولا يتقدم على المصدر ايضا لانه في تقدير ان مع الفعل
وما في حيزها لا يتقدم ولم يفصل التقدم الى الجواز والوجوب لان وجوب
تقديمه انما هو لتضمنه ما له صدر الكلام ومعرفة وجوب ما يتضمن ذلك

مفروع عنها واما وجوب تقديمه في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر ففي فرع
مسئلة وجوب الفصل بين اما وجزائه ولعدم الفصل بدون تقديمه ويجب تأخيره
اذا كان عامله مشددة او مخففة نحو اضربن زيدا المشابهة العامل بان فلا يتقدم
عليها في حيز كما لا يتقدم شي على ان وكذا اذا كان عامله فعلا يجب او صلة
لحرف لفظا او معنى **ويحذف الفعل** الناصب للمفعول به **لقيام قرينة جوازا** قد علم
ذلك من بيان جواز حذف الفعل في بحث الفاعل اذ لم يقيد الفعل بكونه لازما
والمراد اعم من الحذف وحده او مع المفعول والقرينة اما لفظية **كقولك زيدا لمن
قال من اضرب** فانه في تقدير اضرب او اضرب زيدا بقرينة السؤال او معنوية
كما تقول لقاصد الضرب زيدا اي اضرب زيدا ولم يتعرض لحذف المفعول ولانه علم وجهه
وجائز في بحث التنازع **ووجوبا في اربعة ابواب** فتركه لخامس وهو موضع يجب
فيه حذف الفعل المتعدي للفاعل وسيأتي سادس هو حذف الفعل المتعلق
العامل في الحال المؤكدة وليس للاغراء سابعا لانه سماعي صرح به المص في
شرح المفصل في بحث التحذير ولا المنصوب بالمدح ونظائره ثامنا لان كلها
في الاصل منادى كما حققه الرضي ونحن نفصله لك في بحث حذف حرف
النداء بحيلة له ولا المندوب تاسعا لكونه ملحقا بالمنادى **الاول سماعي نحو امرأ
ونفسه** اي دع امرأ و
بفتح الراء لان عينه وعين ابنما بالبحث للاتبعهما **ونفسه** اي دع امرأ او
اي مع نفسه والمعنى اما الامر بالهجر عنه او بترك الانتقام عنه لان نفسه
تجزيها وبترك اصلاح امرئ لانه يكفيه عقله وكماله وقوله ونفسه لا محالة
عطف على امرأ وليس يحتمل كونه مفعولا معه بالاتفاق فقول الرضي و
الواو بمعنى مع او للعطف خفي **وانتهوا خيرا لكم** اي انتهوا عما انتم فيه من التثليث
وائتوا خيرا لكم من كل شي لامن التثليث اذ لا حسن له حتى يصح تفضيل التوحيد
عليه ومنه حسبك خيرا لك اي حسبك ما حصل لك مما انت فيه وائت
خيرا لك ومنه وراءك اوسع لك اي تاخر عن هذا المكان وائت مكانا اوسع
لك وتقدير ائت لاطراده في نظايره لا بد خبرا من تقدير يكن خيرا لكم لان
حذف كان بدون حرف الشرط شاذ لان حرف الشرط مقدر في الكلام

ومن

ومن تقديره ائتوا خيرا لكم كما لا يخفى وعلى هذين التقديرين ليس مما نحن فيه
واهلا اي جئت اهلا اي اتيت مكانا تأهل فيه ولا تبقى فردا **وسهلا** اي وطئت
سهلا لا تنالم فيه فيه قدماك ومما جعل منه هذا ولا زعماتك اي هذا
هو الحق ولا ازعم زعماتك يقال فيما اذا ظهر هنا على خلاف اقوال زاعم وانا
اقول يحتمل ان يكون لا لنفي الجنس اي هذا حق ولا شي من زعماتك حق فلا حذف
الا للخبر وهو كثير ومما جعل منه من انت زيدا قال الرضي اصله فيمن صار يسمى
بزيد وهو دني وزيد عال وتقديره من انت تذكر زيدا والجملة حال من معنى من
انت فانه في معنى من تكون ويقال ايضا فيمن يذكر عظيما بسوء ونحن نقول هو
منصوب بنزع الخافض المتعلق بمعنى من انت اي من تكون لاسم زيدا ولن يبق
يتكلم به لاجلك او يتكلم به ويقال في الفارسي توچه كسي ازنام باچه كسي مي ازين
كس اكر سخن وكويي ويروى برفع زيد وجعله الرضي خبر مبتدأ واجب الحذف
والجملة حالا اي من انت كلامك زيد والاظهر ان التقدير من انت هو زيد ذلك
هو الرجل المشهور المعروف كما يقال انا ابو النجم ومنه عذيرك من فلان اي
احضر عذيرك من اجل فلان حيث فعل به ما يكره فانك معذور بما فعلت به لانه
استحق لذلك وفعيلك ما هذا جزاؤه والعذير بمعنى العاذر وقد يستعمل في
فعل يعذر عليها ومنه اهلك والليل اي ادرك اهلك مع الليل يعني لا يسبقك
الليل في الادراك قالوا بمعنى مع او ادرك اهلك واسبق الليل فالواو للعطف
والعامل المحذوف وجوبا متعدد ومنه كليهما وتمرا اي اريد كليهما وتمرا
قال الرضي اصله ان شخصا كان بين يديه سنام وزبد وتمر فقال له آخر اي
هذين تريد مشيرا الى السنام والزبد فقال الآخر ذلك لكن قد اعطني
ولا يخفى ان المناسب ما قدرنا ومنه الكلاب على البقر اي ارسل ومنه حشفا
وسوء كيلة اي اتجمع حشفا وسوء كيلة والحشف بالتحريك اردأ التمر او ما لا
له لصغره او التمر اليابس الفاسد كذا في القاموس ومنه كل شيء ولا شتيمة
حر اي افعل كل شي ولا تفعل شتيمة حر ومنه فان تأتني فاهل الليل والنهار اي
فتأتي من هو اهلك بالليل والنهار ومنه ديار الاحباب اي اذكر ومنه قو

حذف الفعل العام

الاعذار عن المصنف في ترك الاغراء والتحذير والمنصوب بالمدح

الحذف السماعي

حسبك خيرا لك

وراءك

هذا ولا زعماتك

انظر من انت زيدا

عذيرك من فلان

اهلك والليل

كليهما وتمرا

الكلاب على البقر

حشفا وسوء كيلة

كل شيء ولا شتيمة حر

فان تأتني فاهل الليل والنهار

ديار الاحباب

ما رايت كاليوم رجلا

كاليوم رجلا لم ار او كرجل اليوم رجلا فان الاصمعي وجوب الحذف في جميع ذلك
وغيره لكونها امثالا او كالامثال في كثرة الاستعمال وجعل الباب المثال الاخير
جايز الحذف هنا ولم يتعرض لحذف المفعول به لانه علم من بحث التنازع الثاني

بحث المنادي

من ابواب وجوب الحذف والاول من ابواب الوجوب قياسا المنادي النداء بالضم
والكسر الصوت وناديته وناديت به فتسمية المنادي منادي ظاهر وهو سماعي
كان لازم النداء في السعة مما جاء على مفعلان نحو ملامان بمعنى اللئيم وملكعان

ملكعان وملامان

بمعنى الملكع والغالب فيه السب وقيد بملكعان للكريم وجوز ابن مالك استعماله
مفعلان لغير النداء في السعة على قلة ومن كلمتي فل بمعنى فلان وفلة بمعنى فلانة
ومن نومان بمعنى كثير النوم وذكر ابن مالك لومان وملامان ايضا ومما جاء على

لكاع ولكع

فعال في سب المونث وعلى فعل في سب المذكر نحو يا لكاع ويا لكع اي يا لاكع
ويا لاكعة وهما قياسيان او لم يكن لازم النداء المطلوب اقباله اي توجهه اليك
بتوجهه اما حقيقة او حكما كما في نداء المقبل اليك بوجهه قبل النداء اي ما وضع
لمطلوب الاقبال فيدخل فيه يا الله ويا جبال مما يستعمل فيه الاقبال ويا طيب عد
مما لا يصح فيه طلبه لان كل ذلك موضوع لمطلوب الاقبال استعمل في غير موضوعه
ويدخل فيه المندوب بيا لانه موضوع لطلب الاقبال مستعار للتفجع بخلاف
واعبد الله فان المتفجع عليه وكلمة وا ليس منادى بل تفجع فوا عبد الله في معنى
اتفجع على عبد الله فنصب بنزع الخافض تخفيفا ولم يعد المندوب في موضع
وجوب الحذف ولم يجعلها لان بعضه منادي وبعضه كالمنادي فاكتفى

خمسه

في مقام عد الابواب بالمنادي بمرتبة على تفاوت بينهما فيما بعد بحرف
فيه رد على ابي علي جعل حروف النداء اسماء افعال لانه جاء منها ما هو على حرف ف
واحد بخلاف اسم الفعل بل بخلاف الاسم المستقل في اللفظ فانه لم يجي اقل
من حرفين نايب مناب ادعو في شغل محله لا في العمل والا لم يكن المنادي محذوف ف
الفعل لقيام قرينة خلافا للمبرد حيث راى اعمالها بخلاف ساير الحروف
فجعلها امارة سدت مسد الفعل من كل وجه والمتبادر منه ان ادعو مقدر
قبل المنادي كما هو الاصل في العامل لكن هذا خلاف ما نقل عن سيبويه الله

فان اصل يا زيد يا اياك اعني وكانه لان المنادي مقصود الاختصاص من
بين المتعدد فناسب التقديم للاختصاص والمصنف لما لم اي اكثر اما
ينادي المتوحد ونفس يراد هو انسب بمقام النداء كما لا يخفى وانسب منه
تقدير انادي ولما كان النيابة توهم وجوب ذكر الحرف فلزم خروج يوسف
اعرض دفعه بقوله لفظا او تقديرا ومما لم يظهر فيه النيابة لفظا لفظ الله والمنادى
المحذوف وسياتي ساير ما لم يظهر فيه ومن لطايف المشايخ ان المنادي مع كونه
مفعولا به صار كالعمدة فانه لا تتم الجملة الندائية الا به وذلك لانه في معنى اقبل
فكان كالمفعول فاعل في القصد وللتنبيه على ما يرفع به والمنادي احوال تعرض

المنادي مع كونه مفعولا صار كالعمدة

بالنداء هي اهم في باب النداء من نصبه الذي هو امر معلوم من كونه مفعولا
به قدمها على بيان النصب وقيل لان غير المنصوب اكثر من غيره فضبط
او لا الاقل وبين الاكثر بانه سواه فانما مبني اي يجب بناء المنادي في السعة
والضرورة لان الضرورة لا تدعو الى النصب ويندفع بالتنوين خلافا للكوفيين نس
وهو اقيس لانه لا مجال لتنوين التمكن في المبني الا ان يقال المنادي مبني شبيه
المعرب كما يعرف عنه معرفة حال توابعه وفيه رد على الكسائي حيث جعله مرفوعا عا
بلا عامل كما جعل المنصوب منه منصوبا بلا عامل اما لطوله وهو منقوض
بالمنادي النكرة واما لان المنصوبات اكثر واختلف في عود المحذوف للتنوين
بعد سقوط هذا التنوين بالبناء فيما رد حرفه الاصلي على واحد فاوجب
الخليل يا قاضي ويونس يا قاض بالكسر وايضا في وجوب يا مري كذا في د
التسهيل على ما يرفع به عدل اليه من قول النحاة على الضم ليظهر دخول
على ما يرفع به لو لم يكن منادى فسره ابن مالك وهو واضح في بيان حال المثنى
والمجموع بخلاف تفسيره بما يرفع به الاسم على ان يكون في يرفع ضمير الاسم
فانه مع بعده لا يعرف منه حال المثنى والمجموع بخلاف توجيهه بان يرفع
حالا عن الضمير على انه يوهم بناء المثنى والمجموع على النون لان النون مما يرفع
به الا ان يقال المتبادر مما يرفع به ما علم سابقا ولم يعرف بعد ان النون
يرفع به ان كان مفردا ... بقرينة جعل ما بعده من المنصوب وسيعلق بك.

اراد به ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف فيكون مقابلا للمضاف على انحصار ما ليس مضافا في المفرد بمعنى ما ليس بمضاف

شبه المضاف معرفة اما قبل النداء او بقصد على التعيين في النداء ونبه عليه بقوله
يا زيد ويا رجل وفيه رد لمذهب المبرد انه لا يكون نداء العلم لامتناع تعريفين
الا ان قيل انه لا باس عند حذف السبب لانه يستلزم جواز تعريف المضاف
الى المعرفة والعلم باللام بل لان النداء لا يفيد التعريف بدون قصد ومثل
للتثنية والجمع بقوله ويا زيدان ويا زيدون دون يا رجلان ويا مسلمون تنبيها على
تثنية العلم او جمعه لا يستلزم اللام في النداء لان تعريف النداء يغنيه عن اللام
وفيه تنبيه على ان المراد بالمفرد ليس ما يقابل المثنى والمجموع ومما يهمك ان
تعرف ان اثني عشر في حكم المثنى عند سيبويه لان الجزء الثاني لمعاقبته النون
بمنزلته فتقول في ندائه يا اثنا عشر فلا تعتد بالضم كما تعتد به في خمسة عشر وعند
الكوفيين في حكم المضاف لمشابهته به في حذف نونه فتقول في ندائه يا اثني
عشر نقله الرضي عنهما هكذا في ندائه وقد اجاز ابن كيسان الوجهين وبناء
المنادى على ما يرفع به لفظا او تقديرا او محلا نحو يا زيد ويا فتى ويا هذا او
واستثنى من المفرد المعرفة المستغاث بقسميه حيث قال ويخفض بلام الاستغاثة
لكنه ابقى هذا القسم الثالث منه فانه مبني على ما امر وما يستغني لظهور كونه
مستغاثا عن اللام والالف على ما في التسهيل وسيستثنى العلم الموصوف
بابن مضافا الى علم اخر وينبغي ان يستثنى منه ومن قوله وينصب ما سواهما
ايضا منادى الذي يلحق باخره الف لبعده والمنادى بالعين المصرح به فانه
يلحق باخره الالف والهاء فيقال يا هناه صرح به الرضي في بحث المندوب
التسهيل وبضم الهاء تشبيها بهاء الضمير او بكسر لدفع التقاء الساكنين
والمنادى المضمر فانه جاء فيه يا انت ويا اياك على الاصل ويخفض اي المنادى
بلام الاستغاثة اي بلام هو شايع في الاستغاثة يدخل على المنادى دلالة
على انه ينادي للاغاثة قيل هي لام زيدت لتقوية عمل الفعل المحذوف ولا
انه لام زيدت علامة للاستغاثة اذ لا وجه لتقوية العمل في هذا القسم دون
غيره وهذه اللام مفتوحة لان المنادى كضمير المخاطب ويأتي بعد هنا
المنادى المستغاث له بلام مكسورة لانه ليس كالضمير فتقول يا لله للمسلمين

اثنا عشر من حكم المثنى

لام الاستغاثة

داورد

وَاورد انه لابد من المعرض للخفض بلام التعجب نحو يا للماء في مقام التعجب
عن الماء وبلام التهديد نحو يا للظالم لا قتلنك ليصح قوله في ما بعد وينصب
ما سواهما وقد اندفع بتفسيرنا لام الاستغاثة ويؤيده قول ابن مالك باب الاستغاثة
والتعجب الشبيه بها ومنهم من قال لام التعجب والتهديد من فروع الاستغاثة
كانه ينادي ويستغاث المتعجب منه ويقال يا للعجب لا تعجب منك والتخلص من التعجب
وينادى المهدد يقال يا للعدو اغثني بتمكينك اياي من قتلك لا قتلنك والتخلص
منك ومن عدوانك وفيه ان التعجب والتهديد يكون في حضور المتعجب منه
فلا معنى لطلب الاتيان فيه وانه لا معنى للاستغاثة بالمهدد في تمكين القتل لانه ليس
شانه تلك الاغاثة والوجه ان يقال يستغيث المتعجب منه لنفسه في دفع تعجبه الذي
لا يطيقه بان يغير حاله الذي يتعجب منه ويستغيث المهدد ليغيثه في دفع
القتل بان يغير حاله ويترك موجب قتله او ليغيث نفسه وينجيها من القتل بذلك
التغيير وقد تكسر لام التعجب والتهديد نحو يا للزيد سواء كان في مقام
الاستغاثة او التعجب او التهديد ويقصد جعل التمثيل محتملا لجميع ما قصد بيانه
لم يذكر المستغاث له لانه مع المستغاث لم يحتمل الخويه ويفتح المنادى لالحاق
الفها اي الاستغاثة ولا لام فيه تقييد لالحاق الالف للفتح حتى يتجه
انه يفيد انه لا يفتح لالحاق الالف مع اللام ولا يفيد ان الالحاق مشروط
بعدم اللام لا يقال الفتح ضروري الالف فكيف يتوهم انه لا فتح بالالف مع
اللام لانا نقول الالف ليس ضروريا فيجوز ان ينقلب ياء بمقتضى الخفض
الذي اقتضاه الكسر ووجه عدم اجتماع اللام والالف عند بعض ان الا
الالف واللام نايب عنه فلا يجتمعان وعند بعض يا في انتهما لا يقال
لا تنافي في يا احمداه بين مقتضى الالف واللام لانا نقول لم يدخله اللام طردا
للباب لا يقال التنافي موجود لان مقتضى احدهما فتحه بنائية ومقتضى الاخر
اعرابية لانا نقول لا تقتضي الالف الا فتحة ما قبلها اعرابية كانت او بنائية الا
ترى انه يقال في الوقف على زيد ان يا بالالف وفتحة ما قبلها نصب وبعد هنا
نظر لانه لا يلزمه فتح المنادى لالحاق الالف بل يجوز ان يلحق المنادى المثنى على

لام التعجب
لام التهديد

الفها
ولا لام

ما بعد به الالف نحو يا زيداناه ويا زيد وناه الان يقال لا يلحق الالف المنادي
في التثنية بل النون والنون مقارب للتثنية وليس منها ولا لم يكن الاعراب
في اخر الكلمة ولا يختلف لحن المثنى به فيا علجدا ولك ان تقول لما غلب بفتح نحو
يا زيداه فيخرج عن الحكم للمثنى والمجموع فان قلت اذا جعل منه علما ومثله بكسر الكاف
يقال يا منهون ويا منكيه اذكرا الف الاستغاثة حكمها الف الندبة صرح به
الرضي فلا يصح قوله في ما بعد وينصب ما سواهما قلت هذا داخل في المنادي
المفرد المعرفة اذ لحاق علامة الاستغاثة لا ينافي البناء على الضم المحلي على ان ضمير
التثنية راجع الى المنادي المفرد المعرفة ومطلق المستغاث لا المستغاث المذكور
فان قلت كيف يلحق الالف اخر ما فيه الف قلت يحذف الالف الاولى عند النحاة
والمص يلحق الالف التي في الاخر ولا يلحق الف الاستغاثة ولا يخفى ان القياس
كان يقتضي قلبها واوا او ياء كما هو لحاق الف التثنية ولم يبق اخر من الاحكام
يفصله العوض في الف الندبة فاقتنينا بهم خوفا من الاسام بطول الكلام في
هذا المقام وينصب اي يبقى على نصب كان له فلا يرد ان نصب المنادي تحصيل
الحاصل ولانه ان اريد نصبه لفظا فيشكل بقولنا يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ن
مبنيا على الفتح وكذا يا امثل فارايت وحينما اليت وان اريد نصبه اعم من
اللفظي والمحلي فالمفرد المعرفة والمخفوض بلام الاستغاثة والمفتوح بالفها كذلك
ولا معنى لتخصيصه بقوله ما سواهما قيل اي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث
ويشكل بقولنا يا غلام زيداه فالضمير راجع الى المفرد المعرفة والمستغاث المخفوض ث
والمستغاث المفتوح الا انه لم يجعل الضمير لجنس المستغاثين ولجنس الجامع المستغاث
وكان الاظهر ما سواها وقد قصد ما سواهما بقوله مثل يا عبد الله اي مضافا ف
خاليا عن علامة الاستغاثة ويا طالعا جبلا اي شبه المضاف كذلك وهو ما يأتي
بعده ما لا يتم به معناه وهو معموله او معطوفه الذي لا يفيد به معناه سوى
المعطوف والمعطوف عليه علما لمثنى ولم يكن خلافا [illegible] للاندلسي وابن
يعيش في غير العلم مثل يا ثلثة وثلثين فانه قصد بهما عدد مخصوص
ولا يفيده ذكر ثلثة لو سكت عنه كثلثين بخلاف يا زيد وعمرو والمنادي

يا منهون ويا منكيه

الموصوف

الموصوف بالجملة وهذا القسم من شبه المضاف مخصوص بالمنادي حتى نصب
المنادي الموصوف بالجملة دون اسم لا الموصوف بها بل يبنى على الفتح لان نظم ان
الوصف ملحق بالنسبي لا بمن تمته وانما عدل عنه في المنادي لداع لم يوجد في غيره
فكان ينبغي ان يحمل تفصيله المصنف بان يضم مع قوله يا طالعا جبلا يا ثلثة وثلثين
ويا رجلا يوصف بالمناقب ولو وصف هذا المنادي بعد فيه يبنى المفرد لاعتبار
قبل النداء اذ لا يحسن اعتبار بعض الاوصاف قبل النداء واعتبار بعضها بعد
هذه اقسام شبه المضاف على ما فصلوه في هذا المقام ولم يزيدوا عليه لكن ذكر الشيخ
في بحث نداء المعرف باللام ان الموصول شبه المضاف وكلام المص في ايضاح المفصل
يدل عليه وسينقل لك ذلك تمام الكلام في بحث توابع المنادي فحافظ على
هذا المبحث فانه مما يخص الخواص وفي جعل المنادي الذي هو اسم يصح دخول
اللام عليه مثل ضارب زيد وطالع جبلا واجب النصب خلاف ثعلب فانه
يجيز ضمه كالنصب وقد رد عليه المص بايجابه النصب والكل بالتمثيل بقوله يا
طالعا جبلا وفي اعمال طالعا في جبلا اشكال اذ لم يوجد فيه اعتماد شرط في
الاعمال ولو قدر له موصوف لكان مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع قال
الرضي في بحث الموصول ان عمل اسم الفاعل والمفعول من غير اعتماد على احد
الاشياء الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدأ وحرف النفي وحرف الاستفهام
مذهب الاخفش والكوفيين دون البصريين واما قول النحاة يا ضاربا
غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فالظاهر غير
مستند الى شاهد من كلام موثوق به ولا يقال في السعة يا في الحسن وجهه
بل قد يجيء في الشعر هذا كلامه وقد عرفت لتقدير الموصوف بحث وراجع و
قال الفاضل الهندي في الارشاد اصله يا ايها الطالع مثلا حذف للام
اكتفاء بيا فاستغنى عن ايها كما قالوا ان اصل يا رجل يا ايها الرجل ولشهرة
التمثيل في كتبهم اخترنا المحض فقالوا مما يعتمد عليه الصفة حرف النداء فا
عتمد على التمثيل وظن الخلاف في بيان ما يعتمد عليه الصفة في مقام التفصيل
ويا رجلا لغير معين تنبيه على ان النداء لا يستلزم التعيين وما سوى المنادي

نخ
تفصيل المهم

عمل اسم الفاعل والمفعول من غير اعتماد على احد الاشياء الخمسة

ذلك وذكر المصنف
ايضا في بيان وجه عدم
جواز حذف حرف النداء
من اسم الجنس ان اصله
يا رجل م

توابع المنادى المبني

المعرفة ما لم يقصد به معين لا ما سوى ما ذكر بل معرفة قبل النداء حتى يتناقض
التمثيل للمعرفة بيا رجل والتمثيل للنكرة بيا رجلا ولختار يا رجلا على قولنا يا ضاربا
للتنصيص على ان نداء النكرة لا يستلزم وصفها على ما زعم الفراء والكسائي
وجعل يا ضاربا في تقدير موصوف اي يا رجلا ضاربا **وتوابع المنادى المبني**
اراد به المعهود والمتبادر ما ذكر بلفظ البناء سابقا فخرج عنه المستغاث المفتوح
ولم يرد ما قال الرضي وغيره وينبغي ان يقيد المنادى المبني بغير الذي في
اخره الف الاستغاثة على ان ما ذكره ليس بصالح لانه ينتقض بيا لزيد ونا ويمكن
ان يستغنى عن التقييد واعتبار العهد المذكور وبقاء الكلام في مطلق المنادى
المبني وقوله يرفع على لفظه يشعر بانه مبني على تقدير ان يكون في لفظ المبني ما
يرفع به وينصب على محله على الطاهر وفيه تنبيه على انه ليس النصب على
لفظ المبني بالرفع ... على محله وان كان فيه ضم لا بقاء الضم كما يرفع
به في العروض فلم يجعل النصب محمولا عليه لانا نقول لانه يشبه حركة حرف
الكلمة في غير الاخر لاستدعاء اتصال الالف بها واحترز بقوله المبني عن المعرب
نحو يا لكهول والشبان فانه لا يجوز فيه الا الجر على خلاف اعجبني ضرب
زيد عمرو بالرفع حملا على زيد المجرور بالاضافة وعلى خلاف ما زيد بقائم
وكاتبا وعلى خلاف ما من احد في الدار ولا زيدا **المفردة** يدخل فيها شبه المضاف
لان المراد بالمفردة ما يقابل المضافة كما فيما سبق ولو لا ذكر شبه المضاف
في المنصوب وجعله حكم المستثنى من حكم المفرد المذكور سابقا لكان داخلا
فيه فلا حاجة لادخال شبه المضاف في المفردة الى تكلف جعل المفردة اعم من
المفردة حقيقة او حكما لان شبه المضاف مفرد حقيقة نعم لا يدخل فيها المضاف
بالاضافة اللفظية فينبغي ان يقال وتوابع المنادى المبني المفردة وفي المضاف
بالاضافة اللفظية ولو قيد المضافة بالحقيقة ليسهل ادخال ذلك المضاف
في المفردة بجعلها اعم من المفردة حقيقة او حكما قال الرضي ذلك البيان من
المصلطف ان المضافة مطلقا ينصب حيث ذكر في شرح المفصل الرفع
في قوله يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه وقوله يا صاح يا ذا الضامر العنس وجهين

احدهما

احدهما ان يجعل صفة للمبهم نزله منزلة المفرد لان اسم الاشارة لا يوصف الا بالمعرف
فكانه قال يا ذا الضامر العنس برفع العنس وثانيهما ان اللام بمعنى الذي فهو
في حكم يا فلا الذي ضمرت عنسه والموصول مع صلته في حكم المفرد وان كان
مضارعا للمضاف ولو قال الذي ضمرت عنسه حركة لم يكن الا الرفع وكذا
ما كان مثله ونحوه علتاه في يا زيد الحسن الوجه مع انه يجوز رفعه اتفاقا
هذا كلامه وهذا لا يرشد الى ما ظنه بالمص لجواز ان يكون اشكال المص ان
وصف المبهم هو المنادى حقيقة فينبغي ان يجب نصبه حين كونه مضا
فلا يلزم منه انه اوجب النصب في المضاف اللفظي انه يخرج عليه ان وصف
المبهم في المثاليين لم يخرج بالتوجيهين عن كونه شبه مضاف فيلزم وجوب
نصبه ودفعه بانه لا يجعل ذا فيهما وسيلة نداء الوصف بل يجعل مقصودا
بالنداء **من التاكيد** اي المعنوي اطلقه اعتمادا على اشتهار ان التاكيد اللفظي
فانه قال في الايضاح شرح المفصل انا لم نقصد بالتاكيد الا التاكيد المعنوي
لا التاكيد اللفظي فقد علم ان حكمه حكم الاول حتى كانه هو الا ترى انك تقول
يا زيد زيدا ليعملات فتاتي به على هذه الصفة فكذلك ههنا ولو بين ذلك
واستثني مع البدل ونحو يا زيد وعمرو لكان انفى للبس وابين للحكم هنا لكنه
من فاطلقه لان المختار عنده كونه كالنعت وان كان الاغلب كونه مثل
متبوعه ظهر منه اثر قلة التصفح **والصفة** يعني النعت فيه رد على الاصمعي حيث
منع وصف المنادى لكونه مشابها لضمير الخطاب فلا يوصف كالضمير والجنه
الاقوى انه واقع موقع ضمير المخاطب الشبيه بحرف الخطاب المنزل منزلته
في البناء لكن الاستعمال يرد القياس فلنا كيفا لم نخصها بالتمثيل وجعله
الصفة المرفوعة خبر مبتدأ محذوف والمنصوبة مفعولا اعني وتفسير
يا زيد العاقل بانت العاقل ويا زيدا العاقل باعني العاقل رد **وعطف البيان و
المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه** احتراز على المعطوف بحرف مع اللام نحو يا زيد
فيه الله فانه لا يمتنع دخول يا عليه كما سيجيء وكذا نحو الرجل منطلق علما ونحو
الاسد مجازا عن الرجل الشجاع فانه لا يمتنع دخول يا عليهما على ما في التسهيل

فمن قال اطال بل طايل فهو اجهل قايل وما يمتنع دخوله عليه دخول يا يمتنع دخول
كل حرف من احرف النداء عليه فاختار على حرف النداء للاقتصار على انه ربما
يدخل في الممتنع دخول حرف النداء على لفظ الله فانه يمتنع دخول ما سوى يا عليه
رفع حملا على لفظه يراد به ما يشمل الحمل القريب والتقديري وينصب حملا على محله
وفي درجها في تعريف التابع حال رفعها وجعل اعرابه لعامل وكونه علما
لشيء من المعاني المقتضية اشكال ليس له بغير عقده التكلف لخلاف تعرفه ان
ان كان ضبط لهمك اعمالك واختلفوا في وجه تنزيل حالته البنائية منزلة
الاعراب فقيل لعروضها بعروض يا كعروض الاعراب بعروض العامل وقيل
لاطرادها كاطراد الاعراب وزيفه الرضي بالنقض باطراد كسرة هؤلاء مع انها
لم تنزل منزلة الاعراب ويرد عليه بان معنى اطراد الحكم الكلي اتفقوا كل
منادى مبني على ما يرفع به وذا لا يتحقق في هؤلاء ويرد انه يتحقق في الظروف
المقطوعة عن الاضافة مع انه لم ينزل ضمها منزلة الاعراب وقد قدمنا لك
ما يرشدك الى انه بمنزلة رفع الفاعل فاقبل عليه فانه على الحسن طايل مثل
يا زيد العاقل والعاقل فيه نشر على ترتيب اللف او على غير ترتيبه والخليل
ابن احمد الذي قيل فيه انه لم يسبقه احد مثله في النحو ولم يخلف احدا مثله
ذكره السيد السند في شرح الكشاف انه اعلم من سيبويه في المعطوف
متعلق بقوله يختار الرفع قدم عليه للحصر لانه محل النزاع دون غيره
من التوابع بالاتفاق على اختيار النصب فيها اذ وجه ترجيح الرفع فيه
وهو كونه منادى في الحقيقة منتف ووجه ترجيح النصب وهو كونه تابع
المبني تابعا لمحله قايم ووافقه سيبويه والمازني وحكى سيبويه ان اكثر ما
سمع في ذلك الرفع ويتجه على ذلك الاختيار ان كون المعطوف منادى في الحقيقة
يقتضي اختيار النصب في شبه المضاف والمضاف بالاضافة اللفظية لا
نهما ينصبان حين كونهما منادى وابو عمرو بن العلاء امام القراء النصب
لقراءة اكثر القراء يا جبال اوبي معه والطير بنصب الطير وابو العباس المبرد
ان كان المعطوف كالحسن فكالخليل اي فيختار الرفع كالخليل والا فيختار

انظر معنى الاطراد

مثله

فاذا قلت العباس فكانك قلت كثير العبوس منه

النصب

٨١

النصب كابي عمرو وتقديرنا اوفق بالسياق من تقديره فهو كالخليل والمبرد بقوله
كالحسن على ما نقل عنه مذهب المبرد والعلم الذي مع اللام ويجوز نزع اللام عنه
وهو العلم الذي كان في الاصل صفة او مصدرا او جنسا مشعرا بمدح كالاسد او ذم
ككلب ولم يصر علما بالغلبة فانه يصير علما بلا لام ويدخل عليه اللام للمح الوصفية
بخلاف ما صار علما بالغلبة لا مع اللام كالنجم والصعق او مع الاضافة كابن عباس
لانه لا يستعمل في المعين الا بتعريف عهدي فاللام جزء فيه فلا يمكن نزعه عنه و
ما لم يكن كالحسن ما ليس علما كذلك وهو قسمان علم لا يكون كذلك كما عرفت و
ما ليس بعلم نحو الرجل نحو يا زيد والرجل فانه لا يجوز نزع اللام عنه للزوم البناء
من غير ظهور كونه مفردا معرفة لخلوه عن اداة التعريف وبعده عن حرف النداء
الذي يفيد التعريف مع قصده فيقوى المانع عن جعله منادى بل فرط المانع
عنه فيترجح جانب كونه تابعا لكن قيل الحق ان تفسير مثل الحسن بمطلق العلم فان
المبرد صرح بان المختار في العلم الرفع وفي غير العلم النصب لخلوه عن اللام عن التعريف
في العلم فهو كالعدم والمضاف عطف على المفردة وقوله تنصب عطف على ترفع
للخبر عطف معمولين على معمولي عامل واحد اذ العامل في صفة المبتدأ هو بعينه
العامل في الخبر فتفطن ولا تجهل التقدير وتوابع المنادى المضاف لانه يخرج
فيه تابع المستغاث باللام مع انه لا ينصب وفي ايجاب نصب التوابع المضافة بالا
المعنوية رد على ابن الانباري التسوية بين المضافة تلك بالاضافة المفيدة
وكانه وقع فيه من مشاهدة الرفع في المضاف بالاضافة اللفظية فظن انه لا فرق
بينه وبين المضاف بالاضافة المعنوية كما لم يكن بينهما فرق في حال وقوعهما
منادى والبدل والمعطوف غير ما ذكر من عطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه ولذا لم يقل والمعطوف بحرف غير ما ذكر ومن لم يتنبه لم فسر
المعطوف بالمعطوف بحرف وجعله قوله غير ما ذكر بمعنى غير الممتنع دخول يا
عليه وفيه خلاف المازني والكوفيين حيث جوزوا يا زيد وعمرو بالنصب على
ما في التسهيل حكمه حكم المستقل مطلقا سواء كان تابعا للمبني والمعرب وسواء
كان مفردا او مضافا ومثل ابو علي للبدل بيا زيد زيد وتبعه جار الله في المفصل

فانه لا يصير علما بالغلبة [illegible]

ضافة [illegible]

وقال المص في ايضاح المفصل هو عبث مستقبح انما هو من باب التأكيد اللفظي
والاولى ان يمثل بعين فيقال يا رجل زيدا ويقال يا زيد عمرو على تقدير ان يكونا
اسمين لمسمى واحد هذا كلامه وتبعه الرضي ونحن نقول البدل تابع مقصود بالنسبة
متبوعه دونه فقولنا يا زيد زيد ان قصد بالتلفظ بالاول دفع ازالة غفلة
السامع وبالثاني القاء اللفظ اليه بعد تيقظه فهو بدل والاول في حكم الطرح
وان اريد بالثاني دفع الغفلة وتقرير الاول في ذهن السامع فهو تاكيد وههنا
اشكالان قويان اخفيا على كل نظر احدهما انه كيف جعل البدل والمعطوف
هنا من توابع المنادي وهما ليسا باعراب المنادى ولا بما هو بمنزلة الاعراب
له فهل للتابع في باب المنادى معنى اخر وثانيهما انه كيف فرق بين البدل و
المعطوف بالحرف حيث جعل البدل مطلقا في حكم المستقل دون المعطوف
بالحرف والبدل المعرف باللام ايضا مما يمتنع دخول حرف النداء عليه والعلم الموصوف
اي المنادى العلم بقرينة المبحث الموصوف لا مطلقا كما هو عند الكوفيين بالصفة
بابن وابنة ولا حاجة الى التقييد بالافراد لان المثنى والمجموع لا يكونان
علمين اذ لا يثنى ولا يجمع العلم الا بعد التنكير كذا في الرضي وفيه انه قد يجعل
المثنى والمجموع علما الا ان يقال يختار فتحه ايضا وح لا يصح معنى اختيار فتحه
جواز الضم كما هو المشهور المسطور بل جواز الضم في غير المثنى ويتعين انه يجب
الفتح في الجميع مضافا بخلاف يا زيد الابن لعمرو والى علم لا الى غيره وبعض
البصريين يجعلون كل منادى موصوف بمضاف الى لفظ الموصوف كذلك
نحو يا ضل بن ضل لمن لا نسب له معروف ويا سيد بن سيد ويا فلان بن فلان
ولا بد من قيد اخر وهو اتصال الموصوف بابن ليخرج يا زيد الفاضل ابن عمرو
وليس جعل ابن صلة للاتصال المتضمن للموصوف باهون من القول بفوت
القيد وقوله اخر يخرج بظاهره يا محمد بن محمد اذ ليس المضاف اليه علما
اخر والا لم يكن مشتركا الا ان يقال اكتفى فيه بالمغايرة الاعتبارية الحاصلة
من تفاوت الوضع وبتعدد محمد بن محمد اذا اريد وصفه بانه ابن نفسه غير
مبال بالنسب الا ان يقال اكتفى بالمغايرة التي حصلت من جعله ابن نفسه فهو

باب العلم الموصوف

والكسر في المثنى

باعتبار

باعتبار انه ابن مغاير لكونه ابنا ولو خولف المشهور وجعل علم مضافا الى اخر
لاندفع بعض الشبه بلا تكلف ولقد احسن صاحب التسهيل حيث اسقط واما
عن تقييد العلم بالمبني على ما يرتفع به فلان ما سواه لا يتصور فيه البناء وخلاف
الفتح فتامل يختار فتحه خلاف الاولى وجه ولما كان هذا الحكم متوقفا على معرفة
ان التابع المضاف ينصب اخره عن بحث التوابع وارجاعه الى بحث التابع بان يقال
المقص وانه لان المضاف الى علم اذا وصف به العلم يتعدد موصوفه في الحكم
بعيد ولا افتقار بحث نداء المعرف باللام ايضا الى معرفة وصف المنادى باحرف
واذا نودي اي طلب اقبال المعرف باللام وليس المراد انه اذا جعل منادى لانه لا
يصح جعله منادى ولا انه اذا اريد نداؤه لانه لا يراد نداؤه لانه لا يراد ما لا يصح
واقبال المعرف باللام على ذي اللام ليخرج نحو الله فانه اذا نودي قيل يا الله
ونحو النجم والصعق فانه لا يصح قصد ندائه اذ لا يصح ان يقال يا ايها النجم لان
العلم لا يوصف به ونحو الرجل منطلق علما فانه يقال فيه يا الرجل منطلق صرح به
التسهيل ولا يبعد من اخراج المنادى المشبه به مثل يا الاسد على ما في التسهيل
وقوله فيا لك يا التي تيمت قلبي • وانت بخيلة بالوصل عني • شاذ قيل
على مذهب البصريين واما الكوفيون فيقولون يا الرجل يا ايها الرجل وايها
الثقلان وايها المؤمنون ويا ايتها النفس المطمئنة اي يفصل بين يا والمعرف
باللام باي الموصوفة التي حذف ما اضيف اليه وعوض هاء التنبيه التي
تناسب النداء ويجبر بها بعد المنادى في الحقيقة عن حرف النداء ويجعل
الاتصال بها كالاتصال بيا او يا هذا الرجل اي يفصل بينهما بهذا الموصوف بذي
اللام وكون المعرف مقصودا بالنداء دون الفاصل يستدعي جعل المعرف نائبا
بدلا الا انه منع عنه للتطلب اي الموصوفة الصفة وكون البدل مستأنفا
والتزام الرفع في توابعه لانه يوجب كونه معربا كما ستعرف لكن ينقض تعريف المنادى
فاحفظ وتذكر من تعريفه او يا ايها الرجل اي يفصل بينهما بايها وذا فيجعل ذا صفة
لاي والمقص بالنداء صفة لذا على ما قالوا ويحتمل ان يجعل وصفا ثانيا لاي وفي هذا
الجمع مزيد تشويق الى المقصود بزيادة تسويف ولم يجعل الرضي الجمع للتوسل بل جعله

نداء المعرف باللام

والحكم لا يختص المعرف باللام بل الموصولات المصدرة بال على ما في التسهيل

اي وسيلة لندا ذا

المقص بالنداء ذا واي وسيلة لنداء ذا النوع تنافي بين النداء وذا لان وضعه لغير
المخاطب ولذا لا يتصل به حرف الخطاب والمنادى مخاطب فناسب التوسل في ندائه
لدفع التنافي ولا دليل في التزام رفعه على انه المقص بالنداء لان تابع تابع المنادى
تابع لفظه مطلقا صرح به الرضي فنسده وليس لك ان تنكر علينا كون حرف التنبيه
ملحقا باي دون ذا في هذا لان الرضي جعل هنا وصفا لاي لان الحق معنا
بلا ريبة قيل لا يختص ندا المعرف باللام في الصور الثلث بل من صورها حذف
اللام كما في يا زيدان ويا زيدون فان تثنية العلم مع اللام كجمعه وحذف النداء
يغني عنا انه يحذف اللام ويقدر فغدان يا زيدان يا زيدان تثنية المنادى لانه
تثنية العلم وتثنية المنادى العلم لا يستدعي اللام لان نقصان تعريف العلم
بالتثنية المستدعية لتنكيره منجبر بتعريف النداء ولا يحتاج الى جبره باللام
ولا يتخاطب بما قيل ان ندا الزيدان ليس ندا المعرف باللام لان اللام في تثنية
العلم ليس للتعريف بل لجبر نقصان تعريف العلم لا نجبر نقصان تعريف
العلم بتعريف اللام فكيف يصح ان اللام فيها ليس للتعريف والتزموا بمعنى
جمهور النحاة رفع الرجل خلافا للمازني والزجاج حيث جعلاه في سلك
ساير صفات المفرد المعرفة وبعضهم جوز النصب في صفة هذا دون اي
لجواز كون هذا مقص بالنداء وفصل بعضهم وقال ان كان الوصف مما
يستغني عنه هنا وهو المشتق العام به نحو يا هذا الابيض يجوز فيه النصب
لانه ليس المقص بالنداء الا هذا وان كان مما لا يستغني عنه نحو يا هذا الرجل
ويا هذا العالم من اسم الجنس والمشتق المختص فيلزم الرفع ولك تطبيق عبارة
المص عليه بان يريد بالرجل ما لا يستغني عنه ولك ان يجعل ضمير الجمع الى العرب
فيكون فيه رد لمذهب غير الجمهور بانه لا يساعده الاستعمال وهو اوفق نوع
للقياس المصرف لانه اي لان الرجل المقص بالنداء فلم يشعر بالمنادى
فاعتبر فيه جهتية النداء فرفع وجهتية التبعية فلم يضم اذ لم يشعر بالمبني
ونوعي جهتية الوصفية والبدلية فلم ينصب ولم يضم والاخير يخص القيد
والدليل على كون حركته رفعا لا ضما التزام رفع توابعه فقوله وتوابعه مع كونه

بيانا

بيانا لحكم توابعه دليل على التزام رفعه لانها توابع معرب لم يقل توابع المعرب قصدا الى الو
بالتنكير اي توابع معرب واحد وذلك لان متبوعه وان كان ذا اعرابين ضم نداء كلا
ونصب لمفعوليته لا ان التابع لاحدى الجهتين ليس الا ذا جهة واحدة فليس له
محل كالمتبوع فتوابعه توابع معرب واحد لا معرب بمنزلة معربين باعتبار لفظه و
محله وقيل التقدير لانها توابع منادى معرب والمنادى المعرب لا تابع الا للفظه ولذا
ليس لتابع مخفوض المستغاث الا الخفض ولك ان تقول المراد ان توابع المعرب في الاكثر
تابع للفظه فالحق تابعه بالاكثر وبكل من هذه الامور اندفع اعتراض الرضي بانه مبني الكلام
على احد الامرين اما ان لا محل للمعرب او لا تابع لمحله وكلاهما يهدمه تجويز ان زيد القائم
وعمرو بالرفع اتفاقا ولا يذهب عليك ان قوله لانها توابع معرب ينتقض بقولك
يا ايها الذي اكرمني عمرو بان يكون عمرو عطف بيان لقوله الذي اكرمني فانه ليس
تابع معرب الا ان يراد انه توابع معرب كثير الحمل على غير المعرب ما عداه واعلم ان قوله
والتزموا رفع الرجل جواب ما يرد ان الرجل تابع المنادى المبني المفرد فينبغي جواز نصبه
وقوله ودفع توابعه دفع ما انه لما صار بمنزلة المنادى المضموم فلم في تابع المنادى
المضموم من جواز الوجهين في مفرده والتزام النصب في مضافه وقالوا يا الله خاصة اي لا
ينادي بغير الوسيلة الا الله كذا في الرضي وهو مخالف لما عرف من جواز يا الاسف
ويا الرجل منطلق د في الهندي هذا مستثنى معنوي من القاعدة المذكورة وقد
حقق عدم اندراجه فيها ونحن نقول يعني ان نداء الله مختص بيا ولا ينادى الله تعالى
من بين حروف النداء الا بها كما في مغني اللبيب ونحن نبتغي ان يراد بيا الله نداءه تعالى
سواء كان بلفظ الله او الرحمن وغيره او نعته وقالوا يا الله خاصة يعني قطع
الهمزة الوصل اذ قطعها في النداء مختص بهذا الاسم اونقول وقالوا يا الله خاصة
يعني لا يقال بحذف حرف النداء وليس لك ان تقول المراد انه يقال بقطع الهمزة و
الوصل لان القطع اكثر وجاء الوصل فقيل يا الله حكاه ابو علي ولك يا مخاطبا
في مثل يا تيم تيم عدي اي فيما وقع بعد حرف النداء مكررا ووقع بعد الثاني مضاف
اليه الضم في الاول على انه منادى مفرد معرفة والنصب على انه منادى مضاف
فصل بينه وبين المضاف اليه بالتاكيد اللفظي وذلك جائز وان لم يحسن الفصل بينهما

على — الا للفظه — تابعه مافي — يا الله خاصة — يا تيم تيم

الا في الضرورة ولا بالظرف ومن خواص التاكيد اللفظي هذا الفصل والفصل بين
لا ومفتوحه وبين ان بغير الظرف واسم هذا مذهب سيبويه وعند المبرد نصب
هذا الاول لانه مضاف الى عدي مقدر لدلالة المذكور عليه كما في بين ذراعي
وجبهة الاسد وجوز السيرافي فتح الاول للاتباع وذلك على اصل الكوفيين
من جواز فتح كل منادي موصوف بمنصوب والمثال من ولد شعر جرير وتمامه
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم ٭ لا يلقينكم في سوءة عمر ٭ التيم العبد وليسمى تيم الله كما
يسمى بعبد الله وفي العرب قبايل يسمى كل منها بتيم وهذا التيم تيم بن عبد مناة
اخو عدي خاطب القبيلة وقيل لا ابا لكم نهاية المدح يعني كفاكم شرفكم واغناكم
عن الانتساب باب وقيل نهاية الشتم اي ليس لكم اب يذكر ويفتخر به والمراد بالسوءة
هجاء لاهم قاله حين سمع ان عمر بن لجا شاعر التيم اراد هجاءه فاوعدهم وهددهم
بانهم ان لم يمنعوه هجاءهم واوقعهم في شدة الهجاء والمضاف قيد في التسهيل بالاضافة
المعنوية اذ لا يجوز في يا ضاربي الا ما يجوز في غير المنادي اليه الى ياء المتكلم الاخصر
الياء اذ لا تعدد في ياء يضاف اليه يجوز فيه يا غلامي يعني يجوز فيه كسر لخم مع
اثبات الياء مفتوحة وساكنة وكانه اكتفى باعجام الياء وفي بعض النسخ كرر يا
غلامي فاحدهما ساكن والاخر مفتوح فالمقدم هو الساكن عند من قال الاصل
فيه السكون لانه في اخر الكلمة غير محتاج الى الحركة واخت الالف والواو اللذين
اصلهما السكون والمتحرك عند من قال الاصل فيه الفتح لان الكلمات الموضوعة
على حرف وضعت متحركة كواو العطف ولخواتها ولنا ان نوثبه يا في الوقف
بالهاء لا يكون لما حركته شبيهة بالاعراب بان يكون الاصل فيه البناء على السكون
والعد ولعنه الى الحركة لداع ويا غلام اي يجوز فيه الكسر مع حذف الياء ويا غلاما
اي يجوز فيه الفتح بابدال الياء الفا تخفيفا كما يجعل بقي بقى ووعي وعى في بعض
اللغات او حذف الياء وتعويض الالف كذا قيل ولا يخفى ان بعض اللغات
ايضا يحتمل الامرين الا ان يقال حذف ياء المتكلم محقق دون لام الفعل في الناقص
ومن فسر كلامه بانه يجوز فيه فتح الياء او كسرها وحذفها وقلبها فقد احوج الى
النساخ بجعل ما في الياء فيه وقد عنيناك عنه فكن متفطنا في خطابنا بل

مبسوطا

مبسوطا الفطانة في كتابنا ولا يخفى ان بيان جواز الكسر والفتح في اخر المنادي المضاف
انما ياتي فيما لم يكن في اخره حرف لين يلتزم السكون فلو لم يقيده بما يخرج
عنه فتاي ومسلمي ومسلمي كما فيه التسهيل ولم يبين حال الياء في هذه الا
وهو وجوب الفتح تحرزا عن التقاء الساكنين لان القصد الاصلي الى بيان ما
يختص بحال النداء واما المشترك بين الحكم فمحاله الى بحث اضافة الاسم الى ياء
المتكلم قال الرضي الوجه الثالث يندر في غير المنادي الا في الفواصل والقوافي
ولا يعم كل منادي مضاف الى ياء المتكلم كالرابع بل يختص بمنادى اشتهر بتلك
الاضافة فلا يقال يا عد ويا عدوا هذا كلامه ونحن نقول لم يبينه المص لظهور
ان الحذف او التغيير الملبس لا يجوز وان القرينة لا تخص الاشتهار ولم
يتعرض لحذف الف يا غلاما لشذوذه في غير يا بني وكذا يعود ضم البناء بعد
حذف الياء في المشتهر بالاضافة لشذوذه ومندرب الحكم على قراءة الضم
في الشاذة ولا يكاد يوجد قلب الياء الفا في غير النداء وفي النداء كثير و
عليه يحمل قوله صلى الله عليه وسلم انفق بلالا على رواية الالف دون
التنوين والضم هو الاصل يا بلال في منهم من دقق النظر وقال هو تكرار
النفي اي انفق من غير ان تقول لا وبالهاء وقفا الظ تعلقه بالاخير وما سيجي
من قاعدة الوقف بالهاء في قسم التصريف يقتضي الجواز في الالف والياء
المتحرك ان كان الاصل فيه الحركة دون غيرهما وكانه متعلق بالاربعة
على ما في بعض الشروح ولما كان هذا من خصايص المنادي غير داخل
فيما ذكر في محله تعرض له وقالوا يا ابي ويا امي يريد كغلامي بلا تفاوت
حتى الوقف بالهاء لكن المتبادر منه مجرد اثبات الياء والاوضح الاخصر
الاقتصار على قوله ويا ابت ويا امت عطفا على يا غلامي واختصاص
باقي الوجوه بهما تخصيصهما بالذكر ويا ابت ويا امت طولت التاء في
الخط كتابة نحو بنتها على انها ليست متمحضة للتانيث بل مبدلة من ياء الاضافة
ولذلك يوقف عليها بالهاء بخلاف تاء اخت لفتح ما قبلها دون
تاء اخت وكونها عوضا عما ليس من الكلمة بخلاف اخت لكنه خلاف ما

منقلة

انفق بلالا

للخط من ان مبناه على الوقف فالاظهر ما قال الرضي الارجح الوقف بالهاء
فيكتب بالهاء وجاء الوقف بالتاء فيكتب بالتاء لكنه يلزم كتابة الميم
على خلاف الارجح **فتحا** اي مفتوحة **وكسرا** وهو الاكثر فكان الاولى تقديمه
تنبيها عليه قيل الفتح لانه عوض عن الياء المفتوحة والكسر لانه يناسب الياء
وفيه ان مناسب الياء الكسر قبلها لا عليها فالوجه ان الكسر هو الذي
كان قبل الياء فلما عوض عنه التاء المقتضي لفتح ما قبلها انتقلت الكسرة
الملغرة دليلة على الياء الى نفس التاء كما ينتقل في الاستثناء اعراب المستثنى
الى غير وانما عوض التاء عن الياء تفخيما للاب والام لانهما مظنة التعظيم
سيما في مقام النداء فالتاء فيها كالتاء علامة هذا عند البصريين والكوفي
يجعلها للتانيث والياء مقدرة بعدها ورد مذهبهم الوقف بالهاء
اذ لا وقف على ما هو الوسط لفظا او تقديرا وما تضمنه قوله **وبالا**
دون الياء اذ لو كانت مقدرة لجاز اظهارها وللكوفي ان يقول مقام
التفخيم اي فلم يصرح بالاضافة فيهما الى نفسه ليبعدا لتسامح عن هما عن ذلك
وقوله بالالف عطف على ابت وامت لجعله في معنى ويا ابتا ويا امتا
هو او لجعل ما سبق في معنى بلا الف او عطف على فتحا او كاينة بالف
ومنهم من قيد بلا الف **وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم** نبه بذكرهما على ان الحذف
فيهما اكثر من الاثبات لمزيد ثقل فيهما **خاصة** ينتقض بيا بنت ام وبيا
بنت عم ولو قيل المونث يجب حكم المذكر عرفا لا فادجواز يا ابن عمي
ويا بنت عمي مع انهم لم يقولوا بر **مثل يا باب يا غلامي في جميع ما مر وقالوا يا ابن**
ام ويا ابن عم اي بالفتح او الكسر داخل فيما سبق ولا احتمال للضم
ولو قال مثل يا ب يا غلامي وبالفتح لكان اخصر واوضح فالوجه فيهما
الوجوه الاربعة لكثرة استعمالهما الموجب للتخفيف والفتح للخفيف لا بهما
لثقلهما اشتد طلبا للتخفيف وانا افوك يا ابن ام في معنى يا اخي الشقيق
الاخوة ولهذا اختير الام على الاب اذ لا يتعدد الاب بخلاف ... يا ابن عم
بمنزلة يا حميم الشديد القرابة وشاع استعمالهما في هذا المعنى ومن

يا ام ويا ابنة
المغني

المعنى الحقيقي فهو ملتمع امله يا اخي يا حميمي ولما كان قصد الاضافة متعينة
فيهما لم يتحاش عن التخفيف بالفتح لعدم مظنة الالتباس ولله الحمد على نعم لا تعد
ولا تحصى **الترخيم ترخيم المنادي** الترخيم في المنادي **جائز** ان شئت رخمت و
ان شئت لم ترخم عند وجود الشرائط واما عند فقدها فالمنادي كغيره
لا يرخم الا اذا صار الترخيم ضروريا **وفي غيره ضرورة** قوله في غيره عطف على
فعله بحسب المفهوم في المنادي وقوله ضرورة على جائز اي الترخيم في غير
المنادي ضرورة والترخيم فيه للضرورة بعلم بطريق الاولى وشرط ابن مالك في ترخيم
غير المنادي ان يكون اسما صالحا للنداء فلا يرخم المعرف باللام وترخيمه يكون
على اللغتين عند غير المبرد وخص غيره بلغة يا تمي وصار الترخيم سنة في
النداء لان المقصود بالنداء المنادى له فيستحب الفراغ عنه بسرعة فانما يكون
حسنه اذا كان مزيد اهتمام بالمنادى له او مخافة فوته لضيق الوقت فلا
يحسن مع تقديم المنادي له نحو اضرب يا زيد واذا زاد شي منهما يحذف المنادي
بتمامه او يرخم مع حذف حرف النداء **وهو** اي ترخيم المنادي فيفطن ترخيم
غيره اذ لا تفاوت الا بمحل الترخيم والترخيم مطلقا لانه السابق المطابق
للبيان **حذف في اخره** اي اخر المنادي اخرج به الحذف في غير الاخر واخر الحد
الامرين من المنادي وغيره وهو اولى من جعله للاسم والاوضح الاخصر
وهو حذف اخره ولا يشكل بحذف الجزء الاخير من المركب ولا بحذف حرفين
لان الجزء الاخير من المركب جعل بمنزلة الحرف الاخير وكذا الحرفان جعلا بمنزلة
واحد وكذا تاء التانيث بخلاف حذف يا غلامي فان المضاف اليه لم
يجعل بمنزلة الحرف الاخير **تخفيفا** اي لمجرد تخفيف من غير اقتضاء قاعدة
تصريفية اقتضاها ومن غير سماع اقتضاها والحذف للتخفيف اصطلاح
في هذا المعنى كالحذف اعتباطا اي ذبح الشاة بلا علة على ما في كتب النحو
لكن القاموس جعله معنى مجرد الاعتباط وفسره بموت الرجل شابا وخرج
به حذف في لحريص وذم لانه لمبالغة الاستعمال فلا حاجة الى زيادة قيد
حذف جايزا كما في الرضي او قيد بعد التركيب كما في الهندي وحذف

ولذا حذف ام

ابن ادمنه
المجرد

يا قبل التركيب وبعد على التعريف على كل تقدير رخ ورح برخيم المضاف على
سبيل الشذوذ نحو قوله خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا فانه لا يصدق على
حذف في اخره الا ان يقال لم يرخم المنادى بل ما اضيف اليه فهو من ترخيم
غير المنادى لكن القوم جعلوه ترخيم المضاف فلا يصلح بما ذكرنا فيفهم وان
كان قوما جريا بان يوثر ودخل نحو والليل اذا يسر والكبير المتعال فان الحذف
فيه لمجرد التخفيف وشرطه اي شرط ترخيم المنادى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما
وشبه المضاف في حكمه في البنا وان لم يكن في حكمه في التوابع وقيل الاولى ان
يقال ويشترط ان يكون مفردا ليستغني عن تعميم المضاف وهذا انما يتم لو كان
المفرد بمعنى ليس بمضاف ولا شبهه وهو ممنوع وينتقض هذا الاشتراط بترخيم
يا ابت بحذف التا على لغة يا ام لئلا يلتبس بنداء الاب بلا تا وهذا الشرط
مشترك بين ترخيم المنادى والترخيم للضرورة ولذا حكم بشذوذ حذف في
خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا اذا رخم المضاف فالشايع فيه الحذف من اخر المضاف نسخة
اليه وشذ حذف المضاف اليه وحذف اخر المضاف ولا مستغاثا لان الا
المطلوب من المنادى المستغاث مطلوب فيكره الفراغ بسرعة وهذا الوجه عند ج
من الخصايص وظهر وجه لحوق ولا جملة خلافا لسيبويه فانه يقول في يا
تابط شرا يا تابط ويجب استثناء بسملون من الجملة فانه صرح الرضي بانه عدّ
منه في الترخيم حرفان ومن البين انه لا فرق بينه وبين بسلمان ولا مندوبا
ليس في اكثر النسخ ويفهم عدم جواز ترخيمه من قوله وفي غير المنادى ضرورة
غير منادى عنده ويكون بالنصب اما علما زايدا على ثلثة احرف في بعض الزيادة
على الثلثة خلاف الفراء واتباعه والاخفش فانهم يشترطون الزيادة
او تحرك الاوسط والكوفيون يكتفون بالكون علما ثلاثيا واما بتا التانيث
ولا اكثر من ترخيم المؤنث بالتا على نفح غير مرخم فيقال يا طلحة لا عند اهل
اللسان نفخ اخر المنادى المؤنث بالتا لكثرة الترخيم وللعادة هنا كلام
غريبة لو حاولتها فعليك باللباب وشروحه واذا وقف على المرخم بحذف
التا لو قف بالها لا محالة الا اذا الحقه الف الاطلاق وشذ نحو يا صاح و

يجعل

الموقوفا

يجعل الشيء ذا اسمار اسه صرح به اللباب ففي اطرق كرى شذوذان حذف حرف
النداء وترخيم غير العلم وجعله اسما براسه وانكر الرضي جعل كرى مرخم كروان
على المبرد فان كرا اسم الكروان وقد سبقه الجوهري في هذا الانكار وهذا لا
انما يسمع لو لم يكن هذا الخطاب مع كروان يقال هذه رقية يصطاد بها الكروان
فانه اذا قيل عنده يخفض راسها ويغمض عينيها حتى يصطاد فان كان في اخره
زيادتان اي في جانب اخره فلا يلزم طرفية الاكثر للاقل ولا طرفية الشيء
لنفسه فتامل في حكم الواحد قال المص في شرح المفصل معنى كونهما في حكم الواحدة
انهما زيدتا معا لمعنى واحترز بقوله زيدتا معا عن نحو مرجانة وسعدانة
فان النون والتاء لم تكن زيادتهما معا وبقوله لمعنى عن نحو عصنبصت للبوم
الشديد فان الصاد والباء زيدتا معا لا لمعنى قال الرضي يريد بكونهما في
حكم الواحدة انهما زيدتا معا لانهما لمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتي
مسلمان ومسلمون بمعنى اخر وفيه انه لو اكتفى في تفسير كونهما في حكم الواحدة
بانهما زيدتا معا لا ينتقض بعصبصب وليس يقدح في كون الالف والواو
علامتي الفاعلية كونهما مع النون بمعنى واحد لان كلا منهما مع النون
علامة التثنية والجمع كما يفصح عنه تعريف التثنية والجمع والالف والنون
المزيدتان لمعنى جعل الكلمة صفة وليس معنى كونهما لمعنى الا ان يحدث
معهما معنى لانهما موضوعان له حتى يشكل بالالف والنون فان قلت في
جانب اخر غراية ومرجانة زيادتان كذلك وهما الالف والنون ولا يحذف
منهما الا التا قلت هما فيهما في الوسط وانما يكونان في جانب الاخر لو
لم يكن بعدهما ما يجعلهما وسطا قال الرضي وهاتان الزيادتان سبعة في
زيدان ومسلمون ومسلمات ومروان وكرفي وصحراء وحمراء يعني به الملحق بالف
التانيث هذا ولا يشكل بسلمة مع انه لا يعد فيه حرفي الالحاق لانه
بحذفها ان كان لك مرجانة وكان قوله في حكم الواحد يخرج ما يخرج
يكشف عن وجه حذفهما معا اللثام ويبين في تعريف الترخيم المرام
نحو اسما عنده من يجعله فعلا من الوسام بمعنى الحسن يقال وسيم كريم

كرما يدوم

اسما

تفخيما

وساحة ووساما بصيما فهو وسيم وهي بها وجمع الوسيم وسيما بضم اوله كذا
في القاموس وفيه وبه سموا اسما بمعنى الهمزة فيه منقلبة عن واو مضموم
كما في وجوه حيث يقال اجوه وفتح الهمزة من تغيير العلم بعد النقل كما في
شمس بضم اوله وبه ظهر ضعف ما في الرضي ان هذا القول مرجح على قول
من جعله افعل لا جمع اسم بان التسمية بالصفات اكثر منها بالجموع واندفاع
ما فيه من انه يرجح كونه جمع اسم بانه لم يثبت في الصفات اسما بمعنى الجميل ولا
وسيما حتى يكون اسما علما منقولا منه وبانه لم يأت قلب الواو المفتوح
همزة الا في واحد هو احد ولعل ما قاله المص في شرح المفصل من انه من الوسم بمعنى اثر
الكي كما انبا في جعله من الوساحة لان الوساحة ايضا تحتمل ان تكون ماخوذا من الوسم
مروان
وبروان بفتح النون على ما هو المشهور فهو اسم رجل ويحتمل الكسر بان يكون تثنية برو
بمعنى الحجارة التي تورى بها النار فهو مثال لزيادة التثنية وقد يعرض لزيادتي
الجمع ما يخرجهما عن كونهما زيادتي جمع فلا يرد لان منزلة الواحد وذلك في
بنون على ما صرح به الرضي وفاك ترجيح كثرحيم تمود لانه لما تغير بناء مفرده لا جله
ليسا زيادتي جمع والظاهر ان سنون وارضون وثمرات يكون كذلك فينبغي ان
يستثنى هو لاء من تلك القاعدة او حرف صحيح الصحيح عند النحوي ما ليس
اخره حرف واما الحرف الصحيح فلم يعتبر فيه على اصطلاح وقد سبق الى بعض
في هذه العبارة ولا يبعد ان يراد الصحة سقم الزيادة فيدخل في القاعدة مثل
وتخرج سعلات ويؤيد هذه الارادة جعله مقابله للزائد وحمله الرضي على
ما يقابل حرف العلة فاعترض بدخول سعلاة واوجب تقييد الحرف الصحيح
بان تكون غير تاء التانيث واعترض شارح آخر بخروج ... مثل
وجاب بان المتبادر من بين الافراد الغالب لا من العبارة اذ المتبادر من العبارة
الحقيقة وفرق بين المتبادر من العبارة والمتبادر من الافراد فكن على بصيرة
من نقد التحقيق لتنجو عن مزالق التضييق ولا تنس هذه الدقيقة فانها لتم
الرفيعة في سلوك طريقة الحقيقة قبله بلا فاصل اذ هو المتبادر منه
اي حرف علة ساكنة مجانسة لحركة ما قبلها فانها لتسمى مدة لان مد الصوت

المسئلة

يقع

يقع بعد الحروف ولا يقع بعد الحروف ولا يقع بحرف علة ساكن ليس كذلك
الا عند ورش وحده فانه يمد الموت والحسنيين وقفا فالمد في لا يصلح
بريد منه زايد ولا لورد مختار ومرفي المتبادر من المدة الزايدة لانها التي
في المد فقد عرفت ما فيه واوصيت بحفظه ولا ينبغي ان يقال اختار
مذهب الاخفش من جواز حذف المدة الاصلية مع الحرف الاخير لانه خلاف
المختار مع ان الظاهر من الاحكام الوجوب وانما لم يقل وان كان قبل الاخير
مدة يحذف حرفان فيندرج حذف الحرفين في قاعدة واحدة للتنبيه على
تخالف علتي الحذف في القسمين من كونها كالواحدة في القسم الاول وكون
ما قبل الاخير اولى بالحذف لزيادته من الاخير الاصلي كما ذكره الرضي ولا تخالفهما
القسم
في كون الثاني مقيدا بقوله وهو اكثر من اربعة احرف دون الاول لانه يحذف حرفان
من نحو ابن وعمان وثبون وقلون نعم لو تبع الجزولي ويجعله قيد القسمين
لم تتم تلك النكتة والرضي نفسه درج مذهب الجزولي وجعله قيد الثاني
ومع هذا غفل عن انه لا يمكن جمع القاعدتين ولذا منع من جمعهما لان نحو
مصطفون ومصطفين داخل في القسم الاول دون الثاني واحترز به عن
العقد من سعيد وعماد فانه لا يجب فيهما حذف حرفين اتفاقا وان جوز الفراء
حذف الحرفين فيهما فالفارق بين الفراء وغيره قوله ولا حرف واحد
اذ لا يجب عنده حذف حرف ولحن في سعيد وعماد كما لا يجب حذف حرفين
حروف الهجاء
صفتا اي الحرفان انث الفعل لان حروف الهجاء مونثات سماعية فجعل
التانيث لتغليب الزيادتين والمد على الحرف الصحيح لغلبته الوهم على العقل
الصوت حكمه
الفتح وان كان المنادى مركبا حذف الاسم الاخير وما في حكمه فيشمل سيبويه اذ
الصوت ليس باسم لكنه في حكمه ولذا اورد الاصوات في قسم الاسم المبني
وبعد لا بد من تقييد المركب بما لم يكن في اخره واو ونون والف ونون نحو
مسلمان ومسلمون علمين اذ لا خلاف في ما في اخره زيادتان وليس المحذوف
فيهما الاسم الاخير بل هو مع النون ولا يلزم ان يستثنى اثنا عشر
واثنتا عشر فانه يحذف فيهما الاسم الاخير مع الالف عند الخاء

الاسم المنادى المركب

لان الاسم الثاني منه منزلة النون من التثنية ولذا لا يجوز اضافته كما يضاف
ثلثة عشر واخواتها لان المصرح بالفهم فيه والكلام مبني على مذهبه
ولو شيت البنا على مذهب النحاة لامكنت بان يجعل داخلا فيما في اخره زايدتان
في حكم الواحد لان الاسم الثاني مع الالف المتقدم عليه منزل لانه منزلة
الالف والنون للتثنية وإلّا اي وان لم يكن المنادى شيئا مما ذكر فيحذف
حرف واحد وانما قدر المضارع مع ان ماضي الكلام لسند على الماضي لان
الفا بظاهره ممتنع وافادة استمرار حذف الحرف ولو اختفي الباقي وعدم
تفصيل تطلبه سيما وفيه خلاف القراء في جواز حذف حرفين من سعيد و
عماد وهو اي المحذوف في حكم الثابت وقيل اي المنادي في حكم الثابت بجميع اجزائه
لئلا يتم قوله وقد يجعل اسما براسه ونحن نجعل قوله وقد يجعل عديله لقوله يقال
يا حار فلا يقتضي جعل وهو ضمير المنادي قال الرضي كان الظاهر ان يكون
المحذوف من المنادى المرخم منسيا كيف لا اشد الحالين في كون الحذف لا لعلة
الا ان محذوف المنادى لاطراد الحذف فيه صار كانه المحذوف بموجب فصار
في حكم الثابت على الاكثر والاظهر ان يفرق بين ما حذفه الواضع لا لعلة و
جعله منسيا وبين ما يحذفه المتكلم لا لعلة فان الاول تعارف في المعنى به و
المحذوف بخلاف الثاني فان الحذف فيه لجعل ما بقي دليله على ما الحق
فالظاهر ان لا يكون منسيا فاللغة العليا على القياس دون السفلى كما ظنه
على الاكثر اي على الاستعمال الاكثر لانه اللغة العليا ولانه يمتنع في بعض اللغة
السفلى وهو فيما اذا التبس صيغ المرخم نحو يا قايم في ترخيم يا قايمة في مقام
الالتباس وقبل المرخم الشاذ فانه ليس فيه هذه اللغة الا على سبيل الشذوذ
كما في طرق لرادة فيقال في ترخيم يا صاحب يا صاح فيقال يا حار بالكسر في
ترخيم يا حارث ويا ثمو في ترخيم ثمود ولا يتحاشى من كون الواو في الطرف
مع ضم ما قبلها مع انه يجب قلبه يا في اسم معرب في الاصل ويا كرو في يا
كروان ولا يتحاشى من عدم قلب حرف العلة المتحرك المفتوح ما قبلها الفا
عند ان يكون بعدها الف والمراد انه فيقال على الاكثر تعرفيه معاد

بيان معادلته

بقوله

بقوله وقد يجعل الدال على القلة فهو في حيز التفريع والمراد انه يبقي ما قبل المحذوف
على ما كان من غير تغيير وينبغي ان يقيد بما اذا لم يؤد الى التقاء الساكنين
على غير حده كما في اسحار على وزن احمار اسما لنبت مما ليس للمدغم حركة في
الاصل فانه يحرك الثاني فيه بحركة ما قبل الساكن فيه الاول عند سيبويه و
بالكسر عند غيره وهو المرجح وكما في رادّ مما كان المدغم في الاصل متحركا فانه
يعود حركته ولا يجب ان يستثنى منه نحو قاضون فانه يقال عند الجمهور
يا قاضي لانتفاء موجب حذف اليا اذ المصرح بالفهم فيه وقال يا قاض
بالضم وقد يجعل المنادى المحذوف الاخر وهذه الامثلة اسما براسه فيقال
يا حار بالضم ويا ثمي بقلب الواو يا ويا كرا بقلب الواو الفا والاولى ان
لا يذكر في الفرع كرا لانه يوهم ان الشاذ ايضا يرخم على هذه اللغة وقد عرفت
انه لا يرخم وكروان شاذ وكانه تبع السيرافي في الترخيم على هذه اللغة مطلقا حيث
لم يقيد بان لا يؤدي جعله اسما براسه الى ما لا نظير له كما في طيلسان على لغة
كسر اللام فانه لا يقال فيه يا طيلس بالضم عند المبرد والمازني خلافا للسيرافي
لانه لا يابى عروض وزن لا نظير له ولو يؤيد المبرد امتناع ان يقال
يا ثمو على هذه اللغة لانه يؤدي الى ما لا نظير له فلو لم يقيد بالعارض يحل
يا ثمي كما لا يجوز ترخيم حبليات عند المبرد على هذه اللغة لانه يؤدي الى قلب
الياء الفا فيلزم كون الف فعلى لغير التانيث لان المنقلب عن الياء ليست
للتانيث لان الف التانيث لا اصل لها والسيرافي يجعلها فعللا ويبقي
لا مثالا لعدم النظير لانه شيء عرض وان كان اليا في حرفين ثانيهما
حرف علة يجعل ذات ثلثة برد المحذوف اذ لم يجعل ثنائي ثانيه حرف علة
في المعرب وما في حكمه والمنادى في حكمه فيقال في ترخيم شاة يا شاه برد
الهاء المحذوف اذ اصل شاة شاهة وفي ترخيم شية يا وشي وان لم يكن ما
به تضعيف حرف اللين فيقال في ترخيم المسمى بلات يا لاء وليشكل
الترخيم لسرعة الفراغ عن المنادى وفي هذه الصور لا يحصل هذا الغرض
فالقياس منع الترخيم وتفصيل الترخيم على اللغة السفلى من خواص

من علم الباحث الطويل في المباحث التصريفية وعدم التعلق اي العرب لان الاستعمال
الذي يبحث عنه النحوي ذلك دون استعمال النحاة صيغة النداء الخاص
علي بابه مع انه اخصر واوضح تنبيها على ان المندوب يلحق بالمنادى ومن فروعه ولذا
لم يجعل مواضع حذف عامل المفعول به حتما وعلى ان صيغة النداء تنصرف الى
ما لانه المشهور في النداء ولذا لم يستعمل في نداء دخله عند النداء من الاستغاثة و
الندبة والتعجب سواها ولك ان تريد بصيغة النداء ما هو على هيئة المنادى
كما يليه قوله في المندوب وعلى الاول يجب جعله بتقدير في ندبة المندوب
وهو اي المندوب المصطلح كما يقتضيه قوله وحمله الى غير ذلك ففيه استخدام
اذ السابق ما هو يستعمل فيه بصيغة النداء لا المصطلح المتفجع عليه في الصحاح
تفجع له توجع وفي القاموس تفجع توجع للمصيبة فلا بد من تضمين التفجع
معنى البكاء حتى يتعلق به قوله عليه يقال ندب الميت عدد محاسنه وبكى عليه
وقد اخرج بقوله بيا او وا نحو تفجعت على زيد وصرح بكون الندبة مخصوصة
بيا من بين حروف النداء وقد اخل بجمع التعريف حيث لم يصنه عن خروج المتفجع
به نحو وا ويلاه ووا حسرتاه ووا كبداه ولذا قال اللباب وهو المتفجع عليه
او به ومنهم من جعل قوله عليه علة اي المتفجع بناء عليه فدخل الجميع
لان الميت موجع لاجل لفقده والحسرة والويل يتفجع لاجله لوجوده ولا يصح
قوله ولا يندب الا المعروف ولذا زاد اللباب الا اذا كان متفجعا به و
الظاهر ما ذكرناه ولا يبعد ان يقال ولحسرتاه واثبوراه منزل منزلة الميت
لان الهلاك كانه محبوب يبكى على فقده وكذا الحسرة حيث لا يمكنه قضاء
كما هو حقها وذكر المندوب بعد المنادى لما زعم انه ليس بمنادى وقد
نقل عن الجزولي انه منادى على وجه التفجع كانه قيل يا محمداه تعالى اني
مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبعد بفتح العين اي لا تهلك
كانهم لظنهم بموت الميت تصوروه حيا هذا والاقرب عندي جعله
منادى جعله منادى مستغاثا كانك تستغيث بالميت ان يغيثك
في فراقه ولذا ابا الهلاك والحسرة الا انه لظهور كون المتكلم متفجعا

المندوب

انظر وقولهم لا تبعد بمعنى لا تهلك

لم يلتفت فيه علامة الاستغاثة واختص بيا الظاهر واختص به ولكنه قد يدخل
على المقصور بتضمين معنى التمييز فكانه قيل واختص به وامتيازا به وتميز المندوب
بوا مختصا به كما في الشروح واختص المندوب متميزا به بوا او اه اذ ليس هذا
الاختصاص المندوب بل الاختصاص وا به ولك ان تجعل وا مقصورا
عليه ويكون المعنى ولتخصص المندوب في مقام الالتباس بوا بمعنى انه لا
يجوز ان يندب بيا فيكون بعينه ما في التسهيل ويجب ايلاؤه وا عند
خوف اللبس واقرب منه ان يفسر بانه اختص المندوب بحسب المعتقد
بوا اذ الندبة بيا استعمالية كما افاده قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب
اذ الندبة بيا تجوزا لا تمنع اختصاص المندوب بوا وعلى هذا لا يتجه على قوله
ولتخصص بوا انه وا قليلة ما استعمل في النداء على ما في الرضي
وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى الاظهر الاخصر وهو كالمنادى في الاعراب
والبناء يعني يبنى المفرد المعرفة منه على ما يرفع به اذا لم يلحقه الالف و
لم يكن موصوفا بابن مضافا الى علم اخر ويفتح وجوبا اذا الحقه الالف و
اختيارا اذا وصف هذا الوصف وفيه رد على الكوفي المجوز بان زيد بالفتح
من غير الف هكذا ينبغي ان يفسر هذا المقام فخذ ودع ما فسر به الاقوام
يقال فقد اهمل حكم توابعه وهو ايضا كحكم تابع المنادى ولا يبعد ان يجعل قوله
وفيه ان كنت ذكيا مدركا لما لم يكن جليا فتقول من احكام اعراب المنادى
متابعة التابع له في غير البدل واخيه ومن احكام بنائه على ما يرفع به متابعة
التابع المذكور لما يرفع به ولما كان يتبادر الى الوهم انه يكون نكرة غير معينة
مطلقا كالمنادى تدارك بما سيجيء انه لا يندب الا المعروف وجعل نحوه في
حكم المنادى عند الجمهور انه منادى وعند المصنف جعله عليه لتشاركهما
في كونهما مخصوصين بحرف النداء او ما يشبهه ولك اي جاز لك
زيادة الالف في اخره حقيقة وحكما لتحمل اخر المضاف اليه في حكم اخره
كما ارشدك اليه بقوله واغلاماه بكسر وكذلك اخر الصلة كما في وامن حفر بئر
زمزماه وفيه رد على الاندلسي لحجابها في الندبة بيا لئلا يلتبس بالمنادى

انظر الاختصاص

اذ دفع الالتباس لا يوجب الانصب قوية وهي لا تختص فيها واذا زيدت الالف
فان كان قبل الالف ساكن لا يحذف لالتقاء الساكنين يحرك بالفتح حفظا
للالف الا التنوين فانه يحذف للساكنين عند الجمهور وان كان ساكن
يحذف فان كان متحرك الاصل كما في واقاضي يحرك بالفتح وان لم يكن متحرك
الاصل فان كان الفا يحذف عند الجمهور وان كان غير الالف لا يزاد
الالف ويكتفى به اتفاقا فقوله في المسمى باضربوا او اضربوا والمصطفى
بين الالف وغيره فقوله في يا غلامي بالفتح يا غلاميا وفي يا غلامي
بالسكون كذلك عند من جعله متحرك الاصل ويا غلاميه بالسكون عند
من جعله ساكن الاصل والمص ذهب الى ان الواجب يا غلاميه سواء كان
الاصل في الياء السكون او الحركة لان السكون العارض فيه كالاصلي وبعضه
الرضي بسنده واقاضياه ولا ان يقول ان السكون العارض الذي لا يتغير
وليثبته الامر فيه كالاصلي وسكون يا قاضي ليس كذلك فان خفت اللبس
بزيادة الالف دفعت الالتباس بحفظ حركة ما قبل الالف وزيادة مدة
تناسبها او قلب الالف بتلك المدة وقوله قلت واغلامكيه يحتملهما ويرد مدة كان
محذوفة ان كان ما قبله ساكن كما في واغلامكموه فان اصل ضمير جمع
الخطاب مع الواو يدل عليه ضربتموه لكن هذا عند الجمهور مخصوص بما
في اخره حركة بنائية وما في اخره حركة اعرابية لا يزاد فيه الا الالف فتقول
في واضرب الرجل بالرفع وكاضرب الرجل بالنصب واضرب الرجلاه
فيحتمل ان يكون اختار واغلامكيه للتنبيه على وجوب الحركة البنائية
يعني ان حفظ الحركة البنائية بزيادة مدة مناسبة لا يختص مقام اللبس عند
المص بل لا يصح زيادة الالف فيما في اخره حركة بنائية لا تقبل الالف
ويجب القلب والى مدة تناسبها ولك الهاء في الوقف اما وهم الكلام الشائع
ان شيع الكوفي في الحاق الهاء وقفا ووصلا في الشعر وغيره صح بالتخصيص
بالوقف فلا يرد انه علم الحاق الهاء من تمثيله فلا حاجة الى هذا القول
وهنه يرد ايضا على منا وجب الهاء مع بالياء يلتبس بالمنادي المضاف

بيان
يبين

الى ياء المتكلم وقوله مجيب حيث جعل الهاء المشتركة بين المندوب والمضاف
الى ياء المتكلم مميزا للمندوب عنه وقد نبه بهذين المثالين على ان المندوب
يضاف الى ضمير المخاطب على خلاف المنادي ولا يندب اي لا يجعل مندوبا
متفجعا عليه لا منادى ولا متفجعا منه كما عرفت وذلك ان ترثيه بامر لا يبكي لعجبه
المحاسن والتسمية الا على المعروف فلا يلزم منه ان لا يقال ولحسناه
لا للمعروف لانه لا يقال واحسناه ولا يحتاج الى التقييد ويكون فيه
الرضي يعني بالمعروف المشهور والاظهر ان المراد المعروف عند من يشاهد
جزع المتفجع لتفجعه سواء كان مشهورا او لا فلا يقال وارجلاه وامتنع مثل وا
زيد الطويلاه يعني امتناع الحاق علامة الندبة بالصفة مع صحة الالحاق بالمضاف اليه لانه
هو غير المنادى ذاتا ومفهوما قال الخليل وسيبويه بل الواجب وازيداه
الطريف وفيه نظر لانه لا يوقف على الموصوف والقياس انه يصح الالحاق
بصفة ايها لانه المقصود بالندبة فيقال يا ايها الوجيهاه خلافا ليونس فانه
يلحقها اخر الصفة وقيل يجوز وازيد بن محمداه ونحن نقول هذا الخلاف
في غير صفة هي جملة فالمتفق يا رجلا حفر بئر زمزماه لانه مضارع للمضاف
على ما عرفت فلا يتجه ان يقال لو يد يونس الحاق علامة الندبة في يا من حفر
بئر زمزماه من غير تفرقة بين الموصوفة والموصولة قال الرضي يلحق علامة
الندبة اخر المضاف اليه والمضارع للمضاف واخر الصلة وهذا يشعر بان
الموصول ليس مضارع للمضاف وقد ذكر في بحث نداء المعرف باللام ما
للمص ما يدل على انه المضارع للمضاف وقد نقلناه لك وتمسك يونس بانه
فضاع لرجل قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه في القاموس الجمجمة بالضم
القدح من الخشب والقحف ومن العجب انه فسر المص في الايضاح في هذا المثال
بالراس ويجوز حذف حرف النداء الا مع قيل المراد به ما يوصف به اي ويرد عليه
يا غلام برجل فانه لا يوصف به اي مع عدم جواز الحذف وايها الرجل فانه
حذف لان المقصود بالنداء الرجل مع انه وصف به اي ولذا لا يعترض بان
لان المقص بالنداء ذا ولا يعترض فيه اسم الاشارة فالمراد به على ما حققه الرضي

فقا

للبس

الهنا

ولا تنقل ان يا صديقي وارض
التفسير جزء ١١

ما يكون قبل النداء سواء تعرف به او لم يتعرف والمراد الامر مقصود بالنداء كان
هو احد هذه الامور ليفيد الامتناع في يا ايهذا والجواز في يا ايهذا الرجل
حين قصدنا الرجل وبعد فيه نظر لانه يجوز الحذف فيه مع كون المقصود
بالنداء ذا ايض على ما في الرضي ولا يعلم جواز الحذف في يا هذا الرجل كما
والاشارة خلافا للكوفيين تمسكا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون والطم معهم
الا انه لم يوجد في استعمال العرب اول الآية يجعل هؤلاء خبرا انتم **والمستغاث**
والمندوب لا يعرف منه انه لا يحذف واما المندوب فلانه لم يعهد المص وا
في حروف النداء **نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل** بالتمثيل الثاني على
ان المراد هو المقصود بالنداء لنا لم يبال بكونه اي اسم جنس ولا استثناء فاء ص
اذ لا يحذف من لفظ الله ايض ولا ينبغي ان يحذف منه مع تعويض الميم المشددة
في اخره فيقال اللهم لانه يجب الحذف ح والمتبادر في كلامه ما يقابل الوجوب
وايض المتبادر الجواز مطلقا لا مع شرط ففي جعله داخلا تحت الجواز هذا
الشرط اصلاح بيانه اقل من افساده فالوجه ان يقال لانه اكتفى بكونه معلوما
من قوله وقالوا يا الله خاصة على ما بينا ذلك ولما كان يجب حذف الحرف
مشتركا بين النداء والمندوب احترز عن المندوب وكان عليه ان يقدم بحث
حذف المنادى عليه الا انه لم يرض بالفصل بين بحث حذف الحرف و المنادى
وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق امرأة امرئ القيس وكان مبغضا للنساء مكروها عندهن
سالت الليل اصباحا لتنحى عن مضاجعته فصار مثلا **وافتد مخنوق** قاله من
اخذ شلكة السارق في طريق غافلا وخنقه يعني اعطني فديته وخلص نفسك
عن يدي فصار مثلا **واطرق كرا** وقد عرفت ما يتعلق به وجواز الحذف في
امثال هذه قبل الصفة امثالا وبعدها فهي امثلة للوجوب اذ لا تغير
الامثال فلا يرد ان على قاعدة جواز الحذف فما قيل قوله وشذ الخ جواب
سؤال انه على استثناء اسم الجنس من القاعدة ضعيف ونحن نقول
انه تنبيه على انه قد جاء الحذف وجوبا على سبيل الشذوذ ومما حذف
فيه وجوبا نداء لفظ الله ومنه الاختصاص وهو نقل اي وقع منادى

الاختصاص
وقد مر

عن معنى

عن معنى النداء الى اختصاص المحكوم عليه بالحكم على هيئة النداء مرتبتا بعد
احد ضميري المتكلم وقد يراد فيه على قصد الاختصاص قصد التفاخر والتصاغر
نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل وانا المسكين ايها الرجل وخص لي بهذه المعاملة
لان شارة النبوة في لباس هو لعنوح لانه المنادى صورة وليس بمنادى فسهل
جعله نعتا ما يقتضيه صورته والجملة الندائية منصوبة المحل على الحالية فقولك
ايها الرجل في معنى مختصا من بين الرجال بذلك الحكم فالرجل عبارة عن ضمير المتكلم
وليس مخاطبا وقد ينوب اي منادى مضاف هو في الغالب لفظ معشر وآل
واهل وبني ونحو بعيرها حتى قص ابو عمرو عليها وقد ينوب في ذلك معرف
باللام او علم في الحديث نحن معاشر الانبياء فينا بك تميما اي قلتم كلام
كما في الرضي ويحتمل معنى الفقر وهو في الاصل قلة لبن الناقة ويقال نحن العرب اوكى
للنزيل والنزيل الضيف وجاء نحن تميما يكشف بنا الضباب اي الظلمة وهو في
الاصل جمع ضباب بمعنى سحاب تغشى الارض كالدخان ينكشف بارتفاع الشمس
والاختصاص المقص بتلك الامور الثلثة لا يختص ضميري المتكلم بل يجيء بعد
الخطاب ايض نحو سبحانك الله العظيم بالنصب وقد يجيء المعرف باللام والمضاف ف
بعد الغيبة ظاهرا كان او مضمرا نحو مررت به الفاسق ونحو الحمد لله الحميد بالنصب
وقد يأتي منكرا ايض على قلة لا يقصد الاختصاص بل يقصد الذم او المدح او
الترحم قال المص ما سوى اي منصوب بتقدير فعل مناسب للمقام من اعني و
اخص وامدح واذم وارحم ويحتمل غير المعرف باللام من ذلك النداء وقال
الرضي الحق اجراء كل [illegible] مجراه ولحنا في النقل عن النداء والمعرف باللام
وقع منادى ههنا لا لتزام حذف حرف النداء المنافي للام و عدم قصد النداء
ولنا لم يبن على الضم المفرد المعرفة ايض لضعف ما يقتضيه من النداء فعاد الى
اصله من النصب **وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا** اي يا قوم
اسجدوا واما على قراءة التشديد فلا حذف بل لا يسجدوا المضارع منصوب
بان مدغما نونه في لا وقد نبه بقوله وقد يحذف على انه لا يكثر كحذف حرف النداء
وقلة الحذف لا يختص المنادى بل كذلك كل مفعول لم يبق بعد حذف عامله

جوانام

باب ما اضمر عامله

سماه في التسهيل ويكثر حذف المفعول به اذا كان عند المخبر عنه والمخبر
والمتعجب منه والمجاب به والباقي بحذف وفا عامله ومنه بقول لعثام قبيراه لا
يحذف لسامع كونه مفعولا به وكثيرا ما يحذف انسانا وذلك لعروض مزيد
مقصود به للمنادي في الجملة الندائية حتى انه لا يصح السكوت على عمد تنبها وقد
يحذف وجوبا كما في يا لله وبالله واهي فانه في تقدير المنادي عند المص ولانه
حمل الغوهر المنادي نفس الله والله واهي اللهم اجعل خاتمة ندائنا الى
الجنة وصفحات تصورها اقلاما تحفظنا من النار كالجنة الثالث
من الابواب الاربعة لوجوب حذف عامل المفعول به ما مفعول به اضمر عامله
على شريطة التفسير الشريطة فعيلة بمعنى مفعول والتاء من النقل من الوصفية
الى الاسمية او للتانيث بجعلها منقولة من الجاري على موصوف محذوف
هو الحلة واضافته الى التفسير للتفسير وعند الكسائي والفراء لم يضمر العامل
هنا بل الفعل الذي بعد المنصوب يعمل فيه وفي ضميره لو صح تسليط عليه
والا فالعامل فيه ما يدل عليه الفعل الذي بعده وليس مسمى فهو زيدا امررت
به جاء كما وقت المفهوم من مررت به من عند تقديره ومررت به ليس مسمى
والبصري حمل زيدا ضربته نظيرا امره هلا فكما ان هلا ليس عامله
في امره ضميره على ما هو المراد اشير اليه بقوله بعد ذلك حمله على قوله الثاني
كذلك في زيدا ضربته ليس بعامل فيهما وقد فهمنا لك ان الكوفي يجعل زيدا قام
فاعله فيذكر وهو لم يرجع الى ما اضمر الخ بمعنى مفعول به اضمر لان الفاعل لا
يتقدم على الفعل باتفاق من النحاة على ما في الرضي في هذا المقام لان التعريف لم
المفعول به وعينه ولا الى ما اضمر الخ بمعنى اضمر عامله على شريطة التفسير
لان التعريف لخص منه لشموله الفاعل ونحوه ولم يشمله التعريف بل الى ما اضمر
لان المعنى منصوب اضمر الخ فيعم المفعول فيه نحو يوم الجمعة سرت فيه ولذا
صح منه في المفعول لا فيه وينصب بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير وحذف كما
نحو نيا كنت اياه ولذا قال كل اسم ولم يقل كل مفعول به ولا كل مفعول فان
العموم بلفظ كل وهذه من الفوايد الخاصة لا دخال كل في التعريف فزت به

وان خفي

وان خفي على كل فتى قال المراد بقوله لنصبه النصب على المفعولية كما هو المتبادر
فخرج زيدا كنت اياه لم يتفطن ما باياه وفاته ان المستفيض تخصيص الجنس
فالاحق بهذا الغرض تخصيص الاسم بالمفعول بعده فعل او شبهه قال الرضي لم يرد
بالكون بعده الكون بلا فصل لجواز زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه ويعني
بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول اذ المصدر لا يصح ان يتسلط على ما قبله وشبه
الفعل ايضا انما يصح كونه مفسرا اذا لم يكن ما يوجب تقدير الفعل ولا بد لشبه
الفعل مما يعتمد عليه هذا كلامه ولا يخفى عليك انه يعني بشبه الفعل ما لم الخ
ويخرج ما يخرج بقوله لو سلط عليه فان شبه الفعل يجوز ان يفسر الفعل المقدر
لانه وان يمنع ما يوجب تقدير الفعل تسليط على الاسم لا يمنع تسليط ما يناسبه
من الفعل فلا مانع في ان زيدا انا ضاربه قبل هذا الزمان ان يكون في تقدير
ضربت زيدا لان ضربت مناسب انا ضاربه قبل هذا الزمان وينصب لو سلط
عليه مشتغل افرده لكونه وصفا للمراد بين متعدد لا المتعدد عنه متعلق
بالاشتغال لتضمنه معنى الاعراض بضميره او متعلقه اي متعلق الضمير والاكثر
ولا ينحصر في المضاف الى الضمير بل لا يكاد ينضبط منه الموصوف بالعامل
نحو زيدا اكرمت رجلا يحبه ومنه الموصول نحو زيدا اكرمت الرجل الذي يحبه
ومنه المعطوف عليه للمضاف الى الضمير نحو زيدا ضربت عمرا واخاه ومنه
المعطوف عليه لاحد الامور الاخر المذكورة فتفطن وتمكن من استخراج ما يحتاج الى
تفصيل فان المتوقع من الذكي ان يكون على تامل نقول له ولا يخفى ان المتبادر من
قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه انه لو كان عاملا في ذلك الاسم ولذلك نبه
الرضي بعد قوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه اذ يخرج كل ما يخرج به بقوله مشتغل
عنه بضميره او متعلقه لكن يصرف عن هذا المتبادر التمثيل بقوله زيدا ضربت
غلامه ونحو زيدا مررت به اذ لم يشتغل ضربت عن زيد ولا مررت به بهذا المعنى فالمراد
بالاشتغال عنه الاعراض عنه اما بالاضطرار كما في المثالين او بالاختيار كما
في زيدا ضربته على انه لولا ذلك ايضا لما ينبغي ان يعد لغوا كيف وفيه افادة ان
المغير اعم من ان يكون نفس المقدر او ما يناسبه المقدر فيقول الاخصر الاوضح

الاعذب ان يقال هو كل اسم بعده عامل في ضميره او متعلقه لو سلط عليه هو
او مناسبه لنصبه واورد على قوله لو سلط عليه الخ امران اخران احدهما
انه لا يخرج به شي اذ كل ما فيه مانع على التسليط يصح في حقه انه لو سلط عليه
لنصبه وثانيهما ان لو تقتضي انتفاء التسليط فلا يصدق التعريف على شي
من المعرف اذ في الكل تحقق التسليط اذ في زيدا ضربته سلط ضربت على زيد
ويجيب عن الاول بتقدير وصف اي بعده فعلا وشبهه يصح تسليطه عليه لو
سلط الخ وعن الثاني بتقدير تقييد التسليط اي لو سلط عليه لفظا والتسليط
في افراد المعرف هو التسليط تقديرا والنظر الصائب الذي لا يغيب عنه طرايق
الصواب لا يلتفت الى مثل هذا الجواب ويجيب عن الاول ان لو لانتفاء الجزاء لانتفاء
الشرط فيجب ان يكون انتفاء النصب لانتفاء التسليط وفي ما يمتنع التسليط
ليس لانتفاء التسليط بل الامتناع وعن الثاني بان في قولنا زيدا ضربت
لم يسلط على زيد فعل بعينه بل فعل اخر مثله ولا في زيدا مررت به ما يناسبه
وهو جاوزت المفهوم منه بل مثل ذلك المناسب واورد عليه زيد ضربته
لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ولو سلط عليه لنصبه واجيب
المراد التسليط بمجرد قطع عمله في الضمير او متعلقه وزيد ضربته لا بد فيه
بعد قطع ضربت عن العمل في الضمير من رفع عمل الابتداء فيه وفيه انه لا بد في
زيدا ضربته ايضا بعد حذف الضمير من رفع عمل المقدر في زيدا فلا بد
عن تقدير كل اسم منصوب بمفرده ولم يكتف بتقييد المنصوب لئلا ينتقض
بقولنا ان زيدا ضربته واعلم ان تحقق هذا الحد يستدعي عدم وقوع موانع
التسليط وهو اما وقوع ما لا يجوز تقديم ما في حيزه عليه بين الاسم و
المفسر من كلمة ان مفتوحة ومكسورة وحرف الاستفهام لفظا او معنى وكلما
حرف الشرط وحرف التحضيض والا للعرض او التمني ولام الابتداء وكلمة
ما من جملة حروف النفي وحروف العطف والفاء الجزائية الواقعة موقعها
بخلاف الفاء في جزاء اما فانه لم يقع موقعه لاستدعاء اما تقديم ما في حيز
عليه ليفصل بينه وبين اما وبخلاف الفاء في جواب اذا فانه حقق انها

زايدة وسيجي في بحث الظروف ان شاء الله تعالى وكلمة ما التعجبية والمضاف نحو
زيد حين نضربه يموت وكلمة الا نحو ما زيد الا اعطيته كذا واما كون المفسر
اسم فعل او مصدرا او فعل تعجب نحو زيد احسن به او صفة لذلك الاسم نحو
رجل ضربته او صلة له نحو ايهم ضربته اوجب قسم بعده نحو زيد والله ضربته
واما كون الفعل الذي بعد ذلك الاسم مسندا الى ضمير المتصل نحو زيد ظنه
منطلقا اذ لا يجوز ارجاع ضمير الفاعل اذا كان متصلا الى المفعول ولا ارجاع
ضمير المفعول كذلك الى الفاعل واما كون الفعل الواقع بعد الاسم على تقدير
رفعه من جملة الخبر نحو الزانية والزاني في الاية على تفسير سيبويه وسيأتي من المواضع
ما الظاهر وهو ان يكون الاسم مصدرا بالواو الحالية والمفسر مضارع مثبت
نحو جاءني زيد وعمرو يضربه فانه لا يجوز جعله في تقدير ويضرب عمرو لامتناع
كون الحال بالواو اذا كانت جملة فعلية فعلها مضارع مثبت فرفع الاسم في
هذه الصور واجب اذا اتقنت هذا اتضح لك حال ما تم هذا البحث من قولك
ليس مثل ازيد ذهب به منه الى اخر الباب واما قال او مناسبه لئلا يخرج عن
التعريف زيدا ضربت غلامه وزيدا مررت به وزيدا حبست عليه ولا يخفى
عليك انه لا يفهم من زيدا مررت به الا المرور به من غيره وزيدا جاوزت
زيدا وكذا في زيدا حبست عليه فالوجه ان يقدر نفس هذه الافعال عاملة في
المنصوب فكنت قاصدا في زيدا ضربت غلامه الى ضربت زيدا اشارة الى ان ضرب
غلامه ضرب نفسه وفي زيدا مررت به الى مررت زيدا فنصب زيدا بنزع الخافض
وكذا في زيدا حبست عليه تقدير حبست زيدا بنزع الخافض لا نقول نزع الخافض
سماعي لانا نقول فليكن هذا الباب من مواضع سماعه واذا ما شئت لك الى درج
الكلام حاذ ان اوصيك في هذا المقام فاقول لك ايها الطالب للقول السديد
من الوفيق الرشيد لا تكن في ربقة التقليد فتبقى في الزمان المديد في البعد
البعيد عن قبول الحق الذي ليس عليه مزيد فان ما يلقى اليك لمن له قلب
او القى السمع وهو شهيد مثل زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه
وزيدا حبست عليه لو امكن تقدير المفسر بعينه فهو المقدر والا فالمناسب

مسئلة في نزع الخافض

امكن تقدير مراده فهو المرام والا فان امكن تقدير لازم له اختصاص بالمعنى
فاللازم تقديره والا فيقدر الملابسة التي تتم كل مقام فمن تتبع الامثلة على
ترتيب وجوه التقدير فلا يرد انه فان احسن ترتيب هو حفظ امثلة
المشتغل بالضمير عن الفصل بمثال المشتغل بالمتعلق نصب اي ما اضمر
عامله بفعل يفسره ما بعده فاوضحه في الامثلة المذكورة فقال اي ضربت وجاوزت
واهنت ولابست وقيل ضمير نصب الى زيد وبرنه على حال الكل واما صرح به
رداً على من جوز حسبت قطعته بتقدير انقطع خشب متمسكا بقوله لا تجزعي
ان منفسا اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي وعلى الكسائي و
الفراء حيث جعلاه منصوبا بالفعل المذكور على ما مر ومما لا يملك تسليط
ويجب تسليط مناسبه ان يقع ما يشتغل به المفسر بعد الا نحو زيدا
لم تضرب الا اياه فان الفعل المقدر يجب ان يكون مثبتا اي تضرب زيدا
لم تضرب الا اياه وذلك ان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم
المشتغل به من المفسر وما بعد الا مثبت اذا كان مفعولا لان الاستثناء
المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب هكذا ذكر الرضي وفيه بحث لا نقاضه
بقولهم ان توني انفقت الا اياه فان ما بعد الا منع لكون المقدر منفيا
اي ان لم انفق توني نعم اذا وقع ما يشتغل به المفسر بعد الا يجب تقدير
المناسب دون المفسر بعينه لكن لا يجب ان يكون ذلك المناسب مثبتا فيجوز ان يكون
منفيا ~~[illegible]~~
~~[illegible]~~ ويجب ان يقدر في ان زيدا لم اضرب زيدا لا عيب
ليصح ترتب الجزاء عليه وبهذا يندفع انه يجب الا يعني ذكر المقدر مع
المفسر كله في هذه الصورة فلا يصح ان وجوب الحذف لبيان بلغو التفسير
وكذا يجب ان يقدر في زيدا حبست عليه لابست زيدا بالجلس عليه
وفي زيدا ضربت غلامه اهنت زيدا بضرب غلامه هكذا حقق المقام ف
احفظ فانه من شوارد او اخر الافهام ويختار الرفع ابتدا فع المنصوب الذي
كلاهما فيه فالبحث عن الرفع ليس خارجا عن المبحث نعم البحث عن وجوب

الرفع خارج عنه ولذا لم يبحث عنه ولك ان تحمل البحث عن اختيار الرفع راجعا الى
البحث عن مرجوحية النصب فيكون اشد دخولا في المبحث بالابتداء اما اشارة
الى عامل الرفع او الى المعنى المقتضي فيكون بمعنى لكونه مبتدأ ويكون فيه بيان الرفع
على وجه متفق بين الكل واحترز به عن الرفع بفعل مطاوع للمفسر نحو ما مر فانه لا
يجوز عند البصري والكوفي المجوز له ابن حمزة وفيه اشارة الى جهة اختيار الرفع و
هو الاستغناء عن حذف العامل فهو في بيان اختيار النصب في ذكر الجهة وقال
الرضي بين عامل الرفع دفعا لتوهم ان عامله فعل كما ان الناصب فعل ولا اظنك
ملتفتا الى ما ذكره بعد ما ذكرنا لك عند عدم قرينة خلافه اي خلاف الرفع وهو هنا
لا يعدو النصب فلا وضع لاخص عند عدم قرينة النصب واورد انه لا يوجد
هذا الوقت لان المفسر الذي هو قرينة النصب موجود لا محالة وبدفعه ان المفسر
من حيث انه مفسر قرينة النصب لا ذاته واللازم ذاته دون الحيثية ولم يتفطن
له الرضي فاجاب بتخصيص القرينة بقرينة ايجاب النصب او اختياره او تسويته
وتبعه كثيرون وهو يوجب تاخير بيان اختيار الرفع عن الكل وليس لك ان تحمل
ضمير خلافه الى اختيار الرفع لانه مع بعده يوجب الاستغناء عن قوله او عند
وجود اقوى منها واختلاف ضميرهما لانه عبارة عن قرينة خلاف الرفع لا
عن قرينة خلاف اختيار الرفع واختيار الرفع عند عدم قرينة الخلاف فيه
بالسلامة عن الحذف على ما قيل وبكونه عمدة وبقاء ما ابتدئ به الكلام
مبتدأ وبكون العامل محققا لا مقدرا على ما نقول وبدا رضي الاخفش رجحان
العامل اللفظي على المعنوي ويتجه ان في الرفع خلاف الاصل وهو كون الخبر
جملة فهذا قرينة النصب فلا وجه لعدم قرينة الخلاف والرفع مختار لكون
الاقوى لا محالة والاقوى ينحصر في اما هنا واذا هنا ولا تانك لهما كما لو
قيل كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة فالاخص الاوضح او مع اما غير الطلب واذا
للمفاجاة واما هنا لا يجتمع مع قرينة نصب سوى رعاية التناسب في
العطف او في جواب السؤال الفعلي واذا لا يجتمع الا الاولى ووجه رجحان
قرينة اما في اقتضائها الرفع على قرينة رعاية التناسب في اقتضاء النصب اما انه

ان الغالب بعدها الجملة الاسمية واكثر الرضي فسوى بين الاسمية والفعلية
واما ما قيل ان اما لكونه نائبا عن مهما وهو اسم التزم بعده الاسم لئلا يخلو مقام
اصله عن اسم فاذا وقع المرفوع بعده كان تحقق الاسم بعده اظهر وقال الرضي ليس
اما مرجح الرفع في الحقيقة بل اذا فيه ترجيح قرينة النصب لان اما حرف استئناف
قاطع لما بعده عما قبله فلا معنى لرعاية التناسب فيها وقيل اكثر جواز النصب بعد اذا
بحكمهم في بحث الظروف المبنية بلزوم المبتدا بعده فما ذكر مدا لكن هذا القسم
مما يختار فيه الرفع وحصر في القسم الاول وتوجيه اذا المفاجاة على ما قالوا ان
الغالب بعده المبتدا واورد عليه انه مناقض لما نقل عن بحث الظروف ووفق بينهما
تارة بان مرادهم بلزوم المبتدا بعده غلبة الوقوع وتارة بان المراد اللزوم في
غير تركيب الاضمار على شريطة التفسير وقد رد الرضي في وجه النصب بعد بحيث
ثم هذا التوجيه واعلم ان المصنف بحصر النظر فيما ذكر بل اضبط ما وجد فان بحث
زايد افرده فان المبحث اجتهادي ومما اداني النظر اليه كون المفسر غير ناصب لما
ما يناسبه لان فيه كلفة ما لا يوازيها ترك التناسب فتامل **ويختار النصب** **لعطف**
على جملة فعلية هذه اضعف قرائن النصب وما يليه وما يليها اقوى منه
صرح به الرضي وكان فيه لتقارب ما يجتمع منها من قرائن الرفع فتكون اقوى
منها فتذكر المصنف بقيد لتختار النصب بها لوقت عدم ما هو اقوى منها
من قرائن الرفع وبنه بقوله **للتناسب** على انه يجري في كل ما يراعى فيه التناسب كالعطف
على صفة ناصبة للمفعول لانها مشتملة الفعل بخلاف ما لو كانت للفاعل فقط صرح
به الرضي في بحث استواء الرفع والنصب فيختار النصب في قولك زيد ضارب
عمروا وبكر ايضربه كالوقوع في جواب سؤال فعلي فالمختار في جواب ايهم ضربت
زيدا ضربته وقيد سيبويه الجملة الفعلية بغير التعجبية ليخرج نحو احسن زيد
وعمرو يضربه لانها لجمود فعلها كالاسمية واعترض عليه الرضي بان الظن ان
الجملة الثانية اعتراضية لا معطوفة ووجه ما قاله انه لا يصح عطف الخبر على
الانشاء وذلك مناقشة في المثال فيجعل المثال احسن بزيد والله احمد و
من قرائن اختيار النصب ما سنذكره وهو ان تكون الجملة في موقع الحال فلا واو

اذا التوبيخ الا قوى من قرائن الرفع مع بخلاف التناسب والتناسب في ترجيحه يفيد لعدم الاجماع معها

معها فانه يختار فيه النصب لئلا يلزم وقوع الجملة الاسمية حالا بدون الواو نحو
جاءني زيد وعمروا قد ضربه **وبعد حرف النفي** هذا القيد من هذا المبحث واما ان حرف النفي
الذي يقع بعده الاسم ما سوى لم ولما ولن لانه لا يجوز حذف افعالها فمن
مبحث لحرف فلا بحث انه يجب بعد حرف النفي على ان نعم حذف فعل لما ممنوع و
حرف الاستفهام يشعر كلام الرضي بان الاولى وهمزة الاستفهام اذ لا يجوز هل
زيدا ضربته لان هل اذا دخل جملة فيها فعل لا يرضى الا بان يدخل عليه لفظا
وفيه بحث لانه يختار النصب في هل زيدا عمرو ضاربه فانه في تقدير هل ضارب
عمرو زيدا كما يختار في ازيدا عمرو ضاربه ثم لو تم ما ذكره المشهور انه يجب النصب
بعد استفهام لغير الهمزة ثم ما ذكره وعبارة المسلمين فاصح على مذهب
سيبويه والجرمي كانه يختار الرفع عندهما في اانت زيد تضربه لان زيد تضربه خبر
المبتدا خال عن الاستفهام عندهما ويختار في اليوم زيد تضربه النصب فلا
يصح الاطلاق لبعيته ولا تقييدها بكونها بلا فصل لانه لا بد من تفصيل بان يكون
بعضها بالفصل بالظرف نعم يتم على مذهب الاخفش فانه يرجح النصب مطلقا
ويجعل اانت زيدا ضربته في تقدير اضربت زيدا ويجعل انت فاعل فعل محذوف
انما قال بعد حرف الاستفهام احترازا عن اسم الاستفهام فانه لا يجوز متى
زيدا ضربته بل يجب متى ضربت زيدا وعلله الرضي بان كلم دخل في شيء حقه
لزوم اصل المنطقل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام الدخول على الفعل
وهو منقوض باذا الشرطية فانه متطفل لحرف الشرط ومع هذا واصله من
لزوم الفعل ولم يفرق في الاستفهام لانه يختار الرفع في ايهم ضربته **واذا** ويجب في زيدا ضربته
الشرطية بخلاف اذا المفاجاة كما عرفت لما فيه من معنى الشرط الطالب للفعل
ولم يجب النصب كما ذهب اليه المبرد حطا لمرتبته الفرع ويختار الرفع بعد ها
عند الكوفيين لاستواء الجملتين بعدها ويشترطون ان يكون خبر الاسمية
فعلية **وحيث** لاحتمال حيث لا يجوز حيثما زيدا ضربته ويجب حيثما ضربت
زيدا كما في الاسم المتضمن للاستفهام والاولى وحيث الشرطية اذ لا يختار
النصب في اجلس حيث زيد اضربه وانما يختار في حيث زيدا ضربته اضربه

ولم يوجب المبرد النصب لعدم لان تضمنه للشرط ليس كتضمن اذا اذ كثيرا ما يخلو
عنه ووقع الامر والنهي اي في وقت الامر والنهي علما بانهما مصدران سواء كان الامر
بلفظ الامر وكذا النهي او بلفظ الخبر نحو زيدا اضربه وزيد لا تضربه بمعنى اضربه
وكانه اراد بهما ما يستفتح فيه الدعاء والتماس ايضا فلهذا سقط الدعاء مع انه
ذكره الزمخشري على انه يصير بذلك الدعاء وافيا بالضبط [struck through] لام
ومنهم من قيد بما قبل الامر ومنهم من قيد في وقت وقوع الامر والنهي بعد
وهما كما ترى وكان الاظهر وقبل الامر والنهي اذ هي اي ما بعد حروف
النفي والاستفهام واذا الشرطية وحيث وما قبل الاسم الذي قبل الامر
والنهي مواقع الفعل اي مواقع لها مزيد اختصاص بالفعل فالاولى نصب ذلك
الاسم ليقدر الفعل قبله فيقع الفعل في هذه المواقع فلو دفع يكون الواقع
فيها الاسم وفيه بحث لانه بالنصب في انما انت ضاربه لا يقع الفعل بعد
المختص بالاسم فانه في تقدير انما انت ضارب الان يقال اسم الفاعل في
حكم الفعل فتامل ومما ينبغي ان تعلم ان كون هذه الامور مواقع الفعل ليس
لان معنى هذه الامور يطالب الفعل والا لانتقض بالتمني بل لانا العرب حرت
على هذه الطلب في الاكثر كما انه جرت عليه دائما في حروف الشرط وبعض
فلا يرد التمني لانه لم يتم مقتضى طلبه فهذا موكول على السماع صح منه
الرضي في بحث وجوب النصب وعند خوف لبس بيان نصب ما اضمر عامله
على شريطة التفسير ولان البحث عن حاله فاطلاق المفسر على ظاهره
ولا حاجة الى تاويله بذات المفسر ثم لو حكم على المرفوع بان نصبه اولى
لا يحتاج الى التاويل وهذا الماصح على الزمخشري وقد افاد باداء الخوف
عند تحقق الالتباس لعدم امكان نصب القرينة ليس للنصب اولى
بل يجب كما لا يخفى وان اللبس الذي يرجح النصب ما كان يفوت معه المقصد المقصود
اذ لو كان الاصل المقصود حاصلا مع جعله صفة لا يحترز عن احتماله و
لا يخاف منه وبهذا ظهر موضع لوجوب النصب وكان الكفى بالامثلة
في هذا المقام عن ذكره في بيان وجوب النصب انا كل شيء خلقناه المفسر بصفة

بقدر اذ على تقدير الرفع يحتمل كون خلقناه صفة فيفيد ان كل شيء هو مخلوق لنا
كائن بقدر وهو لا يوافق اصل المقصود وهو ان كل موجود مخلوق لنا بقدر بل يفيد
بظاهره ان بعض الاشياء غير مخلوق لنا لو اقتر ودفع بما اعترض من الرضي
بان الشيء اعم من الموجود فلا بد موجوده من تقييده بالمخلوق حتى يستقيم
الحكم عليه بخلقناه بقدر فلا يتفاوت المقصود بجعل خلقناه صفة او خبرا في
الرفع ان الوصف الذي يجب تقديره هو مخلوق ومخلوق لنا اخص منه لا
يقال اعتقاد الرضي ان المقيد مخلوق لنا وان كان ظاهر عبارته عنه لان لا عنده لا
يثبت مخلوقا لغيره تعالى لانا نقول ليس على المقصود الايراد مثال مستقيم على
مذهبه ولا يضره عدم الاستقامة على مذهب غيره وبهذا عرفت ان النصب
لا يختار في الاية عند المعتزلي نعم تحقيق المقام يقتضي ورود اعتراضه فان تفسير
الاية وظهور مقصودها دائر على تحقق الحال والاستدلال على ان جميع الموجودات
مخلوق له تعالى او بعضه مخلوق لغيره وبعد انكشاف الحال لا يلتبس المقصود
رفع او نصب ويمكن ترجيح النصب بانه يفيد كون الاشياء بقدر باختياره
تعالى بخلاف الرفع فانه يحتمل معه كون خلقناه صفة وقوله بقدر خبرا ح
لا يستفاد ان كونه بقدر باختياره واعلم ان الالتباس بالصفة فيما اذا كان
الاسم نكرة حتى لو قيل الشيء خلقناه بقدر يجعل اللام للاستغراق انه لم يلتبس
ويستوي الامران اي الرفع والنصب من غير فضل احدهما على الاخر ومنهم من
قال اي يستوي الامران في الاختيار فايهما قصدته هو المختار فكلامه
لا يصدق مثله بالاختيار في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اورده مثالا اورده سيبويه
من غير اصلاح لانه صار من مطارح الانظار بمثال السراج ونعم الهون
انه في تقدير عنده او في داره والا لم يصح عطفه على قام لان المعطوف في حكم
المعطوف عليه ويجب في قام ضمير لزيد فكذا في عمرو اكرمته فلا يترجح
نصبه بترجح عطفه على قام على عطفه على زيد قام بقرب المعطوف عليه
وقال الاخفش يمتنع عطفه على قام لانه لا يجوز عطف جملة لا محل لها من الاعراب
على جملة لها محل منه قال ابو علي يجوز عطف ما لا محل له منه بناء على انه لم يظهر على ما له محل منه

عنه

اعرابه الا انه اختار الرفع فان قلت على تقدير العطف على قام يحتاج الى تقدير
او في داره فترجح الرفع المستغني عن هذا التقدير قلت اذا قصد انه اكرم عمرو
في دار زيد لابد من تقديره عنده نحوا عطف على زيد قام او قام فالتقدير لم
ينشا من العطف بل من القصد فافهم وفي تحقيقك يستوي الامران في مثل هذا
المثال من غير تقدير ضمير في الثاني وظاهر كلام سيبويه محفوظ لانه ورد في
القران نحو والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها فانه نصب السماء و
برفع وهنا اشكال قوي وهو انه وجه استواء الامرين بانه على تقدير الرفع
يعطف على زيد قام وعلى تقدير النصب على قام والرفع وان ترجح بالسلامة مد
عن الحذف فترجح النصب بقرب المعطوف عليه فان عمروا اكرمته اقرب
من قام من زيد قام ولا فصل بينه وبين زيد قام كما لا فصل بينه وبين قام
فلا معنى لكونه قربية ودفع بان المراد انه قرب الى اوله قام ضرورة زيد قام في فع
كما نرى عديم النفع اذ لم يعتبر مثل هذا القرب في شيء من الاحكام وغاية ما يمكن
ان يقال ان المعطوف في عطف الجملة على الجملة في الحقيقة هو النسبة ونسبة
عمروا اكرمته اقرب من نسبة قام الى فاعله من الجملة الفعلية الى زيد يعني
ان مرجح النصب ليس مجرد قرب المعطوف عليه بل هو مع خلوص الجملة من
خلاف الاصل على ما عرفته فينبغي ان يرجح النصب قال الرضي يترجح في مثل
زيد قام وعمرا اكرمته لان الصفة الناصبة للمفعول في حكم الفعل دون
الرافعة للفاعل فقط اكثرنا اما برفع للجامد بين الفاعل نحو زيد مصري حمار
ويجب النصب بعد حرف الشرط نحو ان ولو واما عند المص فقد سبق انما قلنا الا ان
ولو واذا ما اسم عنده على خلاف مذهب سيبويه فلا يحتاج الى استثنائه بناء على
انه لا يصح الفصل بينه وبين فعله المعمول له اتفاقا فلا يصح تسليط المفسر عليه
فلا يكون من هذا الباب على انه لا احتياج الى الاستثناء لو كان حرفا ايضا لانه يقع
بعده ما اضمر عامله على شريطة التفسير نحو قمنا التقرير **وحرف التحضيض** وهي الا هلا
لا غير عند عين للغير ونهم المص ولا يرد انه فات المص الا للعرض لانه يجب
النصب بعدها على ما ذكره الاندلسي فيقال الا زيدا اكرمه بالنصب لا غير

الم

المص اختار مذهب السيرافي في كما اختار الجزولي ههنا من ان حال حروف النفي
بعد الهمزة كحالها قبل دخول الهمزة فليست الا للعرض مما يختار بعده النصب
كسائر حروف النفي **مثل ان زيدا ضربته** انما اتى بالماضي لما مر في بحث حذف فعل
الفاعل ان حق المفسر للشرط ان يكون ماضيا وشذ المضارع وفيه خلاف
الاخفش فانه يجوز دخول حرف الشرط على الاسم **والا زيدا ضربته** هذا متفق
عليه وعد شاذا قوله • ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة • الي فهلا نفس ليلى شفيعها
شاذا ومما استخرجه ان يكون الاسم نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه يجب النصب
لعدم صحة وقوعها مبتدأ وان يكون الاسم الذي بعده فعل مستقل عنه
بعمومه لفظ كل ولم يقصد به عموم نحو كل رجل ما ضربته لانه لو رفع يكون
للعموم ولو نصب يكون لسلب العموم فيجب النصب اذا قصد سلب العموم
واذا قصد به العموم يجب الرفع وليس من باب ما اضمر عامله وفي نسخة ازيد
ذهب به ولخفائه **وليس مثل ازيد ذهب به منه** لانه قصد به انه اذهب زيد ولاداء
هذا المقصود لا يصح تسليط ذهب على زيد لانه لا يعمل في المفعول بدون حرف الجر
ولا حرف جر فيه ولو سلم جواز اعماله فيه باحداث حرف الجر لا يعمل الفعل على
الرفع فيما قبله على انه شرط انه لو سلط عليه لنصبه ومما ذكرنا علم انه ليس
مثل زيدا حبست عليه لانه قصد به ملابسته وملازمته زيدا فهنا مناسب
لو سلط عليه لنصبه بخلاف ما نحن فيه فان مناسب الفعل المستقل لازم
او مرادف مقصود ولا يصح مناسبا بدون القصد وبهذا اندفع ما ذكره
الكوفيون انه يجوز النصب بتقدير فعل معروف لانه لازم المجهول فيكون
التقدير اذهب احد زيدا وما ذكره السيرافي وابن السراج انه يجوز النصب
بتقدير ذهب الذهاب زيدا فانه كما يجوز جعل المصدر نائب الفاعل يجوز
جعله فاعلا مجازيا على انه رده الرضي بان المصدر ما لم يخصص بوصف
او اضافة او غير ذلك لا يسند اليه الفعل وذهب به لا يدل على ذهاب مخصوص ص
نعم لو كان دعوى الكوفي وغيره انه يجوز في هذا التركيب نصب زيد بقصد
معنى يكون هناك مناسب بنصبه لتم لكن لا نزاع للبصري فيه اذ ... كلامه في

يقولون

وليس مثل ازيد ذهب به منه

هذا التركيب نظر الى معنى شاع فيه فلا حاجة الى ما ذكره الرضي من انه لابد
هذه المشبهة من تقدير فيه في تعريف ما اضمر وهو ان يقال المراد بالاشتغال
بالضمير والمتعلق الاشتغال بنصبهما لفظا او محلا ولا الى ما ذكره غيره
ان المراد لو سلط عليه مع اتحاد المسند اليه على انه ينتقض بقولنا انا
خلق بتقدير اخلق الله زيدا اذ حذف الفاعل في خلق لتعينه فيكون في
معنى خلقه الله **فالرفع** اي فالرفع واجب **ولما كان نحو كل شيء فعلوه في الزبر** اي كالمثال
المذكور لكن تركيب يكون الفعل المشتغل عنه بضميره صفة لما قبله لا الاسم لانه ليس
انتفاء نصبه لعدم التسليط بل لعدم امكانه اذ لو سلط لفات التقييد المقصود
بالوصف وانتقل التركيب من الوصف الى الاخبار وذلك فاسد سواء كان
الاخبار صحيحا او لا فمن جعل المانع عن التسليط انه يفسد المعنى فعلوا كل شيء في
الزبر مع انهم لم يفعلوا فيه شيئا فقد قصر نظره ولم يجاوز بيانه هذا المثال
ومن قال لانه فلم يوقع فيها الا الكتابة وهم لم يوقعوها بل الكرام الكاتبون يتجه
عليه انه يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب الكتابة نعم لو قيل لانهم لم يوقعوا
فيها كل شيء بل كل مفعول لهم كالاستفهام ومن قال لو جعل في الزبر صفة لكل
شيء لكان خلاف المراد وان صح لان المراد ان كل مفعول لهم في الزبر لا ان
كل ما في الزبر مفعول لهم قال تعالى في موضع اخر وكل صغير وكبير مستطر
يتجه عليه ان كونه خلاف المراد ممنوع لانه يجوز ان يكون المقصود بهذه الاية علام
يقصد بقوله وكل صغير وكبير مستطر لان الافادة خير من الاعادة بل
يكون المقصود ان الكرام الكاتبين ضابطوا الكتابة ولم يلبسوا الا ما فعلوه **ونحو**
الزانية والزاني فاجلدوا بظاهره ليس من هذا الباب لان الفاء بظاهره فاء
الشرط حيث دخل خبر موصول بما هو في معنى الفعل والفاء سبب للجملة
وما بعد الفاء الواقع في صدد الجزاء او ما هو بمنزلته من خبر المبتدأ لا يعمل فيما
قبله وان يعمل ما بعد فاء الجزاء الذي بطل صدارته بوقوعه في الوسط لكونه
جزاء اما لفظا نحو اما زيدا فاضرب او تقديرا نحو وربك فكبر لان حذف
شرط اما اقتضى تقديم ما في حيز الفاء عليها ليفصل بينها فيبين اما والا

المتضاد

المتضاد الفصل بين حرف الشرط وبين حرف الجزاء ولكون الفاء زائدة كما في نحو
اذا على ما حقق ولما ينصب اذا او خارجة عن الصدد لعارض خلاف الاصل
او نقول كون الفاء فاء الجزاء يتوقف على كون الزانية مبتدأة فلو جعل معمولا
لما بعد الفاء لم يصح ما هو ظاهر من كونها جزائية فلا تجاري في اخراجه من الحد بل
في ادخاله تحت الحد باخراج الفاء عن كونها جزائية وبهذا ظهر ضعف ما قاله
ان الاية في بادي النظر من الباب وداخلة تحت قاعدة اختيار النصب واتفق القراء
الغير الشاذة على الرفع وان جاء في الشواذ رواية النصب عن عيسى بن عمر فلذا
تمحلوا في اخراجها من الباب لئلا ينخرم قاعدة اختيار النصب او لئلا يلزم اتفاق
القراء على غير المختار ومنع المصنف في شرح المفصل في بحث الاستثناء عدم جواز
اتفاق القراء على غير المختار والظاهر انه منع غير مسموع وجعل المبرد المانع عن
كونها من الباب ما اشار اليه بقوله **الفاء بمعنى الشرط عند المبرد** وقدم توجيه المبرد
على توجيه سيبويه مع تقدم سيبويه لرجحانه واستشكل كون الفاء وهي
حرف الجزاء بمعنى حرف الشرط فيجاب تارة بان الباء للسببية اي الفاء حاملة
لسبب معنى الشرط وتارة بانه في تقدير الفاء مرتبط بمعنى الشرط والتحقيق ان
حرف الشرط لسببية الجملة الاولى للثانية ومعنى الفاء ايضا سببية ما
قبلها لما بعدها فهو بمعنى حرف الشرط يؤكد بها حرف الشرط **وجملتان عند**
سيبويه اي الاية جملتان مختلفتان في المعنى عنه لانها في تقدير حكم
الزانية والزاني فيما يتلى عليكم فاجلدوا فقوله فاجلدوا بيان للجملة الموعود
بها بخلاف باب ما اضمر فان تركيبه ايضا جملتان لكن معنى واحد فلا يرد
ان جميع الباب جملتان والاوجه ان مراده انه جملتان مع الرفع وباب ما
اضمر لا يكون جملتين على هذا التقدير **والا** اي وان لم يكن احد التوجيهين
فالمختار النصب والثاني باطل لان القراء لا يتفقون على غير المختار فهو
لاثبات احد التوجيهين او المعنى وان كانت الاية من الباب كما هو مذهب عيسى
بن عمر فالمختار النصب او المعنى وان لم تكن التراكيب الثلاثة ليست من الباب
لكان المختار النصب فيها وما سوى الثاني ظاهر والوجه فيه انه يلتبس

بالصفة فان قلت الفاء بمعنى الشرط ايضا عند سيبويه على ما في الرضي حيث قال
والفاء بمعنى الشرط ايضا عنده اي ان ثبت زناهما فاجلدوا فكيف صح تخصيص
كون الفاء بمعنى الشرط بالمبرد قلت ليس مخرج الاية عن الحد كون الفاء بمعنى الشرط
عند سيبويه بل كونهما جملتين اذ الفاء انما يعمل ما بعدها لو كان ما بعد الفاء بحيث
لو لم يكن الفاء صح عمله فيما قبله فما في الرضي انه على توجيه سيبويه هذا المانع ايضا
متحقق محل نظر ولنا توجيه ثالث وهو ان الفاء جواب شرط محذوف والتقدير
الزانية والزاني ان ثبت زناهما فاجلدوا لان الجلد لا يترتب على مجرد الزنا بل على
ثبوته ولا خفاء في انه يتوجه المنع على الشرطية اذ لا نسلم انه لو لم يكن احد لتوجيهين
فالمختار النصب لان هذا التوجيه غير توجيه المبرد الا ان يقال الشرط عند
كون الفاء بمعنى الشرط لا عدم توجيه المبرد كذا قيل بعيد الرابع اي رابع لا
لا رابع الثلثة كما قاله البعض لا يرتبني عن الغفلة عن الاول التحذير قال الرضي
سمي اللفظ المحذر به تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل آلة التحذير يعني لم تعامل به في التسمية
معاملة اخواته من التسمية بما هو اسم بعينه في اللغة كما في ما اضمر عامله على شريطة
التفسير ولا بما هو اسم بمعناه فيها كالمنادى اقول جعل مدلوله التحذير الكلمة
في جعله محذرا حتى كان نفس التحذير ثم سمي اللفظ لتسمية باسم مدلوله في
ليس هذه المبالغة في اخواته بمقتضى المقام كما فيه وهو معمول خالف النحاة
في جعل التحذير اسما للنفس المعمولة به دون كلامهم هو فيه لا من الالتباس
بالخبر والنفي بالبحث وليس هنا اوله خلاف منه فلا يرد ما في الرضي اهـ
موذن بان لفظ التحذير هو اياك فقط واياك وان تعتقد ذلك بل التحذير هو
المجموع المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال التحذير على ضربين اما
لفظ المحذر منه المكرر المعمول لبعيد مقدرا نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر
مع المحذر منه بعد المعمول لبعد مقدرا بتقدير اتق في الرضي في تقدير اتق
ههنا بعض السماح اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت
زيدا من الاسد بمعنى بعدته فلو قال بتقدير نح او بعد لكان اولى وقد اشار
بقوله ههنا الى ان لا سماح في تقدير اتق في القسم الثاني وتعقبه بعض

بان في تقدير بعد في القسم الثاني سماح ايضا لان في نفسك نفسك فان في تقدير
بعد نفسك مما يؤذيك الا ترى ان الطريق الطريق لا قصد فيها الى تبعيد
نفسه من الطريق بل الى تبعيده من ضرره فالاولى تقدير اتق فالصواب ان
يقال التقدير بعد او اتق فيقدر بعد في القسم الاول وبعض افراد القسم الثاني
واتق في بعض الثاني ونحن نقول المقصد في الطريق الطريق الى تبعيد المخاطب
نفسه عن بعض اجزاء الطريق الذي يتأذى فيه وربما يكون المقصود اخلاء
الطريق بتمامه اذا كان المؤذي مما اشتمل جميعه فيطرد تقدير بعد نعم تجب
على تقدير بعد نفسك عما يؤذيك انه لا يصح من القسم الثاني لان النفس
يصير محذرا والمحذر منه ما يؤذيه الا ان يقال التحذير من النفس طلب
تبعيدها عما يؤذيه فتامل ولو اردت تصحيح اتق اضمنته لك بتضمين الاتقاء
معنى التبعيد كانه قيل اتق فبعد نفسك من الاسد ولا حاجة الى التضمين
في القسم الثاني لانه يتم في جميع افراده بدون التضمين حتى نفسك نفسك
محذرا معمول له المتقدم اي التقدير للتحذير اذ لم يذكر العامل لئلا يدرك
المحذر منه وفات التحذير وقوله او ذكر المحذر منه مصدر منصوب عطف
عليه كانه قيل او لذكر المحذر منه مكررا اذ تكرار المحذر منه للمبالغة في التحذير
بصيغة لوقف عن ذكر العامل وهذا من المسالك الوعرة التي سهل عليك بالهام الله
تعالى على عبده الضعيف وقد كان في عويل منه كل ناظر عظيم شريف حتى في
الرضي ما قاله ولذا من جاء بعده وان كان نحريرا فما قاله ما نالك وقد اعرضنا عن الكل
لان ما قلنا يغنيك ولا نضيع الحلاوة مما بعده اي مما ذكر بعده فلا يجب الحذف
في قولك من الاسد اتق نفسك او ذكر المحذر منه مكررا قد عرف شرح بما اندفع عنه ما قيل
انه لا بد فيه من ضمير كما لا بد فيما عطف هو عليه وهو حينئذ مقدرا عاملا للتحذير
وصفة المعمول من غير حاجة الى ما قيل ان المحذر منه ظاهر وضع موضع الضمير تنبيها
على التفاوت بين المعمول في القسم الاول وبينه في هذا القسم بان الاول محذر
وهو محذر منه على انه يرد عليه انه ليس وضع الظاهر موضع المضمر في صفة الجملة
هل المصير في بحث الوصف بالجملة ويلزم الضمير وان كان الا وضح الاخصر في هذا

القصد هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او حذرا منه مكررا ولا يخفى على الفطن
ان تقدير الطريق اتق نفسك عن الطريق الا انه حذف المحذر مع العامل فالاولى
ان يجعل التحذير اسما للمحذر مطلقا ويجعل قسمين باعتبار التحذير بما ذكر معه بعده
وذكر المحذر منه مكررا ولعل عدوله الى ما ذكره والله اعلم والعلم لديه **مثل اياك**
والاسد التزم ضمير الخطاب في امثلة القسم الاول من هذا الباب لا لانه لا يجوز — ضمير
بل لانه الاغلب من بين الضماير وقد يجيء متكلما والغايب هو الشاذ النادر وقد
فيما اضيف له ضمير المخاطب من الظاهر نقول راسك والسيف وقال عمر رضي
الله عنه اياي وان يحذف احدكم الارنب بالعصا وشذ قولهم اذا بلغ الرجل
الستين فاياه وايا الشواب ولا منع عن كون المحذر منه ضميرا غايبا **واياك**
وان تحذف لم يذكر لخفائه في صحته وقوع الاسم الغير الصريح موقع الصريح بل ليكون
مقدمة لبيان الفرق بين الغير الصريح والصريح ولو مثل بقول عمر لكان انفع
وارفع قال المص تقديره اياك والاسد اتق نفسك من الاسد والاسد من نفسك
وذكر النفس لعدم صحة الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد فلما حذف اتق
تبعه النفس في الحذف لانه لا حاجة اليه لان المنع من جمعهما متصلين وبحذف
العامل ينفصل ضمير المفعول قال الرضي هذا قريب لكنه تطويل ليس عليه مع امكان
الاختصار تعويل فليقدر اياك اتق فيضع بحذف اتق اياك وقد وقع في كلام الرضي ايضا
ملتزم ارتكاب ما لا يعنيه لان انفصال الضمير لا يتوقف على تقدير العامل مع التأخير
لانه يكفي له تقدمه وبلا اتصاله وهو حاصل بكون الفاعل والمفعول ضميرين لواحد
ويمتنع مع ذلك اتصالهما وجوز ابن مالك والرضي كون قوله والاسد مفعولا
معه فيستغنى عن حذف فتى بعده وفيه بحث لانه ان كان مفعولا معه باعتبار
اياك يلزم كون المفعول معه من المفعول به وهو خلاف الاجماع وان كان باعتبار
من الفاعل يكون الاسد مامورا وظ تعريف المص ان المقدر في اياي والشر
اتق وهو قول غير سيبويه وصحح قول سيبويه ان التقدير لا تق تقديرا امر
المتكلم وسمي ابن مالك تحذيرا هو ضمير المتكلم تجوزا **والطريق الطريق** لا خاصة في هذا
القسم بل يجيء في جميع الطرق فيقول اياك واياه اياه واياي اياي

ووالله

ووالله واسد واجاز قوم اتق الطريق الطريق الطريق لا لكنا نقول لا يوجب
حذف العامل الا بعد في قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وبر تبشر وبشير
ولا يحسن اظهار العامل وفيه ان الموجب ضيق مقام التحذير لا الاطناب بالتكرير
وتقول في القسم الاول بعبارة اخصر في التقدير وان كان الطيب في الظاهر
اياك من الاسد واياك من ان تحذف والتقدير اتق نفسك او اياك اتق او اتق اياك
فيه تكرير الاسد فالاول ابلغ اذ فيه تكرار التحذير ولاجل الاهتمام بارتكاب الحذف
الكثير **وتقول** لمزيد المبالغة في التحذير **اياك ان تحذف بتقدير من** علم من تخصيص تقدير
من امتناع تقدير العاطف لانه اقل قليل في كلام العرب فتم قوله **ولا تقول**
اياك الاسد لامتناع تقدير من من غير حاجة الى ضمه وامتناع تقدير العاطف فان
قال ان الدليل قاصر لعدم تعقيبات تعقبه الفارسي لانه قد جاء حذف العاطف
في التحذير قال اياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب لانه من ضرورات
الشعر على ان سيبويه جعله من قبيل الطريق الطريق وجعل المراء في تقدير احذر
المراء وعن بعض المراء مثله ان تماري ومع ذلك جعله مقصورا على السماع
وفي قوله اياك الاسد بنصب الاسد دون جره تنبيه على ان المختار في مثل ان تحذف — ف
تقدير النصب كما هو مذهب سيبويه لانه الغالب الكثير في حذف حرف الجر و
الخليل والكسائي يقدرانه الجر لان ما ابهم حاله ينبغي ان يحمل على ما كان وان كان
ابقاء على ما كان نادرا كما نحن فيه لان الابقاء على الجر لم يوجد الا في حذف
حرف القسم فقد نجا وفي امتناع اياك الاسد خلاف الاخفش الصغير
حيث جوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان في غير ان وان وجعلت
فيه حذف العامل الاغراء وهو كالتحذير تارة بالعطف وتارة بالتكرير قال — **الاغراء**
اخاك اخاك فان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح ويقال شانك و
الحج ونفسك وما يهمها والمحذوف الزم وقد تقدم ان المص جعله من لباب — **بحث المفعول فيه**
الاول **المفعول فيه ما فعل فيه** فعل **مذكور فيه** اي في مدلوله سواء كان مطابقا نحو ضربت
اليوم او غير نحو ضربت يقرب عمره ورجعت مرجع الحاج فلولا يفسر ما
بالاسم لا ننقض بكل فعل فانه ما فعل في مدلوله الضمني فعل اي مدلوله

فعلا وحدث مذكور لفظا او تقديرا ففيه اكتفاء بالفعل عن ذكر ما يشبهه او استعمل
الفعل بقانون اللغة وحمل المذكور على غير معناه المشهور والمراد ما فعل فيه بحسب
دلالة اللفظ على الاصل الذي اظنك متذكرا له فخرج بقوله ما فعل فيه نحو يوم
الجمعة يوم الجمعة ضربت فيه فانه وان فعل فيه الضرب لكن لا بحسب دلالة
لفظ نحو يوم الجمعة مبارك وتم بالحد لخروج كل ما خرج عنه به من غير حاجة
الى قوله فعل مذكور فهو ليس بمحتاج اليه كما ظن بل الاتمام بيان مدلول المفعول
فيه ومزيد ايضاح ويخرج بقي على التعريف اليوم في ضرب اليوم فانه بحسب
دلالة اللفظ بمعنى ضرب في اليوم ونحو مطرنا السهل والجبل مما قدر فيه سماعا
لا قياسا فانه منصوب بنزع الخافض لا مفعول فيه اصطلاحا ولذا عرفه التسهيل
بالمقدر بفي من زمان او مكان على سبيل الاطراد الا ان يقال ما ليس بقياس
مفعول فيه عند المص ويشد له جعل عند ولدي وشبههما ولفظ مكان
مفعولا فيه وهذا التعريف كتعريف المفعول له ومعه يفصح عن وجه التسمية
للمحدود وشرط نصبه تقدير في احترز عما ذكر فيه في او الباء بمعنى في نحو جلست
بالمسجد فانه لا يصح تقديرها مع هذا الذكر لا عما قدر فيه الباء بمعنى في فانه
ايضا منصوب فالمراد بفي وما هو بمنزلته قديما لا بقائه لا يقدر الا ما هو الشائع
والشائع في الظرفية في كما ان الشائع في التعليل اللام دون الباء ومن في فلذا
يقدر في المفعول له باب ما سوى اللام وقال الرضي هذا الكلام يحتاج إلى
الجر ويغني مفعول فيه عنه على خلاف اصطلاح القوم كلهم وانت خبير بان
دلالة الحد غير محكم لظهور صحة تخصيصها بالمنصوب والاشارة بهذا القول
الى ان كونه شرطا للمفعول فيه باعتبار انه شرط لنصبه اللازم لوجوده و
ظروف الزمان من اضافة الدال الى المدلول فهي لامية لا بيانية كما توهم وفيه
على ان المفعول فيه يسمى ظرفا ايضا كلها يعني لا يخرج عنه ظرف زمان وقبل
يعني مبهمها وموقتها بقرينة تبعيض ظروف المكان باعتبار الابهام وعدمه
وان كان الابهام في الزمان بمعنى ان لا يكون له نهاية بحصر كحين وزمان و
توقيت ما يقابله كيوم وليلة وشهر والاول اظهر تقبل ذلك اي نفذ في

في ح

في ح

تقدير ح

الابهام في الزمان

او النصب وفيه نظر لانه اراد بظروف الزمان ما وضع لم يخرج عنه نحو حجة
هذا الزمان وان اراد ما يجعل فيه المستقر في الزمان من غير وضع له يشكل
بالضمير الراجع الى الزمان فانه لا بد فيه من اظهار في فقولك يوم الجمعة سرت فيه
فيه دون سرته واما نحو يوم الجمعة صمته فليس الضمير فيه ظرفا بل هو مفعول
على سبيل التوسع فالصحيح ان يقال ومظهر ظروف الزمان يقبل ذلك واما
مضمرها فلا وظروف المكان كان الظرف ان كانت وكانه حمله تاويل القسم الثاني
مبهما اي محمولا عليه او اراد قبل اصالة لا بالحمل على المبهم وعلى التقديرين
لا يخفى عليك قوله والا فلا وانما قال وفسر باسناد التفسير الى غيره والاعراض
عن ذكر ما عليه مع انه اكثر المتقدمين اشارة الى ضعفه لان اللائق ان يفسر
المبهم بما يتناول الكل ويستغني عن تكلف حمل بعض الظروف على بعض
بالجهات الست وليس التفسير بها الا للعجز عن ضبط الكل والمرضي عند المص
تفسيره بما له اسم بالاضافة الى خارج من مسماه والمعين على هذا ما له اسم
مع قطع النظر عن خارج وتعقبه الرضي بانه يتناول نحو جانب وما بمعناه
وكذا جوف البيت وخارج البيت الدار وداخلها مع انها لا تقبل تقدير في
وكل مفعل للمكان مع انه لا يقبل منه تقدير في الا ما فيه معنى الاستقرار حين
انقضائه بما فيه معنى الاستقرار فنقول ضربت في مضرب فلان لا غير و
ضربت في مقعد فلان لا غير بل نقول قعدت مجلس فلان وكان المص ترك
تفسير المرضي لان ما ذكره اقرب الى فهم المبتدي ويدخل فيه على تفسيره
نحو الميل والفرسخ لان اسمه له بالقياس المساحي فلا حاجة الى ان يقال
كان مبهما او معيد ولذا قال من ظنه خارجا عن هذا التفسير لكن لا بد
ان يجعل داخلا في قوله وحمل عليه عند ولدي وشبههما لابهامهما بانه يقال
الميل والفرسخ لتعينهما وتحددا ولهما واخرهما غير معينين ولا يبعد هذا
الاطلاق من المص لان خارج الدار ايضا مبهم فلا بد من عدة المجهولات و
منه ارضا في قوله تعالى او اطرحوه ارضا قال الزمخشري ان ارضا مجهولة
بعيدة عن العمران منكورة وهو معنى تنكيرها واخلائها عن الوصف

انه ح

المكان ح

ص

١٠٥

ولا ابهامها من هذا الوجه نصبت نصب الظروف وسميت لابهامها بظاهرة
لعند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما ظهوره من هذا الوجه او المكنة
كلو بها في تاويل اثنين اى المشبه والمشبه به ولفظ مكان كثيرة لا للابهام
كان مكان عند زيد مثلا معين وكذا ان كان زيد بكلثة تذكر استعماله بالكثرة
لكل شخص وان الكثرة تورث الابهام فتوك التعليل بها الى التعليل بالابهام
قال الرضي لا ينبغي هنا الاطلاق في المص اذ هو مقيد بان يكون الفعل المتعدي
اليه مشتقا من الحدث الواقع فيه نحو قاتلت مكان القتال او مشتقا من مصدر
بمعنى الاستقرار نحو قعدت مكانه وبهذا الشرط لا يختص بلفظ المكان كما
عرفت وقوله المص في الايضاح ولم يستثن من الموقت الا ما بعد دخلت وذهبت
الشام يدل على استثناء لفظ المكان من حكم الموقت هنا من خواصه وكانه
لم يتعرض بقوله ذهبت الشام مثل لما قال ابن السراج انه في تقديره ذهبت
الى الشام منصوب على الظرفية اتفاقا محل نظر وما بعد دخلت نحو دخلت الدار
يتبين مكانا هو محل الدخول وفي وقع ولا وضح هذه العبارة وانما
قيدنا بالمكان لانه لا بد من اظهار في في نحو دخلت في الامر او في مذهب
فلان وهذا مما يؤيد كونه مفعولا فيه كاستعماله باظهار في في المكان وان
جعله سيبويه سابقا نحو دخلت في الدار وحملنا ما بعد دخلت على مرجوح
الدخول في وقوعه لبيتها الدار دخلت وادخل الدار وما يشبههما في
الرضي ان تقدير في لكثرة استعمال الدخول ونحن نقول كما انه مشابهة قد
المفعول بركان ذهب الجرمي انه مفعول به كما اشار اليه بقوله على الاصح
فاحفظه فانه من بدايع كتابنا وودايع خطابنا ومن نفحات التروم
مصدر الدخول وهو من الاوزان الغالبة في اللازم وان نقيضه وهو
الخروج لازم بلا خلاف ودليل الجرمي انه لا يعقل الدخول بدون المتعلق
ويدفعه انه لا يعقل بدون المتعلق بواسطة في والمفعول به ما لا يعقل
الفعل بدونه بلا واسطة حرف جر ونفتح من هذا التحقيق امكان جعل
النزاع لفظيا وسكت وثلث لدخلت بلا خلاف فقد اجمل المصنف

لكل محل
امكنة ح
فقول الرضي ان نحو ذهبت الشام
من ح

قوله

قوله نصب الظروف بتقدير في وتفصيله اجمالا واير فصوله يقتضي قولها
جمله افضل منها انما يقبل اما ان يجب نصبه بان لا ينقلع عن النصب ابدا او
هي من الازمنة المبنية اذ واذا وصباح ومسا ويوم يوم ومن الازمنة المعربة
بعينات بين اى ازمنة قريبة لها الوصال بعد الفراق والتصغير لتقريب محل
الوصال وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشا وذات
الزمين وذات العويم وذا صباح وذا مساء وذا صبوح وذا غبوق وكذا
ذات وذا في هذه الازمنة على هذا الوجه مسموع لا يتعداها وما عين من
غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكرة وسحر وسحيرا وعشية وعتمة و
صباح ومساء ونهار وليل اعني مرادا بها ساعة نهارية او ليلية او نهاري
او ليلي فاعرف والتعيين فيها بمجرد ارادة المتكلم من غير علمية ولا اضافة
ولا اداة فجعل لزوم النصب دليلا على هذا القصد وقد يجي غدوة وبكرة
علمي جنس فيستعمل الغدوة غير غدوة نهارك وكذا البكرة ولا تخرجان لانه متى
الظرفية وحكى سيبويه عن بعض العرب علمية عشية ايضا ورده المبرد
وعاب السيرافي في جراته على سيبويه ومن الامكنة لدى قبيل بلا اضافة
اشتياله وحواله وحوالي وحوله وحولك وحوال وسوى وسواء على الاصح
والتثنية للتكثير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وهنا واخواته
وبدل ومكان بمعناه ومما لا يفارق النصب الا بدخول من عند ومع اوسط
في دون بمعنى قدام او بدخول من ولدى اى او بدخول الى وحتى متى وتسمى
هذه الظروف غير متصرفة وما يقابلها متصرفة وسميها صحاح الجوهري
متمكنة وغير متمكنة وجعل سيبويه صفات الاوقات التي حذف فيها نائبة
عنها لازمة الظرفية الا قليلا فقربنا فانه جوز فيهما خاصة التصرف
واما غيره لا يحفظ فيها مختار وينصب المفعول فيه بعامل مضمر اى
محذوف بلا شرط التفسير والحذف جائز اما بقرينة واصح نحو
يوم الجمعة في جواب متى سرت او خفية لقولهم حينئذ الان اى كان حينئذ
واسمع الان على شريطة التفسير واطلقه اذ عرفه واقسام مستغنيا عن استئنافه

ن
فه
متى
صح
ك

بحث المفعول له

التقرير وتمكنت من استيفاء التوضيح بالامثلة والتصوير المفعول له ما فعل لاجله
اي بحسب دلالة اللفظ وبرتم الحد وقوله فعل مذكور اتمام لبيان معنى المفعول
له وهو فيه انه للاحتراز عن مثل اعجبني التاديب لم يعرف المجهول هو له
ومع ذلك فقد طال على نفسه الامر ولم يصل الى ما هو المقصود كيف و
اشكل عليه ان التاديب فعل لاجله فعل مذكور وان ليس في هذا التركيب
فاجاب بان المراد المذكور معه فعاد وقال انه مذكور معه في ضربته
تاديبا فافاد ان المراد المذكور معه في هذا التركيب فتعقبه بانه كيف لك
في اغبني التاديب الذي لاجله الضرب فاجاب بان المراد ان يكون مذكورا
فيه للعمل فيه ولم يعرف ان معرفة المذكور للعمل في المفعول له بعد معرفة المفعول
له لان معرفة العامل فيه فرع معرفة اعرابه نحو ضربته تاديبا في الرضي انه
يصح ان يقال الضرب هو التاديب وفيه نظر لان التاديب تحصيل الادب
ما يليق بالشخص والضرب الوسيلة كالشتم والنصيحة وغير ذلك وقعدت
عن الحرب جبنا اشار الى ان المفعول له قد يكون علة صرفه وقد يكون علة من وجه
معلولا من وجه وقدم الثاني لانه اهم لدقته حتى ظن من لم يعرف وجه علته
ان المفعول له معلول لعامله ووجه علته ان تصوره علة الاقدام على
عامله الذي يترتب هو عليه وذلك ان تقول قدم منشا الظن وعقبه
بما يبطله خلافا للزجاج اي خالف الزجاج خلافا فاحذف الفعل ونقل الفاعل
الى المفعول المطلق بجعله متعلقا به ونظيره فعل المفعول في حمدا له اي حمدته
حمدا وقد اتقنه في محله فلا تغلط في حله لشارح قال اي القائل بكون المفعول
له عين المفعول المطلق يخالف خلافا للزجاج ولا يحاشي عن نسبة الخلاف
الى القوم وجعل الزجاج اصلا ولما كان المتبادر منه المخالفة في تعيين المفعول
له لا في وجوده قال فانه عنده مصدر اي مفعول مطلق بيانا لما قصد والاوضح فانه
عنده مفعول مطلق قال المصنف وادلة عليه ان معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب
لا ضربته ضرب تاديب اي هذا صريح مفهومه لانه ما قاله حتى يتجه ما
قال الرضي انه منقوض بضربته راكبا فان ما له ضربته وقت الركوب معنا

اقدام

م يجعل ظرفا بل حالا ثم لو صح كونه صريح المعنى لكان متجها ان لم يكن في غاية الوضوح
وشرط نصبه تقدير اللام فتعرف هنا مما يتعلق بشرح هذا المقام والمراد تقدير عند
كما في الاضافة والا لم يصح نصبه وانما يجوز حذفها اي كلمة اللام لمرة بقوله وانما يجوز اكتفى
بالضمير الراجع الى المقدر كما هو الاصل تنصيصا على مقصوده لا من باب شرط الحذف
اذ لو اضمر لاحتمل خلاف المقصود وهو العود الى نصبه بتقدير اللام وقد قرر النظر
من قال المقدر عبارة عن الحذف مع النية واشترط للحذف لا للنية فقال حذفها هنا
اظهار لما في النية وانما لم يقل المص وانما يقبل ذلك كما قال سابقا لتفاوت المقامين
فان القبول اعم من الوجوب والجواز والسابق كان مقام الاعم وهنا ليس الحذف
الا جائزا اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اسقط قيد المفعول به المصدرية
وفيكان في عبارة السلف لاغناء فعلا عنه واعادة اللباب فقال اذا كان مصدرا
وفعلا الخ واخرجه العصام عن كونه مستغنى عنه بانه للاحتراز عن اللام الداخلة
على ان المقدر كما في قوله تعالى وانزلنا اليك الذكر لتبين فانه لا يجوز حذفها
مع كون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه ليس مصدرا وفيه انه لو لم يذكر
المصدر لما خرج المفعول له مع ان المذكورة فلو اريد الاعم لدخل هذه
الصورة ايضا في المصدر فلا يبقى ترك مصدرا والتقييد بقيد اخر وهو ان لا
يكون مع ان مقدرة ولا بد ان يستثنى بعض ما هو مع ان وان فانه يجوز حذف اللام
فيه مع فقدان هذين الشرطين لان حذف حرف الجر مطلقا معهما قياس لا يقاس
فيقيد التقييد بان يكون غير مراد ومذهب الخليل والكسائي ان تقدير حرف
الجر مع ان وان مراد وهما باقيان على جرهما فلعل المص تبعهما لانا نقول بيننا
الكلام على انه تبع مذهب سيبويه لانه المختار ولما قلت ايضا مساغ فالمص يا بين
بين ما بعد عين المختار والغفلة عن وصمة الاقتصار ومقارنا له بان يتحد معا
او بعضا وقد وقع الخلاف في كل من الشرطين اما في الثاني فلابي علي ونص الرضي
المخالفة في الاول المفعول معه الظرف مفعول ما لم يسم فاعله ورفعه تقدير يكون
للزوم ظرفيته وهكذا كل لازم الظرفية ومع في موقع اعراب لا للظرفية بقرينة
الاعراب ولذا نصب بينكم مع كونه فاعلا في قوله تعالى تقطع بينكم مذكور بعد الواو

وقال المفعول فيه ... [illegible]

بعضهم ... [illegible]

بحث المفعول معه

ف
فالمراد بالمذكور ما يقابل المقدر على خلاف المذكور سابقا ليصدق عدم صحة حذف
المفعول معه لمصاحبة معمول فعل فخرج بالمذكور بعد الواو المعمولات كلها سوى
الحال بالواو وهو لمصاحبة اخرج تلك الحال وبمعمول فعل اخرج كل رجل وضيعته
واما خروج المعطوفات وان كانت بمعنى تلك الواو فبما يخرج به التوابع عن تعريفات ت
المرفوعات الاصلية وفيه بقوله معمول فعل على ان زعم انه يجب ان يكون مصاحب
الفاعل باطل لان حسبك وزيدا درهم يرده لانه في معنى كفاك ثم لا يصح ان يكون
موافق الاعراب للمعمول اتفاقا فلذا اتفقوا على ان عمرا في ضرب زيد وعمروا
معطوف لا واو المصاحبة لا مفعول معه والسر في ذلك ان الاصل فيما بعد
الواو العطف فلا يعدل الى النصب نصا بقصد المعية فاذا لم يكن في جعل
مفعولا معه عذر ولذلك النصب لم يكن له على خلاف الاصل مساغ وكذا انما
سمت في معرفة ان ما قبل المعمول اعم من الفاعل والمفعول نحو كفاك وزيدا
خارج عن حد المفعول قال الرضي معنى المصاحبة المشاركة في الفعل في وقت
واحد ويتجه عليه ان لا يقال سرت وزيدا وجئت وزيدا بمجرد موافقتهما في السير
في الزمان بل لا بد من ان لا يفارقا في المجيء ثم فلا يكفي المعية في الزمان نحو قوله
زيد وعمرو ومات زيد وعمرو فالمعنى المصاحبة عرض يغنيك فطانتك
عن العرض وايضا تفسيره لا يتم فانما يتم على مذهب الاخفش من ان لا مفعول
معه الا يصح عطفه على معمول الفعل وغيره اختار غيره ذلك متمسكا بورود
ما زال السير والنيل اذ لا يقال سار الماء بل جرى وبقولهم استوى الماء والخشبة
فان استوى بمعنى ارتفع فالمصاحبة على ان يكون المعمول حينئذ لتلبس
بالفعل مصاحبا لقارنا معه واول التمسك الاول بان المراد بالسير الانتقال
من مكان الى مكان عبر عنه بالسير بجعل انتقال الماء سيرا مشاكلة لا فرقا
بما يصح منه السير والثاني بجعل استوى مستعملا في مكان تساوي بمعنى تساوى وي
الماء والخشبة في العلو في العباب ان المراد بالمصاحبة المشاركة في الفعل
في زمان واحد او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان
تركهما في زمان واحد لا يوجب ان يرضعها وفيه ان تركهما في مكان واحد

هذا م
كما اجاب به صاحب العباب بان استوى بمعنى استقام وطوع كما قال تعالى استوى الرجل بمعنى استقام وليس بشيء لانه لم يستقم الخشبة وطيلسانه كما بل كما يقتضي
حاشية

في زمان فلا يوجب ايضا ان يرضعها وعنه منه وجه فان معنى تركهما عدم
حفظهما وترك تحفظهما ويكفي لان يرضعها عدم تحفظهما في زمان واحد
سواء كان التحفظ بعدم الترك في مكان واحد ام بمنعها عن ذلك مع كونهما في مكان
واحد لفظا او معنى سكت عن شبه الفعل لتضمين ذكر الفعل لفظا ذكره كما هو ما
عادته والمراد بقوله معنى معنى الفعل اي ما يؤدي مؤداه من غير ان يكون من
تركيبه كحرف التنبيه واسم الاشارة كما ذكره الرضي في بحث الحال وان كان مقتضى
الحال يذكر هنا واياك وان تحمله مستعملا للفعل معنى فتقديم اذا بلغت فو
وان كان بمعنى الخ واختلف في عامل المفعول معه هل هو الواو او الفعل كم
شبهه ومعناه بواسطة الواو وعليه الجمهور او عامله فعل مقدر مطلقا نحو مذهب عبد القاهر
جاء زيد وعمروا ولابس عمروا فهو مفعول به لا مفعول معه فالخلاف في
وجه لا لا عامله كما قد فمن قال اعرابه اعراب ... لما استحق الواو لقيامه مقام
فلم يتحمل حرفيته اجرى على ما بعده فان كان اي ذلك الفعل لفظا وجاز اي لم لانه
يمتنع العطف اي عطف المذكور بعد تلك الواو وكن مطلقا لا المذكور اصالة
كما هو الظاهر جاز الوجهان فيه العطف والنصب اورد على ضربت زيدا وعمرا اي
مع عمرو فانه لا يجوز فيه النصب فدفع بحمل الجواز على امكان الطرفين وليس حاله ووضع الحكم عليه ... جاء من ...
بشيء لانه ينتقل الوارد الى القسم الثاني ويحمل عدم الجواز على الامتناع مع وقوعه
في مقابلة الجواز بمعنى امكان الطرفين بعيد عن الجواز ولا يمكن دفعه بجعل عه
الكلام في المذكور اصالة او الى المفعول معه لانه لا مساغ لقوله وان
كان معنى وجاز العطف فالصحيح ان يقال فان كان الفعل لفظا والمعمول
غير منصوب وجاز العطف فالوجهان ويتضح ما ينبغي في الترديد اي وان ن
كان المعمول منصوبا تعين العطف نحو جئت انا وزيدا وجئت اليوم وزيدا
وفيه خلاف عبد القاهر حيث جعل العطف متعينا والا اي وان لم يجز
العطف تعين اما المانع لفظي كما في المثال المذكور او معنوي كما في سرت
والنيل تعين النصب نحو جئت وزيدا حيث امتنع فيه العطف لعدم
الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه الذي هو ضمير مرفوع متصل فا

قلت اذا دار الامر بين العطف والنصب وامتنع العطف لاجل ماذا يتعين النصب
كما لا يخفى على ذي عقل فما فايدة بيانه قلت يحتمل ان يمنع النصب به لان
كون المفعول معه متفرعا على العطف اذ الاصل في الواو العطف يحتمل ان
يستدعي امتناع النصب بان لا يصح المتفرع على الشيء فيما لا يصح الاصل فيه
فان كان معنى وجاز العطف تعين يتفقون ووضعت وزيدا فان اسم الفعل
فعل معنى لانه ليس من تركيب الفعل ولعين العطف عند المص وعند جعله
مختارا والرضي جعل النصب والجامع فصيحا لمصاحبة وممتنعا بين فيه
وفيه نظر لان تجويز الوجهين في هذا الباب مبني على ان يكون في المقام دليل
على قصد المصاحبة بالواو وسوى النصب نحو ما لزيد وعمرو ولا يرد ما انت والسير
[illegible] بالنصب وكذا كيف انت وقصعة من ثريد لانه يقدر الفعل اي
ما كنت والسير وكيف تكون وقصعة الثريد والفعل المقدر فعل لفظا و
ليس من قبيل الفعل معنى وانه مثل الرضي لهذا القسم بقولهم راسك
والحايط وشانك والحج وامرا ونفسه وان لم يجز العطف تعين النصب نحو
ما لك وزيد او ما شانك وعمرو لان المعنى ما تصنع تعليل لكون المثالين للعامل
المعنوي ويعلم منه تعليل ما لزيد وعمرو اذ تعلم ان المعنى فيه ما يصنع و
لك ان تجعله تعليلا للجميع بقصد لان المعنى ما يصنع وتصنع على التنزيل على
ترتيب اللف وتقول النحو عن تكرار كتابه يصنع بالحجام حرف المضارع عين
بالنقط الفوقانية والتحتانية معا وقدر قول سيبويه ان التقدير ما شانك
وشان ملابستك زيدا فيكون زيدا مفعولا به [illegible] للمصدر المحذوف لا
مفعولا معه وقول السيرافي وابن خروف ان التقدير ما لك لابسته
والواو نايب الفعل المحذوف يعني ان المعنى ذلك وهو لا يساعد هذين
القولين والمفعول المطلق معه قياسي عند الاخفش وابي علي سماعي
عند بعض الحال هي في اللغة لفظ تغلب فيه التانيث ماخوذ
من حال بمعنى تغير سمي هذا القسم بها تنبيها على انه لا يكون امرا حقيقيا
فلا يجوز جاء زيد احمر او طويلا وقيل منقول من الحال بمعنى المقابل للماضي

والمستقبل

والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا او المفعول مفعولا
كما ان زمان الحال انما هو زمان انت فيه ما سمى اسما كان او جملة وان جعلت
الجملة اسما حكما وبفسرها بالاسم لم يبعد لانه اوفق بمقتضى الحال المعدود في
الاسما يبين على صيغة التذكير والتانيث هيئة الهيئة [illegible] الحالة
والكيفية كما في القاموس وخرج به التمييز لانه مبين الذات ومبين الهيئة
في الكلام قد يكون مبين هيئة الفعل كالمصدر في ضرب ضربا شديدا وفي
رجعت القهقري فيما اضيف اليها الفاعل والمفعول به اخرج مبين هيئة الفعل
ولا يرد نعت الفاعل والمفعول لخروج التوابع عن التعريفات كلها باعتبار
واحد فلا حاجة الى الجواب ان هيئة الفاعل تشعر بهيئة تكون له في وقت الفاعلية
والصفة تبين هيئة الفاعل من غير ان تحكى لونها هيئة له في هذا الوقت و
الهيئة اعم من ان تكون هيئة له باعتبار نفسه وباعتبار متعلقه فلا يشكل
بقولنا جاءني زيد قايما ابوه واعم من ان تكون محققة او مقدرة فلا يشكل
بقوله تعالى فادخلوها خالدين فان دخولهم الجنة ليس في حال خلودهم بل
في حال تقدير الخلود لهم وتسمى حالا مقدرة واعم من ان تكون دايمة او غير
دايمة ومن الاول الحال المؤكدة والثاني هي المنتقلة واعم من ان يستعمل هيئة الحال
في الدلالة عليه او يدل بمشاركة جوهر الكلمة الثاني مثل قايما فانه يدل على
هيئة الفاعل في وقت الفاعلية بالهيئة التركيبية مع اصل الكلمة اذ القيام
يفهم من القايم وكونه في حال الفاعلية من الهيئة الحالية والاول نحو
جاءني زيد والشمس طالعة فان الهيئة الحالية تدل على هيئة الفاعل
وهي المقارنة بطلوع الشمس وهذا مما استصعب دخوله في حد الحال حتى
قيل انه لبيان هيئة الزمان او المكان كما في جاء زيد وعمرو بين يديه والمفعول
في حد الحال اعم من المفعول به ويشترف حقيقته لفظا كان ذلك الواحد
من الفاعل المعنوي ما كان بالنظر الى معناه ولا يختص الفاعل اللفظي مثلا بالفعل
وشبهه كما ذكر المص وصنه ما هو فاعل اسم الفعل وهو عامل معنوي كما سنعرف
بل عرفت انه لم يبين وهل يجب ان يكون ذو الحال من المفاعيل مفعولا به حتى يخرج

والمفعول ومع والفاعل اللفظي كان فاعلية بالنسبة الى اللفظ [illegible]

العطف

منه

تنبيه الحال

الهيئة

الى الحال ضربت الضرب شديدا في تاويل احسنته شديدا وجئنا وزيدا راكبا في معنى جاء زيد راكبا ويعم كل معمول كما هو مقتضى اطلاقه وقد في عبارة جار اسم وصاحب اللباب الى كل ذهب طايفة ولا عبرة هو الام ولذلك ترى من فات بل قد النظر شرح قوله ما بين هيئة الفاعل او المفعول به بما يبين به هيئة الفاعل او المفعول به بجعل نحو ماضي التفعل او مضارع المبنيين المجهول ولئلا يجعل معروف مضارع التفعل بحذف التاء الثانية لاسناده الى ضمير ما هو في المعنى حال او مضارع التفعل على صيغة الخطاب وتجدد وقد خرج قوله تعالى ملة ابرهيم حنيفا وداب هؤلاء مقطوع مصبحين فان كلا منهما حال عن المضاف اليه واجاب عنه الرضي بان الفاعل والمفعول تعميمهما بارادة ما هو فاعل او مفعول حقيقة او حكما والحال لا يقع من المضاف اليه الا اذا صح وضعه مكان المضاف او يكون المضاف جزءا منه وفي الصورتين يكون المضاف اليه كانه المضاف وغيره منه وجه لكنه مضاف اليه في الصورتين في الفاعل او المفعول معنى اذ الامر باتباع ملة ابرهيم امر باتباع ابرهيم فهو في معنى تبع ابرهيم وجعل داب هؤلاء مقطوعا مبالغة في قطعهم فكانه في معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية وعلى هذا يستغنى عن لا يجوز اختلاف العامل في الحال وصاحبه عن التكلف بان المضاف اليه لما كان كانه المضاف جاز عمل عامل المضاف في الحال عن المضاف اليه مع انه لم يعمل فيه وعن التكلف بكونه حالا لعامل المضاف بل هو حال عن العامل المفهوم من الاضافة فان ملة ابرهيم في معنى ملة ثبتت لابرهيم وهو خلاف المقصد كما لا يخفى واعتبار المفهوم من الاضافة عاملا عن ثبات على انه في داب هؤلاء مقطوع مصبحين بعيد جدا ولا يرد الحال عن الفاعل والمفعول معا اما جمعا نحو جاء زيد عمرا راكبين او تفريقا نحو جاء زيد وعمرا فسابقا ومتاخرا والسابق عمرو اذ لا منع وجه عن ارتفاع احد الحالين بجنسه صاحبه لان او مانعة الخلو ولا الحال لنحو جاء زيد وعمرو سابقا متاخرا بلا عطف احد الحالين على الاخر اذ لا حال هنا عن الفاعل والمفعول معا ويجب تكرار

الحال

الحال مع اما لوجوب تكررها فيقال ضربت اما قايما واما قاعدا ومع لا نحو لم يخرج زيد الا راكبا ولا ماشيا وقيل نحو جاء زيد الا راكبا **وعاملها الفعل او شبهه** وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول **او معناه** وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ولا يكون كل عامل بل ما سمع وهو على ما عند الرضي الظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه واسم الاشارة وحرف النداء وحرف التشبيه لفظا او تقديرا والمنسوب واسم الفاعل وما شانك ومالك ولا يخفى انه يجب تخصيص اسم الفعل بما سوى فعال بمعنى الا فانه داخل في شبه الفعل وان لم يكن اسم الفعل والمنسوب منه يبطل ما ذكره صاحب اللباب انه لا يعمل منه الرفع الا الظرف ولا يعمل ما سواه الا في الحال او الظرف او المفعول معه وعند البعض يعمل في المفعول المطلق ايضا وعد حرفا التمني والترجي كما في ليتك قايما في الدار ولعلك جالسا عندنا وانكر الرضي لان الحالين في المثالين قيدا الظرفين دون التمني والترجي وعلى في بعض الشروح انه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح بخرج اسم الفعل فهو ليس بصحيح **وشرطها** اي الحال **ان تكون نكرة** ولو صورة نحو اخذنا المال كلا قال الرضي في بحث الاضافة وقد ينصب الكل حالا نحو اخذنا المال كله وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه في تقدير كلا هذه عبارته الا الظهر ان لا في الحال التنكير كما في خبر المبتدا اذ وقعت لحق المعرفة فاشتراطهم التنكير فيها ولهم الاحوال الكثيرة للجملة الغفيرة لكاد لوجوب التنكير **و**الاظهر **صاحبها معرفة غالبا** لم يدخل تحت الشرط لان الغالب على الشي لا يعتبر شرطا عليه لما يفصح عنه تتبع ما بهم الا ترى انه لم يقل احد ان شرط المبتدا التعريف غالبا فمن ادخله تحت الشرط لم يات بشي يعتد به وان ينصح تقديمه على نادر المعرفة فتامل لئلا تقدم عن المعرفة **وارسلها العراك** يحتمل ان يريد اي ارسل حمار الوحش الاتن مجتمعة ولم يمنعها من الاجتماع في الشرب مع ان الاجتماع يوجب النغص اي عدم تمام الشرب بمداخلة بعض بين اثنين ودفعهما عن الشرب بالازدحام وبين وجه عدم الذود بقوله ولم يشفق اي لم يخف

على نقص الحال اما لان الحفظ عن الصياد اهم من الحفظ عن النقص واما لانه
قادر على ضبطهن بحيث تمتنعن عن الحال خوفا من تاذيه اياهن فالثانية
وصف لما يضبطهن او يحفظهن عن الصياد ويحتمل ان يريد التركيب
المشهور فيما بين العرب في الصحاح لقال اوردها الله العراك اذا اوردها
الماء جميعا فالضمير المذكر لصاحب الابل والمؤنث للابل ومررت به وحده ونحو
اي نحو كل منهما من الحال مع اللام والاضافة الى المعرفة وكذا الحال في ضمن
والالقاب متأولة ترجع الى النكرة والتاويل طلب المال الشيء يصرفه عن الظاهر
واختلف في تاويل نحو العراك ووحده ونحو من المصادر فقال سيبويه هذه
مصادر في مكان صفات منكرة متعرّكة ومنفردا وقال غيره هي مفاعيل
مطلقة للاحوال المقدرة اما صفات او جمل ولعل الاختلاف وقع الاحوال
في ان الاحوال الواقعة مصادر في معنى الصفات او مفاعيل الاحوال المقدرة
واما الاحوال المعرفة التي هي غير المصادر فلم يختلف في انها في معنى الصفات
المنكرة اما ذوات اللام فقال النحاة اما بزيادة لامها كما في مررت بهم الجماء
الغفير وادخلهم الاول فالاول وفي باب المعاني على انها في حكم النكرات لان المراد المهية في ذلك فما
يجعلها نائبة عن الصفة النكرة نحو دخل القوم الاول فالاول اي مترتبين
واما المضافات فتاويلها بجعلها في معاني صفات منكرة نحو مررت بهم ثلثهم
اي مجتمعين وهكذا الى العشرة وكما يجيء لعينه المراد به ايضا هكذا وقضهم
بقضيضهم اي كاسرهم مع منكسرهم فقد وقع موقع مزدحمين لان
في الازدحام كسرا وانكسارا واما العلم نحو جاءت الخيل بداد فهو مستعمل في نكرة
اي متفرقة وفي وحده خلاف للكوفي حيث جعله ظرفا لانه في معنى مع عينه
كما جعل معا ظرفا وحالا بمعنى جميعا كما قال البصري وهو لازم التصرف
والاضافة الى المضمر والافراد والتذكير وقد يجيء لغير ملتفا الجاء على وحده ويجيء مضافا
اليه في تراكيب معدودة وهي نسيج وحده وقريع وحده لعديم النظير وجحيش
وحده وعيير وحده ورجيل وحده للمعجب برأيه وقولهم على وحده بمعنى
الى جعل نصيبه بتقديره على فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها الا ولى فان كان

متأولة
التأويل

هي ج

جاء الجراد
وحده نظر للامالة
نسيج وحده
وقريع وحده

صرفه فقد لما يعنيه واشتغل بما لا يعنيه واما اذا لم يكن صرفة مضافا الى نكرة
نحو جاءني غلام رجل مسرعا او موصوفة نحو جاءني غلام رجل ظريف ضاحكا
او صنفه نحو جاءني كل رجل سريعا وما جاءني رجل كاسرها وحده او واقعة بعد استفهام
نحو هل اتاك رجل راكبا لا يجب تقديمها وبحوفي لنا جاءني رجل الا راكبا من المفرد
هذه من الصور مع غير المتعرف كما في اللباب من مفقودة ذو يعلا الالباب ونحو
قولنا جاءني رجل وهند راكبين ليس جما فيه صاحب الحال نكرة بل نكرة ومعرفة فلا
حاجة الى تقييد النكرة بما لم يشاركها معرفة في الحال كما توهم الرضي وتبعه غيره
ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا في نحو زيد قائما مثل عمرو قاعدا وسيعرفه
في معنى هذا بسرا اطيب منه رطبا انشاء الله تعالى وكان الاولى تقديم الحكم
المذكور بعد عليه لشدة ارتباطه بما سبق بخلاف الظرف فانه يتقدم على عامله
الظرف والجار والمجرور لا عينه فالاولى بخلاف الظرف في الظرف وليس الذي
قريب الظرف الحال فانه يتقدم على ما يتقدم عليه الظرف عند ابن برهان لان
العبارة لا تساع اذا العبارة لا الظرف وفيه خلاف الاخفش قال
الرضي يجيز الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار
لئلا يلزم تقدم الحال على العامل الذي فيه ضعف وعلى صاحبه من كل وجه
فاما اذا تاخر عن المبتدأ الذي صاحبه نائب عنه فكانه تاخر عنه ولعل نحو
لا يختص بصورة تقديم المبتدأ بل يعم تقدم ما صاحبه نائب عنه فيشمل نحو
مررت برجل قائما في الدار وبالجملة ينبغي ان لا يختص قوله في الاصح في قوله
ولا على المجرور في الاصح التعلق بقوله ولا على المجرور بل يجعل متعلقا بهذا الحكم
ايضا مشارا به الى خلاف الاخفش وخلاف ابن برهان ولا يخفى ان المناسب
ان يقول ولا على ذي الحال المجرور لئلا يوهم ان الكلام بعد في العامل مع ان
ما ذكره في منع التقديم على ذي الحال بمنع التقديم على الفاعل وهو ان الحال
تابع لذي الحال والتابع لا يقع الا حيث يقع متبوعه ومتبوعها لا يتقدم على
الجار فكذلك لان الحال تابع لعامله ايضا وهم صرحوا ايضا بان الحال الذي
هو معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا اذا كان المضاف غير نحو

نوكح

مله

زيد غير ضارب ركبا فانه يجوز فيه زيد ركبا غير ضارب لتاويله بلا ضارب
والثاني تفسير المجرور بما يعم فيشمل فيما تقدم من فوات الترتيب ايضا والخلاف
المشار اليه في هذه المسئلة خلاف الكوفيين حيث قال بعضهم لا يتقدم الحال
على الصاحب المظهر اذا لم يكن مرفوعا موخرا عن العامل وقال بعضهم ولا يجوز
تقديمها عليه ان كان الحال فعلا فيقال ضربت وقد جرد زيدا وجوزوا كلهم
تقديمها على الصاحب المضمر مطلقا وخلاف ابن كيسان وابي علي وابن برهان
في الصاحب المجرور بحرف الجر فظاهر الاستعمال معهم في قوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس وقول الشاعر • اذا المرء اعيته المروة ناشئا • فمطلبها كهلا عليه شديد •
ومنع المصحح فيه متابعة للقياس المذكور فاختار صرف النظم المعجز عن الظاهر
اما بجعل كافة مفعولا له بجعلها مصدرا كالعافية بمعنى الكف او صفة مصدر
محذوف اي رسالة كافة اي مانعة للناس عن الضلال او حالا عن ضمير الخطاب
وجعل التاء للمبالغة وصرف الشعر عما يشعر به بجعله حالا عن فاعل
المطلب المحذوف قال الرضي يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي
ضربت مجردا انه بله وكل ما دل اي يكون ذلك دلالة على هيئة اي صفة
صح ان يقع حالا واليه ذهب سيبويه على خلاف جمهور النحاة حيث شرطوا
الاشتقاق كما شرطوا في الصفة حتى سوه والمصنف سيخالفهم لكنه
فرق بين الحال والصفة حيث قيد وقوع الصفة غير مشتق بان يكون وضعه
لغرض المعنى عموما او خصوصا واكتفى في الحال بالدلالة على الهيئة والتحقيق
ان الحال بعض ملاحظ وقت كون صاحبه كذا او المشعر بالكون كذا ما له
مبدا اشتقاق فزيد قائم يدل على قيام زيد اي كونه قائما بخلاف زيد
انسان فانه ما لم يؤول بقبيل انسان بالكامل بانسانا لا يدل على كونه
انسانا فظهور الحال مع الجمهور مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا له
الاولى التمثيل بمثل هذا بسرا امثله رطبا ليتضح تخصص مثله عن قوله
ولا يتقدم على العامل المعنوي وضابط هذا الخصوص ان يكون العامل
ذا حالين يتعلق بكل منهما حال ولم يذكر صاحب الحال غير مستتر

مستتر الا مرة فيذكر احد الحالين بجنب غير المستتر ولا يذكر الحال
الاخرى بجنب المستتر لخفايه فيقدم على العامل الى حيث مرجع
المستتر مبالغة في التحرز عن الالتباس ولا يكره التقديم
حينئذ على ضعف العامل معنويا كان او افعل تفضيل وغيره ونقل
عن البعض ان العامل في الاول اسم الاشارة وقال الرضي ان
العامل اطيب بلا خلاف وبالجملة ذكر في امتناع عمل اسم الاشارة
في بسرا انه ربما لا يصح تقييد الاشارة به اذ قد يكون الاشارة في
حال كونه تمرا وانه لا يقع في زيد راجلا احسن منه راكبا مع
جوازه اتفاقا وانه لا بد من تقييد فاعل اطيب بكونه بسرا حتى لا
يلزم تفضيل الشيء على نفسه وتقييد المبتدا لا يستلزم تقييد
الخبر وهذا هو الذي ذكره المص وفهم الرضي منه انه اذا تقيد
المبتدا بحال لا يجوز تقييد الخبر به فمنعه وبعد تسليمه منع كون
ما نحن فيه من هذا القبيل بل المبتدا مقيد بحال والخبر باخرى
وهذا مما يقضي منه العجب ويتجه على الاول انه فلتكن الحال
مقدرة وعلى الثاني انه مصنوع وعلى الثالث ان ارجاع الضمير
الى المعية في حكم تقييده وضبط الرضي والتسهيل الاحوال
الغير المشتقة منه الحال الموصوف بالمشتق او ما في حكمه نحو
جاء في رجلا بهيا وقال الله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا
ويسمى حالا موطئة ومنه ما دل على تشبيه نحو فما بالنا
امس اسد العرين • وما بالنا اليوم شاء النجف • ونحو بدت قمرا
وفاحت عنبرا اما بتقدير مضاف او بجعله بمعنى مشتق اي شجاعا
وضعافا ومنيرة الى غير ذلك ومنه ما جعلته قسطا بجز من بجزء
نحو بعت الشاة شاة ودرهما او بدرهم واخذت زكوة ماله درهما
عن كل اربعين وقاسمته درهما في درهم ووصفت عندكم ٥
الدنانير دينارا عند كل واحد وبهذا ظهر ان ضبط التسهيل

الحال الموصوف بالمشتق او ما في حكمه
زيد ح
مثل
الحال الذي تدل على تشبيه
الحال جعلت فيما تجزء

من الحال ما يكون اصلا لصاحبه

من الحال مكرر وقع تفصيل مجموع

هذا القسم بما يدل على شعر ناقص ومنه ما يكون اصلا لصاحبه نحو صنعت الخاتم حديدا او فرعا له نحو اشتريت الحديد خاتما ومنه مكرر وقع تفصيلا لمجموع نحو بوبته بابا بابا وادخلوا رجلا رجلا او فرجلا او ثم رجلا ومنه ما ذكر في التسهيل وهو ما يدل على مفاعلة نحو بعته يدا بيد اى مناجزة ومنه ما هو نوع من صاحبه نحو المثال المذكور في المتن ويكون الحال جملة لانها ايضا تدل على الهيئة كالمفرد خبرية اى محتملة للصدق والكذب في اصلها واما في حال الحالية فقد اخرجت عن قبول التصديق والتكذيب كما لا يخفى على الفطن اللبيب قال الرضي وجوب كونها خبرية لان الانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف يخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فلا نظر الى وقت يحصل فيه مضمونها بل المقصود مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع انتهى وفيه ان القيد لا يستدعي التيقن بالقيد بل يكفي مجرد الظن وكان مراده التصديق وانه ربما يكون اليقين بحصول المضمون بمجرد الطلب بل لو جاز ان يقال الانشائية مستقلة بالقصد مقصودة بالذات اما لطلب شئ وايقاعه والحالية تقتضي عدم الاستقلال بالقصد واخراج النسبة عن التوجه اليه بالذات فبينهما تناف ويرد عليه ان الخبرية ايضا تقتضي بطبعها قصد نسبتها بالذات وربطها بغيرها باخراجها عن مقتضاه وجعلها في حكم المفرد فالخبرية والانشائية سيان في الوقوع حالا بالتاويل وعدمه بدونه فلا حاجة لاطلاق الجملة في وقوعها خبرا كما نقله سابقا وتقييده في الوقوع حالا بالخبرية الا انه ليس ذلك لاستقراء والتتبع اما عدم الوقوع حالا او اما بقلته جدا بخلاف وقوعها خبرا فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف الاخصر الاسمية بالواو او بالضمير على ضعفه او بهما الا انه لم يعرض تقدم الاضعف وتاخير الاقوى فتامل وتلك الاحكام كلها منقوضة بالحال المؤكدة نحو هذا هو الحق لا شك فيه فانها بالضمير وحده وتقييد الحال

١ ربما نقل ... الاقوى على ... بالضمير وحده بل على ما هو الاقوى ...

الحال بالمنتقلة يوجب فوت بيان المؤكدة انما زيد في الجملة الحالية الرابط على الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة لان ما قبل الجملة الحالية يتم بدونها لكونها فضلة فهي ظاهرة في الاستقلال فاحتاجت الى مزيد ربط احتياطا ولذلك يشاركها في ذلك الاحتياط الخبر المفصول بالا والصفة المفصولة بها فيقال ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو بخيل كذا قال الرضي ونحن نقول الضمير لربط الحال بذي الحال ولا بد من ربطه بالعامل لانه لتقييد العامل والرابط به هو النصب وقد اختفت في الجملة فذكر الواو لذلك الربط لان الواو يدل على المقارنة وربط الحال بالعامل باعتبارها فالتزم فيما هو اظهر في الاستقلال ومنع فيما يشبه اسم الفاعل وزنا ومعنى وجوز فيما ليس مشابهته بتلك المثابة فتامل والذي عندي ان المصدر بالواو منصوب على الظرفية لان الواو موضوعة موضع مع وكانهم ارادوا انخراط الجمل في سلك واحد تسهيلا للضبط فقالوا هذه الدعة وهو بالضمير وحده لفظا وعلى الثاني فالضعف لحذف الواو ولا لتركه بالكلية لكن الصحاح جعل قوله نصف النهار الماء غامره برفع النهار اي انتصف النهار والحال ان الماء غامر لذلك الغواص يعني يصير تحت الماء تلك المدة المديدة بتقدير الواو ولم يرتضه فلو تم تقدير الواو لا يوجد ما هي بالضمير وحده ولا ما هي خال عن الرابطين ويكون فوق الضمير وقد يخلو الاسمية عن الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب خفاجا وقيل ان كان المبتدا ضمير ذي الحال وجب الواو نحو جاء زيد وهو فارس وان كان صدر الجملة مشتملا على الضمير جاز ترك الواو

وخرج مع البازي على سواد وللمصنف ان يقول فوه الى في مع

بلا ضعف ومنه كلمته فوه الى في في تاويل مشافهة فهو حال
مفرد في المآل وعلى سواد في تقدير مشتملا على سواد فهو مفرد
لا جملة او في تقدير قد اشتمل على سواد فهي فعلية **والمضارع**
المثبت بالضمير وحده اي لا بالواو ولا بغير المضارع المثبت
فيكون فيه رد لقول النحاة ان المضارع المنفي بلم وما ولا ايضا
بالضمير وحده والرضي اثبت قولهم في لم وما وجعل
المنفي مع لا اكثر من لم ولكن وقيد التسهيل المضارع المثبت
بالعاري من قد واولى نحو قمت واصك وجهه بتقدير المبتدا
او جعل الواو للعطف ولو جعلوا الحكم اكثريا لكان اقرب
الى المصلحة واشترط في المضارع خلوه من حرف الاستقبال
كالسين والسوف ولن ومما يقضي منه العجب ما ذكره
الرضي وتبعه العلامة المحقق التفتازاني وخفي الى
الان على حاذقي علم الادب من ان تجريد الفعل عن علامة الاستقبال
وايجاب قد المقربة للماضي الى الحال واستغناء المضارع عن
الواو الموضوع لعدم الاستقلال لان الحال الذي نحن فيه يشارك
الحال المقابل للاستقبال في اسم الحال فبهذا التناسب لم يحتج
المضارع في وقوعه حالا الى مزيد الرابط وكون علامة الاستقبال
في الحال ينافي الاستقبال وما يشاركه كونه مفعولا فيه كاستعماله
بالظهار في المكان وان جعله سيبويه شاذا نحو دخلت في الدار
وجعلنا ما بعد دخلت على مدخل الدخول وقوعه ليشمل الدار
دخلت وادخل الدار وما يشبههما في المضي ان تقدير في لكثرة
استعمال الدخول ونحن نقول لكمال مشابهة مدخوله للمفعول
به الحال ذهب الى نصب الاسم مفعولا به كما اشار اليه بقوله
فاحفظه فانه من بدايع كتابنا وودايع خطابنا
ومن من تحاف الزومان مصدره الدخول وهو من الاوزان

الاوزان الغالبة في اللازم وان نقيضه وهو الخروج لازم لم حاد في
في لسان الجر محله لا يعقل الدخول بدون المتعلق ويتغير انه لا يعقل
بدون المتعلق بواسطة في والمفعول به ما لا يعقل الفعل بدونه بلا
واسطة حرف جر ويتضح من هذا التقرير امكان جعل النزاع لفظيا
وسكنت ونزلت كدخلت بلا خلاف وبهذا حمل المصنف بيان تنول
نصب الظروف بتقدير في وتفصيله اجل والبد فضول بقي في روايا
خمول افضل منها ان ما يقبل اما ان يجب نصبه بان لا ينفك عن النصب
ابدا وهي من الازمنة المبنية اذ واذا او صباح ومسا او من يوم ومن
الازمنة المعربة بحيث ان بناء لزمه فرفه الى الوصال
يشارك في اسم الحال واحتيج الى قد في الماضي المثبت في الحال لتقريبه من الحال
الذي يشارك الحال الذي نحن فيه فيخف كراهة التنافي الموهوم من اشتراك
اللفظ وكفى لا واشتراك لفظ الحال انما حدث بوضع النحاة
تقدم الدهور على ما كان يقابل القرب مع الحال والمحقق الشريف مع
شدة نكيره على ذلك المحقق في هذا التوجيه قنع بظهور سماجته ووهن
ركاكته ولم يطلع عليه والتعجب ما يشاكل من شاء **وما سواهما** اي الاسمية
والمضارع المثبت وهو منقوض بليس فانه بالضمير وحده ضعيف
كالاسمية الا ان يقال انه داخل في الاسمية لانه صار جانب حرفيته غالبا
على فعليته لانه لم يدل على الزمان ايضا وكان تجرد النفي **كما بالواو**
والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة
قيل قد هذه مستعارة لتقريب زمان الماضي من زمان العامل فعالتوهم
فيها لضيقها التوهم جعله ماضيا بالنظر الى عامله كما يجعل المستقبل
مستقبلا بالنظر الى ما قبله وهذا اقوى ما قيل فيه لكن انما يعتد
لو كانوا يستعملون الماضي بالنظر الى ما قبله كالمستقبل ولو كفى في
الحال الماضوي مغايرة زمانه زمان العامل ولا يجب اتحاد زمانيهما
ولا يكون الحال الماضوي متحدا مع عامله في الزمان ابدا ولو رفعوا

توهم استقبالية الحال المضارع بالنسبة الى ما قبلها وفي الكل خفاء
فالاولى ان يقال تقييد العامل بالحال يجعله بعيدا عن الوقوع اذ المقيد
ابعد من المطلق فتداركوا ذلك التبعيد بالتزام قد الدالة في الماضي على
على التحقق لسامن الحكم عن الانتفا ما شغا قد به ويجوز حذف العامل لقيام قرينة
كقولك اي عند قيام قرينة المسافر اي المتوجه للسفر راشدا اي سر
راشدا فيما يمكن الرشد فيه بنفسك مهديا فيما لا بد فيه من دليل فحذف
العامل لدلالة حال المخاطب عليه وكقولك في جواب ازيد مسافر او مقيم
راشدا مهديا اي سافر راشدا مهديا وكقولك الهلال واضحا اي هذا
الهلال واضحا وكان صرح بعموم العامل لئلا يتوهم اختصاع حذف العامل
المعنوي لضعفه ويجب حذف العامل في المؤكدة اي في الحال المؤكدة
وهي ما يلزم صاحبها او يندر انفكاكها عنه وما لا يكون كذلك يسمى مستقلة
ويقصد بها التقييد كما لا نقصد بالمؤكدة الا التاكيد وان امكن قصد التقييد
فيما يندر انفكاكه حطا للنادر عن درجة الاعتبار واحترز بقوله في المؤكدة
عن المنتقلة لا لانه لا وجوب حذف فيها اذ يجب حذف العامل في ضربي
زيدا قائما مع كونها منتقلة بل لان المنتقلة لا يجب الحذف في كلها بل فيما
نابت عن عاملها والنيابة عن العامل قاعدة اخرى لوجوب الحذف وقد
حفظها في بحث وجوب حذف خبر المبتدا فلبس على المصنف بيانها في هذا
مما يكون بعد جملة اسمية يكون جزآها جامدين معرفتين كما قيده
الرضي حتى لا ينتقض القاعدة بقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين
وقوله تعالى ثم وليتم مدبرين وقوله تعالى جاء ابآ ابيكم قائما مما لا يحصى
وبقولك الله شاهد قائما بالقسط لان المذهب عنده ان ليس الحال
المؤكدة الا هذه اما لانه لا يسمى غيرها مما يشاركها في عدم كثرة الانفكاك
عن صاحبها مؤكدة كما صرح به المحقق التفتازاني في شرح الملخص وال
وللتسمية دائمة واما لان ذلك الغير عنده معمولات مطلقة كما في قائما
وقد تعدا الناس حيث جعله سيبويه بمعنى ايقوم قياما وقد جعل الرضي

الهلال
مستقلة
المشروط لم يتقيد المؤكدة ح

الرضي لذلك المحمل اولى لكن الحال على ما ترى تعم يقرب جعل كثير منها
حالا منتقلة بان يحمل مفسدين على المصرين على الافساد وكذا مدبرين
وان يحمل تعالى جائيا على جائيا الى ما ان لا ينقطع قبل الوصول الى وقوعا قائما
على التقييد احترازا عن قيده آمنا وكذلك قائما بالقسط
احترازا عن قائما بالظلم لانه فاعل لما يشاء لا يقبح عنه شيء ولا يسال عما
يفعل وهما قال الزمخشري ان قائما بالقسط في شهد الله انه لا اله
الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط حال مؤكدة فعلى اصل
المعتزلة من العدل عليه تعالى و قبح الظلم عنه نحو زيد ابوك
عطوفا اي احقه من حققت الامر صرت منه على يقين او جعلته
ثابتا واعترض الرضي بانه لا معنى لتيقن الاب واجيب بان
التقدير احق ابوته ولا يخفى انه حينئذ متعلق الابوة لا باحق وانما
عين العامل المحذوف في هذا المثال دون قوله راشدا مهديا لاختلاف
القوم في تقديرين فهذا التقدير عن سيبويه وقال السكاكي احق
التقديرات عندي اثبته عطوفا وقال الزجاج لا تقدير ولا حذف
بل العامل خبر الجملة لتاويله بالمسمى فزيد ابوك عطوفا في معنى زيد مسمى
بابيك ولعنى من شكوى التقدير اقوال المنكرة لا اختر في ترتيبها
وترجيح تقدير المص على تقدير السكاكي اطراده دون تقدير السكاكي
لعدم جريانه في قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معهم وقد صرح بما هو
المذهب عنده بقوله وشرطها ان يكون مقررة لمضمون جملة اسمية
ففعل هذا يتناول قولنا الله شاهد قائما بالقسط فلا بد
من تقييد الجملة الاسمية بما يكون جزآها جامدين معرفتين واما
لو وجد حال غير مقيدة بعد جملة اسمية جزؤها مشتق فكانه اريد بمضمون
الجملة الاسمية ما لا يمكن ان يجعل مضمون فعلية وما يكون بعض اجزائها
مشتقا يمكن جعل مضمونها مضمون جملة فعلية واما التقييد بمعرفتين
فيشكل بمثل انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا فانه لا شبهة في تنكير الخبر

٤
اهو شاهد

اذا لتقدم انا مثل حاتم واعلم انه قد يلزم بعض الاسما الحالية نحو كافة
وقاطبة ولا تضاف قال الرضي ويقع كافة في كلام
المتأخرين ممن لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه
هذا عرض بخطأ صاحب المفصل في خطبته حيث قال محيط
بكافة الابواب ومما وقع لصاحب المقامات من ايراد قاطبة مضافة غير حال
وبنصر صاحب المفصل كتاب اعدل الاصحاب عمر بن الخطاب الفارق
بين الخطأ والصواب رضوان الله عليه وعلى سائر الاحباب قد جعلت
لآل بني كاكلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا
ابريزا كتبه ابن الخطاب ختم كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخط
التمييز موجود في آل بني كاكلة **التمييز** والتبيين والتفسير والتمييز
على صيغتين **ما** اي نكرة اطلقها اعتمادا على اشتهار وجوب تنكيره
ولهذا لم يبينها كما بين في الحال فلم يدخل في الحد حسن الوجه ووجهه
بالنصب وغبن رأيه وسفه نفسه والم بطنه واجيب عن
منصوبات الافعال بان رأيه مفعول فيه اي غبن في رأيه وبطنه مفعول
به والمقدر اشتكى بطنه وكذا نفسه لانه يريد سفه نفسه من
التفعيل ولا يخفى انه لا فرق بين منصوبات الافعال ومنصوبات الصفة
المشبهة فجعل منصوبات الصفة المشبهة مشبهات المفعول دون
هذه تحكم وتعسف وكذا لم يدخل اعجبني شيء حسن زيد لكن بقي اي
حسن رجل ولا مخلص الا باخراجه بما يخرج التوابع عن الحد كاخراج
البدل عن الضمير المبهم واخراج صفات اسماء الاشارة ومن وما وأي
واخراج وصف العدد نحو قبضت عشرة دراهم وتخصيص التمييز بالنكرة
ما عليه البصريون والكوفيون يجعلون المنصوبات المذكورة تمييزا
ويدخل في التعريف خاتم فضة ومائة رجل وثلاثة اثواب ولا بأس بحذف
خاتم الفضة وثلاثة الاثواب مع ان الاثواب مميز الثلاثة كما يفصح عنه
مباحث العدد قال ثلث الاثافي والديار البلاقع **يرفع الابهام**

الابهام المستقر اي الثابت قيل هو ينصرف الى [redacted] ما بالوضع
لانه الفرد الكامل للثابت وفيه ان الفرد الكامل هو الثابت وضعا
واستعمالا لا يقال لو يكفي الانصراف الى الكامل يستغني عن
قيد المستقر اذ الابهام الكامل ما بالوضع لانا نقول الكامل
من الابهام ما يكون في الغاية سواء كان بالوضع او بالاستعمال بخلاف
الكامل في الثبوت اذ هو ما يكون ثبوته اوفق وههنا اشكال
قوي وهو ان التمييزات المذكورة للمقادير ترفع الابهام عن المقدرات
والمقدرات معان مجازية للمقادير حاصلة لها بالاستعمال
فالابهام طار من الاستعمال غير ثابت في الوضع ودفعه متعسر الا
بالهام من لطف كل عسير يسير والغافل خبير وهو ان الابهام الوضعي
ما اتى من قبل الوضع لا ما يكون في الموضوع له والمقادير المستعملة في
المقدرات ابهامها لان وضعها للمقادير على وجه الابهام فاذا
استعمل في مقدر هذا المقدار المبهم صار المراد مبهما لابهام الموضوع
له حتى لو كان الموضوع له معينا لتعين المقدر التابع له فاحفظه
واشكر الله الموفق بذلك حفظا في المزالق بقي انه يخرج عنه تمييز
الضمير المبهم وتمييز اسم الاشارة المبهم نحو نعم رجلا وحبذا رجلا
فانه لا ابهام في وضع الضمير واسم الاشارة وانما طرأ الابهام
من الاستعمال بلا اشارة ولا سبق مرجع ولك ان تقول انما
وضع للضمير ما سبق مرجعه حكما كما فيما نحن فيه فابهامه وضعي
فتامل **عن ذات مذكورة** اي معتبرة في نظم التركيب سواء كانت
ملفوظة **او مقدرة** اي غير معتبرة في نظم الكلام لكنها ملحوظة
حين فهم مدلول المركب فان طاب زيد نفسا النسبة فيه تقديرا مبهم
في نظم الكلام وانما يختلج في نفس المخاطب انه طيب شيء من
اشيائه ويكون طالبا لمعرفته ليعينه المتكلم في تلك المعرفة بالتمييز ولا
يخفى عليك ان هذا البيان غير حسن لانه يتبادر منه ان المقصود

ما المميز في هذا القسم رفع الابهام عن الذات المقدرة وليس كذلك
لان المقصود رفع الابهام عن النسبة ويلزم منه رفع الابهام عن الذات
المقدرة فالتعويل على ما سيأتي من قوله والثاني عن نسبة ~~في جملة~~
وبهذا اندفع التنافي بينهما من غير حاجة الى جعل قوله والثاني عن نسبة
في تقدير والثاني عن ذات مقدرة في نسبة فاحفظه ولا تنس
ويحترز من نفعه في محله وقد وقع في بحث الايجاز فادرج التقسيم في
التعريف المقصود به كمال التوضيح وقول الرضي انه لا يشمل التعريف
النوعين بظاهره في غاية الاختلال لان الشمول حاصل فلا تركه لكنه
يمكن تصحيحه بانه اراد شمول التعريفين بخصوصهما لا على وجه الاجمال
والله اعلم بحقيقة الحال **فالاول** اى القسم الاول تمييز **عن مفرد**
اى لاجل مفرد او رافع الابهام عن مفرد او بعد مفرد والمراد بالمفرد ما
يقابل الجملة لكون الجملة المقابلة له اعم من الجملة بحسب الحال والمآل فان مآل
زيد طيب في طيب زيد الى الجملة فانه ليس مضمون طاب زيدا لا طيب زيد
وكذا مضمون اسناد الطيب الى فاعله طيبه يكشف عن هذا المراد
تفصيل المقابل للجملة وشابهها والمضاف الى الفاعل وجعل المفرد بمعنى
ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مع انه حمل اللفظ على ما ليس معناه يرده
خروج مثلها زيدا عنه نعم لو اريد بمقابل الجملة وشبهها والمركب
الاضافي لسلم عما يرده **مقدار غالبا** المقدار مبلغ الشيء كذا في القاموس
اما في عدد اى مستعمل في عدد ومن قال المراد ما في ضمن عدد مع
انه تكلف بما استغنيت عنه لم يفرق بين العدد واسم العدد وجعل اسم
العدد قسما من المفرد المقدار وهو الصحيح لاجله مقابلا له كما فعله ابن
مالك في التسهيل **مثل عشرين درهما** وسياتي احكام تمييز العدد
بعضها في بحث الكنايات وبعضها في بحث اسماء العدد وفصل الحوالة
على باب اسماء العدد من قلة العدد ولم يكتف بقوله وسياتي وتمثيل
بعشرين درهما توفية لاقسام الاسم التام الناصب ولهذا كرر

كون مثالي الموزون والاسم التام بمعنى انه لا يصح اضافته في المشهور بحث م
ذوا اللام وذو الاضافة وذو نون التثنية وذو نون الجمع وذو نون
شبه الجمع نحو عشرين وذوا التنوين الملفوظ وهو في الاسماء و
وكم الاستفهامية والاعداد المركبة وما في الرضي من حصر في الاسماء
عن موثوق به والناصب للتمييز منهما ما سوى المعرف باللام وذي
نوني الجمع وزاد الرضي التام بنفسه وحصر في الضمير المبهم نحو نعم
رجلا وويحه رجلا ويا لها قصة والاغلب فيها ان يكون في مقام
المبالغة والتفخيم وفي اسم الاشارة المبهم نحو حبذا رجلا وماذا اراد
الله بهذا مثلا فانا في مقام توفية الاقسام اذ لم نقصد الا توفية وقدم المصنف
ما هو المشهور وبقي انه لم يف بالوعد حيث لم يبين مميز كذا وكاي
ونحن نبين لك المفرد فنقول كاين وكذا بمعنى كم الخبرية ويقتضيان
مميزا منصوبا مفردا او يكون ما بعد كاين في الاكثر بمن وينفرد كاي من
كذا بلزوم التصدير وبانها قد تكون استفهامية وقل وروده وكذا
مفردا او مكررا بلا واو وكني بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلثه وبابه
وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه وبالمكرر بلا واو عن احد عشر
وبابه وبالمكرر مع عطف عن احد وعشرين وبابه **واما في غيره** عطف
على قوله اما في عدد وذلك الغير اما كيل او وزن او ما يمسح به الشيء
كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر او مقاييس غير مشهورة ولا
موضوعة ولا موزونة لتقدير كمل الشيء مثله المراد به المماثلة
في القدر لا في الوصف وعين المراد به المغاير في القدر ولا حاجة
الى ما في الرضي ان غيرك انسانا وسواك رجلا محمولان على مثلك
حمل الضد على الضد **نحو رطل زيتا** الرطل بالفتح والكسر اثنا عشرة
اوقية والاوقية استار وثلثاه والاستار اربعة مثاقيل ونصف
والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانق والدانق
قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان كذا في القاموس

وسهى الهندي في جعله مثالا للمكيل لتمثيل المساحة بقفيزان برا
او سهو الكاتب **ومنوان سمنا** تثنية منا مرادف من **وعلى التمر**
مثلها زبدا ولو ذكر بعد استيفا اقسام التام مسئلة جواز الاضافة
لكان احسن **ويفرد المميز ان كان جنسا** اي لفظا يقع على
القليل والكثير كالماء والتمر فتمرة ورجل ليسا بجنسين وتعريف
الرضي حيث قال وهو ما يقع الواحد المجرد عن التاء الوحدة منه على
القليل والكثير مختل لصدقه على تمرة وكانه فرق المص بين الجنس واسم
الجنس فاسم الجنس ما يتناول الكثير ولو على سبيل البدل والجنس ما يصح
تناوله على سبيل الاجتماع **الا ان يقصد الانواع** الاولى الا ان يقصد
الافراد لان المقصود من التمييز بيان جنس المبهم فلا قصد الى الافراد
ومن لم يتنبه لهذا قال في قوله الانواع ما هو بعيد عن الاسماع
ويجمع في غيره اي في غير الجنس في مقام التثنية والجمع لا غير صرح
به المصنف في الايضاح وخالفه الرضي وقال يجب المطابقة فيقول
مثله رجلا ومثله رجلين ومثله رجالا فلم اجاب عن الرضي بان
المراد بوجه على ما فوق الواحد لا يستدعى او قال اذا جمع فالتثنية
بطريق الاولى فقد تعجب بما بر المصنف لا يرضى على ان اطلاق صيغة
الجمع على ما فوق الواحد لا يستدعي صحة ارادة الجمع بمعنى ارادة التمييز
دالا على ما فوق الواحد **ثم ان كان** اي الاسم المبهم تاما **بتنوين**
او بنون التثنية جازت الاضافة ولما اتضح ان الكلام في غير العدد
اندفع ما ذكره الرضي وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهر فان ما فيه
تنوين مقدر وهو في بابين كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد
عشر واخواته يتعذر اضافته الى التمييز كما يتعذر اضافة عشرين اليه
فيستحق ان يجعل من مدخل قوله والا فلا على ان التقييد بالظاهر يخرج
غير المنصرف مع ان الاضافة فيه شايع تقول مكاييل براً وعنبراً ومثاقيل
ذهبا وذهب بانه يقول ضمير ان كان راجع الى غير العدد وقد نبه بكلمة

بكلمة ثم على تفاوت البحثين فان البحث المعطوف عليه عن التمييز
وهذا البحث عن المبهم ومن قصد جعل ضميرا ان كان الى التمييز
لضميره يفرد فلم يقصد القصد اذ لا يخفى بعد جعل التمييز مع
تنوين المبهم وتنوينه وانما ذكر التنوين لتعدد انواعه وعرف نون
التثنية لعدم تعدد انواعه **والا** اي ان لم يتم بالتنوين ونون
التثنية **فلا** لم تجز الاضافة اذ لا تمام بدونهما الا بالمضاف بالاضافة
والمضاف لا يضاف واما التمام بنون الجمع في عشرين من الاعداد
وليس في عداد ما نحن فيه وفي حسنون وجها فهم التمييز عن النسبة
ولا نسبة له بهذا المقام فقصد الشارحين قوله والا فلا بقولهم
الا بغلة لو ود عشرون درهم ليس شرحا يشرح به صدر المتعلم
بل كمال الغفلة عن الكلام المتقدم **وعن غير مقدار** فيسمى الرضي
بكل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله بحيث يصح اطلاق اسم
ذلك الاصل عليه **نحو خاتم حديدا** وباب ساجا وثوب خزا فيخرج
عنه نحو قطعة ذهب ونعم رجلا وحبذا رجلا ويكون بيان المصنف
قاصرا ولو اريد بغير المقدار ما يقصد اضافة الغير الى المقدار لا وهم
صحة النصب في قطعة ذهبا مع انه صرح الرضي بانه يجب الخفض
فيه لكن لا اعتداد بتوهم جواز الخفض في الضمير واسم الاشارة
ولا يخفى انه يجب حمل قوله **والخفض اكثر** على ان الخفض في هذا القسم
اكثر بمعنى ان التمييزات المخفوضة اكثر لا ان الخفض في كل تمييز اكثر
والا وضح والاضافة اكثر فانه يعلم هل الخفض احتمال سوى الاضافة
قلت تقدير من الجنسية كما ذهب اليه الجمهور في توجيه كم رجل مررت
حيث جعل خفض مميز كم الاستفهامية في وقت جرها بحرف الجر
بتقدير من الجنسية شايع الشايعة في التمييز نحو عز من قايل وقايله الله
من شاعر على خلاف مذهب الزجاج حيث جعله باضافة كم الاستفهامية
والثاني اي التمييز عن ذات مقدر **عن** فرغنا عن **نسبة**

اي عن النسبة ٥

في جملة نحو هيهات زيداً أباً والضارب اباً واطيب زيداً اباً أو ما ضاهاها
اى او ما شابه الجملة بان يكون مشتملا على نسبة غير تامه وما يكون مسند
شبه فعل وليس المراد بشبه الجملة ما فيه معنى الفعل مع مرفوعه نحو
حسبك زيد رجلا ويا لزيد فارسا كما ذكره الرضى وتبعه غير لان
كثيرا ما يكون جملة كما لا يخفى نحو طاب زيد نفساً مثال للتميز لا
يحتمل غير المنتصب عنه عرفا وزيد طيب أباً مثال لما يحتمل المنتصب
عنه ومتعلقه وأبوةً مثال لما يحتمل كونه صفة للمنتصب عنه
ولمتعلقه ودارا مثال لما لا يكون الا متعلق المنتصب عنه وعلما
مثال لما لا يكون الا صفة المنتصب عنه او في اضافة نحو اعجبني طيبه
أباً وأبوةً داراً وعلماً لم يذكرها يخص المنتصب عنه في الاضافة اكتفاءً
بقوله ولله دره فارساً والاولى ولله در زيد فارسا فان في لله
دره فارسا يحتمل التميز عن نفس الضمير اذا اخذ بلا مرجع ولذا جعله
الزمخشري مثالا للتميز عن ذات مذكورة والمصنف جعل الضمير راجعا
الى زيد في القاموس لله دره اى فعله والفارس راكب الفرس بمعنى
صاحبه كلابن والاسد والحاذق بركوب الخيل واسم من الفراسة
بالفتح هذا وكل من الثلثة محتمل ومما يجب ان ننبه عنه ان العامل في
هذا القسم من التميز منسوب نسبته برفع التميز الابهام عنها والمنسوب
اليه منتصبا عنه والعامل في هذا القسم الاول الاسم المبهم ويجوز اضا سمي
العامل للمنون وماله نون تثنيه او جمع الى المميز فتقول حسن وجه
وحسنا وجهين وحسنو وجوه واستثنى ابن مالك ممتلئ ماء وملآن
ماء لانهما مقدر الاضافة والمعنى ممتلئ الاقطار ماء وملآن الاقطار
ماء وانا اكثر مالا اى افعل تفضيل سببي ولما كان التمييز عن النسبة
ربما يلتبس المراد بغيره يحتاج المتكلم الى نصب القرينه والمخاطب
الى مزيد احتياط في الاعتماد على ما فهم من اللفظ بعدم الاقتصار على
سماع اللفظ بل تجديد النظر الى جوانب البيان هل هناك قرينة وربما

وربما لا يلتبس فيحتاج الى ما نبهه العبارة تنبيه على موضع اللبس
وموضع العدم فقال ثم ان كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه
مع قطع النظر عن وقوعه في التركيب اى يكون مما يساعد اللغة اطلاقه
على المنتصب عنه جاز باعتبار هيئته التمييزية ان يكون له لما
انتصب عنه وان يكون لمتعلقه ولا بد لمعرفة المراد من خارج من القرائن
من قرينة او عرف كما في كفى زيد رجلا وطاب زيد نفساً فانه يحتمل فيهما
قصد المتعلق ومعرفة ما يجري فيه قصد المتعلق تطلب السماع ولا
نا قض بان القياس والا فهو لمتعلقه لا لما انتصب عنه بان يكون لا بما
يكون صحيح الاطلاق على المنتصب عنه نحو طاب زيد علما وابوين وابا
قدارا والحاصل يخالف التميز في الفصلين فانك لا تجوز في جاز زيد
ابا اذا كان حالا لا كونه متعلق زيد ولا في طاب زيد علما بل تجعله
هو ولا يعلم ما فيه مع التثنية المذكور توضيح الفرق بينه وبين الحال
فاجمع ما يلقى اليك انا فانا ولا تضيعه بتشتيت المقال فمن عادة
الاوقات بزيد حسن الاعمال ولو طالعت ما في هذا المقام من الشروح
لشكرت ما وهب لصدرك من الانشراح وعرفت ما وضع من وزرك
الذى كان ينقض ظهرك وما التام به ما في القلوب من الجراح لك الحمد
يا فتاح وبيدك المفتاح وبعد بل ظلام الليل بنور الاصباح فيطابق
فيهما اى في القسمين ما قصد لا يخفى ان اذا كان جنسا ايضا يطابق
ما قصد لان المقصود ان كان نفس الجنس فالافراد مطابق له لانه لا تعدد
في الجنس وان كان الانواع فالتثنية والجمع ايضا يطابق المقصود فلا حاجة
الى قوله الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع ويمكن ان يقال ليس
المراد بما قصد ما قصد بالعبارة بل ما قصد بالبيان ففي طابقه هلال رتبيا
قصد بالجنس بيان تنبيه الرطلين فتامل وان كان صفة كانت له وطبقه
اى مطابقه في القاموس هذا طبقه بالكسر والتحريك وطباقه ككتاب واميره
اى مطابقه ومن توهم مصدرا بمعنى المطابقه احوج نفسه الى التكلف

واحتملت الصفة في كل تمييز الحال بخلاف الاسم فان ما هو المتعلق لاحتمال
الحال انما يحتمله ما المنتصب عنه فلا يرد ان تخصيص احتمال الحال
بالصفة انما يلائم مذهب من خص الحال بالمشتق دون ما ذهب اليه
المصنف من ان كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا وهذا القول منه
اشارة الى انه لا ينبغي النزاع في كونهما حالا او تمييزا كما وقع بين النحاة
لانه لا يمكن انكار شيء منهما ورجح التمييز في بعض تصانيفه ولا يبعد ان
يستفاد من عبارة المتن ايضا قال الرضي نص بعضهم بمن في لله دره
من فارس دليل على انه تمييز قلت ... دليل على انه محتمل حتى احتيج
الى ذكر ما تعين المقصود به ولا يتقدم التمييز اى على عامله وهو ما
المبهم او منسوب النسبة المبهمة فاندرج فيه عدم التقدم على الفعل
ففي قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل تطويل والعارف المتحقق الاصح
ان لا يتقدم التمييز خلافا للمازني والمبرد في الفعل وفي الاكتفا بذكر
الفعل اخلال لانه يخرج منه اسم الفاعل والمفعول ولو قيل جرى على العادة
متضمن ذكر الفعل ذكر ما يشابهه لدخل فيه الصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر مع انه لا خلاف في عدم جواز التقديم عليها الا ان يقال اجيل
عدم جواز تقديم التمييز على هولاء على بيان ان شيئا من معمولات هولاء لا
يتقدمها والذي ذكر في الامتناع عن تقديمه مطلقا وجهان احسنهما
ان التقديم على العامل يقتضي تقديم البيان على المبهم وهو ينافي غرض
ذكر التمييز من الابهام اولا والتفصيل ثانيا ليتمكن الخطاب في النفس
فضل تمكن وثانيهما ان عامل التمييز اذا كان الجامد المبهم في غاية
الضعف فلا يتقوى للعمل فيما تقدمه ولذا لا يجوز الفصل بينه وبين
التمييز في السعة واذا كان منسوب النسبة فلان التمييز فاعله في
الاصل ولا يتقدم الفاعل عامله وردّ بفجرنا الارض عيونا وامتلأ الاناء
ماء واجيب بانه فاعل لو عبر عن مضمون فجرنا الارض عيونا
بتفجر الارض عيونا وعن مضمون امتلأ الاناء ماء بملا الاناء الماء والتمام

التمام الوجه بقصد اطراد الباب هون واعذب مما تكلفوه على انه لا حاجة
الى التكلف في النقض الثاني لان الماء فاعل مجازي في قصد المتكلم بحسب
اصله ولا يجوز تقديم الفاعل مجازا كان او حقيقيا والاولى ان يقال
التمييز في الاصل فاعل للعامل او مضاف اليه وشيء منهما لا يتقدم
ليشمل نحو لله دره فارسا بلا خفاء المستثنى المطلق لا يمكن تحديد
بحسب المعنى بان يحد بما هو وصف لمعناه ليعرف به مدلول المستثنى
لان معنى المستثنى مختلف فتارة يكون مخرجا وتارة غير مخرج فلا
بد لمن اراد التعريف بحسب المعنى ان يقسم المستثنى ثم يتصدى له فلذا
قسمه المصنف اولا ثم اشتغل بالتعريف لا لانه لا يمكن تعريف المستثنى
المطلق وكيف لا وقد قال قسم المستثنى قسمين وحد كلا منهما
بحد مفرد بحسب المعنى لان ماهيتهما مختلفان ولا يمكن حد مختلفي
الماهية بحد والدليل على اختلاف ماهيتهما ان احدهما مخرج والاخر
غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد بحسب اللفظ لان مختلفي الماهية
لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها
يريد انه يمكن ان يذكر مفهوم جامع باعتبار لفظ المستثنى اذ لفظ ٥
المستثنى متحد في القسمين وبهذا اندفع ما ذكره الرضي من انا لا
نسلم ان المستثنى مشترك لفظي بل له مفهوم واحد هو المذكور بعد
الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا فيمكن جمع القسمين في تعريف
واحد لان المصنف منع جمعهما في تعريف واحد بحسب المعنى ولم يدع
الاشتراك اللفظي بل لا يبعد ان يقال لم يعرف المطلق لاشتهار
هذا التعريف واستفادته في التقسيم وما قيل انه لا بد في تعريف
المستثنى المطلق من تقييد الا بغير الصفة كما في بعض نسخ اللباب
يمكن دفعه بان بعض عطف اخواته يغني عن تقييد لانه لا اخوات لا لا
الصفة وما زاد الرضي من قوله مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا غير محتاج
اليه متصل ومنقطع الاولى مستثنى متصل ومستثنى منقطع

لانهما اسما القسمين لا مجرد المتصل والمنقطع فالمتصل هو المخرج
يتناول المخرج من صيغة اخرى كلا ث والمخرج من اصل كالتمييز المراد
عن اصله فمن قال لا مخرج الا من متعدد فلا جهة لقوله عن متعدد
الا قصد تفصيله فقد غفل عن متعدد وفيه خلاف المبرد وبعض
الاصوليين حيث يكتفون بصحة الدخول تحت المستثنى منه فيجوزون
جاني رجل الا زيدا بالا واخواتها اى بواحد منها ولم يفسر الاخوات
اعتمادا على انه يفصل في اثنا المباحث بيد انه فاتر بيد ولما بمعنى الا
ولا يقع الا في المفرغ بعد النفي صريحا او مقدرا فبل اخرج به جاني
القوم لا زيد وما جاني القوم لكن زيد وجاني القوم ولم يجي
زيد الى غير ذلك وفيه ان لفظ المستثنى دال على الخروج دون شي
من هذه الامور وانما الخروج يعرف فيها بكونه لازما لما يدل عليه
لفظه فلا يصدق المخرج بمعنى عرف من الاصل المعلوم على شي منها
قوله بالا واخواتها المزيد توضيح من غير توقف التعريف عليه وحينئذ
لا باس باجمال الاخوات او نقصه فتامل لفظا اى ملفوظا كان المتعدد
او المخرج او تقديرا نحو جاني القوم الا زيدا وما جاني الا زيد او يقول
مثل ما جاني القوم الا زيدا وجاني زيد ليس الا والمنقطع المذكور
ليس وصفا للمنقطع كما يتوهم لعدم صحة كون المذكور بعدها منقطعا
عنه وما يوهم قوله بعدها من وقوع المنقطع بعد الجميع كالمتصل
ليس بمعقول لانه لا يقع الا بعد الا وغير وبيد وبيد يختص به ولا
يقع بعد الا ان المفتوحة غير مخرج لعدم دخوله في الواقع في
المتعدد المذكور سوا كان من جنسه نحو ما جاني القوم الا زيدا اذا
تعين خروج زيد عن القوم قبل الاستثنا او لم يكن نحو ما جاني القوم
الا حمارا او هو مقدر الوقوع بعد لكن عند البصريين فيجعلون معنى
الكلام جاني القوم لكن حمار لم يجي والكوفيون يعتبرونه بجاني
القوم سوى الحمار فيجعلونه مقدر الوقوع بعد سوى ولا يخفى ان

ان تعذر الوقوع بعد سوى لا يميز المنقطع عن المتصل سوى يكون
للمتصل الا ان يقال التمييز بجعل بعض المتعدد مكان المستثنى
وفي المنقطع وضع الجميع مكانه نعم الامتياز في تقدير البصريين
اوضح فهو ارجح ومما يجب عليك ان تجعله اهم المهام واحق ما
يقصد اليه في هذا المقام تحقيق ما كل دون الوصول اليه جلة
الافهام واستولى على عقول الفحول في تحقيقه الاوهام من
تنقيح معنى اخراج المستثنى عن المتعدد ولا ابوح به الا بوثوق
الرجا من العليم العلام ان يفيض علينا مياه المعرفة من منبع الالهام
ويوفقنا لتشييد اساس الكلام غاية الاحكام فاعلم انه
اي صعب على الاعلام تعقل اخراج المستثنى عن المستثنى
منه لانه لا اخراج الا للداخل ولو كان المستثنى داخلا في المستثنى
منه لزم من نسبة تعلقت به كونه محكوما عليه بما ثبت للما في بعد
الاستثنا محكوما عليه بنفيه للاخراج باداة الاستثنا فيلزم
التناقض في المستثنى اما في جاني القوم الا زيدا بان يكون زيد جاسا
وغير جاء واما في اضرب القوم الا زيدا بان يكون زيد مطلوبا ضربه غير
مطلوب ولا يتصور ذلك في شان من له ادنى مسكة فضلا عن
البلغا الكرام وافصح الاقوام عليه التحية والسلام بل عن الملك
العلام في معجز الكلام واقتضى بهم ذلك لصعوبة الى ان اختلفوا
فقال بعضهم المستثنى منه مجاز عما عدا المستثنى وليس الاستثنا
الا قرينة عليه ولم يرد انه حينئذ لا يكون فرق بين المستثنى
المتصل والمنقطع يتشاركان في عدم الاخراج ووقع ما يقع فيه
المخاطب من ايهام ساتو المستثنى وقال ابو بكر الباقلاني ذلك
العالم الرباني وعبد الجبار ان مجموع المستثنى والمستثنى منه
واداة الاستثنا اسم لما بقي ورد عليهما بانه لا اسم في لغة العرب
مركبا من اكثر من لفظين وليس بشي لانه يسمى بالجملة وان

افصح به واقتضى بهم بيانا

امام الامير ح

طالت نعم يرد عليهما انه لا يفصل بين اجزا كلمة بالكلمة الاخرى ولا اباء
عن قولنا جاءني القوم يوم الجمعة في ساحة البلد الا زيدا واستحسن
الرضي قول الاخرين ان المستثنى داخل في المستثنى منه وانما يلزم التناقض
لو كان النسبة الى مجرد المستثنى منه وليس كذلك لان النسبة الى
المستثنى منه مع المستثنى وانما اجرى الاعراب على المستثنى منه
وان كان المنسوب اليه الجميع لان العادة اجرا الاعراب الى اول
اجزا المنسوب اليه الغير المفرد واعراب الجزء الاخر بكونه مضافا اليه
او تابعا من التوابع او بكونه شبه المفعول كالمستثنى فالمستثنى يخرج
قبل النسبة الى المستثنى منه وفيه ان المستثنى لم يخرج عن كونه
مدلول المستثنى منه لانه لا يمكن ولا عن النسبة لانه لا نسبة وكيف
يتصور اخراج ونحن نقول نسب المسند الى المستثنى منه فاخرج
من النسبة المستثنى من حكم او طلب لا تناقض قبل الحكم والطلب فتامله
لما كان نعقد البحث لبيان ما هو ملحق بالمفعول من المستثنى لكونه مستثنى
اي المنصوب بالمفعولية او بكونه خبر ليس او خبر لا يكون قد بين في ابواب
اخر وانما ذكر هنا لتتميم بحث المستثنى قدم ما هو واجب النصب
بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب مما ليس من ذلك الملحق بجامع
وجوب النصب فقال **وهو** اي المستثنى الشامل لقسميه وقد
عرفت انه يعم القسمين فلا يحتاج الى التمحل في الضمير على ان التمحل
لو كان لكان في المرجع **منصوب** اي وجوبا بدليل جعله قسيما
للمنصوب جوازا ولقد نبهناك في شرح تعريف العامل على ناصب
الفضلات لكن ينبغي ان تعرف ان الناصب المذكور ناصب للمستثنى
بوساطة الا وقال المبرد والزجاج هو الا وللكسائي فيه مذهب
اخر وللفراء اخر لكنهما بعيدان عن ان يعتبر فلا فائدة في بيانهما
اذا كان بعد الا غير الصفة لا يحتاج الى الصفة لان المستثنى لا يكون بعد
الا الصفة واحترز بقوله بعد الا عما بعد سوى وغير وبيد فانه لا ينصب

بعدها وعما بعد خلا وعدا وليس ولا يكون فان نصبه بعدها غير
مقيد بقوله **في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه**
والمراد بالموجب ما لم يكن استفهاما او نهيا او نفيا صريحا او مؤولا
والتاويل النفي في غير قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل واقل
رجل ولفظ ابى ومتصرفاته فانه قليل كما جاء في الشواذ فشربوا
منه الا قليل بمعنى لم يطيعوه فلا يقال مات الناس الا زيد بمعنى لم
يعش والتقدم على المستثنى منه لا يجوز مع التقدم على المنسوب
اليه بل اما ان يتقدم عليه او على المنسوب اليه الا شاذا على ما في
التسهيل نحو خلا الله لا ارجو سواك وانما • اعد عيالي شعبة من
عيالكا • والاشاذ للضرورة على ما في الرضي ونحو وبلدة ليس بها
طوري • ولا خلا الجن بها انسي • هذا عند البصريين خلافا للكوفيين
فيجوز عندهم اختيار الا زيدا قام القوم وكان عليه ان يقيد قوله و
مقدما بقوله على الاكثر كما قيد به المنقطع لما قال يونس مثله سمع
من بعض العرب الموثوق بعربيته ما لي الا ابوك احد فيجعلون احدا
بدلا من المستثنى قال سيبويه هذا مثل ما مررت بمثلك احد
قال حسان رضي الله عنه في خير البشر عليه افضل الصلوة
والسلام لانهم يرجون منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون
شافع يقال لا بد من تقييد الكلام بالتام فالكلام التام ما
ذكر فيه المستثنى منه ويقابله الكلام الناقص لئلا ينتقض
بنحو قرئ الا يوم الجمعة الا يوم السبت فانه يجب نصب يوم السبت
لانه لا تفريغ في اكثر من واحد ويجب النصب في ما زاد
وبالجملة يخرج عن قاعدة وجوب النصب نحو ما قام الا زيدا الا عمرو
لوجوب النصب في الاعم لما ذكر ونحو ما جاءني القوم الا
زيدا الا عمرا فانه لا يجوز الا ابدال احدهما ويتعين نصب الاخر لانه
لا يبدل شيء لامرين **او منقطعا** مطلقا **في لغة الاكثر** اي

هذا لكن لو قد خرج
نحو قرئ الا يوم الجمعة

اكثر العرب وهم الحجازيون واشير بقوله في الاكثر الى مخالفة الاكثر منهم
وهو بنو تميم فانهم يوافقونهم في وجوب النصب في مستثنى من
مستثنى منه لا يجوز حذفه نحو لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم
ويخالفونهم في جواز الابدال في غيره نحو ما جاءني احد الا حمارا فانه يجوز
ما جاءني الا حمار وبعض المنقطع واجب النصب اجماعا فلذا قلنا
او منقطعا مطلقا وقوله او منقطعا مقيد بكونه بعد الا لانه عطف
على قوله في كلام موجب فكانه قال وهو منصوب اذا كان بعد
الا غير الصفة منقطعا كما في الرضي وغيره ومنقطعا اي منقطعا بعد الا
ان كان اشارة الى احتياج عبارة المصنف الى التقييد كما هو الظاهر فقد
وان كان اشارة الى انه في حيز قوله بعد الا فحسن او كان تنبيها باعادة كلا
على ان الثلاثة السابقة مشتركة في كون ما بعد الا **بعد خلا وعدا في**
الاكثر اشار الى الخلاف في الاستعمال فيهما اتباعا للاخفش
على خلاف سيبويه حيث انكر الجر بعدها او ادخل فيه ما خلا وما عدا
زيادة ما الا على كونها مصدرية على ما جوز الجرمي لان الزايدة لا تعد
اولم يلتفت الى قول الجرمي لانه لم يثبت على ما في الرضي **وما خلا وما**
عدا وليس ولا يكون ونصب المستثنى بعد هذه الامور ليس على الا
بل بهذه الافعال اما في ما عدا وخلا فظاهر واما في خلا مع كونه لازما
فلتضمنه معنى جاوز وههنا بحث نفيس وهو ان جعل المنصوب
بهذه الافعال مستثنيات دون منصوب جاوز وما كان نحوها
يكون تحكما صرفا فالحق ان هذه الكلمات صارت بمعنى الا كغير وحينئذ
لا حاجة الى محل اعراب لها ولا الى تصحيح فواعلها ولا الى توجيه ترك
والتزام اضمار فواعلها ويكون النصب بعدها على الاستثناء الا
انهم مع كونها بمعنى الا تقيدوا بتصحيح هذه الامور لما رووا من اعراب
غير بمعنى الا رعاية لاصله والحق ان تكلف الاعراب فيما لم يشا
بعيد عن الاعتبار وكذا غيره فان ردت فضمير خلا وعدا

وعدا وليس ولا يكون اما الى مصدر الفعل او الى البعض المطلق من
المستثنى منه ومحل [ ] الجمل النصب على الحالية وما خلا وما
عدا مصدران بتاويل اسم الفاعل حالان ويجوز فيهما حذف
المضاف اي زمان خلو بعضهم ولا يبعد ان يقدر في الكل الزمان
فيكون تقديره خلا زيدا زمان خلا زيد اكما في منديما فيستغني
عن توجيه التزام حذف قد بانه لكونه في مقام الا يحسن اظهار
قد لانه لا يدخل على الا ولذا اخفي بل التزام اضمار فواعلها ليكون
كالا في عدم الفصل بينها وبين المستثنى وليس ما من ادوات
الاستثناء بمعنى الا كما زعم البعض تمسكا بكلامهم كل شيء مهه
اي يسير يحتمله الرجل ما النساء وذكرهن فانه لا يحتمل ما يتعلق بحرمه
وذكرها فان المعنى على الاستثناء لان التحقيق انه في تقدير ما عدا
النساء وذكرهن بحذف عدا **ويجوز فيه** اي في المستثنى **النصب**
على الاستثناء **ويختار البدل** من حيث انه بدل اي كونه بدلا لان
البدل نفس المستثنى من مختار فيه والا وضح الابدال **فيما بعد الا**
متعلق بقوله يجوز بعلق ظرف محيط فهو على نحو لبثت في البلد
في محلة كذا فلا حاجة الى جعله بدلا من الظرف الاول ولا الى
جعله في معنى في مكان واقع بعد الا فلو ترك الظرف الاول
كما في بعض النسخ فكان قوله فيما بعد الا متنازعا فيه للفعلين
لكان اعذب وقد راعى في بيان الحكم محاسن من تقدم
النصب مع كونه مرجوحا رعاية لاقتضاء المقام واصالة اعراب
المستثنى وتبعية اعراب البدل وقدم في التمثيل البدل
تقديما للقراءة الراجحة **في كلام غير موجب** شرح الموجب
يعرف غير الموجب لكن نفي بحث غامض لانه فان غير فهو
ان ليس الواقع في [ ] كل كلام فيه نفي ونهي واستفهام واقع
في كلام غير موجب بل الواقع على وجه اشتمل عليه النفي مثلا

وجعله منفيا ولذلك ترى سيبويه يقول ما رايت احدا يقول
ذلك الا زيد لا يجوز فيه الابدال لو كان الرؤية بمعنى الابصار ويجوز
لو كان بمعنى العلم وذلك لان نفي العلم بان احدا يقول نفي القول عن الاحد
في العلم فيسري النفي في فاعل يقول فالمستثنى فيه منه يجوز فيه
الابدال في خلاف الرؤية بمعنى الابصار فان فيه وصف الاحد
بالقول ونفي رؤيته فلم يسر النفي في القول وهذا مبني على الظاهر
المتبادر حتى لو قام قرينة على ان نفي الابصار مبني على انتفا القول
لا ننكر جواز الابدال فلا يتجه اعتراض الرضي عليه بانه يجوز نحو ما كلمت
احدا ينصفني الا زيدا لان المعنى انصفني احد كلمته الا زيد ومنه
قول عدي بن زيد ٥ في ليلة لا نرى بها احدا • يحكي علينا الا كواكبها ٥
فلنتامل في مواقع سوابق عدم الايجاب • فانه من مختبرات اولي
الالباب • وذكر المستثنى منه اي والحال انه قد ذكر المستثنى منه
ما جعل صاحبها ما يفود كـ اليه الحال • من عزان يمن عليك دليل المقال •
[illegible] وقيل احترز به عما لم يذكر مستثنى منه له فانه يعرب على حسب
العوامل ونحن نقول وجب نصبه كما في جاني الا زيد الا بكرا ولا
نظن به ان المصنف فاته تقييد ما بعد الا بكونه متصلا متوخرا عن
المستثنى منه لانه اعتمد على معرفة حكم المنقطع والمقدم سابقا ولا
يخلو في وهمك ان المعتاد تخصيص السابق باللاحق دون العكس لانا
نقول كيف هذا اذا كان السابق محتملا للتخصيص وهنا لا
يحتمله كيف ولو خص حكم المقدم والمنقطع فيما سبق بالموجب لم
يكن لذكرهما معنى ولو جعل ذكر المستثنى منه مصدرا معطوفا على
الايمافات لتقييد بقدير المستثنى منه لو استفيد التقييد ان
من قوله نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا لم يبعد ونقال لو
قصد التقييد لم يات بالمثال كما لم يات في الاحكام السابقة
ولك ان تحمل وجه التمثيل مع انه لم يمثل بحكم سابقا الرد على بعض المتقدمين

منه ح

البدل فح

الفدما حيث شرط في صحة الابدال عدم صلوح الكلام للايجاب فيجب
النصب في ما جاني القوم الا زيدا وقد يتعموم ما بعد الا على الفراحث
منع النصب في ما اذا كان المستثنى منه منكرا فوجب الرفع في ما
جاني امراة الا هند ولا بد من تقييد المستثنى بما اذا لم يرد من المستثنى
منه مستثنى اخر اذ لو ابدل يتعين نصبه كما عرفت وقد فات
المصنف قيدان اخران احدهما ان لا يقصد لغير [illegible] الموجب رد
موجب هو فيه ذلك المستثنى فانه يرجح مطابقته للمردود على ما في
الرضي فقي ما جاني القوم الا زيدا في رد جاءك القوم الا زيدا يختار النصب
وثانيهما ان لا [illegible] من تراخي المستثنى عن المستثنى منه فانه حينئذ
يترجح النصب على ما في التسهيل نحو ما جاني احد حين كنت جالسا ههنا
الا زيدا فقد فات المصنف قسم من المستثنى وهو ما يجوز فيه البدل
ويختار النصب وليس منه المستثنى المتقدم على صفة المستثنى منه
نحو ما جاني رجل الا عمرو خير منه على ما ذهب اليه المازني لان سيبويه
رجح فيه البدل لا يقال ينقض هذا الحكم بقوله تعالى فاسر باهلك
بقطع من الليل ولا يلتفت منكم احد الا امراتك فان القراءة المشهورة
فيها النصب ولا وجه لاتفاق اكثر القرا على المرجوح لانا نقول
الخطاب مع المومنين فالاحد مخصوص بهم فلم يدخل فيه الامراة فهو
مستثنى منقطع وقد صعب ما يسر الله لي بفضله على النحو حيث
اجاب جار الله بانه مستثنى من اهلك ولا يخفى انه خلاف الظاهر والظاهر
والظاهر تعلقه بما يتصل به فاستبعاد اجتماع اكثر القرا عليه بحاله
اعترض المصنف عليه بان القرائين متناقضان لان الاستثنا من الاسراء
بالمراة يوجب عدم الاسرا بالمراة والاستثنا عن عدم الالتفات يفيد
الاسرا لان الالتفات بعد الاسرا ولا تناقض في القران ودفعه الرضي
بان الاسرا مقيد بعدم الالتفات بمقتضى النحوي وللمختار في
الاستثنا عن الاسرا المقيد والاستثنا عن القيد ولك ان تقول

عزم

المراد [illegible] الاسر منه الى ارض لم يغضب الله عليه ولما خفي على المص
دفع اشكاله منع فساد اتفاق اكثر القرا على المرجوح بل قال
التزام البعض اتفاق الكل عليه وهذا انما يسمع لو لم يكن خصوص
القراات مسموعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او كانت المجموع مسموعة لبيان الجواز
فيجوز ان يسمع احد القراة [illegible] المرجوحة عنه صلى الله عليه وسلم
ولم يبلغ الاكثر اياها ومع ذلك بعيد ومما استصعب المنفضى عنه
انه كيف يعقل الابدال مع اختلاف تعلق العامل بالمستثنى منه والمستثنى
بالايجاب والنفي وايضا لا يعقل من اقسام البدل الا بدل البعض وهو
لا يخلو عن ضمير المبدل منه وايضا لا معنى لابدال جزء كلام من جزء كلام
اخر والمستثنى في كلام والمستثنى منه كلام اخر ولهذا وقع نحاة
الكوفة في انه اتباع بالعطف والا حرف عطف في هذا مفيد للاستثنا
واجيب بان الربط بالاستثنا اغنى عن الضمير بظهور البعضية
وكون كل من المستثنى والمستثنى منه في كلام اخر انما هو بحسب
المآل والا ففي اللفظ ليس الكلام الا واحدا والبدل امر لفظي والبدل
مجموع الا زيد لا انه اجرى اعراب المجموع على جزء يقبله والفقه في
الجواب الاخير ان يقال البدل مقصود بالنسبة فالمنسوب
للمستثنى والمستثنى منه فواحد والاختلاف بالايجاب والسلب
اختلاف في الحكم وابن النسبة من الحكم فاحسن التعقل فانه المميز بين
ارباب النطق واصحاب الحلم ولما لم يكن في كلام جار الله فذكر للمستثنى
منه وكان من زيادات المص الاحتراز عن المعرب بحسب العوامل عقبه بقوله
ويعرب على حسب العوامل تنبيها على فائدة القيد ولم يبال بالفصل فيه
بين السابق وما هو من تتمته من بحث تعذر البدل على اللفظ على انه بين
المعرب بحسب العوامل والبدل كمال اشتباك انهما اشتركا في
ان المستثنى فيهما جعل مقصودا بالنسبة وهناك دقيقة اخرى
وهو ان بحث تعذر البدل حاجة ما الى [illegible] معرفة المعرب بحسب

بحسب العوامل ينكشف عند قوله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع
ما زيد الا قائما والمراد وجوب الاعراب بسبب عامل المستثنى
منه لانه ليس ولا حا ولا من حيث انه عامل المتبوع ولذلك نزيد الاعراب
بالاصالة ولا يرد ما مررت باحد الا بزيد لانه لم يعرب بعامل المستثنى
منه بل بعامل نفسه لانه اعرب بعامل المستثنى منه من حيث انه عامل
المستثنى منه الا انه كرر ذكر العامل تنبيها على انه في حكم تكرار العامل
ويسمى هذا القسم مفرغا تسمية له باسم عامله لان عامله هو الذي
فرغ عن المستثنى منه للعمل فيه فلا حاجة الى جعل المفرغ له بالحذف
والايصال على ان لك ان تفسر المفرغ بالمفرغ عن اعراب لا اعراب
المستثنى منه اذا كان المستثنى منه غير مذكور الاخصر محذوفا الا انه رعى
المقابلة بقوله وذكر المستثنى منه وكان بك قابلا انه ينتقض بمثل ما
ضرب الا بكر الا عمروا الا خالدا فانه يجب النصب فيما سوى المستثنى
الاول اذ لا يجوز التفريغ الا في واحد والمستثنى المفرغ يجري في كثر
المعمولات وهو اي المستثنى منه في غير الموجب فالعطف على الاسم
والخبر بحرف عطف واحد وقيل الواو للحال اي والحال ان المستثنى
واقع في غير الموجب ولا يذهب عليك ان وقوع المستثنى منه في غير
الموجب اظهر ليفيد فيه ليفيد الكلام اذ عموم النفي مع استثناء
البعض اقرب من الصدق من عموم الايجاب مع استثناء البعض
لكثرة الاول وقلة الثاني وقوله ليفيد متعلق بمفهوم الكلام اي
اشترط ذلك ليفيد مثل ما ضربني الا زيد وعلى هذا قوله الا ان
يستقيم المعنى مستثنى من فحوى الكلام اي لا يعرب المستثنى على حسب
العوامل في الموجب الا ان يستقيم المعنى وبحث بقول ضمير وهو الى عدم
ذكر المستثنى منه اي بعدم الذكر في غير الموجب الا ان يستقيم
المعنى وضمير ليفيد الى المستثنى اي ليفيد المستثنى فان فائدة المستثنى
اخراج الكلام عن الكذب وهو مع حذف المستثنى منه لا يخرج

الكلام عن الكذب واستقامة المعنى لما يصححه عموم الحكم فيما عدا المستثنى
او بقيام قرينة القرينة على خصوص المحذوف او على قصد المبالغة فقال
مدار صحة غير الموجب ايضا على استقامة المعنى لا على عدم الايجاب لا
نرى عدم صحة ما مات الا زيد فلا وجه لاطلاق غير الموجب وتقييد
الموجب ونعتذر بان الاستقامة في النفي غالبة فاريد بالاطلاق التنبيه
على الغلبة لا يقال ليس بحث النحوي الا عن استقامة الاعراب واما
مقام صدق المعنى وعدمه فمما يتعلق بعقل المتكلم فلم كانت نبه
المصنف على هذا بقوله ليفيد اي هذا لافادة الكلام لما يقتضيه فوق لام
الاعراب على انه مقصوده يمكن ان يكون التنبيه على ان هذا القسم
كثير الاستعمال في النفي وقليل في الايجاب ويقال لكثرة الاستعمال وقلته
من وظايف اللغة مثل قرأت الا يوم كذا في مقام بيان التسوية على
او شهر او سنتك الى غير ذلك ولا يخفى ان ما هو ظاهر الكذب في
الموجب مما لا يفيد الاستفهام عنه ايضا فاطلاق غير الموجب من غير
اخراج الاستفهام لا يصح ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما
اي من اجل ان التفريغ من الاثبات مفيد لاستقامة المعنى لم يجز ما زال
زيد الا عالما مع كونه نفيا لانه في الاثبات فالمراد بغير الموجب غير
الموجب في التحقيق ولا ينفع النفي الظاهر كما لا يضر صورة الايجاب
المؤول بالنفي والمراد عدم الجواز من غير جعله مستقيم المعنى بنصب
قرينة على الخصوص وقصد المبالغة كما في ما جاءني احد الا ظريف وما زيد
الا قائم وما جاءني زيد الا راكبا حيث قال المصنف لا يستقيم فيفهم
الاستثناء الا بقصد المبالغة او تخصيص النفي بما يضاد المستثنى
بقرينة ظهور استحالة انتفاء جميع الصفات سوى المثبت فلا يلزمه
ما ذكره الرضي من تصحيح هذا المثال بما ذكر في الامثلة المذكورة
بل تصحيحه ينبغي في تصحيح ما زيد الا قائم ولا يندفع اعتراضه بما
ذكره بعض الشارحين مع قبح ارتكاب مثل هذا التاويل اذ لا ايجاب

الايجاب لا يصح فيه التفريغ واعلم انه لا يكون المستثنى فعلا
الا اذا كان مفرغا فانه يكون فعلا ماضيا في القسم نحو نشدتك
الله الا فعلت اي طلبت لك الله القسم بها ما اسالك الا فعلك
وفي غير القسم يكون فعلا ماضيا بقد نحو ما الناس الا قد عبروا وبغير
قد اذا تقدمها ماض منفي قصد لزوم الاستثناء له نحو ما انعمت عليه
الا شكر وفعلا مضارعا خبرا نحو ما زيد الا يقوم او حالا نحو ما جاءني
زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني رجل الا يقوم واذا تعذر البدل
اي البدل المختار حملا على اللفظ ابدل على الموضع واذا تعذر الحمل
على الموضع القريب ابدل على الموضع البعيد كما يرشد اليه المثال
الثاني وعلله بانه يعمل بالمختار على قدر الامكان ويستفاد منه انه لا
يعدل من المحل في البدل بغير المختار ولذا حملنا البدل على البدل المختار
بجعل اللام للعهد واستفدت من حكمهم هذا انه اذا تعذر اعراب
المستثنى على حسب العوامل بحسب لفظ المستثنى منه يعرب بحسب
العامل في محله كما في ما زيد الا قائم وضبط الرضي مواضع التعذر
وقال انها اربعة مواضع المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء
الزايدة لتاكيد النفي نحو ما زيد او ليس زيد بشيء وهل زيد بشيء واسم لا
التبرئة نحو لا رجل ولا غلام رجل وخبر ما الحجازية وكان لم
يلتفت الى الحجازية لشذوذ عملها بقي خبر لا لنفي الجنس نحو لا
ملة شي الا شي وخبر كان الداخل عليه لام الجحود نحو وما كان الله
ليعذبهم الا العذاب بالنار مثل ما جاءني من احد الا زيد ولا احد
فيها الا زيد رجحانا للبدل على الاستثناء في مثله اكثر من الرجحان
فيما جاءني من احد لان في الاستثناء فيه التباس الاستثناء بالبدل على
اللفظ فلذا ترى الاستثناء فيه قليلا واذا حذف الخبر صار الاستثناء
اضعف نحو لا اله الا الله ونحو لا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار
وما زيد شيئا الا شي ولما كان تعليل التعذر في المثالين الاولين

نشدتك الله الا فعلت

ما الناس الا عمروا

انعم

انظر مواضع التعذر

يعذبهم

فما بينهم بان من لاستغراقه لا تزاد في المعرفة ولا الثبوت لا تعمل فيها
ولا بطرد في نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح ونحو لا رجل في الدار
الا رجل صالح علل التعدد مع انه لم يكن من عادته تعليل الحكم بدليل ٥
لتعليلهم الناقص بالكامل وصونا عن توهم تخصيص التعدد بما كان
المستثنى معرفة من اختصاص العلة فقال **لان من لا تزاد بعد**
الاثبات لان زيادتها لتاكيد النفي ولم يسبق بعد الاثبات وهذا التعليل
بظاهره ينطبق على قول من يجعل الاعراب للتوابع بتقدير عامل المتبوع
له دون ما هو الراجح من انسحاب عامل المتبوع اليه اذ حينئذ لا تزاد
من بعد الاثبات بل تنسحب من الزائد في النفي اليه وهكذا قوله **وما**
ولا بعد ان عاملتين بعده لكان عبارته اولى بان من لا تزاد حقيقة
او حكما واعمال من بعد الاثبات في حكم زيادة وكذا ما ولا لا تقدران
بعد الاثبات واعمالهما في حكم تقديرهما وانما قال عاملتين لان الكلمة ربما
تعتبر عاملة مع زوال معناها اذا لم يكن عملها ههنا الزائل فتوهم ان قوله
عاملتين لغو لانهما ولا لا يمكن تقديرهما بعد الاثبات لمنافاة النفي والاثبات
ليس بشيء بقي ان عمل من ليس لانها لتاكيد النفي فلتقدر عملها بعد الاثبات
لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا
متعلق بالتمثيل لا بقوله لانهما عملتا للنفي والا لاكتفى بقوله بخلاف ليس تفطن
من محاسن الاستقبال التي تهتز بها اضبع ارباب الكمال **لانها عملت**
للنفي للفعلية اي لكونها على صورة الفعل ومتصرفا بعض تصرفه فلا ان
فيها معنى الفعل لانها بمعنى ما كان فبعد الاثبات يبقى على ما كان حتى يرد
ان ليس كما لنفي مضمون الخبر ونفي مضمون الشيء ليس لا لنفي كونه
فجعل ليس متضمنا للمعنى لكونه وذ ما تحكم **فلا اثر لنقض معنى النفي**
بالا الامر العاملة هي اي كلمة **لاجله ومن ثمة** اي ومن اجل ان عمل ما
للنفي وعمل ليس للفعلية **جاز** عمل ليس فيما بعد الا في **ليس زيد الا قائما**
وامتنع عمل ما فيه في **ما زيد الا قائما** ولم يقل وامتنع لا رجل الا عالم مع

مع انه كان الكلام في الفرق بين ما وليس لان الاشتباه بين ليس وما
التي تشبهها اشد ولانه لا نظير لامتناع لا رجل الا عالم بعمل لا لانه
مما يستعمل بخلاف ما زيد الا قائما ثم نقول ومن ثمة لم يجئ ليس زيد
الا قائم وجاز ما زيد الا قائم فان قلت قد جاء ليس الطيب الا المسك
بالرفع قلت هذه لغة تميمية لتنزيل ليس منزلة ما واما ما قال
ابو علي بان اسم ليس ضمير الشان فمما يقضي منه العجب كيف ولا
معنى لقولنا ليس الشان الطيب الا المسك واعجب منه انه تعلق
الرضي في تزييفه بانه لا يتم لوروده في كلامهم الطيب ليس الا
المسك ولو اريد تجهيل في انكار الغالب بعد الا لتقول الا هذه ليست
اداة الاستثناء بل في تقدير ان لا يكن اي ليس الطيب حاصلا
ان لا يكن المسك **ومخفوض** اي وهو مخفوض لكون حمله معطوفا على
ما قبلها ولا يصح ان يكون معطوفا على منصوب في قوله وهو منصوب
لو قوع فواصل **بعد عدا وسوى** بكسر السين في الاشهر وجاز ضمها **وسواء**
بفتح السين في الاشهر وجاء الكسر **وبعد حاشا** اعاد كلمة بعد لتخصيص
قوله **في الاكثر** بحاشا اي في مذهب اكثر النحاة وهم سيبويه ومن
تبعه حيث انكر فعليه حاشا الا على سبيل الشذوذ كقوله عليه
الصلوة والسلام اسامة احب الناس الي ما حاشي فاطمة او في
اكثر الاستعمالات على ما هو مذهب الاخفش حيث قال انها تارة
فعل وتارة حرف ومجيء اللام بعدها دليل فعليتها وقال ابن مالك
دليل اسميتها كما يؤتى مجيء حاشا لله بالتنوين فهو مصدر بمعنى تنزيها
لله وقال الرضي فالاولى جعل حاشي مصدرا في جميع المواضع وحينئذ
يكون الجر بعدها للاضافة ويكون ترك التنوين في حاشا لله لاستكراه
تنوين ما غلب عليه الاضافة وانما لم ينون سبحان في سبحان من علقمة
الفاخر عند بعض وقال جاني القوم حاشي زيدا بمعنى جاني المحاشي
او المجيء زيدا هذا فمن جعل النقدير تنزيها الله زيدا عن المجيء فقد بعد

ولام
ليس الطيب الا المسك
٣
كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس الي ما حاشي فاطمة
سبحان من علقمة الفاخر

وكثر حاشا وقل حشا واعراب غير فيه كاعراب المستثنى بالا
لفظا او محلا فما يكون مبنيا لاضافته الى ما او ان او ان او محلا
مطلقا عند الفراء حيث اوجب بناه على الفتح على لغة بعض بني اسد
وقضاعة لكونه في معنى الا او من النحو انه لم يذكر بحجة عليه من
كلا مهم غير مضاف الى احد الامور على التفصيل المذكور في اقسام المستثنى
بالا وهذا من معربات لم يستحق كما بعد الا الصفة لم يجعل بابا للمدرج
وانما لم يجعل اعرابه كاعراب غير المستثنى بالا لما بينه قوله وغير صفة
دالة على ذات مبهمة موصوفة بالمغايرة بحسب الذات وضعا وبالمغا
بحسب الوصف نحو دخلت بوجه غير وجه خرجت به بحيث ا
حملت على الا اي حملت على معنى الا بالنقل اليه لمناسبة بين معناه
ومعنى الا في كونهما متضمنا [illegible] والاشبه ان يكون
هذا المجاز متفرعا على معناه المجازي [illegible] اشد لتضمن
كل منهما معنى المغايرة [illegible] معنى اطول
باعا في ان يجود [illegible] الحمل او
قيد الا [illegible] صفة فا [illegible] عليه وكون
حمل غير على الا اشهر من العكس يستدعي جعله مشبها به على خلاف
قوله كما حملت الا عليها في الصفة صف قوله في الصفة على طبق
قوله فيه اذا كانت تابعة تالية لجمع اي دال على متعدد منكور غير معرف
معرفا كان تعريفا لا يتجاوز المفهوم الى الفرد ولا يستصحب العموم او
منكرا ولا تقل ان وجه ذكر المنكور بدل المنكر المشهور منكور ولا يجوز
حذف هذا الجمع كما يجوز حذف المستثنى منه وكما يجوز حذف موصوف
غير لان المدخل ليس عدل الاصيل غير محصور لا بمصاحبة ما يفيد
العموم ولا بمصاحبة اسم العدد لتعذر الاستثنا المتصل لعدم الجزم
بدخول المستثنى في ذلك الجمع فلزم احد المجازين اما الاستثناء
المنقطع او جعل الا صفة فمختار ايهما نياعن المقام هذا على ما يستفا

يستفاد من الرضي وفي كلام متاخري الشارحين انه يتعذر
الاستثنا المنقطع ايضا لتوقفه على الجزم بعدم دخوله في المتعدد
المذكور قبله حتى اعترض بانه ربما يحصل الجزم بالخروج عن الجمع
المنكور الغير المحصور نحو جاني رجال الا حمارا فينبغي ان يجعل
مدار الحكم تعذر الاستثنا لا كونه تابعا لجمع منكور غير محصور ونحن
نقول خالف هنا عادته التي هي عدم تعليل الحكم في هذا
المختصر وعلله لان المدار هي هذه العلة وما ذكره بيان لما يوجد
فيه المدار غالبا اذ ربما يتعذر مع كونه تابعا لجمع محصور نحو جاني عشر
رجال الا زيد وجاني الرجال الا زيدا اذا جعل اشارة الى جماعة
معينين لا يعلم دخول زيد فيهم قطعا ولا خروجه فيحمل على الصفة
وذلك ان تجعل اللام للوقت اي تعذر الاستثنا وتجعله بدلا
عن الظرف المتقدم فيكون صريحا في ان المدار هو التعذر وفيه رد
على سيبويه حيث يجوز جعل الا صفة مع صحة الاستثنا واعراب
استحقه الا بجري على ما بعدها حفظا للحرف عن الاعراب والاسم
عن خلوه عنه ولقد نبه عليه بقوله نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
وضعف حمل الا على الصفة في غيره في غير صورة التعذر خلافا لسيبويه
اذ في غير وقت كونها تابعة كذلك غالبا اذ لا يجوز بلا ضعف
في تابع المفرد حفظا لصورة الاستثنا على اصله الذي لا ينفك عن
متعدد وفي المعرف والمحصور وان يصح الحمل على الصفة بلا ضعف
لكنه بعيد كما عرفت وتعد من هذا قوله
وكل اخ مفارقه اخوه ٭ لعمر ابيك الا الفرقدان
حيث عدل فيه عن الاستثنا الى الصفة مع عدم تعذره وقال المصنف
فيه شذوذان اخران وصف كل ولا توصف الا ما اضيف اليه والفصل
بين وصف المبتدا وبينه بالخبر وهو قليل وكانه نبه على ان ظهور اثر الاهمال
في هذا البيت اكثر من ان يتمسك به المجوز ونحن نقول كل ما

الناس كلهم هالكون

يتهمه الشاعر فريته بلا مرية لان لا هذه شرط والتقدير ان لا يكن الفرقدان ولا يمكن رد تمسك سيبويه بالضعف ولو تمسك بقوله عليه الصلوة والسلام الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وانما الوجه ما ذكرنا فيكون معنى الحديث الناس كلهم هالكون انه لا يكن العالمون فنجاتهم بالعالمين وهكذا والقول لكان الحديث الفصل بينه وبين المبتدا وصفته بالخبر بتقديم التاكيد على الصفة مع انه تقدم الصفة عند اجتماعهما **واعراب سوى وسوا النصب على الظرف** قيل يريد الظرف من حيث انه ظرف لتوله الى الظرفية فصار المعنى النصب على الظرفية **ولك** ان تحمله في تقدير النصب على الوارد على الظرف وليس هذا الا انظرف في حال الاستثنا كيف وحمل على الا كغير **قال** الرضي سوى في الاصل صفة مكانا قال تعالى مكانا سوى اي مستويا اقيم الوصف مقام الموصوف وهجر عن معنى الاستواء فاستعمل هو والمكان ثم استعمل فيما استعمل فيه المكان من معنى البدل فانه يقال انت لي مكان عمرو اي بدله ثم استعمل بمعنى الاستثنا لان جاني القوم بدل زيد يفيد ان زيدا لم يجي فصار كغير بمعنى الا الا انه لم يتصرف تصرفه بخلاف غير فانه قد يقطع نحو ليس غير والتزم اضافته الى المعرفة فلا يقال **جاني** القوم سوى رجل فان **قلت** فعلى ما ذكرت سوى صفة حملت على الا فلم يجعلوا الا محمولة عليه في الصفة وجعلوها محمولة على غير **قلت** لان صفة مكان لا غير فحمل الا التي لا تختص بالمكان على غير العام اولى من حمله عليه مع اختصاصه **في الاصح** اي اصح المذهبين وهو مذهب البصري اذ الكوفيون لا يجعلون سوى وسوا لازمي الظرفية حتى انهم يجعلونهما في الاستثنا ايضا كونهما معربا على حسب العوامل حيث ورد في اشعار البلغاء **ويقول** البصري انه كلما وقع فللضرورة **واعلم** ايها الطالب لاستبقاء المبحث من غير حاجة لك الى البحث لو فور رغبتك الصادقة الى حوز

فح

حوز الفضايل وصدق همتك العالية في طلب الانخراط في زمرة فحول الافاضل الفارقين بين كل حق وباطل ان هنا مباحث نفيسة لا يجدعن بيانها مندوحة نلقيها عليك ونرجوا ان تكون ممدوحة **البحث** الاول في تحقيق لا سيما تقول جاني القوم لا سيما زيد بالجر وهو المستفيض على ان زيدا مضاف اليه لسي بمعنى مثل اي لا مثل زيد موجود في حسن المجي وما زايدة كما في من غير ما جرم وجوز كون ما تامة ونية بلا والجملة اعتراضية لترجيح زيد في المجي وبهذا القدر سمي استثناء لانه يخرج زيدا عن القوم بالترجيح والا فهو بالتحقيق ليس بمستثنى فلذا لم يتعرض له المصنف وقد يرفع زيد بجعل ما موصولة او موصوفة بجملة محذوفة الصدر اي هو زيد وحذف صدر الصلة والصفة قليل وهو يؤيد بعض النصب ووقف على السماع ومنع الاندلسي نصب المعرفة وكان جعل تمييزا لما التامة ومنهم من جعله مفعولا اعني وذلك يوجب التنكير وتدخله الواو الاعتراضية وقد يخفف لا وقد يحذف مع لا وبدونه وقد يقتصر على لا سيما فيقال احب زيدا لا سيما اي لا مثله موجود في صحبتي فيقال ما الزايدة عوض عن المضاف اليه وقد يقال لا سوا زيد فالسوا ايضا بمعنى المثل **البحث** الثاني يجوز العطف على المستثنى بغير بالنصب لتنزيل غير منزلة الا وبالجر على المستثنى بالا لتنزيلها منزلة غير فتقول جاني القوم غير زيد وعمرا وجاني القوم الا زيدا وعمرو ذكره ابن مالك **البحث** الثالث لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها ولا ما قبلها فيما بعدها الا المستثنى منه وتابع المستثنى **البحث** الرابع انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف فلا يقال ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا الا بتقدير ضرب عمرا على انه جواب لمن ضرب **البحث** الخامس انه لا يمنع استثنا النصف خلافا لبعض البصرية ولا استثناء الاكثر عند الكوفية فيصح له علي عشرة الا تسعة لكن لا يبقى داع الى

تحقيق لا سيما

فح

جواز العطف على المستثنى

لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها

لا يستثنى باداة واحدة شيئان

بتعيين العشرة بالذكر مثل ان يكون المخاطب مدعيا لان له عشرة عليك
والا لا يستهجن هذا الاستثناء البحث السادس اذا وقع
مستثنى محتملا للمتعدد من المستثنى منه فان امكن جعله مستثنى
عنهما فهو مستثنى عنهما نحو ما بر ابي [illegible] وابن الا زيد بخلاف ما فضل
ابن ابا الا زيد لا يصح ان يكون فاضلا ومفضولا وبخلاف ما ضرب
احد احدا الا زيدا فانه يبعد ان يكون زيد ضاربا لنفسه فهو في الصورتين
مستثنى عن الاقرب اليه وان تقدمهما فان كان احدهما مرفوعا
لفظا او معنى فهو المستثنى منه لانه لكونه فاعلا مقدم على المستثنى
رتبة ومتصل بالفعل والا فهو مستثنى عن الاقرب منه وان
توسطهما فالمقدم هو المستثنى منه لان تقدمه على المستثنى احق
لان اصل المستثنى التأخر عن المستثنى منه نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن
هذا كله اذا كان متحدا اما لو كان متعددا واحد ذكر مرتين
واختلف عاملاهما نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالدا فالمستثنى
عنهما معا البحث السابع يجوز تكرار الا للتاكيد في عطف
النسق ويجب تقدم العاطف على الا نحو ما جاء الا زيد والا اخوك
وما قطع الا زيد الا ابن وما سلب الا زيد الا ثوبه وما جاءني الا
زيد الا حمار وكذا في عطف البيان البحث الثامن
اذا كرر المستثنى لا للتاكيد فان امكن اخراج كل من سابقه فهو مستثنى
من سابقه لا من المستثنى منه الاول نحو جاءني قريش الا هاشما الا
عقيلا ففي الكلام الموجب المستثنى الاول واجب النصب وكذا
كل وتر لانه عن موجب والقياس في كل شفع النصب والرفع
على البدل لانه في غير موجب وفي الكلام الغير الموجب الامر بالعكس
كذا في الرضي وهذا ينافي ما حققه سابقا لان النفي الحاصل
بالتأويل في غير الفاظ معدودة نادر فلا يجوز ما في الناس الا
الانبياء تأويله بلم يعش الناس الا الانبياء وما حققه بعده لك

اذا وقع مستثنى محتملا لمتعدد

بلا بعد فان
تاخر عنهما
فان زيدا

يجوز تكرار الا للتاكيد

اذا كرر المستثنى لا للتاكيد

ذلك ان المستثنى منه لا بد له من الامر فيتعين في ما سوى
المستثنى الاول من المستثنيات المتعددة النصب وان لم يمكن
اخراج كل من سابقه فالكل مخرج من المستثنى منه الاول ففي
جاءني عشرة رجال الا ثلثة الا اربعة اخرج السبعة من العشرة
بدفعتين ولو اريد اخراج الاربعة بعد اخراج الثلثة فالجائي
احد عشر وكلامه خال عن التحصيل البحث التاسع
ان القياس في جاءني عشرة رجال الا اربعة ان يكون الجائي ستة
الا ان الفقهاء قالوا لو قال ما له علي عشرة الا تسعة بالرفع
لزم التسعة وان نصب لم يكن مقرا بشيء لان المعنى ما له علي عشرة مستثنى
عنه تسعة فهو كما يقال ما له علي واحد قال الرضي في
الفرق نظر لان البدل ايضا استثناء ولا ادري ما صحة كلامهم
اقول كلامهم في غاية المتانة واثرها اثر الفطانة وهو ان
المختار في جواب من قال لي عليك عشرة الا تسعة ما لك علي عشرة الا
تسعة بالنصب والرفع مرجوح وانما يترجح الرفع لو لم يكن جوابا فالظ
من النصب كونه ردا لكلامه فيكون رفعا لما ادعاه وما ادعاه واحد من
العشرة فيكون الكلام لنفي الواحد لا لاثبات التسعة واما الرفع
فالظاهر فيه انه ليس ردا لكلام المخاطب بل استيناف كلام فيكون
لاثبات التسعة البحث العاشر ان المستثنى الواقع بعد
الجمل المتعاطفة من حيث المعنى متعلق بالجميع معمول للجملة الاخيرة او لما
فيها على اختلاف القولين ومثله متعدد في الجمل الاخر واما ان
كانت الجملة الاخيرة غير معطوفة فهو يخصها نحو تلك عشرة كاملة
اتممناها بها بحث المستثنى لكل نفس فاضلة رجاء الرحمة عاجلية وآجلية
متنا ليه خبر كان الكون وما في ما يشتق
منه اما داخلة تحت ما اريد بكان وداخلة في واخواتها وكان على
ما كان هو المسند بعد دخولها اعني شرح امثال هذا التعريف

جاءني عشرة رجال الا اربعة

المستثنى الواقع بعد الجمل المتعاطفة

خبر كان واخواتها

عن بيانه مثل كان زيد قائما وامره اي حكمه كامر خبر المبتدا فيما مضى
من احكامه اذ المقصود منه الاغنا عن بيان الاحكام السابقة فيه
فينتقض هذا الحكم بمخالفته خبر المبتدا فيما لم يذكر عن متنحيه كامتناع
ان يكون خبره ماضيا على ما قال بعض وامتناع ان يكون خبر
يكون مستقبلا على قياس قوله وامتناع خبر صار وليس ومادام
وكل ما كان ماضيا من زال ولا زال ومرادفاتها ماضيا على ما ذهب
اليه ابن مالك واختاره الرضي وكصحة نكارة اسمه مع تعرفه بعض
بصحة دخول الفا في خبر بعض المبتدا المتضمن لمعنى الشرط دون خبره مع
تضمن اسمه له وبتقدم معرفة وكذا نكرة مخصصه لعدم الالتباس
بالاسم لكون الاعراب مميزا وفيه ان المعرفة التي لا تظهر اعرابها و
اعراب ما اسند اليه لا تقدم نحو كان الفتى موسى فلا يصح اطلاق
الحكم ويمكن ان يدفع بان المراد ان تعرفه لا يمنع تقديمه و انما منع
انتفا الاعراب في الاسم والخبر والقرينة عن التقديم فليس من احكام خبر
المبتدا فان قلت لا تخص هذا بالخبر المعرفة بل الخبر الفعل لا اسمه
تقدم عليه ايضا نحو كان قام زيد فانه لا يلتبس حينئذ بالفاعل لان كان
لا بد له من اسم قلت بل يلتبس لجواز كون اسم كان ضمير الشان او
ضمير زيد لاحتمال التنازع فتدبر وقد يحذف عامله الضمير لظاهر
لخبر كان نعم اخواتها سيما اذا اقتضى كونه لكان ان يقال وقد يحذف
كان غلط فان قال الرضي ما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من
هذه الافعال الا كان وللتصحيح مر ما مر خص الضمير بخبر كان بيسير اعني
وضمير الجهل بالحلم في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
مثله مما كان بعدان ولو معلوم الفاعل اما لظهور مرجع فاعله واما
بذكره كان يقال ان عملهم خيرا واقول لا بد من قيد اخر
وهو ان لا يكون مفسرا نحو ان خيرا لكن فانه حينئذ يجب الحذف
وكانه لم يتعرض لهذا الوجوب لانه سبق تعيينه في بحث الفاعل انتهى

وان شرا فشر

الفاعل اذ اسم كان نعت عند الفاعل فنقول قد اسبق في حذفه في
بحث الفاعل في ضمن حذف فعل الفاعل فلا حاجة الى التعرض له
الا لبيان الوجوب في اما انت منطلقا انطلقت وكان حق
هذا الشان ايضا ان نورد في بحث حذف فعل الفاعل فلا يكون ما هو
بصدد بيانه هنا لك قاصرا او في بعض حذف كان في هذا المثال
نظر بل الاظهر عندي ان المقدر ان عملوا خيرا وقد اشار الى
ان حذف كان في الشرطية لا يخص الشرط بل يجوز في الجزا ايضا بقوله
ويجوز في مثلها اربعة اوجه رفع الاسمين ونصبهما واحداهما فيهما
بوجهين وثلثه اوجه اخرى اشار للاختصار على ما تقتضيه السوق
فتامل ولم يقل ويجوز فيه بجعل ضمير فيه الى المثل المذكور لان المراد
بهذا المثل غيره وفسر بما يكون فيه بعد ان اسم بعده فا بعده اسم
وينقض بقولك اسير كما تسيروا ان راكبا فراكب فانه يتعين فيه نصب
الاول اي ان كنت راكبا فانا راكب ولا بد لدفع هذا النقض من
قيد ذكره ابن مالك غفل عنه صاحب هذا التفسير وهو ويصح في
الاسم الاول تقدير ظرف مثل فيه او معه وقد تزيد الوجوه على الاربعة
اذا رجع ضمير كان المقدر الى مصدر مشتق بحرف الجر نحو المرء مقتول
بما قتل به ان سيف فسيف بجرهما ومنه الحكاية عن يونس مررت
برجل ان لا صالح فطالح اي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح
فالاقتصار على الوجوه الاربعة اقتصار على ما يعم مثلها فاستخرج عدد
الوجوه بضرب من التامل فاني اراك مستغنيا بفطانتك عن
التعلم والتوسل وترجيح بعض هذه الوجوه على بعض بقلة الحذف وكثرته
وعدمه بالمعنى وعليك بترجيح جانب المعنى على اللفظ في كل
مقام فتفطن ويجب الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لئلا
يتبادر اول النظر الى انه يجب عدمه يجوز في مثل اما انت منطلقا انطلقت
اي فيما عوض عن كان كلمة ما الزائدة وانما يمن تقدير هذا المثال

اما انت منطلقا
انطلقت

لم يقل ولم

اسير كما تسير
ان راكبا

المرء مقتول بما قتل به

مررت برجل ان
لا صالح فطالح

بقوله اي لان كنت دون المثال السابق لان هناك داعيين احدهما
الرد على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحه في هذا المثال كلمة شرط
كالمكسوره وثانيهما التنبيه على ان ما هذه مفتوحة وانما اختاره
مع ان ما المكسوره كالمفتوحه في وجوب الحذف بعدها لانها اكثر
استعمالا لاصح برانن مالك وقد جعلنا هاهنا قوله في مثل اما انت
الى اخره فلا تغفل عن رموزنا وخالف المبرد في الوجوب ولا يساعده

اسم ان واخواتها

السماع اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها قد احسن في
الترتيب بجمع بين المنصوبات بالحروف واخرها لضعف عاملها
بالنسبة الى غيرها وقدم منها معمول ما هو المشبه بالفعل التام ثم
معمول ما يعمل بمشابهة هذا المشبه لانه فرعه فبينهما شدة اتصال
ثم ذكر ما هو المشبه بليس من الافعال الناقصة على ان لا هذه له
رجحان على لا بمعنى ليس بل على ما بمعنى ليس ايضا لاختصاص ما ببعض
اللغات دون لا هذه وينبغي ان يعرف وامره كامر المبتدا الا في
صحة وقوعه نكرة محضة ووقوعه نكرة مع تعريف الخبر المنصوب
اخارج على اسم لا لان ما هو من المنصوبات مسمى بهذا الاسم بخلاف
سائر اقسام المنصوبات فان المنصوب منها لم يخص باسم فهذا انما تم
على مذهب مرجوح وهو ان لا عمل لكلمة لا في مثل لا رجل ظريف بل هناك
مبتدا وخبر واما على ما هو الاصح من كون المبني على ما ينصب به منصوبا
محلا والخبر مرفوعا بها واليه ذهب الاخفش والمبرد والمازني وجماعة بلا م
فلا يصح تحديد المنصوب بلا بهذا الحد لان الكلام في المنصوبات
يعم المنصوب محلا [illegible]
[illegible] والمفهوم
من كلام الرضي ان مدخول لا مطلقا مسمى باسم لا والمنحصر
ان يكون المسمى به ما يكون له عمل فيه ويكون مع نفي الجنس واما
ما هو مبتدا وخبر صرف فلا وجه لتسميه اسم لا لنفي

لنفي الجنس وخبر بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد
دخولها يليها حال من فاعل الدخول وهو اقرب من جعله حالا
من مجرور نكرة حال من فاعل يليها وكذا مضافا او مشبها به
وقيل يليها مع جميع ما بعدها احوال مترادفة من مجرور يليها
وذلك ان يجعل مضافا او مشبها به صفة نكرة وهو انسب من حيث
المعنى ويكون التذكير لان تانيث ما لا معنى له بدون لفظ يجوز
ان لا يعتبر وفي تقييد الحد بالمضاف وما يتبعه لاخراج لا رجل
رد على السيرافي والزجاج حيث ذهبا الى انه منصوب حذف
تنوينه لتثاقله بالتركيب مع لا ووافقهما ابو سعيد ولاخراج لا
مسلمين ولا مسلمين رد على المبرد حيث زعم ان نون التثنية
والجمع تمنع البناء كالتنوين وكيف لا يرد وهو لا ينكر يا زيدان
ويا زيدون وفي تضمن تعريف المنصوب الرد على المخالفين وجه
قوي لاختيار تعريف المنصوب بلا دون اسمها فان قلت لا
حاجة الى قوله يليها نكرة اذ لا فيها رجل ولا امراة ولا زيد في الدار ولا
عمرو خرجا بقوله بعد دخولها اذ لا فيهما ليس لنفي الجنس اما الثاني
فظاهر اذ لا جنس واما في الاول فلانه لنفي الواحد من الجنس فهو كقولك
لا رجل بالرفع وليس نصا في الاستغراق بل ينبغي ان يجوز لا رجلان
وامراتان كما جاز لا رجل بل رجلان بخلاف لا رجل ولا غلام
رجل ولهذا قيل لا لنفي الجنس نص في العموم لا يقبل ابطال عمومه ولا
التي ليست لنفي الجنس ظاهر في العموم يحمل عليه لولا صارف عنه لكن
يقبل الجنس توجيها للتكرير فقالوا لو اكرر لا ليكون عوضا عن
تعدد يلزم نفي الجنس على ان الرضي لم يذكرها في الكل للتنبيه
على انه لنفي الجنس ومما يجب ان ينبه عليه ان المنصوب بلا لا
يجب ان ينصب بها بل يجوز الغاؤها لضعف عملها وح يجب التكرير
كما في المعرفة والموصول صرح به الرضي وهو خالف ابن

ابطال العموم كما صرح
هذا الكلام في الكافية
الثانية لكنهم جعلوا
الا في الصورتين
ما هو لنفي

كيسان والمبرد وجوب تكريرلا في الثلثة مثل لا غلام رجل حذف
خبره اذ يحذف كثيرا فان التمثيل بما كثر وقل فقال ولا عشرين
درهما لك ومن قال لك حين المثالين يرد عليه انه لا يتعارف
في نفي الغلام عن المخاطب ان يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام لك فهذا
القول تدقيق لم يقابله توفيق فان كان المسند اليه بعد دخولها مفردا
حقيقة او حكما فلا يرد شبه المضاف فانه وان كان مفردا حقيقة لكنه ليس
مفردا حكما بل هو في حكم المضاف ولا يرد المفرد المعرفة لانه في حكم الاسما
ولا المفرد المفصول لعدم ذلك ولا المفرد الذي شبه بالمضاف نحو لا ابا له
على ما سيجي لك ومنهم من جعل معنى قوله فان كان مفردا ان انتفى من
القيود المذكورة الاضافة او شبهها فقط وفيه انه لا يلايم قوله وان
كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا فانه ليس بمعنى انتفا النكارة فقط او
انتفا الاتصال فقط فهو مبني على ما ينصب به ليس ذلك واجبا بل يجوز
الغا لا وحينئذ يجب الرفع والتكرير كما عرفت ووجوب البنا على ما ينصب
به مذهب الجمهور والا فالمازني يبني نحو لا مسلمات على الفتح بلا تنوين
متمسكا باشهر الروايتين في قوله • اودى الشباب الذي مجد عواقبه
• فيه نلذ ولا لذات للشيب • حذرا عن مخالفته لسائر المبني بعد لا
من المعرب بالحركة قال الرضي هذا اولى من مذهب الجمهور لاطراده من
المعرب بالحركة ويرد ان في مذهب الجمهور اطراد البنا على ما ينصب به وبعضهم
جعل لا مسلمات منونا مع البنا على الكسر زعما منه ان تنوين المقابلة لا
ينافي البنا ويرده يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا ولا يرد نحو لا مرحبا به
ولا اهلا وامثاله لانه مفعول به لفعل مقدر اي لا رحب مرحبا ولا اتيت
اهلا ولا وطئت سهلا وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا المعطوف
هو لا وبين اعادة لمجانسة الضمير والاصل ومفصولا عن لا وجب الرفع
لا يبعد ان يستفاد من التصريح هنا بالوجوب دون قوله فهو مبني ان
البنا ليس واجبا ويتايد هذه الارادة بجواز رفع المكرر في لا حول ولا قوة

قوة الا بالله عليكما فتامل والملا دبالي فيه رفع المعرفة والمفصول فالمتبادر
من قوله والتكرير تكريرهما ولا يستفاد تكريرلا والمتبادر من التكرير تكرير نفس
اسم لا بدون عطف فيتوهم وجوب لا زيد فالواضح وجب الرفع وعطف لا
مع منفي اخر بالواو واما عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة واما مع
الغاء فيهما او بدون الالغاء في شي منهما او في احدهما واعلم ان لا
الداخلة على الماضي يوجب التكرير في غير الدعا ومثل قضية ولا ابا حسن
لها ايرادا على التعريف بانه غير جامع لخروج هذا المنصوب عنه واما
على ضابطة وجوب الرفع والتكرير ومن جملة امثاله في نقض القاعدة لا
نولك ان تفعل كذا حيث لم يكرر فاجاب بانه متاول بالصرف عن
الظاهر اما بتقدير مضاف اي لا مثل ابي حسن والمثل مع الاضافة الى المعرفة
نكرة لتوغله في الابهام وحينئذ ابا حسن على تعريفه والمراد به علي رض
يعني هذه قضية عظيمة تحتاج الى حكم عدل مثل علي ولا مثله لها واما
بجعل ابا حسن نكرة بتاويله بصفته المشتهر هو بها من الحاكم العدل
وعلى التقديرين التزموا نزع اللام من هذا العلم اذا ما قصد التنكير فيقال لا
نجم ولا صعق ولا امرو القيس ولا ابن زبير فينزع اللام مما يلزمه ايضا
ولا ينكر عبد الرحمن وعبد الله لانه لا يجري التنكير في الرحمن والله حتى يجعلا
في صورة النكرة واما تاويل لا نولك ان تفعل فانه بمعنى لا ينبغي لك فلا دخلت
في المآل على الفعل المضارع فالنول التناول وهنا بمعنى المتناول
اي لا متناولك ان تفعل كذا يستعمل في معنى لا ينبغي لك ان تفعل كذا
وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه حق هذا البحث ان يذكر
بعد بيان جواز العطف على اللفظ وعلى المحل لان بعض وجوهه مبني عليه
وغاية ما يوجه به ان له مزيد اتصال بقوله فان كان مفردا فهو مبني
على ما ينصب به لان فيه توضيح المراد وضبط الرضي المراد بقوله نحو اذا
كررت لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة ويدخل فيه مثل لا رجل في
الدار ولا امراة خارجا الا ان يقال يجوز نصب الثاني هنا ايضا بان

لا نولك ان تفعل

ولا ينكر عبد الرحمن وعبد الله

يكون العاطف بالعطف على الاسم والخبر معًا **فتحهما ونصب الثاني**
ورفعه فتحهما في معنى فتح الاول وفتح الثاني وقوله ونصب الثاني عطف
على فتح الثاني المفهوم من فتحهما لا على فتحهما حتى يكون حال الاول غير
مبين في قوله ونصب الثاني ورفعه واعلم انه يجوز تقدير خبر واحد مع
تعدد لا ولا باس بتوارد عاملين هما متماثلان في معمول واحد اتفاقا

يجوز تقدير خبر واحد مع تعدد لا

نحو ان زيدا وان عمرا قايمان ويجوز تقدير خبر واحد لهما معا لان لا مع
في قوة لا شي من الامرين فلا كاسم واحد في المآل فالاول ما صرح
به الرضي والثاني مما افاده الاعلم المرضي **ورفعهما ورفع الاول**
مع ضعف وفتح الثاني فزيف المصنف رفع الاول بكونه بمعنى ليس
ورد الرضي ضعفه بان لا لنفي الجنس الا انها الغيت لوجود شرطه وهو التكرير
ونحن نرده بان الضعيف عمل لا لاستعماله وليس هنا ما يفيد انه اعمل لا
وفي قوله خمسة اوجه رد على الزمخشري حيث قال ستة اوجه اذ
تحصل كيفيات اللفظ في خمسة ونزيد التوجيه على ستة ولا حاجة
لك الى بيان الزيادة لانك لو كنت فطنًا تعرفه بادنى توجه واذا
لم تذكر لا الثانية ليس الوجوه الخمسة لانتفاء ما يصح معه فتح
الثاني وحكى الاخفش ان من العرب من يفتح الثاني بتقدير لا
واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل اي تاثير لا سوا كان بالبناء
او الاعراب **والحال ان معناها الاستفهام** فلم يبطل معنى النفي **و**
العرض والتمني فليس للنفي تحقق في المعنى وكان القياس
ان يبطل عمل لا حينئذ لانها عملت للنفي كما عرفت ولذا ذهب
الى التعرض بانه لا يبطل بدخول الاستفهام عمل لا مع انه لم
يتعهد ابطال الاستفهام عمل عامل ولكن ان يجعل وجه
التعرض انه انكر الاندلسي عمل لا مع العرض وجعلها حينئذ من حروف
الافعال والمذكور بعدها معمولا لفعل مقدر وجعل سيبويه
لا في التمني مستغنيا عن الخبر لانه مع الهمزة في معنى تمنيت

تمنيت ومنع حمل التابع على محل اسمه حينئذ ولا يخفى ان هذا
الحكم لا ينبغي ان يخص بلا لنفي الجنس بل يعم ما بمعنى ليس وقد
تجر بدخول لا باضافة شي اليه نحو هو ابن لا شي او بدخول حرف
الجر على شي اي حرف كان نحو كنت بلا شي وغضبت من لا شي
وما انت الا كلا شي وينتصب بعامل غيره لا نحو ابك
ولا شيا سوا هذا من خصايص الشي مع لا وتجر بالباء
خاصة اذا لم يكن المدخول لفظ شي نحو كنت
بلا مال وههنا بحث وهو ان من عرف ان
لا هذه لنفي الجنس دونها في معنى ليس يمكن ان يقال يقصد
به المبالغة في نفي مدخولها كما في لا لنفي الجنس

هو ابن لا شي

كنت بلا شي

وغضبت من لا شي

ليس لا شي صح

ونعت المبني اي المبني من اسم لا الذي بني بعد دخول
لا لانه الذي سبق فالمعرف بلام العهد ينصرف اليه
نعت المبني مطلقا حتى يتحصص بلا ما ما بارد على انه يكون باردا
صفة الموكد لا اسم لا فان التاكيد اللفظي نحو زيد وزيد
كالمتبوع فيحتاج الى تقييد المبني بالمبني اصالة لا
بالتبعية ولا اسم لا المبني مطلقا والا لدخل فيه لا نجار المتاهج
في فلان ولا الكذب فخرج بقوله المبني هذه النعوت
ونعت اسم لا المعرب نحو لا غلام رجل فاضلا **الاول**

نعت المبني

صفة النعت واحترز به عن النعت الثاني بحر سوا كان متصلا باسم
لا او منفصلا عن الاول بقرينة نحو البر لا كرم نفيا عندي فانه
في تقدير لا اكثر منه نفيا او لم يكن متصلا لذكر النعت الاول
نحو لا رجل فاضلا اصيلا فاحفظه فانه زل فيه ذكي بعد ذكي
حيث اجمعوا على ان قوله بلبيه عن الاول بعينه **مفردا يليه**
هو وقوله يليه حالان قدمها على قوله **مبني** والاولى انهما حالان
من ضمير في الاول وبالجملة لا يظهر وجه جعل المفيد الاول

لعنا فاما المشابه نحو لا خيرا من حاتم ولا ثلاثين وثلاثين تعقيبه الحق ان
يكون بجملة نحو لا رجل قائم لا تقلب ارتها الغرض يشبه
الجملة لانه يحصل به حسنا المضاف وشبهه مع ارتباطها
فيهما ووجد الفرق بين نعت المنادى ونعت اسم لا حتى
حيث حمل المضارع المضاف والمضاف لاضافة المنعوت في
المنادى باختلاف الحكم وهذا منقبلا له ومعرب رفعا حملا
على محل اسم لا وهو الرفع على الابتدا او نصبا حملا على لفظه تشبيها
لفتحه العارض للبنا على الحركة او على ... الاعراب الحادث
على العامل كذلك وقدم الرفع لترجيحه ولو قدم المعرب لكان
ثم عينا لحول الترتيب لان الاعراب اكثر من البنا وفي الرضي
قوله معرب رفعا ونصبا سوا كانت الصفة مفردة او مضافا او
مضارعة لها وهو سهو بين والصواب ... قوله او لا
فالاعراب سوا كانت الصفة الخ مثل لا رجل ظريف وظريفا او
جيد ما نزد خل في قوله والاشل لا نجار لنا هي الخ ونحو لا غلام رجل
فاضلا ونحو لا رجل فاضلا اصيلا فلا يصح تغيير قوله فالاعراب
بالاعراب رفعا ونصبا كما هو مقتضى الصوف وفسر بعض
الشارحين لانه لا يجوز في المثال الاول الا الرفع وفي الثاني
الا النصب عنده وان جاز الرفع عند بعض وجاز في الثالث
الرفع والنصب هكذا حقق المقام تمكن من ولي الابهام
والعطف صواب وعطف الذكر على اللفظ وعلى المحل جائز اذ
عطف المعرفة لا يجوز الا على المحل لوجوب رفعها والمراد بالحمل على اللفظ
لفظ المبني لفظ اسم لا وبالحمل عليه جعل اعرابه مثل حركة البنا به
لا بناوه اذ البنا لا يكون تابعا لبنا آخر بل يكون الا استقلال
وقد انعكس امر التابع في اسم لا بالنظر الى المنادى فانه لم يجز بناء
الوصف في المنادى وقد بني المعطوف ولا يجوز بنا المعطوف

المعطوف في اسم لا وبني وصفه وكيف قوله مثل لا اب وابنا عن ان المراد
بالحمل على اللفظ ليس البنا وابن بالرفع تمثيل للحمل على المحل فهيه نشر على
ترتيب اللف والمراد بالعطف اعم من العطف بتكرير لا وبعدمها وبعده
الا انه مثل بما لم يكرر فيه لا لان مثال المكرر قد سبق قال الاندلسي والذي
بقي من التوابع لا نص لهم فيه لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها
مع المنادى المضموم ولا وجه لقوله هذا لوضوح المخالفة بين اسم لا والمنادى
في حكم التوابع وقال ابن مالك والبدل الصالح لعمل لا النصب والرافع ولا
يتعين رفعه فان تكرر اسم لا المفرد ففي فصل الثاني او نصبه ورفع وقال
الرضي لا يجري التاكيد المعنوي في اسم لا المبني لاختصاصه بالمعارف واما التاكيد
اللفظي فالاولى كونه على لفظ المتبوع وجاز اعرابه رفعا ونصبا هذا اذا لم يوصف
التاكيد لكن اذا وصف فانت مخير بين البنا والاعراب لانه بعد الوصف يصير
مع وصفه وصفا كالحال الموطئة فلمشابهته وصفيته يتقوى جانب اعرابه قوله
لا اباله اتى بالضمير دون ان يقول لا ابا الرجل لاختصاص هذا الجواز بصورة
المعرفة وهو مختص بالاب والاخ من الاسماء الستة وبالتثنية والجمع المذكر السالم
فالاولى ان يذكر لا اخا له ايضا ويقول ولا غلامي له ولا غلامين له اشارة
الى حصول في الاربعة فالمتروك في كلامه جمع المذكر السالم على ما هو الرواية في
المتن على ما يحتمله المكتوب ولا ينسالك تكثير الدقائق فان الامر المطلوب جائز
مع ان الاب مفرد واعرب بالالف ولم يبن على ما ينصب به فيه مخالف
للقاعدة الاعراب والاعراب بالالف هذا ما هو المشهور ولك ان تجعل المخالفة
البنا على الالف مع انه ليس مما ينصب به وفي لا غلامي له طرفا الاصل حذف النون
من غير اضافة واما كونه معربا فخفي تشبيها له بالمضاف لا بمعنى جعله مضارعا
للمضاف بالمعنى المشهور والا لوجب تنوين الاب ولم يجز حذف النون بل
بمعنى تنزيله منزلة المضاف الحقيقي ولدفع توهم المذكورين وجه التشبيه
فقال لمشاركته له في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف من حيث هو
مضاف وهو الاختصاص بما بعده وانما قال اصل معناه لان اصل معناه قبل

الاضافة كان الاختصاص نقلب بعد الاضافة الى الاختصاص مع التعيين وما
نحن فيه لا يفيد الا الاختصاص ولا يفيد التعيين **ومن ثم لم يجز لا اباهما**
اذ لا يشاركه لا اباه في اصل المعنى اذ لا يضاف الا ب بمعنى في وفيه بحث اذ
عدم جواز هذا التركيب لانه مختص بالالفاظ الاربعة المستعقبة بمجرورا
باللام ولا ينبغي ان لا يجوز لا ضربي في اليوم تشبيها بالمضاف ولا خاتمي
من حديد **وليس بمضاف** على ان تكون لنا كما للام المقدرة **لفساد المعنى** وهو
صيرورته معنى غير تام مع ان كل احد يفهم منه معنى تاما من غير تقدير ومنع
الرضي الفهم بغير تقدير في اباك كما يفهم في لا اب لك بل التقدير فيه لا احد
لا اباك موجود ولم يتمسك في رده بفساد المعنى حيث يلزم تركه المذكور
والرفع الواجبين لانه يعاوضه اعراب ابا بالالف مع كونه مفردا وحذف
نون التثنية والجمع بلا اضافة **خلافا لسيبويه** بل الجمهور النحاة ومنهم
الخليل على ما في الرضي ولا نم ما قيل ان سيبويه هو المحكم فيما بينهم فلذا
خصه لان الخليل اعلى كعبا منه على ما ذكره السيد السند في شرح الكشاف
وعلى ما شهد له صاحب اعراب الفاتحة وكذا ما قيل انه بصدد بيان
الخلاف دون المخالف لان ذكر سيبويه بخالفه **ويحذف اسم لا في مثل**
لا عليك لم يقل مثل لا عليك لانه لم يقصد التمثيل بل التقييد اي يحذف
فيما اذا ذكر الخبر لئلا يلزم الاجحاف بالتركيب ولذا لا يحذف الخبر ايضا الا
مع ذكر الاسم وقوله **اي لا باس عليك** بيان لتقدير لا عليك لا لتقدير مثله
الا بتكلف فاعرفه ومما يحتمل حذف الاسم والخبر لا كزيد لاحتمال الكاف الاسمية
والحرفية فالتقدير لا احد كزيد او لا كزيد موجود **خبر ما ولا المشبهتين** خبر ما ولا المشبهتين بليس
بليس في النفي لا بلا التي لنفي الجنس لكون الجميع من الثلثة ظاهرا في
عموم النفي غير صحيح فيه بخلاف لا التي لنفي الجنس وفي الكون لنفي الحال
عند المصنف وان خالفه الرضي في ترجيح القول بكونها للنفي مطلقا ومن
قال من وجوه المشابهة دخول الباء في خبرهما كما يدخل في خبر ليس يرده ما
قالوا ان دخول الباء في الخبر مختص بالغير من عملها واعتبر مشابهتها بليس
هو المسند بعده خبرهما واكتفى في التمثيل بما مر في بحث اسمهما وهي

وهي اي التشبيه لغة اهل الحجاز يفصح عنه عبارة المفصل وهذا
التشبيه لغة اهل الحجاز فالتانيث لتانيث الخبر وفي بعض النسخ وهي
وهي حجازية وقيل اي انتصاب خبر ما ولا وعملهما ان الحجازية لا يختص بالخبر ويجاب
بان اثبات الاسم لهما فرع الخبرية وانتصاب الخبر اذ لو لم يظهر عملهما في
هنا الخبر لم يحكم بكونهما ناسخين للابتداء ولو فسروا الضمير بما مر لا يتوجه الاعتراض
لكن يتوجه تاخير هذا الحكم الى بحث الخبر بما اجابوا به عن الاعتراض والكوفيون
ينكرون عملهما في الخبر من اللغات ويجعلون نصب الخبر لتقدير الباء الذي يزاد
في الخبر ورده الرضي بان حذف الجار الزائد لا يوجب النصب لان النصب في
حذف الجار بفعل كان الجار واسطة بينه وبين المجرور ولا فعل مع الحروف
الزوايد وبان النصب بتقدير الجار سماعي والثاني من وجهي الرد يندفع بان
الكوفي يجعله قياسا في خبر ما **وان زيدت** فيه رد على الكوفيين حيث قالوا
انها نافية لا زائدة او تنبيه على مرادهم كما قال الرضي ولعلهم يقولون هي
نافية زيدت لتاكيد النفي والا فالنفي على النفي اثبات **او مع ما** قيد الزيادة
بقوله مع ما لانه لا يزاد الا معه وقالت النحاة لا بد كون المبطل المذكور
لا العمل ما في الرضي وقال الاندلسي ينبغي في لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط
المعتبرة لاعمال ما بل هي فيها اولى فانها اضعف من ما لكن النحاة لا يذكرون
في كتبهم للا الا شرطا واحدا وهو كون معموليها نكرة اسما كان او
خبرا وتسمى لا هذه عاملة وقد جاء عمل ما مع ان على سبيل الشذوذ
وجعل المبرد جواز عمله قياسا **او انتقض النفي بالا** قيد انتقاض النفي
بالا لانه لو انتقض بغير معنى الا لا يبطل عمله فتقول ما زيد غير قائم
بمعنى الا قائما وقد عمل في غير اغتنمه فانه من فوايد مايدتنا لكن المقيد
ما لا ينتقض بالانتقاض بل بما بمعنى الا والانتقاض لا يبطل العمل في الخبر
ووجهه ما علمته والعمل في الاسم ايضا لئلا ينفي خبر المبتدا بلا مبتدا
والاولى او انتقض نفي الخبر اذ لو انتقض نفي البدل نحو ما زيد شيئا
الا شيء لا يبطل عمل ما ولا يذهب عليك ان بطلان العمل بانتقاض النفي

لاعص بما ولاهاتين بل كذلك لا لنفي الجنس فلا عمل له في قولنا
لا احد الا في الدار واجاز يونس الاعمال مع الاسقاط وكانه
اوقعه فيه عمل ليس مع الاسقاط وقد عرفت الفرق بين ليس وبين
ما في ذلك او تقدم الخبر على اسم ما خلافا فالبعض في جواز العمل
مطلقا والبعض في صورة تقدم الخبر الظرف قياسا على ان ٥
بطل العمل ولما كان قوله بطلت على طبق وهي لغة اهل الحجاز كما هو
مقتضى السوق قاصر عما هو يقتضي المقام اذ لا يتضح بدلالة المرام
عدل الى قوله بطل العمل تامل وكذا يبطل العمل بتقديم معمول خبرها
ظرفا او شبهه على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما زيدا عمرو ضارب
بخلاف قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين ومما
يهم البحث عنه في هذا الباب انه تزاد الباء في خبرها
واختلف في جوازه في خبر ما التميمية واجازه الاخفش
ورجح قوله الرضي متمسكا بانه يدخل على خبر ان المكفوفة
بما اتفاقا ولا يمنع دخول هذا الباء على خبر ليس
الا انتقاض النفي بالا لان الباء لتاكيد النفي فلا محل له
بعد الانتقاض وقد تدخل على خبر المبتدا بعد هل وفي
الخبر المنفي في باب ظن وقد تزاد في خبر لا لنفي الجنس
نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في وربما
زيدت في الحال المنفية وفي خبر ان المدخوله ٥
لا ولم يروا وقد تزاد بعد ليت وانه تزاد التاء في لا فيقال
لات اما للمبالغة في المنفي او لتانيث الكلمة

الكلمة فتختص بلفظة حين مضافا الى نكرة
نحو لات حين مناص وقد تدخل على لفظة اوان
وهنا وعند الفراء تدخل على الا وقات كلها
واجازه التسهيل واذا وليها حين فنصبه على انه خبرها محذوف
الاسم اكثر من رفعه على انه اسمها محذوف الخبر
ولا تستعمل مع ذكر الاسم والخبر فكان التاء عوض
من احدهما ولذا كان حذف الاسم اكثر لانها وقعت
موقعها وانكر الاخفش عملها وجعلها داخلة على
فعل محذوف مع المنصوب فلات حين مناص بالنصب
عنده في تقدير لا ارى حين مناص وجعل المرفوع بعدها
مبتدا خبره محذوف وهو ضعيف اذ لا وجه بعزل
لا عن العمل بالحاق هذه التاء وقد قوي مشابهته بليس
حيث صار على وزنه وجوز الرضي كون لا هذه
لنفي الجنس وجاء لات اوان بكسر الاوان وتنوينه
واستصعب توجيهه فمنهم من قال لانه حرف
جر مختص بالاوان ومنهم من قال هو مبني على الكسر
لكونها في الاصل مضافة الى الجملة والتنوين عوض
عن الجملة المضاف اليها ومنهم من قال انه بتقدير
من اي لات من اوان واذا عطف اي على خبر لا بمعنى

بموجب يفع فالرفع واجب لكون العطف على محل جنس
ماولا وقيل بتوهم كون المعطوف عليه مرفوعا اذ
كثيرا ما تتغزل لا عن العمل فيرتفع خبره وانكر عبد القاهر
العطف على خبر ما ولا ما لعاطف الموجب وزعم ان المبتدا محذوف
بعد العاطف فيكون عطف جملة على جملة لعدم تحقق اعتبار محل
خبر ما ولا ويزيف قوله ما زيد شيئا الا شي اذ لا يمكن فيه تقدير
المخبر • يا من بلطفك الالوية المنصوبات للاعلام • والابواب
المفتوحات لعض اولي الافهام • نسالك شرح بيت من المجرورات من
خزائن غيبك للمخلصين من الانام • والطالبين الكرام • المتوسلين في ذلك
باتم صلوة وسلام • لافضل من اوتي باصدق كلام واحسن نظام لتم من
كل تمام • المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه
المضاف مصدر بمعنى الاضافة وضمير اليه لما اشتمل فاندفع امران احدهما ان
المجرور مشتمل على علم كون الشي مضافا اليه لا على علم المضاف اليه على ان علامة
كون الشي مضافا اليه وضعا علامة المضاف اليه عقلا فلك ان تعني المضاف
اليه على ما هو المتبادر ويستغني عن الاستخدام في قوله وهو كل اسم وثانيهما
ان يصدق على حرف فيه حركة الاعراب كما قيل وعلى كل جزء من الكلمة المشتمل على حرف
الاعراب فان كل منه مشتمل على [illegible] الاعراب وينبغي ان يراد بالاشتمال الاشتمال
اصالة ليخرج التوابع كما اعتبر في سائر التعريفات ولك ان تقول يجعل تعريف
المجرور شاملة للتوابع ولا محذور سوى ان ضبط المرفوع والمنصوب
لا يتم لانتقاضه بالتوابع والامر فيه هين اذ المصنف صدد الضبط
بقوله منه دون انما تيتها على انه ليس بصدد الحصر وينتقض تعريف المجرور بمثل
جحر ضب خرب فان خرب مجرور ولم يشتمل على علم المضاف كما ينتقض تعريف المنصوب
بصفة المبني المحمولة على اللفظ وتعريف المرفوع بصفة المنادى المبني على ما يرفع به
المحمولة على اللفظ ولو اريد ذات علم المضاف اليه من غير ان يكون فيه هذه الحيثية لا

عمل علامة غير

وتطرح

المجرورات

غير مجرور والمضاف اليه لو رايت بالضمير اما لان المضاف اليه ثانيا غير المضاف
اليه اولا واما لان مقام التعريف طالب لمزيد تعيين المعرف بتمامه وهو مخالف للجمهور
في تعيين معناه اذ المجرور بواسطة حرف الجر لفظا لا يسمى مضافا اليه عندهم خلافا
لسيبويه وكانه اختار قول سيبويه لانه اقرب بقولهم والجر علم الاضافة وكون ما جرى
عليه الجمهور نظمه في سلك قولهم فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية كل
اسم نبه بذكر الاسم مع ان من افراد المعرف ما هو جملة او الحرف المصدري مع صلته
تنبيها على ان غير الاسم مؤول به فقوله مؤول فلا ترك بظاهره نسب اليه شي فعلا كان او
اسما بواسطة حرف الجر مستعرفه وتضبطه لفظا او تقديرا حالا ان نصبا بواسطة حرف
الجر فاهم ولما كان المقدر عبارة عن حذف لفظ منوي لافادة المعنى في المشهور
ولم يرد به هذا المعنى لوجهين احدهما ان ليس المعنى في الاضافة المعنوية على ملاحظة
معنى حرف الجر بل معنى الاضافة امر اجمالي يذكر في تفصيله حرف جر حتى لو ذكر حرف
الجر لانقلب الاضافة الى الوصف وثانيهما انه لا مجال المعنى حرف جر بين المضاف و
المضاف اليه في الاضافة اللفظية عقبه بقوله مرادا كشف المراد واراد به المنوي
للعمل لا للمعنى فكانه قال مرادا من حيث العمل واحترز به عن المفعول فيه والمفعول
له المنصوبين ولما خاف ان يتوهم ان المراد في العمل ما لا يعرف الا بمعرفة المجرور لانه
ليس الا المجرور وقد عرف بالمضاف اليه فيه وايضا جر المضاف اليه من احكامه
الذي لا يعرف الا بعد معرفته كما خلاف المعرب الذي لا يعرف الا بعد معرفته
فاعتباره في تعريفه يستلزم الدور كما ادعاه المصنف فهل هو الا من قبل من خوف ما يخشى
وقع فيه دفعه بقوله فالتقدير اي التقدير بمعنى المراد من حيث العمل لا التقدير مطلقا
اذ منه ما ليس كذلك كما عرفت انفا ولو قال فالارادة لا تضح العبارة شرطه ان
يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها اي لاجل النسبة بواسطة حرف الجر ونبه بالا قصا
على التنوين على ان نوني التثنية والجمع نائب عن التنوين ولو ضبط بالايجاد ليغني
عنه النظر الدقيق لجعلت التنوين بمعنى جعل الاسم ذا نون سواء كان نون
تنوين او نونا نائبا عنه وبعد يشكل بالحسن الوجه والضارب الرجل والضاربك
ويحصل تعريف الارادة ان الذي يكون في مقام جرها التنوين بواسطة

لاجلها

بك

التنبيه بسبب تقدير حرف الجر ومع ذلك السعي منه في دفع ما خاف وقع فيه الاشتراف
ومما استصعب هنا انه لا مدخل لحرف الجر في الاضافة اللفظية فاخل بتعريف المضاف
اليه وتقسيمه الى اللفظي والمعنوي ويمكن دفعه بان ارادة حرف الجر للعمل لا يقتضي صحة
معناه في تفصيل المعنى فلك الخيرة في تقدير اللام ومن فانهما مما يراد ان دون في
شايعان في مقام الاضافة دون ونرى وجه التكلف لتقدير حرف الجر جعل عاملا دون
المضاف حتى لو جعل المضاف عاملا كما هو مذهب البعض لا يستغنى عنه وقد اختار المص
كون العامل حرف جر وقد نبه عليه بقوله مرادا فهو ايضا من جملة المراد فلا تغفل عن
شيء مما افاده وبهذا اندفع ان جعل العامل في المضاف اليه اللفظي حرف الجر مشكل اذ لا
حرف جر وكذا على مذهب من جعل العامل معنى الاضافة اذ لا اضافة تبصر ولا تغفل
عن المضاف حين الضيافة ولا يخفى انه يخرج من تعريف المضاف اليه المضاف اليه الذي
حذف المضاف واقيم هو مقامه نحو واسأل القرية وضربت ضرب الامير لانه
ليس حرف الجر هنا المقدر مرادا في العمل الا ان يتكلف ويقدر جره لا استغنائه عنه بأنه
توارث مما ناب منابه فتامل واطلب بيانه واعلم انه يجوز تجريد المضاف من تاء
التانيث اذا امن اللبس قياسا عند الفراء وسماعا عند غيره قال الله تعالى واقام
الصلوة وقالوا ابو عذرها اي ابو عذرتها من افتض البكر والعذرة البكارة و
اتفقوا على جواز الحذف من ابة وانه افصح قال الله تعالى باية ارض تموت
كذا ذكره الرضي في بحث الاضافة اللفظية وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر
معنوية اي منسوبة الى معنى اللفظ لعود اثرها اليه من التعريف والتخصيص او
لافادتها معنى للمضاف لانها تجعل التعريف والتخصيص معنى للمضاف لم يكن له قبل
الاضافة ولفظية منسوبة الى اللفظ لعود فايدتها من التخفيف الى لفظ المضاف
دون معناه او لافادتها صفة التخفيف للفظ من غير جعله معنى له وقدم
المعنوية لظهور شرفها وانا اقتضى وجه به مفهوم اللفظية نقدمها ولو
اقتصر بتعريف احدهما كما هو مقتضى الاختصار لافاد به شيا لاستغنا كل منهما
بظهوره بعد معرفة الاخر عن الاظهار فالمعنوية ان يكون المضاف غير
صفة مضافة الى معمولها لعدم صحة حمل هذا التعريف على الاضافة المعنوية لعدم كونها

فيها اضافة الى الفاعل او الى المفعول
حسبما كانت الاضافة الى المفعول لافادة التعيين

يجوز تجريد المضاف من تاء التانيث

معمولها

فضلا عن كونها اضافة

اضافة مخصوصة دعا الى تقديره في المجهول او الى تقدير معنى له اي الاضافة
المعنوية علامتها ان يكون الخزة والثاني عذب والمراد بالصفة ما دل على ذات
مبهمة في الغاية باعتبار معنى هو المقصود سواء كان بالوضع او لا فلذا جعل اضافة
المصدر بمعنى الصفة لفظية ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اي عابرة الهواجر
فلا تقصرها على اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فتكون قاصرا اي قاصر
والمراد بالمعمول قبل الاضافة كما هو مقتضى العبارة لا لان المضاف اللفظي ليس مضافا
الى معموله بعد الاضافة لان المضاف اليه معمول بعدها الا ان عامله تقديري
بل لان كل مضاف الى معموله بعد الاضافة عند من جعل العامل في المضاف اليه
فصحة التعريف على كل مذهب اقتضى ارادة المعمول قبل الاضافة لان التعريف صادق
على كل اضافة لفظية فان المضاف في كل اضافة لفظية غير صفة مضافة الى معمولها
فان ضارب زيد مضاف الذي هو الضارب عين القاتل في قاتل عمرو وهكذا
التفصي عنه يحوج الى تاويل الغير بالسلب فالاولى ان لا يكون المضاف صفة
مضافة الى معمولها وتفصيل ما يندرج في التعريف ان المضاف اما غير صفة نحو
غلام زيد واما صفة لا معمول لها نحو ضارب زيد قابر فان الضارب لعدم
اعتماده لا معمول له اصلا واما صفة لها معمول لكنه لم يضف اليه بل الى غير
معموله نحو زيد مصارع مصر فان مصر ليس معمول المصارع بل معموله من صرعه
وهي اما بمعنى اللام الاختصاصية دون التعليلية وان كان المضاف معمولا للمضاف
اليه كما في دخان النار فيما عدا جنس المضاف يراد به ما يعم المضاف وغيره على ما في الرضي
فيشمل الاعم المطلق لكون امتناع اضافة الاخص الى الاعم حصرا في ما يكون بينه و
بين المضاف عموم من وجه من المضاف لا لان الجنس تعارف في هذا المعنى في هذا
المقام وظرفه فيما يكون المضاف جنس المضاف اليه من غير عكس يكون الاضافة بمعنى
اللام نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وان لا يصح ان يقال
جميع للقوم وعين لزيد اذ المأول بشيء بما يتعارف في المأول به بحيث ينسخ المأول
به ويجعل مهجورا عند سابغ استعماله منكرا استماعه او بمعنى من التبيينية
دون التبعيضية وان كان اضافة البعض الى الكل نحو خاتم فضة او الخاتم بعض

هذه ناقة عبر الهواجر

فلذا فسر لبعض الشارحين بما هو اعم من وجه

فصه ولذا لم يجعل يد زيد بمعنى من مع انه بعض منه لان هيئة الاضافة
لم توضع له ولا يستفاد من الاضافة الا الاختصاص ليد بزيد واما ان الاختصاص
هو الجزئية والكلية فانما يعرف من خارج دلالة الاضافة وبمعنى من في الثاني او
بمعنى في في الثالث في بعض الشروح ان الاضافة في فضة خاتم خير من فضة خاتمك
بمعنى اللام كما لا يخفى فينبغي ان تقيد بحسن المضاف بان يكون اصلا المضاف وفيه
بحث لان تفسير من في ما حسن تقديره ويكون المضاف اليه مما يصح الاخبار
عن المضاف على ما صرح به الشهيد فعلى هذا اضافة اسم العدد الى المعدود بمعنى
من مع ان المعدود ليس اصلا لاسم العدد واما خاتم فضتي فمن اضافة العام الى
الخاص وليس المضاف اليه فيه جنس المضاف فيجب ان بيان المضاف بالمضاف
اليه لا يطلب الا صدق المضاف اليه على المضاف واما صدقه على غير المضاف
فلا مدخل له في البيان بل يكون البيان اتم لو لم يصدق فالمتجه ان يجعل
اضافة الاعم المطلق بمعنى من ويتجه ايضا ان قولنا غلام الاب اضافة لامية
مع ان الاب جنس الغلام لان الاب والغلام يجتمعان ويفترقان كما لا يخفى
فينبغي ان يبين الاضافة بمعنى اللام بانها فيما اذا اطلق على ما يتحد مع ما
اطلق عليه المضاف اليه قطعا او لا يتحد معه قطعا ولا يكون ظرفا له كالعام
المستعمل بعمومه الى الخاص واضافة مما اريد به تخصص غير ما اريد بالمضاف
اليه من غير ان يكون ظرفه والاضافة بمعنى من مما اريد بكل من المضاف
والمضاف اليه ما يحتمل الاتحاد مع الاخر **وهو قليل** اي الكون بمعنى في قليل اذ
لم يكثر اضافة الشيء الى الظرف وفيه بحث لان هذا انما يتم لو اريد بالظرف
الظرف الحقيقي اما لو اريد ما هو مدخول في فلا اذ اضافة الالوان الى محالها
اكثر من ان يحصى فبياض زيد بمعنى بياض في زيد والظاهر ان المراد بالظرف مدخول
في اذ نظر الكتاب ينبغي ان بمعنى نظر في الكتاب والعرف حينئذ ويرد ضرب اليوم
حكم **نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم** ومنه مالك يوم الدين اذ جعل المص الاضافة
فيه معنوية فلا بد ان يجعلها بمعنى في والا لكان اضافة الى الظرف بغير معنى
في فلا يصح قوله او في في ظرفه واعترض عليه الرضي فقال وهذا منه عجب

لانه لا نزاع بكون المضاف اليه مفعولا فيه فكونه معمولا لاسم الفاعل فلا يكون الا
معنوية وهذا التعجب مبني على عدم تحقق كون الاضافة بمعنى الحرف اذ ليس معناه
تقدير حرف الجر في نظم الكلام بل معناه انه يراد بالمضاف فرد مخصوص باعتبار
خصوصية مستفادة من المضاف اليه لا انتسابه اجمالا اذا فصل يعود الى معنى
اللام او في او من وبذلك لا يصير معناه على ما كان مع ذكر في وفي الاضافة
اللفظية يكون المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة بقي ان يجعل ضرب اليوم
بمعنى في وجعل ركوب الفرس بمعنى اللام تحكم لان ما له الركوب على الفرس
وكذا جعل قرب زيد بمعنى اللام مع ان ما له القرب من زيد فالحق ان الاضافة
في امثال هذا المقام لافادة الاختصاص والظرفية من وجوهه ولذا حصر غير
المص الاضافة في القسمين الاولين لا لما قيل انه لما كان معنى في قليلا تكلف
في جعله بمعنى اللام لادنى ملابسة تقليلا للانتشار بارتكاب التكلف
فيما قل ولم يجعل القسم الثاني ايضا بمعنى اللام لانه كثير لا يحسن ارتكاب التكلف
فيه **وتفيد** اي الاضافة **تعريفا مع المعرفة** المضاف اليها بقرينة اشتراط تجريد المضاف
من التعريف وذلك التعريف اما التعريف العهدي وهو الاصل والجنسي والحصر
بقوله مع المعرفة عن الكناية مع النكرة وهو ظ وافاد بر السمع المحيط انها تفيد المضاف
تعريفا حاصلا مع المضاف اليه المعرفة يعني تعريف المضاف في قرينه تعريف
المضاف اليه فتامل واستثني عنه غير ومثل وشبه لتوغلها في الابهام اذ لم
يكن لغير المضاف اليه او مثله خصوصية لاشتهار او انحصار ولفظ شبيه خلافا
لمن قال الا ان شمله على المبالغة لا يخرج عن خصوصية ما وحسبك وشرعك و
نهيك وكفيك وكلها بمعنى حسبك وعلى وزنه ونهاك على وزن رضاك ونا
دقطك وقدك ويجلك لكون جميع هذه الالفاظ منزلة منزلة كفاك على نقل
الصحاح ولكفيك على تفسير الرضي الا ان ما تقدم على قطك لم يصر اسم فعل فلم
يبن والدليل على عدم افادة الاضافة تعريفا لهذه الاسما وقوعها صفات
للنكرات ولعل المص لم يلتفت الى الاستثنا لانه يجوز ان يقال في الجميع بالتعريف
المنزل منزلة النكارة كما في امر على اللئيم يسبني وكفى ذلك في وقوعها صفات للنكرات

ولا يخفى انه كما يجب استثناء هذه الامور عندهم عن هذه القاعدة تحت تأمل
في قوله ونفيد تخصيصا مع النكرة والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك وشرطها
اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف عن التعريف الاخص الاوضح وشرطها
كون المضاف نكرة فمن المعارف ما يقبل التنكير نكرة ثم يضاف ومالا يقبل من
المبهمات والمضمرات فلا يضاف اصلا واما الثوب شاذ ولا يقال معنى اشتراط
حذف التنوين في الاضافة بتقدير حرف الجر مغنا عن الاشتراط بمنع اضافة المعرف
باللام والمعرف بالاضافة فهو لافادة انه لا يضاف العلم فالاولى وشرطها
تنكير العلم لانا نقول افادة انه لا تضاف المضمرات والمبهمات ايضا وزعم الموضح
انه يجوز اضافة العلم لانه مانع من اجتماع التعريفين ومنه زيد الخيل ومضر
الحمراء وانمار الشاة فانهم لخوه كان احدهم صاحب الخيل والاخر صاحب الابل
الحمر والاخر صاحب الغنم فاضيفوا مع تعينهم لافادة انهم ما كانوا
وفيه ان المستفيض في هذا الغرض هو الوصف دون الاضافة فقد رهذه الا
بتنكير المضاف ضبطا لامر الاضافة وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب
وشبهه من العدد من الاربعة الاثواب وغيره ضعيف لا يجوزه البلغاء المقتصر اعتناء
البصريين على امورهم فلا يرد نقضا على قاعدتهم السابقة على ما هي اسبق من
هذه القاعدة ايضا من اشتراط تجريد المضاف من التنوين لاجل الاضافة
والوارد في كلام الفصحاء ثلث الاثواب فان قلت ما اضيف اليه العدد تمييز
فكيف جاز تعريفه عند البصريين قلت هذا مشكل على رأيهم وكان اللازم
عليهم ان لا يسموه تمييزا الا ترى انهم سموا المنصوب في حسن الوجه بالنصب
شبه مفعول والاشبه ان اطلاق التمييز منهم عليه تجوز واللفظية ان يكون
المضاف صفة مضافة الى معمولها ومعرفة ذلك بعد معرفة ما هو العامل من
الصفة ومعرفة معمول يصح الاضافة اليه اما الاول فهو اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمنسوب المعتمدة على صاحبها او الهمزة او ما
فانها تعمل في الفاعل الرفع مطلقا وفي المفعول النصب لكن لا مطلقا بل اذا
اريد به الحال او المستقبل والاطلاق واما الثاني فنحو اضافتها الى الفاعل

السببي

ناتا

هذا م

شح

وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعف

م

واللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها

السببي باعتبار ضمير فيها راجع الى موصوفها لامتناع خلوها عن الفاعل
بقوة شبهها بالفعل فح يكون الفاعل المضاف اليه منصوبا بالمحل بانه شبه
المفعول نحو زيد قائم عمرو في داره لامتناع اسناد نوم عمرو الى زيد ويجوز
اضافتها الى المفعول نحو ضارب زيد وحسن الوجه الاولى نحو ضارب زيد عمرو
وحسن الوجه فان الضارب الغير المعتمد ليس مضافا الى المعمول ولا تفيد الا تخفيفا
لا تخصيصا ولا تعريفا في اللفظ سواء كان لفظ المضاف كما في المثال الاول او في
لفظ المضاف والمضاف اليه كما في المثال الثاني فان حسن الوجه في الاصل حسن الوجه
منه حذف الضمير واستتر في الحسن ولكن هذا وجها لايراد مثالين ولفظ المضاف
اليه فقط كما في حسن الوجه ولذا قال في اللفظ ولم يقتصر على قوله لا تخفيفا مع ان
التخفيف لا يكون الا في اللفظ لانه لو اقتصر عليه توهم التخفيف في المضاف وقيل
ضربنا لا تخفيف في المعنى اذ التنكير ومعنى الضمير لم يسقط عن التعقل وفيه
ان المعنى لا يوصف بالخفة وانه يحصل الحصر بالاضافة الى المعنى فلا يفيد نفي
التخفيف التخصيص والتعريف فان قلت الهيئة الاضافية الموضوعة لتعيين المضاف
او تقييده المفيد التخصيص كيف عربت عن معناها واستعملت بدونه مع اهمال
قلت يحتمل عنه تذكر الالفاظ الزائدة لما يعود الى مجرد اللفظ من الفائدة
ومن ثم اي من اجل انها لا تفيد الا تخفيفا اختلفت الامثلة الاربعة في الجواز و
الامتناع فهو استدلال من الاثر الى المؤثر كما هو المتعارف في مثله جاز مررت برجل
حسن الوجه اي وصف النكرة بالمضاف الى المعرفة فلو عرت الهيئة الاضافية
عن معناها لما جاز لانه يكون وصفا للنكرة بالمعرفة وامتنع مررت بزيد حسن
الوجه اذ لولا عروها عن معناها لم يمتنع لحصول المطابقة في التعريف وجاز
الضاربا زيد فلولا افادتها التخفيف وعدم افادتها التعريف لما جاز وامتنع
كما امتنع الضارب زيد وجاز فان قلت لا يثبت بهذا حصر الفائدة في التخفيف
اذ لم ينتف افادة التخصيص قلت لما ظهر عدم تغيير معنى التركيب في المضاف الى
المعرفة مع تغيير الهيئة وتبديلها بالهيئة الاضافية علم عدم تغييره مطلقا و
اذ الاصل كون الباب على وتيرة واحدة مع ظهور ان المعنى في المضاف الى المعرفة

ايط لكون حسن الوجه في الاصل حسن الوجه منه

انه م

كلا م

والمضاف الى النكرة على نحو واحد اذ اعرفت المقصود من المقام فاعرف انه مما زل فيه
اقدام افهام الشارحين الاعلام خلافا للفراء اما في تجويز اضافة ذي اللام الى المعرف
او مطلقا فرجح الثاني واختلف في وجه تجويزه فقيل حكم بتقدم الاضافة على
اللام وينكر عليه بانه يخالفه الحس من غير موجب والعدول عن الاصل مع
عدم بقاء الباعث وهو التخفيف اذ التخفيف حاصل به وبالاضافة وقيل
حمله كالضارب الرجل والضاربك ويرده ان وجه جواز شيء منهما كما
ستعرف لم يوجد فيه ولا يبعد ان يجعله محمولا على ضارب زيد كما حمل الضا ربك
ويرده انه ادعى حمل الضاربك على ضاربك منتف فيه كما ستعرفه وضعف
الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الواحد وغيره والمائة
الهجان بظاهره كالثلاثة الاثواب وقد يؤول بجعل الهجان صفة او بدلا وعبدها
اي عبد المائة حتى كانت مملوكها او لا دني ملابسه وتتمة البيت عوذا تزجى خلفها اطفالها
العوذ جمع عائذ حديث النتاج والتزجية السوق وقولهم يزجي عن معلوم اذ هو
مجهول او معلوم ما لم يعلم حركة الحرف الروي من القصيدة فقولهم وضعف
قيل هو وما عطف عليه لم يرد استدلالا للفراء وقيل لبيان مسايل ويحتمل
ان يكون في سلك ما سبق من تتمة الشاهد على ان فايدة التخفيف بل لان فايدة
التخفيف ضعف هذا ولم يجز الضارب الرجل وضاربك الا الحمل على ما فيه
التخفيف ووجه استدلال الفراء بالبيت ان التركيب في قوة الواهب عبد
وهو مثل الضارب زيد فيدل على جوازه ووجه الرد انه ضعف عند اهل
اللسان لكونه مثل الضارب زيد وهو ممتنع فلا يصح ان يستدل به على
صحته وبهذا اندفع ان فيه شوب مصادرة على المطلوب ولو جعل ضعف
مجهولا من المصدر التفعيل لكان اعون على هذا المراد وكون هذا البيت
ضعف مما حكم به سيبويه بناء على انه قد يتحمل المعطوف ما لا يتحمله المتبوع
وقولهم يا زيد والحارث ينادي بتقويته وخص المبرد كل الجواز بان يكون
المعطوف مضافا الى ضمير المعرف باللام لانه في حكم المضاف الى المعرف
فكما يجوز الواهب عبد المائة يجوز الواهب عبدها وانما جاز الضارب الرجل لم

ربك

اطفالها

اضافة الى لما اشار
الى كمال اشتغاله برعا
المائة ح

ها

يرد به الصفة المعرفة المضافة الى المعرف باللام مطلقا اذ فيها الحسن الوجه
ولا اسم الفاعل المعرف المضاف الى المعرف باللام مطلقا اذ منه القائم الغلام
وهو مثل الحسن الوجه في التخفيف مستغن عن الحمل عليه بل اسم الفاعل المضاف
الى المفعول واسم المفعول المضاف الى المنصوب به نحو المعطى الدرهم والمراد بالمضاف
الى المعرف باللام اعم من الاضافة بلا واسطة او بواسطة نحو الضارب غلام الرجل
فلو قيل وانما جاز الضارب الرجل والضارب غلام الرجل حملا على المختار في
الحسن الوجه وجر الغلام لكان اوضح والاولى حمل الضارب الرجل على القائم الغلام
لان المناسبة فيهما اتم والاولى تقديم جواز الضارب الرجل على ضعف الواهب
المائة الخ لانه لم يرض بالفصل بين مسئلتي الجواز وبعد مسئلة جواز الضارب الرجل
عن ذكر ضعف الواهب المائة والمختار في الحسن الوجه جر المعمول لان نصبه للحمل على الضارب
الرجل بالنصب وجره لا يحتاج فيه الى الحمل على شيء هو المختار ومنه علم ان الضارب
الرجل والحسن الوجه تقاصا في نصب المعمول وجره والضاربك وشبهه من الضاربي
والضاربي والضاربا الى غير ذلك فيمن قال اي عند من وفي معنى عند قال انه مضاف
لا محالة بناء على ان الصفة المعرفة باللام سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مضافة
الى الضمير المتصل والقائل به الرماني وجار الله والمبرد في احد قوليه واما سيبويه
فيحمل الضمير كالظاهر الغير المعرف باللام فكما ان هذا الظاهر لا يكون بعد الصفة
المفردة الا منصوبا فكذا الضمير وكما يكون بعد الصفة المثناة والجمع المذكر مع
حذف النون تارة مفعولا وتارة مضافا اليه يكون الضمير بعدهما محتملا حملا على
ضاربك فيمن قال انه مضاف فان الاخفش وهشاما يقولان حذف التنوين مع الضمير
للاتصال والضمير مفعول به فوجه حمل الضاربك على ضاربك دون حمل الضاربك
على ضارب زيد ان الاضافة في ضاربك كانه ليس للتخفيف لانه يحصل التخفيف
لولا الاضافة ايضا فحمل عليه الضاربك في الاضافة بدون التخفيف والاضافة في
ضاربك لازمة الا في ضرورة الشعر عند سيبويه والمبرد يمكن ترك الاضافة في
الشعر ايضا ولا يضاف موصوف الى الصفة ولا صفة الى موصوفها قيل لان هيئة الاضافة والمعنى متنافر
لان الهيئة الوصفية وفيه انه يجوز ان تكون الاضافة لفظية كاضافة الصفة الى

والحسن م

بين مسئلتي م

الى موصوفها

معموليها فيكون المعنى مستفادا من الهيئة الاصلية المعتبرة بعد تغييرها للتخفيف
وقيل لان اعراب الصفة يغاير اعراب المضاف اليه وربما يخالف المضاف في التعريف
ولا يجوز هذه المخالفة في الموصوف والصفة ولان الموصوف يجب ان يكون اعرف
من الصفة ويجب تجريد المضاف الى المعرفة عن التعريف وهذا مذهب البصريين
والكوفيون يجوزون الاضافة للتخفيف ومع ذلك يقولون يكتسب هذا المضاف
التعريف لان المضاف اليه عين المضاف فتعريفه تعريفه فلا ينكرون وصف هذا
الموصوف بالمعرفة مثل مسجد الجامع الطيب ويلزمهم جواز المسجد الجامع لانه
يحصل التخفيف واضافة الموصوف الى الصفة للتخفيف ولما تقرر ما اتفقه الكوفيون
اشار الى دفع ما يتمسكون به فقال لدفع تمسكهم على القاعدة الاولى ومثل مسجد
الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء وان كان الظاهر ان المراد المسجد الجامع
والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء توجيه التاويل على ما قال
المتقدمون ان الجامع المضاف اليه هو الوقت لانه كما ان المسجد يجمع الناس كذلك
الوقت يجمعهم والغربي المضاف اليه المكان فانه كما ان الجانب غربي كذلك
المكان والاولى المضاف اليها الساعة فانه كما ان الصلوة موصوف بالاولية
كذلك الساعة التي يصلي فيها تلك الصلوة والحمقاء المضاف اليها الحبة فانه كما ان
البقلة موصوفة بالحماقة كذلك الحبة التي تنبت البقلة منها وعلى ما قال الرضي
انها من اضافة العام الى الخاص كيوم الاحد اذ الجامع مثلا من الصفات الغالبة
في المسجد فان قلت يكفي للتمسك ظاهر الامر فكيف يرد بالتاويل قلت اذا كان
الظاهر بعيدا عن الاعتبار يعدل عنه لكن الكلام في قاعدة الموجب للعدول عنه
فقال لدفع تمسكهم على القاعدة الثانية ومثل جرد قطيفة مع ان المقصود جعل
القطيفة جردا كما هو شان المركب الوصفي واخلاق ثياب مع ان المقصود جعل
الثياب اخلاقا متاول بجعله من قبيل اضافة خاتم فضة فانه لو يقصد بالجرد
حين اضافته كونه صفة للقطيفة والجرد هو البالي والقطيفة المخمل والاخلاق
جمع خلق كفرس بمعنى البالي ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه اي لما
يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة والاوضح ولا يضاف اسم الى مماثله

في العموم اي الشمول والخصوص الشخصي فلا يرد ان الخصوص تطويل لكن يرد ان الجنس
الشخصي لا يضاف لتعريفه فلا حاجة الى نفي صحة اضافته الى المماثل كليث واسد
من اسماء الاعيان وحبس ومنع من اسماء المعاني واجاز الفراء اضافة احد المترادفين
الى الاخر للتخفيف ومنع قوله لعدم الفايدة لانه يكفي التخفيف فايدة ويمكن ان
يقال المراد بعدم الفايدة في ذكر المضاف اليه لا عدمها في الاضافة وقال الرضي
الانصاف انه كثير في كلامهم ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى
تعسفات كثيرة ومما يجب التنبيه عليه ان المراد بالمتماثلين ليس المتماثلين بحسب اللغة
اذ لا ينكر فايدة الف الف وغلام غلام واب اب وابن ابن الى ما لا يحصى مع
اتحاد المضاف والمضاف اليه في الوضع انما المراد المماثلة بحسب المراد فالمراد
بالمعدود في الف الف غير ما هو المراد بالعدد فاسلكه في نظايره فانه الجدد بخلاف
كل الدراهم بمعنى جميع الدراهم فان كل اذا اضيف الى المعرفة بمعنى الجميع واذا
اضيف الى النكرة بمعنى كل واحد ولذا اشتهر ان كل رمان ماكول كاذب وكل
الرمان ماكول صادق وعين الشيء اي العين المضاف الى لفظ الشيء مرادا به معنى
والعين المضاف الى شيء ما اي شيء كان والمراد بمخالفة اضافة الاسم المماثل لاضافة
في هذين التركيبين في الامتناع والجواز مخالفتهما لاضافة العام الى الخاص لانه شايع
ذايع نحو شجر الاراك ويوم الاحد واشار الى وجهه بقوله فانه يختص اي كل واحد من
الكل والعين بحيث ما وفات المضاف بحيث فلا يعري عن الفايدة وقد اشار ببيان
الفايدة الى انها معتبرة ولم يرد بالاختصاص ما يقابل التعريف كما هو المتبادر
في المقام ولا يخفى مثله على ذوي الافهام ومما اخذته من افواه بعض الرجال ان
اضافة العام الى الخاص لما يتقبل اذا لم يشتهر الخاص بكونه تحت ذلك العام
فيستقبح انسان زيد وقال الرضي ولا يضاف الخاص الى العام لانه لا فايدة فيها
الا تحصيل الابهام ولا يقبل ما يعين الابهام باضافته الى المبهم وحق نقول
تحصيل الابهام بالاضافة خلاف وضعها ومن محققات اضافة العام الى الخاص
اضافة حتى زيد بمعنى شخصه وعينه ويستعمل في المباين واضافة الاسم في
مثل اسم السلام عليكما والمراد اللفظ الدال على السلام وهو سلام عليكم والحقا بهما

كل اذا اضيف الى المعرفة بمعنى الجميع واذا اضيف الى النكرة بمعنى كل واحد

حكم بعض النحاة بانهما لفظان زايدان لا يقصد بهما معنى وقد هو سعيد كرز ونحوه
متأول دفع ايراد على قوله ولا يضاف اسم مماثل الخ بتاويله الى اضافة المسمى
الى الاسم وحقه ان يذكر قبل قوله بخلاف كل الدراهم قالوا المراد بسعيد مسمى
بسعيد والمراد بالكرز نفس اللفظ اي جاء سعيد مسمى بهذا اللفظ ولا يجوز
عند اجتماع الاسم واللقب الا تاخر اللقب فان كان الاول مفردا سواء كان
الثاني مضافا او مفردا يجب اضافة الاول الى الثاني او قطع الثاني عن الاول
رفعا او نصبا بالمدح ولا يجوز الاتباع الا عند الزجاج والفرا وان كان الاول
مضافا ففي الثاني الاتباع او القطع لا غير ونحن نقول كما يرد سعيد كرز على
قوله ولا يضاف اسم مماثل الخ يرد على قوله وشرطه تجريد المضاف عن التعريف
وان وجوب اضافة الاسم الى اللقب بناء على ان اللقب لو قدم لاغنى عن الاسم
لانه يفيد ما يفيده الاسم مع زيادة مدح مدخول بانه لو اشترك اللقب
وخص الاسم لا يغني ذكر اللقب عن الاسم وان اضافة الاسم الى اللقب بعد
تنكير الاسم وجعله بتاويل مسمى بهذا اللفظ يحتمل ان يكون من اضافة العام
الى الخاص فلا حاجة الى حمل اللقب على نفس اللفظ وح يكون تاخيره عن قوله
بخلاف كل الدراهم مناسبا وانه لو لم يشترط تجريد المضاف عن التعريف
اذ لا ضرورة فيه فيجوز اضافة سعيد كرز اضافة بيانية لرفع الاحتمال
وح يبطل اشتراط الاضافة البيانية بالعموم من وجه بين المضاف والمضاف
اليه ولا ضرورة تدعو اليه ومن اضافة المسمى الى الاسم نحو جئتك ذا
صباح وذات يوم وتخصيص الصباح بذا واليوم بذات موكول على السماع
اي جئتك وقتا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة ذلك الاسم فذا صفة ظرف
محذوف كذا في الرضي ولا يخفى ان فيما قاله وصف النكرة بالمعرفة فالواجب تقدير
المعرفة ولعل اختياره اصباح على صباحا للتنبيه على كمال الصباح وطيبه حتى
كان اسم الصباح يخصه وليس غيره صباحا وقد ذكر الرضي هنا مسايل مهمة اقتدينا
في ذكرها الاولى ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الضرورة
بالظرف تابع قلته وبجه وبغيره في الشعر اقبح منه بالظرف وفي غيره

سعيد كرز

المضاف الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الضرورة بالظرف

الشعر

في الشعر

الشعر اقبح منه فقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم ليست بذاك ولا يسلم
تواتر القراآت السبعة وان ذهب اليه بعض الاصوليين هكذا في الرضي وجعل
التسهيل نحو فيه متعلق بالمضاف غير ضعيف وكذا بمفعوله سواء كان المضاف
مصدرا او اسم فاعل الثانية ان حذف المضاف مع اقامة المضاف اليه مقامه
جايز اذا لم يلتبس وجاء في الشعر مع اللبس ايضا وقد يترك المضاف اليه على اعرابه
نحو ما مثل ابيك واخيك يقولان ذلك او ما مثل ابيك ولا اخيك يقولان ذلك
ونحو رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات على رواية جر طلحة ونحو
قوله تعالى تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة على قراءة جر الاخرة وقد
يحذف مضاف ومضاف اليه من بين مضاف ومضاف اليه نحو فقبضت قبضة
من اثر الرسول اي من اثر حافر فرس الرسول وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف
المحذوف في التذكير والتانيث فيقال خدعت زيدا اي نفسه وخدع هند وفقى
زيد وفقئت زيدا اي عينه الثالثة حذف المضاف اليه وهو اقسام الحذف
مع البناء على الضم وذلك في الظروف المنبية الزمانية كقبل وبعد والمكانية
كخلف وقدام او ما يشبهها في الابهام كحسب وغير بشرط ان لا يكون معطوفا
عليه لما اضيف الى مثل المحذوف والحذف مع بقاء المضاف على هيئته وذلك
اذا عطف على هذا المضاف مضاف الى مثل المحذوف فيقال قبل وبعد زيد و
بين ذراعي وجبهة الاسد ومنه يا تيم تيم عدي والحذف مع تنوين المضاف في
ما سواها وذلك في كل وبعض مطرد في الاضافة ولو كنت ذا نشاط في اصطياد
بشوارد الفوائد لا نزيدك بيانا لما يهمنك قال ابن مالك لا يتقدم على المضاف
معمول مضاف اليه الا على غير من اذا ابر نفي خلافا للكسائي نحو انت اخانا
اول ضارب وقد يؤنث المضاف لتانيث المضاف اليه ان صح الاستغناء عن
المضاف وكان المضاف بعضه او كبعضه نحو قطعت بعض اصابعه ونحو
اجتمعت اهل اليمامة وقد يذكر لتذكير المضاف اليه نحو وتنور الفكر ما يؤدله
الامر معين على اجتناب التوانى ويضاف الشيء بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء و
قد يضاف الموكد الى الموكد نحو لقيته يوم يوم وليلة ليلة ومن المهمات ضبط

حذف المضاف مع اقامة المضاف اليه مقامه

حذف مضاف ومضاف اليه

حذف المضاف اليه

لا يتقدم على المضاف معمول مضاف اليه الا على غير

الاستغناء عن

يؤنث المضاف لتانيث المضاف اليه

يذكر المضاف لتذكير المضاف اليه

يضاف الموكد الى الموكد

واذا اضيف الاسم الصحيح

الاسماء اللازمة الاضافة متنعا عنه حرف السلامة فان كنت منشوقا غير ملسوق
فعليك بالتسهيل فان فيه التكميل مع المعول بل واذا اضيف الاسم الصحيح الصحيح في كلام
النحاة لا الاسم الصحيح على ما توهمه بان الرضي قيل ما ليس في اخره حرف علة ويرد
عليه انه ان اريد الاخر في الحال يلزم ان يكون قاض اسما صحيحا وان اريد الاخر
في الاصل يلزم ان يكون يدم ودم غير صحيح ويلزم اختلال في بيان ما ذكر في
هذا المقام وقال الرضي ما حرف اعرابه صحيح وح يلزم ان لا يكون قط وقد
ولدن الي غير ذلك صحيحات الا ان يقال اخر قاض الياء لان المنوي كالثابت
او يقال المراد بحرف الاعراب ما يكون محل اعراب على تقدير الاعراب وبعد لا بد
من ان يراد بالاسم الصحيح اعم من الاسم الصحيح حقيقة او حكما حتى يدخل فيه ضارب
وغازي وبعد يرد ان قوله او الملحق به مستغنى عنه لدخوله في الاسم الصحيح حكما

او الملحق به

ولا بد من ان يراد بالملحق به اعم من الحقيقي والحكمي ليدخل فيه نحو بصري وفرس
الملحق بالصحيح بما في اخره حرف علة مسبوق بساكن فانه الحق بالصحيح في اجراء الحركة

الى ياء المتكلم

على اخره لعدم الثقل الي ياء المتكلم المتكلم لا غ فتذكر كسر اخره يتبادر منه
وجوب الكسر وذلك لا يصح في قط وقد ولدن وانك بالخيار بين كسر الاخر و
الحاق نون الوقاية والياء مفتوحة او ساكنة في تقديم الفتح شائبة ترجيح له وقد
تقدم وجهه فتذكر مستغنيا عن النداء به وحصر الياء في الفتحة والسكون
فيما عدا المنادى والاطلاق للاعتماد على السياق فاذا عرفت حكم الصحيح والملحق به
فان كان اخره اي الاسم الغاية ثبتت ماض او مضارع مجزوم او غير مجزوم تعرفه
ان كنت عن ضبط القواعد بمحروم وينبغي ان يخص بغير لدى فانه لا محالة مع
الادغام و قبله هذيل نقلبها الاولى يجوز قلبها لغير التثنية ياء لان كون ما
قبل الياء من جنسه او مشتملا على ما هو من جنسه احسن ولم يبين انه بعد القلب
ياء مدغم لاندراجه في قوله وان كان ياء ادغمت لكن الاولى ح ان يقال وان كان
واوا قلبت ياء وان كان ياء ادغمت فيستغني عن قوله وادغمت وفتحت الياء في
في الصور الثلث للساكنين لعدم امكان دفع الساكنين بتحريك ما قبل الياء كما
لدن وقط وقد فان قلت قوله للساكنين يغني عن تقييد الفتح بالصور الثلث لانه

يفيد

يفيد التعميم المطلوب من هذا التقييد قلت لو لم يقيد لم يدخل فيه لدن وقط وقد
فتدبر ولما بين احوال الاسم الصحيح والاسماء الستة مخالفة ان قلنا انه صحيح
كما يقتضيه تعريف الرضي تعرض لها لاخراج ما يخالف الحكم السابق عنه او لما بين
حكم الاسم الصحيح والغير الصحيح وبعض الاسماء الستة مخالفة تعرض لها لا
لاخراج ما يخالف الحكم السابق عنه ان قلنا انها غير صحيحة على ما يقتضيه تعريف
غيره فتدبر حين تدبر لكن على هذين التقديرين الغرض بذكرها استطراد
الكلام في المضاف الي ياء المتكلم او لما علم حال الاسماء الستة المضاف في الجملة
وبقي بعض احوالها ختم الاضافة ببيانه على اي تقدير بيان المقطوع عن الاضافة
استطراد الا ان يقال انه بحث عن المضاف من حيث ان اخره يخالف اخره في حال الاضافة
واما الاسماء الستة الاظهر انها اسم للوحدات المكبرات فلا حاجة الى التقييد
فاخي وابي على الوجهين وقدم اخي لانه ابعد من تشديد الياء اذ ما ورد ليس الا
في الاب والاخ الحق به قياسا لكن الاولى ح في قوله واجاز المبرد اخي تقديم

وابي

ابي فكانه راعي الايراد على طبق الاول وتقول الاظهر وتقول حمي وهني
لا وجه لذكره لانه داخل في حكم الاسم الغير الصحيح ولا حاجة الى استثنائه الا
ان يقال صرح به للرد على ابن يعيش وابن مالك حيث نقل عنه التشديد في
الاربعة وهو الاظهر اذ لا معنى لتخصيص الاخ بالقياس على الاب ويقال
لم يقل ويقول تفننا لكن لو ذكر يقال في السابق وذكر يقول هنا فوي في الاكثر
اي في اكثر الاستعمال وفي بقلب الواو التي هي عين الكلمة ميما اذ اصل فم فوه
كسري لا كفرس اذ الاصل السكون ولا دليل على الحركة بخلاف اخ واب فان الجمع
على افعال في غير معتل العين دليل حركتها واذا قطعت على صيغة المجهول لا الخطاب

واذا قطعت

لقوله قيل والمراد قطع الخمسة من الاسماء الستة بقرينة الجزاء فالضمير
للمذكور ضمنا والتغليب محتمل والمراد القطع عن الاضافة لا عن الاضافة الي
ياء المتكلم كما يتبادر اخ هذه اللغة اعني الاعراب بالحروف تارة وبالحركة
تارة اشهر وجاء كيد مطلقا وفي حال التثنية والجمع ايضا فتقول اخان واخو
وكعصا مطلقا وكيد مطلقا وكدلو مطلقا واب مثله في غير الخامسة

وجم وهذه هي اللغة الفصحى وهن والفصحى فيه ما ذكره بعد ولعدم شهرة هذه
اللغه لم يذكرها الزجاجي وزعم صدر الافاضل انها ليست من الاسماء الستة و
اخفى نعاية لتشديد النون واما سكون نونه فجاء في الشعر للضرورة وفم مثلثا
كانه عليه بقوله وفتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر فالضمير راجع الي ما يخطر
بالبال من ذكر الفتح والفاء يصح بمعنيين ومن البدايع كون الفم كحد لوله دابر بين
الفتح والضم والكسر فافهم وقيل منشاه كونه ذات احوال ثلث في حال الاضافة
وان انتفى الداعي في حال الافراد وكانه يجعل الميم الذي عوض عن حرف العلة في
حكم كانه واو تارة والف اخرى وياء اخرى وفيه عشر لغات ثلثه منها
تلك الثلث مقصورات مطلقا وثلثة اخرى التزام الميم مطلقا مع حذف اللام
وثنتين اخريين تشديد الميم مضموم الفاء ومفتوحها مطلقا والعاشرة اتباع
الفاء الميم في اعرابه كاتباع فاء امرء واتباع عين امرء وابنم وجاء حم مثل يد وخب
ودلو وعصا مطلقا اي في حال الافراد والاضافة والاولى ان يذكر تلك اللغات
على ترتيب فصاحتها فيقول وجاء حم مثل دلو وعصا ويد وخب وفيه لغة
سادسة دون الجميع وهو ان يكون كرشاء مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا
وذو وفيه ثلث لغات لانه كعصا ومد وما هو المشهور المذكور في المتن
لا يضاف الي مضمر وقولهم اللهم صل على محمد وذويه شاذ بل لا يضاف الي
غير اسم الجنس وقولهم ذو يزن بتاويل ذو هذا الاسم كذا في الرضي ويستفاد
منه ان المراد سلب اضافة ذو وفروعه الي المضمر ولا يقطع من الاضافة وفي
الرضي انه ورد شاذ التوابع جمع تابع ولا يجمع فاعل الصفه على فواعل بل فاعل
الاسم يجمع هذا الجمع لاعتبار الغلبه الاسميه كما قالوا المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات حيث لوحظ في جمعها كونها صفات في الاصل تفننا وسلك في
الاصول ما هو الاصل من كونها صفات وفيما هو مانع من الصيرورة
اسما كل ثان لو اريد الثاني في الذكر ليشمل غير التوابع ما لا يحصى ولا يحصى
ولو اريد ثان في الرتبه يشمل الفاعل لانه ثان في الرتبه لعامله والفضلات خرج
كلها لكونها ثواني للفاعل او العامل والاخبار بالنسبة الي المسند اليه فلا

مطلقا

بحث التوابع

التوابع م

بقوله باعراب سابقه ما خالف السابق في الاعراب لكن ههنا دقيقه اخفيت
عن الاعين الحديدة فاحفظه مع البدايع الجديدة وهو ان المراد باعراب
سابقه اعم من اعراب سابقه محققا او موهوما لئلا يخرج عنه نحو قوله
اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذ كان نجا ثيا فان سابق مع كونه مجرورا
هو التابع لمدرك مع كونه منصوبا بالتوهم الجر لانه في موضع يكثر فيه الجر
بزيادة الباء ومما يجب ان ينبه عليه انه لا يخرج به الصفه في قولهم حجر
ضب خرب بجر خرب مع انه صفة الحجر المرفوع لان له رفعا قدر للتقيد بسبب
طريان جر الجوار كما صار رفع بحسبك زيد تقديريا لعروض الجر بزيادة الباء
واخرج ما بقي من المعربات باعراب سابقه من غير التوابع بقوله من جهة واحدة
واشكل على الرضي ذلك الاخراج لان جهة الاعراب اما كون الشي عمدة او فضلة
او متوسطا بينهما وكثير من الثواني يشارك سابقها في الاعراب وجهة من
هذه الجهات كمفعول ثان لعلمت واعطيت والحال عن المفعول به ولو اريد
خصوصية الجهة لا نوعها فاعراب الصفة لكونها صفة واعراب المتبوع لكونه
فاعلا او مفعولا به ومضافا اليه الي غير ذلك واجيب تارة بان المراد من الجهة
المقتضي ومقتضي اعراب التابع ما في متبوعه بخلاف غيره فان العاقل في
زيد العاقل مرفوع لفاعلية متبوعه بخلاف نصب المفعول الثاني فانه ليس
لمفعولية المفعول الاول بل لمفعولية نفسه وفيه انه يلزم ان يكون اعراب
الصفة دالا على معنى في متبوعه لا على معنى فيه ويكون لمعنى في متبوعه ولا
يخفى بعده وتارة بان المراد بالجهة الواحدة العمل وعمل العامل في التابع
والمتبوع عمل واحد لانه ينصب العامل اليهما انتصابه واحده بخلاف غيرهما
وهذا لا يصح في المعطوف على مذهب من المذاهب لان عامله مقدر عند
البعض وحرف العطف عند بعض والاول بواسطة حرف العطف ومما
يشكل اشكالا معضلا ورود نحو جاني القوم رجلا رجلا فان اعرابهما
لكونهما معا حالا فان قيل هو ليس باعراب سابقه بل باعراب المجموع لانه
اجري عليهما اعراب المجموع لئلا يلزم ترجيح بلا مرجح يشكل جاني القوم رجلا

انظر هل الدقيقة في المراد باعراب سابقه

بحجر ضب خرب

بنحو

بحث النعت

فرجلاً وثمر رجلاً لانه يلزم ان لا يكون فرجلاً باعراب سابقه ويشكل بنحو
حسن يحسن فانه ليس بشي من التوابع الا ان يقال انه داخل في التابع ولم
يضبط ضبوطه لقلة احكامه وشهرة امره النعت ويسمى صفة ايضا عن فيه وشبهه
في توابع المنادى والنعت والوصف في اللغة بمعنى على ما في الصحاح والقاموس
والنهاية الجزرية جعل النعت اخص حيث خصه بوصف الشي بالحسن ذكر المص
في شرح المفصل ان الصفة معنيان عام هو ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود
تابعا كان او لا فيتناول خبر المبتدا وامثاله وخاص هو التابع ويخالفه ما
ذكره صاحب تلخيص المعاني حيث قال في بحث القصر المراد بالصفة في هذا
الباب المعنوية لا النعت النحوي فدل كلامه على ان شمول الصفة لخبر المبتدا
ليس بمعنى نحوي **تابع** جنس للنعت **يدل على معنى في متبوعه** اخرج به المص
التوابع كلها واورد عليه الرضي انه لم يخرج عنه اعجبني زيد علمه وجاني
القوم كلهم ونحن نقول لم يخرج عنه تابع اذ المعطوف يدل على كون المتبوع
مما يشارك الغير في كونه مقصا بالنسبة والتاكيد على ان المتبوع ليس متجوزا
فيه ولا مما ذكر سهوا والبدل يدل على ان المتبوع غير مقص بالنسبة و
عطف البيان يدل على ان المتبوع هذا الامر المعين ولو قيل المراد الدلالة
المقصودة وشي من تلك الدلالات غير مقصودة قيل يخرج عن تعريف النعت
النعت المبين لمعنى المتبوع نحو الجسم الطويل العريض العميق فان المقص فيه
بيان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه والنعت المؤكد نحو نفخة واحدة
فان المقص فيه تاكيد معنى في المتبوع لا الدلالة على معنى فيه ويرد عليه انه
خرج به الوصف بحال المتعلق نحو رجل حسن غلامه فان الوصف فيه يدل
على معنى في الغلام لا في الرجل حتى قيل ينبغي ان يزاد في التعريف او متعلقه
ولا شبهة في ان الاولى هي الزيادة وغاية توجيه التعريف ان المراد بمعنى في
المتبوع اعم من معنى فيه تحقيقا او تنزيلا والوصف بحال المتعلق لتنزيل
حاله منزلة حال المتبوع قال الرضي وقد يجعل حال متعلق الشي وصفا
لذلك الشي لتنزيله منزلة حاله نحو مررت برجل مصري حماره لحصول الفائدة

بذلك او ان المراد الدلالة على معنى في متبوعه اعم من دلالة الوصف وحده
او مع ضميمة المتعلق ولا خفاء في دلالته مع المتعلق على حال في المتبوع و
انما سمي وصفا بحال المتعلق لجريان الاعراب على ما يدل على حال المتعلق وانما
ميز عن الوصف بحال الموصوف مع ان كليهما للدلالة على معنى في المتبوع
لاختلاف احكامهما **مطلقا** قيد للظرف اي كاين في متبوعه كونا مطلقا غير مقيد
بزمان نسبة حصل الموصوف في الكلام وقصد به اخراج الحال اذ الحال يدل
على معنى كاين في ذي الحال في زمان نسبة حصل لذي الحال اذ تقدم التابع
والمتبوع يمنع اخراج الحال به نعم يصح ان يقال ذكر لبيان مدلول الصفة بحيث
يتميز عن مدلول الحال اذ هذا تعريف للصفة بتعيين مدلولها بقوله مطلقا
وان كان مستغنى عنه في تمام التعريف لكنه محتاج اليه في تعيين مدلولها
الذي قصد في ضمن التعريف ولا يخفى عليك انه يخرج باقي التوابع عن النعت
اذ دلالتها على معنى كاين في متبوعها كونا مقيدا بزمان نسبة لمتبوعها وفي
بعض الشروح ان قوله مطلقا قيد الدلالة اي دلالة مطلقة غير مختصة بمادة
يخرج به جاء القوم كلهم واعجبني زيد وعلمه واعجبني زيد علمه فان دلالة هذه
التوابع على معنى في متبوعها مختصة بالمادة حتى لو قيل اعجبني زيد وغلامه
وجاء زيد واعجبني زيد غلامه انتفى الدلالة وفيه ما عرفت من ان كل تابع
يدل على معنى في متبوعه وانه يخالف ما حمله المص عليه وانه لا يساعده
اللفظ مطلقا اذ يقتضي هذا التوجيه تانيث مطلقا ولما كان مظنة ان يقول
احد انه لا فايدة في وصف الشي لانه انما يكون الخطاب به مع من هو عالم بتلك
الصفة فلا فايدة للمخاطب في دلالة النعت على معنى في منعوته تعرض لبيان
فوايده وان كان من وظايف فن اخر ولذا لم يستوف بيانها وقد ساق الكلام
مساقا يفيد ما هو الغالب من تلك الفوايد وما هو النادر فقال **وفايدته**
تخصيص وهو تقليل الاشتراك في النكرات **او توضيح** وهو رفع الاحتمال
في المعارف هذا هو المصطلح النحوي ولا خفاء في امتناع اجتماع الفايدتين كما
نبه عليه بكلمة او الفاصلة ولا شبهة ان تكون فايدة وصف المعرف بلام العهد

مطلقا

لمجرد الثنا

ع
الذهني التخصيص نحو امر على اللئيم يسبني ودون التوضيح فتنبه وبه على امتناع
اجتماع هاتين الفايدتين مع ما يتلوه بقوله **وقد يكون لمجرد الثنا** وهو بيان صفة
الكمال والاشتهار مقابلة المدح مع الذم **او الذم** وهو بيان النقص اذا استغنى
الموصوف في نفسه عن الوصف **او التوكيد** وهو فيما اذا اشتمل الموصوف على
الصفة تضمنا او التزاما **نحو نفخة واحدة** اكد الواحدة لدفع توهم كون القصد
الى الجنس لان الاسم الحامل للجنس والوحدة ربما يقصد الى الجنس وربما
يقصد به الى الوحدة وقد يكون الوصف التوكيدي للاشارة الى ان
القصد الى الجنس نحو ما من دابة في الارض ولا طاير يطير بجناحيه **والاصل**
تفسيره ما في بعض النسخ ولا فرق **بين ان يكون مشتقا** في صحة الكونين ولا
فلا شبهة ان الاصل ان يكون مشتقا **او غيره** غير مغلوب وصفية الاسمية
نحو ارقم واسود وادهم وصعق فانه لا يوصف به بعد غلبة الاسمية ولا
يخفى انصوابه وغيره لان بين يطلب متعددا وفيه رد على سيبويه حيث اشترط ط
الاشتقاق فيه دون الحال وجوز جاني زيد اسدا ولم يجوز جاني زيد الاسد
وعلى ساير النحاة حيث اوجبوا الاشتقاق فيهما معا ولا يظهر فرق بين الحال
والصفة كما يقتضيه مذهب سيبويه ولا كما يقتضيه عدم تقييد المص
الحال الغير المشتق وتقييد غير المشتق في النعت بقوله **اذا كان وضعه**
الاظهر ان المراد بالوضع اعم من الوضع المشهور والمجازي اذ لا ينكر احد
مررت برجل عدل **لغرض المعنى** اي لغرض افادة المعنى اي القايم بالغير **عموما**
اي وضعا عاما بمعنى عموم ذلك الوضع جميع موارد استعماله **مثل تميمي**
يعني به صيغ النسبة سواء كانت بياء النسبة كما هو الظاهر من العبارة او بغيرها
كجمال وبقال على ما تقتضيه الدراية لكن يشترط ان يكونا على معنى النسبة
بخلاف قرشي ونحوه **وذي مال** يريد به ذا وفروعها من ذات وذوات وذوا
وذو وما في معنى فرع من فروعه من اولي واولات ومثل ذلك لوذعي وفطن
وجرشع بمعنى غليظ وصتم بمعنى شديد وشمردل بمعنى سريع وذو بمعنى
الذي والذي ونحوه من الموصولات المبدوءة بهمزة وصل **او خصوصا** اي

مشتقا او غيره

بمعنى

وضعا

١٢٣

عند سكاكي فاذا يوصف
العلم والمضاف اليه وإلى
الضمير والى اسم
الشار ....

[illegible]

كما مر

اصل معنى كل الرجل

جاني رجل رجل سوء

صف رجال ثلثة وبر قفيزان وثوب ذراعان

اياك ان تصف المصدر كما شئت

مررت برجل رجل

مررت برجل ابي عشرة

وضعا يختص ببعض موارد الاستعمال وهو قسمان سماعي وقياسي اشار الى بعضه
بقوله **مثل مررت برجل اي رجل** ونظيره اي المضاف الى لفظ موصوفه او ما في معناه ويختص
بالنكرة فانها في هذه الصورة استعيرت لمعنى الكامل فمعنى مررت برجل اي رجل مررت
برجل كامل ومعنى مررت برجل اي امرئ ايضا كذلك **وبقوله مررت بهذا الرجل** يريد به
كل اسم جنس معرف باللام جاء بعد اسم الاشارة فانه يصير المقصود منه افادة وصف
الرجولية في الذات المشار اليه ملحق بالصفة الكاينة بمعنى ذات له الرجولية **وبزيد**
هذا يريد به اسم اشارة فان اسم الاشارة في هذا الموضع مستعمل استعمال المشار اليه
فكما يصح قولك زيد المشار اليه يصح زيد هذا ومن القياسي كل وجد وحق فانه يوصف بها
المعرفة والنكرة اذا اضيف الى لفظ موصوفه بعينه ولا يوصف بها الاسم الجنس فتقول
جاني الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل ورجل كل رجل الى اخره فانها مستعيرة
للكمال في الشرف او الدناءة وتقول جاني اللئيم او ليس كذلك واصل معنى كل الرجل
انه جميع افراد الرجل حيث جمع جميع ما فيهم وجد الرجل معناه انه غير هازل في كونه
رجلا ومعنى حق الرجل ان غيره باطل رجوليته ومن القياسي وصف اسم الجنس بنفسه
المضاف الى الصدق بمعنى الجودة او الى السوء فيقال جاني رجل رجل سوء او رجل
صدق فانه مع المضاف اليه نازل منزلة سيئ او جيد ومن القياسي على ما صرح
الرضي المقادير نحو رجال ثلثة وبر قفيزان وثوب ذراعان والتسهيل جعل الوصف
بالعدد مقصورا على السماع واما السماعي فمنه المصدر بمعنى اسم الفاعل في الاغلب
او اسم المفعول نحو رجل عدل ورجل رضى فاياك ان تصف بالمصدر كلما شئت كما
تقتدي في الاوهام وكان منشاء الوهم شيوعه وكثرته ومنه ضروب غير شايعة
احدها الوصف بجنس مشتهر بمعنى مشتق نحو رجل اسد اي شجاع ورجل حمار اي
بليد وثانيها وصف اسم الجنس بنفسه يقال مررت برجل رجل اي كامل ورايت اسدا اسدا
اي كاملا وثالثها وصف الشيء بما صنع هو منه نحو خاتم حديد واستقبحه
سيبويه نثرا وشعرا وجوزه السيرافي ورابعها مررت برجل ابي عشرة ورجل لخ
لك وكانه يتاول المرثي او المشفق فيكون من الضرب الاول لا قسيما له كما يفيده
ايانا الرضي والاصل في النعت ان يكون مفردا اما لانه في الاصل خبر مبتدأ واما

لان الاصل ان يكون مشتقا وبكون جملة لانه ربما يكون الغرض من الجملة المعنى
واليه اشار بقوله وتوصف النكرة حقيقة جملة لانه ربما يكون الغرض او حكما كالمعرف
باللام للعهد الذهني لكن لا توصف النكرة الحكمية الا بجملة فعلية فعلها مضارع
كما لا يوصف من المفردات الا بنكرة يمتنع دخول اللام عليه نحو مررت بالرجل
مثلك وخير منك بالجملة الخبرية اطلق الجملة في خبر المبتدأ لانه يجوز زيد اضربه بلا
تاويل بخلاف جاءني رجل اضربه لانه لا يجوز الا بتاويل مقول في حقه اضربه وذلك
لان الصفة لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه له والجملة الانشائية
غير معلومة النسبة قبل تكلم المتكلم وليس المقصود من خبر المبتدأ الا افادة نسبة
غير معلومة للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الخبرية يجهل النسبة الانشائية و
يلزم الضمير لفظا او تقديرا والتقدير فيه اكثر منه في خبر المبتدأ وان كان اقل
منه في الصلة والمراد ضمير يرجع الى الموصوف فكان تعريفه للعهد ويوصف
مرفوعه قوله بحال الموصوف وبحال متعلقه المتبادر ما هو حاله في نفس الامر وحال
متعلقه كذلك فيلزم ان يكون جاءني رجل صابر نهاره من الوصف بحال الموصوف
وجاءني رجل حسن الوجه بنصب الوجه او جره من الوصف بحال المتعلق وليس
كذلك كما لا يخفى فينبغي ان يراد حال الموصوف على حسب العبارة وهو ما جعله
المتكلم حالا له ولو تجوزا فالاول من الوصفين يتبعه في الاعراب قد عرفت
معنى التبعية في الاعراب وهو اتحاد نوعي اعرابهما مع اتحاد الجهة وهل يصح
التبعية بهذا المعنى في المتوافق حتى يصح قوله والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فيه نظر فتامل فلا بد في كل صفة من الموافقة في
اربعة من تلك العشرة اذ لا يستوي فيه التذكير والتانيث ولا الجميع كان يكون
الصفة على لفظ المصدر نحو رجل صوم ورجال صوم وهكذا والثاني من الصفتين
لا يخفى ان كلام المص اشتمل على توضيح الواضح وذكر ما تركه الراجح اذ المتابعة
في الاعراب لا يحتاج الى البيان الاولى فالاول يتبع في التعريف والتنكير الخ
والثاني يتبعه في الاوليين يتبعه اي الموصوف في الخمسة الاول جمع اول ففي كل صفة
يجب الموافقة في امرين وفي البواقي لا يتبع الموصوف بل كالفعل في انه يعود تانيثه

متعلقة

وتذ

١٤٣

وتذكيره ونظايرهما على الاسناد الى الفاعل كما يكشف عنه بحث المذكر والمونث
وبحث تاء التانيث الساكنة قال الرضي جعل الثاني في البواقي كالفعل دون الاول
فرق من غير فارق وكيف لا وتثنية الصفة وجمعه وافراده وتذكيره وتانيثه باعتبار
فاعله الذي هو الضمير لا باعتبار موصوفه وانا اقضي العجب من هذا الرجل كيف غفل
عن هذين الرجلين وهولاء الرجال وكيف لم ينظر الى هذه المراة الى غير ذلك مما
لا ينفع في قطع مثل هذه المسالك لا يقال يشكل ما ذكره برجال صابر فانه لم يتبع
الصفة فيه موصوفها في الجمع وبعكس هذا من قولهم برمة اعشار وثوب اسمال لانا
نقول موصوفها في الاول ما قبل بمفرد مونث اعني جماعة من الرجال والصفة في
الثاني اي برمة مجتمعة من اعشار وثوب مجتمع من اسمال فان قلت جاءني رجل قام
ابوه وصف بحال المتعلق فكيف يصح ان يقال هو كالفعل وهو نفس الفعل قلت
الصفة فيه مجموع قام ابوه وهو وصف بحال الموصوف وهو كونه بحيث قام ابوه
بخلاف رجل قائم ابوه فان الصفة فيه قائم ~~وهو كونه بحيث~~ لجريان اعراب الصفة
عليه فلا ينقسم الجملة التي هي صفة الى ما هو حال الموصوف وما هو حال متعلقه
فان قلت تبعية الجملة في الاعراب وان امكن تصحيحها بجعل الاعراب بحيث يعم الاعراب
محلا كيف يستقيم تبعيتها في التذكير والتانيث ونظايرهما قلت الاظهر ان الجملة
بمعزل عن هذا البحث ومن هذا ينفتح ان الانسب تقديم هذا البحث على بيان كون
الصفة جملة خبرية ومن ثم اي من اجل انه كالفعل في الحاق علامة التانيث والتثنية و
الجمع دون موصوفه حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه
وجاز قعود غلمانه يعني تفاوت هذه الامثلة الثلثة بالحسن والضعف والجواز
اذ لو كان هذا القسم من الصفة تابع الموصوف لكان التفاوت بحسن قام رجل قاعد
غلمانه وامتناع الاخيرين وبهذا التقرير اندفع انا لا نم كون حسن قام رجل قاعد
غلمانه لكونها كالفعل بل لكونها كالموصوف في التذكير والافراد نعم لو قال حسن
قام رجل قاعدة غلمانه لكان متصحا ولم يحتج الى جعل قوله وجاز قعود غلمانه
معطوفا خارجا من حيز الظرف والمضمر لا يوصف ولا يوصف به الاسماء باعتبار الوصف
والوصف به اقسام اربعة ما يوصف ويوصف به كاسم الاشارة وما لا يوصف ولا

برمة اعشار وثوب اسمال

يوصف به كالمضمر وان المقصد ربه مع مدخولها صرح به الرضي في بحث الخبر الظرف
وما يوصف ولا يوصف به كالعلم واما ما لا يوصف ويوصف به فلم يوجد وان
مثل له ابن مالك باي المضاف الى مثل موصوفه نحو مررت برجل اي رجل فتامل و
اعلم انه لم يكن في نسخة الرضي قوله ولا يوصف به فاعتذر بانه تركه المص لتضمن
والموصوف اخص او مساو اياه اذ لا اخص من المضمر وظاهر هذا الحكم منقوض بما لا
يحصى من قولهم شي عجيب وامثاله فقيل المراد بالاخص والمساوي ما ليس فيهما الاعم
بل الاعرف والمساوي في التعريف وهذا الحكم مخصوص بالمعارف وحمل المساوي
عليه هين ويوجه حمل الاخص عليه بان يراد به ما لم يرد باختصاص بالتعريف يكشف
عن هذه الارادة قوله ولهذا لم يوصف ذو اللام الا بمثله لا بد من معرفة مراتب التعريف حتى تظهر
هذه المسئلة ومذهب سيبويه ان الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام
والموصول والمضاف في مرتبة المضاف اليه فلا يوصف المعرف باللام بالمضاف الى غير
المعرف باللام وعند المبرد المضاف انقص من المضاف اليه فيوصف المعرف باللام بالمضاف
الى الاربعة ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام وعند ابن
كيسان المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اسم الاشارة
ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال الماكي ضمير المتكلم ثم العلم الغير المشترك وضمير المخاطب
ثم ضمير الغايب الذي لا يستتر مفسره ثم اسم الاشارة والمنادى ثم الموصول وذو
الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه فالتابع الاخص على مذهب ليس صفة بل بدل
او عطف بيان وقوله او بمثله يتجه عليه انه ان اريد المماثلة في المرتبة يلغو قوله
او بالمضاف الخ وان اريد المماثلة في كون ذا اللام تعريف لا يصح الحصر لصحة وصف
اللام بالموصول ولما علم مما سبق ان كل مساو للشي او ادنى منه في التعريف يقع صفة
له وكان المضاف الى المعرف كذلك بالنسبة الى اسم الاشارة مع انه لا يقع صفة
له احتاج الى استثنائه فذكر ما هو بمنزلة الاستثناء عنه مع الاشارة الى وجه
مخالفته لاخواته فقال وانما التزم وصف باب هذا بعد ارادة وصفه بذي اللام لانه التزم
وصفه بذي اللام لانه لم يلتزم وصفه فضلا عن التزام وصفه بذي اللام ولا يخفى
ذكر الالتزام عن كلمة انما لانه دخل لقوله وصفه فكانه قال ما التزم الا للابهام

للابهام

والالتزام بذي اللام منقوض بجواز وصفه بالموصول الذي مع اللام ويلازم
الموصول واقتضاء ابهام باب هذا ذلك الالتزام في غاية الابهام وتكلفوا فيه بان
التوسل في ازالة الابهام بالمضاف الذي توسل في ذلك بابهامه بالمضاف اليه كان
من القصور والاستعارة من المستعير وهل يتوسل بطلق ذي اللام سواء كان موصوفه
لغرض المعنى ام لا اختلف فيه ذهب المص الى الاول كما اتضح من قوله فيما سبق
مررت بهذا الرجل وابن مالك الى اختصاصه بالموضوع لغرض المعنى وحكم بان الرجل
في المثال المذكور بدل ومن ثم اي من اجل ان وصف باب هذا لرفع الابهام ضعف
مررت بهذا الابيض لضعف ذلك الرفع فيه بخلاف ثبيت بهذا الابيض لان الملبس
خصه بالثوب وحسن مررت بهذا العالم بقي مباحث مهمة كثيرة النفع ما رايناها من
يبانها منها وحدة الوصف مع تعدد الموصوف فان كان العامل واحدا والمعمول المتعدد
مذكورا بطريق العطف ولم يكن المتعدد مختلفا بالتعريف والتنكير يجوز وحدة
الوصف نحو جاء زيد وعمرو المنطلقان كما يجوز جاء زيد المنطلق وعمرو المنطلق
فان اختلف بالتذكير والتانيث او بالعقل وعدمه يغلب العقل والتذكير نحو جاءني زيد
وهند العاقلان ورايت رجالا وافراسا ماشين وان لم يذكر المعمول المتعدد
بطريق العطف لا يصح وحدة الوصف فلا يقال اعطيت زيدا الغلام العاقلين و
لا ضرب زيد عمرا العاقلين بل يقال ضرب زيد العاقل عمرا العاقل او ضرب زيد
عمرا العاقل العاقل بنصب العاقل الاول ورفع الثاني وهو الاولى من العكس
لاتصال صفة بصفة موصوفه وخالف هشام وثعلب البصريين في امتناع ضارب
زيد عمرا العاقلان بناء على ان زيد وعمرو وكلاهما فاعل ومفعول معنى فهما في
حكم المتعدد المعطوف بعضه على بعض الا ان هشام يرجح رفع الصفة تقدما كلفا
وثعلب يسوي بين الرفع والنصب وان كان العامل متعددا بالتكرير نحو قام زيد
وقام عمرو الظريفان جاز وحدة الصفة وان لم يتعدد بالتكرير وكان متحدا في النوع
والعمل وكان احدهما معطوفا على الاخر والمعمولان متحدين في الاسم ولم يختلفا
تعريفا وتنكيرا اجاز الخليل وسيبويه وحدة الوصف نحو جاء زيد وذهب عمرو
الظريفان وضربت زيدا واكرمت بكرا الظريفين وجاءني غلام زيد وابو عمرو

الطرفين واخوك زيدا وابوك عمرو الظريفان والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين
زادوا اشتراط اتفاق العاملين في المعنى نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان و
غلام زيد وغلام عمرو الكريمين والكسائي اجاز وحدة الوصف وان اختلف العامل
والعمل معا اذا تقارب المعنى نحو ضربت زيدا واهان عمرو العاقلان لا انهما مهانان
معا وفيما امتنع وحدة النعت يجوز الوحدة مع القطع عن المتبوع وستعرف
معنى القطع ومنها وحدة الموصوف مع تعدد الصفات الغير المجتمعة في محل و
هو ما اذا كان الموصوف جمعا لكل جزء منه صفة تقول مررت بثلثة رجال كاتب
وكاتب وشاعر وقاري فان خلا بعض الاجزاء عن صفة لا يصح نعت البعض فلا
تقول جاني ثلثة رجال كاتب وشاعر بل يرفع كاتب وشاعر بتقدير منهم كاتب
وشاعر فيكون الوصف بجملة ومنها قطع الصفة بجعلها مخالفا للمنعوت
اعرابا بان تنصب او ترفع وشرطه ان يكون للمدح او الذم او للترحم وقد يكون
للتشنيع نحو بزيد الغاصب حتى نصب الغاصب والمرفوع بتقدير المبتدأ الضمير
اي هو والمنصوب بتقدير اعني وما يناسبها من امدح واذم وارحم
ولا يجوز اظهار هذه المقدرات اصلا ويجوز مخالفة المقطوع المتبوع تعريفا و
تنكيرا والاكثر في قطع النكرة ذكر الواو والاعتراضية نحو هذا رجل فاسق و
قاتل للفقراء وجاء قطع المعرفة ايضا بالواو وان تعددت النعوت فلك
قطع الكل والبعض ويجب تقديم غير المقطوع ومنها ان حذف الصفة كثير
انه قد يقع الوصف مصدرا بلا واما ويجب تكريره نحو قوله تعالى وظل من يحموم
لا بارد ولا كريم وقولك اسير سيرا اما شديدا واما غير شديد ومنها ان حذف
الصفة كثير اذا علم ومنها ان حذف الموصوف في غير موصوف الجملة والظرف
في غاية الكثرة وكثير في موصوف باحدهما اذا كان بعضا مما ذكر قبله مجرورا
بمن او في نحو قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم وفيما سوى ذلك لا يكون الا
في الشعر نحو انا ابن جلا ومنها انه اذا اجتمع من الاوصاف مفرد وظرف وجملة
قدم المفرد واخر احد الباقيين في الاغلب وليس تقديم المفرد بواجب خلافا للبعض
غفل عن قوله تعالى هذا كتاب انزلناه مبارك ونظايره ومنها انه يجوز

وحدة الموصوف مع تعدد الصفات الغير المجتمعة

قطع الصفة

ويجوز مخالفة المقطوع المتبوع تعريفا وتنكيرا

الوصف المصدر بلا

حذف الصفة كثير

حذف الموصوف في غير موصوف الجملة والظرف

صفة المضاف على المضاف اليه اذا لم يكن المقصود ملتبسا ويقال له الجر بالجوار نحو هذا جحر
ضب خرب بجر خرب والخرب هو الجحر لا الضب لكمال الاتصال بين المضاف والمضاف اليه
حتى انه قد يضاف المضاف اليه الى ما حقه ان يضاف اليه فيقال حب رمانك و
ليس لك الا الحب واشترط الخليل توافق صفة المضاف للمضاف اليه في الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث فلا يجيز ذلك في هذا جحرا ضب خربان خلافا لسيبويه
العطف اما مصدر عطف او بمعنى العطوف سماه الان بالعطف النحوي ثم عرف النسبة او مصدر
عطف عليه بمعنى كر لان متكلم الى طرف النسبة وتعديته بعلى لتوجيه الثاني فيما
تابع مقصود بالنسبة ليس الجار والمجرور صلة القصد والا لكان المعطوف مقصودا
بالنسبة اما قصد المدلول بالدال واما قصد الغرض بالفعل اذ لا ثالث وشي منهما
لا يصح فالباء للسببية اي تابع مقصود بسبب النسبة لكونه طرفا لها لان المعطوف
في الكلام كالمعطوف عليه طرف نسبة تامة او توصيفية او تعليقية او اضافية و
من جعله صلة القصد فقد انقطع عن توجيه الكلام فلم ينل من سعيه الا الملام وبعد
يرد على التعريف نحو زيد الفاضل فانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لكونهما
طرفي النسبة التوصيفية ولو خص النسبة بما عدا التوصيفية لخرج عن التعريف
زيد وعمرو الفاضلان على انه خروج عن صناعة التعريف بل عن صناعة البيان
تبين ان ما ذكره المص وتبعه الشارحون ان هذا القيد يخرج من الاغيار ما سوى البدل
يلوح عليه لوايح الخلل مع متبوعه يخرج عنه البدل اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه
ولا يخرج عنه المعطوف بالواو واما وام ولا وبل ولكن لانه مقصود بالنسبة لتنبني
النسبة المرددة او احدى النسبتين ايجابا والاخرى سلبا فالمعطوف عليه والمعطوف
مجتمعان في النسبة مختلفان في القبول وغفل عن هذا التحقيق الفحول فوقعوا
فيما وقعوا حرموا عن نيل المقصود والوصول يتوسط بينه اي بين العطف وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وسياتي الحروف العشرة في قسم الحروف لما فرغ من التعريف شرع
بيان الاحكام وابتداء بوجوب توسط احد الحروف العشرة وامتناع حذفها الا
شاذا تكميلا للحد ببيان ما يوجب مزيد توضيح المعطوف واوضح به كمال ايضاح او بيان
ما دخل عليه حرف التفسير ليس عطفا كما ذهب اليه بعض النحاة بل هو عطف

بحث العطف

احد الحروف العشرة وسياتي

كما ذهب اليه الجمهور نحو قام زيد وعمرو مثال للمقصود بالنسبة مع متبوعه فلذكر
زيد ايضا دخل في التمثيل وانما فصل بينه وبين المثل بيان الحكم لان بيان الحكم
لكونه موضحا كالتتمة للتعريف ولك ان تجعله مثالا للحكم قال المص لم اكتف بقولي
العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات بعضها يعطف
بعضها على بعض كقوله ٭ الى الملك القرم وابن الهمام ٭ وليث الكتيبة في المزدحم ٭ وقوله
يا لهف زيابة للحارث ٭ الصابح فالغانم فالآيب ٭ فالصفة المعطوفة يلزم ان يكون معطوفا
على متبوعه لانه يتوسط بينه وبين معطوف متبوعه احد الحروف لان التوسط تابع
الذكر ولا يخفى ان وجه عدم الاكتفاء لا ينحصر فيما ذكر لان الابدال ايضا يعطف بعضها
على بعض نحو اعجبني زيد علمه وحسنه قال الرضي فانتقض بالصفة المعطوفة حد العطف
لانه تابع مقصود بالنسبة الوصفية مع متبوعه واجيب بانه من هذه الجهة معطوف
ولا باس بدخوله انما المحذور دخوله بالقياس الى موصوفه وهو غير لازم ونحن نقول
للمص جهات اخر لعدم الاكتفاء بهذا التعريف على معرفة المشروح احدها انه من احكام
المعطوف ولا يعرف الشيء بحكمه وثانيها انه يتوقف معرفة المعطوف بهذا التعريف
على معرفة العشرة فلا يحصل به المعرفة الان وثالثها انه يعرف من التعريف الذي
ذكره معنى هيئة العطف وقد التزم ذلك في تعريف التوابع وهذه فائدة جليلة
للتعريف لا يرضى بفواتها واذا عطف على المرفوع المتصل بخلاف المنصوب والمرفوع المنفصل
فانه لا يشترط للعطف عليهما اكد بمنفصل يعني شرط العطف على المرفوع المتصل
التاكيد بمنفصل وهذه العبارة شايعة في كون الجزاء شرطا للشرط قال الله تعالى اذا
قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الآية فلا حاجة الى تقييد قوله اكد بقيد ولا فان قلت
ما هو المتقرر ان الشرط سبب للجزاء فكيف يستفاد كون الجزاء شرطا له قلت اذا
كان الشرط علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده بحسب الخارج ويكون سببية
الشرط بحسب تعقله ولهذا يفسر الشرط في مثله بالارادة فيقال في تفسير اذا
قمتم الى الصلوة اذا اردتم القيام وفي تفسير اذا عطف على المرفوع المتصل اذا
اريد العطف على المرفوع المتصل فاحفظه فانه مما يحفظ مثل ضربت انا وزيد وههنا نكتة
جليلة لا بد من التنبيه عليها وهو انه انما يصح العطف بهذا التاكيد اذا صح التاكيد

انظر الفائدة الجليلة التعريف

واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل

انظر كون الجزاء شرطا للشرط

مثل ضربت انا وزيد

وهو ما وجد فيه مقام التاكيد من تقرير امر المعطوف في النسبة او الشمول حتى لا يصح
التاكيد لمجرد تصحيح العطف اذ لو جاز لم يتم تعريف التاكيد بما يقرر امر المتبوع في النسبة
او الشمول اذ يخرج عنه ما يصحح العطف على الضمير المرفوع المتصل الا ان يقع فصل بين
المعطوف والمرفوع المتصل سواء كان قبل حرف العطف كما في مثال المتن او بعده نحو ما
اشركنا ولا اباؤنا فيجوز تركه نحو ضربت اليوم وزيد ويجوز ذكره نحو ضربت انا اليوم
وزيد لما عرفت لان الداعي الى التاكيد ليس العطف بل امر اخر فصحح العطف لا يقع عند
اعلم ان المراد بقوله فيجوز ترك الجواز بلا قبح كما هو المتبادر والتاكيد لدفع القبح فلا يرد
انه يجوز الترك عند الكوفيين بلا قبح مطلقا وعند البصريين مع قبح عند عدم
الفصل فليس الجواز من فروع الفصل نعم يرد انه لو قال واذا عطف على المرفوع المتصل
لا بد من فصل نحو ضربت انا وزيد وضربت اليوم وزيد لكفى واذا عطف على الضمير
المجرور اعيد الخافض اسما كان او حرفا لان عطف الضمير على الضمير المجرور
لا يمكن بدون ذلك والا لزم انفصال الضمير المجرور وجعل مطردا فاحفظه فانه
لا صيافة وكذلك اذا عطف الضمير المجرور اعيد الخافض نحو مررت بزيد وبك
فاغتنمه فانه من مستخرجاتنا من القوة الى الفعل وهل هذا الحكم من قبيل واذا اوتي
المعرف باللام قيل يا ايها الرجل حتى يكون في معنى واذا قصد العطف على المضمر
المجرور يعدل عنه الى عطف جميع الجار والمجرور كما يعدل عن نداء المعرف باللام
الى نداء اي فيكون المعطوف مجموع الجار والمجرور والجار او اعادة الجار شرط
عطف المجرور وعند الجار لا حكم له في التركيب رجح الرضي الثاني بشهادة ينبي وتخلف
فان بين الثاني نحو لا معنى له وفيه انه لغو بحسب المعنى لكن له النصب ولا
له سوى العطف الصوري فالمعطوف هو الجار والا لم يستحق النصب فمعنى ان
يكون ناجر الضمير به فيكون بالاصالة لا بالعطف مثل مررت بك وبزيد واما مررت
بك وبه فاعادة الخافض فيه للعطف على الضمير المجرور ولعطف الضمير المجرور
والمعطوف في حكم المعطوف عليه هذا الحكم منهم يقتضي كون الموافقة بين المعطوف
والمعطوف عليه اشد منها بين الموصوف والصفة حيث قيدوا المطابقة في
الصفة بعشرة اشياء او خمسة واطلقوها ههنا فاقتضى ذلك الموافقة من جميع الوجوه

الا ان يقع فصل

فيجوز تركه نحو ضربت اليوم وزيد

المتصل

انظر ما هو من مستحسنات الشارح

انظر ... وبك ...

مع انه ليس المطابقة فيه مثل المطابقة في الصفة بل دونها وايضا هذا الحكم منقوض
بقولهم يا زيد والحارث ويا زيد وعبد الله ورب شاة وسخلتها ولا رجل وامرأة
الى غير ذلك مما لا يحصى ودفع النقض برب شاة وسخلتها على انه في تقدير التنكير
وحمله بتقدير سخلة لها او جعل الضمير نكرة كما في ربه رجلا لكن بلا تمييز على
الشذوذ لا حاصل له لانه انما ينفع لو جاز رب سخلتها بهذا التكلف فالاولى دفع
النقض بانه شاذ ولا نقض للقاعدة بالشواذ وتكلف الشيخ الرضي بان المراد ان
المعطوف في حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله اذا كان ما يقتضي الحكم في
المعطوف باقيا في المعطوف عليه ثم قال وكذلك في حكمه العارض له بالنظر الى
نفسه وغيره وكما في يا زيد وعمرو فان البناء عرض عمروا بالنظر الى نفسه
وهو كونه مفردا معرفة بالنظر الى حرف النداء هذا وفيه اثار الاهمال من الا
الاختلال احدها انه لا يشمل زيد وعمرو قايمان فان عمروا في حكم زيد لا
بالنظر الى ما قبله بل بالنظر الى ما بعده من الخبر فينبغي ان يقول بالنظر الى غيره
بدل قوله بالنظر الى ما قبله وثانيها ان التقييد بقوله بالنظر الى ما قبله لا فايدة
فيه بل يكفي ان يقال المعطوف في حكم المعطوف عليه اذا كان ما يقتضي الحكم موجودا
فيه وبعد اللتيا والتي لا فايدة لهذا الحكم ومن ثم لم يجز فيما زيد بقايم او قايما ولا
ذاهب عمرو الا الرفع لانه لا بد للمسند المشتق من ضمير للمسند اليه ولا ضمير في ذاهب
لزيد لانه حال عمرو فلو خفض او نصب لكان مشتقا مسندا الى زيد مع انه لا
ضمير فيه لزيد بل فاعله عمرو فلا يصح فيه الا الرفع بان يكون خبرا لعمرو مقدما
عليه ويكون الجملة معطوفة على الجملة ولا مجال لعطف المفرد على المفرد كذا قالوا
ونحن نقول يجوز ان يكون عطف جملة على جملة بان يكون ذاهب مبتدا مسندا
الى فاعله لوقوعه بعد النفي وان يكون عطف مفرد على مفرد بان يكون ذاهب
عطفا على محل قايم وعمرو عطفا على محل زيد فيكون من عطف معمولي عامل
واحد على معمولي عامل واحد ويكون نظير ضرب زيد عمروا وبكر خالدا وبهذا تمكنت
من ان تجعل زيد قايم وعمرو قاعد من عطف مفردين على مفردين فاحسن التامل
واعلم ان الاشتمال على الضمير اعم من ان يكون صريحا او بحسب المعنى ولهذا

ومن ثمه لم يجز فيما زيد بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع

جاءني رجل قايم ابواه لا قاعدين فانه في معنى لا قاعدا ابواه وجاءني رجل
حسنة جاريته لا قبيحة فانه في معنى لا قبيحة جاريته صرح به الرضي وبهذا عرف ان المعطوف
لا يجب ان يكون في حكم المعطوف عليه باعتبار مطابقته لموصوفه في الافراد بل
يكفي ان يكون في حكمه بحسب المعنى والخاص الذي يطير فيغضب زيد الذباب دفع لما يتوجه
على قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه في الحكم حيث وجب اشتمال المعطوف عليه
على ضمير الموصول وخلا المعطوف عن ضمير الموصول ولا يذهب عليك انه لا يتوجه عليه
لان المعطوف على ما عرفه لا يشمل يغضب زيد لانه جملة لا محل لها من الاعراب والمعطوف
بمعنى تابع مقصود بالنسبة الخ وليس الجملة العارية عن الاعراب تابعة الا ان
يؤول قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ببيان حكم المعطوف الاعم مما عرفه ولا
يخفى جزالته وبعده عن الفهم لان فاء السببية منع لنقض القاعدة بمنع
منع كونه معطوفا والرضي سلم النقض به وجعل فاء السببية فاء العطف وقيد القاعدة
السابقة بما اذا لم يكن المعطوف متعلقا بالمعطوف عليه وكالجزء منه ومرتبطا به
كما في المعطوف بالفاء وثم ولو ولما وبمعنى مع ولا يخفى عليك ان الرضي مستغن
بما قدمه من ان الاشتمال على الضمير اعم من الاشتمال الصريح او في مفهوم الكلام عن
هذا التقييد لان المعطوف المتعلق كذلك مشتمل على ضمير بحسب المفهوم لا محالة
فالمعطوف بالفاء نحو الذي يضرب فقام عمرو في معنى ضرب وقام عمرو وعقيب ضربه
وهكذا واذا عطف على عاملين اي على معمولي عاملين وذكر فيما الماضي الدال على تحقق
الوقوع لا بيان في الحكم بعدم الجواز لان الوقوع من المحققين كتابعي الفراء ولانه يكفي لاستمرار
تحقق الوقوع في المستثنى ومن لم يتنبه تشبث بانه تنبيه على ان العطف مرة وواحدة
ادعى المخالف غلبة وقوعه نحو عليه القول بان العرب يتعلق بكل حشيش وقيد العاملين
بقوله مختلفين تنبيها على استغراق الحكم كما في وما من دابة في الارض ولا طائر
يطير بجناحيه فان وصف الشيء بما يعم الجنس يقصد به عموم الحكم وشموله للجنس ولا
يبعد ان يقال احترز به عن مثل ضرب واكرم زيدا عمرا وبكر خالدا فانه جائز بالاتفاق
مع انه عطف على معمولي عاملين على مذهب الفراء لانه اعمل ضرب واكرم معا في
المتنازع فيه والمراد المختلفين في المعمول بان يكون لكل معمول لا مختلفين في العمل

المعطوف لا يجب ان يكون في حكم المعطوف عليه باعتبار مطابقته لموصوفه في الافراد

واذا عطف على عاملين

مختلفين

ووصف الشيء بما يعم الجنس يقصد به عموم الحكم وشموله للجنس

كما يتبادر من العبارة والا لم يدخل فيه ان زيدا ضرب عمروا وبكرا خالدا ومبهم من
قال قيد بمختلفين لدفع توهم ان ضرب ضرب زيد عمروا وبكر خالدا لا يجوز لانه
عطف على معمولي عاملين متحدين هما ضرب ضرب وهذا وهم لا من وجه احدا لا
عمل لضرب الثاني ولا اتحاد له بضرب الاول اذ لا تتصور الاثنينية مع الاتحاد لم
يجز خلافا للفراء هذه جملة معترضة اي خالف الفراء خلافا فايدته التنبيه على
ان الحكم خلافي ولا ضير في موقع الجملة المعترضة ففي حصر الجواز في المثال المذكور
خلافان احدهما للفراء وهو متعلق بالجزء السلبي للحصر والاخر لسيبويه وهو متعلق
بالجزء الثبوتي وحق الخلاف ان يذكر بعد تمام الحكم والحكم لا يتم بدون المستثنى
الا ان المص قدم خلاف الفراء على المستثنى تنبيها على انه في الجزء السلبي واحترازا
عن ان يفهم ان الفراء مع سيبويه كما هو المشهور بعدما انه لم يرض بالمشهور لا
ان الرضي صوب المشهور قال صوابه خلافا للاخفش لكن الاخفش ايضا لا يجوز
مطلقا ويجوز احدهما مطلقا بعم من المص اذ اجمعوا على عدم الجواز فيما اذا فصل مجرور
عن حرف العطف بغير لا المؤكدة للنفي الزايدة بعد العاطف ولا مانع سواه
عند الاخفش فاذا ارتفع جاز العطف وعند الاعلم يشترط في جوازه ان يكون
المجرور مقدما في المعطوف والمعطوف عليه ايضا فلا يجوز عنده زيد في الدار
والحجرة عمرو ويجوز عند الاخفش فقوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو يراد به صورة
تقديم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه وقال ابن مالك في التسهيل يجوز
عند الاخفش ان كان احدهما جارا او اتصل المجرور بالعاطف او انفصل بلا
وعلى هذا يراد به صورة تقديم المجرور في المعطوف من غير اشتراط التقديم في
المعطوف عليه خلافا لسيبويه في جواز المثال المذكور ايضا فسيبويه يمنع مطلقا
والفراء بزعم المص يجوز مطلقا والمص تابع لمن حصر التجويز في مثل في الدار زيد
والحجرة عمرو باحد المعنيين هذا تحقيق كلام المتن ولما اشكل على بعض الشارحين
ذكر خلاف الفراء قبل تمام الحكم جعل خلاف الفراء قيد الحكم وفسره بانه
لم يجز مع خلاف الفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فانه ليس عدم الجواز
مع خلاف الفراء فيه خلافا لسيبويه في تحقق الجواز مع عدم خلاف الفراء فيه و

الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو

خلافا لسيبويه

نعلم ان الخلاف لا يكون قيد الحكم موثرا في الاستثناء او انه لا يعلم جواز في الدار زيد
والحجرة عمرو اذ لا يلزم من انتفاء الجواز مع خلاف الفراء الجواز لجواز ان يكون المتحقق عدم
الجواز بدون خلاف الفراء ولا يعلم عدم جواز المثال المذكور عند سيبويه اذ يحتمل ان
يكون خلافه في انتفاء خلاف الفراء لا في الجواز وههنا مسايل مهمة لا بد من وجه
عن ايرادها فصول وقد يحذف الواو مع معطوفها كقوله تعالى سرابيل تقيكم الحر
اي والبرد وعوقبه وحكم الرضي بشذوذه في بحث الحذف ويشاركه في الاول الفاء
كقوله تعالى فارسلون يوسف اي فارسلوه فاتاه فقال يوسف وام كقوله دعاني
اليها القلب اني لامره سميع فما ادري ارشد طلابها اي ام غي وفي الثاني ونحو ما
حكى الاخفش اعط درهما درهمين ثلثة ويحذف المعطوف عليه بالواو وكثيرا نحو قول
العرب لمن قال مرحبا واهلا بك واهلا اي مرحبا واهلا وبالفاء نحو قوله تعالى ان اضرب
بعصاك البحر فانفلق اي فضرب فانفلق وبدونهما او نحو فهل لك او من والديك
قبلنا يوسح اولاد العشار ويفصل اي هل لك من اخ او من والد واثبت الرضي في
ثم وحتى ولا وبل ولكن ايضا بعد حروف الايجاب ومنع حذفه اذا كان العطف بام
واما بعدها وقال وقد يحذف المعطوف عليه مع ام قال الله تعالى ام من هو قانت
اناء الليل والتقدير اكافر خير ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف بالواو على
المعطوف عليه لضرورة الشعر على ما قاله ابن مالك في التسهيل وبعد الفاء وثم
واو ولا ايضا على ما في الرضي لكن ذكر لذلك التقديم شرايط ان كنت طالبا فيها فعليك به
ويصح الاخبار عن المعطوف عليه والمعطوف بالواو بخبر واحد فيطابقهما
الخبر او ضمير فيه فتقول زيد وعمرو جاآني واسدان وهذا ظاهر وكذا يصح
الاخبار بخبر واحد في العطف باو نحو زيد او عمرو جاني واسد ويجب الافراد و
لا يصح في العطف ببل ولا الا عن احدهما نحو زيد لا عمرو جاني او اسد وزيد بل
عمرو جاني او اسد فيجب مطابقته لاحدهما واختلف في العطف بالفاء وثم نحو
زيد فعمرو جاني فقيل يصح الاخبار عنهما بخبر واحد فيقال جاآني وقيل لا يصح
لان الترتيب يأباه واختار الرضي الاول وقال الجاني الرجلان يحتمل الترتيب ولا
ينافيه وفيه انه لا يكفي احتمال الترتيب بل لا بد من احتمال افادة الترتيب والذو ق

عدم صح

مسايل مهمة

تحذف الواو مع معطوفها

اعط درهما درهمين ثلثة

ويصح الاخبار عن المعطوف عليه والمعطوف بالواو بخبر واحد

التعقيب

السليم بعرف ان زيد فعمرو ويستدعي الفراغ عن الاخبار عن زيد قبل افادة
وحتى وان شارك الفاء وثم في افادة الترتيب لكن الضمير بعد المعطوف والمعطوف
عليه بها لهما صرح به الرضي وذلك لتفاوت بين ترتيب تقييده حتى وترتيب تقييد انه
انه وسيرد عليك في قسم الحرف ان شاء الله تعالى ويجوز عطف الاسم على الفعل و
بالعكس اذا صح تاويل احدهما بالاخر وعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا
لبعضهم ويجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل لكن الثاني
اولى ويجوز عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس وقال ابن جني لا يجوز بغير
الواو ولا يرتبك صحة مررت بزيد وعمرو بالرفع في وجوب مطابقة اعراب المعطوف
للمعطوف عليه لان نظايره من قبيل عطف الجمل والتقدير وعمرو كذلك ولا يجوز
الفصل بين العاطف والمعطوف المجرور فلا يجوز مر بزيد وامس عمرو بل يجب و
عمرو امس ويجوز في المرفوع والمنصوب بالظرف في الضرورة دون غيرها عند
الكسائي والفراء وابي علي ومطلقا عند غيرهم ويجوز الفصل بالقسم بشرط ان لا
يكون العاطف على حرف واحد ولا يكون ام نحو قام زيد ثم والله عمرو وبالشرط
ايض نحو يقوم زيد ثم ان اكرمني عمرو وبالظن ايض نحو خرج زيد او ظن عمرو
التاكيد مهموز ومثال ومعناهما في اللغة واحد وهو التوثيق وفي الاصطلاح
تابع يقرر امر المتبوع في القاموس الامر الحادثة **في النسبة** اي كاينا لاجل النسبة
فكلمة في بمعنى اللام كما في قوله عليه السلام عذبت امراة في هرة اي يقرر امر
المتبوع الحاصل له بالنظر الى النسبة من كونه منسوبا او منسوبا اليه والمراد بالنسبة
ما يشمل النسبة التامة والوصفية والاضافية والايقاع الى غير ذلك فقوله
في النسبة بيان وتقييد للامر احترازا عن الصفة فانه يبين امر المتبوع في حد ذاته
مع قطع النظر عن النسبة فهذا يفرق بينه وبين الصفة في نفخة واحدة لا باعتبار
ان التاكيد يقرر امر المتبوع باعتبار الموضوع له والصفة يقرره باعتبار المعنى
التضمني كما زعم المصنف لان جائني انسان حيوان تاكيد ولا يقرر امر المتبوع باعتبار
المعنى الموضوع له بل باعتبار المجازي وتقرير امر المتبوع في النسبة جعله
مقررا في ذهن السامع بان لا يظن غفلته عن سماع اللفظ او بان لا يتردد في شانه

المسموع

ويجوز عطف الاسم على الفعل وبالعكس
وعطف الماضي على المضارع وبالعكس
وعطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس
ولا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف المجرور
بحث التاكيد

المسموع هل هو بمعناه الحقيقي او المجازي وهل النسبة اليه بحسب الحقيقة او المجاز
فالمزيل للاول تكرير اللفظ عقلا وعرفا وللثاني تكرير اللفظ عرفا ونفسه وعينه
عقلا وعرفا ولا يخفى ان تقرير امر المتبوع في الشمول ايض داخل في تقرير امر المتبوع
في النسبة فان قولنا جاني القوم كلهم يزيل تردد السامع في ان المسند اليه هو المجموع
فيكون الكلام حقيقة او البعض فيكون مجازا الا انه جرى عادتهم بذكر الشمول
في مقابلة قولهم في النسبة ومقرر الشمول كلاهما وكل واجمع واتباعه فان قلت
قد تحقق بما تقرر ان التاكيد يقرر امر المتبوع من حيث انه منسوب او منسوب اليه
فيقرر النسبة ويؤكدها وهذا ينافي ما حقق في محله من ان انت ضربت يؤكد الحكم دون
ضربت انت قلت يمكن التوفيق بان انت ضربت [illegible] يؤكد وقوع الضرب عن المخاطب
في الواقع وضربت انت لا يؤكد الا كون المخاطب منسوبا اليه عند المتكلم وان المتكلم
قصد النسبة اليه دون غيره لا انه المنسوب اليه في الواقع وكم بينهما **وهو اي**
التاكيد المذكور تاكيد **لفظي ومعنوي** والتاكيد مطلقا وهو بعيد اذ لم يعرف التاكيد المطلق
معنوي وانما سمي لفظيا لانه يقرر نفس لفظ المتبوع ايض كمعناه بخلاف المعنوي فانه
لا يقرر الا معناه **فاللفظي تكرير اللفظ الاول** قيل اي التاكيد اللفظي تكرير اللفظ
الاول اذ اللفظي الذي هو قسم التابع لا يكون تكريرا كذا قيل والظاهر انه عرف التاكيد
اللفظي بالمعنى المصدري على خلاف السوق واحال معرفة التاكيد اللفظي بمعنى
التابع على فطانة المتعلم بالقياس اليه بدليل قوله والمعنوي بالفاظ محفوظة اي
كان المعنوي بمعنى التابع لوجب ان يقال والمعنوي الفاظ محفوظة يخرج عنه نحو
ضربت انت واجيب بانه تكرير اللفظ الاول حكما لان انت نايب عن التاء لضرورة
امتناع تكرارها ولا حاجة الى هذا الجواب للاجماع على ان الضمير في انت هو التاء
وان عماد ففي ضربت انت التاكيد هو التاء فهو تكرير الاول نفسه وكذا ضربتك
اياك عند من يجعل الضمير الكاف ولفظة ايا عماد ونعم يحتاج اليه عند من يجعل الضمير
لفظة ايا او المجموع وكذا يحتاج اليه في دفع النقض بقولك مررت بك انت وبقيض
انت ولك ان تقول لا اشكال بضربتك اياك لان نحاة البصرة على ما في التسهيل و
النحاة من غير تقييد على ما في الرضي على انه بدل وان قال الرضي ان هذا عجيب

بيان
يمكن
لفظي ومعنوي
فاللفظي تكرير اللفظ الاول
كيد
تكرار التاكيد
انه لا يتبع نفسه بان
بخلاف ضربتك اياك فانه تاكيد عند
نفسه لما يتبع
ولفظة ايا عماد

فانه كضربتك انت في انه تكرير الاول بمعناه فيجعل الثاني تاكيدا اتفاقا والاول بدلا
لا يحصل بل هما تاكيدان من غير خفاء وذلك لان تعريفهم صحيح على ما زعموا واخطاهم
الرضي وقال الرضي وقول الزمخشري ان الثاني في قولهم مررت بك بك بدل اعجب من
قولهم وهذا مثل قوله في باب المنادى ان يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي
على ان هناك ما ينبه تعجب الرضي وينصرف التعجب اليه وهو ان النحاة قصدوا
ازالة البعد من استعمال العرب وانهم كيف وقعوا في ذلك الاستبعاد مع الغناء في صحة
انت في وجوه بانهم لما قالوا في البدل ضربتك اياك احتاجوا في التاكيد الى ضربتك
انت فرقا بينهما ولم يعكسوا لان البدل المقصود بالنسبة احق من ان يكون بلفظ
يقتضيه عامله لانه احق من متبوعه بعامله والزمخشري وجد هذا المعنى
بعينه في مررت بك بك ومررت بك انت فتبعهم وقال ما قال وفي يا زيد
زيد لم يجد التاكيد مستحقا للبناء فحكم بكونه بدلا ويجري اي التكرير فيصح قوله
في الالفاظ كلها على عمومه اي التاكيد اللفظي ولا خفاء في عدم جريانه في
تاكيد فيجب اما تخصيص الالفاظ بما يستحق الاعراب واما حمل جريانه في الالفاظ
كلها على ~~الالفاظ التي تستحق الاعراب لانه لا يصلح ان يكون تابعا فضلا عن كونه~~
ما يلزمه من عدم حصره في معدودة كنفسه ولا يذهب عليك معرفة جريان التكرير
في اللفظ كله فانه من المهمات فنقول ملخصا لكلام الرضي اللفظ اما مستقل
يصح ان يبتدأ به ويوقف عليه وذلك الاسماء سوى الضماير المتصلة والافعال
وحروف الايجاب واما غير مستقل وهو ما لا يصح فيه الامران من الضماير
المتصلة العاقدة لصحة الابتداء بها والحروف العاقدة لصحة الوقف عليها وهي
ما عدا حروف الايجاب فالمستقل يصح تكريره مع فصل وبلا فصل نحو ضربت
زيدا ضربت وضربت ضربت زيدا وغير المستقل ان كان على حرف واحد او في
الاتصال بالكلمة نحو مثالهما في حروف العطف وحروف الجر والباء في كلمة
كالضماير المتصلة لا تكرر بدون عماده الا في الضرورة فنقول في تاكيد
من من زيد من زيد في تاكيدنا ضربت ضربت وجاء في الضرورة يوم تقبين فلا زبهم
واذا كرر مع العماد فان كان العماد اسما ظاهرا فالمختار في التاكيد اقرار الضمير

الفاظ لا يستحق الاعراب لانه لا يصلح ان يكون تابعا فضلا عن كونه تاكيدا

فقوله

فقوله مررت بزيد بدوان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره
وحده نحو ان زيدا قايم ولا حسن الفصل نحو ان في الدار ان زيدا قايم و
ليت بكر البته قايم وللضمير المتصل طريق اخر للتاكيد قد عرفته فتذكر فان قلت
قد القينت في اثناء تحقيقك هذا اشكالا على تعريف التاكيد اللفظي بصدق تكرير
اللفظ الاول على المحمولين في انا غلامك غلامك اذا اردت تاكيد الضمير لان الغلام
ليس تاكيدا مع انه تكرير اللفظ الاول قلت اشكل عليك لعدم تحقيقك معنى
التكرير ومعنى التكرير اعادة اللفظ الاول لما ذكرته اولا وفي ضربت ضربت لم تذكر
ضربت لما ذكرته اولا وهو الاخبار بالضرب بل ليعيد عليه الضمير المتصل وفي
مررت بك لم يعد الضمير لتضيف اليه فعله بل ليعيد عليه البناء ولولا ذلك
لكان الغلام في قولك غلامك غلامي تاكيدا وكذا شعري شعري وانا انا ولا
يخفى عليك كم الجهد في تحقيق المقام وما يجهدني لولا الملك العلام فاحفظ ما جمع
عنه اعلام بعد اعلام تكن عبدا شاكرا عارفا بالحق الانعام ومما عده من التاكيد اللفظي
الاتباع وهو موازنة الشيء بكره بعده مع الاتفاق في الحرف الاخر وهو قسمان ما يكون
له معنى بدون ذكر المتبوع ظاهرا وغير ظاهر بل بضرب من التكلف وما لا يكون له
معنى بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى نحو حسن بسن وقسن وكا
عبروا الاول احترازا عن التكرير الصرف ولا يخفى ان ادخاله في تكرير اللفظ الاول
سيما القسم الاول مشكل فتامل وقد يدخل ثم والفاء من الحروف العاطفة
على التاكيد اللفظي قال صاحب التسهيل دخولهما عند امن اللبس على الجملة جوز
نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما اذا خيف من اللبس فلا يدخل
نحو ضربت زيدا والمعنوي بالفاظ محفوظة اي غير داخلة تحت ضابطة او بالفاظ
قليلة اذ الحفظ لازم القلة عرفا لسهولة حفظ القليل وهي نفسه وعينه ويزاد فيهما
الباء فيقال جاء زيد بنفسه او بعينه ولا ياتي نفسه وعينه بهذا المعنى عين
تاكيد فلا يقال جاءني نفس زيد بمعنى عين زيد وذاته ولا جاءني عين زيد بهذا
المعنى صرح به التسهيل وكلاهما اكتفى بذكر المذكر لانه الاصل يفصح عنه ما
سيجيء ومعناه اثنان لكن استغني بالتاكيد به عن التاكيد باثنين فلا يوكد باثنين الا

وبما علم من التاكيد الاتباع اللفظي

والمعنوي بالفاظ محفوظة وهي نفسه وعينه وكلاهما

العوام فيقولون بالزيدين اثنيهما وكله بمعنى جميعه لا بمعنى كل واحد وان يستفاد منه العموم ايض وكلاهما وكلتا مضافين الى الضمير لا يقعان عن الثاني بكثرة الا مبتدئين ونقل يقعان عن مبتدين وفي حكم جميعه الا انه يقع عن تاكيد بلا صفة نحو القوم مررت بجميعهم ورايت جميعهم وجاني جميعهم حكم الجميع مطلقا كل مضاف الى موكده نحو جاني القوم كل القوم واجمع ولا يضاف الا مع الباء الزايدة نحو جاني القوم باجمعهم واكتع وابتع وابصع قيل هذه الثلثة اتباع لاجمع ولا معنى له بدونه وربما تتكلف لها معان وفي ابصع اللغة الفصحى بالصاد المهملة فالاولان يتعاقبان تاكيد المفرد والتثنية والجمع باختلاف صيغتهما بان يفرد المذكر الواحد والمونث ويجمعا جمع قلة للتثنية والجمعين وقد يقابل نفساهما وعيناهما وضميرهما فيفرد ويوكد ضمير الموكد المذكر المفرد ويثنى للتثنيه ويجمع بالواو والنون لجمع المذكر العاقل ويجمع بالنون لجمع المذكر الغير العاقل ولجمع المونث وللتثنيه على ان المختار في التثنيه صيغة جمع القلة فالـ تقول نفسه نفسها نفسهما انفسهما انفسهم انفسهن والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما وقد يوكد بهما متعدد غير مثنى اذا اتحد معنى عاملهما نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما بخلاف توقف زيد وذهب عمرو كلاهما ح مه التسهيل وقد يكتفى في المذكر والمونث بكليهما عند الكوفيين ولما سمى الثاني اولا بالتغليب استحق الثالث اسم الثاني والباقي اختاره على البواقي لملاحظة جهة الوحدة وهي كونه لغير المثنى وكون الباقي لغير المثنى على ما هو الغالب والا فقد يستغنى بكليهما عن كليهما وعلى مذهب البصريين والا فالكوفيون من وافقهم من البغداديين وابن خروف والاخفش جوزوا تثنية اجمع وجمعا اتباعهما نعرف كلاهما من التسهيل باختلاف الضمير في كله للمفرد المذكر كلها للمونث كلهما للمثنيين كلهم لجمع المذكر العاقل كلهن لجمع غير المذكر العاقل وقد يجي كلها لجمع غير المذكر السالم والصيغ في البواقي جمعه لعدم جهة الوحدة هنا فتامل اجمع جمعا اجمعون جمع وقد وافق الجمعان في الخروج عما هو القياس وقد يجي جمعا لجمع غير سالم نحو جاني رجال جمعا ولا يصح جاني

فالاولان

رجال كلهن جمع لتاويل الرجال بالجماعات لان مفرد الرجال الرجل لا الجماعة فلا يفهم منه ذلك خلافا للاندلسي وليس مازعم بشي لما عرفت ومن الفاظ التاكيد العدد المضاف الى ضمير الموكد فتقول جاني الرجال ثلثتهم او اربعتهم الى غير ذلك وفايدته الشمول لكن يخاطب به من يعرف عدة الرجال قبل ذكر التاكيد بخلاف ما اذا وصف الرجال ويقال جاني الرجال الثلثة فانه يصح ان يخاطب من لا يعرف عددهم قبل ذلك كذا قالوا وفيه نظر لان النسبة الوصفية يجب ان تكون معلوم المخاطب لا من قبل المتكلم ليفيد الوصف ويمكن دفعه بان مرادهم بالمعلومية في التاكيد ودون الوصف معلوميته في التاكيد حين القاء الموكد قبل سماع التاكيد بخلاف الصفة فانه لا يجب ان يعلم العدد من ذكر الموصوف بل يجوز ان يكون حضور العدد في الذهن بذكر الصفة وان كانت النسبة الوصفية نسبة معلومة للمخاطب فتامل قد عرفت من بيان المصنف ومن استدراكنا جميع الفاظ التاكيد المعنوي ولا اهمال في بيانه من فوت ذكر السهل والجبل والزرع والضرع والليل والنهار فانهم يقولون مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا ومطرنا ليلنا ونهارنا ويقصدون بها مطر اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتنا كلها لان المصنف جعل دفع التسهيل ونظايره على التاكيد بل على البدل لانه في الاصل بدل استعمال لعله في افادة الشمول ومنه ضرب زيد ظهره وبطنه وضرب عمرو يده ورجله لكن من بدل البعض نعم لجعلها تاكيدا ايض وجه باعتبار المعنى المتعارف و يقويه انه يترك فيها الضماير كما لا ضمير في اجمع بخلاف بدل الاشتمال و البعض فانه لا بد ذكر حالي الضمير فيقال مطرنا الليل والنهار وهكذا ولا يوكد بكل واجمع لم يذكر اكتع واخواته لانهما اتباع اجمع فنفي التاكيد به يستلزم نفي التاكيد بها الا ذو اجزاء لم نقل ذو افراد لما عرفت ان كلا في التاكيد بمعنى الجميع فلا افراد ما لم يوجد جميعا لم يوكد المفرد بالكل وهو ح تحت الاجزاء يصح افتراقها في نسبة الكلام ولما كان المتبادر الافتراق الحسي ناسب التعميم فقال حسا او حكما والافتراق الحسي في نسبة الكلام ما يشاهد الحسي بثبوت الحكم لبعض دون بعض كجي الرجال

النسبة الوصفية يجب ان تكون معلوم المخاطب لا من قبل المتكلم ليفيد الوصف

ومنه ضرب زيد ظهره وبطنه

والحكمي ما يكون الافتراق بحكم العقل نحو اشتريت نصف العبد ولهذا ظهر انه ما يتبادر الى الوهم وان وحكما يغني عن قوله حسا اذ المفترق الحسي اذ انسب اليه ما لا يفتقر اليه لا يفيد التاكيد فالمدار على الافتراق بحسب الحكم ليس بشي اذ لم يقصد بالا حكما الافتراق في الحكم بل اراد بلا الافتراق بين الافتراق في النسبة الا انه جعله شاملا للحسي والحكمي لئلا يكتفي المخاطب بما يتبادر ولم يتعرض لعدم صحة التاكيد بكلا فيما لا يحتمل حكم الثبوت لبعض نحو اختصم الرجلان كلاهما لانه ممتنع في الاخفش حيث جوزه وما قال الرضي انه بعيد عن القياس ولا يساعده السماع لم يلتفت اليه المص لانه لا يبعد عن القياس لانه يدفع توهم ان المتكلم تلفظ بالمثنية مكان الجمع ونفى سماع الاخفش عن ثقة دونه خرط القتاد مثل اكرمت القوم كلهم فان القوم يفترق في تعلق الاكرام بهم حسا واشتريت العبد كله فان العبد يفترق اجزاؤه في الشراء بحكم العقل دون الحس وههنا نكتة شريفة وهو ان اشتريت العبيد كلهم لا يفيد الا نفي افتراق العبيد في الاشتراء حسا بان يكون الاشتراء متعلقا بالبعض دون البعض ولا يفيد نفي افتراق اجزاء العبد حكما لان المتبادر نفي الافتراق الحسي فلا يلتفت معه الى نفي الافتراق الحكمي ذكره الرضي بخلاف جاء زيد كله فان اجزاء زيد لا تفترق في حكم المجي لا حسا ولا حكما ولا يخفى ان بيان ما يتعلق بالنفس والعين كان احق بالتقديم من بيان ما يتعلق بكل واجمع فتقديم المص هذا الحكم على قوله واذا اكد الضمير المرفوع المتصل فوت لما هو الاحق على ان فيما فعله الفصل بين حكمي اجمع بل الاوجه لتاخير حكم النفس والعين الى هنا وينبغي ان يذكر مع ذكرهما واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك قيل انما اكد ليخرج المؤكد عن كونه كالجزء ويبرز في صورة الاستقلال فلا يكون تاكيده بمنزلة تاكيد جزء الكلمة وبين بعد جواز تاكيده بكل واجمع بلا المنفصل وقيل لان التاكيد يلتبس بالفاعل مع المؤكد المستتر نحو ضرب هو نفسه فحمل عليه غيره ولا التباس مع كل واجمع لانهما لا يليان العوامل اللفظية الا قليلا بخلاف النفس والعين ويبطل ما قدمنا لك ان النفس والعين بهذا المعنى لا يكونان الا تاكيدين

بالتشبيه
مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله

بخلاف جاء زيد كله

وكتع

١٤٣

واكتع واخواته اتباع جمع تبع كفرس وافراس لا تابع فان جمع فاعل على افعال مختلف فيه في القاموس تبع محركة بمعنى تابع ويجمع على اتباع لا اجمع وقد عرفت ان اللفظ المذكور تعا ثلثة اقسام وهذا من قسم له معنى بضرب من التكلف على ما قيل ان اكتع من حول كتيع بمعنى تام وابصع من بصع العرق اي سال وابصع من بصع بمعنى نعي وابتع من البتع بمعنى طول العنق مع شدة مغرزه وقيل لا معنى لها فهي من قبيل حسن بسن وكونها اتباعا لاجمع لشي من الاعتبار بمقتضى ان تكون تاكيدا لاجمع لمتبوعه وهو قول ابن برهان فلو اريد حمل قول المص على مذهب الجمهور لصرف الاتباع عن معناه المشهور ويحمل على ان ما يذكر بعده لان التبع بمعنى الماشي خلفك لغة وبمعنى من يردف بر فيتبني معك فلا تتقدم ولو اجتمع ما يجتمع من الفاظ التاكيد المعنوي المذكورة فالترتيب فيها على طبق ذكره اياها لكن تقديم ابتع على ابصع مذهب الزمخشري والبغداديين والكوفيين فمنهم ابصع وعلى ما حكى الاندلسي عن البصريين لم يذكروا ابتع وذلك يدل على قلته واستحقاقه التاخير وقال ابن كيسان تقدم من الاتباع ايهما شيت وذكرها دونه ضعيف وقيل يجوز ذكرها بدونه وتعتبر ايتها شيت ولا خلاف في جواز ذكر اجمع بدون كل وذكر كل بدون النفس والعين وفي جواز ذكر كل من النفس والعين بدون الاخر وقال البصريون لا يجوز تاكيد النكرة واستثنى من حكمهم النكرة المحكوم به فانه وقع تاكيده في الحديث حيث جاء فنكاحها باطل باطل باطل واجاز الكوفيون تاكيد منكر معلوم المقدار كيد هم ودينار وبوم وليلة وشهر بكل واخوانه لا بالنفس والعين والاظهر جواز صمت شهرا كله والحاجة الى تاكيد المنكر كالمعرف وقد يحذف المؤكد وذلك كثير فيما اذا كان المؤكد الضمير العايد الى الموصول وبعد ذلك العايد الى الموصوف وبعد ذلك العايد الى المبتدا ومنهم من منع حذف المؤكد لانه ينافي غرض التاكيد المنوط على التكرير والتطويل ومنهم من منع تاكيد المعطوف عليه لان العطف عليه يفيد الاعتناء بشانه والقصد اليه فيستغني به عن التاكيد وفيه ان العطف وان دل على الاعتناء بالمعطوف عليه لكن لا يدل على ان المذكور هو المقصود الى ذكره اوانه لا يجوز ولا تخصيص فيه البدل في اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشي والمناسبة ظاهرة تابع مقصود بما نسب الى متبوعه مصدرية ولا يلزم بقاء ضمير نسب بلا مرجع لانه لا ضمير فيه وما مرفوعه الى متبوعه فالحاصل تابع مقصود بسبب النسبة الى متبوعه

كما هو

لانه طرف النسبة الى متبوعه **دونه** اي دون متبوعه فلم يكن متبوعه لا طرف النسبة اليه بل لانه توطية طرف النسبة اليه فمن جعل ما موصولا احتاج الى تقدير مضاف اي
مقصود بنسبة ما نسب الى متبوعه ولا يخفى انه يخرج عنه البدل عن المنسوب نحو ضيعني
اخوك زيد لانه ليس مقصودا بالنسبة الى متبوعه بل مقصود ابنسبة متبوعه الى شي فالصحيح
تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه وبالجملة يدخل في تعريف البدل صفة اي وهذا بها
في يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل لانه المقصود بالنداء فهو تابع مقصود بما نسب
الى متبوعه دونه قال المصحح بقوله دون العطف بالحرف ما عدا الرضي عليه المعطوف
ببل فانه مقصود بالنسبة دون متبوعه بل هو في حكم المسكوت واجيب بان المعطوف عليه
ببل مقصود بالنسبة اولا ثم يعرض عنه ويقصد الى المعطوف ثانيا فالمعطوف والمعطوف
عليه مقصودان على سبيل التعاقب بخلاف البدل فانه ليس متبوعه مقصودا اصلا
وفيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام قسم يقصد الى المبدل منه عمدا ثم يرجع عنه لما سبق لسانك
ويسمى بدل البدا وكثيرا ما يستعمله البلغاء وانما يتحاشون عن غيره وقسم يقصد الى المبدل
منه لنسيانك ثم تداركت بالبدل وقسم يتداركه بسبق لسانك والقسمان الاولان يرجع
بيانا كان العطف ببل في كون متبوعه معه مقصودا بالنسبة على سبيل التعاقب فهذا
التوجيه يخرج التعريف عن عدم الاطراد الى عدم الانعكاس وهو اقبح **وهو بدل الكل**
قيل بدل هو كل المبدل منه **و**كذا بدل **البعض و** بدل **الاشتمال** اي بدل مسبب عن الاشتمال
اذ صح البدل لسبب اشتمال المبدل منه على البدل **و** بدل **الغلط** وجاز فيه الغلط
قيل الثاني مخصوص بما في الحساب والاضافة فيه ايضا اضافة المسبب الى السبب فالاضافة
في الاخيرين بمعنى اللام وفي الاولين بمعنى من قيل في صحة العطف مع اختلاف معنى الاضافة
في المعطوف والمعطوف عليه نظر لان ما ذكر معنى اللفظ في حالة الاضافة والا
فالتركيب الاضافي هنا اسم لقسم من البدل فلا اشكال في العطف بهذا الاعتبار
انما الاشكال باعتبار انه عطف جزء الاسم على جزء الاسم ودفع ان تقدير الكلام وهو
بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط الا انه حذف جزء الاسم لسبق
الذهن اليه بقي انه هل يجوز حذف جزء الاسم او هو مستحدث فيما بين المصنفين لا
اصل له في الكلام العربي والاظهر هو الثاني ولا يخفى ان اضافة البدل الى غير المبدل منه

لادني مناسبة فالاولى ان يجعل الاضافة في الاسامي الاربعة الى المبدل منه وذلك في بدل
الكل وبدل الغلط ظاهر وفي بدل البعض يمكن توجيهه بان المبدل منه يدل على كل بعض
اجمالا فابدل من بعض مجمل فيه مفصله فهذا بدل من بعض المبدل منه وفي بدل الاشتمال
بان الاشتمال بمعنى المشتمل والمبدل منه مشتمل عليه البدل اجمالا وبهذه الملابسة
ابدل منه **فالاول مدلوله مدلول الاول** الظاهر ما مدلوله مدلول الاول لان مقام التعريف لا الحكم
وليس ان يقدر موصوفا اي شي مدلوله مدلول الاول لان يجيء في موصوف الجملة شرطا
قد مر وفقد هنا وانما لم يقل فالاول مدلوله مدلوله لان المراد بالاول الاول بدل
الكل وبالاول الثاني المبدل منه وقد تعارف الاظهار في مقام تغاير المرادين **والثاني**
مدلوله **جزؤه** الاظهر ما مدلوله جزؤه **والثالث** ما بينه وبين الاول ملابسة ملابسة
ملتبسة **بغيرهما** اي بغير كونه كلا او جزء الاول كذا قيل ويحتمل ان يراد ملابسة ملتبسة
بغير القسمين وهو الكون كلا او جزء الاول كذا قيل ويحتمل ان يراد ملابسة
الى الابدال فلا يرد جاني زيد حماره فان الداعي الى الابدال ليس ملابسه بل كون المبدل
منه غلطا والملابسة الداعية الى الابدال كون الاول مشتملا على الثاني على سبيل الاجمال
مشوقا الى تفصيله **والرابع ان تقصد** سوق نظايره يقتضي ترك ان بان يقال والرابع تقصد
اليه بعد ان غلطت بغيره ولا يبعد ان يقدر يلزم ان يقصد الخ وقيل التقدير يكون
بان يقصد والحذف في تاويلنا اولى والظاهر بعد ان غلطت سهوا بلا ولكن نعين وفي كون
القصد الى البدل بعد الغلط بالاول نظر لانه في سبق اللسان يكون القصد قبل الغلط
الى البدل الا ان يكلف ويقال المراد القصد الى البدل من حيث انه بدل ولا يذهب عليك
ان ما اشتهر من ان المبدل منه يذكر توطية لذكر البدل وتقريره في نفس السامع انما تم
في غير بدل الغلط والظاهر ان يجري بدل الغلط في الالفاظ كلها كما لنا كتبنا اللفظي فقال
قام جاء زيد يومن في الدار اذ تدارك سبق اللسان لا يختص بقسم دون قسم وقد عرف
ان بدل الغلط اقساما فتذكر **ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين** بخلاف النكرتين في عطف
البيان عند من التزم تعريفه مع متبوعه والمختلفان عند من لم يجوز اختلاف عطف
البيان ومتبوعه لكن يجوز تنكيرها **واذا كان نكرة** بالرفع فكان تامة وقوله **من معرفة**
صفة نكرة او بالنصب فكان ناقصة وفيه ضمير الى البدل وقيد الرضي بدل الكل

المشام مح

والمراد الملابسة الداعية مجرم

اوج

فلا منع عن مررت برجل حمار واما الابدال الاخر فهي مع ضمير المبدل منه مخصص لا محالة بحسب
فالنعت واجب وقيل حسن وعند ابي علي هذا اذا لم يشتمل البدل النكرة علي زيادة اما
مفهوما او بحسب ضا فدخول بيا لرجوع قهقري ورجوع الي الخلف قال الرضي والحق
مع ابي علي مثل بالناصية ناصية كاذبة وكونهما ظاهرين ومضمرين ومختلفين وفي
التسهيل لا يبدل مضمر من مضمر ولا مظهر من مضمر وما يوهم ذلك فيجب جعله توكيدا
ونقل الرضي عن ابن مالك انه لم يجوز ابدال المظهر عن مستتر وكانه ذكره في كتاب اخر
ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغائب لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف
المعارف فابدال الظاهر منهما يوجب ابدال الانقص مع اتحاد مدلولي البدل والمبدل منه
والبدل لكونه مقصودا بالنسبة لا يجوز ان يكون انقص ولا يخفى ان عدم المضمر مطلقا اعرف
المعارف يوجب ان لا يبدل من ضمير الغائب ايضا نحو ضربته زيدا وخالف الاخفش
فيه وسمع مررت بي المسكين وعليك الكريم عطف البيان تابع غير صفة اي غير دال
على معنى في متبوعه مطلقا لعدم وضعه لغرض المعنى عموما ولا خصوصا فلا يجعل عطف
البيان ما يحتمل كونه صفة ولا يصح ان يحمل الصفة على ما دل على ذات مبهمة باعتبار
معنى هو المقصود لانه يصدق التعريف على النعت في هذا الرجل يوضح متبوعه اي يكون
الغرض منه ايضاح متبوعه فيخرج البدل لان ايضاحه لا بقصد ايضاحه لكونه في حكم الطرح
وفي كلام الزمخشري ما يفيد ان البدل ربما يكون لايضاح متبوعه ويمكن ان يدفع المخالفة
بان تركيب عطف البيان مع متبوعه يفيد الايضاح بخلاف البدل فانه يفيد قصدا لحسنه اليه
وافادة البدل الايضاح فيما ذكره الزمخشري ناشية من خصوص المادة مثل اقسم بالله
ابو حفص عمر يريد امير المومنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهذا الشعر قصة مشهورة
وتحرر منه كوره ما من كتاب الا فيه مسطورة وفصله من البدل لفظا اشعر بان البدل
منفصل عنه معنى كما يفيده تعريفاهما الا ان اللفظ في التركيب يحتملهما في الاكثر فلا
امارة في اللفظ تميز بينهما ويتوقف التمييز بينهما على الاطلاع على قصد المتكلم في مثل
انا ابن التارك البكري بشر اي في تركيب يمتنع فيه وضع التابع موضع المتبوع
لمانع لفظي اذ عطف البيان لا يستدعي كونه في حكم المتبوع واقعا موقعه بخلاف البدل ولو
وضع بشر مكان البكري لصار التارك بشر وهو ممتنع فلا اقل من ان يكون البدل الذي في

حكمه ضعيفا ومنه يا الخا الحارث فان الحارث عطف بيان ويمتنع ان يكون بدلا لامتناع
دخول يا علي المعرف باللام ويا غلام زيد اذا بني علي الضم فهو بدل واذا اعرب فهو عطف
بيان لانه يمتنع وضع المعرب مكان المنادى كذا قال المص وفيه بحث لانه اذا جاز يا زيد
والحارث لم لم يجز يا زيد الحارث غايته ان لا يجب بناه ويجب اعرابه باعرابين كهذا
المعطوف وفي التسهيل ان عطف البيان لا يكون عن الضمير ويجب مطابقته لمتبوعه
في الافراد وضديه وفي التذكير والتانيث وفي التعريف والتنكير خلافا لمن التزم
تعريفهما ولمن اجاز تخالفهما هذا اخرها وفقني رب الارباب لتخرجه من مباحث الاعراب
ونضرع الي رب السما ان يهديني في شرح اقسام المبني من الاسما الي واضح البيان
واحكم البنا ويلهمني لشكر نعمائه باحسن المحامد واجل الثنا المبني الذي وقع في تقسيم
الاسم الي المعرب والمبني والمبني المطلق للفظ الذي لا يستحق الاعراب اما العدم صلاحيته
واما لعدم المقتضي له وقد عرف المبني الخاص بخاص اخر هو مبني بالاصل الماضي بفعل الماضي
والامر والحرف لا بمطلق المبني كما وهم الرضي ولو سلم فليس كما وهم انه لو كان التعريف بالنسبة
الي من لا يعرف ماهية المبني المطلق لكان تعريفا للمبني بالمبني فهو تعريف بالنسبة الي
من يعرف مهية المبني ولا يعرف الاسم المبني لانه لو كان تعريفا بالنسبة الي من لا يعرف مهية
المبني ايضا لكان تعريفا للاسم المبني بالمطلق المجهول المحتاج الي التعليم لا تعريف المبني بالمبني
ولا فساد فيه نعم ليس هذا تعريفا لمطلق المبني والا لكان تعريفا بالاخص اذ فعل الماضي و
الامر والحروف مبني سواء وقع مركبا او غير مركب ويمكن ان يقال المراد بقوله او وقع غير
مركب تركيبا يتحقق معه العامل ليدخل فيه بعض المركبات المبنية كعبد الله فان المضاف
فيه مبني مع تركبه مع الغير لان بهذا التركيب لم يتحقق معه العامل فح يصح ان يكون هذا
التعريف لمطلق المبني لان الفعل الماضي والامر والحروف داخلة في غير المركب تركيبا يتحقق
معه العامل ولو لا جعل كلمة ما عبارة عن الاسم لكان تعريف الاسم المبني تعريفا بالاعم
يناسب اي اسم ناسب ولا لاختل التعريف كما عرفت او ضبط اقسام المبني فتامل وخرج
عن المعرف فالمعرف الاصوات لانها ليست بكلمات فضلا عن الاسماء وانما بحث عنها
في قسم الاسم المبني لمشاكلتها للاسم المبني فيشكل عدها من تعداد اقسام هذا المبني
فهو بين ان يتكلف بان يراد بالاسم اعم من الاسم وما نظر في عداده وبين ان يتكلف

من الكتب التي

[illegible] في ذكر الاصوات في تعداد اقسام المبني
او يقال ذكره استطرادا قيل قدم المناسبة في هذا التعريف لكونه وجوديا واخر عدم التركيب
لكونه عدميا وعكس في تعريف المعرب لان الامر فيه بالعكس ونحن نقول قدم التركيب لكونه
مقتضي الاعراب في المعرب واخر عدم المناسبة لكونها رفع المانع والمقتضي اشرف من رفع
المانع او نقول عقد بحث المعرب للاحوال العارضة له بحسب التركيب فالاهتمام به اتم
وعقد بحث المبني لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب فهي هنا اهم
مبني الاصل هو الفعل الماضي والامر والحرف والمراد المناسبة المعتبرة وضبط
انواعها صاحب المفصل بانها اما تضمن الاسم معناه مثل اين او شبهه له كالمبنيات فانها
تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال
فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه
كالمنادي المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحروف في نحو ادعوك او اضافته
اليه كالظرف المضاف الى اذ ولا يخفى ان تضمن معنى مبني الاصل ليس في القوة مثل كون
معناه معنى مبني الاصل بعينه فلا سبب يرجح كون المناسبة في نزال وقوعه موقع
انزل دون كونه بمعناه فالاولى جعل احد المناسبات كونه مفيدا معنى مبني الاصل
فيقل الاقسام للاستغناء به عن اعتبار التضمن والوقوع موقعه ولا يكفي للبناء وجود
نوع المناسبة بل لا بد من اعتبار العرب هذه المناسبة في خصوص الاسم ولهذا لا
يبنى المضاف الى الضمير فيتوقف معرفة المبني بهذا التعريف على معرفة الاسماء
التي اعتبر العرب فيها احدى تلك المناسبات وهذا بالعد فليس لهذا التعريف الفائدة
المطلوبة بالتعريفات **او وقع غير مركب** وقد عرفت معناه **والقابه** اللقب كرم
النبز بهذا الوزن وهو المعبر به عن الشيء وليس المراد ما هو مصطلح هذا العلم من قسم
العلم والمراد القاب المبني بحذف مضافين اي القاب كيفيات اواخر المبني حركات اواخر
المبني وسكونها او القاب احوال المبني **ضم وفتح وكسر ووقف** وجه كل المراد بها المعاني
المصدرية وهي مبادي يشتق منها المضموم والمفتوح والمكسور والموقوف وليس
القاب الحركات القابها بخصوصها بل القابها لما يندرج هذه الامور تحته من مطلق
الحركات اعرابية كانت او بنائية في الاخر كانت او في غيره ولا يطلق على الحروف فلا يقال

ليا زيدان انه مبني على الضم بل على الالف بخلاف القاب الاعراب فانها تطلق على الحروف
ولا تطلق على غير ما في الاخر كذا نقله الرضي عن المصنف الا انه خالفه وقال اطلاق الالقاب
على الحروف الاعرابية مجاز لتنزيلها منزلة الحركات فكذا اطلاق اللقب على الحرف
البنائي ومنه قول المتقدمين ان يا زيدان مبني على الضم ولا رجلين مبني على الفتح فلا وجه
لرد المصنف اطلاقهم هذا بحمله على المصدر ان القابه لا تنحصر في الضم والفتح والكسر بل منها الالف
والواو والياء هذا على طريقة البصريين واما الكوفيون فيسوون بين الالقاب ولا
يخصون شيئا منها بشيء من القسمين **وحكمه** اي حكم المبني **ان لا يختلف اخره لاختلاف العوامل**
متعلق بالنفي لا بالمنفي فلا يرد ان نفي المقيد يكون بنفي القيد مع بقاء الاصل نعم يتجه
ان اختلاف العوامل لا يصلح علة لعدم الاختلاف ودفعه بان اللام للوقت وكان
ينبغي ان يقيد الاختلاف باللفظي والتقديري اذ المبني يختلف اخره باختلاف العوامل
محلا ولا يخفى ان هذا حكم القسم الاول من المبني فان ما وقع غير مركب حكمه ان يختلف
اخره وقت اختلاف العوامل وان هذا الحكم لمطلق المبني انما يكون عند من جعل ما لم
يناسب مبني الاصل مطلقا معربا ولا يخفى ايضا ان تقسيم المبني يستحق التقديم على بيان
الحكم لانه من تتمة التعريف الا انه لما عرف السلف المبني بهذا الحكم وعدل عن تعريفهم
لانه لا يصح تعريف الشيء بما هو من احكامه اراد ان ينبه على وجه العدول عقيب التعريف
فقال وحكمه وهذا عادته في مواقع العدول عن تعريفاتهم **وهي المضمرات** لا يخفى ان
الاسم المبني لا ينحصر فيما ذكره بل منه المنادي والمبني من اسم لا لنفي الجنس وما وقع
غير مركب فكان الحصر باعتباره في التعداد والغناء عن الذكر بالاعتماد على الظهور
واسماء الاشارة والموصولات وما الحق بها من باقي اقسام ما ومن واي وايه وكون اي وايه في
بعض الاحيان معربا لا يوجب ان يقال وبعض الموصولات **واسماء الافعال** وما الحق بها
من بعض اقسام فعال وكلها **والاصوات** بالرفع اذ ليس الاسم اسماء الاصوات **والمركبات**
الاولى وبعض المركبات لانه قد يكون معربا **والكنايات وبعض الظروف** انما قال بعض
الظروف لكون كثير منها معربا مستغنيا عن الاعراب على ما قيل ولدخول بعض المبني
منها في المركبات على ما تقول نحو يوم يوم وصباح مساء والمراد ببعض الظروف هو ما
الحق بها لا غير وليس غير وحسب ومثل وغير مع ما وان وان او لم يذكر المحقق

والموصولات
ملحقات
يطلق
اي البناء

في مقام المضمر تنزيلا لها منزلة العدم لقلتها **المضمر** قيل بني لمشابهته الحرف في الحاجة الى
قرينة التكلم والخطاب والغيبة وتقدم الذكر وقيل بني لكونه على لفظ حروف الخطاب والفصل
والظاهر ان المضمرات كلها في اخواتها جنس بصدد البحث بلفظ عدة بر في التقسيم تنبيها على انه
شرع في هذا البحث ثم باتى بتعريف مفرده محذوف المعرف اختصارا فليكن هذا على
ذكر منك ينفعك في جميع المباحث ويغنيك عن الاعادة وكن متنبها بفطانتك لان
ع الاصلح بحاله ان يعد الاقسام بالمفردات فينبه بتعريف المفرد في صدد البحث على التشبه
فيه **ما وضع لمتكلم** مذهب النحاة انه موضوع لمفهوم المتكلم يستعمل في فرد منه بعينه
ايا كان والتحقيق انه موضوع ~~لمتكلم~~ لكل متكلم بعينه الملحوظ للواضع حين
الوضع بواسطة مفهوم المتكلم فاللام في قوله وضع لمتكلم عندهم لام العرض ة
والتعدية لافادة متكلم وفي مشربنا التحقيق صلة الوضع لكنه يحتاج الى اعتبار العموم
في النكرة في الاثبات وهو قليل في غير المبتدا وعلى اي تقدير فالمراد متكلم بعينه من
حيث انه متكلم وكذا المراد بقوله **او مخاطب** مخاطب بعينه اغناه عن ذكره استغناء كون
المضمر معرفة فحصل التعريف ما يصح به تعريفا لتسهيل حيث قال المضمر ما وضع
لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه او خطابه او غيبته وبهذا اندفع انه فاعا ابنا انتقاض
التعريف بلفظ المتكلم والمخاطب واستغنى عن اعتبار قيد في التعريف لا بد كره
وليس بمألوف مثل متكلم يحكي نفسه ومخاطب يتوجه اليه الخطاب ومتكلم بنفس
ح الموضوع او مخاطب به الى غير ذلك مما هو من ثمرات الاضطراب بلعقد البيت شرح
ذلك الكتاب والله اعلم بالصواب والمراد بكلمة ما اسم فلا انتقاض بحروف الخطاب
او غائب بعينه على طبق اخويه فخرج به الاسماء الظاهرة النكرات وبقي الاسماء
الظاهرة المعرفة اذ الاسماء الظاهرة كلها غيب فقيده بقوله **تقدم ذكره لفظا**
او معنى او حكما لاخراج الظواهر المعرفة عن المعرف فجعله لاخراج جميع الاسماء الظاهرة
ينتجه البصائر المقتصرة على الظواهر والتقدم اللفظي ان يكون اللفظ المصرح لمرجع
الضمير مذكورا مقدما حقيقة او رتبة والمعنوي ان يكون الدال السابق حقيقة
او رتبة على مدلول الضمير الا عليه تضمنا او التزاما والحكمي ان لا يسبق بواحد
السبقين مرجع لكن يا تى بعد الضمير لنكتة فكونه تاخره عارضا النكتة جعله في حكم

المقدم

الاسماء الظاهرة
كلها غيب

المقدم وقالوا تلك جعل معلول الضمير معظما مفخما بذكره مبهما وتفسيره بعد تشوق
السامع ليكون بلوغه اليه بعد شوق وطلب وانتظار كما هو شأن العظمة في البلوغ
ع المهم وهذه هي النكتة المتفق عليها ويختلف في الاضمار قبل الذكر في صورة التنازع
فانه لمجرد الاختصار والاحتراز عن التكرار لكنها ليست نكتة عند الفراء والكسائي
فلذا اكتفوا بذكرها وجعل التقدم لفظا شاملا للمقدم رتبة مبنيا بعدم المصرح ان بعض
الرضي بان المعهود مقابلة لفظا بالتقدير لا شموله وراي المرضي دخوله في التقدم
المعنوي **وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل والمتصل غير المستقل** تقسيما
الى المستقل وعن المستقل ~~منهما~~ ~~تنبيها~~ والمستقل بمعنى ما يصح الابتداء به والوقف عليه
فبانتفاء احدهما يصير غير مستقل والمراد في تقسيم الضمير هو هذا المعنى وقد سبق في
بحث التاكيد فلا تطلب التكرار ولا تركن الى المغالطة بان غير المستقل كيف يكون
قسما من الاسم ولا يخفى ان جعل الضمير المنفصل مستقلا عند من يجعل الضمير في
اياك الجزء الاخير ويجعل ايا دعامة وفيما نحن يجعل زيد عامة يحتاج الى نكات مسامحة
وهو مرفوع ومنصوب لا بمعان عرفتها بالتعريفات السابقة فان الضمير مرفوع والجر
ع بتركيب مع العين بل المرفوع بمعنى ضمير لا يستعمل في التركيب الا في موضع يطلب المرفوع
وهكذا اخواته ولم يعرفها لان النافع في معرفتها سماعها دون التعريف لكن التعريف
اولى لتعرف القاعدة المشترك في مقام الحكم على افرادها المعبر عنها بها **فالاول متصل**
ومنفصل افرد الخبر مع كون المبتدا مثنى تنبيها على انه حكم على كل واحد فالمبتدا ما قال
بالمفرد ولا حاجة الى تقدير مبتدا هو كل منهما كما يعرفه العربي وان استتبع على الهيئة
جحا **والثالث** لم يقل والثاني كما قال في بحث التاكيد تنبيها على طريق ثان للبيان او
للافتنان **متصل** ولم يقسم المتصل الى المرفوع والمنصوب والمجرور والمنفصل
الى المرفوع والمنصوب ليستغني عن تقسيم الضمير الى المرفوع والمنصوب والمجرور
تنبيها على ان كلا من الثلثة من الاقسام الاولية كالمتصل والمنفصل **فذلك** اتى
باسم الاشارة للبعيد تنبيها على ان المحكوم عليه المضمر دون المرفوع والمنصوب
والمجرور بتاويل المذكور **خمسة انواع** لم يفصلها الى الاقسام فطابقت **فالاول** وهو
المرفوع المتصل **ضربت وضربت** المنتهيان في التصريف **الى ضربن** تنبيه على انه

للغظم

احدهما بايهم المستقل في
الدلالة وغير المستقل

ومجروره

از نطلب افراد
الخبر مع كون
المبتدا مثنى

اللقا وعين ترتيبه فتامل لم يقل نحو ضربت لان الضماير المرفوعة المتصلة كلها هذه المدة
لا تتفاوت في مادة من المواد فان المستترات كلها امر معقول لا لفظ له وما سواه
لا يخرج عن الالف والواو والنون المفتوحة والتا المفتوحة والمكسورة والمضموم
وتما وتروتن لا انه فانه ضمير واحد هو واحدة المخاطب في المضارع والامر وهي اليا
الساكنة المكسور ما قبلها ولو ضم تضربين الى صيغة الماضي لتم بيانه **والثاني** وهو
المرفوع المنفصل **انا** وجاء هنا وانا بمد الهمزة وانا بالنون لتلفظ بالالف المكتوب
في السعة والضرورة في لغة تميم وفي الضرورة في لغة غيرهم في الوصل ايضا كما
يجي ابدا في الوقف ولذا كتب وان ساكن النون **الى هن** يعني انحن للمتكلم مع الغير
من تثنية المونث والمذكر والمختلط للمختلط بها وانت بفتح التاء للمخاطب المذكر والضمير
عند البصريين ان والملحقات به علامات الخطاب على صورة ضماير الخطاب ونظيرها
الحروف الخطابية على هيئة الضماير المنصوبة للخطاب ومذهب الفراء انه بتمامه ضمير
وكذا الكوفي من فرعه وقال بعضهم الضمير ما لحق ان وان عماد يستقل به الضمير
ويستغني عن كلمة يتصل بها وانت بكسر التاء للمخاطبة وانتما للتثنيتين وانتم لجمع المذكر
وانتن لجمع المونث وهو لمذكر الغايب بفتح الواو وتسكينها قيس واسد وتشديدها همدان
وهي كهو مطلقا وجاز اسكان هايهما مع واو العطف وفايه ولام الابتداء وذكره في
التسهيل لغة ايضا وشذ مع كاف الجر وفي التسهيل ومع همزة الاستفهام ويجوز حذف
الواو والياء للضرورة **والثالث** وهو المنصوب المتصل **ضربني وانني** بفتح النون او
سكونها **الى ضربهن وانهن** بضربني بفتح ما قبل الضمير في الماضي على خلاف مرفوع
هذا الضمير فان ما قبله ساكن وهذا الضمير في غير الماضي منصوب او مجرور ولا محالة
ضربك ضربكما ضربكم وربما تكسر كافهما بعد الياء نحو بمكما وبمكم وبعد الكسرة
نحو لم يضربكما لم يضربكم وكذا في كن ضربك بكسر الكاف ضربكن ضربه ضربهما ضربهم
ضربها ضربهن المذكر مضموم مع الاشباع اذا كان قبله متحرك بغير كسرة ويسمى
ذلك وصلا لانك تصل الى الهاء حرف مد ويسمى ترك الاشباع مع التحريك اختلاسا
ويجي في لغة بني عقيل وكلاب الاختلاس والاسكان ايضا فانه سمع عنهم ان الانسان
لربه لكنود بالاختلاس والسكون ايضا وان كان قبله ساكن غير اليا ففيه اختلاف

تميم وفي الضرورة في لغتهم

وجماعتها وهم

الضمة وان كان مكسورا او ياء فهو مكسور مع الوصل بعد الكسرة ومع الاختلاس
بعد الياء في لغة غير الحجاز وعندهم على الضم كغيره فيقولون لديه بامتناع الضمة
وعليه باختلاسها وان كان قبله ساكن حذف جزما نحو نصله او وقفا نحو فالقه
جاز الاشباع نظرا الى حركة ما قبله في الحال والاختلاس نظرا الى اصله والاسكان
اجراء للوصل مجرى الوقف وقد قرئ على الثلثة وحركة الهاء في التثنية والجمع
كهي في الواحد على اختلافاتها واما ميم الجمع بعد الكسر وقبل الساكن فالافصح فيه
الكسر والاشهر الضم وقبل المتحرك فالاشهر فيه الاسكان وجاء الضم والوصل
والاقيس الكسر والوصل هذا كله في الوصل واما في الوقف ففي جميع الضماير الاسكان
وبعد الضم وقبل الساكن فالاقيس والاشهر فيه الضم وحمله على قبله الكسر لالتقاء
الساكنين ومنعه ابو علي وقبل المتحرك فالاشهر فيه الاسكان وجاء الضم والوصل وجاء
الكسر مع الوصل ايضا اذا قبل الهاء كسرة او ياء ساكنة ومنعه ابو علي ومما عرفت من التفصيل
في المتصل للمنصوب ستدرك فيه الضمير المجرور فلا نعيده لك اذا وصل اليه النون فعليك
بهذا المذكور **والرابع اياي الى اياهن** اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما
اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن واختلف فيه فذهب سيبويه ان الضمير ايا و
الملحق به حروف على هيئة الضماير المنصوبة لحقت قرائن على المراد لانا يا مشتركة بين
المعاني المتعددة ولا يخفى ان وضع اللفظ الواحد لمعان كثيرة بعيد والاظهر وضع
لفظ على حدة لكل معنى فالاظهر ما قيل ان هذه الالفاظ بكمالها ضماير الا انه زيفه
في نظرهم عدم النظير من الالفاظ من اسماء يختلف اخرها كافا وهاء وياء فظاهر ان
من نفى الاشتراك اقوى ومذهب الخليل والاخفش ان ما يتصل به اسماء اضيف
اليه ايا لقولهم اياه واياي السواب وهو في غاية الضعف اذ لا يضاف الضمير وقال
الزجاج والسيرافي الضمير هو اللواحق وايا اسم ظاهر مضاف كان اياك بمعنى نفسك
فعندهما ليس ضمير منصوب منفصل بل الضمير المنصوب كالمجرور لا يكون الا
متصلا وقال بعض الكوفيين ايا عماد الضمير كان في انت وارتضى الرضي هذا
وقد تبدل همزة اياها وقد تفتح الهمزة والهاء وفي التسهيل اياك واياك بالتخفيف
كسرا وفتحا وهياك بالفتح مخففا **والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن**

وضع اللفظ الواحد لمعان كثيرة بعيد

لا يفرق الضمير المجرور المتصل من المنصوب المتصل الا بتعين ما اتصل به فان تعين
كونه جارا فالضمير مجرور وان تعين كونه ناصبا فمنصوب وان اشتبه فمشتبه ولذا
اختلف في ضمير الصابه هل هو مجرور مضاف اليه او منصوب مفعول به قالوا
المعاني المقتضيه لوضع الضماير تسعون ويقتضي تسعين ضميرا اسند للمتكلم وستة
للمخاطب والغايب فهذه ثمانية عشر تضربها في الاقسام الخمسة للضمير يصير تسعين
الا انه اسقط اشتراك كل مثنى بين المذكر والمونث واشتراك الواحد المتكلم بين
المذكر والمونث واشتراك المتكلم مع الغير بين المثنى والمذكر والمونث والجمع المذكر
والمونث فلنبني ضميرا وبقي ستون هذا ونحن نقول المعاني مايه وعشرون لان المعنى
الذي يقتضي التثنية يقتضيه الاثنان في المونث والمذكر والمختلط والمعنى الذي
يقتضي الجمع كذلك فصار كل من الغايب والمخاطب والمتكلم ثمانية فالمجموع اربعة
وعشرون ويحصل من ضربها في الاقسام الخمسة للضمير مايه وعشرون واسقط
اشتراك التثنية بين اثنين والاكتفاء بالمجاز في المختلط واشتراك واحد المتكلم
بين اثنين واشتراك المتكلم مع الغير بين المسند ستين ضميرا وبقي ستون هذا
هو التحقيق الذي فاض الله فهو حصلته تحفة لكل رفيق هذا اخر ما ذكرنا في الضماير
ونسال الله منضرعا معرفة ما في الضماير والتوفيق لكشف السراير فالمرفوع المتصل للنقل
خاصة حال من ضمير يستتر في القاموس الخاصة نقيض العامه هذه وكان التاء فيه
من الوصفية الى الاسمية وما في الهندي ان التاء اما للمبالغة او هو مصدر كالعافية
محتاج الى تصحيح النقل والتقييد بالمتصل لان المرفوع المنفصل لا يستتر ما في الرضي
ان المرفوع لكونه كالجزء من الفعل يحذف كاخر المنادى لان في ما بقي دليلا على
ما الفي وتبعه الشارحون ليس على ما ينبغي لانه مبني على عدم الفرق بين المحذوف
المستتر وقد عرفته في الماضي للغايب حال من الماضي لانه المفعول به بواسطة
حرف الجر ومن فاعل يستتر وهو اوضح ومن جعل صيغة الماضي فلم يعرف انه منكر والغايبة
ولا حاجة الى قيد ذكره بعض الشارحين وهو اذا لم يسند الى الظاهر لان المقام مقام
بيان انه اذا كان ضمير متصل يستتر في اي مقام لا انه في اي مقام يكون الفاعل ضميرا
وبين المقامين بون بعيد ولم يستتر ذلك الثنى فعدم كل ما يجوز ان يكون فاعله اسما ظاهرا

المعاني المقتضيه لوضع الضماير تسعون

يستتر وهو

من الا كان او كان النكير منه

بهذا القيد ولا يستتر في غيرهما من الماضي لا اختيارا ولا اضطرارا وليس قوله فلو ان
الاطبا كان تحولي وكان مع الاطباء الاساة من استتار الضمير بل من حذف الواو
اكتفاء بالضمة وخصه الرضي بالضرورة واطلقه التسهيل وحذف الواو اكتفاء بالضمة
لالتقاء الساكنين كثير وفي المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا او مع الغير والمخاطب
دون المخاطبة والغايب والغايبة وفي الصفة مطلقا وفاعل المضارع المخاطب والمتكلم
من هذه الامور لا يكون الا مستترا وفاعل البواقي لا يكون الا ظاهرا او مستترا الا
اذا تعذر الاتصال فيكون منفصلا وليس الالف في التثنية والواو في الجمع ضميرين
لان الضمير لا يتغير بدخول العامل على عامله ومن اوضح عدم تغير الضمير بان قال لم
ير ان واو يضربون ويا تضربين لا يتغيران لم يران الف يضربان الزيدان وواو
يضربون الزيدون لا يتغيران مع كونهما حرفين في هذه اللغة ولا يخفى انه فات
المصنف من مواضع الاستتار اسم الفعل مع انه بمعنى الامر عب فيه الاستتار بمعنى الماضي
يجوز هيهات والظرف نحو زيد في الدار عليه بقية صيغة المسند نحو زيد يمني فان
الفاعل يستتر فيها لا نهاد اخلة في الصفة ولا يسوغ المنفصل لاجل شي الا لا
لتعذر المتصل باعتبار فان الاتصال ربما يتعذر باعتبار دون اعتبار فيعمل
بالاعتبارين ويوهم ذلك انه ينفصل الضمير من غير تعذر فيجب ان يستثنى ايضا
كضمير هو خبر كان فانه يتصل لكونه معمولا كان نحو كنته وينفصل لانه معمول العامل
المعنوي في الاصل فيتعذر بهذا الاعتبار نحو كنت اياه لان وضع الضماير للاختصار
والمتصل اخصر لا نقول لو كان وضع الضمير للاختصار لما جاز ما ضربت الا اياه
مقام ما ضربت الا زيدا لان زيدا اخصر من الضمير المنفصل لانا الضمير المنفصل
اخصر من المرجع كثيرا فانك تقول اياهم مكان الوف ذكرت فلما وضع الضمير
للاختصار وصار طريقا ما لوفا لا يترك فيما اذا كان لفظ اخصر وذلك التعذر
بالتقدم على عامله لان الضمير المتصل بمنزلة الجزء الاخير من الكلمة فلو قدم
كان كتقديم الجزء الاخير من الكلمة على ما عداه من الاجزاء او بالفصل لغرض سوى
جعل الضمير منفصلا وقد ضبطه الرضي فقال منها ان يكون الضمير تابعا نحو
اسكن انت فانه فصل بين انت والفعل بمتبوعه لغرض التاكيد اذ التاكيد لا يتقدم

وفي المضارع المتكلم مطلقا والمخاطب والغايب والغايبة وفي الصفة مطلقا

ما فات المصنف من مواضع الاستتار

فيه الاستتار نحو زيد حي

ولو

حكما

انما دافع انا

انا
المؤكد وقد عرفت ان الفصل اعم من الفصل حقيقة او حكما ومنه انما ادافع انا فان
منفصل عن ادافع لانه في معنى ما ادافع الا انا وفي التسهيل يتعين انفصال الضمير
ان حصر بانما لكن في شرح المفتاح ان الانفصال بعد انما غير واجب الا اذا استلزم
الاتصال الالتباس ونحو جاءني اخوك ولقيت زيدا اياه يجعل اياه بدلا عن زيد و نحو
ما زيد جاءني ولا انت ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا انا
واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس عليه
ومنها ان يلي اما في نحو جاءني اما انت او زيد ورأيت اما اياك او عمرا والغرض افاده
الشك من اول الامر ومنها ان يكون الثاني من مفعولي علمت واعطيت ويورث
اتصاله الالتباس بالمفعول الاول نحو الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت
زيدا اياه عمرو واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في
باب علمت فان قلت فالانفصال هٰهنا ليس للتعذر قلت مع رعاية تقديم ما هو
الاولى من تقديم المفعول الاول يتعذر الاتصال وينبغي ان لا ينحصر الفصل لغرض
في ما ضبطه لان تقديم ما هو اهم على الضمير لداع ايا كان الداعي يحقق الفصل
لغرض وذكر في التسهيل ان من الفصل لغرض الفصل بدخول اللام الفارقة
بين المكسورة المخففة وان الثانية على الضمير نحو قوله ان وجدت الصديق
حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا ومنه الفصل بالواو بمعنى المصاحبة وفيه
انه كما لا بد للفصل من غرض لا بد للحذف منه فلا وجه للتخصيص ويمكن دفع
وصمة التخصيص باعتبار التقدير والدفع عن الحذف بالاحالة على المقايسة مقايسا
تكلف في الرضي انما قال او الفصل لغرض احترازا عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا
يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه قلت لو كان الغرض تقديم
ما الاصل فيه التقديم لكان الفصل لغرض او بالحذف قال او اي بحذف عامله لانه
اذا حذف العامل لا يمكن ان يتصل به الضمير لا تقول وكذا اذا حذف الضمير لا يمكن
ان يتصل بالفعل لانه كما لا يمكن اتصال شيء بمحذوف لا يمكن اتصال المحذوف بشيء
قلت عدم اتصال المحذوف بالفعل لا يوجب كون ضميرا منفصلا لان التلفظ
بالضمير يوجب ذكر ما يتصل به لعدم استقلاله في التلفظ فاذا لم يجد ما يتصل

يصير

يصير منفصلا واما تقدير المتصل لا يوجب اتصاله فحذف الضمير المتصل كحذف
اخر الكلمة او بكون العامل معنويا الظاهر ان يكون جارا ومجرورا ويحتمل ان يكون مضارعا
منصوبا بالعامل وهذا انما يصح على مذهب البصريين الجاعلين العامل في المبتدأ والخبر
معنويا واما من جعل العامل في المبتدأ الخبر والعامل في الخبر المبتدأ فالواجب ان يبقى
او يكون العامل مبتدأ او خبرا او حرفا والضمير مرفوع جملة حالية صاحبها العامل الحقيقي
ينبغي ان يقول والضمير غير مجرور لا منصوب لئلا ينتقض بضمير انه فانه مرفوع محلا
كما انه منصوب محلا لانا نقول هو ضمير منصوب اصطلاحا مرفوع وان كان مرفوع
المحل وهذه مغالطة نشأت من اشتراك لفظ المرفوع وقوله والضمير مرفوع متعلق بحرفا
او بكل من المعنوي والحرف والحال بالنسبة الى الاول مؤكدة وبالنسبة الى الثاني مقيدة
يحترز به عن الضمير المنصوب فانه يتصل مع كون الحرف عاملا نحو ليته فان قلت اذا كان
الضمير مجرورا والعامل حرفا يكون متصلا ايضا فلا يصح التقييد بكون الضمير مرفوعا
قلنا الكلام في تعيين مواقع انفصال الضمير المرفوع والمنصوب وقد علم ان الضمير المجرور
لا يكون منفصلا ولو قال او يكون مرفوعا المعنوي او حرفا ومسندا اليه الحرف لكان
اخصر او بكونه اي الضمير صفة جرت على غير من الظاهر ما هي اي تلك
الصفة له بان يكون صفة نحوية له او صلة او حالا عنه او خبرا والمراد بالصفة اسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو زيد عمرو ضاربه هو فاقتصار
الرضي على الثلثة الاولى غير معول عليه واحترز بقوله صفة عما اسند اليه فعل جرى على
غير من هو له فانه لا ينفصل فيه الضمير وان كان مقام الالتباس على ما في الرضي لكن في الهندي
انه يتعين الانفصال في مقام اللبس فينتقض به قصر مواضع التعذر فيما ذكره ونقض
ايضا بنحو اقائم انت وجاءني زيد واعجبني ضرب هو واعجبني الضرب هو واعيذك هو ولو
قال او يكونه مسندا اليه صفة لم تجر على من هي له لكان اشمل واذا اجتمع ضميران وليس احدهما لا فيصح
واحد منهما مرفوعا اذ لو كان واحد منهما مرفوعا لم يكن الخيار نحو اكرمتك فان كان
احدهما اعرف وقدمته الاخص فان كان الاول اعرف فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتكه
وضربيك ولا يجب الاتصال خلافا لسيبويه وفي الرضي ان الانفصال في باب خلتكه
اولى والاتصال في باب اعطيت وان الانفصال بعد الضمير المجرور اولى منه بعد الضمير

واذا اجتمع ضميران وليس
احدهما مرفوعا
فان كان احدهما
اعرف وقدمته
فلك الخيار في
الثاني نحو اعطيتكه
وضربيك

المنصوب وإلا بأن لا يكون احدهما اعرف واخر لا عرف فهو منفصل خلافاً لمن حكى عنهم سيبويه جواز الاتصال مع تاخر الاعرف وان قال هذا امر قاسوه ولم يتكلم به العرب وخلافاً لسيبويه فانه جوز الاتصال في صورة مساواة الضميرين اذا كانا غايبين وقال هو عربي لكنه مكثور وقاس المبرد غير الغايبين عليهما ومنع
سيبويه نحو اعطيته اياك واياه والمختار في خبر باب كان الانفصال اختار الانفصال
كان على الافعال الناقصة ليتناول ضربكا كونه ونظايره قيل انما اختير فيه الانفصال لانه في الاصل خبر المبتدا وفي الحال شبيه بالمفعول فجوز الوجهان عملاً بالجهتين اقول ويتجه كونه خبر المبتدا لانه كان خبر المبتدا حقيقة وليس بمفعول حقيقة ولم يجئ انفصال المفعول علم عنه مع انه مبتدا في الاصل وحين لانه مفعول حقيقة في الحال فرجح جهة الاتصال لكونها حقيقة في الحال والاكثر لولا انت لم يقل لولا انا ليكون قوله الى اخره شاملاً لجميع ما قصده شمولاً واضحاً اشار الذكر ما شاع من بين الالفاظ المقصودة وكذا في قوله وعسيت الخ بالخطاب وليطابق ذكر ما ذكر معه ولم يبال بخفاء شمول الحكم ضميري المتكلم اللذين كانا مبدا التصريف الى الاخر لان وضوح عدم المخالفة وبعدها وظهور عدم وجوب الابتدا بشيء من الضماير المشاركة في الحكم ازال الخفاء وليس لك ان تجعل عسيت منكما انه يبقيه لولا انت وعساك كل البعد وجا عساك ولولاك الى اخرها واختلف توجيههم لهما فمنهم من وجه الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو اخو بالتاويل وقال هما ضميران مستعاران الاول لمجرور واستعير للمرفوع على عكس انت والثاني منصوب على عكس ضربك انت هذا ولك ان تجعلهما على عكس ضربك انت ومنهم من اول لولا بجعله حرف جر كما في بحسبك زيد وعسى منزلة منزلة ليت ليلا يلزم التاويل في الفاظ كثيرة وزيف الاول بانه لا بد للولا من متعلق وهو مفقود وزيف الثاني بان لا تدخل خبر ليت فلو كان عسى منزلاً منزلته لما قيل عساك ان تخرج كما لا يقال ليت زيداً ان تخرج ويمكن دفع الاول بان جعل لولا حرف جر معناه انه منزل منزلته لانه في المال واقع موقع لام التعليل فان لولا انت لهلكت في معنى لم اهلك لك لخفته فانه في كمال الدقة وندفع الثاني بان في عساك ان تخرج امر بقي معه من اصله وما كان قد يجيء

لعل

لعل مع ان تشبيها بعسى لم يبعدها ان يجيء مع لفظ عسى وان نزل منزلة لعل ونون الوقاية اي نون هي سبب الوقاية والغرض منه الوقاية قالوا الحقوا لحق الوقاية عن كسرة هي اخت الجر فورد عليهم نقض بين حيث لم يحفظ عن الكسرة واجب بالكسرة ليس اخت الجر لكونها في الوسط حكماً لان الفاعل الذي هو ضمير متصل كالجزء واورد قل ادعو ونظايره واجيب بانه عفي لعروضه لكونه بعرض كلمة مستقلة بخلاف تضربين فان الياء لعدم استقلالها كاللازم وفيه ان العروض يؤكد وجوب الاجتناب لانه يقوي اخوتها الجر الذي يخص الفعل واورد دعاني ورماني حيث لا كسرة حتى يصان عنها بالنون فقيل النون فيهما للمحافظة على الطرد ولو قالوا النون لوقاية كسرة هي ما في اليا ومقتضاها الحفت فوتهم مع الياء الاولى مع ياء المتكلم لانه يتبادر من اطلاقها ياء الضمير فيشمل ياء المخاطبة لازمة لك بقرينة وانت مع النون الخ فافهم في الماضي وقد يقال عساي تشبيهاً بلعلي وكيسى حملاً على ضربي وقيل على ليتي والمضارع عرياً المستحق فيه العربي على فعيل من العري كفعل ولم نجد فيما راينا من كتب اللغة وانما وجدنا العري والعريان ولك ان تجعله مصدراً في موضع الصفة عن نون الاعراب اي نوني التثنية وجمع المذكر ولا يرد لا يضربني بالنون المشددة فان امثاله مؤكدة بالخفيفة وجاء التشديد من قبل لحاق نون الوقاية وانت مع النون الظرف حال من ضمير مخير اي مع نون الاعراب مخير بين الاتيان بنون الوقاية وحذفها فتقول يضرباني بالتخفيف ويضربانني بالتشديد وقرئ اتحاجوني بالثلثة واختار مذهب الجزولي من ان المحذوف في يضرباني نون الوقاية لان الثقل جاء منه فهو احق بالحذف ونحن نقول لما تقرر في العقول ان الدفع اسهل من الرفع واما عند سيبويه فالمحذوف نون الوقاية لان المعرض للحذف هو نون الاعراب ولدن وان واخواتها سوى ليت ولعل بقرينة بيان حالهما ولك ان تجعلهما في حكم المستثنى ولم نعثر نظير في هذا الكتاب مخير بين الاتيان بها حفظاً للجيبات اللازمة لا ولحن هذه الكلمات وتركها تحرزاً عن الثقل اللازم للاتيان بها قال الرضي اما النون في لدن فلازم في غير الضرورة عند سيبويه والزجاج راجح عند غيرهما مما سوى الجزولي فانه قال انت مخير فالاولى بحاله ان يجيء مع الماضي وليت وفي التسهيل ان الحذف مع لدن واخوات ليت جائز مع لعل اعرف ويختار مع ليت قال الرضي المشهور اختصاص الحذف بالضرورة قال سيبويه وغيره

سائر العاري

نى

ه

المتن وكسر في ليتي ولعلي ولدني ونظايرها نون الوقاية فهو مع اليا احق بالترك كلمتي المشهور هذه

وبنو عز وقط وقد كما قال الجزولي وخص سيبويه الحذف بالضرورة كذا في الرضي المشهور
وافق المص وعكسها العل لم يميا لثقل باشباههما فيها فلم يحافظ على هيئة احدهما وقد ثبت نحو
وقد جاءت مع اسم الفاعل نحو وليس حاملني الا ابن حمال وليس الموافيني ليرفد خائبا فان له
اضعاف ما كان امله ويحتمل كونها تنوينا وجاءت في الحديث مع اسم التفضيل نحو غير الدجال
اخوفني عليكم اي اخوف مخوفاتي وقد تحذف مع نون جمع المؤنث وقيل المحذوف نون جمع
المؤنث نحو يسوءهم الغاليات اذا فليني ويتوسط يحتمل الزماني والمكاني وخصه بالمكاني
قوله بين المبتدا والخبر لكن لا غبار ويدخل فيه بقوله قبل العوامل وبعدها على ان المراد
بالمبتدا والخبر الحقيقيان والمجازيان لان مدخولي النواسخ يسميان مبتدا وخبرا باعتبار
ما كان والمص ممن يجوز ارادة المعنى الحقيقي والمجازي معا بجهتين مختلفين ومن لم يجوز
ايضا لا يرد هذا التركيب لارادته بالمبتدا مثلا معنى مجازيا يشمل افراد الحقيقي وغيرها وتسمية
عموم المجاز صيغة مرفوع منفصل ظاهره انه اختار مذهب الخليل انه حرف على صورة الضمير
اذ لا يقال للضمير انه على هيئة الضمير ويحتمل انه اراد انه لا يتعين كونه ضميرا او حرفا والمتيقن
انه على هيئة الضمير او اراد عبارة يجتمع فيه مذهب الخليل وبعض العرب فقال مطابق للمبتدا
دون الخبر فيقال الزيدان هما الحسن غلاميهما ولا يقال هو الحسن غلاميهما وينبغي ان نفسر المطابقة
ولا يطلقها لان المتبادر منه المطابقة في التعريف والافراد والتذكير واضدادها والمقصود
هنا المطابقة في التكلم والخطاب والغيبة ايضا ولا ينتقض بقوله وكائن بالابا طح من صديق
يراني لو اصبت هو المصابا لانه مؤول براي مصابي ويسمى فصلا لم يذكر تسميته عمادا لانه كان
على مذهب البصريين فلو قال وعمادا لاوهم انه كذلك عند البصريين ليفصل بين كونه نعتا
وخبرا خص هذا الحكم بالبيان وجهه مع انه ليس من دابه ليفيد ان المختار عنده في وجه
التسمية هذا الوجه الذي ذكره المتاخرون دون الذي ذكر سيبويه والخليل انه يسمى فصلا
لفصله المبتدا عن الخبر واخراج الخبر ان يكون تتمة له وقال الرضي مآل الوجهين واحد الا
ان تقريرها احسن وفيه بحث لان وجه تسمية الخليل يوجد فيما اذا كانا مما لا يظهر فيه الاعراب وفيما
اذا كان المبتدا ضميرا لان تتمة الشي لا يلزم ان يكون نعتا بل تشمل المنصوب بالمدح والتمييز
والبدل بخلاف هذا الوجه وكانه رجح المص هذا الوجه لانه يفيد تخصيص الخبر بكونه معرفة
او افعل من كذا لتنزيله منزلة المعرفة ووجههما يعم كل اسم ويمكن انه لم يرد انه بيان وجه

التسمية بل انه مشعر به اذ قوله ليفصل علة للتوسط لا لقوله يسمى لان اللام لام الغرض
ولا يحتمل ان يكون غرض التسمية ووجه الفصل انه لا يدخل بين النعت والمنعوت على ما قيل
وانه لا يفارق التاكيد ومن مجازه النسبة الخبرية دون الوصفية على ما نقول وشرطه ان
يكون الخبر معرفة او افعل من كذا هذا ما قضى به تتبع سيبويه وبعضهم زاد عليه الفعل المضارع
نحو مكر اولئك هو يبور وجعله فصلا دون ما في قوله انه هو امات واحيى لجمع وقيل يدخل
بين المبتدا المعرفة وما يمتنع دخول اللام عليه وان كان نكرة وقيل يجي قبل المضاف المعرفة
نحو ابي انا اخوك وقيل يجي قبل العلم ايضا نحو ابي انا زيد وقيل يجي بين نكرتين لا يصح دخول
اللام عليهما نحو ما رايت احدا هو خير منك واجاز الجزولي وقوعه بين نكرتين هما اسما تفضيل
نحو خير منك هو خير مني وقال الرضي كل هذه دعاو والمعول ما ذكره سيبويه نحو كان
زيد هو افضل من عمرو قيل لم يمثل بما هو بين المبتدا والخبر المعرفة لانه لاصالته وكثرته
استغنى عن التفصيل ونحن نقول غرضه من التمثيل توضيح الفصل وتوضيح الفرق بين هذا
المذهب ومذهب بعض العرب وهذا الغرض يترتب على مثال يخالف ما بعد الفصل ما قبله
اعرابا ولا موضع له عند الخليل لانه حرف في قالب الضمير على نحو حروف الخطاب وبعض العرب
يجعله مبتدا وما بعده خبره بنصب خيره فيكون عطفا على ثاني مفعولي يجعل وما بعده على او
وفرق بين قولنا جعله العرب مبتدا وبين قولنا جعله النحوي مبتدا المعنى الاول انه يستعمله
بحيث يكون من افراد المبتدا ومعنى الثاني انه يصفه بكونه مبتدا ومن لم يفرق بينهما قال
معناه ان العرب تستعمله بحيث يحكم النحوي بكونه مبتدا والا فالعرب لا تعرف المبتدا والخبر
فان قلت اذا جعله العرب كذلك لم يكن فصلا لان ما بعده خبره لا خبر ما قبله ليكون فصلا
بين كون ما بعده خبر ما قبله وكونه نعتا له بل لم يكن فرق بين قولنا زيد هو القائم وزيد هو
قائم قلت المقصود بالخبرية في زيد هو قائم هو الجملة وفي زيد هو القائم هو القائم الا انه صار الخبر
بحسب الصورة هو القائم ونظيره يا زيد الرجل فانه فرق بينه وبين يا زيد العاقل وتفطن
وكن على بصيرة فان امثاله في كتابنا هذا ليس لذي فطنة بيسير وقد وقع بعض القرات
بهذه اللغة فقرئ ان ترن انا اقل برفع اقل ولكن كانوا هم الظالمون وجاء في الحديث كل مولود
يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه واول بثلث تاويلات ينبغي
الفطن باشارة عن تفصيلات ويتقدم المرجح كائنا الجملة للخبر به ضمير غائب قيل م

ونحوه
الضمير م
ويسمى فصلا
ليفصل بين كونه نعتا وخبرا
كذا
انظر هذه اللطيفة
تصلح لنفس التقديم
المزبور

اضافة الضمير الى الغايب **يسمى ضمير الشان** عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين و
لو اكتفى بالضمير لفسره قوله يفسر بالجملة لان المفسر من بين الضماير هو ضمير الغايب
لا غير ولا يتعدى يقال اشار بكر غايبا الى وجوب افراده الا انه توهم وجوب تذكيره
وليس كذلك لاختيار تانيثه اذا وليه مونث او مذكر شبه بمونث نحو انها قمر جاريتك
او فعل فيه علامة تانيث نحو انها خرج هند او خرجت على ما في التسهيل واذا كان في الجملة
مونث هي عمدة لم ينصب نحو هي هند قايمة بخلاف هي كان القرآن معجزة وانها ان المعجزة
القرآن على ما في الرضي **يفسر بالجملة** يكون **بعده** بلا فصل كما هو المتبادر وتكون مذكورة
بجزئيها خلافا للكوفيين في جواز حذف احد جزئيها وفي جواز تفسيرها بمفرد بما اوله الجملة
فيجوزون ظننته قايما زيد على ان يكون ضمير ظننته للشان وقايما زيد مفعولا ثانيا
مفسر له وانما وضع الظاهر موضع المضمر لبيان وضعه بقوله بعده تاكيدا لوجوب تقدمه
على الجملة وعدم جواز الفصل ولا يوكد ولا يبدل منه والجملة تكون اسميه ان كان الضمير
مبتدا او اذا دخله الناسخ تكون اسمية وفعلية نحو انها لا تعمى الابصار **ويكون منفصلا**
ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل نحو هو زيد قايم وكان زيد قايم
وانه زيد قايم وما هو زيد قايم وحذفه منصوبا ضعيف توهم ان حذفه مرفوعا
غير ضعيف وليس كذلك بل غير جايز اصلا فالواضح ويمتنع حذفه الا منصوبا فانه يجوز
على ضعف **الا مع ان اذا خففت فانه لازم** اي يلزم حذفه مع ان المخففة المفتوحة
ولا يستفاد منه ان اسم المخففة المفتوحة لا يكون الا ضمير الشان لزوم حذفه مع المخففة
لا يستلزم ان لا يكون اسمها غير ضمير الشان المحذوف والمقصود ذلك ومثال الحذف
الضعيف • ان من يدخل الكنيسة يوما • يلق فيها جاذرا وظباء • فانه في تقدير انه
من يدخل لان النواسخ لا تدخل الاسماء الشرطية كذا قالوا ولا يخفى ان القول بحذف ضمير
الشان على ضعف ليس باهون من القول بدخول الناسخ على الاسم الشرطي على ضعف
اسماء الاشارة هو بحسب مفهومه اسماء موضوعة للاشارة وليس كذلك اصطلاحا
فاحتيج الى تعريفه بما يبين انه في الاصطلاح يراد به ما هو اسم المشار اليه فقال
ما وضع لمشار اليه والمتبادر من الاشارة الحسية والمعارف كلها وان كانت موضوعة
للمشار اليه الا ان ما عداها موضوع للمشار اليه بالاشارة العقلية فخرج عن المعرف

> بحث اسماء الاشارة
> بحث اسماء الاشارة

مايتبادر

بما يتبادر من المشار اليه والاعتماد في معرفتها على تعدادها دون
التعريف لان معرفة خصوص الموضوعات لا يمكن بالتعريف
وهي ذا للمذكر المقصود تعدادها وقوله للمذكر معترضة اي هو للمذكر
لانه ليس مجرد المذكر موضوعا له بل المذكر القريب وهكذا نظايره
وربما يقال انه موضوع للمذكر واعتبار القرب مذهب عنه
ولذا اسند الى الخبر فقال ويقال ذا للقريب الخ **ولمثناه**
عطف على قوله للمذكر ولذا قدمه ليكون اقرب الى المعطوف عليه
ذان عطف على ذا عطف معمولي عاملين على مختلفين
معمولين لهما فان ... وفي المعطوف الاسناد في مبتديه والمراد
ضبط اسماء الاشارة لعامة تقرينه واما تمام الخ فلا يرد انه خرج عن
ثم وهنا وهناك واصل ذا في الاصح ذيي كفرس بياين فحذف لامه
واعل عينه وقيل كعلس فحذف عينه كما حذف عين سه ورجح الاول
بكثرة حذف اللام وقيل الالف زايدة والاصل ذ يحذف في المثنى يرد الى
اصله وقيل لم يرد فرقا بينه وبين المتمكن من نحو فتيان وذان مختص
بمحل الرفع **وذين** مختص بمحل النصب والجر ولهذا قيل التثنية
معربة واعتذر عن اعرابه مع قيام علة البناء بان المثنى لم يفرق فيه بين
العامل وغيره بخلاف الجمع فلم يفرق ابن تثنية المبني والمعرب في
الاعراب واجرى الكل مجرى واحد كما هو شانه وقيل لا وجه للاعراب
مع قيام علة البنا فالمثنى صيغتان موضوعتان والالف والياء
مقتضيات الوضع دون التركيب كاختلاف صيغ المضمر في المرفوع
والمنصوب والمجرور وعليه الاكثرون واختاروه وان كان
تكلفا لان فيه ترجيح جانب المعنى على جانب اللفظ **وللمونث**
عشرة الفاظ ذكر المصنف تسعة منها وهي **تا** قلب ذال ذا تاء
فرقا بين المذكر والمونث اذ العادة هي الفرق بينهما بالتاء ولذا جعل فيما
بين المشترك اصلا لانه لا خروج فيه عن العادة **وذي** بقلب

> والمراد اختصاصه بالمذكر القريب ... للمذكر وليس المعنى موضوع للمذكر م
> المعطوف العامل في المعطوف عليه الابتدا في مبتديه ح
> ٤

الف ذا يا فوقانين المذكر والموث بالبا التي هي علامة تانيث في
تضربين وذي مبالغة في الفرق وته وذه بسكون الهاء
في الوقف وفي الوصل ايضا اجرا للوصل مجرى الوقف وبكسرها من
غير وصل اليا وكان المراد بكتابتهما كلتا اللغتين واكتفى بالاعجام وتهي
وذهي باشباع كسرة الها واليا الحاصل بالاشباع لا يكتب كالواو
الحاصل به فيكتب ضربته بلا ياء وكانه خص اسم الاشارة بكتابتها
تعليلا لاشتراك كابنتي وذه والعاشي ذات وكانه لم يذكرها
لقلتها وللمثناة تان وتين لم يبين من بين الفاظه الا تا وجمعهما
اولا مدا وقصرا ويكتب بالالف لئلا يلتبس بالى
حرف جر فيكتب واو بعد الهمزة للفرق وحملوا اولا عليه وقد يشون
الهمزة افادة للتعدد بالتاكيد علامة التنكير الموجب للابهام المناسب للمتعدد
وقد تشبع ضمة همزة اولاء وقد يقلب همزة يا لها وقد يبنى على
الضم واما هولاء على فعلا فليس بلغة اخرى بل هو مخفف هولا
بحذف الف ها وقلب همزة اولاء واوا واسكان الواو لثقل الضمة
عليها ويلحقها حرف التنبيه يريد بها الا شنيها واختصاص ما
والا يجمل واستعمال الالحاق لعروض الهاء للكلمة لا للاتصال بالاخر ولم
يحترز عن الالتباس لاشتهارها هنا فلا يتوهم ذا ها فان قلت نحن نجعل
ملحق على صيغة المؤنث ونعتبر فيها ضمير الاسما الاشارة ونجعلها
اسما لحرف التنبيه لا ضمير الاسما الاشارة وحرف التنبيه منصوبا
بيانا لها فيستغنى عن الاعتذار قلت فليمنعك عنه اتصال
كلمة ها بما يلحق لا خلوها عن الهمزة لانه ذكر السيد المحقق في حواشي
الكشاف ان اشار ها اذا اريد بها انفسها قد يزاد في اخرها الهمزة
كما تشاد اذا جعلت اسما وقد لا تزاد واكثر ما يلحق في المشار اليه
القريب وقد يلحق المتوسط ولا يلحق البعيد فيجتمع اللام مع الكاف
دون اللام وتفصل بينهما و اسم الاشارة بما ... واخواته كثيرا

كثيرا نحو ها انتم اولاء ها انتم هولاء جادلتم فها دخل على اولاء وها الثانية
اعادة للاولى فانها ربما تعاد للفصل تاكيدا وتتصل بها
احرف الخطاب وهو ك كما كم ك كما كن والدليل على حرفيته عدم وقوع
الظاهر موقعها مع عدم دليل الاسمية ولذا حكم باسمية المستتر في
افعل عدم وقوع الظاهر موقعه و[illegible] من اسما الافعال بحيهل
والنجا بمعنى الامر بالاسراع ومن غيرها بلى وابصر امر من الابصار
وانظر امر من النظر وكلا وليس ونعم فعل مدح وبئس وحسب
وارايت بمعنى اخبرني وهي اي حروف الخطاب خمسة منصوب
في خمسة هي كلمات اسم الاشارة انث الضمير الراجع الى حرف
الخطاب واسم العدد المحمول عليها لانها كلمات وما قيل انه انث
الحرف ففيه ان المؤنث حرف الهجا صرح به الصحاح ويؤيده ما ذكرنا
تواتر في خمسة مع انها عبارة عن اسما الاشارة وكون حرف الخطاب
خمسة يقتضي انما الكلام في كون اسم الاشارة خمسة فقيل هي خمسة
انواع لا خمس كلمات لظهور انها اكثر من ذلك وفيه ان مدار
كون الانواع خمسة اما المعنى فهي ستة واما اللفظ فهو اكثر فالصواب
ان الالفاظ المستعملة منها مع تلك الخمسة خمس لا يحال انه لا يستعمل
من المؤنث مثلا الا واحد مع تلك الخمسة ولا يستعمل اكثر منه فهي
خمسة وعشرون لفظا الا ان بعض الفاظها ثنية لو لا تفرد
فتكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن
وكذلك البواقي وفي الصحاح ولا تدخل الكاف على ذي فانه خطا وانما يقال
تيك ولم يوثق قوله فقال الزمخشري وذيك وكذا المالكي ولما
كان في اسما الاشارة المعدودة تفصيلا فاتر وعرف بعضها عن التتبع
اراد تفصيله مع الاشارة الى تلك المشاعر فقال ويقال
اي تقول العرب ذا حال كونه للقريب وقال الرضي اشارة الى
تعدده في هذا الفرق وانه لا يتخذ منه هنا فاستحسن الى الغير

ولا يخفى ان الشايع فى الاستعمال دقيل ويقال شايع فى ما قلنا وذلك
للبعيد قدمه على قوله وذاك للمتوسط لان المتوسط حالة تتحقق
بالاضافة الى القرب والبعد هذه نكتة عامة لتقديم البعيد على
المتوسط مختلف فيه والمتفق هو القريب والبعيد فجمعهما لاتفاقهم
فى ذلك وتقديما للمتفق عليه على المختلف فيه وذلك لان فاضل
الرضى لا ارى بينهم اختلافا فى اختصاص بعضها بالقرب
وبعضها بالبعد الا ان بعضهم نفى الواسطة وبعضهم اثبت
التوسط وهكذا الحال فى حروف النداء هذا مقول ولك ان
تقول قوله ويقال اشارة الى التردد فى هذا المذهب لترجيح نفى
الواسطة عنده نويده انه لم يتعرض فى حروف النداء الا للقريب
والبعيد وتلك الحق اللام بكلمة تى فحذف اليا للساكنين
وانما خص بالذكر تلك لمخالفته ذلك فى ابقاء اللام على السكون
وحذف اليا لثقل اليا مع الكسرتين لا لالتقاء الساكنين ولم يتعرض لتلك
بفتح التاء مخفف تالك لانه دفع التقاء الساكنين بحذف الالف وقليل
وكذلك ان تجعل تلك لهما بالاعجام وذانك وتانك مشددتين
واولالك ممدودا اذ لو كان مقصورا لكتب باليا الا انه حذف
همزة الممدودة لانه ربما يقتصر على ما فى التسهيل مثل ذلك واما
مخففتين فمعلوم انهما من ذاك وتكلموا فى تشديدهما فقيل الاصل
ذان ذلك فجعل اللام نونا وادغم وهذا خلاف الاصل من وجهين
احدهما انه لا يدغم مع سكون الثانى وقد عرفت ان اللام ساكنة تكسر
لالتقاء الساكنين وثانيهما ان الادغام يكون بجعل الاول كالثانى
وهناك الامر بالعكس وقيل اللام كانت قبل النون وهو خلاف
الاصل من وجهين احدهما دخول اللام فى الاخر وثانيهما الفصل
بين نون التثنية والقرب باللام وقيل التشديد عوض عن الف المفرد
ولو كان عوضا عن اللام لم يسقط فى هذان وهذا فيه انه رح

وههنا نكتة مختصة وهى ان يكون هذه للمتوسط

والاولى فرع فى التقاء الساكنين بحركة اللام الكسر على ما هو الاصل

١٦٣

رح يكون ذلك للمتوسط كذلك وقد يقال من لم يجعل
النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد بل عنده عن المبرد صيغ
التثنية سواء فى البعيد والقريب والمتوسط وقد جاء تابنك
وذانيك بابدال النون لا الرضى لا تتصل اللام فى صيغ الجمع
الا بالمقصور مع ان الممدود اشهر وهو يدل على ان اولالك
مقصور وفيه ما مر انه لو كان كذلك لكتب باليا فالاوجه انه
لا يتصل اللام مع ترك الهمزة سوا اتصل المقصور او الممدود
المحذوف الهمزة وامّا ثم فللمكان البعيد فلذا لا تتصل به الكاف
وهنا وهو لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن والى لا غير
ويقال هنالك للمتوسط وهنالك للبعيد وهنا مشددة
بالفتح وهو الافصح والكسر كهنالك فللمكان خاصة واستعمال
هنا وهنالك للزمان على سبيل التجوز وكذلك هنا بالتشديد
الموصول الموصول الاسمى بمعنى الموصول بغيره لانه لا
يصير جزءا الا مع غيره فان غيره لا يصير جزءا الا به فان الجملة فى اعجبنى
انك ضربت لا يصير مفعولا بدون ان وفى اعجبنى ان ضربت لا يصير
ضربت جزءا بدون ان ولم يقل ان الحرف المصدرى لا يصير جزءا بدون
ما دخل عليه حتى يكون موصولا لكن تسميته الموصول الاسمى لانه وان
كان حقا لا يوجب تخصيص الحرف المصدرى بالموصول من بين
الحروف اذ ما حرف يصير جزءا بدون ما دخل عليه يتصل به فاحفظه
فانه دقيقة بكر نعم من ثمرات التوفيق والتعريف للمعنى الاصطلاحى للموصول
بالمعنى اللغوى للصلة كما صرح به المصنف فلا دور كما ربما تلعوا به
اذ لا جهل فى الموصول اللغوى الا باعتبار مبدء الاشتقاق فاذا
عرف ابتداء كان تعريفا للمجهول بنفسه وكما الوارد بهما
الاصطلاحيان فان الصلة الاصطلاحية جملة مشتملة على عايد
الى الموصول ولا طريق الى معرفتها بدون تعقل الموصول وذكرها

ينبغى ان

ايام

الموصول

والموصول الحرفى بمعنى الموصول غيره

تسميته

لوم

يغني عن ذكر العايد وانما قلنا لا دور لان محصل التعريف ان الموصول
اصطلاحا ما لا يتم جزا الا بما يتصل به وعايد اليه قال المصنف بعد
تصريحه بان المراد بالصلة اللغوي انما قلت بصلة ولم اقل بجملة
جريا على اصطلاحهم ففهم منه الرضي ومن تبعه انه اراد به ذكر
الصلة الاصطلاحية فاعترضوا عليه بانه وقع فيما فر منه من تعريف
الشي بما يتوقف عليه وناقض حيث نفى كون التعريف بالصلة
الاصطلاحية والترجمة وهو بري مما فهموا لانه اراد انه عرف
الموصول بما لا يتم جزا الا بصلة ولم يعرفه بما لا يتم جزا الا بجملة جريا
على اصطلاحهم على وضع الموصول لهذا المفهوم فجاء بمصطلحهم
بعينه لا بما ينافيه وانه صح ثم لما فسر الصلة بعده
بقوله وصلته جملة خبرية لم يندفع الاشكال قال الرضي فقد
اعترف بان في نفس الحد اشكالا من ذلك التفسير ولا يرد لان
المراد ما لا اشكال في تعريف الصلة لانه لا تعرف بدون
معرفة الموصول فبراده عرفت الصلة بعد تعريف الموصول لم يندفع
الاشكال في تعريفه كما نص عنه بقوله بعد **ما لا يتم جزا** نبه بقوله
جزا على امتيازه عن الحرف فانه ما لا يتم دلالة وليس الموصول ما لا
يتم دلالة بل ما لا يتم جزا لان جز الكلام انما يتم بافادة المراد منه لا
بمجرد الدلالة والموصول وان تم دلالته لكن المراد منه في غاية الابهام
لتعدد ما يصلح ان يراد به فهو كلفظ المشترك فقد دخل في تعريف البعض
المشترك وخرج بقوله الا بصلة لكن يخل فيه بعض ضمير الشان
وعايد وهذا تفريع بديع لفوايد قيود التعريف وما ذكر الى الان
ان قوله وعايد احتراز عن الامور اللازمة الاضافة الى الجمل ولا وجه
لاقتصارهم على الاحتراز عن الامور اللازمة الاضافة الى الجملة
بل الاحتراز به عن كل لازم الاضافة اذ المراد بالصلة اللغوية واذا
اريد بالصلة اللغوية اندفع ما يتوهم ان العبارة دلت على ان العايد

انه ح

فرخ بقوله ح

العايد خارج عن الصلة لا محالة مع انه لا ريبة في دخوله في المعنى قام بل
التحقيق يحكم بدخوله في كل صلة اذ الصلة مجموع الجملة المذكورة
بعد الموصول فالصواب **ما لا يتم جزا الا بصلة** مشتملة على
عايد لان العايد داخل في الصلة الاصطلاحية دون اللغوية **وصلته**
الاولى والصلة جملة خبرية لئلا يتوهم ان الصلة اعم وانما خص هنا
للاضافة الا ان يقال **الصلة** في الاصطلاح مشترك بين
صلة الحروف المصدرية وصلة الموصول وصلة الحرف المصدري لا
يلزم ان تكون خبرية عند الاكثر وجاز امرتك ان قم بلا حاجة الى
تعدد امرتك بان قلت لك قم كما هو عند البعض هذا وعندي ان
ان في هذا المثال تفسيرية لما في معنى القول فالبا بمعزل عما فيه الطايفتان
والعايد ضمير له وفي التسهيل وخلفه وذكر في حواشيه مثالا
له هو قوله ابو سعيد الذي رويت عن الخدري فان الخدري اسم
ظاهر وضع موضع الضمير وجعل خلفه والضمير غايب لان الاسما
الظاهرة كلها غيب لكن يجوز ان يعدل عن الغايب الى المتكلم اذا
كان الموصول او موصوفه خبرا عن المتكلم نحو انا الذي قلت ذهابا الى
جانب المعنى والى المخاطب اذا كان خبرا عن المخاطب نحو انت الذي قلت
ومنه قول علي رضي انا الذي سمتني امي حيدرة لكن هذا اذا لم
يكن الموصول وموصوفه مشبها به فانه يتعين الغيبة نحو انا
حاتم الذي وهب المائة وللمبالغة في كونه مخالفا للقياس
قال المازني لولا استعمال اجوزه وقال الشيخ عبد القاهر لولا
اشتهاره لرددته واذا كان ضميران جاز المقابلة بكل منهما
على خلاف الاخر نحو انا الذي قلت وصرف زيدا واما كان الموصوف
الموصول او الموصول مخبرا عنه بالمتكلم فلا يجوز الا الغيبة نحو الذي
قال انا زيد في الذي قلت لغنا عن الاخبار بانا **وصلة الالف**
واللام اسم فاعل ومفعول يعني اسم فاعل مع متعلقاته من الفاعل

الصلة

جملة خبرية

اسم

فالمثال عمول ح

العايد

الاسم الظاهر كلها غيب

اذا لم

والمفعول وغيره وكذا اسم المفعول فهذا العكس مستثنى من قوله
وصلته جملة خبرية بل بيان لجملة خص بها صلة الالف واللام خلافا
للمازني والاخفش فانهما انكرا الالف واللام الموصولة وجعلا
الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول ايضا حرف تعريف كاللام
الداخلة في الصفة المشبهة فانه حرف تعريف اتفاقا وحجتهما اجل
الاعراب المقتضي لما دخل على المحل باللام على الصفة فلو كان اللام
اسما موصولا لكان الاعراب حقه ولا يجري على الصفة وتمسك الجمهور
بعمل اسم الفاعل معه لم يكن اسم الموصول لم يعمل واجاب المازني
بانه معتمد على موصوف محذوف ورد بانه لا يعتمد الا على موصوف
محذوف قوي الدلالة عليه والا لما يمكن الرد على الاخفش بصحة ضارب
زيد عمرو لانه ايضا معتمد على موصوف محذوف قال الرضي
الخلاف في اللام التي لم تكن للعهد واما اذا كانت له كما في جاءني ضارب فاكرمت
الضارب فلا كلام في حرفيتها وفيه نظر لان هذا انما يتم لو لم يكن
الموصول لتعريف العهد والتحقيق ان الاقسام الاربعة للتعريف تجري
في الموصول ومن المسائل الغريبة المتعلقة بهذا المقام انه يجوز
مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين ولم يجز مررت بالرجل القائم
ابواه لا اللذين قعدا وفرق الرضي بينهما بفرق ظاهري وهو ان
الضمير مستتر في القاعدين بارز في قعدا والموصول مختف في
الاول ظاهر في الثاني وتوضيحه ان اختلاف الضمير والموصول
والموصول الذي هو صفة غير ظاهر في الاول ظاهر في الثاني فلم (والموصوف)
يستقبح الاول واستقبح الثاني ولا يخفى انه مرجعه الى اعتبار نحوي (صح)
والتحقيق ان الصفة للرجل في القاعدين هو اللام وضميره راجع
الى ابويه فهو في معنى لا الرجل القاعد ابواه بخلاف اللذين قعدا فان
الصفة هو اللذين ولا يصح ان يجري على الرجل بوجه نعم لو قيل لا الذي
قعدا بارجاع ضمير ابواه لم يبعد فيكون مآل المعنى لا الذي قعد

قعد ابواه واعلم انه قال الجمهور انه لا حظ للصلة من الاعراب
وزعم بعضهم انه صفة للموصول ومعرب باعرابه وليس بشيء لانه يلزم
وصف المعرفة بالجملة وجعل الجملة ذا محل من الاعراب مع انه لا يصح وضع
المفرد موضعه وكانه وقعه فيه اعراب اسم الفاعل واسم المفعول
باعراب الموصول وعملهما بالاعتماد عليه وهي الذي اجمع البصريون
والكوفيون ان اللام الاولى حرف تعريف زيدت حتى لا يكون
وصف المعرفة به كوصف المعرفة بالنكرة لانه في حكم الصفات
المشتقة في وقوعها اوصافا بلا ضمة وشي من الاوصاف لا يكون
معرفة بلا اداة تعريف واللام الثانية من اصل الكلمة وكذا اليا
عند البصريين واللام زائدة عند الكوفيين ليفصل بين لام التعريف والذال
الساكنة اذ الموصول هو الذال الساكنة في الاصل ثم كسرت ثم
اشبعت ولا يخفى ان ما ذكره الكوفيون مما لا يجليه مناسبة فضلا
عن شاهد صدق بان يحرز وقد تشدد ياؤه مكسورة ومضمومة ولا اختلاف
بالضم والكسر حكم الحولي بانه معرب كاي وذلك وهم وقد
يحذف ياؤه اكتفا بالكسر وقد يحذف الكسر ايضا والحذف غير
خارج عن القياس للاستطالة بالصلة لكن التشديد خارج عنه
ولذا قال الاندلسي لعل الوجوه الثلاثة من ضرورات الشعر اذ للشاعر
التشديد وحذف اليا اكتفا بالكسرة ثم حذف الكسرة ايضا فما
لم يسمع تلك الوجوه في السعة لا يحكم بانها لغات في الذي وقد
جعل الكوفيون الذي حرفا مصدريا فيقال اعجبني الذي
ضربت بمعنى ضربك وموصوفة بمعرفة او شبهه مما يمتنع دخول
حرف التعريف عليه نحو مررت بالذي اخيك ومررت بالذي مثلك
والتي للمؤنث كالذي للمذكر في جميع ما سمعت وكان
القياس كتابة المشدد فيها لا مبنيا لا انه خرج الموصول عن
القياس لتنزيل الاميه منزلة جزء كلمه اذ عما اللزوم لام التعريف

ثم كتب الذين بلامين للفرق بينه وبين الجمع وحمل اللذان وتثنية التي عليه
وكتب اللاون واللاتي واللواتي واللاى واللاء واللائي بلامين اذ لو
كتب الذى بلام واحد لالتبس بالاخر فحمل عليه البواقي **واللذان** بالالف
واليا وقد يشدد نوناهما [redacted] وهو خارج عن القياس وقد
يحذفان استطالة بالصلة وقد جا في غير الافصح التزام الالف فيهما [redacted]
[redacted] **والالى** كالعلى والاولو الالا واللائين
مطلقا او نصبا وجرا واللاون رفعا واللائي قليل **والذين** مطلقا
او نصبا وجرا والذون رفعا للجمع المذكر وقيد التسهيل بالعاقل
وجا الذين لكنه لغة من قال لذى ولتى ولذان ولتان ولائى وقد يقال
جا الذى بحذف النون تخفيفا وهو قول بالاحتمال لجواز ان يكون
اطلاقه على المتعدد لتاويله بالجمع والقوم لا لانه الذين محذوف النون
ولا يوجبه الذى كانوا يصح ان يقال الجمع الذى كان لافراد اللفظ وتعدد
المعنى **واللاى** بالهمز لجمع المونث كثيرا فجعله في كلام المص على انه لجمع
المونث اصلح **واللاتي** بالتا وكذا واللواتي وجا الاكتفا بالكسرة في
الثلاث وحذف التا واليا معا في الاخير واللوا **واللات** مكسورة
ومعربا اعراب مسلمات وقل الالى في جمع المونث **ومن** لما يعقل الا انه
يتجوز **وما** في الغالب لما لا يعقل ولصفات من يعقل وللمبهم امره
تستوى فيهما الستة **واى** للمذكر والمونث مفردا وجمعا
مضافا الى المعرفة لفظا او تقديرا **واية** للمونث مطلقا قال الاندلسي
التانيث في اي شاذ موصولا كان او استفهاما كما شذ في كلهن
وخير الناس وشر الناس وبعض العرب يثنيهما ويجمعهما
وذلك اشذ من التانيث وعند الكوفيين انه لا يعمل فيها الا المستقبل
ولما نازع فيه الكسائي منازع في ذلك انتهى امر الكسائي الى ان قال
خصمه سخيفت منك يا شيخ وانه يجب تقديمه على عامله **وذو الطا**

كانوا كما يصح ان
يقال الجمع الذى صح

الطائيه احترز عن ذو بمعنى صاحب فانها تعم القبايل وفيه اربع
لغات اسواها الستة فيه مع التا والثانية للمذكر مطلقا ذو و
للمونث مطلقا ذات مضمومة والثالثة ان يقال لجمع المونث
ذوات مضمومة وذات للواحدة وتثنيتها وللمذكر مطلقا
ذو والرابعة تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب واعرابه
اعراب ذو **وذا بعدما الاستفهام** لم يرد به ان ذا بعد ما الاستفهام
موصولة لا غير حتى يتجه انه يشكل بقولك ماذا استفهاما من
المشار اليه بل انه قد يكون بعد ما موصولة كما انه عد من وما
واى من الموصولات بهذا المعنى ولذا اطلقه ولم يقيده بما قيد
صاحب التسهيل حيث قال وذا غير ملغى يعني غير زايد ولا مشار
به بعد استفهام بما او من بعم ينبغي ان نقصر على ذكر ما ومذهب
الكوفيين ان اسما الاشارة كلها تكون موصولة من اشتراط الاستفهام
والالف واللام لم ينقل اختلاف في ان الموصول هو الالف واللام
او كلاهما كما اختلف في حرف التعريف والظاهر انه لا فرق بينهما وحصر
الاحتمالات بحرف التعريف يحكم والالف واللام مفردا اللفظ مذكره
فان عني بهما متعدد او مونث يجوز رعاية اللفظ كما يجوز رعاية
المعنى فيقال الضارب للمونث والاثنين والاثنتين كما يقال
الضاربة والضاربان والضاربتان والضاربون والضاربات لكن اذا
اعتضد جانب المعنى بموصوف او بخبر او غيره تعين فلا يقال الزيدان
الضارب ولا الضارب جاءت لخفا اسمية اللام **والعايد المفعول
يجوز حذفه** لا خفا في جواز الحذف مع القرينة اذ لا حذف بدونها
ولذا لا يجوز حذف العايد المفعول اذا كان في الجملة عايدان اذ يحصل
الربط باحد الضميرين بحيث يخفى حذف الاخر ففي قولك الذى ضربته في
داره زيد انهما يحذف لا يعلم انه ضمير الموصول لغنا الموصول عنه بالاخر
فلذا لم يحتج المص الى تقييد الحذف بما اذا لم يتعدد الضمير كما قيده غيره

والثالثة ان يقال زيد
ذو

هل ه

ولهذا ايضا لا يجوز حذف عائد الالف واللام لخفا موصوليته فلا تنبه
السامع لموصوليته لولا الضمير العائد اليه فضلا عن ان ينبه بحذف
ضمير اليه ولذا استغني عن تقييد المفعول العائد بما اذا لم يكن عائدا
الى اللام كما قيد غيره وفي بعض الشروح لم يقيده بما اذا لم يتعدد لان
العائد معرف بتعريف عهدي اي العائد الذي لاسم الموصول بدونه فيما ان
تعدد ليس لنا ثابت عائد يتم بدونه ولا يخفى انه مع خروجه عن مفهوم انه
العبارة ليس بشي لانه لو لم يكن فيما تعدد الضمير عائد لاسم الموصول بدونه
لم يكن ذلك الموصول داخلا في التعريف ويفسد التعريف والمراد المفعول
اعم من المفعول المحض ومما كان مضافا اليه صورة ومفعولا معنى نحو الذي
زيد ضاربه انا صرح به التسهيل ولم ينقل والعائد المنصوب يجوز حذفه
لانه ينتقض بالذي انا زيد ضاربه فانه لا يجوز حذفه وقد فات قيد اخر
ذكره التسهيل وهو قيد الاتصال فان العائد المفعول المنفصل لا يجوز حذفه
نحو جاني الذي اياه ضربت لكن انكر الرضي امتناع حذف المنفصل وقال
يحصل الامتناع بما اذا كان بعد الا وبالجملة فقد فات قيد ولا وجه لترك
التعرض بحذف العائد المجرور والمرفوع مع انه يشارك المنصوب في ابهام
جواز الحذف مع القرينة الا ان يقال يعلم وجود القرينة في
المنصوب بسهولة بطلب الموصول اياه بخصوصه بخلاف المجرور فان
وجود القرينة فيه خفي لانه لا بد من معرفة خصوص حرف الجر والموصول
لا يهدي اليه بنفسه ومما جاء منضبطة هو ان يكون
الموصول او الموصوف به مجرورا بحرف متعلق بفعل مثله يجر الضمير
ويتعلق بمثل ما تعلق به الجار السابق نحو مررت بالذي مررت او
بالغلام الذي مررت فان قلت قد ذكر الرضي انه ربما يحذف
المجرور بحرف لا يتعين نحو الذي مررت بزيد فاربحتما به ومعه وله
ونحوه قلت لا معنى لعدم القرينة عند الحذف وكانه اراد من غير
قرينة ناشئة من الموصول ومما تعلق به ومذهب الكسائي في هذا الحذف

الحذف التدريج يعني يحذف الجار ويوصل الضمير بالفعل فيحذف بعد
صيرورته منصوبا ومذهب سيبويه حذفهما معا اذ المجوز للحذف
الاستطالة بالصلة وهو لا يطلب التدريج ومن المسائل
المهمة في باب الموصول معرفة ايراد الموصولات بصلة واحدة اما
بجعل الصلة للاخير وحذف صلات الباقية للعلم بها نحو جاني الذي
والتي ضربت واما بايراد صلة مشتركة نحو جاني الذي والتي
ضربا واختاره على جاني اللذان ضربا لئلا يخفى ان احدهما مونث
وانه قد يحذف الصلة للعلم بها نحو جا الذي ومعلم الفقه اي
جا الذي علم الفقه وقد يحذف الموصول غير الالف واللام
للعلم به نحو امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره
سواء وانه لا يتقدم الصلة ولا شي منه على الموصول ولا يفصل
بين الموصول والصلة شي ولو كان من توابع الموصول نعم يصح الفصل
بالجملة المعترضة فانها تقع اي موقع كان واذا اخبرت بالذي
لا يخفى ان الاخبار بسبب الذي يتم جاني الذي ضربته واكرمت الذي
ضربته لكنه ليس المراد بهذا الكلام مفهومه على عمومه ويتعارف فيما
بينهم مما يعبر عن شي بالذي ويجعل شيا خبرا عنه لبعض التدريب فلا
ينتقض بما ذكره من القاعدة باشكال ما ذكر وفايدة وضع هذه
القاعدة التنبيه على ان الموصول مع كونه معرفة لا ينافي تعيينه
بشي لان تعريفه ليس تعريفا شخصيا حتى يستغني عن التعيين ثانيا وقالوا
ارادوا بها جعل المتعلم متدربا في القواعد الكثيرة متذكر الطالب ع
العمل ولا يخفى ان الاخبار لا يختص بالذي والالف واللام بل هو جار في ابهام
من وما الا انهم تعرضوا للذي لانه الاصل في الباب والالف واللام
لتفصيل فيه يخصه صدرا اي يجب جعله صدر الكلام لا بمعنى ان
لا يتقدم عليه شي فانه لا مرية في صحة مثل الذي ابوه قايم زيد وان
الذي ابوه قايم زيد بل بمعنى انه يجب تقدمه على المخبر به ولا يخفى انه وجوب على المخبر به م

مشوب

التصدير ليس من مواضعه نحو بل هو عرف عربي لانه شرب الفن والمعنى انك اذا اخبرت بالذي عن جزء الكلام اخر فان العرب في التكلم لا يقصد جزء كلام اخر بل انك اذا اخبرت عن متعلق حكم بجعله صلة الذي سواء ركب قبل جعله صلة اولا **وجعلت موضع المخبر عنه** اي موضع لفظ الذي اخبر عنه في الصلة اي لفظ ما صدر بالذي وانما سماه مخبرا عنه لانه مخبر عنه حين التعبير بالذي لا باعتبار اضافة الموضع اليه **ضميرا لها** غائبا لا محالة ولا يصح جعله مخاطبا او متكلما مثلا الى المعنى بان يقول الذي ضربتك انا بل يجب الذي ضربته انا لانه يلغو الاخبار والمراد بالجعل اعم من الجعل لفظا او تقديرا اذ قد عرفت ان العائد المفعول يجوز حذفه **واخرته خبرا** اي حال كونه خبرا عن الذي وهذا من مواضع وجوب تقديم المبتدا وتاخير الخبر وقد فاته في محله **فاذا اخبرت عن زيد من ضرب** على صيغة الخطاب او التكلم زيدا قلت الذي ضربته زيد والذي ضربت زيد وكذلك ان تخبر عن زيد في ضرب احد زيدا بقولك الذي ضرب زيدا لا يفوت بحذف الفاعل شيء فتنبه **وكذلك** اي كالذي **الالف واللام** في الاخبار عن شيء **في الجملة الفعلية خاصة** ولما كان المستفاد من التشبيه مبهما اذ لا ينكشف ان التشبيه بالذي في الاخبار عن شيء في الجملة الفعلية خاصة هل هو لعدم صحة الاخبار بالالف واللام عن شيء في غيرها او لعدم صحة الاخبار بكل الاخبار بالذي بل يتفاوت الاخبار انكشف عن المراد بالتعليل بقوله **ليصح بناء اسمي الفاعل والمفعول** ولذا علل الحكم على خلاف دابه واستغنى بالتعليل عن تقييد الفعلية بما كان فعلها متصرفا كما لا يخفى ولم يقيد الفعل بان لا يكون معه ما يفوت بتبديله باسم الفاعل من الاستفهام والنفي وقد والسين وسوف لانه لا تعلق له بهذا المقام بل هو من شرائط ايراد الالف واللام في الكلام ومع ذلك مما لا يخفى على ذوي الافهام فان قلت لا ريبة في صحة بناء اسمي الفاعل والمفعول عن جملة اسمية خبرها فعلية لوجود الفعل قلت لا يصح بناء اسم

به

فاعل ومفعول يصح ان يجعل صلة لالف ولام يخبر بهما عن شيء بل بناء اسمي فاعل ومفعول هما خبران لمبتدا الجملة وبناء اسم الفاعل في مثل قام زيد وضربت زيدا وبناء اسم المفعول في مثل ضرب زيد ولا يبعد ان يبني اسم المفعول في الاخبار عن زيد في ضربت زيدا فيقال المضروب لي زيد واعلم ان باب الاخبار بالذي باب وسيع قد طولوا الكلام فيه وبالغوا في تفصيل صور تعذر الاخبار وفي صور الاخبار مدعن ومظنة هفوة وقد اكثر الرضي البحث عنه سيما في الاخبار عن المتنازع فيه للعاملين وفيه املال لا يتبعه مزيد نفع ولقد احسن المصنف في اختصاره ونحن لا نتباعد عن اثاره **فان تعذر امر منها** اي من الشرائط المذكورة والامر اما بمعنى الشيء او بمعنى المامور لانا امرنا في الاخبار بالذي بامور آت وهي عند التفصيل امور ستة فان تصدير الذي يتضمن جعل الجملة التي من اجزائها ما اخبرت عنه صلة الذي وجعل موضعه ضمير الذي امران وضع الضمير وعوده الى الذي والتاخير امران التاخير والجعل خبرا **تعذر الاخبار** **ثم امتنع** اي الاخبار بالذي **في ضمير الشان** متعلق بالمستتر في قوله امتنع ويجوز تعلق الظرف بالضمير العائد الى المصدر اذ الظرف يكفيه رائحة الفعل ولذا تعلق بالالفاظ المنقولة عن المعنى الذي يتعلق به الظرف باعتبار معناه الاصلي كذا حققه المحققون وانه صرح الرضي في هذا المقام بانه لا يجوز مروري بزيد حسن وهو نعم وقبيح لان لفظ المصدر في الاعمال مراعى **ووجه** امتناع الاخبار عن ضمير الشان انه لا يصح جعل ضمير عائد الى الذي موضعه لانه لا يبقى مبهما مفسرا بما بعده ولا يصح تاخيره خبرا لانه حينئذ يكون متعينا للذي وايضا يجب كون ضمير الشان مسندا اليه وحينئذ يصير مسندا وايضا يجب كونه مفسرا بالجملة بعده ولا جملة حينئذ بعده وليس امتناعه لاجل امتناع تصدير الذي لان ضمير الشان يمنع تصدير الذي

بالذي والخبر يجب ان يكون معينا

لوجوب صدارته كما يوهمه سياق كلام المصنف ووهم بعض الشارحين
لان ضمير الشان يطلب صدارته في جملته ولا يمنع تقدم شي عليه لانه يقال
انه زيد قايم واعجبني انه زيد قايم وكان زيد قايم ومثل ضمير الشان كل ضمير
مبهم مفسر بما بعده نحو ربه رجلا ونعم رجلا مانع اخر وهو انه لا يصح
تصدير الذي لانه لا يصلح الانشائي لكونه صلة **والموصوف والصفة** لامتناع
وضع الضمير موضع شي منهما والا لوصف الضمير او وصف به وقد
عرفت امتناعهما **والمصدر العامل** لامتناع عمل الضمير ولانهم ان
التحقوا تخصيصه بما سوى العامل في الظرف اذ الضمير العايد الى الذي
ليس بمعنى المصدر **والحال** وفي حكمه التمييز لوجوب تنكيرهما وكون
الضمير من المعارف **والضمير المستحق لغيرها** لامتناع جعل الضمير العايد الى
الذي موضعه فلا تقول الذي زيد ابوه قايم هو لان ضمير ابوه حينئذ
يرجع الى الذي لا الى زيد فينتفي ربط الجملة بزيد **والاسم المشتمل عليه**
اي على ذلك الضمير فلا يخبر عن غلامه في زيد ضربت غلامه اذ لو اخبر
لتقول الذي زيد ضربته غلامه فلو يرجع ضمير ضربته الى الذي بقي
الخبر عن زيد بلا رابط ولو يرجع الى زيد بقي الذي بلا عايد ويكذب ضربته
اذ المضروب غلامه وههنا بحث شريف صار معركة الانظار
وهو انه اذا تعدد الضمير المستحق لغيره نحو زيد ضاربه اخوه او تعدد الاسم
المشتمل عليه نحو زيد ضربت غلامه كذلك فينبغي ان لا يجوز الاخبار لانه
يكفي لخبر الذي احد الضميرين ومنع جوازه المانعون بما لا ينبغي ان يلتفت اليه
واظن بالمصنف انه لم يتصرف تبعا لهم حيث اطلق الضمير المستحق لغيرها
والاسم المشتمل عليه ولم يقيدهما بما اذا لم يكن للغير سواه اذ المصنف ذكي
من ان يخفى عليه ما هو واه بل اقول كانه اخرج صورة التعدد
بما تقتضيه لفظ الاستحقاق اذ في تلك الصورة لا يستحق الغير شيئا
من التعدد بخصوصه بل واحدا لا بعينه ومن موجبات شرط جعل
المخبر عنه بالذي خبرا تعذر الاخبار فيما لم يفد الاخبار عن الذي

ولنعم رجلا م

زيد م

الذي ولهذا اشترط في الاخبار عن ضمير المتكلم في ضربت زيدا ان تقول
الذي ضرب زيدا انا ولم يجوز الذي ضربت زيدا انا امتثالا الى المعنى كما في
انا الذي سمتني امي حيدرة اذ لا فايدة في الاخبار لاشتمال المبتدا على
بيان ان المتكلم ضارب زيد **واما الاسمية** اي المنسوبة الى الاسم نسبة
الفرد الى النوع قيد به وان كان كون الكلام في نوع الاسم يغني عنه للتنبيه
على انه يخالف نظايرها في كونها حرفيه وهذا لم تقيد او للتنبيه على
ان الكلام في الاعم من الموصولة ليلا يستبعد الحكم عليها بغير الموصولة
وحينئذ ترك تقييد نظايرها للاكتفا بفطانة المخاطب فيها **موصولة واستفهامية**
متضمنة لحرف الاستفهام في الاصل وان لم يقصد بها الاستفهام فانها
قد تستعمل للتحقير نحو ما انت والفخر وللتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة وللانكار
نحو فيم انت من ذكراها في وجه ومن احكامه حذف الفها حين جر
بشي اسما كان وحرفا الا اذا كان قبل ذا فلا يحذف فيماذا **وشرطية**
نحو ما تصنع اصنع **وموصوفة** اما بمفرد نحو مررت بما معجب واما بجملة
نحو مررت بما يعجب **وتامة بمعنى شي** منكر مطلقا عند سيبويه وبمعنى شي
تام عنده نحو ما احسن زيدا وبمعنى الشي المعرف اخرى نحو فنعما هي اي نعم
الشي وعند غيره المعنى فنعم شيا على ان [illegible] ما تمييز لضمير مبهم في نعم
وهو مختار المصنف كما سيجيء في افعال المدح فخص التامة بالتفسير مع انه
يشاركه الموصوف والصفة في هذا المعنى تنبيها على ما اختاره من طرفي الاختلاف
وما ذكره الشارحون ان ما التامة معرفة عند سيبويه منكر عند ابي علي سهو
والحق ما ذكرناه اقتداء بالرضي **وصفة** اختلف في وجودها فمنهم من جعل
كل ما وقع في موقع الصفة حرفا زايدا للتعميم والابهام نحو ضربت ضربا ما
وشيئا ما وما لما لا يعلم مطلقا ولا يجي لما يعلم الا لتنزيله منزلة ما لا يعلم والتغليب
ولا وصاف ما يعقل فنقول ما زيد سوالا عن وصفه ولما جهل
حقيقته فيقال ما زيد سوالا عن حقيقته **ومن كذلك** اي كما
جار باسم الاشارة المفيد للبعيد للتنبيه على ان المشبه به هو المقسم دون

مبتدأ

غيره م
هو م

شي من الاقسام ولا يخفى ان المناسب لما الاسميه كذلك الا انه نبه على ان ماله
جهتا التذكير والتانيث لك ان تعامل معه بالجهتين معًا الا في التام
خلافا للاخفش على والصفر وهو لما يعقل ولا يستعمل لما لا يعقل الا اذا نزيله في م
منزلة ما يعقل لداع او التغليب او للبنا على تغليب نحو منهم من يمشي فانه لما قال
تعالى منهم وجعل ضمير العاقلين لكل دابة لتغلب العاقل على غيره بنى على هذا
التغليب وقال من يمشي ومن وما مفردان مذكران يعامل معهما معاملة
المفرد المذكر في الاكثر الا ان يرجح جانب رعاية المعنى ما
اريد بهما من المونث والتثنية والجمع فتراعى جانبه ومن جهات الترجيح
ان يلتبس المراد مع الافراد والتذكير نحو من جئتك او من جاءك فانه يجب
حينئذ رعاية جانب المعنى وان يتقدم على ما روعي فيه جانب المعنى من ما
يلازم المعنى كقولك منهن من اجمعها فانه اولى من قولك من احبه
لان جعل مدلول من من النسوة قبل ذكر من يرجح جانب معناه ويجب رعاية رعايته م
جانب المعنى فيما هو خبر عما حمل على المعنى نحو من هي محسنة ولا يجوز من هي
يحسن خلافا لابن السراج فانه جوز فيما نابه انثى بخلاف من هي حمرا فانه لم
يجوز فيه احمر وقال الفرق انه كثيرا ما يذكر غير ما يؤنث بالصفة من هي م
للمونث نحو مرضع وطالق وحائض بخلاف احمر اقول قياس قوله ان
يجوز من هي الافضل فانه كثيرا ما يطلق المفرد المذكر على المونث وعلى جانب
المعنى بعد رعاية جانب اللفظ كثير والعكس قليل ويشترط ان لا يكون
رعاية جانب المعنى قبل رعاية جانب اللفظ من اول الامر فانه ضعيف
وهل يمتنع عند بعض الكوفيين واي للمذكر والمونث واية
للمونث وحكم الكسائي بشذوذه واي واية كمن هكذا في اكثر
النسخ وزيد في بعضها الا في الصفر وفي بعضها كما الا في التام فلم والصفر م
تثبت الصفر في نسختين واثبتها في نسخة ولكل وجه اذ
الصفر في الاصل استفهامية فوجه الاصل دعت الى الادراج في
الاستفهامية ووجهه الشيوع في الوصفية على وجه لا يخطر معه

معه الاستفهام بالبال دعت الى ذكرها بالاستقلال لكن
ينبغي ان يراد الحال كما في التسهيل حيث قال وتقع اي شرطية
واستفهامية لنكرة منه كون غالبا وحالا المعرفة وتلزمها في هذين وصفه م
الوجهين الاضافة لفظا ومعنى الى مماثل الموصوف لفظا ومعنى او معنى م
لا لفظا نحو مررت برجل اي رجل واي فتى وقد يستغنى في
الشرط والاستفهام بمعنى الاضافة ان علم المضاف اليه نحو ايا ما
تدعو فله الاسما الحسنى واي فيهما بمنزلة كل مع النكرة وبمنزلة
بعض مع المعرفة تقول اي رجل واي رجلين واي رجال اي كل رجل او
رجلين او رجال وتقول في المعرفة اي الرجال فيكون اي بعضا
من الرجال ولا يكون رجالا ولا تضاف الاستفهامية الى
المعرفة الا اذا كانت تثنية او جمعا او قصد الى اجزائها نحو اي زيد
اي اي بعض منه او كررت مع اي للعطف بالواو نحو ايي
واياك هذا كلامه مع ايضاح واي الموصوفة حصرها الرضي في
يا ايها الرجل وقال اجاز الاخفش الوصف بنكرة نحو مررت باي
معجب لك وهي اي واية او دالة الكفاية لعدم الاعتداد بالبعض
لانها اية هي اي بزيادة التا معربة واجبة الاعراب من بين الموصولة
وحدها فقد نص على مذهبه في اللذان واللتان وذو الطائية
فلا يرد النقض بها ولا يحتاج الى التعسف في دفعها بان المراد
وهي معربة بالاتفاق وحدها والثلثة المذكورة خلافية او وهي
معربة من الالفاظ المشتركة بين الموصولة وغيرها الا اذا
حذف صدر صلتها استثنا من وجوب الاعراب المتبادر من السابق
فالمفاد جواز بنائها مع حذف صدر صلتها يستفاد من الاولى
لا بد من قيد اخر وهو عدم حذف المضاف اليه فانه لم يسمع

اكرم ابا افضل الا اسنصوبا وبعض اجاز البنا لم يجوزه الا قياسا وقد منع سيبويه هذا القياس لان البنا في ايهم مخالف القياس فيقتصر عليه ولهذا حكم الخليل بان ايهم في امثال هذا الموضع من قوع مبتدا استفهامي بتقدير قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن لننزعن شيا من كل شيعة يقال فيهم ايهم اشد على الرحمن ولا يحذف الا صدر صلة هي جملة اسمية وصدرها ضمير **وفي ما ذا صنعت وجهان احدهما ما الذي** على ان يكون ذا بمعنى الذي ولا يخفى ان الوجهين لا يخص ما ذا صنعت بل يتحققان في ما ذا صنعته وما ذا قيل ولو جعل قوله ما ذا صنعت قولا على سبيل التمثيل لم يتناول الكل لم يصح قوله وجوابه نصب **وجوابه رفع** اي اعراب جوابه رفع لفجوابه مرفوع او قد دفع او رفع ماض مجهول او اشتهر خلافه لان السؤال جملة اسمية لان ما مبتدا عند سيبويه وخبره ذا صنعت عند غيره والاحسن الاكثر في الجواب المطابقة **والاخرى شي** يعني ذا زائدة وما مفعول صنعت **وجوابه نصب** كما عرفت وقد نبه المصنف على ان الحكم بكون ذا موصولة ليس ثابتا لا مندوحة عنه بل معناه انه كثر في جوابه الرفع وعدم مطابقة السوال للجواب قليل ولو قال وجوابه والبدل عنه رفع لكان اولى اذ يتم فيه الاشارة الى مبنى الموصولة فان رفع البدل من ما ذا صنعت قد كثر ولو حمل على انه مبنى على جعل الاستفهامية مبتدا بحذف العايد لنافى لكثرة اذ حذف عايد المبتدا قليل بخلاف عايد الموصول وهكذا الحال لو حمل رفع الجواب على ان السوال جملة اسمية بهذا التاويل ونحن نقول يمكن ان يقال لما طال بزيادة ذا بعد كثر الاختصار بحذف الضمير وقد اهمل المصنف مسايل مهمة لا يجوز تركها في مقام البسط فنقول لا يتقدم الصلة على

على الموصول ولا تعمل فيما قبل الموصول فلا يقال زيدا الذي ضرب ولا يتعلق بما قبله بعطف او كونه جواب قسم او شرط ولا يفصل بينها وبين الموصول ولا بين اجزايها باجنبي ويجوز حذفها اذا علمت مع غير الالف واللام والزم حذفها مع اللتيا واللتي يراد بهما الداهية واجاز الكوفيون حذف الالف واللام واذا استفهم بمن عن منكر مذكور عاقل فحذف من ووقفت عليه جاز لك حكاية اعرابه على لفظ من بالحاق مدات مناسبة لاعراب المذكور وحكاية ما فيه من علامات تثنية وجمع وتانيث من غير حكاية الاعراب في جمع المونث والمفرد المونث فيقول في جاني رجل منو وفي رايت رجلا منا وفي مررت برجل مني وفي جاتني امراة منه بفتح النون وبالها او منت بسكون النون والتا وفي جا رجلان منان وفي رايت رجلين منين وفي جاني رجال منون وفي رايت رجالا منين وفي جاتني امراتان منتان بسكون نون التثنية وجا سكون نون منين تضاف وفي جاني مسلمات ومنات بسكون التا ويشترط ان يكون من في اخر الكلام فاذا سمعت رايت رجلا وامراة قلت من ومنه ولا تقول منا ومنه ويحكى الاعراب في اي اجرا الاعراب عليه والتنوين دون الحاق حروف المد ويحكى علامة التثنية والجمع والتانيث وقفا ووصلا في العاقل وغيره الا انه في الوقف يسكن ياوه في الرفع والجر ويقلب تنوينه الفا في النصب وفي لغة شاذة هي اعرابها بالحركات الثلث وتثنيتها وجمعها معربة باعرابهما واذا جمع من يعقل وما لا يعقل يجمع في الحكاية بين من واي فاذا قيل رايت رجلا وحمارين قلت من واين واما المعارف الواقعة بعد من غير الاعلام فالاصح انه لا حكاية معها لا في من ولا فيها في الاختيار وان حكى المبرد عن يونس الحكاية فيها واجاز البعض الحكاية في من بعد حذفها والاعلام يحكونها الحجازيون دون بني تميم بشرط ان يكون ممنوعا لما سوى العطف من التوابع وفي المعطوف عليه خلاف وهل مثنيات الاعلام وجموعها من قبيل الاعلام فيه خلاف واما الواقعة بعد اي فلا يحكى فيها قولا واحدا واذا سئل

اذا استفهم عن منكر مذكور عاقل

اذا جمع ما يعقل وما لا يعقل

١٧٢

بمعنى مهلته فالاولى التفسير به **وهيهات ذلك اي بعد** بمعنى ما ٥
ابعده اذ ما هو بمعنى الماضي لا يخلو عن قصد التعجب ومنه جا التاكيد
فالاولى تفسيره بما بعد وبناوها على الحركات الثلث وتقلب هاوها
الاولى همزة فصارت ستة وقد تنون في تلك الستة فصارت اثني عشر
وقد يحذف التا فيقال هيها وايها فصارت اثني عشر وقد يسكن
التا في الوصل لاجرايها مجرى الوقف وقد يلحق بها كاف الخطاب وقد
يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال في المغني بنون مكسورة
ثم كل ما هو بمعنى الامر وما هو بمعنى الماضي كثير لا بد في تحصيل
النحو من ضبطه وكان المصنف احال معرفته بضبط كتب اللغة المبسوطات
ونحن نضبطه لك فنقول ما كان بمعنى الامر لازم ومتعد فاللازم
صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف كذا فسروه واعترض عليه بان
اكفف متعد ولا يرد لان كفف متعد ولازم صرح به في
القاموس وجعل التسهيل بها بكسر الهمزة كمه وهاك
الرضي ويستعمل ايضا لمطلق الزجر وايه اي زد في الحديث على ما في الرضي
وحدث على ما في التسهيل وزعم الاصمعي انه منون وترك
التنوين خطا وهيت مفتوح الها مثلث التا او مكسور الها
مفتوح التا في الرضي اقبل وتعال وفي التسهيل اي اسرع وجعل
من لغاته هيت كغلة وهيا مثله مهموزا وهيا بالكسر مشددا
مقصورا وهيك بالفتح والسكون وهيك بفتحات مشدد اليا
ودع ودعا كعصى ولعا كذلك لمن عثر اي قم وقدك وقطك
وبجلك فانها بمعنى اكتف ولو جعل الضماير للتكلم فيقال
فطني كان المعنى لا كتف فان قلت كيف يكون هذه الاسماء
لازمة وقد جا بعدها الضماير المنصوبة قلت هي مضاف اليها وهي
في الاصل قدك وقطك مشددتين منصوبتين وبجلك منصوبا
الاول لان بمعنى القطع والثالث بمعنى الاكتفا فهي مفعولات

اربعة

معنى الامر ماكان اسم الفعل فاللازم

اي جر

قال الرضي اذا سالت بمن عن عاقل منسب الى علم سواكان العلم المنسوب عاقلا او لا بد الشرط كون المنسوب
اليه عاقلا كما اذا قيل لقيت زيدا او ركبت اعوج جاز لك ان تسال المني اي البكري او عن شيئا
بان مكان المنسوب اليه وتدخل عليه الالف واللام لانه كذلك في المسول عنه لانه صفة العلم المنسوب
الحقت بما يدخل من الالف واللام ويلحق ياء النسب اخر من كما كان في اخر المسول عنه والاكثر الاشهاد جاز
همزة الاستفهام على المني بقول المني بالمد لانه كذلك في المسول عنه لانك تقول أالقرشي او الهاشمي ٥

بمن عن عاقل منسوب اليه علم لعاقل وغيره كما يقال لقيت زيدا
او اعوج يقال المني اي البكري والقرشي ولا يقال ذلك بغير المكي
يجمع بين الهمزة والف الاستفهام وبعضهم يكتفي بالمني ويحكي في لفظ
المني اعراب المسول عن نسبته فتقول المني والمنيان والمنين والمنيون
وهكذا **اسما الافعال ما كان بمعنى الامر** اي بمعنى الامر **و** معنى **الماضي**
اي بمعنى وضع لفظ الامر ووضع لفظ الماضي على اختلاف القولين
فان البعض جعلها بمعنى الفاظ الفعل وبذا اخرجها عن الدلالة على معنى
مقترن باحد الازمنة الثلاثة حتى لا يدخل في تعريف الفعل وباختيار
يشعر كلام المصنف في الايضاح في بحث اسما الافعال وهو صريح كلامه
في بحث المنادى والبعض جعلها بمعنى الامر والماضي اذ وضعها لالفاظها
تكلف يكذبها الوجدان الصادق اذ لا يخطر بال السامع منها لفظ
ويشهد جعل فعال معدولا عن انزل لان المعدول والمعدول عنه
يتحدان في المعنى وليس معنى انزل لفظ انزل وعلى هذا نقول لم يقل ما وضع
لمعنى الامر والماضي كما قال في تعريف المضمر واسما الاشارة لان
دلالتها على هذه المعاني ليست بحسب اصل الوضع وبنا خرجت عن تعريف
الفعل ولو قال ما صار لكان انسب بمقام التعريف والانسب جعل
كان بمعنى صار واكثرها بمعنى الامر ولذا قدم ما بمعنى الامر مع ان الامر
فرع الماضي ولا تحكم في جعل صه بمعنى اسكت دون لا تتكلم لا نجوز
الاثبات ترجح كون المعنى اثباتا وكذا البناء يدعو الى كون المعنى مبنيا او
في مبني ولا في جعل اف بمعنى تضجرت دون اتضجر لان صيغ الماضي
الانشا شايع دون المضارع ولا على البنا **نحو رويد زيدا اي امهل** ولا بحث
بالمفرد المذكر كما يوهم تفسيره بل المستتر في اسم الفعل يكون الضماير
المستتر ولا يكون فاعله بارزا حتى حكم المحققون بان بعض ما عد اسم فعل وله
تعريف الفعل وستعرفه ان شا الله تعالى هو فعل وليس باسم فعل ولا يخلو اسم
الفعل عن التاكيد والمبالغة في معنى فعل استعمل فيه فرويد زيدا بمعنى

اسما الافعال

نسختان تح
الثاني الثالث م

مطلقة لافعال محذوفة فخفف الاول لان حذف المدغم فيه ثم جعل المركب
الاضافي اسم فعل قال الرضي يلزم الاول لان الضمير دون الثاني فيقال
بجل ولا يقال قط وقد وهذا يناني كثرة استعمال فقط في عبارات
العلماء وجعل التسهيل هذه الاسما بمعنى اكتف وحي بمعنى اقبل ويعدى بعلى
نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وقد جا متعديا بمعنى ايت وقد يركب
حي مع هلا الذي بمعنى اسرع ويكون المركب بمعنى اسرع فيعدى بالى
نحو حيهل الى الثريد او بالبا فيقال حي هلا بعمر واي بذكره وقد يستعمل
بمعنى اقبل فيعدى بعلى ويقال حي هل على زيد وبمعنى ايت نحو
حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الالف وحيهلا
بالتنوين واسكان الهاء في الحالين وقلب التنوين الفا في الوقف واثبات
الالف في الوصل ضعيف وهلا قد عرفته وبس بمعنى ارفق وقد قار
بمعنى قرقر وآمين بمعنى استجب دعاءنا فلدخول المفعول في مفهومه
استعمل لازما فقيل هو متعدي المعنى لازم اللفظ وفدا منونا مكسورا
نحو مهلا فدا لك الاقوام كلهم ومكانك بمعنى اثبت وقد رك
بمعنى تاخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وضمير المخاطب
في الظروف وشبهها لازمة كانت او متعدية كثير وضمير الغائب قليل
والاول بمعنى الحاضر والثاني بمعنى امر الغايب هذا اخر ما ذكرنا من الاسما
التي بمعنى الامر وهي لازمة فاما المتعدية فمنها مفصول ولحق
بها الحروف لسته للخطاب وتمد فتصرف الهمزة تصريف الكاف وقد
تمد مع الكاف وهمزته مفتوحة غير متصرفة ويحي هاك خف وقد
تصرف لتصريف خف ودع وهاء كناع مصرفا تصريفه وهذه لغات
ثمانية بمعنى خذ وابتث الجوهري ها بكسر الهمزة بمعنى هات وقيل
المصدر هي الافعال اذ لا تصريف لاسم الفعل وهات بمعنى اعط
وتصرف بحسب المامور ولهذا قيل انه فعل وقال الخليل هو امر
من اتى يوتي قلب همزته هاء وبله بمعنى دع ويستعمل مصدرا فيقال

امر من
المتعدية من اسما الافعال

فيقال بله زيد مضافا منصوبا وتيد بمعنى رويد وحكي تيدك زيدا
ورويد وقد عرفته وهلم بمعنى احضر قال تعالى هلم شهداكم
ويجي لازما بمعنى اقبل فانظم في سلك ما مر من اللازمة وتصريفها
ما ان تقول هلما الى اخر ليس بفصيح وعندك ولديك ودونك زيدا
بمعنى خذ وعليك زيدا بمعنى الزم زيدا واذا فرغنا من تفصيل ما كان
بمعنى الامر نذكر لك تفصيل ما هو بمعنى الماضي وهو هيهات
وقد عرفته وشتان بمعنى ما اشد افتراقا نحو شتان زيد وعمرو
وقد يقال شتان ما زيد وعمرو بزيادة ما وهو افصح من شتان ما
بين زيد وعمرو وحينئذ شتان بمعنى بعد وما موصوفة اي بعد
مسافة بين زيد وعمرو وسرعان وشكان مثلثين بمعنى سرع وفي
معنى تعجب اي ما اقربه وما اسرعه وبطآن بضم البا وفتحها وسكون
الطا وفتح الهمزة والنون بمعنى بطؤ مع تعجب اي ما ابطاه واف بمعنى
تضجرت وفيها احد عشر لغة ضم الهمزة والبنا على الحركات الثلث
منونا وغيره فهذه ستة سابعها اف بكسرتين بلا تنوين وافي كبشري
بالامالة وبدونها مضمونه وغير منونة وفد معرب مصدر ولعش
باسم فعل وقد يتبع اف تفه وقد يرفع واوه كضوء بالكسر واوه
كسنتيح امرا او جا فيه فتح الواو مشددا او مخففا وجا فيه كسرها بلا
اشباع وبلاها والمد مع سكون الها واوه بكسر الها وتشديد الواو
وفتح الهمزة والواو وقد تمد الهمزة في هذه وقد تاذ في تلك الممدودة
الالف والها كما في الندبة فيقال اوناه وتكون الها ساكنة في الوقف مضمومة
او مكسورة في الوصل وجا اوتيه بفتح الهمزة تصغيرا وه على نحو بحيره
الاسما المبهمة بفتح الاول كل ذلك بمعنى توجعت وواها ووي
لتعجبت واخ وكخ بمعنى كرهت وها الا جثت ولا تتقدم على اسما
الافعال معمولها خلافا للكسائي وما نون منها نكرة وما لم ينون معرفة
وفعال بمعنى الامر اي ما يوزن بفعال ولا يخرج عنه فعال

تفصيل اسم الفعل بمعنى الماضي

الناخ وبالهام

وفعال بمعنى الامر

بمعنى الامر من فعل اذ لا بد من المغايرة بين ما يوزن وما يوزن به لانه يكفي
المغايرة بحسب الاعتبار وفعال للوزن غير فعال للامر وقوله
بمعنى الامر خبر فعال وقوله من الثلاثي قياس اي ذو قياس غير موقوف
على السماع كسائر اسماء الافعال خبر ثان وثالث اي مأخوذ من الثلاثي
قياس وهذا ظاهر مذهب سيبويه وقال المبرد هو سماع ولا
تسوغ لك ان تقول قوام بمعنى قم ولا قعاد بمعنى اقعد اذ ليس لاحد
ابتداع صيغة لم يقلها العرب قال الرضي قال الاندلسي ومنع
المبرد قوي قال والاولى ان يقال مراد سيبويه بالقياس الكثرة قلت
ليس منع المبرد بذاك اذ لو كان كما قال لما صح لنا ان نشتق من علم
اعلم ما لم نسمع وغاية الامر في قيستهم انهم لما شاهدوا في اكثر افراد
نوع امرا يقيسون ولله در ابن الحاجب لا يفوت حق نظر سبح امر
الا ترى انه لم يلتفت الى منع المبرد وسجل بصحة قول سيبويه كنزال
بمعنى انزل وليس قوله بمعنى انزل لغوا بعد نقل وفعال بمعنى الامر لانه
احتراز عن لبيه لان الامر في اصطلاح النحو ليس الا انزل واخواته
ولذا صح اطلاقه في تعريف اسماء الافعال بمعنى فعال بل لان
فيه ردا على ما ذكره النحاة من ان في نزال مبالغة كما في سائر اسماء الافعال
فنزال اكد من انزل فهو معدول من انزل على صيغة خطاب المؤنث
وهذا التانيث بدل عن علامة الجمع اذ ربما يجعل علامة التانيث للجمع لتاويله
بالجماعة وعلامة الجمع في انزل كناية عن تكرار النزول كما في القيا
في جهنم فان المراد الامر لا لقا المكرر وكما في قفا نبك فان المراد قف
قف مكررا فانزلي بمعنى انزل انزل انزل مثلا كما في قفا وابدوا تانيث
نزال بقول الشاعر ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج انزل م
في الذعر حيث اسند دعيت الى نزال لكونه بمعنى انزلي لانها
مقدمات واهية وتمسك بمحتمل لجواز تانيث دعيت لجعل نزال
مؤنثا بتاويل الكلمة كما شاع في ارادة نفس اللفظ ولا حاجة في

في تحصيل المبالغة اليها اذ جاز ان يكون بالوضع كما في سائر اسماء الافعال
فنبه المصنف بقوله بمعنى انزل على انه بمعنى انزلي غيره
ملتفت بل هو بمعنى انزل نعم ربما كان بمعنى انزلي او انزلا الى
غير ذلك كما في سائر اسماء الافعال بقي انهم لم يجعلوا نزال
فعلا وقيل لانه على صيغ الاسماء وفيه ان هذا اول المسألة وقيل
لانه يدخله الكسر المحترز عنه في الفعل قال الرضي وهذا القول
قريب وقال اقول لو كان فعلا لاتصل به الضمائر اولى
يرد على بيان الوجهين انه معدول عن صيغته الاصلية وربما
يحتمل في المعدول ما لا يحتمل في المعدول عنه قال الرضي والذي
ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل
لهم عليه والاصل في كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه
فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية هذا وقلت
خرج فعال بالعدل من الفعلية الى الاسمية كما خرج ثلث ومثلث
من التركيب الى الافراد وفعال مصدرا معرفة لم ينقل مؤنثا مع ان
النحاة ذهبوا الى ان اقسام فعال المذكورة هنا كلها مؤنثة تنبيها
على ضعف دعوى تانيثه اذ لم ينقل دليل عليه وما استدلوا به عليه
في غاية الضعف لان اقوى القسمين من فعال مؤنثا بلا خفاء
فكذا القسمان الاخران طردا وان شئت جعلت معرفة على صيغة
اسم المفعول من التعريف فيحصل المعرفة تانيثها معرفة لتانيث فعال
مصدرا معرفة ويؤيد هذا انه لم يتكلم على النحاة دعوى كونه معرفة
مع ان دليله اضعف من دليل التانيث حيث قالوا فجار معرفة لانه
استعمله الفصيح قرينة لبرة التي هي علم المبرة في قوله انا اقتسمنا
خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار وهو كما ترى على ان تعريف
فجار كيف يرشد الى تعريف ما لا يحصى كفجار المعدول
عندهم من الفجور ولا ريب في تانيثه اذ يرى ان لا تانيث في المعدول

عنه لان تانيثه ليس من معناه بل جاء من قبل اللفظ فان لفظ انث
سماعا وربما يونث لفظ ولا يونث مرادفه ووصفه ينبغي ان يصفها
بالمونث لانها لا تكون الا مونثه وهي اقسام مخصصه بالنثا وقد
نبه عليه بقوله **نحو يا فساق** اي فاسقه وهو لا يكون الا صفه
صرفه وغير مخصصه وهي ثلثه اقسام باقية على الوصفية كقطاط
بمعنى قاطه اي كافيه ولزام اي لازمة وبداد اي متبدده متفرقه
وبلال اي بالة وغالبة صابرة علما جنسا وهذا القسم اكثر
كحناذ وبراح للشمس فالاول بمعنى الحانذة بمعنى المشاوية والثاني
بمعنى البارحة من البراح بمعنى الزوال ولما لم تكن الصفه
الغالبة في المعنى الجنسي بعيده عن الوصفيه بعد الصفة الغالبة
في الشخص جعلها داخلة في قوله وصفة ولم يتعرض لها وتعرض
للقسم الثالث وهو الصفة الغالبة في الشخص بقوله وعلما الخ
مبني لمشابهته له عدلا ووزنا وعلما نبه بوصف العلم بالمونث
على ان هذا العلم لا يكون الا مونثا سماعا وليس تانيثه من قبل المعنى ٥
ولهذا قال علما **للاعيان مونثا** دون المونثه والمراد بالعين من
الاعيان وهو ظاهر **كقطام** علم امراة **وغلاب** كذلك — ٤ لعين من الاعيان
مبني في الحجاز اي في لغة اهل الحجاز **قال** في الصحاح في باب
السين والاشعار جاءت على لغتهم **ومعرب في تميم كلهم الا**
ما في اخره را فان اكثرهم على بنائه واختلف في بناء الاقسام
الثلثه من فعال **قال** المبرد هو اجتماع اسباب ثلثه العلميه — سببه
والتانيث والعدل ونقض باذربيجان **وقال** الصميري تضمن التانيث
فلذا لم يلتفت المصنف اليهما وجعل علة البناء المشابهة عدلا ووزنا — ونقض بهذه
واعلم ان قوله وعلما مونثا الخ فيه عطف على معمولي عاملين
مختلفين لعطف علما على مصدرا وعطف مبني على مبني فيتبع في
هذا **التركيب** الفرا على خلاف مذهبه او قد ريجد حرف

الاصوات

حرف العطف مبتدا او التقدير وفعال علما الخ **الاصوات**
كل لفظ اي ذا اللفظ يشعر بان الاصوات ليس معرفا بل التقدير هذا باب
الاصوات وهكذا قوله المركبات كل اسم وذا يقتضي ان يجعل
المذكورات في اوايل الابواب غير معرفات هذا ولم يقل **ما حكي به صوت**
كما هو عادته لئلا يتبادر منه اسم لشيوع ارادته منه في بحث الاسم لانه
ليس باسم بل لفظ لم يوضع فلا يستدل الى كونه كلمة فضلا عن كونه
اسما وذلك لانه ثلثه اقسام ما هو مقتضى الطبع وصار بلا اختيار
فدلالتها على معانيه طبيعيه وحكاية صوت اخر وهي باحداث ما
يشبه الصوت ولا معنى للوضع فيه وما يصوت به للبهايم وليس
البهايم من اهل فهم الوضع حتى يوضع لها الالفاظ وانما يترتب
الاثر على القا اللفظ عليها لانها راف مع سماع اللفظ ضربا او لطفا — هذام
ويكون ذلك حتى تمكن في خيالها فاذا سمعت اللفظ تنبهت لضرب
معه او لطف معه فتنقاد خوفا من الضرب او طمعا للطف فينتفع
الانسان في تحصيل ما يريد منها بهذا الصوت وانما قال حكي به
صوت ولم يقل حكي به لفظ لان ما يصدر من الحيوانات العجم او
الجمادات من الاصوات ليست بالفاظ لانها لم تتركب من الحروف
لانه ليس مخرج الحرف وانما يضع الانسان لفظا يشبه ذلك — لهام
الصوت ولا ياتي بمجرد الصوت لما اعتاد باللفظ في مقام الافادة
وقد عرفت انه هنا ان قوله **او صوت بها للبهايم** غير حاصره
ويخرج من تفسير القسم الاول من الصوت برمته وكانه
لم يذكر لظنه به كونه اسم فعل لاحتمال كونه وكي اسما لا التعجب وهكذا
نظاير **فالاول كغاق** مبنيا على الكسر **والثاني كنخ**
مفتوحة النون ومكسورة الخا المشدده ومفتوحتها وقد تخفف
ساكنة لاناخة البعير وكذا هيخ وايخ بكسر اولهما وسكون
اليا ويجوز في الخا الكسر والسكون ولو ذكر مثال كل قسم

هذا ح

معه لا تستغنى عن المتطول وانما عدت من الاسما لانه صيف تصرف
الاسما فانه قد ادخل عليها اللام فقيل باسم الما والجوب واسم الشيب
ونارة ادخل عليها التنوين نحو غاق غاق واق واق ونارة يستعمل في
معانى المصادر فيما يعرب اعرابها نحو واها لك اى تعجبا ولهذا
قيل هذه الاصوات من الكلمات كالنسناس من الناس فالتنوين
فيها تنوين الحاق بالاسما واذا قصد بها معنى المصدر او نفس اللفظ
جاز ان تعرب والاعراب مع اللام اكثر من البنا وهى على ما ضبطه
طيخ لحكاية صوت الضاحك وعيط لحكاية صوت الفتيان
عند التصافح في اللعب وشيب لحكاية صوت مشافر الابل عند
الشرب وما بميم ثم التاء وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل
بميم مفتوحة وهمزة ساكنة لحكاية صوت الظبية حين دعت ولدها
وطاق لحكاية صوت الضرب كما هو لا مبنية على الكسر وطق
لوضع الحجارة كذا في التسهيل وفي الرضى كلاهما يعنى طاق وطق
لوقع الحجارة بعضها على بعض وقب لحكاية وقع السيف على الضريبة
وهلا لزجر الخيل اى توسعي في الجري وقد يزجر بها الناقة ايضا
وعدس لزجر البغل وفي القاموس اسم رجل كان عنيفا بالبغال
ايام سليمن صلوات الله عليه قلت ولا يبعد ان يكون هذا
اللفظ لزجرنا شيئا من كون اسم هذا الرجل وهيد بكسر الهاء
وفتحها مع كسر الدال وفتحها فهذه اربع لغات وهاد بفتح
الدال وحاي وعاي بيا مكسورة منونة وغير منونة لزجر الابل
كذا في الرضى والتسهيل وعد ايضا في التسهيل ده وعه بالفتح
والسكون وعاه وجوب بالفتح وعيه بالكسر مكسورتين ه
وهاب بالكسر وفي الرضى عاء وحاء بالهمز المكسور
منونة وغير منونة وقد يقصران كعاى وحى مهموزا على وزن
عدوجوت بفتح الاول والاخر وسكون الواو وكسر الجيم وسكونها

دعا

دعا لها الى الشرب وحل بالفتح في الاول والسكون وهيج بفتح الهاء
وسكون اليا وكسر الجيم وسكونها وعاج بالمهملة وكسر الجيم منونا
وغير منون زجر للناقة وجاه بالجيم وكسر الها منونا وغير منون وحب
بفتح الاول وسكون البا وكسرها منونة زجر للجمل وفي التسهيل
حل بالفتح وحل بالكسر والسكون وحاب بالكسر ايضا كذلك وهدع
بكسر الها وفتح المهملة وسكون الاخر لتسكين صغار الابل اذا نفرت
وده بفتح الدال المهملة وسكون الواو وكسر الها وقد تسكن لدعاء
الفصيل المولود في الربيع وهس بكسرها وسكون السين وهل بضمها
وفتح السين المشددة واس بكسر الهمزة وسكون المهملة كذا
هج بفتح الها وسكون الجيم وقد تكسر الجيم منونة وهجا منونة وفتح الفا
المضموحة وسكون المهملة وفاع بالكسر لزجر الغنم وبس بضم الباء
وسكون المهملة لدعائها وهس بالسين مفتوحة مشددة وتي ء بالمثلثة
والهمزة على وزن عد لدعا التيس عند النزوان وفي التسهيل
ثاء على وزن خف بالمثناة والمثلثة في التسهيل وسع بالمهملتين
وح بمهملة وجيم كلاهما على وزن دع لزجر الضان وحو بمهملتين
كدع وعز بمهملة ومعجمة كبع وعيز بمهملة مكسورة ومثناة تحتانية
ساكنة ومعجمة مكسورة وحير بمهملة مفتوحة لزجر العنز وفي
الرضى وح وعه كبع وعيز وروى ثبتا لعين زجر للضان وسا
بمعجمة وهمزة كدع وتشو بضم المثناة الفوقانية وضم المعجمة وسكون
الهمزة لدعا الحمار الى الشرب وحوح بفتح المهملة وسكون الواو وكسر
الها دعا للجحش وهي بيا بين تحتانيتين دعا للفرس وقدج بمهملة مفتوحة
وجيم ساكنة صياح للدجاج وقوس بقاف مضمومة وساكن ومهملة
ساكنة زجر للكلب وقس دعا له ووده بمهملتين مفتوحة ثم ساكنة
مخففة او مشددة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسى وقد يأتي
بمعنى المصدر مبنيا على الكسر رعاية لاصله وبوق نحو الاده فلاده

بقاف مفتوحة ومهملة ساكنة ح

نحو ان لم يكن ضربت الان فلا يكون ضرب بعد ووي كخف للتعجب
او التندم وحس بالفتح ثم الكسر في المهملتين يقال عند اصابة المكروه
بغتة وبخ كخف بموحدة تحتانية واخرى فوقانية يقال عند الاعجاب
والرضا بالشي ويكرر للمبالغة فان وصلته كسرت ونونت وربما
يشدد مكسورا منونا واخ بكسر الهمزة وفتحها وخا مشددة مكسورة
وكذا كخ بكاف مكسورة ومص مكسورة الميم والصاد المهملة المشددة
على المشهور ونقل الفتح في صاده وهو اسم ما يخرج عند التمطق بالشفتين
اي التصوت بانفراج احداهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس
الرد بمثله رد اياس بالكلية بل فيه اطماع ما من جهة العادة ومن ثمة
قيل ان في مص لمطمعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق مما
يمكن ان يركب من شكله وشبهه كلمة صيغت كلمة وهي مص وسمي
الصوت بها فصارت مص كالحكاية عن ذلك الصوت فالحق في البنا بما
حكي به الصوت **المركبات كل اسم** اورد عليه الرضي بان الكل
لا حاجة في الحد اليه مطلقا لانه لا يطلب فيه العموم انما يطلب فيه
البيان للماهية قلت لا وجه لتاخير هذا البحث الى تعريف المركب
وعدم التعرض به في تعريف الصوت وليس الاشكال في ذكر كل بحيث
ذكره ما لا احتاج اليه بل لا يصح حمل كل اسم على المركب من المركبات وانما
صح في تعريف المركب بقوله كل اسم ولم يكتف في شان كونه اسما بوقوعه
في بحث الاسم لان التعبير بالمركب يوهم انه ليس باسم فربما يتوهم انه كونه اعني
الاصوات ذكر في بحث الاسم على ضرب من التشبيه والتبع بل **مركب من**
كلمتين اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين فلهذا العموم لم يقل
من اسمين الا ان المحقق والمتباعد عن التسامح يوجب ذكر لفظين بدل
كلمتين ليشمل التعريف مثل سيبويه فان الجز منه ويه صوت وهو ليس
بكلمة كما عرفت ونظن بما قوينا به ان تشعر بذا وبل الكلمتين وقد
اخرج بقوله كلمتين المركب من الحروف والهيئة كتضارب

المركبات

اذ لا يصدق كل اسم على مركبهم

الثانيهم

وبعضو ولخوانهما واخرج بقوله **ليس بينهما نسبة** مثل عبد الله
وتابط شرا قال الرضي اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة ولا يخفى
ما فيه من اثر الاهمال لانه لا يصح في خمسة عشر فالمتجه قبل التسمية
وقال شارح اخر اي ليس بينهما نسبة لا في الحال ولا
قبل التركيب ومن البين ان نفي النسبة في الحال مما يكفله التعبير
عنه بالاسم ولا تتصور نسبة قبل التركيب الا ان يتكلف ويقال
اراد بالتركيب كونه مركبا بمعنى اسم من كلمتين ليس بينهما ه
نسبة فتامل واورد عليه الرضي خمسة عشر وبيت بيت بين جما
تضمن نسبة العطف وما يفيد معنى حرف الجر كما ستعرفه ويمكن
دفعه بان القول بتضمن هذه المركبات العطف و[illegible] حرف
الجر بمعنى تنزيله منزلة مركب فيه العطف وحرف الجر لان
المؤدى واحد والمقصود توجيه البنا وتحصيل المناسبة لمبني
الاصل والا فخمسة عشر بمعنى العقد المخصوص وبيت بيت بمعنى
كمال تقارب البيتين فيحقق التعريف انه اسم مركب من كلمتين
ليس بينهما نسبة اي ارتباط بل جمعهما كجمع حروف الكلمة فكما
لا نسبة بين الحروف بل ليس الا توالي حروف فكذلك ليس هنا
الا توالي الكلمات كيف اتفق وههنا اشكال قوي وهو انه لا وجه
لايراد بعلبك في المركبات المبنية لانه معرب وجزوه الاول
مبني لكن ليس من المركبات المبنية بل هو داخل فيما ليس بمركب
تركيبا يتحقق معه العامل ولا لايراد خمسة عشر لان جزئيه
مبنيان لعدم تركيبهما كذلك نعم لو جعل المجموع اسما مبنيا
على الفتح لكان مركبا مبنيا لكن لو لم يبنيا في ذلك ولما
عرف المركب فصلها باعتبار البنا فجعلها ثلثة اقسام مبنية الجزء
ومبنيه الجز الثاني ومبنيه الجز الاول وقدم الاول لكونه اعرق
في البنا والثاني لشدة مناسبته بالاول فقال **فان تضمن الثاني**

لعدكم

حرفا مثل اي حرف عطف او غيره وهذا مبني على ان يكون بنا بعض
المركبات لتضمنه حرف الجر كما في بيت بيت اي متلاصقا بيتي بيته
واما اذا لم يجعل بنا ما لم يتقدر فيه حرف العطف للالحاق بخمسة عشر
وللتشبيه به فالحرف المتضمن هو حرف العطف حقيقة او حكما الا
غير بنيا على الفتح ان لم يكن اخر الجزء الاول حرف علة فان كان حرف
العلة في الجزء الاول من هذا المركب ساكن وكذا ما لم يتضمن
حرفا نحو معدي كرب كخمسة عشر كان الانسب كاحد عشر وحادي
عشر كما لا يخفى واوضح بالتمثيل بحادي عشر امرين احدهما ان بنا
الجزء الاول المعتل على السكون والثاني ان اسم الفاعل
المشتق من العدد المركب مبني كالعدد المركب مع خفا التضمن لمعنى
الحرف اذ لا يصح ان يقال المعنى حادي وعشر واختلف في وجه
بنائه فقيل حادي عشر مغير احد عشر فهو متضمن لمعنى الحرف في
اصله وقيل تركب عشر مع احد مغير في المعنى اذ معنى احد عشر
واحد من احد عشر ونحن نقول حادي عشر ملحق باحد عشر لانه
لما جعل حيث بيت ملحقا به فحادي عشر احق بذلك ففيه تنبيه
ايضا على ان تضمن الحرف اعم من التضمن حقيقة او حكما واراد بقوله
واخواتها اخوات حادي عشر وخص التعرض باخواتها لما مر من
الخفا فيها دون اخوات خمسة عشر الا اثنا عشر مستثنى
من القاعدة لا من المثال فالمثال معترض بين المستثنى والمستثنى
منه والحاجة الى الاستثنا على مذهب الجمهور حيث تمسكوا
باختلاف الجزء الاول باختلاف العوامل الا على مذهب ابن درستويه
حيث جعل هذا الاختلاف كاختلاف اللذان واللذين وهذان
وهذين وجعل تلك المركبات على نحو واحد وهو اقرب الى
الضبط وابعد عن التحكم في الفرق بين اللذان واثنا عشر
ووجه الجمهور اعرابه بان الجزء الثاني منزل منزلة نون اثنان

اثنان ولا يبنى اثنان مع النون والدليل على التنزيل عدم
جواز اضافة اثنا عشر على خلاف اخواته فيقال ثلثة عشرك
ولا يقال اثنا عشرك قال الرضي في بحث اسما العدد اذا اضيف
العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشرك فعند سيبويه الاسمان
باقيان على بنائهما لبقا موجبه والاضافة كاللام لا ينافي البنا
والاحد عشر مبني اتفاقا والفرا والاخفش يجعلان الاضافة مخلة
ببنا المركب فالاخفش يعرب ثاني الاسمين قياسا اجراء له مجرى بعلبك
والفرا يجعلهما كالمضاف والمضاف اليه لشبهه فيكون بخمسة
عشر زيد كابن عرس زيد والا اي ان لم يتضمن الثاني حرفا
اعرب الثاني لا يخفى ان المعرب هو المركب لان المعنى المقتضي
للاعراب فيه دون شيء من جزئيه فلعلهم تسامحوا في اسناد الاعراب
الى الثاني وتجوزوا به عن اجرا الاعراب على الجزء الثاني بكونه اخر
المركب كبعلبك مثال لبنا الجزء الاول واعراب الثاني فلا
تاخير عن قوله وبني الاول في الافصح صرح الشارحون بان
جا اعراب الاول باضافته الى الثاني صونا تشبيها بالمركب الاضافي
حيث تسقط تنوين الاول بالتركيب وحينئذ جا في الثاني
الصرف وعدمه فان قلت في الرضي انه ربما لا يعرب الثاني
تشبيها بخمسة عشر فلم لا يجعل قوله على الافصح متعلقا بالاعراب
والبنا معا قلت لانه صرح الرضي بان بنا الثاني ضعيف
فلو جعل الافصح اشارة اليه لزم كونه فصيحا انه لا بد من تقييد
اعراب الثاني بما اذا لم يكن غير قابل للاعراب لئلا ينتقض بمثل
سيبويه فان الاولى والاشهر فيه الابقا على بنائه على ما في الرضي
ويبعد ان يبنى بيان المصنف على غير الاولى والاشهر
وانه لا بد ان يحمل قوله وبني الاول على الافصح على الاعم من الابقا
على البنا ومن البنا ليشمل ما اذا كان الجزء الاول مبنيا على غيره

الفتح فانه يجوز ابقاؤه على بنائه كما يجوز بناؤه على الفتح وما يكون
جزؤه الاول مبنيا على الفتح نحو ابن رجل فانه يبنى على بنائه لا محالة
على ما في الرضي ومن المركبات المبنية المتضمنة لمعنى
الحرف ظروف مسموعة وبعضها حال لظرفيته حتى اذا خرجت
عن الظرفية يجب اضافة الاول الى الثاني وهي يوم يوم ويعد
يوما يوما والمراد منه تعاقب يوم بيوم لا الى حد ونظيره
المبني لمجرد التكرير وصباح مسا وحين حين وكلاهما كيوم يوم
وبين بين اي بين هذا وبين ذلك ومنها احوال لاستعمال
مبنيين الا احوالا وهي شغر بغر بمعنى متفرقين وشذر مذر
اي متفرقين وخذع مذع اي منقطعين واخول اخول اي متفرقين
وحيث بيث اي متفرقين وحيص بيص اي متفرقين وبادي بداء
او بدي وايدي سبا وايادي سبا وبيت بيت وكفة كفة وصحر
بحر وقد فصل الرضي معاني هذه التراكيب **الكنايات**
قال الرضي الكناية في اللغة والاصطلاح ان تعبر عن شيء معين لفظا كان
او معنى بغير صريح وكانه اراد انه لا اصطلاح فيه لا ان النحاة اصطلحوا
على تعيينه لما عينه اللغة لانه يلغو التعيين منهم ولذلك لا يوجد لفظ
بحد معناه اللغوي والاصطلاحي قال المص المراد بالكنايات
الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع مفسرا في كلام متكلم اما لابهامه
على المخاطب او لنسيانه نحو عنه كم وقد كر جاء على كذا في كونهما للعدد
هذا وانما اقتصر على كم مع ان قولك عندي كذا درهما مثل قولك كم
درهم عندي لان كذا يعبر به عن المبهم المفسر في كلام الغير
كما تقول قال فلان عندي كذا درهما اذا ابهمته وقد عبر به مفسرا
فقول الرضي كما خرج كم خرج كذا في قولك عندي كذا درهما
لبس بذلك في ثلثه فلم يخرج كم ايضا لانك اذا قلت قال
فلان كم درهم عندي منهما لما فسر يصدق عليه الحد قلت

قلت ليس كم لمجرد العدد المبهم بل له مع انشاء التكثير فلا يصح مفسر
العين به لانه لا معنى لنسبة انشاء التكثير اليه وقد فاته كاين
وهو بمعنى كذا لا يقال لم يذكره لانه لم يرض بكونه مبنيا
لانه كاف التشبيه مع اي او لم يرض بكونه اسما مبنيا لانه كاف
الجر دخل على اي اي مثل العدد المبهم من اي جنس كان لان كذا
ايضا كاف التشبيه دخل على ذا اسم اشارة اشير به الى عدد في
ذهن المتكلم قال المصنف ليس الكنايات كلها مبنية فان
فلانا وفلانة منها بالاتفاق وكانه اشار الى ان اطلاق الكنايات
وتقييد الظروف بالبعض تحكم الا انه تبع في ذلك النحاة **كم**
هي كلمة مفردة عند البصريين وعند الكوفيين كلمة مركبة من
كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذف الفها مع حرف الجر قياس
وسكن ميمه للتركيب وكانهم جعلوا كم الخبرية حاصلة بتجريد الاستفهامية
عن الاستفهام **وكذا للعدد** وفرق بينهما ان كم لانشاء التكثير
كما ان رب لانشاء التقليل ولا يجعل الانشاء في حيز الجملة لا نشايه
حتى يحتمل كونها لانشاء التكثير احتمال الجملة فيها كم الخبرية الصدق
والكذب قال الرضي فيكون لغير العدد ايضا يقول فلان
كذا **وكيت وذيت** بفتح التاء على الاشهر وجاء الضم والكسر وحكى ابو
عبيدة كيه بالهاء مفتوحا ومكسورا لا يستعملان الا مكررين بالعطف
يقال قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت قيل بنيا
لانهما نابا مناب القصة وهذا اثنا بالتاء وانما طولت التاء ولم
تضرها في الوقف لانه كانت عوض عن الياء المحذوف والاصل كيه
بالتشديد ويرد عليه ان الجملة ليست بمبنية ولا معربة فكيف
يبنى المناسب لها واجيب بان الجملة لا تستحق الاعراب لخلوها
عن المعنى المقتضي فالمفرد الواقع موقعها جعل كما لا مقتضى للاعراب
فيه فبقي على البناء لعدم الاعراب وفيه حينئذ ينبغي ان يكون في

عداد مبني لم يتركب مع غيره لا في عداد ما ناسب مبني الاصل للحدث الاولى للقصة فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد لا يناسب البحث عن مميز كم بان المبني انما هو من وظايف باب التمييز او التعدد الا انه اراد الفراغ من مباحث كم في محل واحد لانه ضبط له وجوب نصبه اذا لم يكن كم مجرورا بحرف فاذا جر يجوز جر مميزه اما باضافة كم اليه عند الزجاج واما بتقدير من عند الجمهور وكان جعل المصنف داخلا في قوله ويدخل من فيهما فلم يستثن من وجوب النصب وهل يجوز عطف الجمع على مميز كم الاستفهامية منعها البصريون واجاز بعض النحاة كم رجلا ونساء لان المعطوف قد يتحمل ما لا يتحمله المعطوف عليه. والخبرية مميزها مجرور باضافة كم اليه عند الجمهور وبتقدير من عند الفراء وثمرة الخلاف تظهر عند فصل المميز عنها فان الجمهور يوجب نصبه حملا على مميز الاستفهامية لامتناع الاضافة والفراء يجوز جره لمساغ تقدير من مفرد ومجموع ويدخل من فيهما اي في مميزي كم ويجب الدخول اذا فصل بين كم ومجرورها بفعل متعد لعدم الالتباس بمفعول هذا الفعل وانكر الرضي الفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها متمسكا بانه لم يعثر عليه في استعمال ولا في كتاب من كتب النحو وقد جوز الزمخشري في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة ان يكون كم خبرية واستفهامية ولهما اي لقسمي كم لا غيرهما من الكنايات فتقديم الخبر نفي الصدارة عن غيرهما صدر الكلام ولا يتقدم عليهما الا حرف الجر والمضاف اليهما كما نبه عليه فيما بعد وكلاهما كان الانسب بقوله كم الاستفهامية وكم الخبرية كلتاهما الا انه على انه انث كم تارة وثناه وبليه ما [illegible] للفظة يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ولا يخفى انه لا يخص كم بل غيرها من الكنايات يقع كذلك فهو قال زيد كيت وكيت وقيل كيت وكيت وعجبت من كيت وكيت

وكيت الا انه ذكر هذا الحكم لهما توطئة لمباحث تعقبه وبعد تعيين اقسام المرفوع والمنصوب والمجرور استغنى عن البحث عن حرمانها الا ان كم بمعنييه لما كان مبنيا وكان في معرفة مرفوعه ومنصوبه نوع غموض اشتغل ببيان مرفوعه ومنصوبه وذكر مجروره استيفاء للاقسام وتنبيها على انه لا يمنع تقديم الجار عليه مع اقتضائه صدر الكلام فقال وكل ما اي كل لفظ من لفظي كم فما نكرة موصوفة لا موصولة لان المقصود هنا هو الكل الافرادي والداخل على المعرفة مجموعي ولولا هو لم يكن كذلك اسما الاستفهام والشرط يحملان على عمومه فلا يخص الضابطة بكم بعده والاولى كل ما معه فعل ليشمل كم رجلا ضربته بتقدير ضربت كم رجلا ضربته فان كم منصوب لا مرفوع مع انه خارج عن قاعدة النصب بقوله بعده داخل في قاعدة الرفع لا يقال لا يصح تقدير ضربت كم رجلا ضربته لان لكم صدر الكلام لانا نقول قال الرضي ولا منع من تقدير الناصب قبل كم لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود ولا يبعد ان يقال لعل المصنف خالفه في ذلك لان المقدر كالملفوظ وذكر الفاعل نايب عن ذكر الفعل وشبهه كما هو دابه فيدخل فيه كم يوما انت ساير وكم رجلا انت ضاربه غير مشتغل عنه بضميره ومتعلقه لم يفصله استغناء بتفصيله في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير والمراد بنفي الاشتغال نفي مطلق الاشتغال لفظا كان او تقديرا فيخرج عنه كم رجلا ضربته بتقدير ضربت فانه يجوز على ضعف لانه وان لم يشتغل لفظا فهو مشتغل تقديرا واورد عليه الرضي كم رجلا جاءني لان جاءني غير مشتغل عنه لان المشتغل عن الشيء ان يعمل فيه لولا العمل في ضميره ولا مدفع له الا بتقييد الفعل بما يصلح ان ينصبه كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب اقتضاء ذلك الفعل اياه لا على حسب اقتضاء الفعل المنصوب فان فعلا ربما يقتضي عدة منصوبات وكم لا يصلح الا للواحد والمرجع

سواء كان اصلها في كلامهم لانا نعلم نقل من معنى الى معنى آخر غير انه الاصل الالهي خفي وذلك اجتماع بعض القوم
كان في مخرجه عن الحسن والعباس فلما تغير حيث المعنى تغير اذا لم يتغير حيث اللفظ لكونه نعته ويزيل الاصل
المنقول منه مراد الواقع اللفظ والمعنى بخلاف هذه المركبات في ان معناها الاصلي المنقول عنه مقصوده
وهي المعنى المنقول اليه اذ معنى ادري سبها مطلقا في التشرف فالاصل موزن في بالتوق البلبع الكامل الذي هو المعنى

المنقول اليه تمام الكثير في المعنى كثيرا والتغيرات جحدوا بتغير اللفظ كما كان لان المعنى في الابتداء لا اصل المنقول عنه ٥ وسلم

في معرفة اقتضا به لمعرفة جنسه كم هل هو زماني او عين او حدث
وذلك بمعرفة مميزه ولذلك قال الرضي لو قال على حسبه في حسب
تمييزه لكان اولى قال الرضي وليس بمعروف انتصابها
الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان او مفعولا ثانيا لباب
ظن والاولى تركه قوله او مفعولا ثانيا الخ لانه داخل في مفعول به
ولو اريد به ما يقابل الثاني لا ينقض بالمفعول الثاني لباب اعطيت
ويمكن اقامة الدليل على عدم انتصابه على انه مفعول له بانه لا يصلح تقديرا
للام لعدم كونه حدثا مصدرا وعلى عدم انتصابه على انه مفعول معه بان
المفعول معه لا يتقدم على صاحبه ومن جملة ما هو منصوب بفعل غير
مشتغل عنه نحو كم يوما سفرك فان كم هنا منصوب بفعل او شبهه
وهو حصل او حاصل ولا ينافيه جعله مرفوعا خبرا داخلا في قوله ولا
فمرفوع لانه مبني على ضرب من المسامحة لان الخبر هو مجموع الظرف
والمستتر فيه لا بمجرد كم فما قال الرضي ان كم هنا لها جهتان فمن
حيثيه كونها معمول المقدر منصوبة داخل في القاعدة الاولى ومن
حيث كونها قائما مقام الخبر مرفوع داخلة في القاعدة الثانية مبني على
الغفلة ومن جملته بكم رجل مررت فان كم مجرور المحل بالجار منصوب
بالفعل الغير المشتغل عنه ولذا لم يقيد بعدم تقدم الجار عليه ولا يشكل
بقولك غلام كم رجل ضربت لانه ليس بعد كم فعل غير مشتغل عنه بل غير
مشتغل عن المضاف الى كم **وكل ما قبله حرف جر** نحو بكم رجل
مررت **او مضاف** نحو غلام كم رجل ضربت ولا ينافيه ما سبق ان
لكم صدر الكلام لان معنى صدارته ان لا يتقدم سواهما **فمجرور** باعتبار
محله القريب وقد عرفت انه منصوب باعتبار محله البعيد **والا** اي وان
لم يكن كذلك وذلك بان لا يكون قبله جار ولا بعده فعل او شبهه اصلا
او كان ولكن لم يكن مشتغلا عنه ولا فيه مستغل او يكون مشتغلا
عنه **فمرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا** يريد به المنصوب بتقدير في

في على طبق قوله في بحث خبر المبتدا وما وقع ظرفا الاكثر انه مقدر بجملة
لا ما يدل على مكان او زمان على طبق قوله وظروف الزمان كلها تقبل
النصب وظروف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا قيل هذا
يتم على مذهب سيبويه وعلى مذهب غيره ينتقض بنحو كم رجلا غلمانك
فالمتضمن للاستفهام لا يصلح ان يكون مبتدا للمعرفة عندهم وانما يصح
عند سيبويه قلت ينتقض بنحو كم رجل غلمانك عند الكل لانه
لا يصلح مبتدا للمعرفة وعند سيبويه ايضا النكارته وعدم تضمن الاستفهام
وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك لا كم يوما زمان سفرك
ولا وجه لتخصيص ما ذكره في بيان اعراب كم به لان كنا مثله في جميع ما
ذكر ومما يتعجب ان المصنف ذكر ان كم ذكر في هذا الباب لمشابهته بكذا
وجعل في اذكر مطلقا وذكر الاحكام له دون كذا وكان ايضا
كذلك **وكذلك اسما الاستفهام والشرط** افرد اسم الاشارة وان
كان المشار اليه متعددا كما دل عليه كلاهما لافراد لفظة ما في ما بعده ولا
يصح ان يكون المراد جميع اسما الاستفهام لان منها كم بل يجب
ان يراد جميع اسما الشرط ففي اضافة الاسما الى الاستفهام والشرط
تجوز ولا يبعد ان يقال اراد بقوله وكذلك اسما الاستفهام
والشرط ذكر اسما الشرط من المبنيات في باب الكنايات لا استيفاء
المبنيات ودفعا ان يقال ما نسبة ان اذما ومهما وحيثما وكيفما
من المبنيات ولا ينفع ان لا يجعل وجه الشبه مجرد الاعراب بتفاصيلها
كما في الشروح بل يجعل شاملا لطلب صدر الكلام ثم المشبه مجموع
اسما الاستفهام والشرط لان كل واحد منها لا يقع مرفوعا ٥
ومنصوبا ومجرورا اذ منها ما لا يقع الا منصوبا على الظرفيه نحو متى
واسما الشرط يدور فيها الحكم على فعل في الشرط لا على ما هو في
الجزاء على الاصح فمن في قولك من تضرب اضربه منصوب لان
بعده فعل مشتغل عنه بضميره وفي كلمات الشرط خلاف

سيبويه لا ان مقدرة قبلها فهي لا تزال معمولة لفعل محذوف
قبلها واذا كانت اسما الشرط مبتدات اختلف في خبرها فقيل لا
خبر لها اصلا فهي مبتدات بلا خبر وقيل خبرها مجموع الشرط
والجزا وقيل الشرط وحده وقيل الجزا وحده ولا منصوب
اسما الاستفهام والشرط الا المفعول به والمفعول فيه بحكم
الاستقرا **وفي مثل تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة ثلثها وجر** جعل
ما بعده تمييزا مع جر التمييز ونصبه وجعل تمييزه محذوفا مع رفعه
على الابتدا وذلك المحذوف اما زمان واما مصدر الفعل الذي
بعده اما منصوب او مجرور ولا يبعد ان يراد بالتمييز اعم والوجوه الثلثة الاعاريب الثلث ان تسميته تمييزا في حال الرفع على سبيل التغليب
ولا يخفى ان حسن الترتيب يدعو الى تاخيره عن قوله **وقد يحذف** الاولى
كم مالك وكم ضربت وان يجمعا بما في مباحث مميز كم ولا يفصل
بينهما بمباحث اعراب كم واعلم ان البيت للفرزدق يهجو جريرا
برداءة النسب وانه من الاراذل التي تتكفل خدمات رذلة وتمته
قد عاده اي معوجة اليد منقلبة الكف من كثرة حلب المواشي قد حلبت
على عشاري جمع عشراء وهي ناقة اتت على حملها عشرة اشهر
وهي تكون عسير الحلب ابية عنه فتؤذي الحالب ولا تركه
الا من هو في كمال الذناءة والمراد بمثل كم مالك وكم ضربت ما كان
فيه قرينة على المحذوف فان الاول سوال عن كمية المال فيتعين تقدير
درهما او دينارا والثاني عن عدد الضربات فالتقدير كم ضربة
ضربت لا محالة **الظروف** اللام للعهد ما القصد الظروف الظروف
المبنية واما القصد البعضية والمراد اسما الزمان والمكان لا ما اعتبر
فيه الظرفية لعدم صحته في منذ ومذ ويشكل بكيف لانه اسم للحال
والصفة فاما ان يراد بالظروف حقيقة او حكما والملال ان يجعل
ذكر كيف كذكر فعال في بحث اسما الافعال واما ذكر غير

غير ومثل وحسب فمن قبيل ذكر الشي في باب ما يناسبه لا محالة **منها
ما قطع عن الاضافة** الا خصر الا نفع ومنها الغايات سميت غايات
لانتهائها بحذف المضاف من وسط الكلام الى غايته ولم يسم كل و بعض
غاية مع اشتمالهما ايضا بحذف المضاف اليه كذلك لتنزيل تنوينهما
منزلة المضاف اليه **كقبل وبعد** نبه بالتمثيل على ان بناءه على الضم قيل
علة بنائها مناسبتها بالحروف في الحاجة الى المضاف اليه لكونها امورا
نسبية وهذه المناسبة غير معتبرة مع وجود المضاف اليه لان
الاضافة الداعية الى الاعراب تقاومها ولا يبعد ان يقال لتضمنها
معنى لام الاضافة **قال** وقد يعرب الظروف المقطوعة عن الاضافة
وفرق بينها وبين ما بني بان الاضافة منوية فيها مبنية لا معربة فقيل
معناها قبل الشي الفلاني وقيل معناه قبلية مبهمة **وقال**
الرضي الحق انه لا فرق في المعنى والاعراب نادر هذا واكتفى المص
بقوله ما قطع عن الاضافة دون ان نقول منوية ليرجح قوله وليس القطع
~~عن الاضافة لعموم العقلا وفي غيرها قبله لاغير قال هو الله احد وصف~~
~~الو على هم ... في الذي واخويه اصلية والكم الى ... تاخير تذكير~~
~~الحرفين احدى عشر اثنا عشر~~ ثنائيتهما قياسيا لا موكول
الى المستمع **قال** الرضي قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام
ووراء وخلف واسفل ودون ومن عل ومن علو والتزم فتح فاها
في البنا ولم يجي كسرها كما في الاعراب وجا بناؤها على الفتح والكسر ايضا
واول **واجري مجراه** اي يجري ما قطع عن الاضافة من المقطوع عن الاضافة
وذلك القطع في **لا غير وليس غير** لا غير وغير التي في ليس غير بمعنى
الا والمضاف اليه المحذوف هو المستثنى كان قيل ليس الا كذا في الرضي
والظاهر ان غير في لا غير وليس غير على نحو واحد وليس في ليس ضمير
والتقدير ليس غيره جائيا كما ان لا غير تقديره لا غيره جا **وحسب** لقطعه عن
الاضافة لكثرة استعماله ومشابهته بغير في عدم اكتساب التعريف بالاضافة

كما ذكر في بحث الاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث وقد
تبدل ياؤه واوا وبناؤها على الضم في الاكثر وقد تفتح او تكسر او تعرب
في لغة فقعس كل ذلك من التسهيل ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر الا ج
حق العبارة ويضاف الى الجملة في الاكثر الا انه اراد التنبيه على تعذر
على الاضافة الى الجملة فقال ولا يضاف الا الى جملة ادعاء للحصر
والحاقا لغيرها بالعدم ثم نبه على المقصود من الحصر بقوله في الاكثر وفي
التسهيل ندرت اضافتها الى مفرد وعدم اضافتها لفظا ابدا هنا
واذا اضيف الى المفرد فقيل يعرب والاشهر البناء لعدم الاعتداد بحال
الاضافة الى المفرد لندورها وعلة بنائها الاحتياج الى المضاف اليه فكانه
حذف المضاف اليه لان المضاف اليه في الحقيقة مضمون الجملة وهو غير
مذكور صريحا فشبهت الغايات فلذا بنيت على الضم واذ وان شاركه
في علة البنا بني على السكون ثم اشتد مشابهته بالحروف حيث وافقه في
الهيئة والتركيب وهي للمكان وقد يراد بها الحين عند الاخفش ولا
يضاف الى الجملة من الظروف المكانية سواها وينبغي تجريدها عن الظرفية
في نحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته لان حيث مفعول به لكن بفعل
مقدر لامتناع عمل اسم التفضيل النصب في المفعول به وانكر ابو علي اضافتها
الى الجملة مع ذلك التجريد واول الجملة التي بعدها بتقدير الضمير فيه وجعلها
صفة بحيث ومنها اذا وبناؤه وبناء كل ما في آخره الف بالاستدلال
والمقايسة الى غيرها مما يشاركها في علة البناء والا لتميز بين معرب
المقصور ومبنيه بالحس وهي للمستقبل وضعا وكثيرا ما يستعمل
للماضي فكما انه يجعل الماضي بمعنى المستقبل قد يجعله الماضي لمعناه ويستبعد
فينبهما منها داة وقد يكون مع جملتها للاستمرار نحو قوله تعالى
واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذه عادتهم المستمرة
وفيها معنى الشرط لكن لما كان استعماله في الشرط المقطوع بوقوعه

بوقوعه بخلاف ان فانه يستعمل لما لا قطع بوقوعه ولا بعدمه وتوقعه وبخلاف
سائر ما يتضمن معنى ان فانه على طريقة ان لابنائها لم يكن له رسوخ
في الشرط بخلاف نظائرها فانها كثيرا ما تجرد عن معنى الشرط
وتجيء لمجرد الظرفية مع استصحابها الجملتين على ترتيب الشرط والجزا
نحو اذا غربت الشمس جئتك وناصبه الفعل الذي بعده عند المصنف
كما في سائر الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط على الاصح وقال الرضي
العامل في اذا الظرفية ما هو في موقع الجزا وفي الشرطية ما هو الشرط
وخالفها ايضا في انها لا تجزم وان زيد بعدها ما الا في ضرورة الشعر
وفي لها وقد تجرد عن الظرفية ايضا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو
وجعل منه قوله تعالى اذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضة
رافعة اذا رجت الارض رجا على قراءة نصب خافضة رافعة حيث جعل اذا
وقعت مبتدأ واذا رجت خبره قال الرضي انا لم اعثر على شاهد
له من كلام العرب وفي دخولها على الجملة الاسمية التي خبرها فعل
كثيرا نحو اذا زيد ضربته وعلى الجملة الاسمية التي هي خالية عن الفعل قليلا
نحو اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب وفي جواز كون جزائها مع كونها
جملة اسمية خالية عن الفعل كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون
وقوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فلذلك اي لكون
معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل وفيه ان ذلك
الكون لا يوجب كون الفعل مختارا بل ربما يجب كما في نظائر اذا فلا بد من ضميمة
عدم الرسوخ كما سمعت وهذا من مذهب الاخفش والمبرد حيث
الفعل ويقول ولذلك لم يجوز خلو الجملة الاسمية الواقعة بعدها عن الفعل
ومما استصعب تعيين الناصب فيه في قوله تعالى والليل اذا يغشى
فانه ليس قبله وبعده ما يصلح للعمل فيه الا فعل القسم ولو اعمل فيه يصير
القسم معلقا مع انه منجز بلا ريبة ولو جعل ظرفا مستقرا حالا عن المقسم
به يلزم ايضا وقوع القسم حالا في حال غشيانه لا في حال التكلم وايضا

بل نمر في قوله تعالى والقمر اذا اتسق كون الزمان ظرفا للجثة وهو لا
يجوز ولو جعل الحال المقدرة هاهنا لا مرا فيما نحن فيه فظاهر واما
في قوله والقمر اذا اتسق فلانه قد يقدر حصوله وقت الاتساق
لا بحصول فيه فلم يجعل الزمان ظرفا له تأمل **وقد تكون**
للمفاجاة اي لملافاة الشيء بغتة تقول فجاءته فجاءة بالضم والمد اذا
لقيته وانت لا تشعر به ولم يذكر انه للزمان او المكان لعدم اتضاحه
في استعمالات العرب ولذا اختلف فقال المبرد انه للمكان فتقدير
خرجت فاذا السبع بالباب خرجت ففي هذا المكان السبع فاذا عبارة عن
المكان المخصوص بدون اضافته تقديرا الى الجملة السابقة لان ظرف
المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث وقال الزجاج هو بمعنى الزمان فالتركيب
المذكور في تقدير خرجت ففاجأت السبع وقت وقوف السبع فاذا ظرف
مفهوم المفاجاة مضاف الى الجملة بعده او في تقدير خرجت ووقت خروجي
السبع واقف فاذا ظرف خبر جملة بعدها عبارة عن الوقت المعين بما
قبله او مضاف الى مثل جملة سابقة عليه تقديرا **ويلزم بعدها المبتدا**
بنا في ما سبق منه في بحث الاضمار على شريطة التفسير من ان المختار بعدها
الرفع بالابتدا ويجوز النصب بتقدير الفعل بعدها والتوفيق بان المراد
بان اللزوم المبالغة في الاختيار بعيد عن الاعتبار والاولى ان
المراد هو اللزوم فيما سوى باب الاضمار على شريطة التفسير وفي
دعوى لزوم المبتدا بعدها رد على الكوفيين حيث جوزوا ان يكون
المرفوع بعدها فاعل الظرف فكون خرجت فاذا السبع في تقدير ففي
المكان السبع فيكون كفي الدار زيد وكما يجوز عندهم كون زيد
فاعل في الدار يجوز كون السبع فاعل اذا اذ لا يشترطون
في عمل الظرف الاعتماد ويجوزون نصب مفعول به بعد اذا المفاجاة
الوجه انه فيجوز خرجت فاذا السبع الواقف بنصب الواقف لفهم صح
والمعنى ففي هذا المكان السبع ووجدته الواقف فاذا في نصب الواقف

الواقف واقف موقوف وجدته ولهذا وقعت المناظرة في مجلس
هرون بين الكسائي وسيبويه فقال الكسائي في قولهم كنت
اظن العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز الا
نصب اياها لانه تقدير فاذا هو كما تقدم في الدار زيد فكذا اياها
لتنزيلها منزلة وجدته وقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز الا
الرفع لان الواقع بعده جملة اسمية فلا بد للمرفوع بعده من خبر ولما
طلب هرون العرب للشهادة ظهر ان العربي تمام قال سيبويه
وان يحكموا الشهادة للكسائي لما ارادوا من جائزة هرون للكسائي
وترك سيبويه مجلس هرون بعد ذلك وندم هرون على ما فعله من
الحماية **ومنها اذ لما مضى من الزمان ويقع بعدها الجملتان** الاسمية
والفعلية لا متعاكما للاسما المتضمنة للشرط بل على سبيل التناوب
ووقوع احدهما واجب اذ لا يخلو عن الاضافة الى الجملة لفظا او تقديرا
بتعويض التنوين عن الجملة المحذوفة ويلزم ظرفيتها الا اذا وقع مفعولا
به او مضافا اليه اسم الزمان نحو بعد اذ ويومئذ ويقبح اسمية جزؤها
فعل ماض لان اذ للماضي فلا يرضى بالفصل بينها وبين ماض في الجملة
ونقض باذ زيد يقوم والتزم الرضي قبحه واجاب المصنف
بانه لحكاية الحال ودفعه الرضي بانه لا يجوز في اذ زيد يقوم قوله
اذ لم يجئ تصوير المستقبل بصورة الحال كما جا تصوير الماضي
بصورته ويرده ما شاع في علم المعاني من ان قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون
لحكاية حال رؤية المجرمين وقد يجي للتعليل فهو بمعنى اللام دون
الوقت فكما تستعار اللام للوقت تستعار اذ للتعليل وقال الرضي
الاولى جعلها حينئذ حرفا وكانه للتردد في اسميته لم يذكره هنا
وقد يجي للمفاجاة والاغلب في جواب بينما اذ وفي جواب بينا اذا
ولا يجي بعد اذ الا الفعل الماضي وبعد اذا الا الجملة الاسمية والاكثر
خلو جوابهما عنهما ولذا لا يستفصحهما الاصمعي في جوابهما ولكن

خطي في انكار الفصاحة ولما انجر الكلام الى ذكر بيننا وبينما وابنا البحث عنهما وعن كلمتها مناسبا لئلا يخلو عنها كتابنا وهي الفاظ كثيرة الاستعمال فنقول تردد الرضي في بنائها على الفتح واعرابها ووجه الف بينا والحاق ما بكلمة بين بان بين لازم للاضافة الى المفرد فلما اضيف الى الجملة الحق ما الكافة ليكفها عن مقتضاها او الالف الذي يلحق الاخر في الوقف وبين يكون ظرف زمان اذا اضيف الى الوقت او الحدث وظرف مكان اذا اضيف الى الجثة او المكان فنقول بين زيد وعمرو وبين الدار وبينا وبينما للزمان لانهما اضيفا الى الجملة ففي الحقيقة اضافتها الى الحدث هو مضمون الجملة وكلما الحق باخره ما الكافة لتكف كلا عن اقتضاء المفرد وتضاف الى الجملة ولما فيه من العموم اشتد شبهه بكلمات الشرط فلزم عملها في الجملتين **ومنها اين واني للمكان استفهاما وشرطا** اي في استفهام وشرط بدليل قوله **ومتى للزمان فيهما** ونحو له اي وقت استفهام او من حيث الاستفهام او في الاستفهام فقد بعد **واني** اما بمعنى اين كما تشعر به العبارة ويلزمها من لفظا او تقديرا كقوله من اين عشرون لنا من اني وقوله اني لك هذا اي من اني ولا يقال اني زيد بمعنى اين زيد واما بمعنى كيف نحو اني تؤفكون واما بمعنى متى نحو اني القتال واول قوله تعالى فأتوا حرثكم اني شئتم بالثلثة ويختص متى شرطا بالمستقبل ويعم الماضي والمستقبل استفهاما وتجيء متى بمعنى من وفي نجر وهو حرف جر وتجيء بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمي اي وسطه ولا يخفى انه احكاه لا يحتمل معنى في **وايان** اما فعال ماخوذ من اين واستبعد ذلك باختلاف معنييهما واما فعلان ماخوذ من اي فقيل اصلها اي اوان تخفف اي واو ان بحذف الاخر والاول فبقي ايوان فادغم فصار ايان وقيل يمكن قصر المسافة بجعل

بجعل اصله اي ان وربما ان لم يوجد بعوض اللام واي لا تضاف الى المعرفة **للزمان** الذي يقع فيه عظام الامور والاولى للمستقبل وكسر همزته لغة سليم وكسر نونه لغة وما في شرح ان المشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا لم يوجد **وكيف للحال استفهاما** وهو بمعنى على اي حال في الرضي انما عد من الظروف لان الحال والزمان متقاربان وفيه ان الحال النحوي والظرف متقاربان لا الحال بمعنى الصفة فالوجه ان يقال لان الجار والمجرور والظرف متقاربان ولو جعل في تقدير في اي حال فكان ظرفا تنزيلا للكان اقرب الى الظروف وكان بعضهم على تقدير على ما جاء في الكشف في على كيف تبيع الاحمرين وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وقال سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم نحو كيف انت اصحيح ام سقيم فجعله سيبويه بمعنى الحال المجهول بكيف انت محل اصحيح انت او سقيم وجعله الاخفش بمعنى الحال القائم فجعله بمعنى اعلى الصحة انت ام على السقم فان جاء بعده كيف فعليه نحو كيف يقدم زيد فهو في موقع الحال وان جاء اسم نحو كيف زيد فهو في محل الخبر **ومنها مذ** فهمه على منذ مع ان النحاة زعموا ان الاصل منذ خفف فصار مذ بدليل تصغيره بعد التسمية به على منيذ ه وجمعه على امناذ اما لانه لغة عامة العرب بخلاف منذ لاختصاصه بالحجازيين واما لان قول النحاة غير موثوق به لما قال صاحب المغني ان قولهم غير منقول عن العرب ونحن نقول تفسير قول النحاة انه لو سمي به ولم يكن اصله منذ لشدد اخره لانه القاعدة في التسمية بثنائي اخره غير المدة واذا صغر مذ مشددا فقيل مذيذ واذا جمع فقيل امذاذ فلما قيل منيذ وامناذ علم انه رد الى الاصل في التسمية ولا يخفى ان فيه تطويلا اذ لو ثبت انهم جعلوه عند التسمية به منذ لثبت ان اصله منذ بلا حاجة الى

ثنائي
اذا سمي
اخره غير المد
شدد

التمسك متصغين وجمعه ثم منذ مبني على السكون واذا التقى الساكن
بضم اخر فيقال منذ اليوم وفي بعض اللغات مضموم ابدا
وكسر ميم وميم منذ لغة سليمية ولك ان تقول قد منذ
على منذ فقال منذ **ومنذ** لما قيل انه منذ لكونه على وضع الحرف
ومنذ محمول عليه ولو ثبت هذا البحث انه ليس اصل منذ منذ والا
كيف يكون اصلا في لبناسا نقاعلى منذ **بمعنى اول المدة** اى اول مدة
معينه باضافتها الى الجملة السابقة فمعنى ما رايته منذ يوم الجمعه اول
مدة عدم الروية منذ مضاف الى الجملة السابقة فقد يطلق التزم حذف
المضاف اليه للعلم به ولا يخفى ان النكرة لا تعرف بالاضافة الى الجملة
والجملة ليست معرفة بل حكم النكرة عندهم ولهذا توصف بها
النكرة فلهذا لم يرض الزجاج بكونه مبتدا والا لزم كون النكرة
مبتدا للمعرفة في صور كثيرة **فيليهما المفرد** المراد به ما يقابل المثنى
والمجموع وحينئذ يرد عليه بانه ربما يقال ما رايته منذ اليومان
اللذان تصاحبنا فيهما فيدفع بان ما ذكره بيان الاغلب او بان التثنيه
في هذا المثال في حكم المفرد لان المراد ليس العدد بل التعيين ولما المدة وانما
ذكر المثنى لتعيين هذا الوقت لا لبيان عدده **المعرفة** اورد عليه
انه ربما يقال ما رايته منذ يوم لقيتني فيه وتكلف بان المراد من
المعرفة المعين **ويعم الجميع** اى جميع المدة المعينه بالجملة السابقة
على ما عرفت **فيليهما المقصود بالعدد** اى ما يقصد باسم العدد سوى
ذكر بلفظ المثنى والجمع او بلفظ اسم العدد فيقال ما رايته منذ
يومان وايام او ثلثه ايام او بلفظ المفرد المؤول بالجمع فيقول ما رايته
منذ امس اى جميع مدة عدم رويتي اياه امس **وقد يقع** بعدهما **المصدر**
او الفعل او انّا وان كذا في بعض النسخ فيخفف المثقلة داخل في
ان المخفف او في انّ بالتشديد وفي بعض النسخ اكتفى بقوله وان

[illegible] او ان ولعله كان مقيدا في الكتابة بعلامة التشديد
والتخفيف معا واما من قال صورة كتابته تستعمل فيما كتب
بهذه الصورة فيرد عليه انه ينبغي ان تكون عبارة المتن او ما كتب بهذه
الصورة لان كل ما يراد بصورة الكتابة يتلفظ به في وقت
القراءة فان قلت لا منافاة بين المفرد والمعرفة والمقصود بالعدد
وهذه الامور فهي داخلة فيهما فكيف ذكرت بعدهما
قلت كانه اريد بالمفرد المعرفة والمقصود بالعدد الزمان وذلك
مع دخولها فيهما توطئة لقوله **فمعنى زمان مضاف** مفرد فيما اريد
اول المدة نحو ما رايته منذ سفرك اى زمان سفرك وما رايته منذ سفرك
وعودك اى زمان سفرك وعودك لان منذ قصد به الزمان ولا يصح
جعل الحدث خبرا عن الزمان فقوله **وهو** اى كل واحد من مذ ومنذ
مبتدا ما بعده خبر بمنزلة الدليل على تقدير الزمان **خلافا للزجاج** اى
صانع الزجاج او بايعه فالصيغة للنسبة ولهذا ربما يقال الزجاجي
فان الامر عنده بالعكس لما ذكرت فقوله اوفق بالقواعد النحوية
لكنه لا يناسب القصد خلافا للكوفيين فانهم جعلوا ما بعده
فاعل فعل محذوف وجعلوا منذ بمعنى من اذ لانه اصله عندهم فالمعنى
فيما رايته منذ يوم الجمعه ما رايته من اذ مضى يوم ان ما رايته من اذ مضى
يومان واختاره التسهيل ولم يلتفت اليه المصنف لكثرة التكلف والجملة
هذه الجملة لا محل لها من الاعراب وقال السيرافي هي منتصبة
على الحال ولا يرد عليه انه لا بد في الجملة الاسمية من الواو لان ذلك اذا
لم يجعل الجملة مؤولا بالمفرد كما في كلمته فوه الى فيّ فانه بتاويل
مشافها وقد فسر السيرافي في منذ يوم الجمعه بقوله متقدما ومع انه
جملة مستقلة لا يصح عطفها على سابقه حتى يجعل ذلك علامة انها
ليست جملة مستقلة ويعتذر بان عدم صحة العطف لصيرورتها كجملة
واحدة حتى لا تستعمل وحدها كما لا يستعمل تمام الشيء وحده

يوم الجمعه وفيما رايته منذ ح
المحل

والاوجه ان عدم العطف لانها ابدا جواب متى او كم **ومنها**
لدي قال الرضى لا دليل على بنايه والفه يثبت مع الظاهر وتنقلب
يا مع المضمر كالف على والى وحكى سيبويه عن قوم لداك
ولاك وعلاك ولا يضاف الى الضمير مقصور لا اصل لا لغة سوى
الثلثه **ولدن** كعضد وهو اصل اللغات وتصرف فيه باسكان الدال
فالتقى ساكنان فكسر النون دفعا لالتقا الساكنين فلدن قال **وقد**
جا لدن او حركت الدال فتحا وكسرا والتهما اشار بقوله **ولدن**
وكانه اكتفى بكلمة واحدة وقيد الدال بالفتحة والكسرة وربما ينقل ضم
الدال الى ما قبلها ويدفع التقا الساكنين بحرك النون بالكسرة ٥
و يقال **لدن** فهذه خمس لغات سالمة عن حذف حرف وربما
يدفع التقا الساكنين بحذف النون فيحصل لغتان **ولد** بفتح اللام **ولد**
بضم اللام وربما يخفف لدن بحذف النون من غير تسكين لدال فلزم
التقا الساكنين **و** يقال **لد** بفتح اللام وضم الدال ففي لدن ثمان لغات
ولا يخفى ان اللغات الثلثه الاخيره مبنيات على السكون لان اخرها
النون الساكنة المحذوفة والمعتبر في البنا حال الاخر دون الوسط ولو قيل
الاخر مبني والمعتبر هو الدال لوروده ان المحذوف لعلة لا كمنسي نعم يصح ذلك
في لد بضم الدال ودفع التقا الساكنين بحذف الحرف الصحيح لا نظير
له لكن جراهم على ذلك حذف النون بلا علة لانه لما حذف بلا علة صار واحد قد
لدفع التقا الساكنين اولى ولدى بمعنى عند الا انه لا يستعمل الا فيما هو
حاضر قريب منك وعند يستعمل فيه وفي بعيد هو في جزئك ولدن لا يكون
الا مع من لفظا او تقديرا نادرا ولا يستعمل بدون معنى الابتدا ويكون للزمان
نحو لدن صباح وللمكان نحو من لدن حكيم واذا اضيفت الى الجملة تمحضت ٥
للزمان اذ لا يضاف الى الجملة ظرف مكان سوى حيث ويلزمها الاضافة الا
لدن الذي هو الاصل فانه قد ينصب خاصة لفظة غدوة لا غير تشبيها
لنونه بالتنوين في السقوط واختلاف حركات ما قبلها واما ما جاء من قولهم

قولهم لدن غدوة بالرفع فعلى الاضافة الى الجملة والتقدير لدن كان غدوة
فنقول لا يبعد ان يقال لدن غدوة في تقدير لدن انتصب غدوة
او رايت غدوة فتكون لدن مضافا الى الجملة ويكون جميع لغاتها على حالة
واحدة ولا يضاف محذوف النون من لغاتها الى الضمير قيل علة بنائها
وضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقي عليه وفيه انه لا يجوز تفريع
بنا الاصل على ما يحصل بالتصرف فيه فان وجوده بعد بنائه كما هو الظاهر ٥
وقيل استلزامه الابتدا الذي هو معنى من هنا والاوجب ان
يقال بتضمينه معنى من ويجعل دخول من تاكيدا ولا يقدر
من اذا لم يذكر **و** منها **قط للماضي المنفي** وتوقع اي فيه اذ نفي الزمان
لا معنى له الا نفي شي فيه وحمله على انه للعامل الماضي بمعنى انه لا يكون
الا معمولا له بعيد جدا وهو لنا ابدا النفي في الماضي وقد يستعمل
لنا ابدا الايجاب نحو كنت اراه قط اي دايما وفيه لغات بحذف الطا
بحذف الطا الاولى او الثانيه واتباع القاف الطا المشدده او المخففه
فهذه خمس لغات ووجه بنائها وضع بعضها وضع الحروف وفيه
وقيل تضمن معنى لام الاستغراق وفيه ان الاستغراق ليس معنى
اللام بل هو امر جا من القرينة كما لا يخفى على من له دربة في معنى اللام
وعوض والاشهر فيه البنا على الضم وجا الفتح والكسر وقيل هو
معرب اذا اضيف فيقال لا افعله عوض العايضين بالنصب فعلة
بنائها القطع عن الاضافة وحينئذ يتجه على المصنف انه من الغايات
فلا وجه لافرادها منها ويمكن ان يقال بتضمينه معنى لام الاستغراق
وفيه ويوهن انه اذا اريد به مجرد الوقت من غير عموم يعرب فيقال
افعل ذلك من ذي عوض اي في المستقبل واكثر ما يستعمل عوض
مع القسم **للمستقبل المنفي** فقد سبق بيانه وانما جمع عوض مع قط
لشدة مناسبتهما ومن الظروف المبنية امس اذا اريد به
المتقدم على يومك في التسهيل هو مبني على الكسر مطلقا عند

قط
المنفي
وعوض

الجار بين ممنوع الصرف رفعًا ومكسورًا نصبًا وجرًّا عند التميميين ومن
التميميين من يعربه غير منصرف مطلقا فان نكّر او عُرّف باللام او اضيف
اعرب باتفاق هذا كله ومنها الآن لوقت حضر جميعه او بعضه
ويلزم اللام وظرفيته غالبة لا لازمة ولم يذكر لعلة بنائها وجه
يقرب من القبول مع كثرة اختلافهم فيها فلم يشتغل فيها بما فيه استنكار
وقيل هو معرب لانه ورد من الآن بالكسر ورد بانه لو ثبت احتمل
البنا على الكسر ايضا ومنها لمّا وهو ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال
الشرط يليه فعل ماض لفظا ومعنى ولم يفعل وجوابه ايضا كذلك
او جملة اسمية مقرونة باذا او الفا وربما يقترن الماضي بالفا وقد يكون
مضارعًا **والظروف المضافة الى الجملة** الظرف المضاف لان
المسئلة انما يكون حكما كليا يشتمل على الكل لافراده اطلاق الظروف
المضافة الى الجملة انما هو مذهب الكوفيين وعند البصريين مقيد بما اذا
كانت الجملة فعلية فعلها ماض لفظًا وكان المصنف اختار مذهبهم
لان علة البنا الاضافة الى الجملة لانها محتاجة الى المضاف هي اليه والمضاف
هي اليه غير ظاهر لانه مضمون الجملة المستور فيها على ما سبق واذا دخل في
ذلك بنا الجزء واعرابه بقي ان لا يتبع لانها تشبه وما في بعض الشروح
ان بناها لاكتسابها البنا عن المضاف اليه ليس بشيء لان الجملة ليست مبنية
ولا معربة **واذ** في المضاف الى الكلمة اذ لان المضاف الى اذ محتاج
الى ما اضيف اليه اذ وليس بناؤها لاكتسابها البنا عن الجملة بالواسطة
كما توهم **يجوز بناؤها على الفتح** ولم يجب لان الاضافة غير لازمة فلم
تتحقق الا باحتياج ولا يشكل الفاعل بحيث واذا واذ لانها ظروف مبنية
والمراد الظروف الحقيقية المضافة الى الجملة والارادة واضحة ولا بد من استثنا
يوما قام زيد لتغيّر ههنا الحكم فيه والاظهر ان يومي قام زيد ايضا
مستثنى **وكذلك مثل وغير** مضافين الى جملتين كائنتين
مع ما المصدرية **وان وانّ** والاظهر العطف بكلمة او وعلة البنا

البنا عدم ظهور ما اضيفا اليه من مضمون الجملة وشبههما بالظروف
في التوغل في الابهام ولا يخفى ان هذا التعليل يقتضي جواز هذا
الحكم في تثنية مثل وغير وجمعهما مع انه يتعذر في التثنية بالالف
ويبعد في التثنية باليا وشمول عبارته للجمع دون التثنية بعيد جدا
المعرفة والنكرة يعني باب المعرفة والنكرة لما كان معظم
مباحث الاسم الاعراب والبنا قدمهما ولما فرغ عنهما وقد بقي مباحث
شتى اوردها في اخر مباحث الاسم وراعى اتصال مباحث المصدر واسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل بمبحث الفعل
لانها شبه الفعل فهي اولى بمجاورته الا انه يختلج ان معرفة المثنى والمجموع والمعرفة
والنكرة والمونث كثيرة الحاجة في مباحث الاعراب فلو قدم مباحثها
على مباحث الاعراب لكان اوجه **المعرفة ما وضع لشيء بعينه** فان قيل النحاة
كلهم على ان مدلول العلم موضوع لمفهوم كلي كسائر النكرات الا ان
هذه المعارف امتازت بان الواضع لم يضعها لافادة الموضوع هي له بل
لافادة واحد من افرادها بعينه وانما وضع للمفهوم الكلي دون ما قصد
افادته لعدم علم الواضع حين الوضع بخصوص الموضوع له حتى يمكن من
الوضع له لكثرتها بحيث يتعذر استحضارها في زمان الوضع ولعدم
خصوص الاشخاص في الوجود فوضع للمفهوم الكلي واشترط ان لا
يستعمل الا في فرد منه بخصوصه ويتجه عليه انه فليضع لكل واحد
واحد بخصوصها بوسيلة استحضارها بهذا المفهوم الكلي الذي يزعم
انه الموضوع له واستحسن المتأخرون هذا الاحتمال واتخذوه مذهبا
وجزموا بانه ما ذهبت اليه علماء العربية للذهول عن هذا الاحتمال ولا
يتم ما ذكروا من ان المجاز اعم من الحقيقة عند الوجود حال الاعتراف
به والا فجميع هذه المعارف امثلتها ونحن نقول ولولاه لما تم
ان المجاز لابد له من ان يكون مستعملا في غير الموضوع له لعلاقة وقرينة
صارفة اذ هذه المجازات لا يلاحظ مستعملها العلاقة ولا ينصب

المعرفة والنكرة

واحد

العارية ح

القرينة بل يتمسك في استعمالها بما قرن الواضع وعرفه المخاطب ثم نقص
لا ينكر قوة كلام المتأخرين لكن يذب عن القدماء ظن الغفلة والتجاه
ماذكروه وصار كرناه فنقول يحتمل ان يكون اعراضهم من الوضع
للجزئيات بملاحظة المفهوم الكلي لانه خلاف العادة في وضع الالفاظ ه
فاختار المتعاد والمجاز عندهم كالمعرفة ما استعمل في غير ما وضع
له لا لافادته فهذه المعارف حقايق والطرف في تعريف المجاز
اعني له ليس صلة الوضع بل بيان الغرض كما في تعريف المعرفة فاذا عرفت
هذا من الاتفاقات الحسنة وقوع تعريف المعرفة وتعريفات
المعارف بحيث يمكن حملها على مختار المتأخرين بلا مهلة وفق لذلك الجبار
وينبغي ان يعرف ان غيرنا قد يقال للتعريف بما وضع ليستعمل في شيء
بعينه وهو بعيد جدا ويلخص التعريف ان المعرفة ما وضع لشيء بعينه
من حيث انه متعين وهذه الحيثية مدار الفرق فرجل موضوع لمفهوم منه
المعين من غير اعتبار الحيثية فالذهن لا يلتفت في سماعه الا الى ذات
المفهوم من غير ملاحظة تعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه
الحيثية فلا يفهم منه الا ملتفت التعين وبهذا فرق بين النكرة والضمير
الراجع اليه وبين اسامة واسد ومن لم يتوفق لهذا التحقيق ظن ان
علم اسامة والمعرف باللام الجنسي ونظايرهما تعريفات لفظية
اضطر الى الحكم بتعريفها النحاة لتوقف ضبط احوال اللفظ عليه والنافي
الى المعنى بري عنه ومما يسعه حمل تعريف المعرفة على ما وضع لافادة
شيء بعينه ان تعريف مقابلها وهو النكرة ما وضع لشيء بعينه ليس
بهذا المعنى **وهي المضمرات والاعلام والمبهمات** يعني بها اسم
الاشارة والموصول لانهما حين يذكران في غاية الابهام يزول ابهامهما
لما يلحقهما من الاشارة والصلة بخلاف المضمر لانه لا يذكر الا متضحا وان
كان يرجع متقدم والمفسر المتأخر فتأمل **وما عرف باللام** او الميم واحترز
بقوله عرف عن تمييز زيد فيه اللام نحو الا حد عشر الدرهم وعن حال

ملتبسا بالتعين

لام

حال كذلك نحو مررت بهم الجماء الغفير **او بالندا** لم يقل والمنادى
احترازا عن نحو يا رجلا ولم يصف المتقدمين في ترك ذكره زعم انه داخل
فيما عرف باللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل لانه تكلف **والمضاف
الى احدها** اي احد الخمسة **معنى** اي اضافة معنى اي اضافة معنوية اذ المضاف
اللفظي لا يتعرف ولا بد من استثناء ما توغل في الابهام كمثل
وغير ولا يخفى ان الاضافة الى احد الخمسة لا يوجب صحة الاضافة الى كل
واحد منها ويخرج عن الضبط المضاف الى المضاف الى المعرفة بالاضافة اذ
المضاف الى المضاف الى شيء لا يسمى مضافا الى الشيء فما في بعض الشروح
ان في ذكر المعارف اشارة الى مراتبها على مذهب سيبويه فاسد لان
المبهمات لا تتقدم المعرف باللام عنده بل الموصول وذو اللام سيان
والمضاف في مرتبة المضاف اليه ولا مضاف ادنى من المعرف باللام
العلم ما وضع لشيء بعينه اما شخصا كزيد واما حقيقة متعقلة متعينة
في الذهن عينا كاسامة لحقيقة الاسد المتعينة عند العقل
بعينها حين دخول لام الجنس واما معنى كسبحان علما لحقيقة التبري
وزوي علما للكثرة وسبحان علما لحقيقة التسبيح على راي والقول
بان الحكم بتعريف الحقايق لا حقيقة له انما هو لمجرد جريان احكام
المعارف ليس بالمرضي وان كان من الرضي لان الموصول مع كونه
موضوعا لشيء بعينه يعد من جملة معينات الماهية النوعية والجنسية
غير متناول لغيره المتبادر منه لتناول احاطة المفهوم بالافراد وهو
ليس بمراد بل الاطلاق اي غير مطلق على غيره فلذا نبه عليه بقوله
بوضع واحد وقيل احترز به عن خروج العلم المشترك والاعلام
اما منقولات وهو الاكثر فاما من الاسماء فهو مع اللام او الاضافة لان
النقل يكون بغلبة استعمال العام في الفرد المعين وطريقه ايراده مع
اللام العهدي او الاضافة العهدية ليصير علما مع احدهما ولا يجرد عن
الاضافة اصلا وقد يجرد عن اللام فيقال في النابغة نابغة وهذا

المعرف

العلم

اي المجملتها

في الصفات والمصادر لا غير فلا تنقال في النجم نجم ولا في الصعب علما للكعبة بيت واما مرتجلات وهو ما ليس له معنى قبل العلمية او كان لكن غير هيئته مع العلمية كمحبب وحيوة ومكوزة فانه قبل العلمية محب وحية ومكانة والمرتجل ماخوذ من ارتجل فكانه فعل من غير تقدم التامل بل على راس القدم مرتجلة وانقسم العلم الى اسم ولقب وكنية فالكنية الاب والام والابن والبنت المضافات واللقب ما يشعر بمدح او ذم والاسم خلافهما هكذا في كتب النحو لكن قد ذكر في القاموس غير مرة ان ابو فلان اسم لا كنية ولعل وجهه ان ابو فلان مثلا انما يصير كنية [illegible] اذا قصد في مقام التكني التلميح الى ابوته وهذا اسم والظاهر ان محل فوق لهم الاب والابن والبنت والام المضاف على ذلك واذا سمي بمسمى تعرب فان كان اقل من ثلثة احرف يعتبر الثاني الصحيح الآخر بعد العلمية محذوف الحرف معتلا فاذا سمي رجل بلفظ كم يعتبر اصله كمي ويصغر على كمي ويزاد من جنس حرف العلة في المعتل الآخر فيقال لو وفي ولا مشددتين ولا تقلب الالف الزائدة همزة في التسمية بلو وفي ولا هذا اذا لم يكن في الثاني محذوف فان كان يقرر ولا يزاد شي واذا كان على حرف واحد كاللام الجارة والباء كملت بزائد حرف مشدد من جنس حركته ان كان كسرة او ضمة فيقال بي ولي والف ممدودة ان كان فتحة فيقال في التسمية بلام الابتداء لاء وان كان الحرف ساكنا فيحرك بالكسر لان الساكن يحرك بالكسر ويجعل تلابيا بالحرف المجانس للكسر وهذا انموذج من هذا البحث لا يسع كتابنا ازيد منه فان اردت اليد الطولى فعليك بالرضي ومما يهم ان تعلم ان العلم اذا ثني او جمع يلزمه اللام لانه لا يثنى ولا يجمع الا بعد التنكير فيجبر نقصان التعريف الا قليلا نحو ابانين وعمايتين لجبلين ونحو جمادين ونحو عرفات كانه سمي كل موضع منها عرفة فجمعت واما اذرعات اسم بلد بالشام فهو من تسمية

وقد يسمى به ليوافق اسمه كنية غيره نبي كان من غير وقصد الى ابو [illegible]

المرتجل

الكنية

والام

اللقب

تسمية الكل بالجمع لا جمع العلم وتنكير العلم في غير مقام التثنية والجمع قليل وانما كثر في التثنية فالجمع تحرزا عن استبشاع ان يقال زيد وزيد لانه كرجل ورجل في رجلين بحسب الظاهر واذا سمي بالمثنى اعرب كاعرابه قبل التسمية وقد تعرب كالمفرد ويلتزم الالف وكذا الجمع لكن المثنى فيه الياء وشذ البحرين حيث اعرب كالمفرد مع التزام الياء واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمضاف كالمضاف اليه هذا مذهب سيبويه وفيها اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشي بعينه اي غير معين هنا اي كانت موضوعة لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضي ولشي لا ملتبس بتعيينه اي من غير اعتبار تعيينه اذا كانت موضوعة للماهية المطلقة ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين وغيره ورجحه السيد السند في تصانيفه اسما العدد العدد اسم والعد بالادغام مصدر بمعنى الاحصاء وترك الادغام في الاسم دفعا للالتباس وهذا من مجامات ترك الادغام وكان الانسب ذكره متصلا بالاسماء العاملة لكونها ناصبة للتمييز ومحتاجة الى معرفة المذكر والمؤنث والجمع فمستدعي تقديمها الا انه راعى شدة مناسبتها بالمنكر في الابهام مر بالمعرفة ايضا على قول من قال اسم العدد اذا اريد به نفس العدد علم واذا اريد به المعدود نكرة ولهذا يقال ستة ضعف ثلثة فيمتنع صرفهما للعلمية والتانيث واسما العدد في تقدير هذا اسما العدد او اسما العدد هذا وقوله ما وضع خبر مبتدا محذوف اي هو ما وضع والمقصود تعريف اسم العدد لكمية بتشديد الميم والياء الصفة المنسوبة الى لفظ كم وهو ما يجاب به عن السؤال بهذا اللفظ وانما شدد كم لانه لا اسم الثنائي المراد به لفظه اذا كان آخره الفا او ياء وان كان عينه يشدد في المنسوب الى لفظ كم ثم يكون الذراع والمن والكيل ولا يتوهم ان الذراع اسم للخشبة لانه اسم للمقدار القائم بالخشبة

والنادم

والمعرف بالام

لا م

اسما العدد

وهكذا المن والكيل وقد يكونا العدد وقوله ما وضع لكمية يتناول الجميع
فلما قال احاد الاشيا خرج ما سوى العدد وفيه ان كم سوال عن
العدد ولا يجاب عنه بغير العدد والذراع والمن والكيل انما يقع في
الجواب من حيث العدد واطلاق الكمية على المساحة باصطلاح غير
هذا العلم نعم فيه تنبيه على ان العدد مركب عن الوحدات لا عن
مراتب الاعداد ولا يحد الواحد والاثنان لانه ليس معهما احاد لانهما
ايضا موضوعان لكمية احاد الاشيا المنفردة دون المجتمعة فان الواحد
يعرف بكمية هذا وذلك الى غير النهاية قال الرضي كمية احاد
الاشيا العدد المعين لانه يجاب به عن السوال بكم العدد والمعين
فيخرج منه الالوف والمات فينبغي ان يقول ما وضع لكمية الشي
فحسب ليخرج عنه التثنية والمجموع وفيه نظر لانا لا نسلم انه لا يجاب
عن كم بالالوف والمات ولو خرجا عن التعريف لا يكون البحث عن
مميز الالوف بحثا عن اسما العدد ولو قيل ما وضع لكمية الشي فحسب
يخرج عنه ما ثنى والفان نعم انه يجاب به عن السوال بكم هو
المعدود لا العدد لان كم انما يسال به عن المعدود وانهم قالوا انه موضوع
للعدد فقال كم رجلا فلو لم يكن المراد بكم المعدود لما صح جعل الرجل
تمييزا والجواب عنه عشرون رجلا فكان الاصوب ان يقال
اسما العدد ما وضع للعدد ولما لم يفد التعريف معرفة اسما العدد وكان
الغرض من التعريف معرفة ما وضعت لها عقب التعريف بضبطها فضبطها
مع عدم تناهيها ضبطا انيقا فقال اصولها اثنتا عشر كلمة
واشار بترك تعيين عدد الفروع الى انه لا ينضبط عددها ونبه بقوله
واحد الى عشرة على ان الاصل في باب العدد في العشرة وامثالها
دون الثلاث لانه اول ما وضع والمجرد عن التا فرع حصل باسقاط التا وماية
والف وفروعها انما تحصل بالتصرف في تلك الاصول اما بالتثنية نحو
مايتين والفين واما بالجمع نحو مات والوف واما بالحاق علامة الجمع نحو

نحو عشرين واخواته واما بالعطف واما بالتركيب الاضافي نحو ثلثمايه
واما بالتركيب التضمني نحو خمسة عشر ومن عبر عنه بالتركيب الامتزاجي
فقد خرج عن الاصطلاح فشرع في تعيين الاصول باعتبار ما وضعت
ثبتا ح له من [illegible] المذكر والمونث وان كيفية تحصيل الفروع للمذكر والمونث
وقال تقول لواحد واثنان واعتمد في افادة كونهما للمذكر ان الاحق
بالتقديم المذكر واحد واثنان وثنتان ولو كان
تقول على صيغة الخطاب المتعلم فهو امر في صورة الخبر وان كان على صيغة
المونث بارجاع الضمير الى العرب فالخبر على حقيقته ولكل وجهة هو
اثنان ح موليها تجعلك فطنتك متوليها ووجه عطف اثنان وثنتان ه
وترك عطف واحدة خفي وفي ثلثة الى عشرة ثلث الى عشر
تذكر التا للمذكر وتتركها للمونث وكذلك بضع بكسر البا في
الاشهر ويفتح للثلثة الى تسعة فتقول بضعة رجال وبضع نسوة
اعلم ان الفرق بين المذكر والمونث بالتا وعدمها في غير الصفات
المشتقة قليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة مطرد فيها وانما كثر
في اسما العدد في الاكثر تستعمل بمعنى الصفات حتى يراد بها المعدود
بالعدد لا نفس العدد على ما هو وضعه ولهذا ربما يجري على الموصوف
فيقال رجال ثلثة لكن الاكثر استعمالها على سنن الجوامد غير جارية
على موصوف بايراد موصوفها مضافة هي اليه او مميزا وكما كان
الصفة التابعة للمتعدد اذا افردت تونث اذا لم يكن جمعا بالواو والنون
فقال رجال ضاربة انثا العدد التابع لجمع المذكر فلم يونث لجمع المونث
فرقا بينهما فاحفظ هذا الوجه البديع الذي يستحق ان يسلم وجوه
ذكروها والمعتبر لتانيث العدد تانيث واحد التمييز واعلم
انه لما كان الاصل المذكر استعمل اسما العدد اذا اريد بها الاعداد
استعمال المذكر على ما صرح به الرضي فيقال ستة ضعف ثلثة ولا
يقال ستة ضعف ثلث فان قلت ما ذكرته لا يتم في ثلثة مسلمين

وبلثه الزيدين قلت الصفة فلما تقع تمييزا سيما جمع السلامة والعلم كذلك لان جمعه لا يجرى على اللام وذلك يخالف مقام التمييز فلقلة التمييز الذى هو جمع المذكر السالم يعتبر مقتضاه واما جمع المونث السالم فلا يقع تمييزا اذا وجد مكسر فى الاغلب وجا سبع سنبلات مع وجود سنابل سُنبُلاتٍ
وان لم يوجد تمييز بالسالم نحو ثلث عورات فاحفظه فانا لا نبعد فى بحث المميز فان قلت جاء عشر امثالها فى نظم المجيد والمثل مذكر قلت هنا مونث معنى لانه فى معنى الحسنة وتسعة ... اذا كان المعدود مونثا واللفظ منكرا فوجهان وقيل المميز محذوف اقيم صفته اى امثالها مقامه والمقدر عشر حسنات امثالها وتسعى ... ان يعلم ان الاعتبار بتانيث واحد المميز فى تانيث اسم العدد لا الى لفظ المميز فيقال بلثه بنات عرس وثلثه بنات اوى لان مفردها ابن عرس وابن اوى وانه اذا كان المميز جايز التانيث والتذكير كساق فالعدد مثله وان كان المميز صفة نابت عن موصوف يعتبر الموصوف وان كان اسم جمع او اسم جنس فان اختص بالمذكر يذكر وان اختص بالمونثات يونث وان اشترك فان نصصنا باحد المحتملين فى الحكم له الا انه يفصل المميز بين النص والعدد فحسنئذ لاعتبار بلفظ المميز ان كان مونثا يونث العدد وان كان مذكرا يذكر احد عشر الاحد كالواحد مشتق من الوحدة بمعنى الانفراد واصله وحد على انه صفة مشبهة فقلبت واوه همزة على خلاف القياس وقد يجى على القياس وحد عشر ولا يقع فى تنيف العدد غير الاحد والاحدى الا قليلا فيقال واحد عشر ه واحد عشر وواحد وعشرون ويستعمل الاحد والاحدى فى غير التنيف ايضا لكن مع الاضافة مطردا وبلا اضافة يستعمل احد دون احدى فى النفى والاستفهام والشرط لعموم العقلاء وفى غيرها قليلا نحو قل هو الله احد وقالوا بنى على همزته فى النفى واخوه اصليه وانكره الرضى اثنا عشر بتذكير الجزءين احدى عشرة اثنتا عشرة ثنايثهما ثلاثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة

عشرة وكذلك تقول بضعة عشر وبضع عشرة بسكون الشين وكانه اكتفى بالاعجام او اعتمد على التعليم فى القراءة قال الرضى لم يكره توالى اربع فتحات فيما هو كلمة واحدة مع امتزاجها بالنقل الذى فى اخر فتحه هذا الكلام وهو يتبادر منه اختصاص هذا الحكم بثلث عشرة الى تسع عشرة من غير تعلقها باحدى عشرة واثنتا عشرة وليس كذلك فان القراءة اثنتا عشرة عينا بسكون الشين او كسرها على قراءة غير الاعمش وهو بفتحها على الغرض لا يعتبر الشين فى حالة التركيب وهو قليل فلذا لم يذكره المصنف ويحترزوا عن توالى اربع فتحات بل ست فتحات فى احد عشر لانه ليس فيما هو كلمة واحدة خلاف عشرة للفرق بين امتزاج التام مع الاسم وبين امتزاج كلمتين مستقلتين ومن جعل الوجه اجتماع خمس فتحات فى ثلث عشرة الى تسع عشرة واجتماع اربع فتحات فى احدى عشرة واثنتا عشرة مع ثقل التركيب وعليه احد عشر وانه غفل عن ست فتحات فى اربع عشرة وقد جا اسكان اول عشر فى التركيب مع تحرك الاخر فقرئ احد عشر كوكبا بسكون العين عشرون واخواتها عطف على مقول القول منصوب المحل مرفوع على الحكاية ولا نسب بالسابق فى اللاحق رفع اخواتها الا انه لا وجه لرفع اخواتها فلذا قيل هو منصوب معطوف على محل عشرون وبحث فيه انه لا معنى لقولنا نقول اخواتها والا وجه انه مجمل وضع موضع مفصل هو ثلثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون فاعرب باعرابها المحكى فيهما اى فى المذكر والمونث احد وعشرون احدى وعشرون بالعطف لا بالتركيب ثم بالعطف بلفظ ما تقدم من اثنين واثنتين وثلثه وثلث وقيل وعشرون ايضا ملحق بما تقدم ولو استغنى عن دراجه بمعرفته لكان اوجه ولم يكتف بقوله ثم بالعطف عن قوله احد وعشرون لئلا يلتبس احد واحدى بواحد وواحدة والمتبادر من قوله ثم بالعطف

عطف الاكثر على الاقل ويجوز العكس في الكل لكنه اقل الى تسعة وتسعين
بل تسعة وتسعين ومايه اصله مئيه كبدعه حذف لامه والتزمو
التا عوضا وكتب الالف تحرزا عن الالتباس بكلمة منه وحكى
الاخفش رايت مئيا وقد يشم كسر [illegible] ميم مايه شيا من الضم والمدين
الضم وذلك هو الاخفا والف ولا نقل عشر مايه اذ المايه لا تقع تمييزا
الا الثلثه الى تسعة صرح به في التسهيل وقد كسر واختص الالف
بالتمييز به مطلقا وماتان ولا يكتب الالف كما لا يكتب في مات
كذا في الرضي مما اشتهر من كتابة الالف في التثنيه خطا والفان
فيهما اى في المذكر والمونث ثم بالعطف على ما تقدم شرحه على ما تقدم
تذكر ان كنت تعلم وفي ثماني عشرة فتح اليا على خلاف ساير المركبات
التي في اخرها يا فانها تسكن وجا اسكانها على القياس وشذ حذفها
بفتح النون وبقا الكسر اشد كما في الرضي فلم يذكر الكسر
لعدم الاعتنا به وليس المراد انه لا شذوذ في الكسر كما يتبادر من عبارته
وظاهر عبارة التسهيل انه لا شذوذ في شي من الاربعة وقد يحذف اليا
من الثماني مفردا ويجعل النون معتقب الاعراب وفي الحديث صلى ثمان
ركعات وقد يفعل ذلك بمثل جوار ولا يخفى ان حق البيان بيان ثماني
عشرة مع احد عشر بل في بحث المركبات المبنيه ومميز الثلثه الى العشرة
مخفوض لكونه [illegible] مضافا اليه او مجرور بمن مجموع لفظا او معنى
بان يدل على ما فوق الاثنين من غير تعيين وذلك بان يكون اسم جنس
كالتمر والعسل او اسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر فيهما دخول من
وذلك لكراهة اضافة العدد الى ما هو مفرد لفظا لكن لا يمتنع الاضافة
كما زعم الاخفش لانه قال تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثه نفر والغالب
اضافته الى جمع القلة فلذا اختير القلة عند تحقق الجمعين وتعين كل
منهما عند فقد الاخر الا في ثلثمايه الى تسعمايه فان التمييز فيها مايه وهي
ليست بجمع لا لفظا ولا معنى لكن لانها على عدد معين وكان قياسها

قياسها اى قياس ثلثمايه الى تسعمايه الى المميز لتقويه الى مستغرده
وجعله للمايه المضاف اليها ثلث الى تسع خلاف السوق ويرد وفي
الذوق مئات بكسر الميم وجوز الاخفش ضمها او مئين وبعضهم
يضم ميم مئين وفي كون مئين جمعا خلاف الاخفش حيث جعله ملحقا
كعشرين حذف اللام ويرده عدم اطلاق مئين بمعنى مايتين الآيات
بجعله اسم جمع وبعضهم قال هو فعيل كعصي ابدل يا الا عين
نونا ويستفاد من الرضي ان قولنا ومئين غير متين لان الجمع بالواو
والنون لا يقع مميزا فلا يقال ثلثة مسلمين فيقع على القياس
ثلثمائات فلذا ترك لما انه لا يجي تمييز ما فوق بحسب الجمع بالالف والتاء
بعد ما يعود المجي بعد ما هو في صورة الجمع بالواو والنون اعنى عشرين
واخواتها وفيه نظر اما اولا فلجواز ان يكون قوله او مئين على قول
الاخفش او قول من جعله كالعصي واما ثانيا فلان ما ذكره من وجه
ترك مئات يوجب انه لا يجوز ثلثة الاف رجل لكراهة المجي بعد
جمع التكسير وقد يعود المجي بعد ما هو في صورة الجمع المصحح فان قلت
قد فصل بينه وبين عاده بمجيئه بعد مايه ولا يبعد ان يفرق
بين الفصل الممتد والفصل القليل ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين
بل تسعة وتسعين منصوب مفرد لان احد عشر نزل فيه العشر منزلة
التنوين والنون ولذا لا يجامعه نون اثنين فلا يضاف مع بقا ما هو
بمنزلة التنوين والنون ولذا لا يجامعه الا بحذف ما هو بمنزلتهما
للاضافة ولما لم يضف احد عشر واخواتها لم يضف عشرون لانه يشبه
هذه المركبات احد وعشرون الى غير ذلك فاحفظه فانه وجه بديع
واما الالف فانه لو جمع لكان انقص في الدلالة على العدد مع كونه مقصودا
وهذا وجه بديع ومميز مايه والف وتثنيتهما وجمعه اى جمع الف وهذا
البيان يوهم ان تمييز جمع مايه على خلاف ذلك وليس كذلك لانه يقول
ثلثمايه رجل صرح به الرضي فالاولى ان يتكلف ويقال افرد الضمير وبلى

كل واحد مخفوض مفرد وكجماعة رجال ومئين عاما واعلم ان المميز
يستقبح ان يكون صفة عند سيبويه وجماعة من النحاة لكونها قاصرة
في المقصود من التمييز وهو التنصيص اذ هو معدوم في الصفات
الا اذا كانت مختصة ببعض الاجناس فيقال ثلثة علما وماة فاضل
وان عشرون درهم واربعون ثوب وخمسة اثوابا وثلثماية سنين لا اضافة
على قراة حمزة والكسائي فقليلة واذا كان المعدود مونثا واللفظ
مذكرا او بالعكس ففي اسم العدد وجهان ويصح رعاية اللفظ
وليس ثلثماية وجل من هذا القبيل لان المميز هو عقد الماية وهو مونث لا
محالة مثال الاول ثلثة اشخص اذا اريد به النساء ومثال الثاني
ثلثة انفس اذا اريد به الذكور واذا ميز اسم العدد المركب بمذكر ومونث
فان كان عاقلا فالحكم للمذكر والا فلسابقهما بشرط الاتصال نحو سبعة
ستة عشر جملا وناقة وست عشرة ناقة وجملا ولو فصلهما ان فصل العدد
عن التمييز بكلمة بين وعدم العقل نحو اشتريت ستة عشر بين ناقة
وجمل وست عشرة بين جمل وناقة واذا اضيف العدد الى مذكر ومونث
فالحكم للسابق مطلقا فتقول عندي عشرة اعبد وآماء وعشر اماء
واعبد ومعنى عشرة بين ناقة وجمل ان خمسة من النوق وخمسة من الجمال
بخلاف ان يقال عشر بين يوم وليلة فانه يراد به عشر ليالي وعشرة ايام
كذا في التسهيل ولا مميز لواحد واثنان وفروعهما استغنا بلفظ فان قلت
الاولى تركه لانه لا فائدة فيه بل يوهم القصد الى نفس المضاف اليه
قلت يتبادر من التمييز ماله وصف كونه مميزا وبادراج اللفظ
يتبادر ذات التمييز مع قطع النظر عن كونه مميزا كما هو المراد
فاعرف فانه دقيق لتمييزهما لانه يفيد تمييز [illegible] الواحد
الوحدة وتمييز اثنين الاثنينية لان المفرد جامع بين الجنس والعدد وكذا
التثنية فيما بمنزلة التمييز والعدد وكما ان التثنية اختصار المعطوف
والمعطوف عليه كذلك اختصار العدد والتمييز فان قلت في الاستغناء

الاستغنا بحث لان الابهام ثم التفسير يفوت بالاكتفا بالتمييز ولهذا
اختير نعم رجلا على نعم الرجل قلت وضع تمييز الاعداد ليس للابهام
ثم التفسير بل لافادة العدد والجنس قال الرضي هذا الاستدلال لا
لا يتم في واحد رجال وثنتا رجال وثنتا رجل ولكنه جاز في ضرورة الشعر
ثنتا حنظل هذا وعدم التمام في واحد رجال ممنوع لان
رجالا لا يفيد جماعة واحدة من الرجال على ان صحيح الاستدلال ان العرب
استغنوا بتوحيدهما وتثنيتهما عن تمييزهما عن الواحد وتثنيته عن الاثنين بخلاف
ساير الاعداد فانه لا يمكن تصرف في مميز يوجه يغني عن ذكر العدد واذا قصد
تعريف العدد ادخل اللام على غير المضاف والمركب واحدا كان كالعشر
رجلا او اكثر نحو الاحد والعشرون رجلا وان كان مضافا فعلى
المضاف اليه وان تعدد المضاف له فعلى الاخير كثلثة الدراهم وثلثماية
الف الدرهم وان كان مركبا دخل على الاول نحو الاحد عشر وتقول
اي انت او العرب وعلى الاول فهو مرجا في صورة الخبر لان الكلام
في المفرد اي في افادة الواحد والذي افرد ومميز من المتعدد اي
المعدود لا مطلق المتعدد اذ لا يقال ثالث الرجال على الابهام بل ثالث ثلثة
او اثنين باعتبار تصيير العدد الاقل من اصله بواحد اصله والاولى التعرض
بالمفعول فيكون فيه التصريح برد قول ثعلب انه يكون لتصيير اصله
فلك الاصل حيث جوز ثاني ثنين بمعنى جاعل الاثنين اثنين بتصيير ورثة
واحدا منهما وقبله الاخفش مطلقا وابن مالك قبله في ثاني اثنين لا غير
الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة بالتذكير للمذكر والتانيث
للمونث لا غير بخلاف العدد فان فيه التذكير للمذكر والتانيث
للمونث في بعض والعكس في بعض على ما عرفت وتعرف انه لا يقال
فيما تحت الاثنين لعدم معقوليته والابتدا بالثاني من الاثنين وانه لا يقال
فيما فوق العاشر من جعل العاشر والعاشرة غايتين ولم يقل فيما
هو باعتبار الحال لا غير لنفي تكرر وفاقا والمعنى لا غير انه لا يقال فيما

ولا شك البيان ٤ من الاثنين

تحت الاثنين وما فوق العاشر ولهذا لم يتغير في اعتبار الحال لا غير والك
ان تجعل لا غير او سع فافتح ولا تقنع وقد اثبت سيبويه التصيير
فيما فوق العشر بقوله ثالث عشر اثني عشر او ثالث اثني عشر فتعرب
الاول كما ستعرف وباعتبار حاله فان قلت التصيير ايضا
حاله فكيف جعل حاله مقابل تصيير قلت في التصيير اعتبار حال
الغير وجعله عددا فوقه لا الى كونه في درجة من العدد فالمقابلة
بحسب الاعتبار فاحسن التامل اي باعتبار حاله وصفه الحاصل له
باعتبار كونه في درجة من [redacted] درجات
العدد الاول غير لفظ الواحد الى الاول ليفيد ما قصد من الدرجة فاذا
لم يقصد بيان الدرجة قيل واحد الاثنين او الثلثه ولم يكتفوا بالحادي
الذي يذكر في النيف لما اعتادوا من ايراد النيف مغايرا للعدد المفرد في
الواحد حيث كانوا يقولون واحد اثنان واحد عشر والاول
افعل تفضيل من وال وكذا لم ينصرف اذا جعل صفة فيقول فعلته
عاما اول واذا لم تجعله صفة نونته فقلت فعلته اولا كذا في الصحاح
والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة واما فيما فوق العشر
فتقول الاول والاولى الى الحادي والحادية كما اشار اليه بقوله والحادي
عشر والحادية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة وهذا غاية
التركيب لا غاية القول باعتبار الحال فانك تقول في العقود بلفظ العقد
فتقول لمن هو بعد تسعة عشر عشرون وفي النيف على ما عرفته
في التركيب لكن بعطف ولا بتركيب كما كان في العقد فتقول الحادي
والعشرون والحادية والعشرون ومن ثم اي من اجل ان المقول
المذكور لتصيير العدد الاقل بواحد مثل العدد الذي هو اصله هذا
المقول او لبيان حاله باعتبار الدرجة الواقعة فيه كما اشرنا اليه قيل
فاعله المحذوف العرب وهذا يؤيد جعل يقول سابقا بمعنى يقول
العرب في الاول ثالث اثنين بالاضافة الى اقل منه بواحد اي ٥

اي مصيرهما ثلثه من ثلثهما من حد ضرب فيما لا حرف حلق فيه ومن
حد منع فيما فيه حرف حلق وفي الثاني ثالث ثلثه اي احدها
الواقع في الدرجة الواقعة فوق الاثنين ولما كان مقصوده مجرد
الفرق بين الاضافتين بان الاولى اضافة الى المفعول والثاني اضافة
الجزء الى الكل لم يبين المفعول الثاني لمصيرهما ولم يعين احدها ولك
ان تقول معنى مصيرهما ثلثه من جعلهما ثلثه فمن اجل ان الفاعل في الاول
بمعنى المصير وفي الثاني ليس بمعنى اسم الفاعل قيل في الاول ثالث اثنين
بالتنوين والاعمال وفي الثاني ثالث ثلثه بالاضافة ولم يبين الاضافة
في الاول لانه كسائر اسماء الفاعلين في الاضافة لكن قال الرضي ٥
الاضافة فيه اكثر من الاعمال بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان الامر فيها
بالعكس فان قلت يستحيل صيرورة الاثنين ثلثه فكيف صح
تفسير ثالث اثنين بمصيرهما ثلثه قلت قال الرضي اذا انضم
الثالث الى الاثنين في المقام بالثلثه فكانه صير الاثنين ثلثة ونحن نقول
فيه مسامحة والمراد مصيرهما الاثنين جزء الثلثة وقال الرضي الفاعل
باعتبار الحال في صورة اسم الفاعل خال من المعنى لانه لم يشتق من فعل حتى
يدل على قيام مصدره بشيء قلت لا يبعد ان يكون ماخوذا من
لفظ العدد للنسبة فيكون الثاني بمعنى المنسوب الى الاثنين بمعنى كونه
جزءا خاصا له فيكون كالتامر لبايع التمر والباقل لبايع البقل وتقول
حادي عشر احد عشر على الثاني حادي عشر باضافة احد المركبين الى الاخر وان شئت
قلت حادي احد عشر بحذف الجزء الثاني من المركب الاول لكن عند قرينة
الحذف والا لكان من قبيل اضافة الحادي الى العدد لا الى المثل فلا يفيد
كونه بعد العشر فتعرب الاول اي الاسم الاول لان بناءه
لكون الثاني بمنزلة التاء الثانيث وعند تقدير التاء يعرب الاسم كما في قدم
وانما بني على الفتح عند ذكرها وان شئت حذفت الجزء الاول ايضا من الثاني
فقول ثالث عشر وتريد ثالث عشر ثلثة عشر فالتسوية فتبينهما

بدل استعمال الاثنين ح

الاكثر ح

لقيام الجزء الثاني من المركب الثاني مقام الجزء الثاني من المركب الاول وجوز
الكوفيون اعراب الاول وروى الكسائي الوجهين عن العرب وانما لم
تذكر المصنف لانه ذكر في ثالث عشر ان يكون من قبيل حذف جزء
من المركب بل جعله من قبيل الاكتفا با لمركب الاول لكن ينبغي ان
يقول وان شئت قلت ثالث عشر لانه المتفق عليه انما الخلاف في
تقديره المذكر والمؤنث اى هذا باب المذكر والمؤنث
وهذا يدل دلالة واضحة على ان قوله المرفوعات خبر مبتدا محذوف
وليس مبتدا ما بعده المؤنث ما فيه علامة تانيث هذا تعريف للمؤنث
الغير التاويلي فانا لتاويلي كرجال ليس فيه علامة تانيث لا لفظا
ولا تقديرا لفظا او تقديرا والمقدر لا يكون الا التا ولو قال ما فيه
الالف والتا الملفوظة او المقدرة لكان اخصر ويخرج عن التعريف المؤنثات
الصيغية كهذي وانت وهي وهما وهن وانتن الى غير ذلك لفظا او
تقديرا او علامة التانيث التاء المنقلبة هاء في الوقف وكان اطلاقها
لانه المتبادر الى الفهم عند الاطلاق وسمي علامة تانيث لانها قد تكون
للدلالة على التانيث او لانه يتعامل مع ذي التا معاملة المؤنث سواء كان
تاء للدلالة على التانيث وهي في الصفة عن افعل التفضيل وافعل الصفة
ومفعال ومفعيل ومفعل ليس من الاعمال كمنكر بمعنى امراة تشبه بالرجل
وفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل وفي المنسوب باليا قياس وفي
الاسم الجامد سماع قليل كرجلة وانسانة وعلامة او للفرق بين الواحد والجنس
في المصادر والاجناس المخلوقة كضرب وضربة وتمر وتمرة والمراد بالجنس هنا
ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد فنحو فرس ليس بجنس بهذا المعنى وهو
قياس ومجيئها للفرق بين الاجناس المصنوعة وواحدها قليل كسفين وسفينة
ولبن ولبنة وقد يجيء للفرق بالدخول على الجنس فيعرف الجنس بالتاء
والواحد بالتجرد نحو كماة للجنس وكم للواحد وهو قليل وللمبالغة في فاعل
او فعال وفعول ومفعال كعلامة وراوية وفروقة ومطرابة وجعلها

المذكر والمؤنث

وجعلها للتانيث باعتبار تقديره موصوف هو جمع لحمل الواحد كالجماعة
للمبالغة تكلف لا يخطر بالبال عند سماع هذه الالفاظ او للتنبيه على
ان مفرد الجمع اعجمي معرب وهي مخصوصة بالجمع الاقصى فيقال جواربة
في جمع جورب وموازجة في جمع موزج معرب موزه وهذه التا
غير لازمة فيقال جوارب وموازج او للتنبيه على ان مفرده مع
يا النسبة وهو ايضا من خواص جمع الاقصى فيقال اشاعثة في
اشعثي ومشاهدة في مشهدي او كالعوض عن اليا المحذوفة من نحو مصا يح
مقال فرازنة بحذف يا فرازين وهذه التا لازمة مع حذف اليا و لا
تجامعها او لتاكيد تانيث الجمع وهي لازمة في مثل الغربة وغلمة
وجائزة في فعالة كحجارة وقد يلزم كما في حجارة وفي فعولة كصقورة
وقد يلزم كعمومة وخؤولة وفي الجمع الاقصى كصياقلة وملائكة او
لتاكيد التانيث كما في ناقة ونعجة وهي لازمة وقد يجي في الصفة
نحو عجوز وعجوزة او للتعويض عن فاء الفعل كما في عدة او عن لامه كما في
ثبة او عن يا الاضافة نحو يا ابت او للنقل من الوصفية الى الاسمية
كالنطيحة والذبيحة والغالب عدم لزومها او لا يكون بمعنى من المعاني
كما في ظلمة وغرامة وهي لازمة هذه اثنا عشر قسما للتا جمع الكل
في علامة تانيث ويغلب في فاعل ومفعل لم يقصد بهما معنى الحدوث
وهما مختصان بالاناث المتجرد عن التا كحائض وطالق ومرضع ومطفل
وقد يلحق التا فيقال حائضة ومرضعة وان قصد بهما الحدوث فالتا
لازمة كحائضة وطالقة وقد تجرد الصفة المشتركة بين المذكر
والمؤنث اذا لم يقصد بها الحدوث وفي قوله التا رد على الكوفية
حيث قالوا العلامة هي الها صارت في الوقف تا والبصرية قالوا الاصل
الوصل فهي التا تصير في الوقف ها وترجح قول الكوفية ان الوقف يرد
الى السكون الذي كان في الاصل والظاهر انه رد التا الى الاصل والالف
مقصورة كانت او ممدودة والالف الممدودة ما بعده همزة فيشتما

ان علامة التانيث الالف قبل الهمزة وليس الامر كذلك فانها الف
زايدة قبل المقصورة والهمزة هي الالف المقصورة قلبت همزة لكونها بعد
الف زايدة عند سيبويه وعند غير الاخفش منقلبة عن شئ بل اصلية غير
وبالجملة علامة التانيث الهمزة لا الالف الا ان يجعل وصفا للهمزة
بالممدودة بتجوز لكونها سبب مد الف قبلها ويجعل اطلاق الالف عليها
لانها في الاصل الف على ما هو مذهب سيبويه او لان الالف اسم للمتحركة
والساكن وههنا بحث وهو ان معرفة المونث موقوفة على معرفة
علامة التانيث وقد بينها بالالف المقصورة والممدودة فيلزم
ان يكون كل ما فيه الف مقصورة او ممدودة مونثا مع ان نحو فتى مذكر
ولو قيد الالفان بكونهما للتانيث لدار اذ كان تعريفا بالمجهول وغاية ما
يمكن ان يقال ان المونث لا يمكن معرفته بالتعريف ولا بد في الكثير منها من
السماع فان المونثات السماعية لا تعرف الا بالسماع فليس مقصوده
من التعريف الا تعيين مفهوم المونث عند النحوي وبيان علامة التانيث
ليعرف بوجه ما يمكن في هذا المقام واما معرفتها بوجه تميز عما عداها فلا بد
لها من ضبط الفاظ مونثة لا يسعها كتاب فاحالها الى المبسوطات وللالف
المقصورة والممدودة اوزان مختصة بالفي التانيث واوزان مشتركة بينها
وبين الف الالحاق والف زيد لمجرد تكثير الكلمة وهي ما يكون [illegible]
كقبعثرى وكمثرى وقد ضبطها التسهيل فاحلناها اليه مخافة التطويل
وهو اي المونث حقيقي ولفظي ولا يخفى جريان هذا التقسيم في المذكر
ايضا الا انهم لم يقسموه لعدم تعلق غرض به بخلاف المونث فالحقيقي
ما بازائه ذكر اي مذكر وهو ما يوصف بالذكورة فيدخل فيه
النخلة اذ يقال للنخلة ذكر له ثمر ونخلة انثى للمثمرة فلما قال من الحيوان لم
اخرجها ومن جعل تاء التانيث الحيوان الغير العاقل كالمونث اللفظي في الاحكام
كان لا يناسب بحاله جعل المونث الغير العاقل داخلا في المونث اللفظي
ويقسمها بان يذكر بالعقل لا بمجرد الحيوانية كما في الرضي لا ولي
تعريف الحقيقي بذات الفرج لئلا يخرج عنه مونث لا مذكر له
على

على سبيل الفرض وهذا كلام خارج عن التحصيل على ان حال هذا
المفروض غير معلوم هل هو ملحق باللفظي في الاحكام او بالحقيقي نخ
وانه منقوض بما قيل في الغراب ان تمنعه عن اتيانه بالطعم فان الظاهر تمنعه من
منه ان لا يكون لها فرج كامراة وناقة واللفظي بخلافه سواء كان
علامة تانيثه في اللفظ او في التقدير كظلمة وعين واذا اسند اليه الفعل
المتصرف بخلاف نحو نعم هذا وشبه الفعل فما ليس ذلك
او ما شبهه ما بينا لكن بشرط ان لا يكون المونث علما للمذكر فانه في حكم
المذكر مطلقا الا في منع الصرف والجمع فانه في حكم المذكر مطلقا
الا في منع الصرف والجمع فانه يجمع كذي التاء وانت في ظاهر غير الحقيقي
وظاهر الحقيقي ايضا اذا فصل بينه وبين المسند نحو حضر القاضي امرأة
دون ضمير غير الحقيقي فانه كالحقيقي في وجوب التاء الا اذا كان
حقيقي التذكير فانك في ضميره ايضا بالخيار تقول جمامة حسن
وحسنه بالخيار نبه به على ان المراد بالتلبيس بالتاء هو وجوب
التلبس والا عدل ان يجعل هذا مستثنى من الحكم السابق
وقد يجعل قرينة على اعتبار القيود في السابق فان قلت كيف
حكم الامام ابو حنيفة رحمه الله بان النملة في كلام الله حيث جاء
قالت نملة كانت انثى بدليل قالت قلت تبع في ذلك قول ابن السكيت
ان الجنس المحتمل للمذكر والمونث المراد به مذكر كان مونث الفعل
المسند اليه بالتاء لئلا يلتبس المراد به فتحا ان المختار في ظاهر غير الحقيقي
المتصل بالفعل التانيث وفي المنفصل التذكير فيقول طلعت
الشمس وطلع الان الشمس على ما في الرضي وحكم ظاهر الجمع مطلقا
سواء كان مذكرا او مونثا حقيقيا او غير حقيقي غير المذكر
السالم حكم ظاهر غير الحقيقي فيه ان الاولى طلعت الشمس كما سبق
والاولى طلع الشموس وجاء النسوة على ما في الرضي والمراد بالمذكر السالم
ما كان حقه السلامة ولا يكون جمعه بالواو والنون خلاف القياس

بهونين وارضين وسنين فان الاول في حكم الابنا والاخرين في حكم الجمع
بالالف والتا قال تعالى امنت به بنو اسرائيل وصفت العاقلين غير المذكر
السالم فعلت هنا من المبحث وفعلوا ليس من المبحث ذكر استيفا
او مجموع فعلت وفعلوا في قوة جاز تانيثه فالكل من المبحث مثل والنسا
اما المراد به جمع المونث مطلقا او العاقل فيدخل غير العاقل مطلقا وفي والايام
فعلت وفعلن
مونثا كان او مذكرا ايضا قالوا النون لغير العاقلين استعملت في
المونث لنقصان عقلها تنزيلا لها منزلة غير العاقل فلت كان الاولى
ان يقول والنسا كالايام فعلت وفعلن اشارة الى اصالة غير العاقل في ذلك
الا انه خاف فهم الاصالة في فعلت ايضا والفرق بين الجمع لمذكر العاقل
وغيره جار في جميع الضماير على اختلافها فتقول لجمع المذكر السالم هم لا غير
ولمثل الرجال هي وهم ولمثل النساء والايام هي او هن وهكذا المثنى
المثنى
ما لحق اخره اي اخر مفرده اذ المثنى مجموع مسلمان ولم يلحق اخره يتجه
بل اخر مسلم وبهذا اندفع ان تعريف المثنى لا يصدق عليه بل على مفرده لكن
يتجه انه صادق على الجمع فانه يصدق عليها انه لحق اخر مفرده ذلك ولو قال
ما لحق اخر مفرده فيه لم ينتقض لكن يتجه ان المراد بالمفرد ما يقابل المثنى
والمجموع فيدفع ويخرج عن التعريف رجالان وانما ادرج الاخر ولم يكتف بما
يلحقه لان اللحوق في الستعمالهم شاع في الطاري على الشي سوا كان في اوله
او اخره ومنه قوله سابقا وتلحقها اي اسما الاشارة حرف التثنية الف او
يا ليشمل حبلى ومسلمين جمعا ويخرج الثاني بقوله مفتوح ما قبلها
والاولى بقوله ونون وبعد يشمل عطشان واخرجه بقوله مكسورة
وفيه نظر لانه يخرج عنه المثنى على لغة من يفتح نونه على ما رواه الكسائي
عن لغة بني زياد بن فقعس وقال الفراهي لغة لبعض بني اسد ولانه يخرج
عنه المثنى على لغة ضم النون وجاء عن فاطمة رض يا حسنان ويا حسينان
بضم النون ليدل الالف واليا وفيه انه مع بعده عن العبارة لا يصح ان

ان يكون دلالة الالف واليا عوضا من الحاق الالف او اليا والنون
مع ان النون عندهم كالتنوين ونايب عنه وقيل المراد ليدل
الالف او اليا والنون فقط دلالة المجموع لا يجب ان يدل كل جز يرد عليه
انه ليبين الغرض من الالحاق دلالة المجموع فالاظهر ان المراد جعل النون
ايضا من الدوال ولم يبال بحذف النون مع ان العلامة لا تحذف لانه
لا يسلم امتناع حذف العلامة عند تعددها ولا يبعد ان يجعل العلامة
عند تعددها ولا يبعد ان يجعل الدلالة محمولة على التضمنية لان الالف
واليا دالان على المعاني المعتورة على الاسم ايضا على ان معه في الارادة
مثله في العدد واللفظ من جنسه الذي يفيد اللفظ من المفهوم
الكلي الشامل لهما حقيقة او ادعا كما في التغليب نحو عمرين لابي بكر وعمر
رض وقمرين للشمس والقمر لادعا كون احدهما داخلا تحت المسمى بعمر
او تحت مفهوم القمر وتسمى تغليبا ويعتبر في التغليب تغليب
الاخف على عمر والمذكر على المونث فلهذا لا يقال شمسين
قيل التغليب محفوظ لا يقاس وبهذا اندفع ان جاني رجلان
لا يقتضي كون الرجلين معا وانما قيد بقوله من جنسه تنبيها على
عدم كفاية المماثلة في اللفظ فقط فلا يثنى اللفظ المشترك بين
المعنيين للاشتراك في اللفظ عند المص وان صحح الاندلسي جوازه
ولا يرد تثنية العلم لانه تثنية اللفظ المشترك لانه مؤول بما يوجب
الاتحاد في الجنس لان الجنس هو المفهوم الشامل سوا كان مجازيا او
حقيقيا فيراد بزيد حين التثنية المسمى به على ما هو المشهور وعند المص
يراد المتميز بهذا الاسم لان غرض الواضع في وضع العلم مجرد التمييز
بالاسم بخلاف وضع اسما الاجناس فان الغرض منه تمييز الافراد بمفهوم
يحضر بالاسم ولذا كثرت تثنية العلم دون اللفظ المشترك بهذا
التاويل ثم التثنية متعينة لافادة ذلك التعدد فلا يقال
جاني زيد وزيد الا للضرورة او على سبيل التكرار وذا والتفصيل المعطوف

المقصور في التثنية

والمعطوف عليه حصة نحو جاني رجل فاضل ورجل جاهل وحكما نحو جاني رجل
فاكرمت الرجل ورجلا معه فانه في معنى الرجل الجائي ورجلا معه او لقصد
التكثير نحو جاني رجل ورجل اذا لم يقصد اثنان فحفظ قد يجي للتفريق
للتكثير بدون عطف نحو قوله تعالى صفا صفا ودكا دكا ومنه كل فرد
فرد فان قلت لا يشمل التعريف المثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك
قلت التكثير معنى مجازي للتثنية فيشمله التعريف باعتبار معناه
الحقيقي والمقصور لفظ مشترك بين الالف وما فيه الالف اللازم
لفظا او تقديرا نحو فتى والفتى واحترز بالالف اللازم عن نحو زيدا في
حال الوقف فانه لا يسمى مقصورا وكذا من اضربا في وقف اضربن يسمى
مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس عن الحركة والقصر الحبس
ان كان الفه عن واو اي منقلبة عن واو والمتبادر منه معلوم
الانقلاب عن الواو لان الاحكام انما تعلق على ما يعلم وهو ثلاثي
اي على ثلثة احرف قلبت ذلك الالف واوا والاولى رد [illegible] الى
الواو لانه رد الشي الى اصله لا يسمى قلبا والا اي وان لم يكن كذلك
اما بان يكون معلوم الانقلاب عن اليا او عن منقلبة عن شي بل يكون
الفا اصليا كالف الى علما ومتى وعلى واذا كذلك فان الالف في
الاسما العريقة البنا اصل او مجهولة الاصل في ذلك بان يقع في متمكن
الاصل ولم يعرف اصلها او عن ثلاثي فباليا هذا مذهب البعض
والاشهر في الالف الاصلية ومجهولة الاصل التي لم تمل او اميلت ولم
تنحصر جهة الامالة في كون اصلها اليا الواو كذا في الرضي ومن جعل
المجهول الاصل وجعل الممال مطلقا مردودة الى اليا فقد خالف الرضي
ولا بد من سند قوي حتى يكون المرضي ومن تصدى لحمل كلام المتن
على ما هو الاشهر فقد وقع في التعسف الى عن الممتنع هذا ولو اكتفى
المصنف بقوله فان كان الفه عن واو لكفاه لان الالف في غير الثلاثي
مطلقا منقلبة عن اليا لان كل واو وقعت رابعة فصاعدا تقلب ياء

كالازم

الممدود في التثنية

يا لا محالة والممدود كالمقصور ان كانت همزته اصلية اي غير
منقلبة عن اصلي او زايد ولا زايدة فمقابلته بما للتانيث لكونها زايدة
او منقلبة عن زايد ثبتت مستقبلا او ماضيا وبوجد الثاني قوله فيما
بعد قلبت وحكى ابو علي جواز قلبه واوا وامثاله قرا اصبغ مبالغة
بجيد القراءة او المتنسك من قرا بمعنى تنسك او جمع قارئ نحو الكل
بمعنى مع ثبوت الهمزة في الاشهر وان كانت للتانيث قلبت واوا
اما القلب فلانها في الاصل مقصورة نحو علي واما القلب بالواو
فللتحرز عن اجتماع يائين في حال النصب والجر وقد جاء شوفيها وقلبها
يا وحذفها مع الالف ان كانتا بعد اربعة احرف نحو قاصعاء وخنفساء
دفعا للتطويل وليس بقياس خلافا للكوفيين والا اي ان لم تكن اصلية
ولا للتانيث فالوجهان القلب واوا والاثبات سواء كانت زائدة
للالحاق كعلباء فانه ملحق بقرطاس او منقلبة عن واو او يا والمتبادر
تسوية الامرين لكن في الرضي ان باب الهمزة الالحاق اولى من الاثبات
وابدال الهمزة كساء ورداء مرجوح والاثبات هو الاولى وفيه ايضا ان
الهمزة المبدلة قد تبدل يا ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وفي
الترجمة الشريف الشيء فيه ان المشهور رداوان ولو صح فمبني على ما في
الرضي ولا يصح ان يقاس عليه فما فيه ان الصحيح ان يقول المص فوجهان
ليحمل على الاثبات والرد الى الاصل واما قوله فالوجهان يفيد ان
الامر منحصر في الرد الى الواو والاثبات مع ان المنقلب عن اليا لا يكون الا
بالاستشهاد بردايان فليس بشي لان رداين لا يجب ان يكون
المنقلب عن اليا مردودا الى اليا لجواز ان يكون شاذا لا يقاس عليه
وهما لا مندوحة عن معرفة كيفية تثنية ما حذف لامه نسيا
فلا يعود في التثنية الا في خمسة الفاظ اخ واب وحم وهن وذو
دون ذو وربما يقال [illegible] خان وابان وهنان فيما تعرفون ان
الصفر [illegible] واليد منه يدان وامايد يا نفث كعصى وهو لغة

فى دمو وكذا دموان ودميان تثنية دمًا او دمى على اختلاف فى ان
اصله واو او يا وهو لغة فى دم ودميان شاذ عند من جعله واويًا
وبالعكس عند من يخالفه **ويحذف نونه بالاضافة** وجوبا اى وقد
يحذف جوازا فى الصفة العاملة اذا كانت مع اللام **وحذفت تا التانيث**
فى خصيان واليان تنبيه على حال اللفظين وورد على من قال
هما تثنيتا خصى والى وهما لغتان فى خصية واليه او للخصيان والاليان
موضوعان لهما من غير ان يكون تثنية الخصية والالية وليس المقصود بيان
فاعلق تثنية خصيه والية حتى ... انه يفيد الوجوب مع انه جاء
خصيتان واليتان [illegible] انه لا وجه
لتغيير الاسلوب والعدول عن حذف الى حذفت ويجوز تثنيه
اسم الجمع والجمع المكسر الغير الاقصى بتاويله بالجماعة فيقال ابلان وجمالان
وقد يثنى الجمع فى الواحد لارادة تكرير الفعل فيقال القيا ماى دابه
الق الق وبه فسر القيا فى جهنم وقوله رب ارجعون اى ارجعنى ارجعنى
ارجعنى **وقد** يقصد تسميه كل جز من الشى باسمه فيقع المثنى
مقامه او الجمع **وقد** ينزل المتعدد منزلة الواحد لعدم تفارق
اجزائه او لغير ذلك فيطلق عليه المفرد نحو عينى لا تنام وقوله تعالى
ويكونون عليهم ضدا وقوله وهم لكم عدو **واذا اضيف**
التثنية لفظا او معنى الى تثنيه فالاولى جعل الثانية بجمع وتفرد
الاولى كراهة توالى التثنيتين مع كمال الاتصال بينهما لفظا
ومعنى والجمع اولى نحو قلوبكما وقلوب لكما واذا فرق المتعدد
فالافراد لاغير نحو نفس زيد وعمرو واما اذا لم يكن الاولى جزءا من
الثانية فان لم يؤمن اللبس نحو غلامى زيد وجب التثنية وان امن
جاز الجمع قياسا عند الفرا ويونس وعند هما يقتصر على السماع نحو ضع
رحالهما لانه لا يكون فى الاغلب للبعيرين الا رحلان **المجموع**

المجموع

المجموع اختاره على الجمع الاشهر تنبيها على ما خفى من اسمه
ما دل على احاد خرج به ما ليس بجمع ولا اسم جمع والمراد الدلالة وضعا
فلا يخرج الماهدون فى نعم الماهدون لانه وان كان المراد به
واحد لا ثانى له لكن لا وضعا بل تجوزا لكن ينبغى ان يراد بالاحاد اعم
من الوحدات وما يتصف بها ليشمل الرجال والمات والالوف
الا ان يقال كل ما نه والف متصف بالوحدة حين جمع فالمراد
بالاحاد المتصف بالوحدات فقوله الرضى ان قوله ما دل
على احاد ليشمل اسم الجمع كرهط واسم العدد كثلثه وعشر محل نظر
اذ الثلثه والعشر لا يدلان على احاد بمعنى المتصف بالوحدات
وضعا بل على الوحدات فقط **مقصودة بحروف مفرده**
اخرج اسم الجمع لانه لم يقصد احاده بحروف مفرده بل وحدف
المقصودة لم يثبت مقصوده لانه يخرج اسم الجمع بتقييد الدلالة
بقوله بحروف مفردة فقوله بحروف مفرده متعلق بمقصوده لا بدل
لئلا يكون مقصودة تطويلا فمن [illegible] بحروف مفرده
[illegible] جاز ان يتعلق بدل فقد زل ومن قال جاز ان يتعلق بهما
على سبيل التنازع فقد تكلف لاعتباره فيد للدلالة يستغنى عنه بتقييد
القصد ولا معنى للمفرد هنا الا ما يقابل المثنى والمجموع فيدخل الكمء
ويخرج اكالب فانه جمع اكلب فهو بحروف اكلب واكلب ليس بمفرد
فضلا عن ان يكون مفرد اكالب الا ان يقال الكلب مفرد الاكالب
ايضا تامل **والمراد** بمفرده ما يعم المفرد [illegible] المحقق او المقدر فانه
نوع جمع لظهور خواص الجمع فيه من الرد الى الواحد فى النسبة والتصغير وتانيث الفعل المسند اليها وضمير المونث اليها مع انه لا مفرد

لها فقد له نسا كغلام فجعل النسوة جمعًا له كغلمة لغلام والمراد
بحروف مفرده حروف الاصول لئلا يشكل بطلبة لطالب والمراد
اكثر حروفه لئلا يشكل بسفارج جمع سفرجل ولا يخفى ان مفرده لا
يكون مفرده الا بتغيير ما لتحصيل الجمع فقوله **بتغيير ما** توضيح لا
مدخل له في الاحتراز ولا بد من قيد الحيثية ليدخل فيه حضاجر علما
ويخرج عنه قال الرضي لا يخرج بقوله بتغيير ما جمعا السلامة
فانه كفى تغيير ما فيهما من كون الواو والنون والالف والتا من تمام الاسم
يعني كفى بتغيير انتقال المفرد من الاستقلال الى الجزئية لكن يشكل حينئذ
شمول تعريف جمع الصحيح عليهما لانه عرف بما لم يتغير فيه بنا الواحد ويمكن
ان يفرق بين بنا الواحد وتغيير الواحد فان الواحد يتغير بالانتقال
من الاستقلال الى الجزئية ولا يتغير بناؤه وصيغته **فنحو تمر وركب ليس**
المصنف للنحو فانه على مقتضى النحو **بجمع** اما نحو تمر فلوجهين احدهما
انه لا يدل على آحاد بل على جنس ربما ينطلق على واحد وربما ينطلق على
اثنين وعلى اكثر وثانيهما انه ليس بحروف مفرده بتغيير ما اذ ليس تمر
مفردا ولا معنى تمرة بل تمرة معنى تمر لانه زيد التا على الجنس ليدل
على واحد متميز عن سائر آحاد الجنس ولذا لا يزاد في تراب وخل فلا يقال
ترابة وخلة لانه ليس لهما واحد متميز واما نحو ركب فلانه ليس راكب مفرده
ولا ركب متغير راكب اذ ليس الركب من اوزان جمع القلة ويصغر ويجعل
منسوبا ويفرد الضمير الراجع اليه فلو كان جمع راكب بتغيير ما لما
جاز فيه هذه الامور **على الاصح** جملة معترضة في تقديره هذا على
الاصح فلا يرد ان الخلاف لا يتفرع مما سبق وفيه اشارة الى مذهب
الفراء حيث جعل نحو تمر والركب جمعا والى مذهب الاخفش حيث

حيث جعل اسم جمع له مفرد من حروفه جمعا واما ما ليس له مفرد يوافقه لفظه
في الحروف فليس بجمع اتفاقا فالمراد بقوله فنحو تمر وركب ما له واحد يوافقه
في حروفه **ونحو فلك** اي ما يطلق على الآحاد المقصودة وفيه خواص
الجمع وليس له واحد اصلا او واحد يغايره في اللفظ **جمع** اما ما له واحد
لا يغايره فلاعتبار تغيير فيه كما في فلك فانه يحكم فيه بان فلك المفرد زال
عن موازنة قفل بالجمعية الى موازنة اسد فصارت ضمته ضمة عارضة كما
وهجان للابل البيض ينتقل بالجمعية الى موازنة رجال عن موازنة حمار كما
له بمعنى البعير الابيض واما ما ليس له واحد اصلا كما في نسوة فيقدر
مفرد له مهجور كما عرفت ولا يخفى ان في ما قيل في فلك وهجان
تكلفا في الغاية والاقرب ان يقدر لهما ايضا مفرد فيقدر
للفلك فلك كاسد وللهجان هجن ككرجل ومن البين ان
المصادر المستعملة في الاعيان ليست بجموع فربما لا تتغير اعتبارا
لاصلها فلا تثنى ولا تجمع وربما تثنى وتجمع باعتبار حالها لكن لا تؤنث
اصلا كذا في الرضي والمستفاد من القاموس انه اختلف في فلك
هل هو مشترك بين الواحد والجميع او ما للجميع جمع لما للواحد فينبغي
ان يقيد قوله نحو فلك جمع بقوله على الاصح كما قيد سابقه
وهو صحيح ومكسر ويستفاد من قوله جمع التكسير فيما بعد ان يسمى
الصحيح بجمع الصحة فالصحيح ما لم يتغير بناء واحده والمكسر بخلافه
فالصحيح لمذكر اي لآحاد مذكر او لمفرد مذكر وينبغي ان يراد
به كونه لمذكر غالبا لئلا يشكل بسنين وارضين واخواتها وكذا قوله
ولمؤنث لئلا يشكل بسجلات وهذا يسمى الاول جمع المذكر
والثاني جمع المؤنث ولا يخفى ان التقسيم بالمذكر والمؤنث لا يختص بالصحيح
لكن يختص به غرض التقسيم فلذا خصص **فالمذكر** اي فجمع المذكر
بحذف المضاف لان المشتهر جمع المذكر لا الجمع المذكر كما قاله
الشارحون **ما لحق** اي جمع الحق مصحح لحق **آخره واو مضموم**

ما قبلها او يا مكسورا ما قبلها ولا يخرج نحو مصطفون ومصطفين
لكسر ما قبل اليا وضم ما قبل الواو في الاصل والفتح طارٍ لكن قوله وان كان
مقصورا حذفت الالف دل على ان الواو ولحوق المقصور لا اصله فلم
يلحقه واو ما قبلها ضمة بل واو ما قبلها الف فتامل وبعض ما يتعلق
بشرح التعريف محال الى فطانة المستعد لمعرفته مما سمعت في
تعريف المثنى ويخرج عن التعريف نحو سنين وارضين الا ان نتكلف بدعوى
ان تغيير سنة وارض بعد جمعهما على الصحة ولا تغير في وقت الجمع ٥
وقولهم في تعريف جمع الصحيح ما سلم بنا واحده محمول على انه لا يكسر
للجمع اما لو طرا انكسار بعد الجمع فلا يضر الصحة ونون مفتوحة
ذكره لمزيد توضيح و[illegible] قوله ليدل على ان معه اكثر منه لمزيد
توضيح ولم يذكر قوله من جنسه لانه لا يتوقف عليه التعريف حتى يجب
استيفاؤه وقيل اعتمد على انسياق الذهن اليه مما ذكر في تعريف المثنى ٥
والاولى تبديل الاكثر بما يزيد عليه اذ لا كثرة في مفرده وههنا بحث
يتجه على المثنى ايضا وهو ان الجمع موضوع للآحاد والمثنى للاثنين لا لان
مع الواحد اكثر منه او مثله فالالف علامة الاثنينية والواو علامة
الجمعية لا للدلالة على معية شي لشي فاحفظه لا يقال قوله ليدل الى اخره
لاخراج عشرون واخواتها لصدق باقي الحد عليه لانا نقول لم
يدخل في الجنس وهو جمع مصحح نعم ما ذكرت بيان يوضح مما يتعلق به فان كان
اخره يا قبلها كسرة احترز به عن يا قبلها سكون نحو ظبي فانه كالحرف
الصحيح والواو المضموم ما قبلها وان كان يستحق الحذف لكن لا يوجد اسم
متمكن يكون في اخره واو كذلك فلذا لم يتعرض له ولو كان اليا
منقلبة عن الهمزة وجوبا لا يحذف كما يجي في علم التصريف حذفت
اي حذفت الاخر انث ضمير الاخر لكونه يا وجعله للياء خلاف السوق
تذكره صاحب التدقيق وينبغي ان يقول حذفت بعد نقل ضمتها
الى ما قبلها ليتبين حال ما قبل اليا اذ لا وجه لبيان حال ما قبل الالف

في م
نخ
توكيد

لما

الالف دون اليا وان كان اي الاسم او اخر الاسم مقصورا حذفت
الالف من وضع الظاهر موضع المضمر على الثاني في الراجح الاول
وبقي ما قبلها مفتوحا لا محالة خلافا للكوفيين في الالف الزايدة
نحو عيسون فانهم يجوزون ضم ما قبلها مثل مصطفون لا وجه لتمثيل
المقصور دون ما اخره يا وشرطه اي شرط صحة الجمع بالواو والنون
ان كان ما يجمع اسما فمذكر علم او مصغر نحو رجيلون صح به
في التسهيل يعقل اي فان يكون مذكرا علما يعقل كما يشير اليه
قوله وان لا يكون افعل فعلا ففي العبارة ما ترى من اثار الاهمال لكن ما
ذكره الرضي جوز فيه الغا الشرط بين المبتدا والخبر مع انه لا يجوز كما
سيجي فيه انه ما بينه في بحث حروف الشرط ان الغا الشرط بين المبتدا
والخبر مع امكان جعل ما جعل جزاء جزا او جعل مجموع الشرط والجزا خبرا
لا يجوز جعل اكرمك خبرا وما نحن فيه ليس من هذا القبيل كما لا يخفى
ويرد ايضا انه اريد بالمذكر مذكر المعنى سواء كان فيه علامة تانيث
او لا يلزم صحة جمع طلحة بالواو والنون وهو ممنوع عند البصريين
وان جوزه الكوفيون طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها كما في
جمع المونث والسالم مع البصريين وان اريد المذكر من كل وجه
يلزم عدم صحة جمع حبلى وعز فالمذكر بالواو والنون مع انه لا خلاف في
جوازه وقد قيد في التسهيل العلم بقيود وهو ان لا يكون
معربا بحرفين كزيدين وزيدان وعشرين اعلاما وان لا يكون
مركبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع سيبويه ويعرب نحو علمين بالواو
والنون وان كان الاسم الذي يجمع صفة فمذكر يعقل اي فان
يكون مذكرا يعقل حقيقة او حكما بان ينزل منزلة العقلا نحو رايتهم
لي ساجدين وينبغي ان يراد به مذكر المعنى بقرينة قوله ولا بتاء
التانيث فلا ينبغي تبديل يعقل بعلم ليشمل قوله تعالى فنعم الماهدون
اذ هو تعالى عن العقل وفيه انه ليس قياسا بل مقصورا على

نحو ان الان حسنى كرمك
فانه يحو ع

انه م

علمين م

السماع كنحن الوارثون ولا يقال نحن الرحيمون صرح به التسهيل
وانه جمع مجازي لجعل الواحد بمنزلة متعدد وان لا يكن افعل فعلاء
والاحضر الاوضح لان يكون افعل فعلاء بدون العاطف وان فيكون
صفة لمذكر بعد صفتين مثل احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران
ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث هكذا حق العبارة وكانه سقط كانه
المذكر عن قلم الناسخ مثل جريح يعني به فعيلا بمعنى مفعول وصبور
يعني به فعولا بمعنى فاعل والمراد باستوا المذكر والمؤنث الاستوا في
الجملة وعند حذف الموصوف يلحق لنا فقال مررت بنفسلة
بني فلان واستثنى منه الرضي الحماسي لان تكسيره مستنكر فلم يبق
الا التصحيح فقال صهصلقون وصهصلقات في جمع صهصلق
كجحمرش وهي العجوز الصخابة والصوت الشديد على ما في القاموس وكانه
وجد الرضي لم جا ايضا والا فكيف يصح صهصلقون ولا بتا التانيث
فلا يغني عنه قوله مذكر ونحن نقول يغني عنه ولا مستويا فيه مع
المؤنث ويحذف نونه وجوبا بالاضافة وجوازا بغير الاضافة في اسم
فاعل مع اللام والعمل وسيأتي وفي الضرورة وفي الاختيار قبل
اللام الساكنة ومنه ما جاء في الشواذ انكم لذايقوا العذاب الاليم ه
بنصب العذاب وقد شذ نحو سنين جمع سنة كسر سينه في الجمع
وقد يضم عينه للتنبيه على انه ليس بجمع سلامة في الحقيقة وارضين
بفتح الرا وقد يسكن فان قلت ينبغي تقديم بيان شذوذهما على
حذف النون لانهما متعلقات بقاعدة الجمع بالواو والنون ولا تعلق لهما
بحذف النون بالاضافة قلت كانه اراد شذوذ سنين باعتبار عدم
حذف نونه بالاضافة ايضا كما في قوله ه دعاني من نجد فان سنينه
لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا ه والجموع الشاذة بالواو والنون
على ما ضبطها الرضي عشرة منها بنون في جمع ابن جعل شذوذه لان
قياسه ابنون وانما هي من اصل ابن وهو بنو كفرس وحذفت اللام

وحذفت اللام في الجمع نسيا منسيا كما حذف في الواحد والالف بنون
بفتح ما قبل الواو والجمع فان قلت كيف جعل شذوذه لان
القياس ابنون ولم يجعل لانه غير علم قلت يفهم من القاموس
انه صفة حيث قال وبنت ليس على ابن وانما هي صفة على حدة ه
الحقوها اليا للالحاق ثم ابدلوا التا منها ومنها ابونون نحو
وهنون وشذوذها لكونها غير علم ولا صفة ومنها
ابينون واختلف في وجه شذوذه في جمع المصغر العاقل فقال
البصريون هو تصغير ابنى على افعل كاضحى بمعنى ابن وشذوذه لانه
لم يوجد ابنى وانما قدر لتصحيح هذا المصغر وقال الكوفيون هو
تصغير ابن كاد لجمع ابن على الاصل وجمع فعل على افعل على
سبيل الشذوذ كاجبل وازمن في جبل وزمن وشذوذه لشذوذ
جمع فعل على افعل وقال الجوهري هو تصغير ابن بجعل همزة الوصل
قطعا وشذوذه لذلك فعلى كل من هذه التوجيهات ليس شذوذه
باعتبار الجمع بل باعتبار مفرده واما جمعه فعلى القياس فليس مما نحن فيه
ومنها دهيدهون جمع دهيده تصغير دهداه كصلصال
وهو صغار الابل ومنها ابيكرون تصغير ابكر كاحمر بمعنى بكر
لولد الناقة ولم يوجد ابكر وانما قدر لتصحيح الابيكر فمفرده وجمعه
شاذ ومنها اهلون في جمع اهل وهو اسم غير علم ومنها
عليون لو جعل جمع علية بمعنى المكان المرتفع ولو جعل علما لديوان الخير
منقولا من الجمع بمعنى المنسوبين الى العلية فلا شذوذ فيه ومنها
البلعنين والدرخمين والبرحين والفتكرين للدواهي ومنها
العالمون اذ لم يكن صفة واما سنة ونظايرها مما لم يكن لها تكسير
من الاسم الذي عوض من لامه تا التانيث المفتوح ما قبلها فشاع
جمعها بالواو والنون على خلاف القياس ولا يخفى ان هذه الضابطة
لا تغني عن السماع اذ معرفة ما لم يكسر وما عوض من لامه لنا سماعي

قال الرضي [illegible] ... وقال الجوهري [illegible] ... لانه جمع [illegible] ه

وربما يجعل نون بعض هذه الجموع الغير القياسية معتقب الاعراب منونا
فلا يحذف بالاضافة ومنه سنين واربعين والفلين فلزم الياء
ومما ينبغي ان يعلم ان اشتراط التذكير معناه انه لا بد من المذكر في
المفرد فاذا كان البعض مذكرا والبعض مونثا جمع بالواو والنون
لان المذكر يغلب المونث وكذا اشتراط العقل معناه ان العاقل يغلب غير العاقل ومنه
العالمون ومما يجب التنبيه عليه كيفية جمع المركب فالذي هو
معرب غير اضافي يثنى ويجمع فيقال بعلبكان وبعلبكون والذي هو مبني
او جملة لا يثنى ولا يجمع بل يقال ذو خمسة عشر وذوو خمسة عشر
وذو تابط شرا وذووا تابط شرا وذوات شاب قرناها وذوات شاب
قرناها والاضافي يثنى ويجمع منه المضاف لا غير فيقال عبدا مناف
وعبدو مناف الا الكنى فانه ربما يثنى ويجمع منه الجزآن والاولى
الاقتصار على المضاف فان كان المضاف ابن كذا وذو كذا علمين كانا
او لا فيقال للعاقل بنو كذا وذوو كذا وابنا كذا وذوا كذا ويقال
لغير العاقل وان كان مفرده ذو وابن نحو ذو القعدة وابن عرس بنات عرس
وذوات القعدة والمونث ما لحق آخره الف وتاء والمراد بالتاء ما
شاع اطلاقه مما ينقلب في الوقف هاء وما عبارة عن الجمع بل الجمع الصحيح فلا يرد
مفرد يلحق آخره الف وتا كسلقاة ولا خفاء في ان الحاق الالف والتاء كالواو
والياء في الجمع المذكر للدلالة على ان معها اكثر منه من جنسه ولا اختصاص
لهذا الغرض بجمع المذكر كما يوهمه عبارته وشرطه ان كان صفة وله
مذكر فان يكون مذكره الا خصرا ان كان صفة لها مذكر فان يكون جمع
بالواو والنون واحترز به عليه بعبر وعلامة للمونث فانه يقال فيهما بعيا
وعلامات وليس لهما مذكر يجمع بالواو والنون بل بالالف والتاء وهي بعير وعلامة
المذكر وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا عن علامة التانيث
يرد عليه صفة مذكر غير العاقل وتصغيره فان شيئا منهما ليس له مذكر مع

بيان الضمين
يغلبه
للجمع
كيفية جمع المركب
المركب الاضافي
جمع المونث
لم هم

انهما يجمعان بالالف والتاء اطرادا وكذا الخماسي الاصلي الحروف نحو جحمرش
وصهصلق فانه يجمع بالالف والتاء لاستكراه جمع تكسيره كحائض
اذا اريد به الثبوت وطالق كذلك واما اذا اريد فيهما الحدوث
فيقال حائضة وطالقة فلم يجمع المجرد هذا الجمع بل جمع جمع التكسير فرقا
بين المجرد وغيره كذا في الرضي ويستفاد منه ان غير المجرد لا
يجمع جمع التكسير فلا يقال لحائضة حيض كما يقال لحائض والا
اي ان لم يكن فيه جزاءة لانه عطف على ان كان صفة فهو في حيز
شرطه وفي تقدير شرطه ان لم يكن صفة جمع مطلقا ولا يخفى سماجته
لفظا ومعنى لانه لا شرطه فلا معنى لجعله في حيز قوله وشرطه قال
الرضي والمشهور لا يجمع الاسم المونث الغير الحقيقي المجرد عن العلامة
الا سماعا فلا يقال قدرات وعقربات وغارات ويقال
سماوات وكاسات وشمالات في الرياح ويستفاد من تفصيل الرضي
لما يجمع من الاسما هذا الجمع قياسا مونثا غير حقيقي مجرد عن العلامة
ايضا فالقاعدة في هذا الجمع ان يكون علم المونث او يكون التاء فيه ظاهرة
او يكون فيه الف تانيث ولا يكون اسم المذكر حقيقيا وعلم غير العاقل
المصدر باضافة ابن اوذو نحو ابن عرس وذي القعدة وفيما سوى
ذلك سماعي الا انها غالبة في جنس مذكر لا يعقل ولم يات فيه التكسير
كحمامات وسرادقات وفي الخماسي الاصلي الحروف كسفرجلات
وجعله الفرا قياسا في الجموع لا تكسير كجمالات وصواجات وبيوتات
فلا يقال اكلبات بل اكالب ومن المباحث المهمة في هذا
الباب معرفة جمع فعله مثلثه ملفوظة التا ومقدرها كما في غد
وهند وام فانها في التقدير غدة وهندة وامة وقد استوفاها
المصنف في هشتم التصريف وستعرفها ان شا الله تعالى جمع
التكسير من قبيل اضافة المسبب الى السبب لان الجمع
حصل بالتكسير ما تغير بناء واحده كرجال للعقلا او للكثرة وافراس

ان لا يجمع هذا
الجمع قياسا
التوم
جمع التكسير

جمع القلة

لبعض العقلاء او للقلة فنبّه بالمثالين على انه لا يختص بالعقلاء كجمع الصحيح
او لا يختص بالكثرة والقلة جمع القلة اى الموضوع للثلثة فما فوقها
الى العشرة دون ما فوقها افعل وافعال وافعلة وفعلة كاكلب
وافراس وارغفة وغلمة وزاد بعضهم فعلة كطلبة بدليل هم
اكلة راس فى مقام التقليل والدليل انما يكون قويا لو افيد القلة
مع الطلاق لا اكلة من غير اضافة الى الراس وزاد بعض افعلاء
كاصدقاء وجمعا الصحيح وتردد فيهما الرضى وصوّب كونهما لمطلق
التعدد والدليل على كون الاوزان الاربعة للقلة ان اكثر استعمالها فيها
واعلم ان الاوزان الاربعة للقلة اذا وجد للكثرة جمع فان لم يوجد
فهى مشتركة وكذا ما عداها للكثرة فيما جاء فيه جمع قلة والا فهى مشتركة
واذا وجدا فقد يستعار احدهما للاخر ذكر الاسماء المتصلة بالفعل متصلة
بالفعل لشدة التناسب فلذا اخرها وقدم المصدر لانه اصلها عند

المصدر

البصريين والبواقى فرعه فقال المصدر اسم الحدث
اى ما قام بالغير فدخل فيه اسماء المصادر وجميع اسماء المعانى كالسواد
والبياض بل اسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل والصفة المشبهة
فانه لم يرد بالحدث ما يكون تمام معناه الحدث ولا يخرج عنه الجسو
والعنوق بل ما يدل عليه وضعا لكونه موضوعا له او جزءه
فاخرج ما عدا المصدر بقوله الجاري على الفعل مؤيدا به منكورا بعد
الفعل المشتق منه معمولا له منصوبا على انه مفعول مطلق على ما هو احد
معانيه الاصطلاحية وبهذا يتبين انه يكفى فى التعريف الجارى على
الفعل وهو معدود من الثلاثى سماع اى مسموع لا يحصل الا
بالسماع ومن غيره فى تقديره وهو من غيره لئلا يكون من عطف
معمولى عاملين مختلفين من غير تقدم المجرور فانه لا يصح عنده ومن

سمع

ومن غيره قياس فله فى كل باب قياس فنقول كل ما هو مصدر افعل
افعال تقول اخرج اخراجا من غير توقف فى ذلك على سماع من العرب
واستخرج استخراجا كذلك فالجملة مؤكدة للحكم السابق او معللة
وليس القياس ان كل فعل من غير الثلاثى مصدره بزيادة الف قبل الاخر
فان كان قبل الاخر متحركا فى كسر الاول فقط وان كان
ثلث متحركات كسرت حرفين من اوله لانه على هذا القياس لا يكون
مصدر تفعلل وتفاعل وتفعّل ونظايرها قياسا ويعمل عمل فعله
المتعدى واللازم من غير تفاوت ولا يبعد ان يندرج فيه عمله عمل
الفعل المجهول اذا كان مصدرا مبنيا للمفعول بان يقال اعجبنى
اخراج زيد بان يكون زيد مفعول ما لم يسم فاعله للاخراج لانه
بمعنى الكون مخرجا على صيغة المفعول لا بمعنى الكون مخرجا على
صيغة الفاعل وانما صرّح بقوله ماضيا او غيره بيانا للتفاوت
فى العمل بينه وبين اسم الفاعل والمفعول المشروطين بان لا يكونا
بمعنى الماضى وذلك انه يقول صرّح به للرد على من قال لا
يعمل المصدر بمعنى الحال لان عمله لكونه فى تقدير ان مع الفعل والفعل
مع ان لا يكون بمعنى الحال لان ان يخص المضارع بالاستقبال
وان لا يغير الماضى وعبارته اوفق بالقصد الاول حيث لم يقل حالا
او غيره ومعنى كون المصدر ماضيا وحالا ومستقبلا مع
عدم دلالته على الزمان ان يكون الحدث الدال عليه فى الماضى
او الحال او المستقبل وكذا فى غيره من الاسماء فاحفظه
اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه لا يعمل فى حضرة من هو اصل
فى العمل لئلا يلزم ترجيح المرجوح ولا باس بايهام العبارة ان
التقييد لعموم العمل لا لاصله حتى ان يكون مفعولا مطلقا
لا ينافى عمله بل عمله ماضيا او غيره لانه لم يذكر بقوله وان كان
مطلقا الخ ولا بد ان يكون مصغرا وكذا سائر الاسماء المتصلة

ايضاح

بالفعل وكأنه لم يذكره اعتمادا على ما سيقول فى قسم التصريف ان الاسم
العامل لا يصغر ولا يخفى ان فات المصنف حسن الترتيب لان مقتضاه
اتصال قوله وان كان مفعولا مطلقا بهذا القول وتأخر قوله
ولا يتقدم معموله عليه لكونه فى تقدير ان مع الفعل ومعمول ما دخل
ان لا يتقدم عليها وكل ما يرى متقدما على المصدر يقدر له عامل ويجعل
المصدر المذكور بعد هذا المعمول تفسيرا للمقدر وذلك تكلف
لا ينبا عن الوجدان ان تكون لا تمام هذه الدعوى الناشئة
من جعلهم اياه فى تقدير ان مع الفعل تصحيحا لعمله فلذا خالفهم
الرضى فى الظرف لكثرة تقدمه على المصدر فلم يرض بالتكلف فى
ذلك الكثير على ان الظرف يكفيه رائحة الفعل ولا يجب ان يكون
المؤول فى حكم المأول به من كل وجه ولا يضمر فيه الاولى ولا يستتر فيه
لان معمول المصدر يكون مضمرا فى المصدر ولا يكون مستترا فيه ومن
قال فرق بين الاضمار وبين الاضمار فى الشئ فان الاول يوافق
الضمير والثانى جعله مستترا فى الشئ فقد غفل عن عبارة المصنف
فى بحث تنازع الفعلين حيث قال فان اعملت الثانى اضمرت
الفاعل فى الاول وان اعملت الاول اضمرت الفاعل فى الثانى
والمفعول على المختار ولا يخفى ان الاستتار لا يكون الا للفاعل فهذا
من احكام فاعل المصدر لا معموله مطلقا فالاولى تاخيره من قوله
ولا يلزم ذكر الفاعل والاولى ويجوز ترك الفاعل فان فاعله
لا يقدر ايضا وقوله ذكر الفاعل لا يفيد عدم تقديره ايضا ويجوز
اضافته الى الفاعل مع بقاء كونه فاعلا وكونه مرفوع المحل
بخلاف الصفة فانه اذا اضيف الى الفاعل يضمر فيه فاعل ويصير الفاعل
فضلة فى التقدير منصوب المحل وقد يضاف اقل من الاضافة الى
الفاعل وكلمة قد لتحقيق هذا المعنى الى المفعول اى مفعول كان
سوى المفعول معه ويجوز حمل توابع المضاف اليه المصدر على محله

محله وقال الاندلسى ظاهر كلام سيبويه المنع واعماله باللام قليل
وقالوا اكثر عمله مع التنوين وخالفهم الرضى وجعل اكثره مع الاضافة
الى الفاعل وقيل لم يوجد فى القرآن اعمال المعرف باللام الا بالمفعول
بحرف الجر قال لا يحب الله الجهر بالسوء والسر فى كون عمل المعرف
باللام ضعيفا فى المصدر هو انه يا فى اسم الفاعل والمفعول ان اللام   ١٧ افاد
الداخلة عليهما موصولة تجعلهما بمنزلة الفعلين واللام فى
المصدر يمنع تاويله بان مع الفعل وهو مدار عمله فان كان
مطلقا يفهم منه انه قد يسمى المفعول المطلق بالمطلق فالعمل
للفعل اى حق الفعل فهذا للتنبيه على جهة عدم اعمال المفعول
المطلق والمعنى لانه اذا وجد معمول عند الفعل المطلق فالعمل
ليس له بل للفعل وان كان المفعول المطلق بدلا منه اى من فعله
والمراد بالبدلية كون فعله محذوفا وجوبا فوجهان ان شئت
فهو معمول للفعل المطلق وان شئت فهو معمول للفعل اسم   اسم الفاعل
الفاعل ما اشتق من فعل هذا التعريف صادق على المذهبين
الا انه عند البصريين الفعل بمعنى المصدر فان سيبويه يسمى
المصدر فعلا وحدثا وحدثانا وعند الكوفيين بمعناه المشهور
وكانه لجعل التعريف صالحا للمذهبين اختار لفظ الفعل
على المصدر لمن قام به بين بدلا لما قام به على سبيل التغليب فلا يرد
انه لو كان كذلك لا يكون اسم الفاعل صفة لان الذات فيه
لا يكون فى غاية الابهام ولا ما قيل انه يخرج منه اسما الفاعلين
المخصوصين بغير العقلاء كالصاهل والناهق والعاوى ه‍ لا يقال   م
يشكل بنهار صائم اذ لو كان موضوعا لمن قام به لما صح هذا التركيب
لانا نقول وضعه لمن قام به لا يمنع اسناده مجازا الى من لم يقم
به والمتبادر من التعريف انه حقيقة فيمن قام به الحدث فى المستقبل
والماضى مع انه مجاز فى الاول اتفاقا وفى الثانى عند بعض بمعنى

بمعنى الحدوث بخلاف الصفة المشبهة فانه بمعنى الثبوت عند المص
او اعم من الثبوت والحدوث كما حققه الرضي وبخلاف اسم
التفضيل فانه معتبر فيه على الاطلاق من غير تقييد بالحدوث ولا
بالثبوت ولاعتبار معنى الحدوث فيه يعدل من صيغ الصفة المشبهة
الى الفاعل اذا قصد الحدوث فيقال حاسن وقابح وضائق وهذا
مطرد على ما قال الرضي ويحكم بان المستعمل في الكتاب مما هو على
وزن الفاعل كالرازق والعالم في اسماء الله سبحانه وصيغته من
الثلاثي المجرد الثلاثي اي غالبا فلا ينتقض بصيغ المبالغة ونحو يجب
من حب كما في التسهيل وبيان الصيغة من تتمة التعريف لانه يتضح
بمعرفتها اسم الفاعل من بين اتضاح فلا يرد انه خروج من وظيفة
النحو الى وظيفة التصريف والمراد بالثلاثي ما يكون ماضيه
على ثلثة احرف صفوكه من مجرد الثلاثي لحصر صيغة الفاعل في
الثلاثي او ما يكون الحروف الاصول من ماضيه ثلثة فقوله من مجرد
الثلاثي احتراز عن الثلاثي المزيد ويؤيد هذه الارادة ما في
بعض النسخ من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب قال
المصنف ولكثرة الثلاثي وغلبة اسم الفاعل على هذا الوزن سمي
اسم فاعل ولم يقولوا اسم المفعل والمستفعل وفيه ان اسم الفاعل
ليس بمعنى اسم على هذا الوزن بل اسم ما فعل الشيء والمفعل والمستفعل
لم يات لهذا المعنى نعم لو قيل اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل
الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل لان الاغلب فيما بني له هذه
الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمستخرج لكان شيئا
كذا في الرضي ويمكن دفعه بان المصنف لم يرد ان اسم الفاعل
بمعنى اسم على وزن الفاعل بل اراد انه اختير هذا الاسم باعتبار كونه
فاعلا لا المفعل باعتبار انه طالب الفعل جاعل شخص فاعلا كالمفرح
فانه جاعل الشخص فرحا ولا المستفعل باعتبار انه كالمستخرج فانه

ماص

بمعنى

طالت الخروج لان هذا الوزن غالب فغم له وجها اختيارا واظهر منه
وهو ان معنى الفاعل اكثر وجودا في افراده من معاني امور اخر
وبنا التسمية على الاغلب بناء على جعل الفاعل اسم فاعل مشتق من الفعل
اما لو جعل صيغة النسبة اي ما له نسبة الى الفعل ليشمل الكل بلا
كلفة لكن جعله اسم فاعل انسب بالتسمية باسم المفعول **ومن**
غيره اي غير الثلاثي او غير مجرد الثلاثي وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي
المجرد والمزيد فيه والملحق **على صيغة المضارع بميم مضمومة** متعلق
بالظرف اي حاصله بوضع ميم موضوعة موضع حرف المضارعة
وكسر ما قبل الآخر نحو مخرج ومستغفر وفي بعض النسخ كمخرج ومستخرج
فان قيل كثيرا ما يكون كسر ما قبل الآخر بعينه ما كان في المضارع
فلا يصح انه حاصل بكسر ما قبل الآخر **قلت** هذا اذا كان اشتقاق
اسم الفاعل من المضارع لكنه من المصدر فكما كسر ما قبل المضارع
كسر ما قبل اسم الفاعل من غير ان يكون كسر ما قبل آخر اسم الفاعل
كثيرا كان في المضارع **والتنبيه** على ان الكسر يتحقق في كل اسم
فاعل كرر مثال اسم فاعل كان ما قبل اخره في المضارع مكسورا
ولم يأت بما كان قبل الآخر في المضارع مفتوحا لظهور عمل الكسر
فيه مضموما وغير مضموم ولو كان ما قبل آخر مضارعه مكسورا
وغير مكسور مذكورا لكان اولى فقد غفل ولا خفاء ان قوله
على صيغة المضارع يغني عن قوله بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر فافاد
الحروف الزايد من جملة الصيغة والحركة ايضا لكن المقصود واضح
وهو انه قريب من صيغة المضارع ولا تفاوت الا هذا وما ذكر هو
القياس ومحصن على صيغة المفعول من احصن وكذا مسهب من
اسهب وآرف من اورف على ما في التسهيل وملفج اي مفلس من
الفج وطايح من اطاح ولاقح من القح ومغزل بكسر الميم او ضمها لنا
انت شواذ **ويعمل** جميع **عمل فعله** من رفع الفاعل ونصب

ونصب ما ينصب فعله **بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد**
على صاحبه او الهمزة او ما واما اذا فقد شرط معنى الحال
والاستقبال فلا ينصب المفعول به واذا فقد الاعتماد لا يعمل في
الفاعل والمفعول به والعمل في الظرف والجار والمجرور يكفيه رايحة
رايحة الفعل والظاهر ان الحال والمفعول المطلق مثل الظرف كذا
يستفاد من الرضي فعبارة المتن غير واضحة والمراد بالاعتماد
الاعتماد في العمل على هذه الاشيا والمراد بصاحبه ما سوى اللام
لانه لا حاجة معه الى كونه بمعنى الحال والاستقبال وما سواه
المبتدأ وذو الحال والموصوف وسميت صواحب لقيامه بها في
الاغلب وانما قلنا في الاغلب لئلا يشكل بزيد ضارب ابوه لان
صاحب الضارب الاب لا زيد والاولى تبديل الهمزة بالاستفهام
وما بالنفي كما في عبارة الجزولي **قال** الرضي اشتراط معنى
الحال والاستقبال مع الاستفهام والنفي ظاهر عبارة النحاة
والاولى انهما كاللام **قال** الرضي والهمزة اعم من ان يكون
مذكورا نحو قائم الزيدان ام قاعدان والنفي اعم من الصريح
وغيره نحو انما قائم الزيدان والاخفش لا يشترط في عمله وعمل
نظايره شيئا **فان كان للماضي وجبت الاضافة** معنى
في ان ما يتعلق به ولا يصح ايراد المتعلق منصوبا هنا في المفعول
به كما نقلنا عن الرضي فانه يرفع الفاعل مطلقا **خلافا للكسائي**
وهذا الخلاف مبني على خلافه في اشتراط معنى الحال والاستقبال
وكذا قوله **وان كان معمول آخر فبفعل مقدر** فيه خلاف
الكسائي فكان الاولى ذكر الخلاف بعد قوله يشترط معنى الحال
والاستقبال **نحو زيد معطي عمرو درهما امس** فانه نصب درهما
ولا يصح عمل المعطي فيقدر له فعل كانه سئل ما اعطاه فاجيب درهما

اى اعطوه درهما ولا يخفى انه تكلف لا يساعده الفهم فلذا قال الكسائي
يعمله مطلقا والسيرافي يعمله عند امتناع ارادة المتعلق بطريق الاضافة
للصورة والظاهر انه لا يخص وجوب الاضافة معنىً بانتفاء شرط معنى
الحال والاستقبال بل يشترك بينه وبين انتفاء الاعتماد فالتخصص
بلا مخصص **فان دخلت اللام** اى اللام الموصولة وانما اطلقها لانها
المتبادر من اللام الداخلة على اسم الفاعل لشيوعها وقلة غيرها والاولى
الالف واللام والمعهود في الموصول الالف واللام وفيه خلاف الا انه
لا ينكر اللام الموصولة ولا يثبت الا حرف التعريف **استوى الجميع**
اى جميع الازمنة لاسم الفاعل المعتمد وغير المعتمد لانه اعتمد هنا على
الموصول وفيه خلاف ابي علي والرماني فانهما قالا لا يعمل اذا دخله
اللام الا اذا كان بمعنى الماضي ونقل عن سيبويه ذلك ايضا وجعل
الرضي ذلك النقل وهما لكونه ما اختاره محتملا ومما اشكل على اشتراط
عمل اسم الفاعل باطلا عاجلا في امثلة النحاة حتى قال الرضي هذا مثال
مصنوع لا اعتداد به **وما وضع منه** اى من اسم الفاعل **للمبالغة**
وهذا الكلام صريح في ان صيغ المبالغة داخلة في اسم الفاعل لكن الرضي
صرح في بحث الاضافة انها للاستمرار فقد خرج عن تعريف اسم
الفاعل بقوله بمعنى الحدوث لكن ذكر هنا ان البصريين قالوا انما يعمل
مع فوات المشابهة اللفظية لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان ومن
ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال وقال ابن بابشاذ
لا يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل فانه يدل على انه يكون بمعنى الماضي والحال
والاستقبال **كضرّاب وضروب ومضراب** قال الرضي هذه الثلثة
تعمل اتفاقا من البصريين **وعليم وحذر** مختلف فيه فعند سيبويه
يعمل ومنعه غيره **مثله** اى مثل ما سواه من اسم الفاعل وسنع

ومنع الكوفيون عمل صيغ المبالغة مطلقا وقد عرفت ان المبالغة لا تصح
عند غير ابن بابشاذ **والمثنى والمجموع** لاسم الفاعل ومما وضع منه
للمبالغة **مثله** اي مثل المفرد منه سواء كان الجمع مصححا او مكسرا لكونهما
فرع الواحد ومن قال بعدم تغير بنائه بالحاق علامتي التثنية والجمع لم ان
يوجد ثم **ويجوز حذف النون مع العمل** في المذكورين ولا يقال
الضاربا زيدا بتقدير المفعول **والتعريف تخفيفا** وفي قوله والتعريف نظر لان ال
اسم الفاعل للام ليس معرفا بل المعرف هو الموصول ولا شائبة
للتعريف في اسم الفاعل فالاولى ويجوز حذف النون مع العمل واللام
اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه لما لم يحتج الى اخراج شيء بذكر
معنى الحدوث كما يحتاج في تعريف اسم الفاعل الى اخراج الصفة المشبهة
به لم يذكر بمعنى الحدوث لا لانه لا فرق بينه وبين اسم الفاعل في
ذلك فربما يقال ينبغي ان يذكر لاخراج نحو اعذر والوم واشغل
واشهر ولئلا يتوهم عدم اعتباره في معنى اسم المفعول **وصيغته
من الثلاثي** اي مما كان ماضيه على ثلثة احرف **على مفعول كمضروب ومن
غيره على صيغة الفاعل بفتح ما قبل الآخر** هذا هو القياس وما عداه
شاذ كالمحبوب من احب والمضعوف من اضعف والمحزون من احزن
وامره في العمل والاشتراط كامر الفاعل
شرحه وجهه وما هو الحق فيه لا يخفى عليك ان كان ما فصلناه لك
حاضرا لديك **مثل زيد معطى غلامه درهما الصفة المشبهة**
اى المعتبر مشابهتها باسم الفاعل في انه تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
فلذا اعملت ولم يعتبر ذلك الشبه في اسم التفضيل لضعفه لعدم
لزوم ذلك فيه كما في الصفة المشبهة ولوجود معارض لذلك الشبه
في اسم التفضيل وهو عدم المشاركة في المعنى بخلاف الصفة **ما اشتق
من فعل لازم** يرد عليه رحيم من رحم فانه صفة مشبهة اشتقت
من رحم المتعدي واجيب بان رحم جعل لازما بنقله الى

اسم المفعول

الصفة المشبهة

رحم مضموم العين وجعل الرحم منزلا منزلة الطبيعي ثم اشتق منه
فهو مشتق من فعل لازم وهذا كاخذ اسم المفعول من الفعل اللازم
بعد تعديته بحرف الجر فانه لما كان مشتقا بعد التعدية فهو مشتق
من فعل متعد فلذا خرج اسم المفعول مطلقا بهذا القيد
وما ذكره الرضي ان اسم المفعول المشتق من اللازم خرج بقوله لمن قام
به غير مرضي ولا يخفى ان جعل رحيم مشتقا من رحم مضموم العين
مقدرا اهون من اعتبار نقل رحم الى رحم كما زعموا وخرج بقوله
لمن قام به اسم الزمان والمكان والآلة المشتقات من
الفعل اللازم وبقوله على معنى الثبوت خرج اسم الفاعل المشتق
من اللازم لانه بمعنى الحدوث قال الرضي الصفة المشبهة
موضوعة لمن قام به على سبيل الاطلاق من غير اعتبار حدوث ولا
استمرار وقال السيد المحقق الشريف في شرح المفتاح ان الصفة
المشبهة للاستمرار واسم الفاعل للاطلاق ومعنى كونه بمعنى الحدوث
انه قابل لاعتبار الحدوث فيه بخلاف الصفة فيصح ان يقال زيد
ضارب غدا او الآن او امس وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل
اي لصيغة ما هو على وزن الفاعل ولهذا يعتبر حسن عند قصد
الحدوث الى حاسن على سبيل الاطراد على ما في الرضي وكان
الاوضح الاقصر وصيغتها لا يكون على فاعل على حسب السماع
اي مقصور على حسب السماع ولا يضبطها قياس كحسن وصعب
وشديد فقد نبه بايراد الامثلة المختلفة من باب واحد على خروج
بعد عن القياس قال ابن مالك هي من المزيد فيه على صيغة اسم
الفاعل يقال هو مستشيط النفس ومنطلق اللسان
وقال الرضي هي من الالوان والعيوب على افعل كاسود وابيض
واعور وادعج وتعمل عمل فعلها مطلقا قال الرضي لا يصح الاطلاق
الا عن شرط معنى الحال والاستقبال واما الاعتماد فلا بد لها ايضا

ايضا منه بل هي اولى بالاشتراط لضعفها ونحن نقول المراد
به بيان اطلاق العمل لا كيفيته والا فيلغو لانه سيأتي تفصيل كيفية عملها
فينبغي ترك قوله عمل فعلها على ان فيه نوع مخالفة لما يأتي اذ لا
ينصب فعله على التشبيه بالمفعول وتقسيم مسائلها المسألة
هو الحكم الكلي وللصفة المشبهة باعتبار الامتناع والاختلاف
في الامتناع والحسن وزيادة الحسن والقبح مسائل كلية
تنتهي الى ثمانية عشر فكل صفة مشبهة معرفة باللام مضافة الى
معمولها المضاف الى ضمير موصوفه ممتنع وكل صفة مشبهة غير
معرفة يكون كذلك مختلف في امتناعها وهكذا ولله
دره فقد بين تلك المسائل ببيان مختصر مشتمل على التنبيه على وجه
القبح ومقابليه ومن لم يعرف هنا مسئلة قال يسمى كل قسم مسئلة
لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه فجعلها مسائل لغة ان تكون اي بحصل
بيان ان تكون الصفة باللام او مجردة عنها ومعمولها مضافا او باللام او
مجردا عنهما اي اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة انما اتي بهذه
الجملة ليظهر ان التقسيم الثلاثي للمعمول صيرورة الاقسام ثمانية عشر
والمعمول في كل منها مرفوع ومنصوب ومجرور الجملة حالية عاملها معنى الاشارة
رمان حمل فينتظم حمل بيان صيرورة الاقسام ثمانية عشر ولو كان الواو عاطفة
كان حق الانتظام والمعمول في كل منها مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
ليكون في حيز ان يكون قال الرضي انما لم يقسمها باعتبار
اعرابها في نفسها لان الكلام فيه قد مر في باب النعت بل كون
بالاصالة ايضا بان يكون خبرا او حالا اولى لان الكلام فيه قد مر في
المعربات ولا يخفى انه لا فرق بين حسن وجه وحسن وجه غلام وبين
حسن الوجه وحسن وجه الغلام فلا فائدة في تقسيم المعمول الى
المضاف وغيره بل المفيد كون المعمول معرفة ونكرة ومضافا الى الضمير
وغير مضاف اليه فان كونه تمييزا او شبه معمول يكون على

كونه معرفة ونكرة وكونها خالية عن الضمير او مشتملة على الضمير الواحد
او المتعدد يدور على كون المعمول مضافا الى الضمير او مضافا
اليه صارت الاقسام ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على
التشبيه بالمفعول في المعرفة لانكار البصري تعرف التمييز والاولى عندي
انه على التشبيه بالتمييز اذ المعنى على التمييز وعلى التمييز في النكرة ولما لم يشترط
تنكير التمييز عند الكوفيين جعل الكل منصوبا على التمييز والجر على
الاضافة وانما قال فالرفع على الفاعلية رفعا لاحتمال البدلية باعتبار
ضمير في الصفة وبهذا يبطل قبح زيد الحسن الوجه بالرفع لانه ليس
خاليا عن الضمير ويصير زيد الحسن وجهه بالرفع حسنا لا احسن
لاشتماله على الضميرين لا ضمير واحد كما هو على تقدير الفاعلية
والدليل على ان الرفع على الفاعلية دون البدلية هند الحسن وجهها
حيث لم يؤنث الصفة فان قلت لعل البصريين جعلوا النصب على
التشبيه بالمفعول دون التشبيه بالتمييز لان المفعول هو الاصل
في العمل فان قلت قد استعار الضارب الرجل الجر عن الحسن الوجه
فارادوا استعارة الحسن الوجه النصب عن الضارب الرجل بالنصب ليصير
كالمتعارضين قلت رعاية شدة المناسبة اهم من ذلك وتفصيلها
اي الاقسام ومن قال اي المسائل فقد سها حسن وجهه ثلثه منصوب
حال من حسن وجهه لانه في المعنى فاعل التفصيل كانه قيل يفصلها
حسن وجهه ثلثه او وجه وكذلك الحسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه
الحسن الوجه الحسن وجه معطوفات بتقدير العاطف وقوله
كذلك بمعنى ثلثة حال من الخمسة قدمت ليعلم انها حال من الجميع
اثنان منها ممتنعان هما الحسن وجهه الحسن وجه خبر بعد خبر والتركيب
من قبيل هذا حلو حامض اما امتناع الاول فلعدم حصول التخفيف
لعدم حذف تنوين ولا ضمير بانه والاتيان بمستتر كما في الحسن

الحسن الوجه فانه كان في الاصل الحسن وجهه فلما اضيف وبقي الصفة
بلا فاعل اعتبر ضمير في الحسن ليكون فاعلا ولا يخفى ان هذا يقتضي
ان لا يمتنع الحسنا وجههما والحسنو وجوههم استغني عن المار
في وجهه بحصول التخفيف بل زاد بالاضافة ضمير مستتر واما امتناع
الثاني فلانه اما في الاصل الحسن وجها فلا تخفيف واما الحسن وجهه
فهو في صورة ما لا تخفيف فيه وقيل لانه في صورة اضافة المعرفة
الى النكرة وهو عكس المقصود واختلف في حسن وجهه يتبادر ان
الاختلاف في جوازه وامتناعه مطلقا وليس كذلك بل البصريون
جعلوه ممتنعا في السعة قبيحا في الشعر والكوفيون جوزوه مطلقا وجه
الامتناع ان الاضافة يكون بحذف التنوين والتخفيف بحذف الضمير على
منه فلا وجه لترك الاعلى مع امكانه واختيار الادنى وما هو الا ترجيح
المرجوح ووجه الجواز حصول التخفيف في حسنا وجهها لان
حذف التنوين ليس ادنى من حذف الضمير لان كليهما لفظان منحكان
الا ان بقاء النون لكونه قائما مقام التنوين في حكمه والملوحة
من الاقسام وهي خمسة عشر ما كان فيه اي تركيب كان فيه لا صفة
كان فيها ضمير واحد لم يكتف بافراد الضمير ووصفه بالواحد وصف تاكيد
ليحسن مقابلته بقوله ضميران احسن مما فيه ضميران لا من غيره حتى
يقتضي ثبوت الحسن في القبيح لاشتماله على المحتاج اليه من الضمير
وبراءته عن المستغنى عنه من الضمير وما كان فيه ضميران الاولى
اكثر ولعل التثنية لمجرد التعدد حسن يتفاوت حسنه بقلة الضمير
وكثرتها فزيد حسن وجهه وفا منه اقل حسنا من زيد حسن وجه
وذلك لاشتماله على المستغنى عنه وما لا ضمير فيه قبح لعدم ما يحتاج اليه
ولما كان معرفة الضمير وعدده متوقفة على معرفة ما هي خالية عن الضمير
وما فيها ضمير نصب علامة يعرفان بها فقال ومتى رفعت
على صيغة الخطاب بها اي الصفة فلا ضمير فيها في كالفعل فيحسن مررت

برجل حسن غلمانه ويضعف حسنون ويجوز حسان غلمانه **ولا تضمها**
ضمير الموصوف مبتدا كان او حالا او مفعولا **فنونت** على صيغة الخطاب كما
تقتضيه قوله متى رفعت وعلى صيغة الغائبة وهي ارجح لان معرفة المفعول
هنا اهم من الفاعل وفي الاحتمال الاول حذف المفعول وهنا حذف
الفاعل وذكر المفعول الاهم **وتثنى وتجمع** لم يذكر التذكير لانه لا
مدخل له في الفرق بين الخالي عن الضمير والمشتمل عليه لاشتراكه بينهما
وذلك فيما لا يستوي فيه المذكر والمونث كذلول ولم يقل بدل قوله
فتؤنث وتثنى وتجمع فتطابقه اي الصفة الموصوف مع انه اخصر لئلا
يتبادر المطابقة في الاعراب والتعريف ايضا واسما الفاعل والمفعول
غير المتعدين الا الاخص اللازمين وفيه الجمع بين الحقيقة والمجاز لان وصف اسم
المفعول باللازم لتشبيهه باللازم في الاكتفاء بالمرفوع وعدم التجاوز الى
المنصوب **مثل الصفة فيما ذكر** المتبادر منه ما ذكر من التقسيم وتوابعه فقيد
به لانهما ليسا مثل الصفة مطلقا اذ اللام فيهما الاسم الموصول دون الصفة

اسم التفضيل

اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره اي وضع للموصوف
بالزيادة بل لمن قام به الشيء لانه جعله كون ذلك المقام [illegible] الزيادة زايدا
ولا طايل بمعنى الزايد في الطول لانه لم يوضع له بل لمن قام به الطول الا ان عدم
وصف العرف المتصف بالطول الا من له الزيادة في الطول جعله بمعنى الزايد
في الطول والمراد بالغير اعم من الغير بالذات او بالاعتبار كما في قولك زيد شابا
ازكى منه هرما والمراد بالزيادة على الغير اعم من الزيادة في قيام الفعل به او في
وقوع الفعل عليه **وهو** اي المفرد المذكر **افعل** فلا يرد افعلان وافعلون
وفعلى وفعل وانما خصه بالبيان لانه لا يتوقف قوله **وشرطه ان يبنى من ثلاثي
مجرد ليمكن** [illegible] الا علمه وخير وشر في الاصل اخير واشر اذ
لا يمكن البناء من غير الثلاثي من غير التباس اذ لا يسع افعل اكثر من ثلاثة احرف
من مصدره فلو حذف الزائد على الثلاثة لم يتبين انه اشتق منه وفيه ان
الامكان لا يصلح ان يكون غرضا من اشتراط البناء من الثلاثي لان امكان البناء

البناء تحقق شرط او لم يشترط فالصحيح لانه لا يمكن من غيره وان العلة
في اشتراط انه ليس بلون ولا عيب انه لا يمكن البناء منهما الا بالتباس — ايضا
فتخصيص المعلل بالثلاثي المجرد تخصيص من غير مخصص وقد خالف
المصنف فيه سيبويه حيث جعل سيبويه بحيث من باب الافعال
قياسا وغيره جعله سماعا مع الكثرة واما ما نقل عن الاخفش والمبرد انه
يجي من جميع الثلاثي المزيد قياسا فغير موثوق به **ليس بلون ولا عيب**
صفة ثانية لثلاثي فصل بينهما بالمعلل ولا فساد فيه لانه جملة معترضة
اي هنا الاشتراط ليمكن والجملة المعترضة لا تمتنع في موضع فلا بد من
قيد اخر وهو ولا حلية فان التفضيل لا يشتق من الحلية ويدخل فعل
الصفة وزاد الرضي ان يكون تام المعنى احترازا عن مصادر الافعال
الناقصة فانه لم يسمع منها اسم التفضيل وان يكون مصدر [illegible]
منه فعل متصرف فلا يشتق من مصدر نعم وبئس وعسى وان يكون
قابلا للتفاوت فلا يقال الشمس اليوم اغرب والنعوت بمعنى عن
الشرط الاخير [illegible] وما ورد نحو اجهل وابله وارعن مما لا يحصى
فقيل لا بد من تقييد العيب بالظاهر ومع ذلك يشكل بما اشتهر
ان فلانا احمق من هبنقة شاذ وكلام الرضي يدل على عدم الوقوف
بالحكم بشذوذه **لان منهما افعل لغيره** اي لغير التفضيل نحو احمر
واسود واعرج فلو بنى اسم التفضيل لالتبس وقد اورد عليه الرضي
انه جاز عن التفضيل مع مجيئه لغير التفضيل فيقال ادغن رعنا
وله نظاير ويمكن دفعه بان المراد منهما افعل لغيره قياسا
مطردا فيختص الالتباس فلا ينتقض بما جاء منه افعل من غير اطراد ولا
ينتقض القاعدة بما جاء في حديث في وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن لانه شاذ — لانه شاذ
ومثله [illegible] لانت اسود في عيني من الظلم وهما وقعا الكوفيين
يجوزون اشتقاقه من السواد والبياض لانهما اصلا الالوان **مثل زيد
افضل الناس فان قصد غيره** اي غير الفعل الثلاثي المجرد الخارج

من اللون والعيب بان يقصد المزيد فيه او الرباعي المجرد او المزيد فيه
او اللون او العيب او الجامد لان يفضل فيه لا لان يفضل كما توهم
شارح توصل اليه باشد ونحوه مما يدل على الشدة او الزيادة او
الكثرة او الحسن على حسب تفاوت المقاصد ولما كان طريق
التوصل مبهما اوضحه بالتمثيل فقال مثل هو اشد استخراجا
وبياضا وعمى يعني يحصل ذلك المفضل فيه بمنزلة تمييز نسبة الاشد الى
ذلك المفضل قال الله تعالى انا اكثر منك مالا وولدا والظاهر
انه لا يخص الوصلة بصيغة افعل بل يصح هو ازيد علمه استخراجا لكن
هل يوافق المقصود اذ المقصود جعله زائدا في الاستخراج لا زائدا في
الزيادة في الاستخراج ولا يبعد ادخاله في قوله ونحوه وقصد الغير
بنحو التوصل لكن لا يخص التوصل بقصد الغير كما يصح زيد افضل
واعلم يصح زيد اكثر فضلا وازيد علما وقياسه اي معيش افعل
للفاعل اي لتفضيل الفاعل وقد جاء لتفضيل المفعول سماعا نحو
اعذر اي اكثر معذورية والوم اي اكثر ملومية واشهر اي
اكثر مشهورية واشغل اي اكثر مشغولية واحب اي اكثر محبوبية واذا
قصد في هذه الامور التفضيل للفاعل توصل باشد ونحوه قال الله
تعالى والذين امنوا اشد حبا لله قال المحقق التفتازاني لم يقل
احب لله لانه جاء شاع في المفعول واذا قصد التفضيل للمفعول
مما لم يجئ له افعل توصل ايضا كذلك اذا عرفت هذا فنقول
كان الاولى ان يؤخر قوله فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه عن هذا
الحكم ايضا التعلق به ايضا ويستعمل على احد ثلثة اوجه قوله على
احد ثلثة اوجه حال من مرفوع يستعمل بدل منه قوله مضافا
لفظا او بمن لفظا او معرفا باللام العهدية والاصل استعماله بمن
لان وضع اسم التفضيل يطلب ذلك لانه لا يعقل الا بمفضل ومفضل
عليه والتصريح بالمفضل عليه انما هو بمن لكنه قدم المضاف لمزيته

اليوم

مزيم

لمزيد الاهتمام به لكثرة مباحثه فلا يجوز الافضل من عمرو
لان الشايع فيه اللام العهدية المغنية عن ذكر [redacted] المفضل عليه
لتعينه عند المخاطب بالمفضل عليه فيلغو مع اللام ذكر المفضل عليه
ولم يجوز جمع لام الجنس ايضا مع من لانه يشبه جمع لام العهد
مع من الا نادرا نحو ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر
ورد بانه قول بان من ليس للتفضيل والمعنى اكثر من بينهم من
العز حصى ومثل هذا اظهر من ان يخفى فان من فيه ليس صلة افعل بل
متعلق بالتباعد المفهوم من التفضيل اي هذا اظهر من كل ما عداه بعيد
من الخفاء وله نظائر لا تحصى فاعلم ذلك يعلم الجميع ولا زيد افضل الا
ان يعلم المفضل عليه ويستعمل بدون من لفظا بل بتقدير المفضل عليه
بمن نحو الله اكبر اي من كل شيء ولا يصح ان يكون التقدير اكبر كل
شيء كما قال الرضي لان حذف المضاف اليه لا يصح بدون العوض
بالتنوين نحو يومئذ او بالضم نحو قبل او وجود مضاف اليه مثله لاسم بعده
نحو بين ذراعي وجبهة الاسد اي بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد
نعم يصح ذلك في مثل زيد اكرم واجل الناس بتقدير اكرم الناس
واجل الناس فقوله الا ان يعلم استثناء من القاعدة لا من قوله ولا يجوز
زيد افضل ولا بد من تقديره ولا زيد افضل ويقدر في القاعدة الا ان
يعلم واذا لم يستعمل افعل التفضيل على معنى التفضيل كالدنيا والجلى يستعمل
بدون احد الوجوه لفظا وتقديرا لانه لا يستدعي مفضلا عليه
والمراد بالدنيا العاجلة وبالجلى الخطر العظيمة وذلك التجريد عن التفضيل
قياس عند المبرد سماع عند غيره وهو الاصح فاذا اضيف فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الاولى ما
من مشاركة في مفهوم المضاف اليه فيشترط ان يكون المفضل منهم اي
من المضاف اليه والظاهر منه لئلا يتوهم ضمير الجمع ان المضاف اليه يجب
ان يكون جمعا فينتقض بقولنا زيد افضل الرجلين مثل زيد

افضل الناس فالمقصود تفضيل زيد على جميع الناس سوى نفسه
ولو صرّحت بالمفضل عليه وقلت افضل ما عداه من الناس لم يجز
الاضافة ويحتمل ان يذكر من فتقول زيد افضل مما عداه والثانى
ان تقصد زيادة مطلقة غير مقيدة ببعض ما عداه فتريد الزيادة على
كل ما عداه اما حقيقة او عرفا كما تقول زيد اعلم بغداد اى اعلم
من كل ما عداه من اهل زمانه ويضاف للتوضيح اما الى ما دخل هو فيه نحو
نبينا افضل قريش واما الى ما لم يدخل فيه نحو يوسف احسن اخوته
وفلان اعلم مصر لكن يشترط فى الاضافة الى ما هو داخل فيه ان لا
يلتبس بالمعنى الاول فيجوز يوسف احسن اخوته لحسن وجهه اى يوسف
عنهم باضافتهم اى الاخوة اليه ويجوز فى الاول اى فى المضاف
الاول الافراد ذكر الافراد هنا بدون التذكير مع تقييد فى من
بالتذكير توهم ان لا تذكير هنا لكن فى بعض الشروح اعتبر
التذكير هنا ايضا فتقول زيد افضل الناس والزيدان افضل الناس
وهند افضل الناس وهكذا فى البواقى والمطابقة لمن هو له
منعوتا [illegible] كان ومبتدا او ذا حال واما المضاف الثانى والمعرف باللام
فلا بد فيهما من المطابقة وذلك انه لا تقدير فيهما وتربط الجملة
بالمسند بتعريف المطابقة لانه فى قوة فلا بد من مطابقتهما والذى
بمن مفرد منكر لا غير ومما خفى فيه معنى التفضيل اول وقد استعمل
المصنف اشتقاقه والاقوال فيه فى قسم التصريف فان استعمل مع
موصوف او بمن صار غير منصرف وان جرد عنهما يكون منصرفا
لخفاء الوصفية فيه فتقول عاما اولا وهذا اول وفعلت اولا
ولا يعمل اسم التفضيل بنفسه عملا قويا بخلاف نصبا التمييز
والظرف وما يشبهه من الحال فانه ينصب هو لا كما صرحوا به

به والظاهر ان المفعول معه والمفعول له والمستثنى فى حكمه ولا
وقد عرفت ان النصب على التشبيه بالمفعول من خواص الصفة
المشبهة واسم الفاعل والمفعول غير متعدين وانما قيدنا
العمل بنفسه لانه يعمل بواسطة حرف الجر فانه يعمل بلام التقوية
فى المفعول به نحو انا اضرب منك لزيد وبالباء فيما يزاد فى مفعوله
الباء فى فعله نحو انا اعلم بالمطلق فى زيد وانا اجهل بزيد ويتعلق به
حروف جر كانت تتعلق بفعله نحو انا امر منك بزيد وارمى منك
بالسهم واذا تعدى باول مفعولين بلام التقوية تعدى الى الثانى
[illegible] منصوبا بفعله المقدر عند البصريين فتقول انا اكسى منك
لزيد الثياب والتقدير اكسوه الثياب وعند الكوفيين الثانى
منصوب به للضرورة لانه لا يصح ذكر لام التقوية بل لا يصح
تعلق حرفى جر بمعنى واحد بعامل فلا تقول جلست فى الدار فى
الارض الا على سبيل البدل واما جلست فى الدار فى يوم الجمعة
فليس حرفى الجر فيه بمعنى بل احدهما لظرفية الزمان والاخر
للمكان [illegible] ويتعدى اذا كان بمعنى المفعول الى فاعله بالى
نحو انت احب الى والعمل القوى هو العمل فى الفاعل المظهر
وفى المفعول به بلا واسطة والثانى اقوى وليس العمل الثانى
اتفاقا واذا وجد مفعول بافعل يقدر له الفعل كما فى قوله
هو اعلم من يضل عن سبيله اى يعلم من يضل وهكذا قوله
واضرب منا بالسيوف القوانسا اى الرؤسا واما
العمل الاول فقد حكى يونس نحو مررت برجل افضل منه ابوه
وبرجل خير منه عمه ولم يشتهر ذلك والمشهور ما ذكره المصنف هو
انه لا يعمل فى فاعل مظهر بخلاف الضمير فانه لا يستتر غالبا

في حكم العدم فسهل العمل فيه ولا يحوج الى شرط والقرينة على ان
المراد بالمظهر الفاعل هو المستثنى كذا قيل ولك ان
تريد بالمظهر اعم من الفاعل كما هو الظاهر فتستفيد من الاستثناء عدم
عمله في المفعول به لانه ليس لا عملا في الفاعل **الا اذا كان افعل لشيء**
بحسب الذكر حالا او خبرا او صفة مما يقتضي كونه صفة له في الواقع
ان لم يصرح المسبب وهذا لم يقل صفة لشيء لئلا يوهم التخصيص بالنعت
مثال الخبر ما زيد احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ومثال الحال
ما جاءني زيد احسن في عينه الكحل منه في عين زيد **وهو في المعنى لمسبب**
على صيغة المفعول اي ما جعل سببا لكون افعل لشيء في الذكر فانه لو لا
الكحل لم يصح جعل احسن صفة لرجلا واختار المسبب على السبب مع انه المشهور
في عباراتهم تنبيها على انه لا يجب ان يكون سببا في الواقع بل يكفي جعل
المتكلم اياه سببا ومن لم يتنبه لذلك قال عبر عنه بالمسبب لان عين زيد
وعين الرجل سببان للكحل ولا يخفى سماجته وانما قال وهو في المعنى لمسبب
نفيا لكونه في المعنى للشيء واشارة الى انه كونه للشيء في اللفظ لا لنفي كونه في
اللفظ للمسبب لانه في اللفظ ايضا للمسبب لانه المسند اليه ورافعه **مفضل**
ذلك السبب **باعتبار الاول** اي اول ما ارتسم انفصل وهو الشيء ولو قال
باعتبار الشيء لكان اوضح **على نفسه باعتبار غيره** اي غير الاول ولا يخفى انه
يتبادر منه الثاني وهو المسبب لكنه يدفعه ظهور عدم الصحة وتصرف
عنه الى الغير ولو قال باعتبار الشيء مقام باعتبار الاول لم يتبادر منه
الثاني **منفيا** خبر ثان لكان وحال من فاعله او فاعل الظرف فتأمل
او من مفعول مطلق المفضل وهو انسب بقوله لانه بمعنى حسن واحترز
باشتراط كون التغاير بين المفضل والمفضل عليه بالاعتبار عن مثل ما رأيت
رجلا احسن في عينه الكحل من الكحل في عين زيد كما توهم بعض الشارحين

فتأمل

دار زيد من عمرو
لا عن قوله ما رأيت
رجلا احسن في ع

الشارحين لان التغاير بين المفضل والمفضل عليه فيه كالتغاير في المثال
المذكور بلا تفاوت على انه صرح الرضي لمماثلته حيث جعل قوله ما رأيت
عينا احسن فيها الكحل من عين زيد بتقدير من كحل عين زيد **نحو ما رأيت**
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى حسن على المفهوم
الاستثناء يعني عمل في المظهر في هذه الصورة لانه بمعنى حسن في
المثال المذكور او يحسن كما في قولك لا يوجد رجل احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد وذلك لان النفي توجه الى الزيادة فنفي اصل
الحسن فصار المعنى حسن كحل الرجل دون حسن كحل زيد لان احتمال
المساواة ينفيه مقام المدح او لان النفي جعل مفهوم التركيب
حسن كحل الرجل مثل كحل زيد او دونه وبهذا القدر استحق العمل
وان خصه العرف بكون حسنه دون حسن كحل زيد ولما كان
يتوجه عليه انه ينبغي ان يعمل فيما رأيت رجلا افضل منه ابوه ضم اليه
دليل سيبويه على العمل وقال **مع انهم لو رفعوا** احسن بالخبرية
للكحل **لفصلوا بين احسن ومعموله باجنبي وهو الكحل** الذي لم يعمل
فيه احسن حينئذ والفصل بالاجنبي بين العامل والمعمول لا يجوز مطلقا
كما هو المشهور وقد شاع منعه في تفسير البيضاوي وبين معمول
افعل وافعل لا يجوز لكمال ضعفه في العمل كما في الرضي حتى صرح بجواز
زيدا ابوه ضارب وقوله بين احسن ومعموله مشعر بذلك وقد عرض
بذلك لسيبويه بشيء وجهه انه يلزم ان يصح العمل بعد النفي ايضا
ويرد عليه بعد انه يمكن رفع الفصل بتقدير المعمول على الكحل بان يقال
ما رأيت رجلا احسن في عينه منه الكحل في عين زيد واجاب
عنه الرضي بانه يبقى الضمير في منه راجعا الى غير مذكور وفيه ان
المرجع وان تأخر لفظا متقدم حكما فالجواب انهم لم يرضوا
بالتزام خلاف الاصل من تقديم الضمير على المرجع لفظا واما ما يقال

الفصل

بان ما بين همزان
يجوز لزوم الفصل
بالاجنبي على العمل
ليس

والكلام في العبارة المشهورة م

والكلام في العبارة م

منه لو قدم لم يسبق العبارة المشهورة في هذا المقام فخرج عن الحكم
اذ الكلام في وجه اختيار عمل اسم التفضيل في جعل العرب مركبه على الوجه
المشهور وكيف لا ولو كان الكلام مع التزام العبارة المشهورة لينبغي ان
يقال لو تحول لم يسبق العبارة المشهورة بحالها لان المشهور جعله صفة
لرجلا والحق ان التعليل لا يتم فانه لا محذور في ان يقال ما رايت
رجلا الكحل في عينه احسن منه في عين زيد وقد سبح اشكال قوي
وهو اما ان يكون بيان القاعدة فاسدا واما ان يكون التعليل فاسدا
لانه اما ان يجوز العمل فيما رايت رجلا احسن في عينه منه الكحل في عين زيد
فيلزم الامر الثاني واما ان لا يجوز فيلزم الامر الاول لصدق القاعدة في
حقه فان قلت التعليل جار في قول ما رايت رجلا افضل منه
ابوه فلم يعمل لان جهة التفضيل فيه قوية لمغايرة المفضل والمفضل عليه
فيعارض عروض كونه بمعنى حسن بخلاف ما نحن فيه لان جهة التفضيل
فيه ضعيفة اذ لا مغايرة بين المفضل والمفضل عليه الا بالاعتبار
وحاصله ان معنى قوله لانه بمعنى حسن انه كذلك ولا معارض له فان قلت
اليس العمل للتحرز عن الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي كالتحرز عن السحاب
بالميزاب قلت لا لان عمله واقع في الضمير وبعض المعمولات الظاهرة
كما عرفت فارتكابه اهون من الفصل بينه وبين معموله بالاجنبي ولك ان
تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد اي جاز لك اختصار هذا التركيب
لانسياق الذهن الى المقصود اذ من البين ان المراد من كحل عين زيد وما
ذكره بعض الشارحين انه يجب تقدير منه في عين زيد لئلا يجعل المفضل
والمفضل عليه بالذات فقد عرفت ما فيه على ان صحة هذا النوع من
التقدير ممنوعة فان قدمت ذكر العين اي ذكر العين المفضل عليه
قلت اي وجوبا ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل يعني هذا

هذا الاختصار وجب في الاستعمال لم رايت عين وذلك ليستفاد من
ذكره الاختصار الاول بقوله ولك ان تقول وذكر هذا الاختصار
بقوله قلت حيث جعل القول لازما لتقدم العين وقوله كعين زيد
مفعول لرايت والكاف اسم اي ما رايت مثل عين زيد وقوله احسن فيها
الكحل صفة الكاف وتكاره هو هنا نكرة لان مثل المضاف الى المعرفة لا يتعرف
فلا حاجة الى تقدير موصوف لقوله كعين زيد اي عينا كعين زيد حال
متقدم على المفعول مثل اي قولا مثل قول الشاعر ولا ارى اوله
مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم
واديا اقل به ركب اتوه تاية واخوف الا ما وقى الله ساريا
والمها ثلثه ظاهرة واضافة الوادي الى السباع اما لكثرة السباع لانه
ان اقل مرور الانسان بالوادي لكثرة السباع فيه واما المراد بالسباع
شرار الناس وقطاع الطريق وقوله اتوه تاية استيناف بيان
لسبب قلة الركب وهو ان اتيانهم اياها على سبيل التاني اي التوقف
والثلث في الشروع في الاتيان اياها واخوف بمعنى المفعول اي
اخوف الاوقات وفاية الله الساري من الخوف بان يعينه بما يامنه
اللهم انعمت علينا بتعليم الاسماء وبنعم خارجة عن حد الاحصاء
نسالك ان تمن علينا بالتوفيق لمعرفة الافعال وحسن الاداء
الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة
فذخرج معرفة هذا الحد من القوة الى الفعل فعليك باستحضارها ان
كنت صاحب عقل بالفعل ولم تقف في العقل الهيولاني ومن
ملكة العلم الانساني ومن خواصه دخول قد لان وضعها لتقريب الماضي
الى الحال وبحققه وجعله متوقعا او لتقليل المضارع والسين وسوف
الموضوعان لتخصيص المضارع بالمستقبل والجوازم الموضوعة للعمل

ولا التي له احسن لكن
البيت المستشهد
لو بعد تعدد الموصوف
لاحسن وحسد قوله
كعين زيد م

الفعل

من اصحابه

في الفعل وانما دخل الماضي مع عدم العمل لانها كدخول الجار المبني مع
عدم [illegible] عمله وجعل الجوازم من الخواص احسن من جعل الجزم منها
لان الجازم اشمل من الجزم لوجوده في ان يضربن وان ضرب دون
الجزم بخلاف الجر فانه لا ينفك عن الجار فلذا جعل الجر في الاسم من الخواص
وهنا الجازم **ولحوق تا التانيث ساكنة** لانها وضعت لكون فاعل
الفعل مونثا **ونحو** الظاهر انه عطف على تا التانيث **تا فعلت** الاولى ان
يراد بها الضمير المرفوع البارز ولا يختص بالمتحرك وان يشادر منه ليشمل
الف التثنية وواو الجمع ايضا وانما اختص بالفعل لانها وضعت للدلالة
على فاعل الفعل ولا يصح ان يراد بنحو تا فعلت مطلق الضمير المرفوع المتصل
لان المستتر يعم الاسم والفعل وينحصر الفعل في الماضي والمضارع والامر
عند النحاة فينبغي ان ينقسم الفعل بعد بيان خواصه كما قسم الاسم بعد
بيان الفعل احوج الى التقسيم لئلا يتوهم ان انقسامه الى الماضي والمضارع
والجحد والامر الغايب والحاضر ونهيهما كما عند الصرفيين **الماضي ما دل**
على زمان قبل زمانك اي قبل زمان انت فيه وهو المسمى بالماضي او لا
كما ان زمانا انت فيه مسمى بالحال وزمان بعد فيه مستقبل اسمى
النحاة الافعال الدالة عليها بها تسمية للدال باسم المدلول كما اعتادوا
وينصب قبل بالظرفية يتوهم ان للماضي زمانا هو فيه ولا يدفعه ان
المراد التقدم الذاتي لا الزماني ولاجزا الزمان تقدم بعضها على بعض
لا بالزمان لان منشا الاشكال ليس التقدم بل النص على الظرفية
ولا ان ظرفيه الزمان السابق لزمان الماضي ظرفية الخاص للعام لان
مثل ليس كذلك ولا ان الظرفيه ظرفية الكل للبعض لان قبل النسبة
على انه لا يصح في جميع زمنه الماضي بحيث لا يشذ عنه شي والجمع فرد
للماضي ولو قال الماضي ما دل على زمان كنت فيه لم يرد

الماضي

يرد شي ويكون اوفق بتعريف الحال بزمان انت فيه والمراد بما فعل
نحو امس والمراد بالدلالة الدلالة بحسب الوضع الافرادي لانه
المعتبر في التعريفات فخرج ما دل على الماضي بالوضع التركيبي نحو
لما يضرب ولم يضرب ولو يضرب ولم يخرج ما انقلب الى
المستقبل فادخل عليها ان وما يتضمن معناه وما استعمل في الدعاء
وما نفي بلا وان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت
وحده لا يجب تكريرها في الماضي كما يجب ان لم يكن في جواب
القسم ولا يقال لا قعدت ما لا يقال ولا قمت **مبني على الفتح مع**
غير الضمير المرفوع المتحرك والواو لم يقل مبني على السكون مع الضمير
المرفوع المتحرك مع انه اخصر ونفعه اوفى لان البنا على الفتح اصل وما
عداه عارض فوضح بيان الاصل ولا يخفى انه ينتقض برمى ودعا
ولا يدفعه انه في الاصل مبني على الفتح والسكون لعارض لانه حينئذ لا
يصح قوله مع غير الضمير المرفوع المتحرك لان الاصل في الكل الفتح
والسكون والضم لعارض **المضارع** اسم فاعل من المضارعة
وهي المشابهة ماخوذة من الضرع كان المتشابهين رتضعا من
ضرع واحد **ما اشبه الاسم باحد حروف نايت** اي بسبب احد
حروف نايت لانه اذا دخل على الماضي انتقل من الانفراد الى الاشتراك
وفيه بحث لان زيادة الحروف لتحصيل اللفظ فزيادة حروف
اتين بسبب وجود اللفظ دون اشتراكه واشتراكه بسبب وضعه
لمعنيين فشابهة الاسم بالاشتراك والتخصيص ليس بسبب حروف
نايت وكان الاولى باحد حروف اتين كضربت او رضيت بمعنى اتى
كما لا يخفى وانما عدل عن تعريف المضارع بما كان تعريفه
من تعريف الماضي من قوله ما دل على زمان يترقب الى هذا التعريف
لتضمنه وجه التسمية بالمضارع ووجه اعرابه من بين الافعال وقوله
لوقوعه مشتركا في بيان وجه المشابهة اختيار لاحد المذاهب

المضارع

الثلثة ثانيها كونه مجازا في المستقبل حقيقة في الحال ونحوه
الرضي بدعوى انه يتعين عند عدم القرينه وثالثها عكس ذلك
وتخصيصه بالسين وسوف كما ان الاسم قد يتخصص بما يمتزج
معه ويصير معه كالكلمة الواحدة كالرجل فانه تخصص باللام وتمرة
فانه تخصص بالتا بالواحد وبدونه مشترك بين الواحد والمتعدد
وقد يتخصص بالكلمة المنقطعة عنه كما في غلام زيد فان الغلام تخصص
بزيد وكما في تمر واحد ولا يخفى ان يخفى عليك حسن هذا
البيان البديع ان كنت ذا تبيان رفيع فان قلت المشابهة
بالاشتراك والتخصص مشترك بين الماضي والمضارع لان عسعس
مشترك بين اقبل وادبر ولم نر نظيره قلت ليس التخصص على
ما قررنا مشتركا بل لا مشترك في الافعال الا المضارع واشتراك امثال
عسعس عايد الى اشتراك الاسم لانه اشتراك في المصدر فتامل ومما يليق
ان يضبط في هذا المقام ما يخصص المضارع باحد الزمانين فيخصصه
بالحال بلام الابتدا عند الكوفيين وبليس عند بعض وهو المرجح عند
المصنف كما سيأتي وبما النافيه وكذا بان يخلو فالا بي علي ويخصصه
بالاستقبال بجعله للطلب بلام الامر ولا للنهي او بجعله دعا او
تمنيا وبدخول حرف التخصيص وجعله للترجي وجعله للوعد او
موكدا بالنون او لام القسم وبدخول كل اداة شرط سوى لو وبصيرورته
مضويا بلو المصدريه وبلا النافيه عند سيبويه ومن تبعه خلافا
لابن مالك **فالهمزة للمتكلم مفردا** المراد بالمفرد الواحد وهذا واحد
من معاني المفرد وقد سبق في بحث اسما العدد **والنون له** اي للمتكلم
مع غيره والتا للمخاطب مطلقا **وللمونث والمونثين غيبة**
اي وقت غيبة ففيه مصدر حيني وقيل حال وفي صحة وقوع
المصدر حالا كلام **واليا للغايب غيرهما** بالجر صفة الغايب
لانه غير المثنى والمجموع متعين فالغير يتعرف بالاضافة **وحروف المضارعة**
مضمومة

مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة **مفتوحة فيما سواه** كان
على ثلثة احرف واكثر من اربعة وبيان معاني الحروف وحركاتها كان
من التعريف لانه يتضح به المضارع كمال الاتضاح ومن لم يتنبه
قال هذه وظيفة تصريفيه ذكرت استطرادا ولا يخفى ان
تعريف المضارع لا يخص المضارع المعروف وكذا احكامه المذكورة
وما ذكر لا يتم في المضارع المجهول **ولا يعرب من الفعل** حال قدم على
صاحبه وهو **غيره** والظاهر ان قوله **اذا لم يتصل به نون تاكيد** الخ
تقييد لما يفيد ان عدم اعراب الغير من الفعل مقيد بعدم اتصال
نون التاكيد ونون جمع المونث وهو ظاهر الفساد بل التقييد
لاعراب الفعل المضارع فلذا اول بانه قيد لما يفهم من الكلام
وهو انه يعرب فعل المضارع والا عذب ان يقدر له عامل اي
يعرب اذا لم يتصل به نون تاكيد **ولا نون جمع المونث** ومن قال
تعلق بنفس هذا الكلام لانه في قوة انما يعرب المضارع لم يات بشي لانه
يلزم ان يكون تقييدا للحصر فلم يرد الا نفي الاشكال ولم يكتف بقوله
اذا لم يتصل به نون ليلا يرد ما يتصل به نون الوقاية وفيه رد على الكوفيين
حيث جعلوا الامر معربا وردّ لوهم جعل فليفرحوا امرا لانه مضارع مجزوم
عند النحاة وليس بامر واعرابه للمشابهة المذكورة عند البصريين
واعرابه لا يدل على معنى بل هو صورة اعراب وعند الكوفيين معرب
بالاصالة كالاسم لتوارد معان مقتضيه لها عليه واضحة غالبا
لولا الاعراب فاعرب في مقام الوضوح ايضا طردا كما في الاسماء
فان لا تضرب عند قصد النفي مشتبه بالنهي وبالعكس فاوضح
باعرابهما مقصد النهي وكون الواو للجمع يتقدر ان اي لا يكن منك
اكل السمك مع شرب اللبن ولا يتضح الا باعرابهما وليضرب معناه
بالجزم ملتبس بقولنا ليضرب بالنصب فاوضح باعرابهما فاطرد الا
في يضربن ولم يضربن وان لم يلتبس **واعرابه رفع** لا بمعنى علم الفاعليه

ونصب لا بمعنى علم المفعولية وجزم مكان الجر في الاسم فالفظ الرفع
والنصب مشترك لفظي بين اعرابي الاسم والفعل ولم يجعل قبلهم شيئا
بين افراد الرفع والنصب جعلوه معنى للفظ الرفع او النصب في كلامهم
ولا يبعد ان يكون معنى الرفع في الفعل ما يشبه علم الفاعلية ومعنى النصب
ما يشبه علم المفعولية ومعنى الجزم ما هو بمنزلة الجر في الاختصاص والصحيح
اي ما ليس اخره حرف علة المجرد عن احترز عن المستتر مرفوع احترز
عن المنصوب نحو نضربك للتثنية والجمع والمخاطب المونث
احترز عن نحو زيد عمرو يضربه هو ولا يرد انه لو اجرى الجمع مطلقا انتقض
قوله والمتصل به ذلك بالنون وحذفها لدخول جمع المونث في المتصل
به ذلك وان قيد بالمذكر يدخل جمع المونث في الصحيح المجرد عن الضمير
البارز المذكور مع انه ليس بالضم والفتح والسكون لان التقسيم
للمضارع المعرب ولولاه لانتقض بالمضارع المؤكد باحدى النونين المجرد
والمتصل به ذلك ايضا بالضم والفتحة والسكون نحو يضرب
مثال الصحيح المجرد لا لكونه بالضم والفتح والسكون حتى يرد انه قاصر نعم
كان الاولى تقديمه على قوله بالضم الخ والمتصل به الخ ظاهره العطف على المجرد
والاولى جعله عطفا على الصحيح المجرد لعدم اختصاص الحكم اعني قوله
بالنون وحذفها بالصحيح والقول بان حال المعتل متروك بالمقايسة
بعيد مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربين الا اوضح مثل
يرميان وترميان ويرمون وترمون وترمين فافهم والمعتل
بالواو والياء المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المونث
والمراد بالمعتل ما يقابل الصحيح المذكور بالضم تقديرا والفتح لفظا
والحذف اي حذف حرف العلة والمعتل بالالف كذلك بالضم
والفتح تقديرا والحذف والاخصر الاوضح ان يقال المتصل به نون

٤ لما ضمير بارز

نون التثنية والجمع والمخاطب المونث بالنون وحذفها والمجرد عنه
الصحيح بالضم والفتحة والسكون والمعتل بالواو والياء الخ ويرتفع
اذا تجرد عن الناصب والجازم كان الانسب تاخيره لان الارتفاع عن
الانتصاب والانجزام لتوقفه على معرفة الناصب والجازم الا انه عين
كون الرفع اقوى الحركات وانما قال اذا تجرد عن الناصب
والجازم ولم يقل اذا وقع موقع الاسم مع ان مذهب البصري ان
عامل الرفع وقوعه موقع الاسم وكون العامل هو التجرد عن الناصب
والجازم مذهب الكوفي اما لان التجرد عن الناصب والجازم امر واضح
في غاية الوضوح بخلاف الوقوع موقع الاسم فهو احق بضبط
مواضع الرفع لا للاشارة الى ان العامل هو التجرد ويؤيده انه لم يقل
ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم كما قال وينتصب بان ونحوه
بل واما لترجيح مذهب الكوفي لما يرد على البصري من نقوض يحتاج
دفعها الى تكلفات بعيدة منها نحو يقوم زيد فانه لا يصح وضع قائم
مقام يقوم حتى يصح الحكم بوقوع يقوم مقام الاسم ومنها سيقوم فانه لا
يصح سقائم ومنها الذي يضرب فانه لا يصح الذي ضارب ومنها
كاد يقوم فانه لا يصح كاد قائما ولا يبعد ان يكون اختيار يقوم زيد
في التمثيل على زيد يقوم اشارة الى ترجيح لاختيار مذهب الكوفي يعني
ان التجرد عن الناصب والجازم حاصل قبل التركيب مع الغير كما ان التجرد
عن العامل اللفظي حاصل لكل اسم قبل التركيب فلا بد من قيد يخرج غير
المركب كما قيد تعريف العامل المعنوي للاسم بالتجرد عن العامل اللفظي
بقولهم للاسناد حتى خرج تجرد غير المركب عن التعريف فضابطة
الارتفاع كتعريف عامل الرفع منتقض ويمكن ان يقال لم يقيدوا
لان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب
مع الفاعل وينتصب بان ملفوظة اذا لم تكن زائدة خلافا للاخفش ولم
تكن مفسرة ولا مخففة وتسمى مصدرية وسياتي تمييز مواقع ان المخففة

وضع النواصب

عن المصدرية ومواضع احتمال اثنين من المفسرة والمخففة والمصدرية
والثلثة ولن ومذهب سيبويه انه مفرد كلا وليس فرع لا وعند
الفرا ان اصله لا كما ان اصل لم لا ابدل الالف في احدهما نونا
وفي الاخر ميما وقال الخليل اصله لا ان والظاهر مذهب سيبويه
اذ لا وجه لرده الى الاصل ولو رد فالظاهر ما خطر بالبال ان اصله لا
الحق به النون الخفيفة للتاكيد فصار لن واذن وجعل الرضي
اذ والتنوين العوض عن المضاف اليه وبني على الفتح لسكونه على صورة الحرف اصله م
وانما بني في يومئذ على الكسر لكونه على صورة المضاف اليه وسياتي
مزيد تحقيقه وكي اختار فيه مذهب الكوفيين من انها ناصبة
مطلقا ومذهب الاخفش ان ان مقدرة بعدها مطلقا وهي حرف
جر وكذا مذهب الخليل اذ لا ناصب عنده سوى ان وعند البصريين
انه اذا دخل عليه اللام الجارة فهي الناصبة فاذا وقع بعدها ان فهي
الجارة وفي غير الصورتين يحتمل الامرين وبان مقدرة بعد حتى ولام
كي ولام الجحد والفا والواو واو وفان وقد لا تنصب حملا على ما المصدرية
كما في قراة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة وقوله ان تقرآن على اسما ويحكما
مني السلام وان لا تشعرا احدا كما قد ينصب ما حملا على ان ومنه
قوله عليه السلام كما تكونوا يولى عليكم في رواية مثل اريد
ان تحسن الي ونحو ما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله فان المقدر عند
الجمهور ما لنا في ان لا نقاتل ولا تكون ان زائدة وعند الاخفش ان زائدة
لكنها تعمل عنده والتي تقع بعد العلم اي بعد الفعل وما ومعمول الفعل سوا
كان الواقع قبله لفظ العلم او الروية او الاعلام او الوجدان او التبيين
او الظهور او الانكشاف او غير ذلك فلا حاجة الى تقييد العلم بما لم يكن
بمعنى الظن حتى يخرج علمت ان يقوم زيد بالنصب بمعنى ظننت فهي المخففة
من المثقلة لان المصدرية للرجا والطمع وهو ينافي اليقين لان الذي ايضا

ايضا ينافي لو كان ويدخله المصدرية بالتجريد عن الرجا فان قلت التجريد
[illegible] خلاف الظاهر وليس التخفيف ايضا كذلك وبالجملة
لا فرق بين الماضي مع ان بين ان مع العلم بل لان العلم بان المخففة
التي للتحقيق انسب فالتزم رعاية تلك المناسبة والتزم الفصل
بين المخففة وفعلها الغير المتصرف بالسين وسوف او قد او حرف
النفي ويمتنع ذلك الفصل بين المصدرية وفعلها الا الفصل بلا وقد اكد
الحصر المستفاد من تعريف الخبر بقوله وليست هي اي المصدرية مبالغة
للرد على الفرا والانباري حيث جوزا كونها مصدرية واشارة الى
ان الحصر [illegible] بالاضافة الى المصدرية اذ يجوز ان يكون ان المفسرة
اذا كان ما يفيد العلم متضمن معنى القول ايضا كما في نزلت وناديت فان
فان فيهما معنى الاعلام والقول معا فيحتمل قوله تعالى نودي ان بورك من
في النار كونها مخففة اي انه بورك من في النار وان يكون مفسرة
اي اي بورك مثل علمت ان سيقوم وانه لا يقوم وقد ينزل الخوف
منزلة العلم لتيقن المخوف خلافا للمبرد كما في قوله اذا مت فادفني الى
جنب كرمة تروي عظامي بعد موتي عروقها ولا تدفنني بالفلاة فانني
اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان
ان لم يمنع مانع عن المصدرية من الفصل بغير لا وكون الفعل غير متصرف
نحو ظننت ان عسى ان يخرج اذ المصدرية لا تدخل الفعل الغير المتصرف
ولا مانع عن كونها مخففة لعدم الفصل بين ان والفعل نحو ظننت
ان يقوم فانها ناصبة لا غير فما فيه وجهان نحو ظننت ان لا يقوم وفي
الهندي ان التي تقع بعد غيرهما فهي مصدرية لا غير فلا يقال اعجبني ان
سيضرب زيد وفي الرضي انه لا يكون المخففة مجرورة المحل فلا يقال عجبت
من ان سيخرج هذا والاولى فلا يقال علمت بان سيخرج لان الامتناع
في مثاله يجوز ان يكون من جهة ان الواقع بعد غير العلم والظن لا يجوز ان
تكون مخففة ولا يتقدم معمول معمولها عليها خلافا للفرا متمسكا

بقوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا وأجاز بعضهم الفصل بينها
وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا ولو منعه سيبويه والجمهور
ولا يجزم بها خلافا لبعض الكوفيين وحكى اللحياني ان الجزم بها
معروف في لغة بني صباح وهو حينئذ بمعنى ان الشرطية وجوز البعض
كونها بمعنى لن النافية **ولن مثل لن ابرح** في قوله تعالى لن ابرح الارض
حتى ياذن لي ابي **ومعناها نفي المستقبل** مطلقا من غير تأبيد لكن مع
تاكيد بدليل هذه الاية فاختيار هذا المثال ليكون على ما هو
بمنزلة الاستدلال ولو ذكر تتمة الجملة لكان اظهر ولا يكون
الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل في الدعاء غير لا من حروف النفي ويجوز
تقدم معمول معمولها عليها **واذن** هكذا كتب بالنون في جميع النسخ
وينبغي ان يكتب بالالف لما روي عن الفراء انه قال اذا اعملتها فاكتبها
بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا تلتبس باذا الزمانية
واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها وهذا انما يتم لو جاز الوقف
عليها بالالف والنون كما نقل عن المبرد واما على ما ذكره المازني انه لا يصح
الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان فالقياس ان لا يكتب بالالف
ولا يجوز الفصل بينها وبين معمولها الا بالقسم والنداء والدعاء وكونها
ناصبة مذهب سيبويه والمروي عن الخليل تقدير ان بعدها **اذا لم**
يعتمد ما بعدها على ما قبلها قال الرضي الاعتماد بحكم الاستقراء منحصر
في ثلثة اقسام كون ما بعدها خبرا عما قبله وربما ينصب مع ذلك نحو
انا اذن اكرمك وكونه جزاء له نحو ان تكرمني اذن اكرمك بالجزم وكونه
جواب قسم له نحو والله اذن لا اخرج **وكان الفعل مستقبلا** احتراز
عما اذا كان بمعنى الحال كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن لا اخرج واذن
اظنك كاذبا وينتقض ما ذكر من الضابطة بنحو اكرمك اذن يا اخي
اذن يرتفع المضارع فيه لا محالة مع اجتماع الشرطين فيه ونحو
اذن زيدا تضرب فانه حينئذ لا يعمل للفصل بغير الاشياء الثلثة المذكورة

المذكورة والصحيح ان يقال واذن اذا تصدرت ولم يفصل بينها
وبين معمولها بغير الثلثة وكان مستقبلا واما اذا انفصلت من وجه
دون وجه كما اذا كان بعد الواو والفاء فالوجهان **مثل اذن**
تدخل الجنة واذن حينئذ جواب وجزاء فانه جواب لمن قال اسلمت
كانه ليس لك عليك جواب ما مآل فعله هذا وجزاء الاسلامه لانه كانه
قلت اذا اسلمت تدخل الجنة وقد يكون ما بعد ما بعد اذن
جزاء في كلام المجيب باذن كما يقال اسلمت اذن ادخل الجنة فانه
جواب لمن لا يرضى باسلامه وليس بجزاء اسلامه وقد اطلق النحاة
كونه جوابا وجزاء فقيد الرضي بما اذا لم يكن فعله حالا لانه
لا يكون الجزاء الا للمستقبل او الماضي قال صاحب الكشاف في
سورة المؤمنين في تفسير قوله تعالى ما كان معه من اله اذن لذهب
كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما يصفون فان
قلت اذن لا يدخل الا على كلام هو جواب وجزاء فكيف وقع
قوله لذهب جزاء وجوابا ولم يتقدمه شرط ولا سؤال سائل قلت
الشرط محذوف تقديره ولو كان معه الهة وانما حذف لدلالة قوله وما
كان معه من اله عليه وهو جواب لمن معه المحاجة قال الرضي
اذا كان فعله ماضيا جاز ان جزاؤه مجرى لو في دخال اللام في جوابه
واذا كان مستقبلا جاز دخول الفاء في جزائها كما في جزاء ان
وقد يستعمل بعد لو وان تاكيدا لهما نحو لو زرتني اذن اكرمتك
وان جئتني اذن ازرك فلك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتوكيد
وقد يكون المضارع بعد اذن ذات اوجه ثلثة الجزم والنصب
والرفع نحو ان تاتني آتك واذن اكرمك بالجزم بالعطف على المجزوم
والنصب والرفع على عطف الجملة على الجملة ولا يحتاج توجيه رفعه
الى تعبير المبتدا اي واذن انا اكرمك كما قال الرضي على ما لا
يخفى **واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان** جائزان يعني الرفع

والنصب ان جعله معتمداً لان المعطوف لارتباطه بالمعطوف عليه كالتتمة له وجعله غير معتمد لاستقلال الجملة بالافادة فكان الافصاح على ذكر الواو والفاء لعدم العثور على وقوع اذن بعد غيرهما من حروف العطف **وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية**
اي سببية ما قبلها لما بعدها وحينئذ المراد السببية الخارجية بان يكون تحقق ما قبلها في الخارج سبباً لما بعدها او المعنى سببية ما بعدها لما قبلها بمعنى ان ما بعدها باعتبار تصوره سبب لما قبله او المعنى سببية كل مما قبلها وما بعدها للاخر الا ان سببية ما قبلها بحسب الخارج وسببية ما بعدها بحسب الذهن وقد يجمع كي واللام فان تقدم كي فاللام بدل وان تاخر كي بدل وقيل تاكيد ولا يتقدم معمول منصوب كي عليها وقد يذكر بعدها ان نحو جئت كي ان تقوم فيقال ان زايدة ويقال بدل من كي ويدل هذا على ان كي يجعل المضارع مصدرا وقد يدخل عليه ما فيقال كيما يضرب زيد فيقال ما كافة وقد يقال ما مصدرية وكي جارة والمعنى لمضربه **وحتى** بتقدير ان بعدها **اذا كان المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله** وان كان ماضيا او حالا بالنسبة الى زمان التكلم **بمعنى كي** انما اطلق كي مع انه قد جاء بغير السببية عطفا ان ذكان بعد فعل الارادة نحو قوله تريدين كيما تجمعيني وخالدا وهل يجمع السيفان ويحك في غمد لانه لا يتبادر منه الا كي السببية لانه الشايع والسابق في هذا المقام **او الى ان** وفي التسهيل او الا ان وانما اختار على حتى الى ان تنبيها على انه بمعنى انتهاء الغاية من غير اشتراط دخول ما بعدها فيما قبلها وكون حتى بمعنى الى ان يتبادر فهم معنى الى ان حين يذكر حتى لا ان ان داخل في معناه حتى يلزم عدم صحة تقدير ومن البين ان كون حتى بمعنى كي والى ان يستلزم كون المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله فلا حاجة الى قوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله الا انه ذكره لدفع توهم وجوب الاستقبال الحقيقي واظهار كفاية مطلق الاستقبال وفي كون حتى بمعنى الى ان نظر لانه بمعنى الى وقت ان كما يظهر عند التامل الصادق فالاولى بمعنى الى من غير ذكر ان كما لا يخفى

يعني **مثل اسلمت حتى ادخل الجنة** مثال حتى بمعنى كي مع المستقبل الحقيقي **وكنت سرت حتى ادخل البلد** مثال حتى بمعنى الى ان مع المستقبل الغير الحقيقي فان قوله سرت حتى ادخل البلد ليس بمستقبل الا بالنسبة الى زمان السير وانما جعله على صيغة الماضي حتى يعلم بهذا الاعتبار كون سرت بمعنى اسير لاقتضاء قوله ادخل ذلك فذكر كان الذي هو نص في الماضي حتى لا يذهب بعض النحويين الى انه لا يصير مستقبلا بدخول ان الشرطية عليها وهذا مثال حتى بمعنى كي او الى مع المستقبل الغير الحقيقي **واسير حتى تغيب الشمس** مثال حتى بمعنى الى مع المستقبل الحقيقي فذكر مثالين للمستقبل الحقيقي ومثالا للمستقبل الغير الحقيقي محتملا لكون حتى بمعنى الى وكي وحتى بمعنى كي لا يدخل الاسم الصريح كما لا يدخل كي فلا يقال اسلمت حتى دخول الجنة وحتى بمعنى الى يدخله فيقال سرت حتى تغيب الشفق وسرت حتى غيبة الشفق **فان اردت الحال** فرع على اشتراط الاستقبال في نصب المضارع بعد حتى وجوب رفعه حين ارادة الحال واشار الى فائدة تقييد النصب بكون الفعل مستقبلا ولو قال فان كانت حرف ابتداء فرفع لتم الضابطة الا انه حاول التنبيه على انه لا يكون المراد حينئذ الا الحال والاشارة الى فائدة التقييد بكون الفعل مستقبلا **تحقيقا** اي حال كون الحال محققا بان يكون زمان التكلم **او حكاية** اي حال كون الحال محكيا بان تحكيه مع وصف الحالية وتجعله منزلة الحال بان تجعله نصب العين بحيث كانك فيه **كانت حرف ابتداء** اي حرفا هو علامة ابتداء كلام وفراغ من الكلام السابق وزعم البعض ان المراد انه حرف دخل على المبتدا فقوله مرض حتى لا يرجونه بتقدير حتى هم لا يرجونه وهو مردود بانه تكلف في تراكيب البلغاء لا يدعو اليه داع ورده الرضي بانه لا يطرد لامتناعه في قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول وفيه انه ان يقول العذر حتى الشان يقول الرسول والمستفاد من الرضي انه يكفي للحال المحكي ان تجعل الفعل الاستقبالي للمجيء بتحققه بمنزلة الحاصل المحقق او الذي مضى وانه يصح العطف

لي

على المرفوع بعد حتى لتوهم النصب كما في قول الشاعر ولا صلح حتى
تضبعون وتضبعا حيث رفع تضبعون مع كونه مستقبلا لانه
مع العزم الجزم عليه كانه حصل ومضى وكانه حاصل وعطف عليه بالنصب
لتوهم النصب فيه فيُرفع على صيغة المجهول والضمير للمضارع او
على صيغة الخطاب وضمير المضارع محذوف ويختار السببية بان قصد
السببية سواء كان مطابقا للواقع او لا ولا يكفي السببية من غير قصد
وكان فائدة حتى ان ما قبلها تدرج حتى انتهى الى ما بعدها نحو مرض
حتى لا يرجونه اما للحال محققا او حكاية وتخصصه بالاول
من غير مخصص ومن ثم اى من اجل ان حتى حرف ابتدا للسببية امتنع
الرفع ثانيا لامتناع كونه حرف ابتدا ولامتناع السببية واشار
الى الاول بقوله في كان سيرى حتى ادخلها وذلك لان قوله حتى
ادخلها لو كان ابتدا كلام لبقى كان بلا خبر فنشأ الامتناع كان الناقصة
فلذا قال في الناقصة اى لاجل كان الناقصة ففى للتعليل كما في قوله
عليه السلام عذبت امراة في هرة والى الثاني بقوله وفي سرت حتى
تدخلها لانه لو كان حتى تدخلها كلاما مستانفا كان مقطوعا به مع الشك
في السبب وفيه نظر لجواز ان يكون السبب محتملا مع الجزم بالمسبب
بجواز تعدد السبب فالاولى ان يقال على تقدير الرفع يكون القطع
بدخول المسبب عن السير مع الشك فيه ويمتنع الجزم بالمسبب عن
الشيء وكونه مسببا عنه مع الشك فيه وجاز في كان التامة
كان سيرى حتى ادخلها لتحقق الشرطين وابهم سار حتى يدخلها
لتحقق الشرطين لان الشك في السائر لا يوجب الشك في السير
الذي هو سبب الدخول وهو عطف على كان سيرى حتى ادخلها
ولا يعبا بايهام ان جوازه مقيد بقوله في التامة لظهور انه مقيد به
فلا حاجة الى جعله عطفا على جاز بتقدير الفعل تحرزا عن هذا الايهام ولا
يجوز الفصل بين الحروف التي بعدها ان والفعل المنصوب

فهو الصحيح السبب للضع اى حرة الايدى بالبوف تمت

ثانيا ح

قوله م
فى السير الذى هو سببه ويمتنع القطع بالمسبب مع الشك فيه

عرم

المنصوب بالشرط الحرفي والظرفي وقال ابن السراج الفصل بالشرط
الحرفي قبيح وبالظرفي اقبح ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة وقد يزاد
لام كي للدلالة على كون الشيء مقصودا لا وسيلة الى مقصود
اخر نحو امرت لاعدل اى الامر بالعدل للعدل لكون العدل كمالا في
نفسه مطلوبا لا لجعله وسيلة امر اخر مما يترتب عليه من المنافع ونحو
يريد الله ليذهب عنكم الرجس يريد ذهاب الرجس لنفسه لا لما
يترتب عليه ونحو يريد الله ليبين لكم اى يريد التبيين لنفسه
وفيه من تخصيص المخاطب وتحريضه على اعتناء ما دخل عليه اللام
ما لا يخفى فقوله ولام كي شامل لتلك اللام فلم تبقه شيء من موضع
تقدير ان ولو حذف اللام يجوز حذف الجار عن ان وان نعوذ
ان المقدرة فقول اسلمت ان ادخل الجنة وتقدير ان بعد اللام مشروط
بان لا يكون مع لا وستظهر ولام الجحود لام تاكيد بعد
النفي لكان اى لمدلول كان ونفى مدلول كان اما بدخول حرف نفي
عليه او بدخول لم او لما على المضارع فلام الجحود مختص بما كان ولم يكن
واللام في قوله لكان لام التقوية زيد في مفعول النفي لضعف عمل
المصدر سيما المعرف باللام مثل وما كان الله ليعذبهم ووجه الرضي
افادة زيادة هذا اللام التاكيد انه لام المناسبة واللياقة كما يقال
انت لهذه الخطة اى يليق بها ويناسبه فورود به يجعل نفي الشيء نفي
للياقة والمناسبة وفي نفي اللياقة في مقام نفي الشيء كمال المبالغة
في نفيه وفي جعل ان بعد بهم خبر كان اشكال لجعل المصدر خبرا عن
الذات وتاويله من وجوه لا يخفى وادعى الغباب انه لا حاجة الى التاويل
في الفعل مع ان كما في المصدر وان كان مؤولا بالمصدر قال السيد السند
في حواشي الرضي في شرح عبارة المتن في دليل حصر الكلمة واذا
حذف لام الجحود بعد ان وجعل منه قوله تعالى وما كان هذا القران
ان يفترى اى ليفترى والفاء السببية بين احدهما السببية بان قصد

خذف فالاخفش حيث اجاز الفصل من حتى واو ومن الفعل المضى بحج

اى م

السببية سواكانت فيكون الكلام صادقا او لم يكن فيكون الكلام كاذبا
ولا ينفع السببية بدون القصد **والثاني ان يكون قبلها امر** والاولى او لام
الامر لان الامر باللام هو المضارع المجزوم وليس داخلا في الامر عند
النحاة فادراجه في الامر ليس بواضح لكن لا فرق عندهم بين الدعاء
والامر والالتماس بل كل ما هو على صيغة الامر فلا تكلف في ادراج الكل
في الامر ولا يدخل في الامر ما ليس على صيغته وان استعمل في معناه من
الخبر نحو رحمه الله واسم الفعل نحو عليك ولا باس بعدم الدخول لانه
لا ينصب بعدهما المضارع الا عند الكسائي مطلقا وعند ابن جني في نحو
نزال لانه في حكم الامر في الاطراد والمراد بكون الامر قبلها كونه قبلها
لفظا فلا ينصب المضارع في نحو الاسد الاسد فتنجو خلافا للكسائي
وقد ينصب بعد الامر من غير ان يكون جوابا له تشبيها بالجواب في الكون
بعده وجعل الرضي منه قراءة ابن عامر واذا قضى امرا فانما يقول له كن
فيكون بالنصب وعندي ان النصب فيه لكونه بعد الحصر بانما نحو
انما يخشى فيكرمني زيد بالنصب فانه ذكر في الرضي انه قد جاء النصب
بعد الحصر بانما لما فيه من معنى المحصر القريب من النفي **او نهي** نحو لا
تشتمني فتندم **او استفهام** نحو هل عندكم ماء فاشربه **او نفي** صريح
نحو ما تاتينا فتحدثنا او في حكم الصريح بان يستعمل في معنى النفي ويجري
مجراه نحو قلما انكر مني فتسرني واقل رجل يكرمني فيسرني وكذا قل رجل
ونحو غير مضروب الزيدان فاخبرك **تجاوزا** انت غير امير فتضربني
ونحو قد يحيى فنكرمه من يحمل بقليل قد في المضارع في حكم النفي كذا في
الرضي **واثبت** النصب بعد قد في التسهيل قليلا واثبت الرضي
النصب بعد الشرط قبل الجزاء وبعده بجعل الشرط والجزاء لكونهما مفروضين
في قوة المنفيين **او تمن** سواء كان بلفظ ليت او لو او بلفظ التمني
نحو لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب ونحو لو تاتينا
فتحدثنا بالنصب **او عرض** ذكر العرض مع انه على لفظ الاستفهام

الاستفهام ما هو على حقيقته وبما سوى العرض من معانيه المجازية
ليس بمعتبر في النصب وفيما ذكره نظر لان النصب ليس مشروطا
باحد الاشياء الستة لانه يكون بعد التحضيض ايضا نحو لولا انزل
اليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك
وانما يصح دخوله في النفي لو كان النفي المأول معتبرا على ما هو كما
جوزه بعضهم لكن ذكر الرضي انه قياس لا سماع وقد يجي التشبيه المقصود
به النفي منصوب الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا لكن ما ليس بمطرد
ليس نقضا على القاعدة وما جاء منصوبا بدون سبق شيء من هذه الامور
نوجهه بعد ضرورة الشعر نحو سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فاستريحا ولكن حتما الان احوال فرقهما ان يكون الخبر بمعنى الامر اي لارحلن
ولالحق فيكون النصب على ما عليه الكسائي وثانيهما ان فاستريحا
موكد بالنون الخفيفة موقوفا ويكون الضرورة الشعر في تاكيد
المضارع الذي ليس فيه معنى الطلب ثم النصب بعد الفاء والواو هو
الاكثر ويجوز الرفع كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله
تعالى تقاتلونهم او يسلمون اذا امن اللبس ولا يفوت المعنى المقصود
بالنصب ووجه النصب بعد هذه الاشياء ان ما بعد الفاء بمنزلة الجزاء
لما قبلها فزرني فاكرمك في معنى ان تزرني اكرمك فعدل عن
الرفع ليكون نصا في انه لم يقصد عطف ما بعد الفاء على ما قبلها عطف
قصة على قصة في الانشاءات السابقة وفي النفي السابق عن اعتبار عطف
القصة على القصة مندرجة فتوهم العطف فيه اقوى وبعد النصب له
توجيهان المشهور انه معطوف على السابق عطف مفرد على مفرد
والتقدير فليكن منك زيارة فاكرام مني وهكذا وعند الرضي
الفاء للسببية دون العطف والتقدير زرني فاكرامي ثابت والخبر
واجب الحذف ولو جعل للعطف ففيه عطف الجملة على الجملة وهو المحقق

في العطف بالفا السببيه مع قلته لا غير وهو المناسب لجعلهم ما
بعد الفا جوابا للاشيا الستة لان الجواب يكون جملة مستقله ولا
يكون من تتمة الجمله السابقه وكانهم حكموا بكونه جوابا نظرا الى المآل
لان قولنا فليكن منك زيارة فاكرام مني في معنى ان تزرني اكرمك
وكانه لعدم ظهور كونه جوابا لم ينقل المصنف وان يكون جوابا للامر وقال
وان يكون قبلها امر هذا قال الرضي لما كان ما بعد الفاء مبتدا محذوف
الخبر وجوبا صار الفا مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجمله الجزائية
بالجملة الشرطيه فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجمله الجزائيه وذلك
انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفا ومفعوله نحو هل تعطي فياتيك
زيدا او يتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل او الظرف او
كيف او لم وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فاتيك تخرج
ومتى فاكرمك تزورني ويجوز ايضا حذف المستفهم عنه للوضوح
تقول متى فاسير معك اي متى تسير فاسير معك ولا يجوز شي من ذلك
في صريح الشرط والجزا لان كلا منهما في اللفظ جملة ظاهرة ولا
جواب للجواب بالفا ولا ايجاب لشي واحد بجوابين انتهى واعلم ان
المنصوب بعد الفاء في غير النفي يجزم بعد سقوط الفا فتقول زرني — في م
فاكرمك بالنصب زرني اكرمك بالجزم ولذا يعطف على المنصوب بالفاء
المجزوم نحو فاصدق واكن والواو بشرطين الجمعية اي قصد
اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في زمان والاولى المعية لان الجمعية
في المشهور اعم من المعية ولا يخلو عنها الواو وكانه اعتمد في فهم المعية
على ان الواو لا تخلو عن المعنى المشهور فلا معنى للاشتراط به وان يكون قبلها
مثل ذلك لفظ مثل مقحم لا معنى له وكان الاخصر والواو بالشرط الثاني
والمعية مثال النهي ونعم المثال قوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله
عار عليك اذا فعلت عظيم واو بشرط معنى الى ان اي بشرط
تحقق معنى الى ان معه لا بشرط كونه بمعنى الى ان حتى يرد ان الظاهر
بشرط معنى الى لان ان ليس من جملة معناها واختار كون ان بمعنى الى — ان م

الى بمعنى الا وهو مذهب سيبويه لانه مذهب الجمهور ولا حذف فيه
بخلاف مذهب سيبويه فانه يحتاج الى تقدير الوقت بعد او وتقدير
المستثنى منه قبله فقولك لالزمنك او تعطيني حقي عند الجمهور
بمعنى لالزمنك الى ان تعطيني حقي وعند سيبويه بمعنى لالزمنك
كل وقت الا وقت ان تعطيني حقي ويمكن ان يقال لم
يرد الجمهور ان او بمعنى الى ولا سيبويه انه بمعنى الا بل المراد ان او لاحد
الامرين وما بعده حين التكلم به غير محقق وما قبله محقق فالحكم — الاول ما قبله م
بان احد الامرين محقق لا محالة يستلزم ان ما قبله محقق الى ان
يتحقق ما بعده وان ما بعده متحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعده — ما قبله محقق كل وقت الا وقت محقق م
فلا حذف على شي من المعنيين وما قالوا ان الوقت محذوف عند سيبويه
وان ما بعد او في محل النصب عنده وفي محل الجر عند الجمهور من عدم
التامل وكفى شاهدا على صدق ما قلنا انه لم يعد او من ادوات
الاستثنا ولا من حروف الجر وعندي ان او بمعنى اللام لان المآل
لالزمنك لتعطيني حقي والله تعالى اعلم والعاطفة اي ما تقدر ان بعد
حروف العاطفة مطلقا اذا كان المعطوف عليه اسما فقوله والعاطفة
معطوف على حتى لم حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وقوله فان الى
ههنا جمل معترضة مصدرة بالفا الاعتراضية لتفصيل ما هو مجمل واكتفى
في العاطفة بالذكر مرة لانه ليس له تفصيل وجعله معطوفا على
التفصيل يوجب تفصيل ما لم يذكر في الاجمال في مقام تفصيل المجمل
وانما يقدر ان ليصير المعطوف اسما والقياس يقدر ان ايضا اذا كان
المعطوف اسما فيقال يضرب زيدا ويشتم خير من اكرامه وكانهم
لم يجدوا السماع مساعدا له فلم يتعرضوا له ويجوز اظهارها اي ان مع لام
كي والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما لان ذكر العاطفة بهذا
العنوان كان مع هذا الشرط فيستفاد من قوله والعاطفة العاطفة
بهذا الاعتبار ويجب مع لا في اللام اي لام كي على ان اللام للعهد ممتنع

الجوازم

فيما سوى ذلك ويجزم لم يقصد المصنف ان المتعارف في الفعل
المرتفع والمنتصب والمجزوم وفي الاسم المرفوع والمنصوب والمجرور
بل تغيير المعبر بمجردا للتفنن وفي التسهيل يرفع وينصب ويجزم بلم
ولما ولام الامر ولا في النهي لا في النفي وكلم المجازاة وهي ان ومهما
وهو بمعنى ما لا بمعنى متى وقد انكر الزمخشري كل الانكار على من جعلها
ظرفا في تفسير قوله تعالى مهما تاتنا به من اية وحكم التسهيل بانه قد يكون
ظرفا متمسكا بابيات لكن ليست نصا في ظرفيتها وكان زعم المبرد انه يكون
ايضا انه مثل كلما ومتى حيث جعلوها سور القضية الكلية مثلهما
واذما قال السيرافي ما علمت احدا من النحاة اثبته الا سيبويه
واصحابه انه حرف عند غير مركبة من كلمتين بل هي فعلي كما ان مهما
فعلي وقال المبرد الظرفية كفها الحاق ما عن طلب الاضافة مهما اذما
وهياها للشرط كما هيا حيث وجعلها بمعنى المستقبل وجازمة وحيثما
ما فيه كافة عن الاضافة لتصير مبهمة فناسب ان الشرطية المحتملة
للوجود والعدم في الابهام ويحسن تضمنها اياها واما ما في غير اذ
وحيث فليست كافة بل زائدة ولذا ليست لازمة واين ومتى
مع ما وبدونها وذكرهما بدون ما لان الجزم مع ما يثبت بطريق
الاولى وما في التسهيل انه قد يجئ ظرف زمان ومنه قوله
وما لك يا ابن عبد الله فينا ٭ فلا ظلما نخاف ولا افتقارا ٭
ومن واي مع ما وبدونها واما انجزام المضارع مع كيفما وكذا
المجازاة وانجزام مع اذا فشاذ وكذا مع ايان ولم يذكرهما سيبويه
وحفظه اصحابه كقوله ٭ ايان نؤمنك تامن غيرنا ومتى ٭
لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا ٭ والجزم بانا للحمل على متى كما ان
اهمال متى للحمل على اذا اما الجزم باذا كقوله ٭ استغن ما اغناك ربك
بالغنى ٭ واذا تصبك خصاصة فتجمل ٭ واما اهمال متى فما ورد في الحديث
ان ابا بكر رجل اسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وقد

٢٣٦

وقد يهمل ان حملا على لو كقراءة طلحة فاما ترين من البشر بسكون
اليا وفتح النون والاصح امتناع حمل لو على ان خلافا لجماعة منهم
ابن الشجري كقوله ٭ لو يشا طار به ذو ميعة ٭ لاحق الاطال نهد
ذو خصل ٭ وبان مقدرة عطف على قوله بلم ولو لم يذكر واكتفى
بما ياتي بعد من قوله وان مقدرة لكان اعذب فلم لقلب المضارع
ماضيا ونفيه وقيل لقلب لفظ الماضي مضارعا ولا يلغى ولا يفصل
بينه وبين فعله الا للضرورة ولما مثلها فيما ذكر وتختص بالاستغراق
والامتداد من حين الانتفا الى اوان التكلم ولا تستعمل في غير
الاستغراق بخلاف لم فانه لا يختص والغالب فيه نفي المتوقع وفيه
رد على الاندلسي حيث سوى بينهما في عدم الاختصاص بالاستغراق
وجواز حذف الفعل عند القرينة بخلاف لم فانه لا يجوز حذف فعله
الا في الضرورة ولم مختصة بالاجتماع مع ادوات الشرط فيقال
ان لم يضرب ومن لم يضرب ومتى لم يضرب بخلاف لما قال
الرضي فاذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي للاستفهام على
سبيل التقرير كقوله تعالى الم نربك الم نشرح لك هذا وفيه
نظر اذ المعنى على المضي وبه فسر في التفاسير ولام الامر المطلوب
بها الفعل مما اسند اليه الفعل غايبا كان او متكلما فاعلا ومفعولين
او مخاطبا مفعولا او فاعلا على سبيل الندرة والاقوى في امر الفاعل
المخاطب باللام ان يشاركه غايب فيكون لتغليب الغايب وحرف
الخطاب لتغليب الحاضر وربما يحذف اللام في امر غير الفاعل المخاطب
وفي النظم نحو قوله ٭ محمد تفد نفسك كل نفس ٭ واجاز الفرا حذفها
في النثر بعد القول وجعل منه قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الاية
في تقدير ليقيموا ولا عند الجمهور توجهان اخر وهي مكسورة
وفتحها لغة وتسكن مع الواو والفا وثم نحو ثم ليقضوا ونحو فلتات
طايفة اخرى لانه حصل من اجتماع الواو والفا واللام المكسورة وحرف
المضارعة ما هو كلمة كتف مخفف كما خففت كتف واما ثم فحمل عليهما
ولا النهي ضدها اي يطلب بها ترك الفعل وعدمه على الخلاف

فيه وفي بعض النسخ المطلوب بها الترك اى ترك الفعل الذى دخل عليه
لا وان كان تركا وهي اعم من لام الامر تدخل على جميع صيغ المضارع
بلا شذوذ لكن دخولها على المتكلم اقل من دخول اللام عليه وقد
يفصل بينها وبين معمولها بمعمول فيقال لا زيدا تضرب **وكلم المجازاة**
المجازاة هي الجزا على ما في القاموس اى كلم تقتضي الجزا فاضافة الكلم الى
المجازاة كاضافة الادوات في قولهم ادوات الشرط **تدخل على الفعلين**
اى يجوز دخولها على الفعلين كما سيظهر من بيان ان الجزا قد يكون
جملة اسمية **لسببيه الاول ومسببيه الثاني** اى معلوليته الثاني
لا عليته على قياس استعمال المسبب في السبب في مسيل الكحل وكان
المسبب الذي الجئ اليا المصدرية كان بمعنى مسبب له على سبيل الحذف
والايصال ولم يقل السببية الاول للثاني مع انه اخصر تنبيها على انه
اخصر تنبيها على ان كلمة الشرط لها نسبة الى الشرط بها تعمل فيه
ونسبة الى الجزا تعمل بها فيه وبها تين النسبتين اقتضتهما كما ان كان
عمل في الاسم والخبر وما ولا يعملان فيهما لا اقتضائهما مسندا اليه ومسندا
ثم من لحروف الشرط ضعيف فلا يستطيع عملين لم يات بشي وان بني عليه
الحكم بان كلمة الشرط عاملة في الشرط والشرط في الجزا وان الشرط
مجزوم بها والجزا بالجوار ونظيره الجر بالجوار ومنهم من قال هما مبنيان
فان قلت لا خفا في ان السبب هي النسبة التي في الشرط والمسبب هي
النسبة التي في الجزا فكيف يصح جعل الفعلين سببا ومسببا قلت النسبتان
جزا مفهومي الفعلين وليس كون تلك الكلم لسببية الفعل الا من
سوا كان فعلا او جملة اسمية **ويسميان** اى الفعلان **شرطا وجزا** وفي
التسهيل ان الشرط والجزا اسمان للجملتين وهو الصواب لان العرف ان
الجزا اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجعله اسما لجز الفعل
اذا كان جملة فعلية والمراد بسببية الاول للثاني اعم من السببية
الحقيقية او الادعائية كما في قولك ان تشتمني اكرمك وكون
كلمات الشرط للسببية هو المشهور بين النحاة حتى اذا انتفى السببية

السببية العقلية الاول ومسببيه الفعل الثاني لان وضعها لذلك بل لانها وضعت

تستعمل

السببيه باول ما ان المحكوم بها هي السببية للاخبار بالجزا ولهذا
سميت الثانية جزا وحقق الرضي ان معنى لو ان كلمة الشرط لا تزيد
كون الشرط ملزوما للجزاء بل ربما يكون الجزا سببا للشرط
كقولك ان كان النهار موجودا كان الشمس طالعة وفيه ان الظاهر
انه لا يزيد على الاتصال سوا كان لزوما او لا بل يكون الاتصال
على سبيل الاتفاق الا ان يقال لا يفهم العرف في المحاورات
منها اللزوم لا الاتصال وللفرق علم اخر ولم يذكر المص هنا
الا بعضا من الاحكام المشتركة فنحن نستوفيها في اثنا شرح ذكرها
ان شا الله تعالى **ونقدم لك** ما هو من خصائص ان التي هي
ام الباب فاعلم ان ان تنفرد من بين كلمات الشرط بجواز دخولها
على اسم بعده فعل هو الشرط ان كان الاسم ظرفا لذلك الفعل نحو ان
يوما سرت سرت بخلاف من يوما سار اسير ومفسر الشرط
ان كان غير الظرف نحو ان زيدا ضربت وان زيدا ضربت ولا تقول من
زيدا اضربه الا في الضرورة ولا يجوز دخولها على اسم ليس بعده فعل فلا تقول
ان زيد خارج ولا يجوز ان يكون الفعل المذكور بعد ذلك الاسم مضارعا
الا على سبيل الشذوذ نحو ان ما الريح تميلها تمل واذا كان المفسر مضارعا
يجزم سوا كان الشرط كما عرفت او مفسر الجزا نحو ان يقم زيد يقم فقوله
يقم مفسر فعل محذوف والاصل يقم زيد وكذا ان تضربني زيد اضرب
او اضربه والاكثر جعل الجملة المذكورة جزا بدخول الفا على الاسم وفيه
استغنا عن حذف الفعل ولا يجزم المضارع حينئذ لان الفا تمنع عن
الجزم وتنفرد ايضا بجواز حذف الشرط والجزا معها في الشعر خاصة
مع القرينة نحو قوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا
معدما قالت وان وبجواز حذف شرطها فقط في السعة اذا
كان منفيا بلا مع ابقاء لا نحو قولك ائتني والا اضربك **فان كان**
اى الفعلان مضارعين غير مقرونين بلم **او الاول مضارعا كذلك**
فالجزم اي فجزم كلمات الشرط واجب او الجزا المضارع واجب

علي

اهلهم

مفسره

وكون الاول مضارعا والثاني ماضيا يستحسن لتاثير اداة الشرط
في الاول بعد اخراجه عن معناه مع عدم تاثيرها في الاقرب ولذا لم يوجد
في الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا في ضرورة الشعر
والقياس يقتضي ان يصح عطف الماضي على المضارع الا ان يقال
العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط **وان كان الثاني مضارعا** كذلك
فالوجهان جائزان اعمال الاداة والغاؤها والجزم المضارع ورفعه
والثاني اكثر والماضي في الشرط والجزاء في محل الجزم فان قلت
تنتقض الضابطة بقوله • يا اقرع بن حابس يا اقرع • انك ان يصرع
اخوك تصرع • حيث رفع الثاني اجيب بان الكلام محمول على
حذف الفاء او التقديم والتاخير بتقدير انك تصرع ان يصرع اخوك
وكلاهما جائزان في ضرورة الشعر ولم يجعل من قبيل توسط الشرط
بين اجزاء الجزاء لان الشرط بين المبتدا والخبر لا يجوز ولو للضرورة جازم
بخلاف ما كان الاول مضارعا والثاني جملة اسمية لكن اعتمد على ظهور حكمه
مما ذكر ولا تنتقض القاعدة بقولك اضربك ان ضربتني فانه ليس لا
الرفع مع كون الجزاء مضارعا لان المتقدم ليس جزاء عند البصريين
انما هو جزاء عند الكوفي والاختلاف مبني على الاختلاف في جواز تقديم
الجزاء على الشرط وبعض اجزائه وكذلك • اضرب ان ضربني زيدا ٥
فالمتقدم على الشرط والمتوسط بين اجزائه دال على الجزاء عند البصري
ولهذا لا يراعى فيه شرائط الجزاء وجزاء عند الكوفي وقد تدخل الواو على ان
ولو المستعمل في معنى ان مع تقديم الدال على الجزاء اذا كان ضد الشرط
اولى بالجزاء من الشرط كقوله اكرمه وان شتمني فالشتم بعيد
عن الاكرام وضده وهو المدح اولى بالاكرام ومنه اطلبوا العلم ولو
بالصين فمنهم من قال الجملة شرطية والواو للاعتراض وفيه انه لا
يفيد ادخال الواو وكون الجزاء اولى بنقيض الشرط وقيل عاطفة اي اكرمه
ان لم يشتمني وان شتمني وقيل الواو للحال والمعنى اكرمه والحال
انه شتمني فرضا وتقديرا واذا تقدم الدال على الجزاء فلا يكون الشرط الا

الا في الشعر

الا ماضيا او معنى ولا يجيء مضارعا وثانيها يلتبس بادوات لفظا
الشرط ويقع فيه الخطا ما ومن واي الموصولات فلمتعلم النحو ان
يجتهد في ضبط مواضع اللبس فاعلم انه اذا لم يكن مع هذه
الثلاثة جملتان فهي موصولة بلا لبس وان كانتا فان تقدم احد
الجملتين نحو اني ضرباني او ياتيني فابن السراج على جعلها موصولة وجوبه
لاغنائه عن اعتبار حذف جزاء او سيبويه لم يقطع لان حذف الجزاء شايع
في هذه الصورة لا يحترز عنه نعم لو كان الفعل بعدها المضارع
لا يجعل في السعة على الشرطية لما عرفت وكذا [illegible] اذا كان قبلها
ظرف مضاف الى الجملة نحو اذكر اذ من اتانا اكرمناه لا يجعل شرطيه
في السعة مع انها في الشعر وذلك لان تقدم الظرف المضاف اليه يبطل صدارتها
واورد عليه اشكالان احدهما انه لما جاز غلام من تضربه اضرب ولم يبطل
بهذا التقديم صدارة الشرط فلم لم يجز نحو اذكر اذ من اتانا اكرمناه
شرطية وثانيهما انه لما جاز زيد من يكرمه اكرمه لان كلمة الشرط في صدر
جملتها وان تقدم عليه المبتدا ولم يبطل تقدم المبتدا صدارتها في جملتها
فلم لم يجز هذا التركيب وكلمة الشرط في صدر الجملة المضاف اليها
الظرف ولم يبطل تقدم المضاف صدارتها واجيب عن الاول بان
المضاف الى المفرد مضاف الى كلمة الشرط صاير معه كالكلمة الواحدة ٥
بخلاف المضاف الى الجملة فانه [illegible] مضاف الى مضمون الجملة فلا اتحاد
له مع كلمة الشرط وعن الثاني بان الجملة المضاف اليها تاويل
المصدر فان قولك اذ من اتانا اكرمناه في تاويل وقت اكرامنا
من اتانا فلا يبقى الشرط في صدر الجملة بخلاف خبر المبتدا فانه ليس في
تاويل المفرد وان قاله بعض النحاة لانه دعوى بلا دليل اذ يسند
الجملة بلا حاجة الى تاويل كما يسند المفرد ومما يجب ان يعلم انه لا يتقدم شيء
من النواسخ كلمة الشرط ولا يدخلها حرف نفي سوى كلمة لا فلا
تقول ما ان ضربتني ضربتك ولا ما من ضربني ضربته وانه يجوز حذف

الجزا القرينة واذا حذف يجب جعل الشرط ماضيا لفظا ومعنى لانه يقبح
عمل الاداة في الشرط مع عدم ظهور عملها في الجزا وانه لا يجوز الفصل
بين اداة الشرط وفعلها بشي من اقسام الكلمة الا لا ولم
في المضارع فلا تقول ان لن يفعل وسيفعل او قد فعل او لا فعل وانه
لا يجوز جعل الانشا شرطا وان قيل بجواز جعله جزا وان الفعل الثاني
في قولنا ان تضرب تضرب تاكيد وفي ان تعلم تدنا رض بعثك
بدل وفي ان يضرب يذهب اضرب حال لا يصح جزمه وانه لا يبقى
الماضي الداخل عليه ان وما تضمن معناها على المضي بل ينقلب الى
المستقبل لا محالة الا كان فانه يمكن بقاوه على المضي وان كان قد
ينقلب الى المستقبل وقال الرضي وقد يبقى غير كان على المضي
لكنه قليل وقال ابن مالك كل ما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه
الى المستقبل لا بد من تاويله بامر استقبالي وان كان كان فقولك
ان كنت احسنت الي فشكرتك مؤول بان تظهر كونك محسنا
الي تظهر كوني شاكرا لك ولا يذهب عليك ان البحث عن دخول الفا على
الجزا غير خارج عن البحث عن انجزام المضارع لان الفا يمنع عن الانجزام
صرح به التسهيل واذا كان الجزا ماضيا بغير قد لفظا او معنى
تفصيل للماضي وتصريح بعمومه المضارع المنفي بلم والمراد بغير قد بلا
قد لا الملابس بغير قد والمقصود سلب قد مطلقا فيخرج به ما هو
قد وجعل قوله لفظا او معنى تفصيلا قد خلاف المتعارف اذ لا يعبر
عن المقدر بالمعنوي لم يجز الفا ولا يخفى ان القاعدتين منتقضتان
بالماضي المنفي لانه يجب فيه الفا ولو قيل المتبادر من ماض بغير قد الماضي
المثبت لانه الدائر بين كونه بقد وبدونه ينتقض بخروج المضارع
المنفي بلم بانه ليس ماضيا مثبتا وينتقض القاعدتان بالماضي الانشائي
دعا كان او مدحا او ذما او تعجبا او رجا كعسى او قسما فانه يجب
فيه الفا والماضي الذي مع قد وهمزة الاستفهام لم يجز الفا صرح به

به الرضي وان كان مضارعا يدخل فيه سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب مثبتا
مع انه يمتنع فيها الفا فينتقض قاعدة جواز الفا ووجوبه او منفيا
بلا احترز به عن المنفي بلم فانه تحت قاعدة امتناع الفا وعن المنفي
بلن وما وان فانه تحت قاعدة وجوب الفا فالوجهان الفا وعدمه
والا فالفا او ما ينوب منابه من اذا للمفاجاة بدليل قوله ويجي اذا
مع الجملة الاسمية موضع الفا وقد دخل فيه الجملة الاسمية برمتها
مع ان المصدرية بهل وبما تضمن الاستفهام يجوز فيها الوجهان
فانتقض بها قاعدتا الوجوب والجواز واعلم ان القواعد الثلاث
مذكورة بعبارات هي مثلها الاولى لفظا هو واما الثانية
فالفا واجبة ومتى عرفت ان قواعدها مختلفة فتبين له ما
حفظ عن الاختلاف بعون الملك المتعال فنقول الجزا الذي
يصح وقوعه شرطا ويقلبها حرف الشرط الى الاستقبال ويحدث
فيه الاستقبال يمتنع فيه الفا وما فيه معنى الاستقبال على الاحتمال
ويصير حرف الشرط دليل ارادة الاستقبال فيه يجب الفا وان
مقدرة بعد الامر سوا كان مذكورا او مقدرا وسوا كان
بصيغة الامر واسم الفعل او الخبر على خلاف ما اعتبر في تقدير الناصب
بعد الفا ففي بيانه اغلاق والنهي والاستفهام والتمني والعرض
اذا قصد السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها وفيه رد لما
هو ظاهر مذهب الخليل من ان عامل الجزم هو نفس الاشيا الخمسة مثل اسلم
تدخل الجنة ظاهر المثال ان المراد بالسببية مجرد المدخلية اذ
الاسلام لا يوجب الدخول ولك ان تريد باسلم الاسلام المستمر
ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار
لان الواجب تقدير ما يلائم ذلك الشي المذكور قبله اي نفيا في النفي وان
اثباتا فاثباتا خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر دليل الامتناع
وفي بعض النسخ لان التقدير ان تكفر وهو وجه مخالفة الكسائي ه

والاظهر انه خلاف معنوى بل لفظى اذ الجمهور نفوا صحة تقدير المثبت
لمجرد وقوعه بعد النهى والكسائى اثبتها عند قرينة تقدير المثبت
ولا نزاع للجمهور فى هذه الصحة وكيف ينازع فى حذف
الشرط بقرينة كما لا نزاع له فى ان مشتق النهى لا يستدعى تقدير
المثبت والظاهر ان الخلاف قايم فى اسلم تدخل [ ] النار ايضا
مثال الامر هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها
الامر اطلق الامر ولم يقيد بما يخرج الامر المجهول والامر المعلوم الغائب
والمتكلم والمخاطب الشاذ لان الامر فى اصطلاح النحاة والاصوليين
مخصوص بالامر بغير اللام وكانه قصد تعريف هيئة الامر وصيغته دون
الامر بجوهره وصورته فلذا قال مثال الامر وجعل جنس التعريف الصيغة
وفى ذلك تنبيه على ان المطلق مدلول الهيئة من غير مدخلية للمادة
فقوله صيغة لا يشمل الامر الامر ولا بخصوصه وانما يشمل الصيغ
والهيئات فلما قال يطلب بها الفعل خرج صيغ لا يطلب بها الفعل
وقوله من الفاعل المخاطب مزيد توضيح لهذا البيان ضاع ما فى
الشروح ان قوله من الفاعل لاخراج الامر المجهول وتقييد الفاعل
بالمخاطب لاخراج امر الغايب والمتكلم وقوله بحذف حرف
المضارع لاخراج نحو صه ومه ولم يبال بخروج نحو كلوا واشربوا للاباحة
ونحو اعملوا ما شئتم للتهديد لانه صيغة يطلب بها الفعل وضعا وهذه
المعانى طارية على الوضع فقول الرضى انه ينبغى ان يقال يصح
ان يطلب بها الفعل لكون شموله للاباحة والتهديد فى غاية الظهور و
ليس بشيء على انه لم يعتبر فى التعريف قيد الحيثية يشمله قوله يطلب
الفعل شمولا فى غاية الظهور وان اعتبر لا يشمله قوله يصح ان يطلب
بها ايضا وبعد تعريف صيغة الامر بحسب المعنى اراد تعيينه
بحسب اللفظ فقال بحذف حرف المضارع اى هو بحذف حرف المضارع
وبينه بقوله وحكم اخره حكم المجزوم على كيفية اخرى ورد قول

مثال الامر

وم

النعلم

حاصلم

قول الكوفيين انه مجزوم باللام المحذوف مع حرف المضارعة تخفيفا
والمراد ان حكم اخره حكم اخر المجزوم لان المجزوم هو الكلمة لا الاخر
والاخصر الاوضح وحكمه حكم المجزوم وكان الظاهر عدم الفصل
بين قوله بحذف حرف المضارعة وقوله فان كان بعده ساكن لانه من
تتمة تعيين اوله الا انه دعاه الى جمعه مع قوله بحذف حرف المضارعة
انهما مشتركان فى الحذف لان حذف حرف المضارعة حذف
فى الاول وكون الاخر فى حكم المجزوم بان حذف فى الاخر وانهما
مشتركان بين جمع الاوامر وقيد قوله فان كان بعده ساكن
فانه يختص ببعض الاوامر وقيد قوله فان كان بعده ساكن [ ]
بقوله وليس برباعى احترازا عن الرباعى اى ما كان ماضيه على اربعة
احرف لانه لا يزاد فيه همزة وصل وذلك ليس الا مضارع باب
الافعال والاوضح ان يقول وليس من الافعال ولا يذهب عليك
ان بيانه يوهم انه يتم الامر فى كل ما كان بعده متحرك بمجرد الحذف
وجعل اخره فى حكم المجزوم وانما زيادة همزة الوصل واعادة الهمزة
المقطوعة فيما كان بعده ساكن مع انه لا بد من الاعادة فى قوله
نعم ايضا فان قلت المراد بالساكن اعم من الساكن فى الحال او فى
الاصل وفى يقيم ما بعد حرف المضارعة ساكن فى الاصل قلت فيلزم
زيادة همزة فى تعد وتقول فالاولى ان يقال فان لم يكن
رباعيا وان كان بعده ساكن الخ فامل زيدت همزة وصل تثبت
فى الابتداء وتسقط فى الدرج ليمكن الابتداء به مضمومة ان كان بعده
اى بعد الساكن ضمة مكسورة فيما سواه نحو اقتل اضرب اعلم وان كان
رباعيا سواء كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا كما فى يكرم
او متحركا كما فى يقيم مفتوحة اى يكون همزة مفتوحة مقطوعة
والمتبادر ان مراده فزيدت همزة مفتوحة مقطوعة لكن لا يصح لان
هنالك اعادة الهمزة لا زيادتها فعل ما لم يسم فاعله الاضافة

الوصل م

بيانية لان ما لم يسم فاعله اعم من المفعول والمفعل كما ان الفعل اعم مما لم
يسم فاعله وقيل ما لم يسم فاعله هو المفعول واضافة الفاعل اليه نخ
لادنى ملابسة وقيل هو الفاعل فاضافة العام الى الخاص وعلى التقديرين الفعل
الاضافة لامية ومن جعله على الاخير بيانية خرج عن اصطلاحهم ويرد
على الاخير ان اضافة العام الى الخاص انما هو اذا لم يشتهر الخاص بكونه فرد
العام فلا يقال انسان زيد ما اى فعل حذف فاعله نسيا فلا
يرد اضربن جمعا وواحدة وتطايرن واسمع بهم وابصر مما حذف فاعله
بقرينة ولا ينتقض به احكام تضمنها قوله فان كان ماضيا الى اخر الباب
وقيل لم يذكر تتمة التعريف وهو واقيم المفعول مقامه اعتمادا على
انسياق الذهن اليه مما ذكره في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله ولا
يبعد ان يقال التعريف مبني على ما اشتهر بينهم من انه لا يجوز
حذف الفاعل بدون اقامة مقامه الا انه لا يتم فان كان ماضيا ضم
اوله ليس قوله ومعتل العين للاستثناء عن هذا الحكم لانه ايضا يضم وكسر ما قبل اخره
اوله ويكسر ما قبل اخره ويضم الثالث مع همزة الوصل الا انه يعرضه
بعد ذلك تغيير فالاولى بيان تغييره لكنه ينتقض بما فيه همزة
الوصل اذا كان في الدرج فانه لا يضم اوله لبقي ساكنا ولا يضم ثالثه مع
همزة الوصل لانه لا همزة وصل حتى يضم معها ولا يتوهم ان همزة
الوصل مقدرة لانها انما يؤتى بها في ابتدا الكلام فلا يؤتى بها في الدرج
لانها يؤتى بها وتحذف من اللفظ منوية ويضم الثالث مع همزة
اى حال كونها مع همزة الوصل واما ضم همزة الوصل فعرف من
قوله ضم اوله وهكذا قوله والثاني مع التاء خوف اللبس في الاول حال
الدرج والوقف بالامر من باب وفي الثاني بمضارع التفعل حال الوقف
ولا يظهر وجه لتخصيص هذه المسئلة ببيان السر ومعتل
العين مطلقا وشاع اطلاقه على الاجوف ويقال للفيف المقرون
المعتل العين واللام فلا حاجة الى تقييده بعينه فقط كما ظنه شارح من

شارحون لاخراج طوى فانه كالصحيح العين الافصح فيه اى في الثلاثي
المجرد بقرينة ذكر ما يقابله في مقابله وقيد لوضى معتل العين بالثلاثي
واطلاقه وتقييده قوله فيه لكون جميع ما ذكر في معتل العين تحقيق له
ومعتل العين نسيا كما لا يخفى واورد عليه ما لم يعل عينه كعور
وصيد ولا نقض للقواعد بالشواذ لو حمل معتل العين على ما اعل عينه
لم يتجه شيء مما ذكر قيل وبيع اى اخلاص الكسر في الواوي واليائي
وجاء الاشمام اى جعل الكسر بين الضم والكسر واما له اليا نحو الواو
لا مجرد ضم الشفتين كما في الاشمام في الوقف على ما قال البعض
او زاني الضم خالص فهما ياسا كنة على ما قال البعض الاخر فانهما خلاف
المشهور والغرض من الاشمام تذكر ضم الفاء الذي يكون الكسر
قبل اللام احضار الصفة المبني للمفعول ولذا قيل الاصح انه لا بد في
مقام الالتباس بالمبني للفاعل من اخلاص الكسر في الواوي او الاشمام
ومن اخلاص الضم او الاشمام في اليائي كما اذا قلت بعت وعد
وانما جوز الوجوه فيما يلتبس كقولك عدت يا مريض وبعت يا
عبد والواو في الواوي واليائي لسكان العين وانقلاب اليا واوا
لضمة ما قبلها فيه بترتيب ذكر العين على مرتبتها فان الاولى الاكثر اللغتين
هو الاولى والاقل الادون هي الاخيرة ومثله اى مثل الثلاثي في
مجي اللغتين الاخيرتين ماضيا باب افتعل وانفعل فيقال اختير وبيد
بالوجوه الثلثة ولما بنى البيان على التعبير عن موضع المسئلة بالمثال
صار غنيا عن الاطناب بذكر الباب في قوله باب اختير لكان وانقيد
الانسب ومثله اختير وانما جعل كالثلاثي الكسر حرف العلة وضم
ما قبلها [illegible] دون استخير واقيم اذ ليس فيهما ضم ما قبل حرف
العلة [illegible] حتى يحفظ او ينبه عليه بالاشمام وان
كان فعلا لم يسم فاعله مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره
مطلقا اى المبني للمفعول كالمبني للفاعل ما خوذ من المصدر وليس المبني

للمفعول ماخوذا من المبنى للفاعل حتى يتجه انه لا معنى لضم اول ما كان
اوله مضموما ولا لفتح ما قبل اخر ما كان قبل اخره [illegible] مفتوحا
فيحتاج الى تاويل وعناية كما احتاج اليه القاصرون ولما كان
يتجه على ما ذكره انه لم يفتح ما قبل اخر باع وقال دفعه بقوله ومعتل
العين ينقلب اى ما قبل اخره فيه الفا وقبل الضم للعين وما ذكرنا
مقتضى الشوق عند اهل الذوق ووجه الدفع انه فتح ما قبل اخره
الا انه انقلب الفا والمراد بمعتل العين الابواب الاربعة السابقة ولا
يرد ما صح عينه نحو عور ويقاوم ولو جعلت معتل العين ما اعل عينه
استغنيت عن القصد ولا يتوهمان الانسب تقديم بحث المعدى
على بيان فعل ما لم يسم فاعله لانه يختص المتعدى بمعنى انه بل يجى من
اللازم المتعدى بحرف الجر [illegible] يعنى هذا باب المتعدى
وغير المتعدى ولم يقل المتعدى واللازم ليظهر الحصر فيهما ولا يخفى
ان المتعدى وغير المتعدى ليسا قسمين للفعل بل قيدين لقسميها
لانهما اعم من الفعل لشمولهما المصادر وما يشتق منها من الاسماء
والتعريفان المذكوران لقيدى القسمين والمتعدى تعارف
فى المتعدى بنفسه بحسب الوضع حتى لا يشمل عند الاطلاق المتعدى
بحرف الجر والفرق بين المتعدى بنفسه والمتعدى بالحرف ان فى
الاول اعتبر فى مفهومه نسبة تقتضى ذكر متعلق بخصوصه والثانى
لم يعتبر فى مفهومه ذلك بل حدث من مقارنة حرف الجر تلك النسبة
ولا يخفى ان الفعل متعلق بذلك الشىء وكما ان ذلك الشىء
متعلق بالفعل فيصح اعتبار كل منهما متعلقا بالكسر والفتح الا انه
صرح الرضى بان العبارة المتعلق بفتح اللام وهو ايضا اوجه لان
الفعل يصدر من الفاعل ويتعلق بالمفعول وبهذا عرفت ان المتعلق
لا يشمل الفاعل بل يشمل المسند اليه فقوله المتعدى ما يتوقف
فهمه على متعلق كضرب لا يصدق على اللازم لتوقف فهمه على الفاعل

العبرة

وغير المتعدى
فيحتاج فى معرفته الى
معرفة المتعدى

المتعدى واللازم

انظر المتعلق والمتعلق

لام

الفاعل لان الفاعل ليس متعلقا للفعل بل مصدره ولا على كان واخواته
لتوقف فهمها على اخبارها لانها لم تتوقف بحسب الوضع بل حدث
التوقف بعد تجريدها عن الحدث واستعمالها فى مجرد النسبة والمراد
التوقف بحسب الوضع ولا على المتعدى بحرف الجر لان التوقف
حصل بالاستعمال مع حرف الجر ولا على اسم المفعول المشتق من المتعدى
الى واحد لان فهمه كمضروب لا يتوقف على متعلق بل على ما اسند
اليه ولا على افعل التفضيل المشتق من المتعدى اصلا لان اضرب و
اعطى لم يعتبر فى مفهومه النسبة الى المفعول ولهذا لا ينصب
المفعول به اصلا ولا على القرب لانه لم يعتبر فى مفهومه النسبة الى
امر مخصوص بل القرب الداخل فى مفهومه تقتضى متعلقا اجماليا لا
وقد اشكل ذلك على الرضى لعدم التدبر الوفى وغير المتعدى بخلافه
اى بخلاف المتعدى او بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق والاول
اقرب كقعد ويمكن معرفة المتعدى وغير المتعدى على وجه لم يلتبس
عليك عرفت انه ما لا يتوقف فهم معناه على متعلق بدون مقارنة حرف
جر ويأتى بعده متعلق منصوب لا بد فيه من تقدير ذلك الحرف لكن
ذلك فى غير المفعول فيه والمفعول له وان وان سماعى اذ لا بد من تصحيح
ذلك الناصب معنى فعل متعد وذلك لا يتوقف على السماع كما ذكره
الرضى وانما يأتى المطلق بعده انه منصوب وتارة بحرف الجر فاحد
الامرين فيه عدول عن [illegible] اذ المنصوب بتقدير ذلك الحرف انه لم
يتوقف فهمه على ذلك المتعلق وحرف الجر زائد ان توقف وقيل
ان من اللغة يتعدى بنفسه وبحرف مسامحة للتنبيه على كثرة الاستعمال
وما تعلق به شىء بحرف الجر مجرور اللفظ بذلك الحرف منصوب
المحل بذلك الفعل اذ عمل الفعل لا يكون جرا ولذا ينصب اذا قدر حرف
الجر لغلبة الفعل الظاهر على الحرف المقدر وما اشتهر ان الجار والمجرور
فى محل النصب مسامحة بجعل الجار والمجرور كشىء واحد لكمال اتصالها

الظاهر

واللازم يصير متعديا بالباء والهمزة وتضعيف العين وقل الاخير
فيما عينه حرف الحلق لاسيما الهمزة ولا يتعدى به الشئ الى ثلثه والاخير
موكول الى السماع صرح به الرضي ولم يعرف حذف الهمزة المعدية
للفعل الا في قوله تعالى آتوني زبر الحديد على قراءة ائتوني
بهمزة الوصل وفرق المبرد بين المتعدية وغيره بانه يقتضي معية
المفعول مع الفاعل لان الباء المعدية بمعنى مع قال سيبويه لا فرق بين
ذهبت به واذهبته في جواز المصاحبة وعدمها والمتعدي يكون
الى واحد كضرب والى اثنين وهو قسمان ثانيهما صادق على الاول
بخلافه ثم اشار الى الثاني بقوله كاعطى ولا حصر لهذا النوع والى الاول
بقوله وعلم وضبطه في التسهيل ونحن ذكرناه في الفوائد والى ثلثه
كاعلم واري نقل علم وراى بهمزة الى ثلثه مفاعيل ولم يوجد هذا النقل
بتضعيف العين ولا يتعدى الى ثلثه الا اعلم واري وقول الاخفش
بمجيئه في افعال القلوب قياس ولا اعتداد بالقياس في مثله وقد يصير
المتعدي الى اثنين اذا كان من دواخل المبتدا والخبر متعديا الى واحد
لو جعل مضمون الجملة مفعولا فتقول في علمت زيدا قائما علمت قيام زيد
او علمت القيام وكذا يصير المتعدي الى ثلثه متعديا الى اثنين فتقول اعلمت
زيدا قيام عمرو وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث ولم يوجد حيث بهذا
المعنى وهذه الافعال الخمسة كثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بواسطة
الباء فيقال اخبرتك بقيام زيد واخبرتك بخبر قال الله تعالى انبئوني
باسماء هؤلاء وقال تعالى انبئهم باسمائهم وقال فلما انبأهم باسمائهم
فقيل تعديتها الى ثلثه مفاعيل لتضمنها معنى الاعلام فعلم انها ليست
متعديات الى ثلثه باعتبار معانيها الوضعية بل بسبب التضمين فهي
ملحقات بالمتعدي الى ثلثه ولم يلحق سيبويه الا انبأ والحق نبأ
غيره وجعل البعض اري الحلمية سادسها السماع بجوازه في اراني الله
في النوم عمرا سالما وكقوله تعالى اذ يريكهم الله في منامك قليلا

قليلا في وجوه وانما خصت بالالحاق لكثرة استعمالها ناصبة للثلث
كانها وضعت للمعنى المتضمن وبذلك تخصيص سيبويه نبأ على انه اكثر
استعمالا من اخواتها حتى جعل الاخوات من المضمنات وجعلها الملحقة
بالمتعدي الى الثلثه قال الرضي لم يوجد ثلاثي لواحد من الخمسة
الاخير بالكسر بمعنى علم ونحن نقول الظاهر ان خبر ايضا
ليس من خبر بمعنى علم بل من الخبر كنبأ من النبأ والا لم يفارق
اعلم في المتعدي الى مضمون الثاني والثالث بالباء ويعدى اليه
بنفسه كما علم ونرد المصنف في كون الخمسة متعديات الى ثلثه وقال
بل هي متعديات الى واحد والمنصوبان الاخيران موضوعان موضع
المفعول المطلق فاخبرتك زيدا قائما في معنى اخبرتك هذا الخبر المخصوص
كما ان قلت زيد قائم قلت هذا القول المخصوص ولا يخفى انه على
مقتضى زعمه يجب ان يقال قلت زيدا قائما وانه يجري ذلك في
علمت زيدا قائما اي هذا العلم المخصوص ولا يخفى انه على مقتضى زعمه يجب
ان يقال علمت زيدا قائما وانه يجري ذلك في علمت زيدا قائما اي هذا
العلم المخصوص فالحق ما ذكرناه في هذا الكتاب بحيث جعلها متعديات
الى ثلثه حتى عد ما ذكره مغالطة منه وهذه الخمسة مفعولها الاول
بالنسبة الى الثاني والثالث كمفعولي اي كاول مفعولي اعطيت
بالنسبة الى الثاني فسرها الشارحون بانه يجوز الاقتصار على الاول وحذفه
مع الثاني والثالث وكذا فسروا قوله والثاني والثالث كمفعولي
علمت بعدم جواز الاقتصار على احدهما كما لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي
علمت كما يجي وفي هذا منازعة ابن السراج ومخالفة ظاهر مذهب سيبويه
انه لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلثه ونحن نقول لهذه العبارة
مضامين سوى ما ذكروه احدها انه لا تعلق بالنسبة الى الاول قبل
الاستفهام والنفي واللام ولا يجوز اعلمت ازيد لانه يبطل صدارة
ويجوز اعلمت زيدا اعمرو قائم وقال تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق

انكم لفي خلق جديد وثانيها انه يجوز الغاؤها اذا توسطت ونقل في
ذلك عمن يوثق به البركة اعلمنا الله مع الاكابر وثالثها
ان مفعولها الاول مغاير للثاني والثالث والثاني والثالث متحدان
ورابعها ان مفعولها الاول بمنزلة الفاعل لانه العالم والثاني
والثالث بمنزلة المفعول لانهما المعلوم فان حق الاول التقديم ويجوز
ارجاع ضمير الثاني والثالث اليه مع تأخيره **افعال**

افعال القلوب

القلوب كلما يتعلق بالقلب من المتعدي الى مفعولين يسمى بفعل
القلب عندهم وضبطه صاحب التسهيل اربعة عشر اثنان غير متصرف
هما تعلم بمعنى اعلم نحو تعلم شفا النفس قهر عدوها وبالغ بلطف في
التحيل والمكر وهب بمعنى ظن امرا نحو فقلت اجرني ابا مالك والا
فهبني امرءا هالكا والبواقي متصرفة فللظن فقط حجا يحجو وعد وجعل
بمعنى الاعتقاد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وللعلم
الفى ودرى نحو دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط فان اغتباطا
بالوفاء حميد ولم يشارك غير المتصرف في خصائص ذكرها المصنف مع المتصرف
ومن هنا ظهر ان ما في بعض الشروح ان حصر افعال القلوب في السبعة
اصطلاحي واستقرائي لا يوثق به وما توهم ان ترك المصنف غير السبعة
لان السبعة خصائص ليس بشيء وخالف الرضي فجعل تعلم ودرى مختصين
بجملة اسمية مصدرة بان المفتوحة واختار افعال على افعال الشك والقلوب
بجوازه اعتذا بتمامه ان مدلول بعض هذه الافعال شك مع انه ليس كذلك
لان ظن وان كان الظن هو الاعتقاد دون الشك وكانهم تجوزوا بالشك عن
الظن المقابل لليقين **ظننت** جعله الرضي للظن في الظاهر مع مجيئه في
بعض المواضع لليقين وجعله التسهيل للظن واليقين **وحسبت**
وخلت جعلهما الرضي للظن فقط كهب والتسهيل للظن واليقين
وزعمت جعله التسهيل للظن فقط والرضي للقول بان الشيء على صفة
شهر او لا غير مستند الى علم نحو زعمتك كريما **وقال** وقد يستعمل

يستعمل في التحقيق **وقال** ليتك الله موف للناس ما زعما **وعلمت**
وهو لليقين اتفاقا **ورأيت** جعله التسهيل للظن واليقين كليهما
والرضي للاعتقاد الجازم سواء كان مطابقا او لا **ووجدت** جعله التسهيل
لليقين والرضي بمعنى اصابة الشيء على صفة **وقال** يلزمها العلم فاريد
به نحو انه **تدخل على الجملة الاسمية** ولا يقع بعدها المعلقة الا بادراج
ضمير شأن لتصير اسمية فاذا علقت جاز دخولها على الفعلية
كقولك علمت اعمرو وعلمت اي يوم سرت وايهم رأيت **لبيان ما هي**
عنه اي لافادة ما هي عبارة عنه يعني المقصود بالافادة معاني هذه
الافعال لا الجملة الداخلة هي عليها وتلك الجملة فضلة متعلقة بمعاني
تلك الافعال بخلاف الافعال الناقصة فان المقصود بالافادة المدخولة
لها وقيل المعنى لبيان ما هي اي تلك الجملة **ناشئة عنه** اي الاخبار الجمل
بها ناشئة عنه من العلم والظن والاعتقاد فتنصب الجزئين لان
المفعول به مضمون الجملة الحاصلة من الجزئين فهما كالكلمة الواحدة
في افادة المفعول الحقيقي فاجرى اعرابه عليهما نفيا للتحكم **ومن خصائصها**
انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر ولا يحذف ولو اقامت قرينة لانهما
بمنزلة كلمة واحدة لانهما متضمنان لما هو المفعول الحقيقي فحذف احدهما
بمنزلة حذف الكلمة وهذا الحكم اغلبي لان حذف احدهما واقع
وان ندر اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا
لهم واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر
لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء
اي لا تخلنا جازعين **بخلاف باب اعطيت** انما قال ذلك للتنبيه
على انها خاصة لهذه الافعال بالنسبة الى ما يكون مفعوله الثاني غير
الاول لا مطلقا فانه يجري في كل ما كان مفعوله الثاني عين الاول
سواء كان امرا من المذكورات وغيرها من افعال القلوب او غيرها صح

به في التسهيل واما حذف مفعوليها معًا للقرينة فلا باس به لانه
بمنزلة حذف كلمة بتمامها ومنه من يسمع يخل اي يظن تحققه
قال باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب
قال الرضي وكثيرون لا يجوز حذف مفعوليها نسيا لانه لا فايدة لها
معتدا بها بدون مفعوليها فلا تقول ظننت او علمت اذ كل احد يعلم
انه لا يخلو انسان عن ظن او علم بخلاف باب اعطيت لانك تقول
فلان يعطي فهذا ايضا من خصايصها وفيه نظر اما اولا فلان
فلانا يعطي بدا ذكره الاعطا والا فالانسان كما لا يخلو في الاغلب عن
علم او ظن لا يخلو عن اعطا شي ففلان يعلم بهذا المعنى مفيد اي كثير
العلم على انه لا ينحصر الفايدة في ذكر المفعولين بل يصح ان يحصل فايدة
معتد بها بقيد اخر فيقال علمت الان وظننت الان فيعلم حدوث
علم وظن في الان او تقول علمت علما نافعا او ظننت ظن السوء
الى غير ذلك ومنها اي من خصايصها جواز الالغاء الظاهر ان المراد بالجواز
ما يقابل الوجوب والامتناع فلا بد من قيود لتتم القاعدة وهو
ان يكون المتاخر مما يصح ان يعمل فيما قبله وان يكون لما توسط فيه او تاخر
عنه قابلا للعمل فيه لئلا ينتقض بنحو زيد ظني قايم غالب او زيد قايم
ظني غالب اذ المعنى ظني زيدا قايما غالب لانه يجب الالغا لان المصدر
لا يعمل فيما تقدمه ونحو ان زيدا اظن قايم وسوف اظن تضرب وجاني
زيد احسب عمرو فان الالغاء واجب لعدم صحة العمل فيما توسط فيه
ولكن مذهب البصري ان الالغا في ضرب احسب زيد عمرو واجب بل
يجوز ضرب احسب زيدا على ما في التسهيل فما في بعض الشروح ان
المراد المتوسط بين مفعوليها ليخرج عنه ضرب احسب زيد لان
الالغا فيه واجب من قلة التصفح على انه ينتقض بنحو بظن زيد ظانا قايم
اي فيما توسط بين معمول المفعول الثاني والمفعولين فان الالغا
فيه غير واجب بل جايز على ضعف ولك ان تريد بجواز الالغا ما يتم

يتم الوجوب ويقابل الامتناع فيستغني عن التقييد اذا توسطت اي
بين اجزاء الجملة او تاخرت عنها بخلاف ما اذا تقدمت على الجملة فان الالغا
غير جايز لعدم ضعفه بالتاخر وقيل جايز لان الفعل القلبي لخفا اثره
لا يخلو عن ضعف لكنه قبيح جا في الشعر ومنه لم يحزن نوك ماورد
بتقدير ضمير الشان بعد الفعل ليكون الجملة مفعوله الثاني او بتقدير
اللام قبل الجملة ليكون معلقا لا ملغى اذ حذف كل من ضمير الشان واللام
جايز في الضرورة ورجح التسهيل التاويل والرضي الالغاء لاستقلال
الجزئين اي جزئيهما توسطت فيه كلاما اي حال كونه كلاما بخلاف
باب اعطيت وبخلاف غير افعال القلوب مما كان مفعوله الثاني غير الاول
وبخلاف غير المتصرف من افعال القلوب على ما في التسهيل لكن قوله
لاستقلال الجزئين كلاما لا يفي بتصحيح الالغا فيها لانها مشتركة
بينها وبين غيرها مما يكون مفعوله الثاني عين الاول فلا بد من ضميمة ضعف
افعال القلوب وعدم الحاجة الى نصب الجزئين لمعرفة كونها من افعال
القلوب بخلاف الغير المتصرف فانها لكونها ظاهرة في غير معنى الفعل
القلبي يحتاج الى نصب مفعوليه ليعلم قصد الفعل القلبي منها واعلم
ان معنى زيد ظننت قايم بعينه معنى ظننت زيدا قايما فهو في المعنى متعلق
بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لضعفه وما قال الرضي ان معناه زيد في ظني
قايم والفعل في معنى الظرف يرده انه لا يصح في زيد قايم ظني غالب فلذا قال
معناه ظني زيدا قايما غالب ومنها اي من خصايصها انها تعلق اي
تجعل عاملا في محل جزئي الجملة او احدهما قبل الاستفهام الداخل على
الجملة او الجزء الثاني وتلغى بالنظر الى لفظي الجزئين في الاول وبالنظر الى لفظ الثاني
في الثاني فتقول علمت ازيد قايم وعلمت زيدا قايم هو ولا يجوز تعليقه
بالنسبة اليهما في الثاني كما قال البعض متمسكا بان الاستفهام
يسري في الجملة كلها لان النفي ايضا يسري مع انه لا يلغى الاول بدخوله
على الثاني اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قايم وقوله قبل الاستفهام

كما في بعض النسخ اولى مما في بعض النسخ تعلق بحرف الاستفهام لشموله علمت
ايهم عندك وعلمت غلام من ضربت بلا خفا **والنفي** بما وان ولا فيلغى
فيما بعدها النفي لفظا مفعولين كانا او ثانيا فقط **واللام** اي لام الابتداء
نحو علمت لزيد قايم لم يتعرض لان نحو علمت ان زيدا لقايم لان المانع من
العمل هو لام الابتدا التي كانت في اول الجملة وتاخرت الى الخبر لمجي ان حتى
لو لم يكن اللام لقيل علمت ان زيدا قايم بفتح ان فلا يكون علمت معلقا
فلا يبعد دخول هذه الصورة في قوله واللام والاظهر تقييد اللام لان
اللام المطلق في كلامه كانت مصروفة الى لام التعريف فاطلاقها
يوهم وقد اشار بقوله **ومنها** الى بطلان قول يونس انه يجوز تعليق
جميع الافعال نحو ضربت ايهم في الدار **مثل علمت ازيد عندك ام عمرو**
ويختص الاستفهام بالتمثيل اختيار هذا المثال مشعر بانه مال الى ما قال نعم
البعض انه لا يقع الا بعد القلب استفهام جوابه نعم او لا فلا يقال علمت
ازيد قايم وعلمت هل زيد قايم لانه من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين
وهو السوال بالهمزة وام المتصلة ولهذا قد اختص الدخول بالهمزة
ولا يقع هل بعده فكانه نبه بهذا المثال على ان موقع فعل القلب هذا
النوع من الاستفهام لكن لما كان [illegible] متمسكهم في ذلك ضعيفا حيث
قالوا انما لم يحسن علمت ازيد قايم لان المقصود افادة العلم بجواب
هذا السوال فكانه قال علمت جواب هذا [illegible] الاستفهام والمعلوم
يكون مضمون الجملة وجواب هذا الاستفهام نعم او لا وشي منهما ليس
جملة بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو فانه زيد عندي او عمرو
عندي اذ لكل يعلم ان جواب ازيد قايم ليس بمجرد نعم بل نعم توطية للجواب
وجوابه زيد قايم [illegible] رده الرضي واختار دخول افعال القلب على كل
استفهام فالاولى ان لا يعتد بما يشعر به التمثيل ويقال اختار
هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام وابعد من الاشتباه وكفى
به لان مقصوده تمثيل التعليق لا تمثيل كل قسم منه وههنا بحث

بحث شريف وهو انه لما كان يحصل علمت ازيد قايم علمت زيدا قايما
او انه ليس بقايم فاي شي يدعوا العاقل الى هذا التركيب والى ادخال
الاستفهام المفضي الى التكلف والابهام والجواب ان الداعي
اليه ما هو من دواعي الابهام مع تختص به وهو [illegible] افادة ان معلومه امرهم
امر يستفهم عنه ويسال تفهيمه وفيه من تشويق المخاطب
الى معرفته ما لا يخفى **ومنها** اي من خصايصها انه يجوز **ان
يكون فاعلها ومفعولها ضميرين** لا بد من قيد متصلين لانه مدار
الاختصاص والا فيعم كون الفاعل والمفعول ضميرين لشي واحد مع
انفصال احدهما صرح به الرضي وقيد في التسهيل لكن لم يخصصه
التسهيل بالافعال المذكورة في هذا الكتاب بل جعله من خواص
افعال القلوب الغير المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية وفقد وعدم
وخالفه الرضي وجعله من خصايص المذكورة في هذا الكتاب ولفظ
هب من غير المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية وفقد وعدم وكذا من
خصايصها كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين يكون احدهما
بعضا من الاخر صرح به الرضي نحو ما ورد في الحديث رايتنا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولا يبعد ان يتسامح في قوله **لشي واحد** بحيث يدخل فيه امثاله
فتامل **مثل علمتني منطلقا** وهذا البحث يشمل ما ذكره وهو انه لا
يجوز ان يكون الفاعل والمفعول متحدي اللفظ والمعنى فلا يقال
ضرب زيد زيدا قال الرضي والقياس جوازه في فعل القلب فيقال
ظن زيد زيدا قايما ولا يجوز في شي من الافعال كون ضمير الفاعل
المتصل متحد المعنى مع المفعول الظاهر فلا يقال زيدا ضرب بارجاع
ضمير ضرب الى مفعوله ولا زيدا ظن قايما ويجوز في افعال القلوب
كون مفعولها ضميرا منصلا مفسرا بفاعله دون غيرها فيقال ظنه
زيد قايما ولا يقال ضربه زيد ومما يهمك ان تعرف هو ان
افعال القلوب تدخل على الجملة المصدرة بان المفتوحة كثيرا كقوله

علمت ان زيدا قايم وهو كما تقول علمت قيام زيد لكن الثاني قليل والسر
فيه ان قولك ان زيدا قايم وان كان ماله قيام زيد لكن بينهما فرق
بتفصيل النسبة المتعلقة للعلم واجمالها والاول وفق بالتصديق
والثاني بالتصور وحينئذ تلك الافعال مكتفية بمفعول واحد
على مذهب سيبويه لانه حين نصب المفعولين ايضا لا ينصب عند
المحقق الا مفعولا واحدا هو مضمون الجملة فاذا وجد مضمون
الجملة بعينه لا يحتاج الى المفعولين والاخفش لما خفي عليه هذا التحقيق
قدر حين تعلقه بمضمون الجملة مفعولا فجعل علمت ان زيدا قايم في
تقدير علمت ان زيدا قايم حاصلا وكذا علمت قيام زيد واعلم انه
يستعمل القول بمعنى الاعتقاد الاعم من العلم والظن وظاهر كلام سيبويه
انه بمعنى الظن وبالجملة يجوز ان يلحق حينئذ بالظن في نصب المفعولين
مطلقا في لغة سليم ويشترط عند اكثر العرب ان يكون القول مضارعا
مخاطبا وقال الاندلسي منهم من يشترط المضارعة دون الخطاب
ومنهم من يعكس وقال ابن جعفر لا بد عند الاكثر من تقدم استفهام
متصل بالقول او منفصل بالظرف نحو اقدامك تقول زيدا ضاربا او بأحد
المفعولين نحو اجهالا تقول بني لؤي ولبعضها معنى اخر تتعدى
الى واحد وظننت بمعنى اتهمت اي وهمت في حقه شيئا وعلمت بمعنى
عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت لا اصبته على صفة
ولما كان هذه المعاني قريبة من المعنى المتعدى به الى المفعولين لان الاتهام
والروية والمعرفة من جنس العلم والوجدان هو الاصابة الا انه في المتعدي
الى المفعولين بمعنى الاصابة على صفة وههنا بمعنى اصابة نفس الشيء وعلى
التقديرين يستلزم العلم والمعرفة المقصودتين نبه على ان التعدية
الى المفعولين تارة والى مفعول تارة مع ظن وحدة المعنى فلا يرد ما ذكره
الرضي حيث قال بل كلها معنى اخر لا يتعدى به الى مفعولين
بل يكون لازمه او متعديا الى واحد الافعال الناقصة ما وضع

عاما؟

اي حاصلا زيد

قايما وابا المسوط
تقول زيدا م

بمعنى والى مفعول واحد
بمعنى اخر لئلا يتوهم ان
المتعدي الى
المفعولين
الافعال
الناقصة

وضع لتقرير الفاعل على صفة اي ما وضع باعتبار مادتها لتقرير
الفاعل على صفة والقرينة على ان التعريف باعتبار وضع المادة
ظهور ان فكما عرف الفعل بشي باعتبار الوضع من غير تعرض للزمان
ليس القصد الا الى التعريف باعتبار وضع مادته فلا حاجة الى تقييد
الصفة بان تكون غير مصدره كما في الرضي لاخراج الافعال
التامة لان الافعال التامة لم توضع بحسب مادتها للتقرير بل للحدث
والتقرير لا لزمان مدلول هيئتها وبهذا التحقيق تم ما ذكره السيد
السند في بعض تصانيفه انه لا حاجة الى تقييد الصفة بشي لاخراج
الافعال التامة لان الافعال التامة لم توضع [illegible]
[illegible] بل للتقرير والصفة لكن قوله بل للتقرير والصفة
نظر لان التقرير ليس مدلول المادة بل مدلول الهيئة والافعال الناقصة
لم توضع تمامها للتقرير بل للتقرير والزمان وبعد فيه نظر لان
الموضوع له في جميع الافعال الناقصة بحسب المادة ليس التقرير على صفة
فان اصبح وامسى واضحى وظل وبات مشتملة على اوقات مخصوصة
الا ان يجعل اللام للغرض ويراد ما وضع بحسب مادته لغرض تقرير
الفاعل على صفة وهذا ليشمل وقد نبه على ان مرفوعها يسمى فاعلا
كما انه فيما بعد حيث قال ويجوز تقدم اخبارها على اسمائها
على انه يسمى اسما وقال الرضي تسميته اسما اولى لانه اكثر
استعماله وقل استعمال الفاعل واما الخبر فلا يسمى مفعولا لئلا يتم
قولهم ان الفعل لا يتم بدون الفاعل ويتم بدون المفعول لكن قال في
التسهيل ويسمى المرفوع اسما وفاعلا والمنصوب خبرا ومفعولا
والتحقيق ان كونها افعالا ناقصة لنقصان دلالتها لانها
لا تدل على معنى في نفسها لان معناها النسبة بين الاسم والخبر والزمان
الذي هو قيد لهذه النسبة وشي منهما لا يفهم بدون الاسم والخبر
لكن ما ذكره النحاة في توجيه وصفها بالنقصان يفصح عن

الزمان جزء معنى الفعل فلا
يمكن ان يكون ما لم يدخل
فيه الزمان موضوعا
له للفعل م

للتقرير م
في م

المصنف م

الغفلة عن هذا التحقيق فان بعضهم قال ان وصفها به لا نه معناها الزمان دون الحدث بخلاف ساير الافعال على انه يتجه عليه انه لو كان تقسيم الافعال الى الناقصة والتامه بهذا الاعتبار لكان الافعال العارية عن الزمان حديرة بان تجعل ناقصة وبعضهم قال وصفها بالنقصان لان المركب منه ومن المرفوع مركب ناقص بخلاف ساير الافعال فجعل وصفه بالنقصان وصفا بحال المتعلق الذي هو المركب منه ومن المرفوع ثم نقصانها هل هو عارض او بحسب اصل الوضع حتى يكون حروفا عرفت افعالا لكونها في هيئتها ظاهر كلام النحاة الاول حيث لم يختلفوا الا في ليس باعتبار الحرفيه والفعليه فقال سيبويه والاكثرون انه فعل وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف والحاق الضمير به لمشابهته بالفعل في كونه ثلثيا حرف وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا وهي ثلثة اقسام منها هي ناقصة مطلقا ومنها هي ناقصة بشرط ما المصدرية وهذا التقسيم يقتضي جمع ليس مع راح الا انه رتب ترتيبا ينبني عليه قوله فيما بعد في تقسيم تقديم الاخبار عليها الا انه ينبغي جمع آض وعاد مع صار لانهما من ملحقاته وجمع غدا وراح مع اصبح وامسى لانهما من نظايرهما وكانه قصد الى تقديم الاصول على الملحق والواضح على الخفي وكون غدا وراح من الافعال الناقصة غير واضح لالتزام كون منصوبها نكرة فيشبه ان يكون حالا حتى نفى ابن مالك كونهما ناقصين لذلك كما نفى اسحر وافجر واظهر من الافعال الناقصة لانه دعوى من الفرا من غير ذكر حجه **وهي كان وصار واصبح وامسى وظل وبات وآض وعاد** كلاهما بمعنى صار وزاد ابن مالك آل ورجع وحال واستحال وتحول وارتد وصار مع هذه اللواحق تكون تامة متعدية بالى تقول صار زيد الى الفقر اي رجع اليه **وغدا** بمعنى كان في الغداة **وراح** بمعنى كان في الرواح وهما يكونان تامتين كقوله تعالى اغدوا على حرثكم اي امشوا في الغداة عليه ونحو راح الى بيته

على م

وما هي ناقصة بشرط تقدم النفي م

بيته اي رجع في الرواح الى بيته ولا يظهر وجه عدم تفصيل المصنف غدا وراح **وما زال** لا يستعمل الا ناقصا **وما برح** قد يستعمل تاما فيقال ما برح من مكانه **وما فتئ** ما زال ناقصا وهو مهموز وقيل بالياء ولم تسمع من كتب اللغة **وما انفك** وجاء ما انفك من هذا الامر وجعل ما زال كما زال وهو الاصل نوى لكن فرق الا انه علل علاوه قيل على سبيل الشذوذ وجاء فتاء وما افتا كما فتئ **وما دام** بمعنى ما برح وما فتئ كما برح الا انه ما فتئ اذا كان مما يتعدى بنفي [illegible] تقول ما فتئ في امر **وليس وقد جا ما جاءت حاجتك** بوقع حاجت على ان الخبر ما الاستفهامية قدمت للاستفهام وينصبها على انها خبر جاءت واسمها ضمير راجع الى ما انثت لكون ما عبارة عن الحاجة يعني قد يجي جا ناقصة لا مطردا وهل يجاوز هذا التركيب قال الاندلسي لا وقال المصنف جا الرقفين من هذا القبيل **وقعدت كانها حربة** ولا يجوز قعد كانها بالاتفاق وتردد المصنف في تجويز قعد كانه سلطان وتمام هذا التركيب ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة سمع من اعرابي والشفرة السكين العظيم والارهاف التحديد **تدخل** هذه الافعال **على الجملة الاسمية** التي لم يكن مبتداه واجب الحذف نحو الحمد لله الحميد فلا يقال كان الحميد ونحو نعم الرجل زيد فلا يقال كان زيد او لم يكن لازم التصدر كاسما الاستفهام والشرط فلا يقال كان من ابوك ولا عادم التصرف كما التعجبية فلا يقال كان ما احسن زيدا ولا لازم الابتدائية لكونه في المثل نحو اقطعن قطا اذا ولكونه بمنزلة الفعل ونحو ان تفعل فانه بمعنى ينبغي ان تفعل فلا يقال كان ذلك ينبغي ولكونه بعد اما زيد فقائم واذا المفاجاة نحو خرجت فاذا السبع فلا يقال فاذا كان السبع واقفا ولتضمنه معنى الدعا كسلام عليك ولم يكن خبرها جملة طلبية اذ لو كانت طلبية و[illegible] لم يكن تلك الافعال طلبية عند الحكم ثبوتها وان كانت طلبية فان كان طلب الافعال مخالفا لطلب الاخبار يلزم اجتماع طلبين مخالفين على امر واحد وان كان مساويا له لزم كون

لزم الناقض لدلالة الافعال على ثبوت الاخبار واستلزام كونها طلبية م

احد الطلبين عمشا وجعل الرضي قوله، وكوني بالمكارم ذكريني ضرورة
الشعر والتسهيل نادرا لاعطا الخبر حكم معناها لا لبيان ما هي عبارة عنه
يعني ليس المقصود بالافادة من لولاتها بل الاخبار وانما هي توابع الاخبار
تذكر لتحصيل حكم في الاخبار ولتفصيل الاحكام المفادة للاخبار هافصل
تلك الافعال فترفع الاول اي الجز الذي حقه ان يكون اوله وتنصب
الثاني مثل كان زيد قايما فيه امثلة للدخول والاعطا والرفع والنصب
فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دايما وهذا كان الاستمرارية
او منقطعا اي قابلا للانقطاع لان كان لا يدل على الانقطاع بل على المضي
مطلقا وقد يكون للاستمرار في جميع الازمنة الماضية قال ابن مالك
وتختص كان بمرادفة لم يزل وقال الرضي المراد ان لثبوت خبرها ماضيا
كان الثبوت في الواقع او منقطعا وفيه رد على من جعل كان للاستمرار
وكان الاولى ان يكتفي بقوله لثبوت خبرها لانه بصدد بيان احكام تعطى
هذه الافعال للاخبار ماضية كانت او مضارعا او امرا ولذا لم يقيد ما
سواها بالماضي وكانه خالف هنا التزامه فيما بعد لافادة ان كان يكون
للاستمرار او لرده وبمعنى صار وكون فيها ضمير الشان اي يكون في كان
بلا معنييه ضمير الشان وتقدم الظرف للحصر اي لا يكون في كان الناقصة
ضمير الشان لانه لا يوجد ضمير شان الابتدا في الحال وفي الاصل وفيه
رد على من جعل ما فيه ضمير الشان تامة وتكون تامة بمعنى ثبت
والمتبادر من ثبت ثبت في نفسه والا فكان الناقصة ايضا بمعنى ثبت
لغيره وكان التامة لا تدخل الجملة بل المفرد وزايدة اي فقط دون نفي
تصرفه فانه يكون زايدة لا في اول الكلام بل في الوسط وقد يكون
في الاخر وهو قسمان ما لم يفد شيا سوى التاكيد لتجرده عن الزمان
وجعلها زايدة ظاهر وما يفيد الزمان وتسميتها زايدة على سبيل
التشبيه بالزايدة في كونها غير عاملة وهل تزاد مع الفاعل
قال ابو علي لا وقال المبرد وسيبويه نعم متمسكين بقول الفرزدق

الفرزدق، اذا مررت بدار قوم، وجيران لنا كانوا كرام، وتجاب بان قوله
لنا خبر قدم والاصل جيران كانوا لنا كرام وفيه ان عامل الظرف اذا كان
من الافعال العامة واجب الحذف فلا يقال زيد كان في الدار وكاين في
الدار وصار للانتقال اي حكمه الذي يعطى الخبر كونه منتقلا اليه
وليس المراد انه مدلول صار الانتقال حتى يرد ما ذكره الرضي
ان هذا مدلول صار التامة ومدلول الناقصة كانه بعد ما لم يكن واصبح
واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها الاظهر لاقتران الخبر باوقاتها
ليكون الحكم الذي اعطته الخبر ظاهرا والمراد بالاوقات الصبح والمسا
والضحى دون الماضي لان الكلام في الحكم المشترك بين الماضي وغيره
وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات وظل وبات لاقتران
مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار مجردا عن الدلالة على الاوقات بقرينة
المقابلة بافادة اقتران مضمون الجملة باوقاتها وهما تمام اليوم والليلة
فمعنى ظل زيد نايما كان في تمام اليوم نايما وبمعنى صار مجردا عن زمانهما
لما مر قال تعالى ظل وجهه مسودا قال الرضي مجي بات بمعنى
صار محل نظر وقال ابن مالك يجي كان واصبح وامسى واضحى وظل
بمعنى صار وقال الاندلسي جا بات في الحديث بمعنى صار وهو ابن بات يده
وقال ابن مالك ظل بمعنى دام او طال تامة قال الرضي العهدة
عليه وقال الرماني بمعنى نزل ليلا تامة وقال الرضي بمعنى اقام
ليلا ونزل سوا نام اولم ينم وفي كلام مهمل ببيت وما زال وما
برح كفرح وما فتي وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله الصبوح
بالفتح الاخذ كذا في القاموس المراد هنا صلاحية الاخذ صرح
به الرضي ويلزمها النفي المراد بالنفي ما يعم النهي صرح به
التسهيل فتقول لا تزل قايما وذلك النفي في الماضي ولا في
الدعا ولم وفي المضارع لن وما ولا والاولى ان لا يفصل بينها
وبين النفي بلا وما بظرف وشبهه مع انه جاز في غيرها ذلك نحو

لا اليوم جئتني ولا امس ويجوز حذف النفي عن المضارع ويقدر
وكثر في جواب القسم نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف **وما دام** ما
مصدرية فما دام بمعنى الدوام المضاف الى [illegible] مضمون الجملة والمضاف
وهو الوقت محذوف فقولك اجلس ما دام زيد جالسا معناه اجلس
وقت جلوس زيد والظاهر ان دام يجرد عن الزمان الماضي ولذا
صح تقييد اجلس به **للتوقيت** اي لتعيين وقت شيء **بمدة** اي بزمان
طويل **ثبوت خبرها لفاعلها** فما دام يقتضي امتداد زمان ثبوت
الخبر للفاعل في القاموس المدة الزمان الطويل وما في دام حرف مصدر
وما في الصحاح وما قولهم ما دام فمعناه الدوام [illegible] لان ما
اسم موصول ولا يستعمل الا ظرفا كما يستعمل المصادر ظرفا ففيه بحث
تامل فيه انه لم يتبين مما ذكر حكم اكتسبه الخبر من ما
دام ما اكتسبه الشيء من التوقيت فينبغي ان يقول وما دام لتوقيت
خبرها لفاعلها مدة **ومن ثم** اي ومن اجل انه للتوقيت **احتاج الى**
كلام لانه ظرف وليس ما بعده كلاما تاما كما يكون غيرها **وليس لنفي**
مضمون الجملة حالا الاولى لنفي خبرها عن فاعلها لنظيرها عطا الحكم للخبر
وقيل مطلقا وهو مذهب سيبويه وابن السراج قال الاندلسي لا
تناقض بين القولين فان كونه للحال انما هو اذا اطلق وكونه لغيره
اذا تقيد بالغير فاذا فهم منه الحال اذا اطلق فهو للحال **ويجوز تقديم**
اخبارها كلها اي كل الافعال او كل الاخبار ويرجح الثاني ان الكلام
في الاخبار بالذات والاول ان التصريح بالشمول لانقسام تقديم
اخبارها على انفسها فالظاهر ان يكون لتعميم الافعال المقابل
لنفسها **على اسمائها** ولا يخفى ان هذا الحكم اعادة لانه سبق في خبر كان
ان حكمه حكم خبر المبتدا وتقديمه اكثر من تقديم خبر المبتدا عليه وهم
يلتفت الى خلاف ابن معط في خبر ما دام لغاية سقوطه وظهور كونه
غلطا والمراد جواز تقديم الاخبار من حيث انها اخبارها يعني لا
يمنع هذه الافعال من التقديم فلا توجيه اما لو عرض لنفس الخبر ما

ما يوجب البعد نحو كم كان مالك او ما يوجب التاخير نحو كان
عدوي صديقي فهو خارج عما نحن فيه فلا يرد انه لا يصح حمل الجواز
على الامكان لانتقاضه بالوجوب والامتناع ولا على الامكان العام الخاص
مقيدا بجانب الوجود لانتقاضه بالامتناع ولا مقيدا بجانب العدم
لانتقاضه بالوجوب **وهي** اي هذه الافعال **في تقديمها** اي الاخبار عليها
على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح مع راح **وقسم لا يجوز**
وهو ما في اوله ما غير الاسلوب ولم يقل وهو من زال الى ما دام يحي الا لا
الاختصار بل لانه لا يجري في لا يزال ولن يزال لانه معمول فعل فلم يتقدم لا
عليهما لانهما لا يقتضيان الصدارة انما يقتضيها ما وان
والمراد بقوله ما في اوله ما فما في حكمه من ان النافية فان قلت ما في اوله ما
القسم الاول ايضا اذا كان في اوله ما او ان لا يجوز تقديم اخبارها
عليه لاقتضاء ما وان الصدارة قلت مع ذلك يجوز التقديم
بالفصل بين النفي والفعل في غير هذه الافعال الاربعة نحو ما قائما كان
زيد لانهما لا يمنعان الفصل كلم ولن وانما امتنع الفصل في هذا
القسم لشدة الامتزاج وصيرورتهما مع الفعل بمنزلة فعل مثبت
نفيا انه خرج من القسم الاول نحو لن يزال ولم يزل مع انه منه وانهدم
الاختصار فالاختصر **وقسم يجوز** وهو ما ليس في اوله ما **خلافا لابن كيسان** الاحمر خلافا لابن
من البصريين حيث وافق الكوفيين في الحكم بالجواز **في غير ما دام** لانه
لبطلان النفي وصيرورة المجموع في معنى مثبت لم يمنع النفي من التقديم
وانما لم يجعل هذا القسم من المختلف فيه مع خلاف ابن كيسان لانه
اعتقد عدم الجواز وحكم بانه لا يجوز بخلاف المختلف فانه لا
حكم له فيه الا انه مختلف فيه اما ان الحق هو الجواز او عدمه
فليس بواضح عنده وليس لان ابن كيسان منفرد في الخلاف كذلك م
فلم يعتد به بخلاف المختلف فان الخلاف فيه بين كثيرين وفي
كل جانب كثرة لان ليس جوز التقديم فيه البصريون ومنعه

الكوفيون مع موافقة المبرد للكوفيين كما ان الكوفيين جوزوا
التقديم فيما نحن فيه ووافقهما ابن كيسان فان قلت لا
يختص منع التقديم بما دام بل كذلك القسم الاول اذا دخل عليه
حرف مصدر فتقول جلست ما كان زيد جالسا وان كان زيد جالسا
ولا يجوز تقديم الخبر على كان اصلا قلت ما يلزم ما دام ولا يلزم
حرف المصدر القسم الاول فلذا افترقا في الحكم بجواز التقديم
وعدمه **وقسم مختلف فيه وهو ليس** ويحذف خبر ليس كثيرا ومنه
انما يجزى الفتى ليس الجمل اى ليس الجمل جاريا وقيل ليس هنا للعطف
في حكم لا ويكون لليس ضمير الشان وليس بمشهور اضمار الشان
الا في كان وليس من هذه الافعال والا في كاد من افعال المقاربة
ويجوز الاخبار عن النكرة بالمعرفة فيهما نحو ولا يك موقف
منك الوداعا وليس ذلك الا للضرورة كما ادعاه الزمخشري
اذ لا ثاني الشعر ولا يك موقفي منك الوداعا على ما قال ابن مالك
وللزمخشري ان يقول مراد الشاعر انه لا يك موقف
من المواقف منك موقف الوداع اشارة الى انه لا يتحمل احد
وداعك ولا يستفاد هذا من موقفي ونحو ان اول بيت وضع
للناس للذى ببكة والاولى جعل ان مع الفعل اسما لهذا الباب
اذا دار الامر بينه وبين معرفة نحو ما كان حجتهم الا ان قالوا فانهم
حكموا بان جعل ان قالوا اسما اولى لان ان قالوا يشبه المضمر في انه
لا يوصف فهو اعرف من غيره بهذا وهذا وان كان وجهه
غير قوى لكنه امضاه ارباب التفسير في التفاسير وقد يحذف
لام يكن في الجزم ولا يكتفى بحذف الحركة لكثرة الاستعمال
ويونس جوزه مطلقا وخصه سيبويه بما اذا لم يلحق ساكنا
بعدها فلا يجوز عنده الحذف في لم يكن الذين كفروا ٥
افعال المقاربة اى الافعال الدالة على مقاربة اخبارها

جعله من متى

الاعتبار

افعال القلوب

اخبارها من فواعلها لوضعها لنفس القرب او لمعنى يستلزم القرب
فالموضوع للقرب كاد واوشك وكرب كعلم وضرب والم
يقال الم الغلام اى قارب البلوغ واولى والذى يستلزم
القرب ما يستعمل للشروع في الفعل وهو طفق كعلم
واخلولق فان رجا الشيء ينبئ عن قرب حصوله وبهذا ظهر
ان ما ذكره الرضى ان عسى واخواته لا يدل على القرب
ولا ما يستعمل للشروع ولا يوصف الشارع في الفعل بقرب
الفعل منه فلا يقال للشارع في الخروج انه قرب خروجه
ليس بشيء وقد اوضح وجه التسمية تعريفه بقوله **ما وضع لدنو
الخبر رجا** هو طمع المحبوب وقد يستعمل عسى في الاشفاق وقد
جمعها قوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان
تحبوا شيئا وهو شر لكم وقيل استعمال عسى في كلامه
تعالى بمعنى اليقين لانه احد استعماليه وقال الرضى انا لا
اعرف مجيئه بمعنى اليقين في غير كلامه تعالى وبالجملة لا
بد من ضم الاشفاق مع قوله رجا ليصير التعريف جامعا والمعنى
دنو رجا **او حصولا** اى دنو حصول بان نظهر باعتبار اسباب
حصوله سوى الشروع دنو الحصول **او اخذا فيه** اى شروعا
فيه اى دنو شروع فيه بان يكون الشروع فيه حاصلا كما يدنو **فالاول
عسى** ونظيره به **وهو غير منصرف** ولذا زعم الزجاج انه حرف واتصال
الضمير المرفوع به يزيفه كما ان اتصال الضمير المنصوب يقويه وجا
كسر سينها ان كان لمتكلم او مخاطب او غائبات واتصل به الضمير
المرفوع **نحو عسى زيد ان يخرج** منصوب المحل خبر عسى وفيه
اشكال لان عسى للرجا ولا يظهر له معنى يطلب فاعلا وخبرا فعسى
زيد بمعنى يرجى زيد وهذا لا يطلب خبرا فقيل ان يخرج
مفعول والمعنى قارب زيد الخروج كما ان معنى عسى ان يخرج زيد

وضرب وطفق
كعلم وجعل واخذ
وعلق كعلم وانشا
وهب وقام واقبل
وقرب فان الشرع
في الفعل يستلزم
القرب مع الحصول
للفاعل وما يستعمل
للرجا وهو عسى
وحرى كعلم صح

قال المتاخرون على
ان ان يخرج صح

قريب خروجه فهو لانه متعد وفيه ان عسى لم يجى بمعنى القرب
والقرب يستفاد من الرجا وقيل ان يخرج بدل فالمعنى يتمنى زيد
خروجه وفيما ذكر المتاخرون جعل تلك الافعال على نحو واحد
فالمقصود من الكل قرب الخبر فالمراد بيرجى زيد انه قرب حصول
امر منه فقوله ان يخرج خبر عن عسى بتضمينه معنى كان
فكانه قيل يتمنى زيد كاينا ذا خروج ففى الحكم بكونه ذا خروج مبالغة
فى القرب وكذا كاد زيد يخرج فى معنى قرب زيد من الخروج كاينا
يخرج وهكذا اخذ زيد يخرج معناه شرع فى الخروج كاينا يخرج
ولو ضمن معنى صار لكان احسن وعسى ان يخرج زيد مثل بمثالين تنبيها
على استعمال عسى كونه عامل الرفع والنصب وكونه عامل الرفع فقط
بان يكون ان يخرج زيد فاعل عسى ولا يكون له منصوب وحينئذ لا
يجوز حذف ان يكون قوله وقد يحذف ان من احكام المثال
الاول وكان المناسب تقديم على المثال الثانى او تنبيها على انه
يجوز تقديم الخبر على الاسم فى هذا الباب وانه لا يجوز تقديمه على
الفعل كما يجوز فى كان لضعف هذه الافعال حيث كان ايراد الخبر
لها بتضمين كان وحينئذ قوله وقد يحذف ان مشترك بين
المثالين والتنبيه على تقديم الخبر على الاسم غير مختص بعسى كما يتبادر
قال الرضى يحتمل عسى ان يخرج زيد ان يكون من باب التنازع
وان يكون العمل للثانى كمذهب البصرى وان يكون للاول على مذهب
الكوفى لكن فى قولك عسى ان يضرب زيد عمروا يتعين اعمال الثانى
اذ لو اعمل الاول لوقع الاجنبى وهو زيد بين صلة ان وفيه انه لو لم
يصح اعمال عسى فى زيد لم يصح ان يكون من باب التنازع لانه يكون
فيما اذا جاز عمل كل منهما فى المتنازع فيه مع ثبوته فى مكانه فلا يجوز
هذا التركيب للزوم الاضمار قبل الذكر فى غير باب التنازع والمستعمل
كاد تقول كاد زيد يجى وقد تدخل ان تشبيها بعسى ويلزم هذه

باب

اجزاء
انما

هذه الافعال المضى الا كاد واوشك فانه يستعمل مضارعهما وتقدم اسم
فاعل كاد واوشك نحو فموشكة ارضنا ان تعود خلاف الانيس
وحوشا يبابا واذا دخل النفى على كاد فهو كالافعال فى انه
يصير منفيا وقد يكون المقصود عسر وقوع الفعل مع تبعده عن
الوقوع فمن الاول قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون ومن
الثانى قوله تعالى لم يكد يراها وقيل يكون للاثبات مطلقا
اما فى الماضى لئلا يكون قوله تعالى وما كادوا يفعلون منافيا
لقوله تعالى فذبحوها اذ لا يمكن تحقق الذبح بدون القرب منه واما
فى المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذى الرمة لم يكد لذلك لتنبيه على انه
تزول حب رسيس الهوى وقول ذى الرمة ذلك وتغييره لم يكد بقوله
لم اجد وقيل فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال الاولى
فى المضارع ليشمل الحال تمسكا فى الدعوى الاولى بقوله تعالى وما
كادوا يفعلون وفى الدعوى الثانية بقول ذى الرمة اذا غير الهجر
وفى رواية النائى المحبين لم يكد رسيس الهوى اى راسخ الهوى يريد
نفسه من حب مية يبرح اذ المعنى على انتفاء المفارقة من حب مية مع
بعدها عن الوقوع وانما جعلنا الكلام دليلين نشرا على ترتيب اللف
لا دليلا واحدا على مجموع الدعوى لاقتضا اعادة البا فى قوله وبقول
ذى الرمة ذلك ولما كان الجواب عن التمسك بقوله وما كادوا يفعلون
ظاهرا اذ البعد عن الفعل فى وقت لا ينافى الفعل فى وقت اخر وكان شعر
ذى الرمة دليلا على بعض ما يحتج من قوله فهو كالافعال لم يشتغل
بدفع تمسك مخالفه ومما يقال ان ذا الرمة غير شعره بعد لا
يعارض صدور الشعر عنه لانه من اهل اللسان ولا يكاد يخفى عليه استعمال
لم يكد حتى يحتاج فى معرفة فساد استعماله الى تنبيه من غيره له على انه
ان خطاه بعض لم يغفل عن التغيير وقال بديهته كانت خيرا من تامله
ويمكن ان يكون التغيير لايهامه قصد عسر وقوع المفارقة كما هو احد

الذى وقع وقد يكون
المقصود عدم وقوع
الفعل

بيان
صدور

معنى النفي في كاد ويكون اعتراض الشاعر عليه فتح هذا الإبهام وحينئذ
يندفع تخطئته في التعبير **والثالث جعل وطفق وكرب واخذ**
وهو مثل كاد يتبادر منه الاستعمال الشايع لكاد وقد عرفت ان
كرب من قبيل كاد وشك **واوشك وهو مثل عسى** مع ان في وجهيه
تقول اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد **وكاد في**
الاستعمال الشايع وانما صرح بقوله في الاستعمال لئلا يتوهم التشبه
بهما في المعنى لكن التوهم بعيد واعلم انه لا بد ان يكون فاعل خبر
هذه الافعال ضميرا عايدا الى اسمها فلا يقال عسى زيد ان يقوم
غلامه الا ان يكون الفاعل الظاهر مع مسند في قوة فعل مسند
الى الضمير نحو عسى زيد ان يخرج نفسه فان قوله نفسه في معنى يموت وقد
يحذف الخبر ان علم نحو قوله فطفق مسحا اي يمسح مسحا حذف لدلالة
المصدر عليه **فعلا التعجب** يظهر وجه التسمية من التعريف **فعلا التعجب**
والتعجب انفعال النفس يعرض عند ادراك امر خفي سببه ولهذا قيل
اذا ظهر السبب بطل التعجب واشار بقوله فعلا التعجب الى رد من
قال هما اسمان تمسكا بتصغير افعله منهما **ما وضع** اي فعلان وضعا
لانشاء التعجب وخرج بقوله لانشاء التعجب تعجبت وعجبت مما هو ليس للانشاء
وليس فعل التعجب كلها منحصرا في فردين كالشمس المنحصر في فرد بل منحصر
في نوعين ومنوّع بعد انحصاره في فردين لو قال فعلا التعجب ما افعله
وافعل به لكان اخصر اذ التحديد لانضباط الجزئيات المتكثرة المتعسر
الضبط فقط لا انه لو قال كذلك لكان علمت بما اكرم زيدا واحسن
بزيد امر انفصيره حسنا فعلا التعجب وما وضع لانشاء التعجب قد يكون
فعلا وقد يكون غيره نحو ناهيك به ولله دره واها له ويا لك
رجلا وكاليوم رجلا وويله رجلا ولفظ ما وان كان بعينها لكن بحث
الفعل خصصه نعم يدخل فيه نحو فاتله الله من شاعر وقولهم لا شلّ

شلّ عشره ولا بقيه اخراجه عن التعريف بارادة ما وضع بهيئته لانشاء
التعجب وقاتله الله من شاعر وضع للتعجب بخصوص مادته وليس هيئته
مجردة عن تلك المادة مفيدة للتعجب وقوله **وهما صيغتان**
اوله صيغتان لا يقتضي حصر فيه بل يجوز ان يكونا مشتركين بينه وبين (الصيغتين)
غيره كما عرفت والمراد بالصيغة هنا الهيئة الحاصلة من تقديم
الحروف وتاخيرها ومقارنة الزايد والحركة والسكون ومقارنة كلمة
ما قبله ومنصوب بعده على نحو اعتبار الصيغة في تعريف العدل
حيث جعل مقارنة الاسم بكلمة من في اخر من جملة الصيغة **ما افعله**
وافعل به ولا يحذف همزة افعله الا في الخير والشر فيقال ما خيره وما (ماخيره وماشره في)
شره كما يقال في افعل التفضيل خير وشر لكن الاخير والاشر (في افعل التفضيل)
نادر وخيره وشره في هذا الباب نادر **وهي غير متصرفة** بجعل الماضي
مضارعا والمذكر مؤنثا وتغيير الافراد الى احد مقابليها وتبديل
كلمة ما الى ما يرادفها وباعلال حرف العلة المقابل للعين فيقال ما
اقوله لا ما اقاله وبالادغام في افعل به فيقال اشدد به لا اشد به لكنه
يتصرف بالادغام في ما افعله وننبه بقوله **مثل ما احسن زيدا واحسن**
بزيد على ان الضمير غير ملتزم ولذا لم يقل واحسن به مع سبق ذكر زيد
ولما جوز تغيير الضمير بعد الحكم بعدم التصرف خاف توهم جواز التغيير
بالتقديم والتاخير والفصل فصرح بنفي هذا التصرف ايضا الا انه
لم يراع حسن الترتيب حيث فصل بين المثالين وقوله ولا يتصرف
فيهما بقوله **ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل** وهذا مستغنى
عن الشرح بما عرفت من التفضيل ولم يقل ولا حذف لانه تحذيف
الياء من افعل به ان كان ثابتا على انه وان كان هو القياس والتعجب
منه ان كان معلوما فقول ما احسن زيدا وما اكرم واحسن بزيد
واكرم ولا يخفى انه يفهم مما ذكر انه يبنى مما يبنى منه افعل التفضيل

وهذا مستغن عن الشرح بما عرفت من التفصيل ولم يقل ولا حذف لانه
يحذف البا من افعل به ان كان مجرورها ان وان كما هو القياس والمتعجب
منه ان كان معلوما فتقول ما احسن زيدا وما اكرم واحسن بزيد
واكرم ولا يخفى انه تفهم مما ذكره انه يبنى مما يبنى منه افعل التفضيل وليس
كذلك لا يبنى ~~منه افعل التفضيل~~ الا من فعل ماضوي مثبت ولا يخصه لازم
افعل التفضيل ومن اعتذر بان قصرها يبنى منه على ما يبنى منه افعل
التفضيل دون العكس فلا يتصور شيء بما لم يلتفت اليه والاصل بناؤه
للفاعل وقد يبنى للمفعول نحو ما اعذره وما اشهى الطعام ويتوصل
للمبني للمفعول بما اشد ونحوه وايراد الفعل المجهول مصدرا بالحرف المصدري
منصوبا او مجرورا فيقال ما اشد ما ضرب زيد واشدد بما ضرب زيد
ولا يقال ما اشد ضربه **ويتوصل في المعنى الممتنع بمثل ما اشد استخراجه**
واشدد باستخراجه قد نبه بالمثالين على وجوب الادغام في افعله وتركه
في افعل به وذلك التوصل واجب في الممتنع بما شاركه الى الوجوب
الامتناع فاغتنم هذه الجوائز ويجوز التوصل في غير الممتنع بل ربما
يجب بالتوصل عن بنا افعل او افعل به فيقال ما اشد سكره وما اكثر قعوده
او جلوسه او فعله وفعلته ولا يقال ما اقعده وما اشكره وما اجلسه وما
اقتله **ولا يتصرف فيهما** اي في صيغتي التعجب **بتقديم ولا تاخير** يعني
وقوع كل جز في موضعه يلزم محذورا ان تقدم او تاخير وليس تقديم
احسن على ما او قيل احسن ما زيدا ممنوعا لاستلزامه تاخير ما يجب
تقديمه لانه تقديم ما يجب تاخيره وبهذا اندفع ما قال الرضي ان كلا
من التقديم والتاخير يستلزم الاخر فمعنى يكتفى ببعض ما جا ولم
يحتج في دفعه الى الاصغاء الى من قال لدفعه ما شاء **ولا فصل واجاز**
المازني والجرمي وابو علي **الفصل بالظرف** والمنع مذهب الاخفش والمبرد والفرا
والمراد بالظرف ما يعم الجار والمجرور نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز
ابن كيسان الفصل بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفه زيدا
ويفصل بكان لا غير من الافعال الناقصة بين ما والفعل نحو ما كان احسن

احسن زيدا وهي زايدة وفايدتها التنبيه على انه لم يزل الحسن المتعجب منه
الى الان والفصل باصبح وامسى لا يتجاوز المسموع وهو شاذ نحو ما اصبح
ابردها والضمير للغداة وما امسى دفاها والضمير للعشية **وما**
ابتدا اي مبتدا نكرة عند سيبويه **وما بعدها الخبر** ويجوز في التعجب
كون المبتدا نكرة كما يجوز في الدعا وقد يقال هو من قبيل شر اهر
ذا ناب فيكون المعنى ما احسن زيدا الا شي مجهول لا شي معلوم ويزيفه
انه لم يستمع كون ما التامة مبتدأ في غيره **وموصولة عند الاخفش** عنده
والخبر محذوف واجب الحذف مثل التقدير ما احسن زيدا شي عظيم
ونقول ما احسن زيدا شي مجهول ليكون المعنى ما كان عند سيبويه على
وزيف بان وجوب حذف الخبر من غير ما يسد مسده لم يوجد في غيره
وقال الفرا وابن درستويه ما استفهامية ونيفه الرضي بانه
نقل من الاستفهام الى التعجب ونقل الانشا الى الانشا محال ويستبعد
عليه ان الاستفهام للتعجب كثير ويدفعه انه لا نزاع في التجوز بالا ستفهام
عن التعجب انما الكلام في نقله الى التعجب بحيث يكون معنى الاستفهام
مهجورا وبهذا اندفع ايضا ان كون ما استفهامية ينافي
كون الفعل للتعجب لان التعجب يستفاد من كلمة الاستفهام فتامل **وبه**
فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل فمعنى احسن بزيد احسن زيد
بمعنى صار ذا حسن والامر يكون بمعنى الخبر في هذا الباب وفي جواب
الشرط نحو من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا ويزيفه اي فيمده الرحمن له مدا
ان زيادة البا في الفاعل قليل كهمزة الصيرورة في الافعال **مفعول به**
عند الاخفش جعل الرضي والتسهيل الكون مفعولا به مذهب الفرا
والزمخشري وابن خروف **والبا للتعدية او زايدة** جعل الرضي زيادة
البا مذهب الفرا والزمخشري وابن خروف وكونها للتعدية مما رجحه
الزجاج لجعل الهمزة للصيرورة فيكون المعنى صير زيدا احسنا ويشكل
على التعدية بانه كيف صح افراد حسن وتذكيره مع المخاطبة

ومع المتعدد ويندفع بان صيغة التعجب غير متصرفة وانكر الزجاج ٢ خلاف
المخاطب فانه خطاب للجنس اي يا حسن احسن بزيد قال الرضي
فيه تكلف وسماجة واعلم انه لا ينصب فعلا التعجب المفعول المطلق
لانهما لعدم التصرف فيهما صارا كالجامد لا مصدر له ولا يذكر
للمستتر فيه شي من التوابع واجاز قوم ان تذكر التوابع له بعد
المنصوب لئلا يلزم الفصل افعال المدح والذم اي افعال
بعضها للمدح وبعضها للذم يكشف عن هذا المعنى تعريفه ولو لا ان
مقصوده بيان ماهية افعال المدح والذم وكان مقتصرا على
ضبط احادها لقال افعال المدح والذم نعم وبئس وساء وحبذا
لان فعل المدح هذه الاربعة لا غير وهذه الاربعة فعل المدح لا غير
ما وضع لانشاء مدح او ذم فخرج ما يمدح به تجوزا نحو شرف زيد
مقصودا به المدح وما هو للاخبار عن المدح او الذم نحو مدحت وذممت
فمنها نعم بكسر النون وسكون العين وهو مغير نعم كعلم وجاء
كسر الفاء اتباعا للعين ومنها القراتان في نعما هي بكسر الفاء وفتحها
ولا يجوز اسكان العين ما وقد يستعمل نعم بفتح الفاء وسكون العين ومنه
قراة ابن وثاب عن الشواذ فنعم عقبى الدار وجاء اللغات الاربع في بئس
على ما في المتن الكن لم يات في القران الا مكسور الفاء ساكن العين على ما في
الرضي والاظهر الاخصر ان تقول فمنها نعم وبئس وساء وشرطها مكان
[illegible] وشرطها ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى
المعرف بها بواسطة او بدونها نحو نعم غلام الرجل ونعم غلام غلام الرجل ولو
اعتبر نعم في المعرف باللام بان يراد المعرف باللام بواسطة او بغير واسطة
لاستغنى عن قوله او مضافا الى المعرف بها واختلف في التعريف باللام فقيل
تعريف الجنس من حيث هي وقيل تعريف الاستغراق وقيل تعريف العهد
الذهني والى الاخير ذهب المصنف ورد الرضي كونه للاستغراق بانه لا
صحة وضع كل موضع اللام ولا يصح ان يقال نعم كل رجل ولو كان المراد

المراد ذلك لصح التصريح به قلت ما ذكره مشترك بين الثلثة اذ
لا يصح نعم جنس الرجل ولا جنس الرجل في ضمن فرد ما والحق انه يصح الحمل
على الاستغراق بادعا ان الممدوح بمنزلة افراد الجنس والجنس ادعا
انه متحد مع الجنس لا مغايرة بينهما اصلا والجنس في ضمن فرد ما
باعتبار انه الجنس في ضمن اي فرد فرضه العقل اذ لا فرد له الا اياه
فاي فرد فرض فهو هو او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة لفظا
نحو نعم رجلا او تقديرا نحو نعم في والضمير مفرد مذكر غالبا اتفاقا
وقد يونث فيقال نعمت امراة والتانيث اهون من التثنية والجمع
والتمييز مطابق للمقصود خلافا للجزولي او بما ولم يكتف بقوله او
مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مع ان ما داخلة فيها لانها نكرة
منصوبة محلا ليفيد ان ما في نعما يعظكم به ليس فاعلا لنعم بل تمييز
لضمير مبهم فيه رد لما ذهب اليه سيبويه والكسائي ان ما ما
معرفة بمعنى الشي المعرف باللام ولذا صار فاعلا لنعم ووجه الرد
انها بمعنى المعرفة التامة لم تثبت في غير هذا الموضع ويلزم جعل
نعما يعظكم به بمعنى نعم الشي شي يعظكم به فيلزم حذف موصوف
الجملة وهو قليل او جعل يعظكم به جملة معترضة لبيان استحقاق
الشي المدح وهو تكلف فما ذكره الزمخشري واحد قولي ابي علي مذهب
الفارسي قال انها نكرة منصوبة المحل مميزة اما موصوفة بالجملة
نحو نعما يعظكم به وبئسما اشتروا به انفسهم او غير موصوفة
نحو فنعما هي ولا يجوز ذكر شي من التوابع لهذا الضمير ولا يجوز
التاكيد المعنوي لفاعل نعم وبئس وساء مطلقا في النعت خلاف
وقال الضمير المبهم بلا تمييز ومنه قوله عليه السلام
من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت اي فهو الخصلة الحسنة ونعمت
خصلة وقد يجي التمييز مع الفاعل الظاهر للتاكيد عند المبرد وابي
علي قال فنعم الزاد زاد ابيك زادا ونظيره في قوله تعالى التمييز

ذر زرعها سبعون ذراعًا وفي صدق تعريف التمييز على زاد نظر
وقيل نعم خليل زيد فالنعم ونعم فارس حامل وقال فنعم صاحب
قوم لا سلاح لهم وجوز المبرد والفارسي جعل الموصول الجنسي
وهو ما لا يقيد صلته تعيينًا تخصيصًا فاعل نعم وندر الفصل
بالمخصوص بين نعم وتمييز الضمير فيقال نعم زيد رجلًا وندر
نحو من يقوم نعموا قومًا ونعم بهم قومًا بزيادة الكاف المخصوص
تشبيهًا له بالمتعجب منه ومنه الحديث نعمّا بالمال الصالح للرجل
الصالح وندر نحو عبد الله زيدٌ وبئس عبد الله امًا يجهل العلم فاعلًا
وقد يؤنث نعم وبئس مع تذكير الفاعل لتأنيث المخصوص فيقال
نعمت الانسان هند **وبعد ذكر المخصوص** لانه للتفسير بعد الابهام
فلا بد ان يكون بعده والمراد بكونه بعده ليس كونه بعده بلا واسطة
لينتقض بنعم رجلًا زيد قال الرضي وقد يتقدم المخصوص على
نعم وبئس معمولًا للابتداء او لبعض نواسخه نحو اذا ارسلوني عند تقدير
حاجة اسامر فيها كنت نعم الممارس او بعد فاعلها مبتدأ او خبر
مبتدأ لا يظهر او اول معمولي افعل ناسخ نحو يمينًا لنعم السيدان وجدتما
على كل حال من سحيل ومبرم فقوله **وهو مبتدأ ما قبله خبر او خبر
مبتدأ محذوف** على اطلاقه غير صحيح كما انه وله وبعد المخصوص
كذلك والفاعل الضمير مبهم لا يرجع الى المخصوص سواء كان مبتدأ
او لا وسواء كان مقدمًا او موخرًا ورابط الجملة بالمبتدأ ادعا كون فاعله
ضميرًا مبهمًا كان ومعرفًا بالمعاني [illegible] لئلا يشتغل المخصوص
وما يقال لام التعريف قائم مقام الضمير ليس بشيء لانه انما يكون
رابطًا لو كان للعهد وجاعلًا للاسم الظاهر عين المخصوص على انه لا يصح
في الضمير **وشرطه مطابقة الفاعل** الظاهر ان المطابقة مضافة الى
الفاعل ولا يظهر مطابقة الفاعل المفسر الضمير وتمييز الضمير لئلا ينتقض

بعض بنعم رجلين لزيدان **وبئس مثل القوم الذين كذبوا
وشبهه متأول** اما بحذف المضاف عما يتوهم مخصوصًا او بجعله
صفة ما اضيف اليه الفاعل وتقدير المخصوص فيكون التقدير
بئس مثل القوم مثل الذين او بئس مثل القوم الذين كذبوا مثل
هولاء المذكورين هذا ما اتحد كلهم فيه وههنا بحث شريف كرلا
يجوز ان يكون المخصوص مطابقًا لما اضيف اليه الفاعل لانه يزول ابهام
الفاعل بتعيينه فلا مانع ان يكون السوال عنه ولو قلت المخصوص مبتدأ
ما قبله خبر فلا مانع ايضًا لان الجملة كما ترتبط بما يتحد مع الفاعل ترتبط
بما يتحد مع ما اضيف اليه الفاعل فيقال مثل هولاء المذكورين كان
المال مثل هولاء المذكورين بئس مثلهم **وقد يحذف المخصوص** لم يقل
وقد يحذف بالضمير على طبق الاحكام السابقة لانه قصد مطلق المخصوص
لا خصوص مخصوص نعم وبئس اذ قد يستغنى عن مخصوص حبذا بذكر
التمييز نحو باسم الاله وبه بدينا ولو عبدنا غيره شقينا فحبذا ربا
وحب دينا اي حبذا ربا الاله او بدليل غيره كقوله لولا الحيا
وربما اي حبذا حالي ولذا لم يذكر حذف مخصوص حبذا وكونه الى
والمخصوص مبتدأ ما بعده خبره ليستغنى عن بيان اعراب مخصوص حبذا
لكان انسب **اذا علم** اما بلا استدعي مقامه **نحو نعم العبد** اي ايوب
لان الكلام فيه **ونحو فنعم الماهدون** اي نحن وما يجعل صفة مقامه
نحو نعم الصديق حليم كريم اي رجل حليم كريم ونحو نعم الفتى تجعت
به اخوانه يوم البقيع حوادث الايام اي فتى تجعت **وما مثل بئس**
لم يقل مثل نعم تنبيهًا على انه فعل الذم كبئس لكن هذا يكون حسنًا لو
فرق بين نعم وبئس ويستعمل استعمال بئس ونعم فعل الحسن اصليًا
او منقولًا كرموا وفضوا مستعملًا في مقام التعجب فيقال حسن الرجل
زيد وفضوا الرجل زيد **ومنها حبذا** وهو مركب من
حب وذا اسم اشارة مبهمة كضمير يكون فاعل نعم وحب هذا لازم

لنقله من حَبَّ على وزن ضَرَبَ متعديًا الى حَبُبَ على وزن حَسُنَ فصار
بمعنى حبيبًا ولا يستعمل بعد النقل الا للمدح او التعجب ويدغم
باسكان الباء الاول اما بحذف حركته او نقله الى الحاء لكن
لا يستعمل مع ذا الا مفتوح الحاء صرح به التسهيل **وفاعله ذا**
لا المرفوع بعد ذا كما ظنه قوم لتوهم ان حبّ ذا بتمامه فعل لان
شدة الامتزاج جعلها كلمة واحدة وغلب الفعل المقدم على
الاسم وازال اسميته **ولا يتغير** يستوي فيه المونث والمثنى والجمع
مع خلافها **ويعد المخصوص** بعدية مطلقة ولا يجوز تقدمه على حبذا
راسًا **واعرابه كاعراب مخصوص نعم** في انه على احد الوجهين وليس بكونه
خبر حبذا كما ظنه المبرد وابن السراج ومن وافقهما الظنا ان
شدة امتزاج حب مع ذا جعلها اسمًا لغلبة ذا لشرفه على الفعل
فصار مبتدأ فلا تدخل النواسخ مخصوصه ويدخل لا على حبذا فصار
كبئس **ويجوز ان ياتي قبل المخصوص او بعده تمييز او حال على وفق
مخصوصه** وفي كلا الحالين متعلق بذا لا بالمخصوص **هذا** اخر شرح
قسم الافعال • من مواهب من اعان البال • وايد في حل الاشكال
وحرك اللسان بحسن البيان واحسن المقال • نساله وهو جدير بالسؤال
ان يجعل صدورنا لجمع المعاني من احسن الظروف • ويوفقنا لختم كتابنا
باحسن شرح لبحث الحروف • اللهم كما انعمت ادم • وكما رزقت اتمم •

الحرف

الحرف ما دل على معنى في غيره وقد عرفت ما يتعلق به في
اول الكتاب وصدره **ومن ثم** اي من اجل عدم الدلالة الا على معنى في غيره
احتاج في جزئيته لما يفاد به شيء كلامًا كان او غيره كما يذكر في مقام
التعداد فيقال زيد عمرو وغلام زيد غلام مع عمر ورجل على السطح ولهذا
لم يقل في جزئيته للكلام فمن قيده فقد بعد عن تحقيق المقام **الى
اسم او فعل** على سبيل منع الخلو والا فربما يحتاج اليهما لانه ربما يدل
على معنى في الكلام كحرف الشرط والتحضيض فانه يدل على معنى متعلق

متعلق بالنسبة الكلامية بين اسم وفعل فيحتاج في جزئيته الى الاسم دون
الفعل لانه احتاج في جزئيته الى الاسم لانه اخذ مدلوله ابدًا منسوبًا فلا بد
له من منسوب اليه لا يكون الا الاسماء والاسم لم يحتج في جزئيته الى شيء
من الاسم والفعل لان الاسم يكون منسوبًا ومنسوبًا اليه فلا يحتاج في
جزئيته الى القسمين الاخرين **وقد رتب** المصنف رحمه الله
مراتب الخواص اقسام الحرف ترتيبًا انيقًا بالتنبيه عليه حقيقًا
لكونه خفيًا دقيقًا فقدم العوامل في الاسماء ومنها العامل بالاصالة
ثم ما يشبه العوامل في اقتضائه كون ما بعده مشاركًا لما قبله
في الاعراب ثم ما يشبه الحروف المشبهة في التحقيق والتنبيه
ثم ما يشبه ذلك القسم من حروف النداء ثم ما يشبه كلها الحروف
المشبهة في التحقيق والاثبات وبعضها بعضها في اللفظ ثم
حروف الزيادة التي بعضها عاملة ثم ما توافق بعضها في اللفظ من
حرفي التفسير ثم ما توافق ذلك في اللفظ من حروف المصدر ثم ما
يوافق بعض حروف المصدر في لزوم الفعل من حروف التحضيض ثم
حرف التوقع الذي تناسب حروف التحضيض في التوقع لان المحضض
احيانًا يتوقع منه الفعل ثم حرفي الاستفهام اللذين منهما هل التي بمعنى
قد في الاصل ثم حرف الشرط الذي كالاستفهام لها صدر الكلام
ويخرج الجملة عن كونها متعلق الاعتقاد ثم حرف الردع الذي
يوازن اما ثم تا التانيث التي لا تختص بحال الوقف والوصل ثم التنوين الذي
يلحق بالاخر كتاء التانيث الا انه يلحق اخر الاسم ثم نون التوكيد التي
تلحق اخر الفعل ويشبه بعضه التنوين **وقد اعجب** حيث جعل في
اخر الكتاب ما هو ابتكول في الاخر وختم بما هو للتاكيد لان المتعلم يحتاج
حين الفراغ الموجب للاعراض عما قاسى مشقة في تحصيله الى تاكيد
في المحافظة عليه واعجب من ذلك انه ختم على قوله الفا وهو على صورة

الانا

وفعل يعني ان احتياج
الحرف ليس امرًا اتفاقيًا
كاحتياج الفعل في
جزئيته الى الاسم ح

بعضه م

حروف الجر

الالف المذكور لما اشتهر من ان المشتق يجب ان يكون حرفا والتكرار يجب
ان يكون الفا حروف الجر لم يعرف في هذا القسم الا حروف الجر
والتنوين لانه لا يمكن معرفة الحروف بالتعريف بل لا بد من التعداد ولا
يظهر وجه لتخصيصها بالتعريف ما وضع للافضا بفعل اي لغرض
ايصال الفعل وشبهه او معناه اي معنى الفعل وقد عرف الرضي
بين شبه الفعل ومعناه وانه كثيرا ما يكتفي بذكر الفعل عن ذكر
شبهه ولك ان تدرج شبه الفعل في معناه على عكس ما وقع
في تعريف الفاعل من ادراج معنى الفعل في شبهه وانما جعلنا
اللام تعليلا لا صلة الوضع لان الايصال ليس ما وضع له حروف الجر
كما يظهر من بيان معانيها وفسرنا الافضا بالايصال مع ان معنى
الوصول لتعديتها هنا بالبا الى ما يليه ضمير الفاعل الى ما الموصولة ه
والمفعول الى ما الموصولة ولك العكس باذنى الفطنة ولا ينتقض
التعريف بحروف العطف مثل جاء زيد وعمرو فانه يوصل جا الى عمرو لانه
لم يوضع لغرض الايصال بل الجمع وانما يلزم الجمع في بعض المواد ايصال
الفعل ومعناه الا ترى انه لا ايصال في عطف الجملة على الجملة وهي من
والى وحتى وفي والبا واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه وعن
وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشى وعدا وخلا ولما كان يتوجه على تعداد
المصنف تلك الحروف انه فاته حسن الترتيب اذ ينبغي جمع الوحدانيات
ثم الثنائيات ثم الثلاثيات ثم ما زاد وجهه في شرحه بان العشرة
الاولى في اصل وضعها باعتبار ما يناسب المعنى الحرفي لم تكن الا حروفا
والخمسة التي تليها مشتركة بين الاسم والحرف والثلثة الاخيرة بين
الفعل والحرف واحترز بقوله في اصل وضعها عن على فانه مشترك بين
الاسم والفعل والحرف لكن ذلك الاشتراك عارض بعد الوضع
لان على حرف الفه اصلية واسما وفعلا الفه في الاصل واو فلم يكونا في

في الاصل على لفظ على واحترز بقوله باعتبار ما يناسب المعنى الحرفي
عن نحو من فانه امر من مان يمين وعن لفظ في فانه امر من وفى
يفي وبعد تصحيح كلامه على هذا الوجه لا نجد محصلا لما
قال الرضي وفيما قاله نظر لان علا الاسمية اذا اضيف الى
المضمر تقلب الالف يا تشبيها بعلى الحرفية نعم يتجه عليه ان حاشا
وعدا وخلا الفعلية لا تشارك الحرفية في اصل الوضع لاصالة الف
الحرفية وانقلاب الف الفعلية عن واو ويا الا انه بالغ في التكلف
لدفعه فقال لما تضمنت الفعلية معنى الاستثناء اشبهت الحرف
في عدم التصرف فصارت كانها لا اصل لالفاتها قال الرضي هذا
عذر بارد اقول ومع ذلك يتجه عليه انها لما اشبهت الحرف
نزلت منزلة ما اختص بالحرف فاقتضى ذلك جمعها مع ما لا يشترك

من

فمن يعني اذا عرفت حروف الجر اجمالا فتفصيلها ان من للابتدا اي لابتدا
الغاية اي الامر الممتد فان الغاية كما تاتي بمعنى النهاية تاتي بمعنى الامر
الممتد والامر الممتد الذي من تفيد ابتداه اعم من ان يكون
ممتدا بنفسه او منشا لامر ممتد نحو خرجت من الدار فان الخروج وان
ليس ممتدا لكن يترتب عليه امور ممتدة كالسير والجلوس الى غير ذلك
ومذهب البصري انه لابتدا الغاية في غير الزمان نحو سرت من البصرة
وهذا الكتاب من زيد الى عمرو وعند الكوفي انه لابتدا الغاية مطلقا
زمانا كان او مكانا او غيرهما والمرجح المويد باستعمال العرب مذهب
الكوفي ولقد احسن المصنف حيث قال للابتدا فحذف الغاية
لاشتهار الغاية في النهاية فيلتبس المقصود لقصد تعميم الابتدا واصل
من عند الفرا منا لما راى استعمال بعض العرب منا وكان المصنف جرى
في من بمعنى القسم مكسورة الميم ومضمومتها على انها مخففة ايمن وعين
كما قيل فلم يجعل القسم من معانيها وهي للقسم مختصة بلفظه
الرب كما ان تا القسم مختصة بلفظ الله وشذ تربي وترب الكعبة

ومن الله والتبيين اى لاظهار المقصود من مبهم قيل لا يكون الا
مستقرا وعلامته صحة وضع الذى مقامه نحو فاجتنبوا الرجس
الذى هو الاوثان ونقض هذه العلامة بقولك عندي
ثوب من خز حيث لا يصح وصف النكرة بالذى من صنو العطف
لان المقصود صحة وضع الذى مقامه واداء مؤداه بكلمة الذى ٥
وذلك لا يقتضى انه يعطى مقتضاها الا ترى انه لا يصح المفرد بعد
الذى فيذكر مبتدا بعده ولم يكن بعد من ولا يصح التقدم على
المبين فلا يقال اجتنبوا من الاوثان الرجس اذ المقصود
ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا فانه اوقع في النفس فلا وجه لتقديم التفسير
فحمل المقدم على المبهم ما امكن على التبعيض كما في اخذت من المال
ما يكفى ويقدر مبهم قبل المجرور ويجعل المبهم المتاخر عنه عطف
بيان المحذوف فيقال التقدير اخذت شيئا من المال ما يكفى كذا في الرضي
فما قيل ان من في قولنا علم من البيان ما لم نعلم لبيان ما لم نعلم لا يصح
فان قلت قد شاع مثل انا من خطه في روضة وانا من حكايته
في حرم قلت جعل الرضي من هذه تجريدية تعليلية اى انا من اجل
خطه في روضة لئلا يلزم تقديم البيان على المبين والتبعيض اي
بيان ان ما قبلها بعض من مجرورها اما مذكورا او مقدرا نحو اخذت
شيئا من الدراهم او اخذت من الدراهم وعلامته صحة وضع البعض
مقامه ولا يلزم ان يكون ذلك البعض اقل من النصف لانه يرده ما
ذكر واعلم انه يصح رد جميع معانى من الى الابتدا بتكلف ويسعى
في الاجتناب من التكلف بثبوت معان اخر لها ذكرها في التسهيل اما
حقيقة او تجوزا فلا وجه لاهمالها والتعليل نحو من اجل ذلك كتبنا
والبدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة اى بدل الاخرة والمجاوزة
نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله اى عن ذكر الله والاستعلاء
نحو نصرناه من القوم اى عليهم والفصل وهى الداخلة على ثانى من

من الاوثان فانه يصح فاجتنبوا الرجس صح م

اخذت من الثلثين عشرين ومن عشرة تسعة كذا في الرضي ولعل من قال ذلك قال انه اقل من النصف فلا يرده ٥ ٩ ٥ ٤

من المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح ومعنى الباء نحو ينظرون
من طرف خفى ومعنى في نحو اروني ماذا خلقوا من الارض وزائدة
عطف على خبر من في غير الموجب اى في الكلام الغير الموجب
على طبق قوله فيما سبق ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد الا
في كلام غير موجب اذ في غير الكلام الموجب داخلة على نكرة اما العموم
النفى ورفع احتمال عدمه كما في ما جاءني من رجل فانه بدون من
يحتمل مجيء اكثر من رجل احتمالا مرجوحا ومعها لا يحتمله واما التاكيد
العموم نحو ما جاءني من احد فان ما جاءني احد نص في العموم وزيادة
من لتاكيد وزيادته في المبتدا والفاعل والمفعول كثير وقد
تزاد في الحال كقراءة زيد بن ثابت ما ينبغى لنا ان نتخذ من دونك
من اولياء على صيغة المبنى للمفعول خلافا للكوفيين والاخفش في
اشتراط الشرطين استدلالا بما اشار الى دفعه بقوله وقد كان من
مطر وشبهه متاول بما يخرجه عن زيادة من في غير الموجب وعن دخول
الزائدة على غير النكرة بجعل من للتبعيض او بيانا للمبهم محذوف
اى قد كان شيء من مطر والمراد بشبهه يغفر لكم من ذنوبكم وقد يجاب
عن قولهم قد كان من مطر بانه في حكم غير الموجب لانه جواب
عن قول السائل هل كان من مطر وعلى هذا فالمراد بغير الموجب اعم من
غير الموجب حقيقة او حكما ونحو نقول ولو لم يتاول هذا
التركيب لم يرد نقضا لان قاعدة الحذف لا تنتقض بما لا يطرد والى
لانتهاء الغاية في الزمان والمكان وغيرهما اتفاقا والاكثر عدم دخول
الابتدا والانتها في الحكم وقد يدخل بقرينة وبمعنى مع قليلا [illegible]
والاشبه ان المعية مآل تقدير الانضمام فقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم في تقدير منضمة الى اموالكم ويكون للاختصاص
نحو الامر اليك اى لك كذا في التسهيل والاظهر انه في تقدير مفوض
اليك وفيه وبمعنى في نحو هل لك الى ان تزكى اى هل لك رغبة في

حتى

ان تزكى ولا يبعد ان يقدر هل لك ميل الى ان تزكى وتفرد الفرا
بانبات الزايد وحتى وجا في لغة هذيل بمعنى الالدال وفي ا
ابن مسعود ليسجننه عتى حين كذلك اى كالى بمعنى انتها الغاية
يرشد اليه اسم الاشارة للبعيد ومعنى انتها الغاية انه ينتهى به
الحكم ولا يتجاوز او ينتهى عنده ولا يصل اليه والاول اكثر على
عكس ما في الى وجعل الرضى اكثرية الاول منشا لتوهم المص
ما ذكره بقوله وبمعنى مع كثيرا والا فهو لا يكون بمعنى مع
والقياس ان يكون الحكم يكون الى بمعنى مع قليلا ايضا وهو ما
من دخول ما بعدها فيما قبله الا انه لم يذكره الرضى ويختص
بالظاهر فلا يدخل على المضمر بخلاف الى وحتى العاطفة والاستينافية
فتقول جانى القوم حتى انت وراكب القوم حتى انت راكب ومن
الابتدائية الداخلة على المضمر قوله واكفه ما يختشى ويعطيه
سوله والحقه بالقوم حتاه لاحق اي حتى هو واذ قد يحذف
واوهو في الشعر نحو فبيناه نسرى البيت وليس حتى في البيت جارة
كما وهم المبرد فخالف كما اشار اليه بقوله خلافا للمبرد والا لم يكن
لرفع لاحق وجه ومن شبه المبرد ما يجاب عنه بانه شاذ فمن قال
بان ما تمسك به المبرد فهو شاذ فقد قال تصفحه وحتى تكون بمعنى
كى بخلاف الى ولا تدخل الا المضارع فتقول اسلمت حتى ادخل
الجنة ولا تقول اسلمت حتى دخول الجنة صرح به الرضى وقال
لا يدخل حتى الا على اخر جزء او ما يتصل به فلا يقال اكلت السمكة
حتى وسطها بخلاف الى وانكره ابن مالك وكانه مذهب المصنف
وفي الرضى انه يقوم المجرور بالى مقام الفاعل فيقال قيم اليه دون
المجرور بحتى فلا يقال قيم حتى زيد وفي للظرفية اي بجعل
الشي مستقر الشي ومحله اما حقيقة نحو زيد في الدار والما في الكوز

في

الكوز او تشبيها وتنزيلا نحو نظرت في الكتاب لتنزيل احاطة
الكتاب بالنظر منزلة احاطة الظرف بالمظروف ولجريان
هذا التشبيه في جميع مواقع في انكر الرضى مجيئها لغير
الظرفية لكن المصنف لما لم يسلك ذلك المسلك قال
وبمعنى على قليلا والمثال المشهور له قوله تعالى لاصلبنكم في
جذوع النخل لم يحسن كتفا بما ذكر اذ يكون للتعليل نحو لمسكم
فيما اخذتم وللمقايسة نحو قوله تعالى فما متاع الحيوة الدنيا
في الاخرة الا قليل وللمصاحبة نحو فادخلوا في امم اي معها
وبمعنى الباء نحو فلان بصير في القضا وبمعنى الى نحو قوله تعالى
فردوا ايديهم في افواههم والباء للالصاق الاظهر للصوق فان
قولك بزيد دا معناه لصوق الداء به لا الالصاق ولو جعلت
الالصاق مستعملا في افادة اللصوق فكان اللام للغرض لا يلائم
قوله والاستعانة الى غير ذلك والمراد باللصوق اعم من اللصوق
حقيقة او تنزيلا ليصح في مررت بزيد فانك لم تلصق بزيد ولا
ممروك لكنك تنزيله كمال قربك به في المرور بجعل مرورك
او نفسك ملصقا به والاستعانة هذا اخص من السببية فانه
لا استعانة في ابرد الماء بالبرد الا ان يراد بالاستعانة اعم منها حقيقة
او حكما فعبارة التسهيل حيث قال السببية اسد وقد يكون
للسببية للعلة وهي التي عبر عنها التسهيل بالتعليل نحو انكم
ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل اي لاتخاذكم والمقابلة نحو بعت هذا
بهذا اقول الرضى اي اشتريته بمبدلته به وجعل التسهيل البدل
عديل المقابلة ومثل بالمأثور ما يسرني اني شهدت بدرا
بالعقبة اي بدلها والظاهر انه تحت المقابلة والتعدية اي يجعل
الفعل متعديا وتغييره باحداث التصيير في مفهومه من اللزوم
الى التعدى وقد عرفت اختلافا في مفهومه بين المبرد وغيره

الباء

له

في بحث المتعدي وهذه التعدية تفرد بها الباء من بين حروف الجر وللتعدية
معنى آخر هو ايصال مفهوم الفعل الى شيء بواسطة حرف الجر فيعم حروف
الجر كلها في الصحاح كل فعل لا يتعدى فلك ان تعديه بالباء والالف
والتشديد فيقال طار به واطاره وطيره وهذا يدل على ان
التعدية بهذه الامور مطردة لكن في الرضي ان التعدية بالزيادة موكول
على السماع ومن تقييد التعدية بالزيادة يفهم ان التعدية بالباء غير
موكول بالسماع والظرفية اختار على ان يقول وبمعنى في اشعارا
بانه حقيقة فيها اذ جعله بمعنى حرف آخر يفيد التجوز ولم يذكر القسم
بلا تكرير وتأتي بمعنى عن نحو فاسأل به خبيرا وبمعنى على نحو ومنهم من
ان تأمنه بقنطار اي على قنطار وبمعنى من التبعيضية نحو عينا يشرب
بها عباد الله كذا في التسهيل وجعله الرضي في هذه الآية بمعنى من لكن
قال قيل جاءت للتبعيض نحو قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم قال ابن
جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل تورده الفقهاء ومذهبه
انها زائدة لان الفعل يتعدى الى مجرورها بنفسه هذا كلامه فكانه
اراد بمعنى من الابتداء وزائدة كي ايته سبقت بلا زيادة في الخبر
في النفي بما وليس دون ان واختلف في لا التبرئة تمسكا بقوله لا خير
بخير بعده النار وقال الرضي والاولى انها بمعنى في والاستفهام
بهل اي صورة الاستفهام من غير ارادة الاستفهام بل لارادة النفي
وحينئذ الكلام في معنى النفي فان هل زيد بقائم للتقرير في معنى
ما زيد بقائم ليقر المخاطب بما يعلم قياسا فاطلاق القياس لا يخلو عن
الالتباس ومن قال كان زاد الاستفهام والنفي المعهودين في
هذا الباب في اصطلاحهم المشهور تكلم بالهندي ونحن لسنا
ممن نعرفه ووقعت اي في غير الخبر المذكور سماعا وفيه ان كثيرا
منه قياسي من نوع كفى ومنتصرا ومفعول علمت وعرفت وجهلت

وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست وحسبت مثلا ثم
السماعي منه ما هو كثير وهو المفعول به نحو ولا تلقوا بايديكم الى
التهلكة ونضرب بالسيف ونرجو بالفرج ومما هو قليل من نوع
هي ان مع ما تعلق به نحو الا هل اتاها والحوادث جمة بان امرأ
القيس بن تملك بيقرا وخبر لكن ويضمر كثيرا مع الله في
القسم فيقال الله تعالى لافعلن بالجر اي بالله وشاذا قليلا
في غيره كقول رؤبة خير بالجر لمن قال له كيف اصبحت

اللام

نحو بحسبك زيد قد عرفت حاله والنفس بعينه اي النفس بنفسه واللام
للاختصاص كل ما هو على حرف واحد فحقها الفتح وعدل عنه
في عوامل الجر الى الكسر لموافقة معمولها الا الكاف لجعلها موافقة
لكاف والا الواو والقسم لثقل الكسر عليها والا التاء لانها بدل كالواو
فجعلهما متوافقين والا اللام الداخلة على المضمر الذي هو غير ياء
المتكلم والداخلة على المنادى ويكسر معه في لغة خزاعة وقد يفتح
قيل ان المضمر ولعل الفتح مع جميع المظهرات والاختصاص عبارة عن
اضافة وارتباط للشيء بمجروره اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او
التمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو الجل للفرس او النسب
نحو الابن لزيد فدخل في هذا اللام لام الملك والتمليك والاستحقاق
والنسب وليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله
مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص والتعليل
اي جعل ما بعده علة لما تعلق به نحو ضربته للتاديب وخرجت
للمخافة وزائدة ومنها اللام المقوية للعمل زيادة قياسا في المفعول
المقدم على العامل نحو للرؤيا تعبرون وشرط التسهيل ان يكون
متعديا الى واحد دون اكثر وفي مفعول الاسم نحو انا ضارب
لزيد وضربي لزيد حسن وفي مفعول المحذوف نحو يا لزيد هذا عند
التسهيل وعند الرضي انها لام الاختصاص قال التسهيل ٥

صح
قال الزمخشري الباء للالصاق
او في التشبيه والقسم والزائد
منه والتعدية والمصاحبة
مغني

والزيادة في غيرها سماعي وبمعنى عن مع القول نحو قال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرًا ما سبقونا اليه اذ لم يكن اللام بمعنى عن لقيل ما سبقتمونا فان قلت لا معنى للفصل بين معانى اللام بذكر الزائدين قلت جعل الزائدين في سلك اللامات السابقة للاطلاق بخلاف ما ذكر بعد الزائدين فانه مقيد وبمعنى الواو في القسم مبدل الواو وبمعنى الواو للتعجب اي فوقت التعجب ولو قال وللقسم لكان اخصر الا انه اراد التنبيه على انه معنى مجازى وانه مشارك الواو في اقسام القسم دون التاء والباء وفي التسهيل جعله لمجرد التعجب قال الرضى اراد بالتعجب الامر العظيم الذى يستحق ان يتعجب منه وقال لم يثبت لام التعجب الا في القسم وقول من قال انه في لايلاف قريش للتعجب ضعيف وقد يجيء بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اي استمع الله من حمده انتهى وفي التسهيل وتكون بمعنى في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة اى في يوم القيمة وبمعنى عند نحو كتب لخمس خلون وبمعنى بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس اى بعد دلوكها وبمعنى على نحو يخرون للاذقان سجدا اى عليها وبمعنى من نحو قوله لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيمة افضل اى منكم ورب ولغاتها وهى ثمانية على ما في الرضى ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة مع التاء المفتوحة وبدونها وفتحهما مشددة ومخففة وضمهما مخففة مع سكون الباء وروى في التسهيل سكون التاء وفي حواشيه سكون التاء مع تخفيف الباء ايضا ورب ساكنة الباء بوجهين فهذه اثنا عشر وكون رب حرفا مذهب البصرى والمعنى لا يساعده لان اقتضاء رب عامله الى مجرور لا يعقل ولا يعرف له معنى صحيح لان رب رجل لقيته ان جعل لقيته عامل رب فلا معنى لتوسط رب بينه وبين مجرور لانه وجد مفعوله بنفسه

بنفسه وان جعل صفة لرجل ويقدر له عامل فان قدر كما قدر المصنف بان التقدير رب رجل لقيت حصل الا انه ربما يظهره ففيه ان رب رجل في المعنى فاعل حصل ولا معنى لتوسط رب بينه وبين رجل كرم فالحق مع الكوفى حيث ذهب انه اسم مضاف كما ان نقيضه وهو كم كذلك فهو اسام مرفوع ابدا على انه مبتدا لا خبر له على ما حققه الرضى لانه نظير اقل رجل يقول كذا في التقليل فكما انه لا يطلب خبرا لا يطلب رب وقد مر شرح اقل رجل يقول كذا في بحث المسند اوما على نحو كم في الاعراب ففي رب رجل لقيت منصوب بلقيت وفي رب رجل لقيته مرفوع مبتدا للتقليل اى لانشاء وهو جواب لسؤال محقق كان يقول لك احد ما لقيت رجلا فيقول رب رجل لقيته يعني لقيت شيئا وان كان قليلا او مقدر بان يعلم القايل ان المخاطب ينكر ملاقاته لرجل ولكونه جوابا لنفي الفعل في الماضي لا يكون فعله الا ماضيا هذا اصل وضعه لكنه كثر استعارته للتكثير بتنزيل الكثير منزلة القليل لنكتة كان يستعمل في الصفات الحميدة لممدوح يجعل المدايح الكثيرة له بالنسبة الى كماله قليلا وشاعت الى ان صارت حقيقة عرفية في التكثير ومجازا في التقليل فلو قيل ورب للتكثير لكان انسب من قوله للتقليل ولا يبعد ان يجعل قوله للتقليل اعم من التقليل الحقيقى والتنزيلى فيستوفى معنى رب بتمامه لها صدر الكلام لانها للانشاء فهو مثل كم يستحق الصدر وقيل كما ان النفى له صدر الكلام كذلك الدال على القلة لان القلة بمنزلة النفى مختصة بنكرة او ما في حكمها الا ان الضمير المبهم كالنكرة ولا يبعد ان يجعل دعوى الاختصاص منبهة على قلة الضمير حتى كانه ملحق بالعدم ووجه الاختصاص بالنكرة انها المحتملة للقلة والكثرة فيحتاج الى التقليل موصوفة لان الوصف معين لرفع التقليل على الاصح

وهو مذهب المبرد وابن السراج وابي علي الفارسي وخالفهم
الاخفش والفرا وجماعة والصفة قد تحذف بقرينة وهي اما جملة
فعلية او اسمية او ظرف وصفة مشتقة وفعلها يعني لا يكون ه
متعلقه الا فعلا ماضيا لما عرفت محذوف لانه لكونه جوابا لسوال
محقق او مقدر يستغنى بفعله لذلك السوال غالبا قيد المحذوف
وقد تدخل على مضمر مميز خلافا للكوفيين فانهم جعلوه راجعا الى ما في
السوال والتزموا المطابقة والاوفق بايراد التمييز اعتبار البصري
مميز بنكرة منصوبة مطابقة للمعنى ولابد من ذكر هذه
الصفة لتتضح قوله في مطابقة التمييز والضمير مفرد مذكر خلافا
للكوفيين في مطابقة التمييز ويلحقها ما الزائدة الكافة فلا تدخل الا
على الجمل فقوله فتدخل على الجمل بيان للوجوب ولو اريد ما مطلقا فان
كانت كافة فتدخل على الجمل وان كانت زائدة فتدخل على الاسم ويجر
نحو قوله ربما ضربة بسيف صقيل فقوله فتدخل على الجمل بيان
الجواز والجمل التي تدخل عليه ربما فعلية عند سيبويه ووقوع
الاسمية شاذ والتزم ابو علي في قول وابن السراج كونها ماضوية وكلما
وقع مضارع يوول بالماضي والمشهور عدم تاويل المضارع وهو
قول لابي علي والجزولي بقوله تدخل ربما على مطلق الجمل ه
وكان اطلاق المصنف لاختياره قوله وواوها تدخل على نكرة موصوفة يعني
لا يشارك رب في الدخول على مضمر مبهم سبق وفي الباقي يشاركها
فلا يرد انه لا معنى للاكتفاء بهذا من احكام واو رب نعم استعمال
كلمة الاختصاص انسب بهذا المقام وترك قوله على الاصح يشعر بان
وجوب النكرة الموصوفة هنا متفق وكون واو رب هنا حرف جر
مذهب الكوفي والمبرد فانهم يقولون انها كانت حرف عطف ثم
صارت بمعنى رب فعملت عملها وعند سيبويه انه حرف عطف فقدر
بعده رب كما يقدر بعد بل وبعد الفا الجزائية لشرط محذوف مع

محذوف مع بقاء عمله وذلك في الشعر خاصة وبعد هذه الحروف
قياس وبدونها شاذ واختار المصنف مذهب الكوفي لان
حذف حرف الجر مع بقاء عمله نادر و[illegible] جعل الواو عاطفة كثيرا ما
يحوج الى تقدير معطوف عليه بتكلف ولا تدخل على هذه الواو
حرف العطف رعاية لاصلها وقد تدخل على واو القسم لانها لم تكن في
الاصل عاطفة وواو القسم كان الظاهر ذكر باء القسم في بيان الباء وذكر
الواو والتاء مع الباء الا انه دعا جمع الواوين الى تاخيره الى هذا
المقام وكون التاء بدلا منه الى ذكرها مع الواو وكونهما بدلين
عن الباء الى ذكرها في هذا المقام على ان بيان الفرق بينهما يدعو
الى الجمع بينهما انما تكون عند حذف الفعل لكثرة استعمالها في القسم
اكثر من اصلها فاستغنى بظهور كونها للقسم عن ذكر فعل
القسم لغير السوال فلا يقال والله اجلس وقوله لغير السوال
[illegible] خبر مبتدا محذوف اي هو لغير السوال وليس متعلقا
بقوله يكون والا لكان خبر كلام دخل عليه انما فيصير
التقدير لا يكون عند حذف الفعل الا لغير السوال وهو فاسد
مختصة بالظاهر والتاء الذي ذكر في التعداد مثلها في الاختصاص
بحذف الفعل وبغير السوال مختصة باسم الله وانما خصصنا المراد
بالمماثلة لان بيان الاختصاص باسم الله مغن عن بيان الاختصاص
بالاسم الظاهر والمراد باسم الله هو لفظ الله فمعنى قوله تعالى
على ما في بعض النسخ تعالى عن صفات اسماء المخلوقين ولك
ان تريد بالله ذاته وتريد بالاسم فيشمل العلم وحينئذ فقوله تعالى
بمعناه المتعارف والباء اعم تحققا منهما اي الجميع اي في العامل فانه
يكون محذوفا ومذكورا وفي المدخول فانه يكون الاسم الظاهر
وغيره وفي الجواب فانه يكون للسوال وغيره وليس المعنى
انه اعم في حذف الفعل لكون حذف الفعل فيه اكثر وهكذا

قوله [illegible] تعميم [illegible] بغير السوال [illegible] على الظاهر [illegible] في حذف الفعل

وهو فاسد وانما قال في الجمع لان الاعمية لا تفيد كونه اعم
في الجميع بل يحقق بانفا احتصاص واحد وكان يكفي ان يقول
اعم من الناو لو قال والبالا اختصاص فيهما لكان اوضح ويلتقي
في الصحاح تلقاه استقبله اي يستعمل الجواب القسم باللام اي
مع اللام وفي القاموس تلقاه الشي لقاه اليه اي يلقى الجواب الى
القسم مع اللام والمآل انه يجاب القسم باللام اي لام الابتدا
وهي اللام المفتوحه وبكسره بعض العرب مع المضارع في جواب
القسم وهي تكون في الجمله الاسميه المثبته والفعليه التي فعلها
مضارع مثبت ويؤكد بالنون ان دخل اللام على نفس المضارع الاستقبالي
الا نادرا ولا يكتفي عن اللام بالنون الا في الضروره والتي فعلها مضارع
حالي يكون باللام من غير النون لانه لا يدخل الا المستقبل والمقصود منع
كون الحال جواب القسم وان لم يدخل اللام على نفس المضارع يكتفي
باللام نحو لالى الله تحشرون ونحو ولسوف يعطيك وان كان
فعلها ماضيا غير متصرف او في معنى التعجب او في معنى المدح يدخلها
اللام والا فلا بد مع اللام من قد او ربما او بما بمعنى ربما واذا
اكتفي باللام فقد مقدرة لان اللام لا يدخل الماضي المجرد عن قد
اذا كان متصرفا لا في معنى المدح والتعجب ولا يكتفي بقد الا اذا طال
القسم او كان في ضرورة الشعر نحو قوله تعالى قد افلح من زكاها
لم يات باللام لطول القسم وان في الاسميه المثبته وقد يجمع بين ان
واللام نحو والله ان زيدا لقايم ولا تستغني الاسميه عن اللام
وان من دون اسطالتها الا نادرا كقول ابن مسعود والذي لا اله غيره
هذا مقام الذي انزلت فيه سورة البقرة اي لهذا فحذف اللام للطول
وقد قيل والله زيد قايم وحرف النفي اي ما وان ولا في الاسمية والفعليه
الاستقباليه والحاليه عند غير المبرد والماضويه لكن الماضي ينقلب في
الجواب مع لا وان مستقبلا فلذا لا يتكرر فيه لا وجوبا كما يجب تكريره
في الماضي الباقي على مضيه في غير الشعر ومنع الرضي وقوع لم ولن

ولن في جواب القسم وجوز التسهيل على سبيل الندرة ومنه
قول ابي طالب • والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوارى في
التراب دفينا • وحكى الاصمعي انه قال لاعرابي الك بنون فالا
نعم وخالقهم لم يقم عن مثلهم منجبه • ويحذف اداة النفي مع المضارع
المجرد عن التاكيد كثيرا مع • واو القسم وقلما مع حذف
وقد يحذف مع الماضي عند القرينه ويكثر عند تقدم النفي على القسم
نحو لا والله ضربتني اي لا ضربتني ويحذف من الاسميه عند القرينه كما في
التسهيل وانكر الرضي الحذف عن الماضي والجملة الاسميه هذا كله
اذا لم يكن الجواب شرطيه امتناعيه فانه لا يصدر الا بلو او لولا نحو
قوله • فبالله لولا الشهود وعيشهم اذا الملانا جوف جوانبهم دما •
ونحوه • والله لولا الله ما اهتدينا • اوطلبا فانه يصدر في الطلب بفعله
او باداته او بالا او بلما بمعنى الا ويحذف جوابه الجواب معروف وهو مقابل
السوال وانما سمي المقسم به اما لان القسم كالسايل يطالب من
المقسم به فيجيب بذكر سواله واما لان المقسم به جواب سايل او منكر
محققا او مقدرا فلذا تؤكد بالقسم ازالة لشكه او انكاره ولهذا علم
اخر اذا اعترض القسم اي حال بين اجزا ما يدل عليه من اعتراض الشي في
الطريق اذا وقع فيه ما يمنع السلوك وحال بين طرفي الطريق وتقدمه
اي القسم ما يدل عليه تنازع فيه اعترض وتقدم والا مر بيانك
في العمل وهذا مع كونه بيان قاعدة لحذف جواب القسم دفع ما
يتجه على ما سبق من انه يتخلف في مثل زيد والله قايم فانه لم يلق
القسم بان والله وكذا في زيد قايم والله فدفعه بان الجواب محذوف هنام
وما يوهم انه جواب دال على الجواب اذا القسم لا يعترض ولا يتاخر
عن الجواب ولهذا خص هذا الحذف بالبيان مع ان لحذف الجواب
مواقع منها تقدم بعض حروف الاجابة على القسم نحو اليس هذا بالحق
قالوا بلى وربنا ومنها ان يجي بعد الجمله القسميه ما يدل على الجواب

نحو والفجر وليال عشر فان جوابه وهو لتعذبن محذوف بقرينه الم تر
كيف فعل ربك الاية ومنها الاكتفا بمعمول الجواب عنه نحو يوم ترجف
الراجفة اى لتبعثن ويحذف القسم ايضا مواقع وهو ان يدل معمول
القسم على القسم كعوض فانه لاشتماله على التاكيد وكثرة استعماله
مع القسم يدل عليه فيقال لا ابتدئ عوض ولكونه دالا على القسم
ربما يتقدم على عامله ليقوم مقام القسم فيقال عوض لا يتنك مع ان
معمول الجواب لا يتقدمه وكذا معمول الموكد بالنون ومنها ان يقوم
جير مقام القسم يقول جير لا فعلن ومنها ان يكون الجواب
موكدا بالنون ولا يكون لايراد النون جهة صحة سوى كونه جواب القسم
نحو لاتينك فانه لا بد من تقدير القسم ومنها الاغنا بلا جرم عن
ذكر القسم فانه كثيرا ما يكتفى به فيقال لا جرم لا فعلن ولما وفقنا
بجعل هذا المقام ذا حظ كامل رايتنا ان نتمه بذيل ذايل مملو من
بيان ما يقسم به اغنا لكل سايل وبالله التوفيق فانه معنى كل عامل

اعلم انه مما جعله سيبويه من حروف القسم من الله مكسور
الميم ومضمومها وهى مختصة بلفظ الرب وقد يدخل اسم الله مضموم
الميم والنون او مكسورهما او مفتوحهما لاتباع النون الميم فى الاولين
وبالعكس فى الثالث بعد فتح النون لالتقا الساكنين وبعض الكوفيين
جعل مضموم الميم مقصورا يمن الله ومكسوره مقصور يمين الله وبين
ان ايمن مختص بلفظ الله والكعبة ومن بلفظ الرب وعمين
غير مختص وانه لا وجه لبنائه لان اختصار المعرب لا يوجب بناه كما فى
يد ودم وايمن لا يخلو ما قيل فيه عن اشكال فقول سيبويه انه مفرد
مشتق من اليمن بمعنى البركة فمعنى ايمن الله بركة الله قسمى وهمزته
للوصل مكسورة فى الاصل ولذا قد تكسر انما كثر فتحه تخفيفا لكثرة
الاستعمال والاشكال عليه انه لم يات افعل بالاسم من الكسر الى
الضم ولذا ضم همزة انصر ولو جعل فتحه اصليا يشكل ايضا انه افعل لم يات

ليس من الكلام من المتن

يات مفردا وعند الكوفيين جمع يمين ويشكل كون همزته همزة وصل
وقيل كانت قطعية صارت همزة وصل لكثرة الاستعمال وبالجملة لا
يكون الامر فوعا سماعا فهو مبتدا كلما يقع واليمين روى مرفوعا
ومنصوبا اجماعا ومجرورا عند الكوفيين والنصب والجر لحذف حرف
القسم وهما يستعملان فى القسم ايم مضموم الميم مكسور الهمزة
ومفتوحها ويقال هيم بقلب المفتوحة ها وكلها مختصة باسم الله
وقد جاء م الله بالضم والكسر فعند سيبويه هما مقصورا امن ومن الله
وعند الكوفيين مقصورا ايمن ويمين وقيل هما بدلا كالتاو وبالجملة
مختصان باسم الله ومما يجعل قسما علمت ووافقت تقول علمت لنا تين او
واثقت والعهد والنذر تقول لله على كذا لافعلن او عهدت
لافعلن واذا حذف حرف القسم ولا يحذف الا الاصلى اعنى الباء
ينصب الاسم بعد الخافض اذا لم يعوض من الجار الا لفظ الله فانه
يجوز جره واذا عوض يلزم الجر ويعوض مع لفظ الله بقطع همزته
وها للتنبيه وهمزة الاستفهام اما للاستفهام او الانكار وفى
ها اربعة اوجه اكثرها اثبات الف ها وحذف همزة الله وعدم المبالاة
بالتقا الساكنين وثانيها وهو الكثير حذف الالف لالتقا الساكنين
وثالثها وهو دون الثانى قطع همزة الله مع التقا الساكنين ورابعها
وهى الاقل تحريك الف ها كما جا فى ولا الضالين ودابة ولا بد مع ها
التنبيه من ذا بعد الله فيقال ها الله ذا واختلف فى بيانه فقيل صفة الله
وقيل بقية جواب القسم والتقدير ذا كذا او ليكونن ذا او لا يكون
ذا وقد جا ها الله ذا لا فعلن ولا افعل فجعل بدلا من الجواب ولا قياس
عليه وفى تعويض همزة الاستفهام وجهان قلب همزة الله الفا
وعدم التحرز عن التقا الساكنين تحرزا عن الالتباس بالحذف
وجعل همزة الله بين بين دفعا للثقل وتحرزا عن الحذف والاول
اكثر والتعويض بقطع همزة الله انما كان نقله فانحوا فالله لقد كان كذا

الله زمن الواو

قال الرضى وقال الاخفش ... القسم ... ايمانى ... هذا ... مع التعويض

وفاالله لقد كان كذا وكونا لقا مع الهمزة اكثر واذا انتهينا الى بحث
ابقا الجر مع حذف الجار فلنتم لك ان كنت حريصا لحرز المقاصد
غنيا شاكرا من التطويل فعول قد عرفت حذف رب مع بقا الجر
في مدخوله فاعرف ما بقي منه بهذا التفصيل الذي تروي لك من
التسهيل قال ويحذف الجار مع بقا عمله في جواب ما تضمن
مثله نحو زيد في جواب بمن مررت اي مررت بزيد او في مقرون
بالهمزة او هلا او ان او لفا الجزائيتين كما اذا قلت بعد ما
سمعت مررت بزيد ازيد بن عمرو وبعد ما سمعت جئت بدرهم هلا
دينار نحو مررت اي مررت برجل صالح الاصالح فطالح اي لم يكن المرور
بصالح فقد مررت بطالح ويجوز بمن المحذوف عن مميز كم نحو بكم رجل
مررت وبالمحذوف عن خبر ليس نحو بدا لي اني لست مدرك ما مضى
بجر مدرك وعن اسم لا لنفي الجنس نحو الا رجل جزاه الله خيرا اي الا
من رجل واذا تكرر المقسم بالواو فمذهب سيبويه والخليل ان الواو
وما بعدها عاطفة والقسم واحد والمقسم به متعدد وذلك لان جعل
القسم متعددا من امرين مخالفين للاصل اما حذف الجواب بقرينة
ما ذكر من الجواب واما الاكتفا بجواب واحد لمتعدد من القسم
ولهذا اشكل قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى عند من لا
يجوز عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين ولو بقيت طالبا
لدفعه فعليك بتفسيرنا لجزء عم بتسا لون فانا اشبعنا الكلام فيه
ولم نر اعادته هذا الكتاب لانه يبلغ الاطناب حد الاسهاب وعن
للمجاوزة اما حقيقة نحو رميت السهم عن القوس فانه يفيد مجاوزة
السهم عن القوس واما توهما نحو اخذت عنه العلم فانه يتوهم مجاوزة
العلم عن المعلم ووصوله الى المتعلم ونحو اديت عنه الدين فانه يتوهم مجاوزة
الدين عن المديون ووصوله الى الدائن يتوهم ان ما ياخذ الدائن
من مثل الدين هو الدين وفي التسهيل يكون بمعنى في نحو فلا

بحذف الجار مع بقا عمله

انحو

في

تنيا ونيا عن هذا الامر والاصل فيه كقوله تعالى ولا تنيا في
ذكري اذ هبا وللتعليل نحو وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك
وبمعنى بعد نحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالا بعد حال وللاستعلاء
نحو لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني اي علي وللاستعانة نحو وما ينطق
عن الهوى اي بالهوى وتزاد عن وعلى والباء عوضا عن حذف عليه
ويقال فانظر بمن تثق موضع انظر من تثق به وانظر عمن تشكو موضع
انظر من تشكو عنه هذا ولا يخفى ان الظاهر ان يكون عن بمعنى بعد
اسما وعلى للاستعلا حقيقة نحو زيد على السطح او توهما نحو عليه دين
كانه ركبه الدين وهو يتحمل ثقله ومنه كان على ربك حتما
مقضيا وفي التسهيل وللمصاحبة نحو واتى المال على حبه وللمجاوزة
كما اذا تعلق بالرضا نحو قوله اذا رضيت علي بنو قشير
لعمر الله اعجبني رضاها والتعليل نحو لتكبروا الله على ما هداكم
وللظرفية نحو واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمن اي في
ملكه وبمعنى من نحو اذا اكتالوا على الناس اي منهم وبمعنى الباء
نحو حقيق على ان لا اقول وفي الرضي ان رضيت على محمول
على ضده اي سخطت ولا نعرف له محصلا لانه ان لم يجعل على بمعنى
عن كيف يصح المعنى وان جعله فليس محمولا على ضده لان رضي
يطلب حقيقة على بمعنم لو قيل رضيت موول بلم اسخط لكان له وجه
وقد يكونان اسمين بدخول من اي يكون عن وعلى اسمين في
وقت دخول من عليهما والاولى ترك قد لانهما دائما يكونان اسمين
في هذا الوقت فعن بمعنى الجانب وعلى بمعنى فوق فعن لا ينفك عن المجرور
فهو لازم الاضافة وعلى قد يكون بلا مجرور نحو بانت تنوش
الحوض نوشا من علا وتقييد اسميتهما بوقت دخول من بيان للضابط
لا لانه لا يكون اسما بدونه لان عن في قوله تعالى عن اليمين وعن
الشمال فقيد اسم والكاف للتشبيه اي لتشريك شي لمجروره في امر

ويدل
فيقال لا اجد من
اتكل عليه لم اجد
على من اتكل فزيد
على عوضا عم

ولم يتعرض لكونه للتعليل نحو اذكروه كما هداكم ولا لكونه بمعنى
لعل كما في نحو لا تشتم الناس كما لا تشتم اى لعلك لا تشتم ولا
للقران نحو اتيتك كما طلع الفجر لان كلامه في معاني الكاف
الجارة والكاف ملحاق ما الكافة تخرج عن عمل الجر وعن افضا الفعل
ومعناه الى ما يليه لان افضا الفعل بواسطة حرف الجر الى المفعول
ولا مفعول بعد عزله عن العمل وهذه المعاني حدثت بعد تركيب
الكاف مع ما صرح به الرضي والكاف الحرفي غير مقطوع الثبوت
لانه يحتمل الاسمية مطلقا وانما اعتنى فوابه متابعة لما هو الاولى وهو على
ما قيل انه قولهم الذى كزيد شايع الاستعمال فلو قيل ان
الكاف فيه اسم لاحتيج الى حذف المبتدا في الصلة وهو في غير اي قليل
جدا اذا لم تطل الصلة وعلى ما نقول انها تكون زايدة والحرف اولى
بالزيادة **وزايدة** فقدم بيانه على الكاف الاسمي ليعلم ان الزايدة هي
الحرف لان الحرف بالزيادة اولى ولهذا الحكم بزيادة الكاف في ليس كمثله
مع ان الحاجة الى الحكم بالزيادة نشات من ذكر المثل ومنشا الحكم
بالزيادة اولى بكونه زايدا كما حكم بزيادته في قوله فاصبحوا مثل
كعصف ماكول فان قلت لا بد لمثل من مضاف اليه يجر به والعصف
مجرور بالكاف الزايد فكيف يجر المثل قلت التزم الرضي عدم انجرار
المضاف اليه لكونه مضافا اليه لضرورة حدوث الحرفية من جهة
اخرى **ويختص بالظاهر** سواء كان اسما او حرفا ولذا اخر عن بيانهما
وقليلا ما يدخل على الضمير الغايب واقل منه دخوله على المخاطب
والمتكلم كذا في التسهيل **ومذ ومنذ** وقد يكسر ميمهما **للابتدا**
اى لابتدا الغاية **في الزمان الماضي** اى مدخولها الذى مضى نحو ما رايته مذ
يوم الجمعة اذا كان يوم الجمعة ماضيا لم يبق منه جزء وانكر صاحب
الصحاح الجر بعد مذ ومنذ للابتدا وجعله حينئذ اسما **والظرفية في
الحاضر** اى في زمان لم تمض تمامه ومات في بعض اجزائه **نحو ما رايته مذ**

ليس كمثله شي

مذ شهرنا ومذ عامنا ومذ خروج زيد **ومنذ يومنا** ولقد نبه بالسكوت
عن المستقبل انه لا يستعمل فيه ولم يثبت صاحب الصحاح الا هذا
المعنى ظاهرا حرفين ولم يثبت اللباب الا المعنى الاول والظاهر مع
المصنف **قال** الزجاجي ذهب النحاة الى ان من غالب في الاسم
ومنذ في الحرف لان مذ مخفف منذ والحذف لا يلحق الحروف
وهذا عجيب لانه لو لم يغلب منذ في الاسما كيف يكون مذ غالبا
فيها وهو مخفف عنه وفيه انه يجوز ان يغلب المخفف في الاسم
بعد التخفيف والاصل في الحروف وليس هذا محل استبعاد **وحاشا**
للاستثنا عن سوء مطلقا بالحروف عندنا فيقال اسا القوم حاشا
زيد ولا يقال احسن الناس حاشا زيد **وعدا وخلا للاستثنا** وبعض
النحاة لم يجعل خلا مع انجرار ما بعدها حرف جر بل مصدرا مضافا
وانكر سيبويه فعلية حاشا لامتناع ما حاشى ولا فعل يمتنع عن دخول
الموصول عليه كذا في الصحاح ولم ينقل الصحاح في حرفية عدا حرفا ٥
الحروف المشبهة بالفعل لاعمالها للنصب والرفع لمشابهتها
في الانقسام الى ثلاثي ورباعي وخماسي وفي الوزن فان كفروا وان كفر
وكان كقطعن ولكن كضاربن وليت كليس ونعم وشهد ولعل
في بعض لغاتها وهي لعن كقطعن ولا يبعد ان يكون من
جملة اسباب المشابهة فتح الاخر وانكان فتح الاواخر لمشابهة
الفعل لان المشابهة الحاصلة من مشابهة سابقة يصح ان تكون
منشا لتسميتها الحروف المشبهة بالفعل تشبيها بها للاعمال
وكذلك لحفظ حركات اواخرها بنون الوقاية لمشابهة الفعل وما قال
الرضي من ان جعلها حروفا مشبهة لهذين انما يصح لو لم يكن ٥
تحققها فيها للمشابهة من قبيل كان الظاهر الاحرف
المشبهة بالفعل الا انه حافظ على مشاكلة الحروف الجارة
والحروف العاطفة **قلت** التحقيق ان الحرف بمعنى الطرف

الحروف المشبهة بالفعل

بجمع على حرف كعنف وليس هذا الوزن بجمع المفعل الا لدو لطلال فانه
يجمع على طلال على ما في القاموس **والحرف** بمعنى حرف التهجي يجمع على
الحروف والحرف بمعنى اللغة على الاحرف كما ان النحاة لما اصطلحوا في
تسمية قسم الكلمة حرفا لم يجمعوه الا على الحروف واذا لم يتعدد جمع
التكسير لشيء يكون مشتركا بين القلة والكثرة وما يقال
ان هذه الستة مع فروعها تستحق جمع الكثرة يرد بانه لم يخبر
عنها الا بالستة **ان وان ولكن وكان** جمع بين اربعة لا تخرج الجملة
عن الاخبار وبين اثنين تخرجانها الى الانشاء حيث قال **وليت ولعل**
والا فكونها ستة **لها صدر الكلام** هذا الحكم يحتاج ان يخص منه ما
وقع بعد اما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فان يوم الجمعة معمول
قائم على ما هو مختار المصنف **وبعد** فيه نظر لانه ان اريد صدر كلام
دخل عليه هذه الحروف فلشكل استثناء ان المفتوحة لانها ايضا لا
بد ان يكون صدر كلام دخلته وان اريد صدر كلام مقصود
لذاته لشكل بقال زيدا ان عمرا قائم وجاءني زيد وانه قائم **سوى
ان فهي بعكسها** اي بعكس ما له صدر الكلام ولم يكتف بالاستثناء لانه
يعلم لا يفيد الا انه لا يجب لها صدر الكلام واما انه يمتنع له
ذلك فلا وهو المقصود بقوله فهي بعكسها لكن في افادته
الامتناع خفاء **ولا يكون** خبر ليت ولعل وان وكان لا يكون
اخبارها متضمنة لمعنى الطلب مفردات كانت او جملا وان ولكن
يمتنع كون خبريهما المفردين متضمنين له وقد يكون خبرهما
جملة طلبية نحو انك لا مرحبا بك وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا
لكن عمرا لا تضربه **ويلحقها ما فتلغى على الافصح** المتبادر منه انه جاء
في الستة مع الحاق ما الاعمال والالغاء والاستعمال الاكثر الالغاء
وليس كذلك لانه لم يسمع الاعمال الا في ليت عند سيبويه ولم
يجوز اعمال غيره **وروى** ابو الحسن وحده في انما واعمالها على قلة

ورباعيه وخماسيه ستة على خلاف هذا التقسيم

قلنا وضعف وعدم السماع في غيرها وسوغ الكسائي واكثر النحاة
اعمال الكل فقوله على الافصح معناه ان الاعمال اما يجيء على الافصح كما في
ليتما والقياس على غير الافصح والمقيس على غير الافصح على الافصح
فاذا الغي فما كافة واذا اعمل فزائدة وما الكافة حرف عند
الجمهور اسم عند ابن درستويه مبهم كضمير الشان يفسر الجملة بعده
ونحن فنقول ان اذا كان بمنزلة ضمير الشان فيمكن ان يكون اسما
لهذه الحروف ولا يكون كافة ولا يخفى ان المراد بقوله تلغى
وجوب الالغاء بقوله **وتدخل حينئذ على الافعال** جواز الدخول
ففي البيان الغاز **فان لا يغير معنى الجملة** بل يؤكدها ولزوم صدر
الكلام اياها لان الجملة في المال فاعل مضمونها لان حرف تحقيق فان
زيدا قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل لا يتقدم الفعل **وان مع
جملتها** اي جملة دخلتها واضافة الجملة الى دواخلها اضافة حقيقية
لا لادنى ملابسة لان ملابستها لها ملابسة متعارفة فيما بين النحاة
في حكم المفرد لانها تصير مع جملتها مصدرا ماخوذا من الخبر مضافا الى
الاسم اما في الخبر المشتق فلاخذ مصدره مضافا الى الاسم نحو اعجبني ان زيدا
قائم اي اعجبني قيام زيد واما في الخبر الجامد نحو اعجبني ان زيدا انسان
فبجعل الخبر مصدرا مضافا الى الاسم بالحاق ياء مشددة وتاء التا
المتحركة به اي اعجبني انسانية زيد كما في الوضي وليس الموضح لانه لا
يتم في قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون فانه لا يوجد المصدر من
الخبر بل من صفته ولا يوجد مصدر مضاف الى الاسم بل مصدران
احدهما مضاف الى الاسم والاخر الى ذلك المصدر فيجعل المال ذلك
بانتفاء فقاهتهم ولا في مثل بلغني ان زيدا ان تعطه يشكرك فانه
لا يوخذ المصدر من الخبر بل من جزء الخبر ويضاف الى المضاف الى الاسم
ولا في مثل بلغني ان زيدا ابوه قائم فان المصدر لا يوخذ من الخبر بل من

بالوفي

حين الخبر وتضاف الى المضاف الى الاسم ومن ثم وجب الكسر
في موضع الجمل الاولى في مواضع الجمل او في موضع الجملة على طبق قوله
والفتح في موضع المفرد فكسرت حتى في موضع الامر وهو ابلغ من
لفظ الامر كما تقرر في محله ابتدا اى في ابتدائك الكلام وذلك
اذا لم يتذكر من تتمة كلام قبله لفظا كان او تقديرا ولكن لم يجعله متعلقا به يكن تمام
بلا استيناف في المتكلم به نحو ان زيدا قائم وهو قوله تعالى لا يحزنك
قولهم ان العزة لله جميعا ووجوب الكسر ابتدا كما يتفرع على وجوب
الفتح في موضع المفرد يتفرع على امتناع كون المفتوحة في صدر الكلام
ولا بد في تفرع هذا الحكم وما بعده على وجوب الكسر في موضع الجملة
من ضميمة ما علم من ان تقدم خبر مبتدأ [illegible] هو ان مع جملتها عليه وا
والا فيرد ان وجوب الكسر في موضع الجمل لا يمنع الفتح ابتدا في مثل
انك قائم عندي والفتح بعد القول في مثل [illegible] ما قال زيد
انك قائم عندي وبعد الموصول في مثل الذي انه قائم عندي وبعد
القول بمعنى التلفظ لان تعلق القول بشي لحكايته فلا يتصرف القول
في مضمون الجملة مع انها مفعولة لان المفعول هو اللفظ فالجملة بالقياس
الى معناها باقية على حالها لانها لم تصر باعتبار مفعولا بل باعتبار نفس
اللفظ ولذا لم يدخل في قوله ومفعوله لان المراد بوقوعها مفعوله
وقوعها باعتبار معناها فلا يحتاج الى تقييد مفعوله بما بعد سوى
مفعولي لقول كما تلقيه الواهمة وانما قيدنا القول بكونه بمعنى
التلفظ لان القول بمعنى الاعتقاد يجب الفتح بعده واطلاق المصنف
لانه المتبادر وبعد يشكل بقولي لي قلت زيد قائم فانه يجب فيه
الفتح فالاخصر الاوضح فكسرت ابتدا ومقولة وصلة والموصول
قال تعالى ما ان مفاتحه لتنوء وكذلك يجب الكسر في جواب
القسم خلافا للكوفيين حيث جوزوا الفتح وفي الحال نحو لقيته

وانك راكب او انك راكب ولا يصح في الثاني الفتح بجعله مصدرا بمعنى
اسم الفاعل لان ذلك انما يأتي في المصدر الصريح دون غيره صرح
به الرضي وفي جملة فيها لام الابتدا وبعد حتى فاعله جعل ان فاعله وغيرها
مما ذكر مسامحة سبق مثلها في بحث المبتدا والخبر حيث قال او خبرا عن
ان ومفعوله نحو سمعت ان زيدا قائم وتاملت في ان الفعل وقعدت عن
الحرب اني جبنت ولك ان تجعل مفعول ما لم يسم فاعله داخلا في
ما شئت من قوله فاعله ومفعوله ومبتدأ وخبرا عن الجثة نحو زيد
انه قائم ومضافا اليها لوجوب افراد هذه الامور لا سيما ما يضاف
اليه حيث ومما يضاف اليه مثل يوم خرجت يوم انك قائم لانه ايضا في نحو
واجب الفتح لان ما يضاف اليه [illegible] حيث جملة بحسب اللفظ مفرد
بحسب المعنى فاذا دخله ان يفتح لا محالة صرح به اللباب والرضي
ولك ان تجعل المجرور بحرف الجر داخلا فيما شئت من المضاف اليه
والمفعول نحو قوله تعالى ذلك بان الله هو الحق وفا لو لولا انك لانه مبتدا
ذكره ردا على الكسائي والفراء حيث جعلاه فاعلا اى لولا وجد انك
ولو انك لانه فاعل وفيه رد على الكوفيين حيث جوزوا دخول حرف الشرط
على الاسم فهو يحتمل كونه مبتدا وما في الرضي ان قوله لولا انه مجاب
انه مخت في موضع الجملة لان ما بعد لولا جملة اسمية فاجاب بان تمام
الجملة مبتدا لوجوب حذف الخبر ولو كسرت لم يكن الخبر محذوفا مع انه يجب
حذفه ضعيف لانه لا يجري في قوله ولو انك فان جاز التقدير ان اي
تعدد كون الكلام جملة وكونه مفردا او لبس المعنى تعدد المفرد
والجملة كما في الشروح والمراد بالجواز ما يجامع رجحان احد الطرفين
لان الخالي من الحذف ارجح جاز الامران فتح ان وكسرها مثل من
يكرمني فاني اكرمه يريد به ما بعد الفاء الجزائية وما ينوب منابها
من اذا المفاجاة نحو من يكرمني اذا اني اكرمه ولك ان تدخل هذه الصورة
في قوله اذا انه عبد القفا واللهازم والاول ارق واعذب فالكسر ظاهر والفتح

لتقدير احد جزئي الجملة لان الموضع موضع الجملة والمقدرين فاني كرمه
ثابت على ما ذكر الرضي وفيه ان تقدير الخبر هنا واجب فالتقدير
فثابت اني اكرمه وههنا بحث وهو ان تقدير الخبر انما وجب
لرفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة تتبع انه لا يجوز حذفه
لانه يفوت غرض التقدير بالحذف وفي بعض الشروح ان التقدير
فجزاؤه اني اكرمه فالكلام محذوف المبتدا وبعده انه لم يعهد بعد
الفا الجزائية ايراد الجزا لان الشي جزا بنفسه كونه جزا فلا يقال
ان ضربتني فجزاؤك اني ضربتك بل يقال ان ضربتني ضربتك واذا انه عبد
القفا واللهازم يريد به ما بعد اذا المفاجاة فانه يقتضي جملة اسمية فمع
الكسر يحصل مقتضاه ومع الفتح يحصل بتقدير الخبر اي فاذا انه عبد القفا
واللهازم ثابت واللهزمتان العظمان الناتئان في اللحيين تحت
الاذنين جمعهما الشاعر كما يجمع الذكي في قولهم جب مذاكيره لا دخال
ما حوله في الجب ومعنى البيت على ما في بعض الشروح انه لئيم يجد
قفاه ولهزمتيه ماكل وسعطل [illegible] قفاه ولهزمتاه ولا يوتى
لحرز الفضايل ولا لوم فوقه ونعم ما قيل من كان همته ما يدخل
في جوفه فقيمته ما يخرج منه وقال الرضي ان المعنى انه لئيم صفعان
يعني يضرب في قفاه ولهزمتيه فكانه عبد القفا واللهزمة وبصلة ضربها
والله اعلم وفي بعض النسخ وشبهه بالجر والاظهر وشبههما
لانه لم يرد بما له فرد اختصاص بالصورة الثانية بل الشاد الى مواضع
اخر لجواز التقديرين وهي اول قولي اني احمد الله فانه يجوز ان يراد
اول مقولاتي فحينئذ يكسر لكون الجملة مقول القول وخبر المبتدا وان
يراد ظاهره فيكون حمد الله خبر اول القول بالمعنى المصدري فان حمد الله
قول خاص وقولهم هذا وان زيدا قائم ان يكون هنا تقريرا للامر
السابق فالتقدير الامر هذا ويجوز في المعطوف الفتح بالعطف على
الخبر والكسر بالعطف على مجموع الجملة على ما في الرضي ونحن نقول

جازم

في جوفه فقيمته ما
يخرج من جوفه وانما
ذكره بهذه العبارة
من كان همته ما
يدخله

نقول بالعطف على الخبر عطف الجملة على الخبر المفرد قال الله تعالى
ذلكم وان الله موهن وقولهم اما انك ذاهب بحمعف
اما روى سيبويه فيه الفتح والكسر اما الكسر فظاهر لان ما حرف
تنبيه يدخل الجمل واما الفتح فلما في التسهيل ان اما بمعنى حقا فالتقدير
حق حقا انك ذاهب اي في حق انك ذاهب فالمفتوحة فاعل او
مبتدا قال الحقا ان اخطبكم مجاف وقال في حق مولانا في خاكم
ومنه اما والله انه ذاهب بالفتح اي في حق والله انه ذاهب ولو جعلت
اما حرف تنبيه وجب الكسر لكونه في جواب القسم وقولهم عرفت
امورك حتى انك صالح فلك الكسر لكون حتى ابتدائية والفتح لكونها
جارة او عاطفة وقولهم لا جرم انك قائم فالفتح لكون لا جرم بمعنى لابد
والكسر لاستعماله استعمال القسم والغالب الاول وعند الكوفيين في
لا جرم لغات لاجر بحذف الميم ولا ذا جرم بزيادة ذا ولا ذاجر ولا ان
ذا جرم بزيادتين ولا عن ذا جرم بابدال الهمزة من العين وكلك كثير الصور
يحسن التدبير والفكر فاسال العون من خالق القوى والقدر ولذلك
اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وكانت في حكم العدم فكون
النصب لاسمها كاثر حرف زائد ويكون المقصود والمنظور رفعه جاز
العطف على ان المكسورة لفظا اي كسرا لفظيا او حكما اي كسرا حكميا
بان تكون مفتوحة في حكم المكسورة وهي المفتوحة النائبة مناب معمولي
علمت بالرفع واما العطف بالنصب على محل اسم ان اذا كان مبنيا فمشترك
بين الكل ومنشا الحكم بالجواز في المفتوحة الحكمية امثلة سيبويه
للعطف على محل اسم المكسورة من قوله تعالى واذان من الله ورسوله الى
الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من المشركين ورسوله برفع
رسوله وقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق فلولا ان
المفتوحة بعد فعل القلب كالمكسورة لما صح منه التمثيل المذكور فبعض
النحاة توهم من ذلك التمثيل ان الحكم لمطلق المفتوحة ذلك وكانه

اسم

[illegible]

جعل قول سيبويه على محل المكسورة قولًا على سبيل التمثيل بقرينة التمثيل
بالمفتوحه فالمصنف فسر المكسورة بقوله بما هو اعم منه حقيقة او حكما في
وجعل نايب معمولي علمت في حكم المكسورة لانه في موقع الجملة لان
علمت طالب الجملة وللرد على توهم البعض ان دون المفتوحة
والا فلا يختص النفي بالمفتوحة عند الجمهور بل يعم ما سوى لكن ولم يرتضِ
ابو سعيد السيرافي سيبويه ومنع العطف على محل اسم المفتوحة لما راى
فيما اورد من احتمال الغير بان يكون رسوله عطفا على فاعل بري وان يكون
ما بقينا في شقاق خبر انّ وانتم بغاة معترضة وفي قوله على اسم المكسورة
رد لقول الجزولي على ان مع اسمها حيث جعل الرفع لمجموعهما لئلا يلزم كون
اسمها مرفوعا لان المرفوع هو المجرد ولا تجرد له ويرده ان اعتبار رفعه
لا لحاقها بالعدم لعدم تغيير معنى الجملة ومع الحاقها بالعدم هو المجرد
وان المبتدا هو الاسم والمجموع ليس اسما ولا في تاويله وانما خص
الحكم بالعطف لان اعتبار محل المعرب خلاف القياس فيقتصر على المورد
ولم يلتفت الى ان الجرمي والزجاج والفراء جوزوا ذلك في الوصف وعطف
البيان والتاكيد وسكت غيرهم عنها وههنا بحث شريف وهو انه اذا
كان للمعطوف على اسم ان خبر فلم يشاركه العطف مع الاسم في كونه مسندا
اليه لمسند فما معنى العطف الا ان يتكلف ويقال افاد المشاركة في
مجرد كونه مسندا اليه دون خصوصية له وانه حينئذ مسند ذلك
المعطوف وايضا يجب ان يكون معطوفا على محل مسند اسم ان والا لكان
معربا بالاصالة بالابتدائية باسم ان مع انه ليس خبرا له بقي انه لم لم يجعل الجملة
عطفا على الجملة حتى يصفو عن هذه التكلفات وكيف يجب العطف
على محل اسم ان مع قيام هذا الاحتمال عموما والعطف على محل المعرب خلاف
القياس مثل ان زيدا قائم وعمرو وان زيدا وعمرو قائم ويشترط في العطف
على الاسم بالرفع مضي الخبر لفظا بان يكون خبر ان مذكورا قبل المعطوف

ايضا م

انظر هذا البحث في العطف

المعطوف كما في المثال المذكور في المتن او تقديرا بان يكون المذكور بعد المعطوف
خبر ان ويكون لكونه متقدما رتبة في حكم المضي نحو اني وقيار
بها لغريب ٥ او يكون خبر ان محذوفا وانما اشترط ذلك احترازا عن مثل
ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لو عطف عمرو على محل زيد ليكون مرفوعا
بالابتدا ويكون ذاهبان لكونه خبرا له كذلك ولكونه خبر ان مرفوعا بان
فيلزم اجتماع عاملين على اثر واحد وبما ذكرنا اندفع ما في الرضي
انه لا يلزم ذلك في ان زيدا وهند قايم خارجة على سبيل اللف والنشر
فلا يجب لذلك مضي الخبر لانك عرفت انه من قبيل مضي الخبر تقديرا ٥
خلافا للكوفيين حيث لا يشترطون المضي ولا اثر لكونه مبنيا
في جواز العطف بالرفع من غير اشتراط المضي خلافا للمبرد والكسائي
في مثل انك وزيد ذاهبان توهم تخصيص خلافهم بالمبني لصميم فالاولى
مثل انك وزيد ذاهبان بترك في فيما ان المشهور مخالفه حيث قال
يجوز رفع المعطوف على اسم ان ولكن بعد الخبر باجماع لا قبله مطلقا
خلافا للكسائي ولا يشترط خفا اعراب الاسم خلافا للفراء هذا
فجعل ما ذكره مذهب الكوفيين مذهب الكسائي وما ذكره مذهب
المبرد والكسائي مذهب الفراء ولم يخص لاثر بكونه مبنيا
بل جعله مشتركا بين الكون مبنيا ومعربا باعراب تقديري وصوبه
الرضي وقال هو المذكور في كتب النحو ولكن كذلك في العطف
على اسمه بالرفع ولذلك اعاده ولم يكتف بالعطف على جار العطف
ليعلم انه قصد التعليل ولا يتوهم انه بيان لحكم من غير التعليل اي لاجل
ان الجملة الاسمية بعد دخول ان على حالها دخلت اللام التي كانت
تدخل الجملة قبل دخول ان على اول جزئها من المبتدا والخبر او معمول الخبر
لا غير لان لها صدر الكلام كان مع المكسورة دونها اي دون المفتوحة
على الخبر كراهة اجتماع ان واللام اللتين كلاهما للتاكيد والعمو
سوا او على الاسم اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان ولم يفعل

منهما لئلا يتوهم رجوع الضمير الى الاسم والخبر او الى ان واللام وهو
وان كان صحيحا لكنه لا يساعده قوله او على ما بينهما هذا على ما
شرحه الشارحون ولا يخفى ان دخول اللام على الخبر ايضا
مشروط بالفصل بينه وبينها فقوله اذا فصل قيد للدخول على احد
الامرين لا لمجرد الدخول على الاسم فالصواب جعل ضمير بينه الى
الامر المردد بين الاسم والخبر لصدقه انه لا يجوز ان لفي الدار زيدا او على ما
بينهما لكن لا مطلقا بل بشرطان يكون ما بينهما معمولا للخبر
فلا يجوز في قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان
ان الثمانين لبلغتها مع ان بلغتها ما بين الاسم والخبر فاطلاق المصنف
موجب الاغلاق واهماله موجب الاخلال وليس كل خبر مما يصح
دخول اللام عليه بل ما كان اسما او مضارعا او ماضيا مع قد او غير
متصرف ولا يكون منفيا ولا يدخل على جزء في اوله اداة شرط
ولا على جزء الخبر على الاصح وقد يدخل على الفصل نحو ان هذا لهو
القصص الحق لما جعل الفصل بمنزلة جزء من الخبر لانه لمصلحته او لكونه في
صورة مبتدا للخبر وقد يدخل على جزء الجزء الجملة لكنه ضعيف فلذا لم
يلتفت اليه المصنف نحو ان زيدا وجهه لحسن وقد يدخل على الخبر
وعلى ما بينهما معا للتاكيد نحو اني لحمد الله لصالح وقد يدخل على
ان بعد قلب همزته ها نحو الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك
من برق على كريم وكما يشترط الفصل بين اللام وان يشترط
الفصل بين ان المفتوحة الواقعة مع جملتها خبرا للمشبهة نحو ان زيدا
ان اباه قائم الى غير ذلك وفي لكن ضعيف اى الحاق لام الابتداء في
لكن ضعيف وهو مذهب الكوفي ووجه ضعفه انه لكونه خلاف القياس
فلا يقاس عليه لكن وما يتمسك به في لكن لقلته شاذ مع انه يحتمل
التاويل وهو ولكنني من حبها لعميد اى كئيب على ما في الصحاح والتاويل
اى لكنني مقدر لكن انني وفي التسهيل او اللام زائدة وتخفف ان

مطلب

قال الرضي والمفتوحة لكونها مع [illegible] اسما مفردا [illegible] اسما لهذه الاوف [illegible] عنها بالخبر كراهة اجتماعهما نحو عندي انك [illegible]

وتخفف المكسورة بحذف النون المتحركة مع حركتها فتلزمها اللام المتباينة
هي اللام المذكورة وهو مذهب سيبويه والاخفش سعيد بن مسعدة
والاخفش علي بن سليمان وغيرهم خلافا لابي علي الفارسي وابن ابي
العافية والشلوبين زعما منهم انها لام اخرى اجتلبت للفرق ولزوم
اللام مطلقا ذكره المصنف وهو خلاف ما صرح به سيبويه وسائر
النحاة حيث خصوا لزوم اللام بالاهمال لانه للفرق بينه وبين ان النافية
ولا التباس مع الاعمال وفاقا لابن مالك قد يكون الالتباس معه لكون
الاسم خفي الاعراب فيلزم حينئذ لكن اللزوم مشروط بان لا يكون
بعدها نفي فان كان يمتنع اللام فيقال ان زيد لن يقوم بلا
لام واللام بعد المخففة لا تدخل الا على الخبر وان كان قبله تدخل على
الاسم وما بينهما ايضا ويجوز الغاؤها وهو الغالب وجعل المصرح
بالالغا اشارة الى رجحانه ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا احتراز
به عن فعل لا يدخل على المبتدا فانه لا يجوز دخولها عليه فعلم انها بعد الدخول
على الفعل يجب دخولها على هذه الافعال فلا يحتمل عليك ان اعترض
الرضي ان قول المصنف ليس بوجه والاولى ان تقول واذا
دخلت على الفعل يجب كونه من نواسخ المبتدا خلافا للكوفيين في
التعميم الخلاف في الشيء معناه ارتكاب نقيضه وهو لا يصح هنا اذ
الكوفيون عمموا الفعل فكان ينبغي ان يقال خلافا للكوفيين
في التخصيص ولا يبعد ان يجعل في التعليل اى خلافا لهم لتعميمهم
الفعل وبعد فيه نظر لان الكوفيين لم يعترفوا بدخول ان المخففة
على الافعال مع اللام اذ الكسائي جعل ان في الافعال نافية واللام بمعنى
الا فان كان زيد لفاعما عنده بمعنى ما كان زيد الا قائما وغيره من الكوفيين
جعلوا ان مع اللام مطلقا نافية واللام بمعنى الا فكيف يصح انهم عمموا
دخول ان المخففة على الافعال بدليل بالله ربك ان قتلت لمسلما
وجبت عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان يزينك لنفسك وان

لهيبة ومن العجب انه خفي هذا النظر على الرضي مع ايراده هذا التفصيل
وتخفف المفتوحه فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا
لان ضمير الشان وان لا تكون مفسره الا جملة اسمية لكنه اذا دخله
شي من النواسخ تدخل على الفعلية وشذ اعمالها في السعة في غير لكن
في الشعر تعمل في المضمر مطلقا نحو فلو انك في يوم الرخا سالتني
فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها مع الفعل السين او سوف
او قد او حرف النفي والمراد بالفعل المتصرف فلا بد ان ليس للانسان
الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب واما مع الاسمية فلا يلزم شي
نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وكان للتشبيه قال
الزجاج ان الخبر اذا كان مشتقا فهو للشك نحو كان زيدا قائم لان
الخبر بعينه هو الاسم ولهذا يقال كانى مستى ولو كان الخبر صفة فيه
مشبه به محذوف ليقال كانى بمشى اى رجل بمشى وذلك فوى لانه
بانه لما التزم حذف الموصوف وجعل المشبه به كانه المشبه
جعل الضمير راجعا الى المشبه لا الى الموصوف ضعيف والمصنف اكتفى
بالتشبيه متابعة لغير الزجاج او بيانا لاصل وضعه وجعل استعماله في
الشك على السعة وقد قد يجي للتحقيق نحو كانك بالدنيا لم تكن
وكانك بالاخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل فان المعنى انك في
الدنيا حال كونها لم تكن وكونك في الدنيا محقق قلت المعنى
كانك في الدنيا في حال العدم مبالغة لكونها في معرض العدم وكونك في
الدنيا حال كونها معدومة لم يتحقق وقس عليه نظيريه وتخفف
فتلغى على الافصح ظاهر عبارته انها لا تعمل اصلا لا انها تعمل في ضمير
شان مقدر كالمفتوحه وهو الظاهر اذ لا داعي في ضمير شان مقدر اعتبار هو
له كما كان في المفتوحه من انه احق بالعمل من المكسورة لان مشابهته
بالفعل اقوى فلو لم يقدر لها اسم ولم يحكم بعملها لزم ترجيح الاضعف
وقد يقال لزوم ما يلزم الفعل بعدها لما بعدها اذا كان فعلا يقوى

يقوى بفعله في العمل كما تعلى ما ذهب اليه ابن مالك ولكن للاستدراك لكن
في القاموس استدرك الشي بالشي حاول ادراكه به يعني لكن للدلالة
على استدراك المتكلم وطلبه ادراك ما فاته في الافادة حيث اوهم
الكلام السابق نقيضه فطلب افادته بما بعد لكن وشارح قال هو
لطلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهمه فقد غفل لان المستدرك
هو المتكلم والمستدرك من يطلب ادراكه ما فاته لا من يطلب ادراك
غيره ما فاته لعل المستدرك ما يطلب ادراكه من فاته قال الرضي الاستدراك رفع توهم يتولد من
الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثنا ومن ثم قدر الاستثنا
المنقطع بلكن فاذا قلت جاني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا
جاك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا
لم يجي يتوسط بين كلامين متغايرين معنى في الرضي اي نفيا
واثباتا ولا يلزم التضاد الحقيقي بل يكفي تنافيهما بوجه ما كقوله تع
وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون
فان عدم الشكر غير مناسب للافضال قلت ينبغي ان يكون
الكلام السابق بحيث يتوهم نقيض الكلام الذي بعده فان قوله وان
ربك لذو فضل على الناس يوهم شكر جميع الناس وتخفف فتلغى
خلافا ليونس والاخفش ولم يلتفتا الى خلافهما لضعفه قال الرضي
لا اعرف له شاهدا ويجوز معها الواو اي لكن مخففة ومشدده
قال الرضي هي عاطفة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى
قلت انما يكون اظهر لو كان مجي الجمله المعترضه لدفع التوهم
وفي اخر الكلام لظهر لكن المرجح في كتب المعاني ان الاعتراض لين
لا يكون لدفع الوهم ولا يكون في الاخر وليت للتمني قال
الرضي هيه التمني محبة حصول الشي سوا كان مع ارتقاب
حصوله او لا فيستعمل في الممكن المرتقب وغير المرتقب وفي
المحال واجاز الفرا ليت زيدا قائما اقول اجازة هذا التركيب

لايحض لفوابل يجوزون النحاة كلهم انما الخلاف فى توجيهه فيقول
الفرا لاحذف فى الكلام وليت ناصبهما لتاويله بتمنيت ولهذا جوز
ليت ان زيدا قايم وقال الكسايى التقدير ليت زيدا كان قايما
وقال المحققون تقديره ليت زيدا لنا قايما ولعل للترجى لعل
قال الرضى الترجى ارتقاب شى لا وثوق بحصوله فلا يقال
لعل الشمس تغرب فيدخل فيه الاشفاق وهو ارتقاب المكروه والطمع
وهو ارتقاب المحبوب ولاعتبار عدم الوثوق فى الترجى يستحيل
على الله تعالى فيحتاج استعماله فى القرآن الى التاويل فقال
قطرب وابو على معناه التعليل قال الرضى ولا يصح فى قوله تعالى
وما يدريك لعل الساعة قريب وفيه انه يصح حمله على الترجى فى
النظر اى ما يدريك لتترجى الساعة فى نظرك وتكون فايدة هذا
الادراك حضور وقربك عندك وقال بعضهم هو لتحقق مضمون
الجملة كانه واورد عليه لعله يتذكر او يخشى فان فرعون لم يتذكر
وفيه ان المتفرع احد الامرين ويحتمل انه خشى والحق ما فى كتاب
سيبويه هو لرجاء المخاطبين او اشفاقهم كما والواقعة للشك فانه
للتشكيك فهناك للايقاع فى الرجاء والاشفاق لان الاصل فى اللفظ
ان لا يخرج عن معناه بتمامه وقيل قد يجى للاستفهام نحو لعل زيدا قايم
بمعنى هل زيد قايم وقد ذكر لها الرضى احد عشر لغة اشهرها لعل
وجاء علّ بمهملة ومعجمة وجاء عن على الوجهين ولان ولأن بقلب العين
همزة ولعا بالمد ولعلت كليت وعلى مكسورة اللام ومفتوحتها
وفى التسهيل ذكر عن ولعا بالكسر ايضا وشذ الجر بها
وبعل على الوجهين وهى لغة عقيل وعلى هذا لا يصح تعريف حرف الجر
بما مر لان لعل لم يفض بفعل او معناه الى ما يليه ويشكل برفع جنس
والظاهر انه فى هذه اللغة ايضا شاذ والا فلا وجه للحكم بشذوذه
ولهذا اشتغل المصنف بتاويل بيت نقل وهو قوله فقلت ادع اخرى

اخرى وارفع الصوت جهرة لعل ابى المغوار منك قريب فانه على سبيل
الحكاية اذ اسم الرجل ابى المغوار بالياء فلا يتعين لما يثبت الجر المشكل على
سبيل الشذوذ ايضا لكنه لا يصح شى من تاويله فيما رواه ابو عبيد
لعل الله يمكننى عليها جهارا من زهير او اسيد بحق الله اعلم
انه لا يجوز حذف اسماء هذه الحروف فى السعة الا اذا كانت ضمير الشان
وحذف غيرها فى الشعر قليل ضعيف وحذفها كثير وقيل لا يجوز فى
السعة حذف ضمير الشان ايضا ومن جوز شرط ان لا يلى هذه الاحرف
فعل فلا يجوز ان قام زيد ويجوز ان فى الدار يجلس اخوك والتزم حذف
الخبر فى ليت شعرى انا تبنى لم لا والاستفهام فى المعنى مفعول شعرى
انه قال الرضى ويجب تاخير الاسم فى مثل ان لنا محلا وان مرتحلا كما يجب تاخير
المبتدا فى مثل فى الدار رجل وفيه بحث لان الشيخ عبد القاهر ذكر ان من
خواص ان صحة جعل المسند اليه نكرة فلا وجه لوجوب تقديم الخبر الظرف
الحروف العاطفة مع تنكير الاسم الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وثمت بفتح
الفاء وسكونها ويختصان بعطف الجمل وحتى واو واما وام ولا و
بل اذا دخل على المفرد لتبين العطف وما بعدها بدل مما قبله ولا بدل
فى الكلام الفصيح الا مع بل ولكن ليست عاطفة اذا كانت مع الواو وانما
بل مخففة واما المجردة فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس وان
وليها الجملة فعاطفة فى ظاهر مذهب الزمخشرى ليست بها فى مذهب
الجزولى وزاد بعضهم اى المفتق والاصح ان ما بعدها عطف بيان
لما قبلها وليس عند الكوفيين والا عند الاخفش والفرا تكونا عاطفتين
له ج فالاربعة الاول للجمع اى يستعمل له اما الاستعمال لوضعه واما الاستعمال
لوضعه لما لا يخلو عنه فالاول هو الواو والثانى الثلثة الباقية فالواو
للجمع مطلقا اى لا ترتيب فيها نفى جنس الترتيب يتناول نفى المهلة
وعدم المهلة ايضا فانه فى معنى لا ترتيب فيها سواء كان الترتيب بمهلة
او التعقيب من غير مهلة او بلا اعتبار شى منهما قال صاحب

القاموس هي لمطلق الجمع فيعطف الشي على مصاحبه نحو فانجيناه
واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو لقد ارسلنا نوحا وابرهيم وعلى
لاحقه نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك وقد يكون
بين المتعاطفين تفاوت وقد يكون تراخ كما علم فاذا قيل قام زيد وعمرو
احتمل معان ثلثه م ثلثه م والراجح المعية والترتيب كثير وعكسه قليل وقد يخرج عن
افادة الجمع الى معنى او وذلك في التقسيم والاباحة والتمييز هذا
كلامه ووافقه التسهيل في بيان الرجحان والكثرة والقلة قال
الرضي اعلم ان الواو مرة تجمع الاسمين في فعل نحو قام زيد وعمرو
اى حصل منهما القيام ومرة تجمع الفعلين في اسم نحو قام زيد وقعد
اى حصل كلا الفعلين من زيد ومرة تجمع بين مضموني الجملتين نحو
قام زيد وقعد عمرو هذا والفرق بين القسم الثاني والثالث
غير ظاهر لان كليهما من عطف الجملة على الجملة ومعنى العطف ليس
الا جمع مضموني الجملتين الا ان اتحاد الفاعل في الجملتين يستلزم جمع
الفعلين في اسم وهو خارج عن معنى الواو ومما فيه وفيه انه قال
قد يجمع بين اكثر من فعلين في اسم وبين اكثر من مضموني جملتين
وذلك النظر ان الواو لا تجمع الا بين المعطوف والمعطوف عليه وهما
اثنان ابدا فان قلت ما فائدة عطف الجملة على الجملة بالواو واجتماعهما
يستفاد من ذكرهما قلت ما لا يفاد بالدلالة القصد بربما
لا يلتفت الذهن اليه ومناط الفوايد على جعل الشي ملتفتا اليه للمخاطب
كما لا يخفى فاحفظه ولا تقنع بما ذكره الشيخ عبد القاهر انه لو لم يعطف
لاحتمل ان تكون الجملة الثانية اضرابا عن الاول فعطف دفعا لهذا
الاحتمال وان كان مرجوحا قال الرضي ففايدة الواو في مثله
كفايدة لا في مثل قولك ما جاني زيد لا عمرو وكما يجي فكانه زايد
الفا للتنصيص وانه لم تعد النحاة في الزوايد والفا للترتيب بلا مهلة
فالقيد مما فات المصنف وما قيل من انه اكتفى باستفادته من قوله

قوله وثم مثلها بمهلة يرد عليه انه يحتمل استفادة التفاوت
بالعموم والخصوص والترتيب هو الجمع الخاص فلا تنافي بين قوله
فالاول للجمع وبين الجعل للترتيب ولا حاجة الى تقسيم قوله
للترتيب بالجمع مع الترتيب فان قلت لو كان المعتبر في الفاء
انتفا المهلة فكيف جا الفا في قوله تعالى جعلناه نطفة في قرار مكين
ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة ولا تفاوت في
المهلة بين خلق النطفة علقة بعد جعله في قرار مكين وبين خلق
العلقة مضغة بعد خلق النطفة علقة [redacted]
[redacted] فقد استعمل ه
الفا موضع ثم قلت حقق الرضي ان عدم المهلة المعتبر في الفا
يكتفى فيه بعدم المهلة بين ابتدا المعطوف وانتها المعطوف عليه
والمهلة المعتبر في ثم يكتفى فيها ان تكون بين تمام المعطوف
وانتها المعطوف عليه تراخ فبهذا الاعتبار قد يشترك الفا وثم في
موضع لكن استعمال كل منهما باعتبار ولا يبعد ان يقال
لم ينبه المصنف لهذه الدقيقة وجعل الفا للترتيب مطلقا ولهذا
قال ابن مالك وقد يقع موقع ثم وقد يجي الفا لكون المعطوف جملة
مستحقة لان تكون عقب المعطوف عليه في الذكر نحو ادخلوا
ابواب جهنم خالدين فيها فبيس مثوى المتكبرين وهذا يدخل
على التفصيل بعد الاجمال لان ذكر المفصل ينبغي ان يكون بعد المجمل
وقد يكون في عطف المفرد بمعنى الى فيقال ما بين هنا فذاك
وما بين قرن فقدم وقد يحذف بين ويقام المضاف اليه
ه مقامه ويقال هو احسن الناس ما قرنا فقدما وقد يحذف
ما برواية هشام فقط فيقال قرنا فقدما فاحفظه فانه تركيب بديع
والغالب في عطف الجمل والصفات قصد السببية وثم مثلها
اى مثل الفا في الترتيب لكن بمهلة اى بشرط المهلة ولا يخفى ان

قال الرضي [illegible] ثم خلقنا النطفة
علقة ثم قال فخلقنا
العلقة مضغة فخلقنا
المضغة عظاما فكسونا
العظام لحما ثم انشاناه [illegible]
[illegible]
[illegible]
انتهى

الاحسن وثم للترتيب بمهلة وتراخي المعطوف عن المعطوف عليه هذا
معناه الحقيقي وقد يستعمل للتباين وعدم مناسبة المعطوف للمعطوف
عليه والبعد بينهما وذلك في عطف الجمل خاصة كقوله تعالى وجعل
الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وقد يجي
لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى
في الذكر ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج كقوله
• ان من ساد ثم ساد ابوه • ثم قد ساد قبل ذلك جده • فان المقصود ترتيب
درجات الممدوح وسيادته اخص بمن سيادة ابيه ثم سيادة ابيه
اخص به من سيادة جده ومن الاحكام المشتركة بين الثلثة دخول
همزة الاستفهام عليها نحو اوضرب زيد وافضرب وا ثم ضرب
معمول الرضي انه معطوف على متقدم على الهمزة والكشاف يقدر بعد
الهمزة ما عطف عليه ويرده الرضي بانه لو كان المعطوف عليه مقدرا
لصح وقوعه غير مسبوق بكلام ولم يوجد ومنها ان الثلثة تزاد في
الكلام عند الاخفش وانكرها البصريون وقد يرد في الكلام ما يوهم الزيادة
معطوفا عليه حملا على ان الزيادة لا يصار اليها ما لم يلجا اليها **وحتى
مثلها** اي مثل ثم قال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي
متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم **ومعطوفها جزء من متبوعه**
حقيقة او حكما بان يكون للاختلاط كالجزء نحو جاء القوم حتى عبيدهم
ولا يكفي الاتصال بالجزء كما في الجارية فلا يقال فيها كما يقال في الجارية
نمت البارحة حتى الصباح **تفيد قوة او ضعفا** اذ الحكم على الجزء بعد
الحكم على الكل ودرج الجزء في حكم الكل يدل على دعوى ان الجزء غير داخل
فيه وذلك اما لكماله او نقصانه والمحقق ان الترتيب والمهلة
المعتبرين في حتى بحسب هذه القوة والنقصان لا بحسب الزمان
والمعتبر ترتيب ذهني وتراخ في نظر العقل لا ما هو بحسب الخارج
واو واما وام لاحد الامرين اي لافادة احدى النسبتين من النسبة

النسبة الى المتبوع او النسبة الى التابع او المراد لثبوت الحكم لاحد
الامرين من المعطوف والمعطوف عليه والاول ابعد من التكلف والثاني
انسب بقوله احد الامرين لان المتبادر منه المعطوف والمعطوف
عليه **مبهما** احترز به عن احد الامرين معينا فانه معنى بل ولا ولكن فان
قلت فلا يكون فرق بين قولك رايت زيدا او عمرا وقولك ما
رايت زيدا او عمرا لان معنى كل منهما رؤية احدهما وعدم رؤية
الاخر مع انه يستفاد اجتماعهما في النفي قلت لو اريد ترديد
النفي بين زيد وعمرو فلا فرق ولا عموم واذا اريد نفي المردد بينهما
حتى يكون نفي رؤية احدهما فان اريد الوحدة المقيدة اي
المقابلة للتعدد فالمعنى نفي رؤية الواحد لثبوت رؤيتهما ويصح ان
يقال بل كلاهما وان اريد الوحدة المطلقة المجتمعة مع التعدد
فهو يفيد العموم مع ان او لاحد الامرين مبهما لان نفي الاحد بهذا
المعنى ينفي التعدد ايضا ومع ذلك او لاحد الامرين مبهما والفرق
اثر المعنى الثالث قال الرضي عدم الفرق بين النفي والاثبات
بحسب اصل الوضع فيما اذا كان الترديد بين اثنين فاما اذا زاد على
اثنين فالفرق ثابت اذ معنى ضربت زيدا او عمرا او خالدا ضرب احدهم
وعدم ضرب الاخرين ومعنى ما ضربت زيدا او عمرا او خالدا عدم
ضرب واحد منهم وضرب الاخرين وهذا كلام حق وتوهم الغبار
منه ان افادة النفي العموم ايضا مختص بما اذا كان الترديد بين اثنين
فقط وجعله منه هنا وهذا وهم باطل لا يلتفت اليه عاقل وجعل
الحكم لاحد الامرين مبهما ربما يكون للشك وعدم التعيين عند
المتكلم وربما يكون مع تعيينه عنده وفي الابهام مصلحة وربما
يكون للتقسيم نحو الممكن اما جوهر او عرض مع ان الممكن كلاهما
وكون الحكم لاحد الامرين مبهما انما يصح بان يجعل قصد الى جعل
كل فرد على ابهامه مرددا بين القسمين فان الفرد المبهم لا يعلم انه من ايهما

وغاية العلم انه لا يخرج منهما وبذلك تعلم ان الممكن جامع للقسمين
غير خارج عنهما وكذلك او في الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين
مع انه يصح اجتماعهما لاحد الامرين مبهما فان المقصود اباحة الجلوس
مع احدهما منهما لكونه فضيلة وبهذا الاعتبار علم اباحتهما
لان زيادة الفضل اقوى في اقتضا الاباحة ان اباحتهما فهو مراد
في المخير نحو اضرب زيدا او عمرا وكونها لاحد الامرين في غاية الوضوح
لامتناع الجمع ووجهه ان المخير بهما لا فضيلة لشي منهما ويجوز
واحد من امرين لا فضيلة لهما لا يقتضي تجويز كليهما ولما كثر
استعمال او في الاباحة التي لا تنافي الجمع جاز استعماله بمعنى الواو نحو
وكان سيان ان لا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واعزت المسوح
ونحو سيان كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه وقالوا انها جاءت
بمعنى الى او الا وقد سبق والاظهر انه بمعناه ويستفاد منه ما
تؤول الى الحد المعين فان قولك لالزمنك او تعطيني حقي معناه
ان احد الامرين واقع لا محالة ويستفاد منه اللزوم ينقطع عند الاعطا
او انا للزوم كاين كل وقت الا وقت الاعطا ونحو او بمعنى بل وتختص
بالجمل وليس حينئذ حرف عطف بل حرف استيناف وعلامة ابتدا
كلام فاذا دخل على الجمل ربما يحتمل الامرين وربما يتعين الاستيناف
فمن الاول قولك انا اخرج اليوم او اقيم فانه يحتمل ان يكون شاكا في اول
الامر فقصد التردد ويحتمل ان يكون جازما بالخروج ثم بدا له فبدا
الاخبار بغيره الاقامة ومن الثاني كل ما لم يسبقه شي يصح العطف
عليه كما في قوله بدت مثل الشمس في رونق الضحى وصورتها او انت
في العين املح فانه لا يصح اقامة الجمله مقام قوله مثل قرن الشمس وجعله
منه قوله تعالى فارسلناه الى ماية الف او يزيدون ولما بين القدر المشترك
من الثلثه اشتغل ببيان الفارق بينها على طبق ما سبق في الاربعة الا
انه ابتدا هنا بالاخر على عكس ما تقدم فقال فام المتصله وسميت

تسمية

وسميت متصله لانها يذكر المعطوف بها متصلا بالمعطوف عليه
انا لانفصال الكثير فنحو اذلك خير ام جنة الخلد اكثر من نحو اوب
ام بعيد ما توعدون على ما في التسهيل بل لان المعطوف والمعطوف
عليه في حكم المعبر عنه بلفظ واحد اذ قولك ازيد عندك ام عمرو
كقولك ايهما عندك لازمة لهمزة الاستفهام اي تابعة لها لا توجد
بدونها لفظا او تقديرا بها لان تقدير الهمزة مختص بالشعر ومع ذلك
قليل كما ان لو وقع بعدها قليل واللازم بمعنى التابع فما وقع في
عبارة المسكاكي ايضاح قال الكناية ذكر اللازم وارادة الملزوم فلا
يرد ان الهمزة توجد بدون ام فلا يكون ام لازمة لها لامتناع وجود
الملزوم بدون [illegible] اللازم يليها احد المستويين في الاعراب او
الاسناد والمحقق نحو اقام زيد ام قعد وازيد قام ام عمرو وازيد قائم ام
عمرو قائم على مذهب المصنف والاندلسي واما عند غيرهما فام المتصله
لا تكون من جملتين غير مشتركتين في عمدة وقالوا المراد المستويين
في علم المتكلم وهو لا يصح في ام المتصله للتسويه نحو سواء قمت ام قعدت
ونحو لا ابالي قمت ام قعدت وفي حكمه لا ابالي جميع منصرفاته في ان ام
بعدها للتسويه فان ام هنا للتسوية بحسب الواقع لا في العلم ويقدر
هذا التركيب مع سواء سواء قيامك وقعودك على ان سواء خبر والفعل
مبتدا وام بمعنى الواو على ما عليه جمهور النحاة وعند الرضي ان سواء
خبر محذوف اي الامران سواء والجملة داله على الجزاء وقولك اقمت ام
قعدت مستعار لمعنى ان قمت او قعدت بعلاقة ان كلا من الشرط
والاستفهام يدخل على مجهول وايد بلزوم الفعل بعد الهمزة لان
الفعل لازم للشرط وبلزوم مضي الفعل الواقع بعد الهمزة وام لان الماضي
المنتقل الى معنى المستقبل ادل على اعتبار ان الشرطيه في معنى الكلام
فالماضي هنا بمعنى المستقبل ابدا وبان توجيههم لا يجري في لا ابالي
بخلاف هذا التوجيه وفي الاخير نظر لانهم كانهم جعلوا الفعلين

اي لا ابالي

مفعولين لقولك لا أبالي قائما وقعودك والاخرى الهمزة اما
للاستفهام او للتسوية بعد ثبوت احدهما في ما اريد الاستفهام
لطلب التعيين واما فيما أريد به التسوية فلا علم فيه بالثبوت
بخلاف او فانه لا يسأل به عن شيء من ذلك وليس في الاستفهام
معها ثبوت العلم فقولك ازيد عندك او عمرو معناه اثبت
عندك احدهما لا ايهما ثبت عندك ولهذا لا يجاب بالتعيين
و يجاب بنعم او لا ومن ثم لم يجز رايت زيدا ام عمرا لانه لم يليها
احد المستويين والاخرى الهمزة وجعل ذلك شرطا لا حسنية ومن
ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا لان الاثبات ليس بمطلوب
المستفهم والا كان في تحصيل الحاصل ولا النفي والا لكان
طالب ما تمتنع عنده والمطلوب ايصال المطلوب الى الطالب ولك
ان تقابل كلام المستفهم بنفي كليهما تنبيها على خطائه في اعتقاد
ثبوت احد الامرين لكنه تخطية لا جواب ومن لم يفرق بين الجواب
والتخطئة منع حصر الجواب في التعيين والمنقطعة الدالة على انقطاع
ما بعدها عما قبلها واستيناف الكلام بعدها كبل والهمزة
غالبا اما للاستفهام او للانكار وقد يكون ببل فقط بان يقصد بعد
الاخبار ويضرب بام عن الاستفهام الى الاخبار كقوله تعالى
ام انا خير من هذا الذي هو مهين او بنكر اذا فالاستفهام
كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور وكقوله امن
هذا الذي هو جند لكم مثل انها اي القطعة التي ظهرت من بعد لابل
ام شاء اي ام هي شاء بمعنى بل اهي شاء اخبرت بانها ابل على سبيل الجزم
ثم اضربت واستانفت الاستفهام قبل هذه حرف استيناف
ولا تشكل عطف الانشاء على الاخبار وانما حذف المبتدا في المثال
تنبيها على ان حذف خبر الجملة بعد ام المنقطعة جائز اذا لم يلتبس
بالمتصلة وذلك اذا لم يكن قبلها الهمزة خبرا كان قبلها او استفهاما

واكثر الرضي عدم
الجواز ومنع
اشتراط الصحة
بان يليها احد
المستويين صح

استفهاما بهل او باسم من اسماء الاستفهام قال الرضي لا تصح
المنقطعة بعد اسماء الاستفهام لكون ما بعدها داخلا فيه ويكون الحكم
المذكور ايضا من جنس ما استفهم به فلا يقال من عندك ام عندك
عمرو فان الاستفهام السابق اغنى عن اللاحق بخلاف من
عندك ام عندك حمار واين زيد ام عندك عمرو وفيه نظر لان
يفيد الاستثناء فيما رده ايضا فان السؤال بمن عندك يحتمل ان يجاب
بما لا يبطله السائل بان يقال زيد لاحتمال ان يكون عنده زيد
وعمرو فاضرب عن السؤال بقوله ام عندك عمرو ليعلم ان مطلوبه
معرفة حال عمرو واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جاءت مع
او وذلك مبني على فرق معنوي بينهما وهو ان وضع اما للتردد
الذي من اول التكلم الى تمامه فالتزم في اول الكلام اما تنبيها
على ان الشك من اول الامر واو اعم فربما كنت جازما في اول
التكلم قاصدا للاخبار فيحدث الشك في اثنائه فتزيد في الكلام
معطوفا باو فاو في افادة التردد الاول احوج الى اما من او وكيف
لا ولو لم تذكر اما فلا يعرف بذكر اما ان التردد كان من اول
ولا يعرف من او ولذلك قد تترك اما الاولى في الشعر وانما التزم مع
الثانية الواو تنبيها على انها العاطفة وليست كالاولى ولو لم
يذكر الواو لاوهم الرد مما سبق والابتداء بكلام اخر ولا وبل
ولكن لاحدهما معينا هذا هو الحكم المشترك بين الثلاثة وعقبه
بما به الفرق فقال ولكن لازمة النفي وكان الاولى ان يقول وللاثبات
لان لا لا تكون بعد نفي ولا نهي ولا يكون المعطوف بلا اكثر من واحد
فلا يقال ما جاني زيد لا عمرو ولا بكر ويعطف به على المنادى فيقال
يا زيد لا عمرو وصرح به في التسهيل والمراد بالنفي اعم من النفي الصريح
او المعنوي صرح به الرضي وكذلك المراد بالاثبات في لا
اعم من الاثبات اللفظي والمعنوي لانك تقول انما زيد عالم لا

اما نجم

لا فايما وكان المصنف اختار مذهب الجزولي ان لكن اذا دخلت على
الجمله فمخففة من المثقله والا فهي لا يلزم النفي بل يجب ان تكون
بين متغايرين نفيا واثباتا ومذهب الزمخشري انها عاطفة
والفرق بين المذهبين انها اذا كانت عاطفة لا يحسن قبلها
الوقف واذا كانت مخففه يحسن لكونها حرف ابتدا هذا اذا لم يكن
معها الواو فاذا كان معها الواو فهي مخففة اتفاقا والعاطفة هي
الواو ومذهب يونس انها مخففه مطلقا والداخلة على المفرد صورة
داخلة على الجمله حقيقة لحذف بعض اجزا الجملة ويرد عليه بانه لا يصح
في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو بالجر وله بعد تسليم وقوع هذا التركيب
فيما بينهم ان يدفعه بان الجر للجوار والتقدير ولكن عمرو مررت به
واما بل فهي يقع مطلقا بعد الاثبات والنفي اتفاقا حتى جوز الكوفيون
وقوع لكن الداخلة على المفرد بعد الاثبات حملا على بل فمن قال
لا يقع بل الداخله على المفرد بعد الاثبات عند الكوفيين فقد وهم
واما بل فيقع بعدها المفرد في الاثبات والنفي ففي الاثبات لاثبات
الحكم للمعطوف وجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت فبل يجعله كان
لم يذكر اما لان ذكره كان خطا او عمدا او سهوا لانه غير مطابق
للواقع فتقول جاء زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا فيفيد الندم عن
ذكر زيد اما لانه خطا سبق به اللسان او غير مطابق او لم يكن ذكره
مهما فيحتمل ان يكون صادقا وان يكون كاذبا وبعد النهي والنفي نحو ما
جاءني زيد بل عمرو كذلك عند الجمهور فان المعطوف عليه في
حكم المسكوت لكن ما بعد بل اثبات لا نفي ولذا لم يجز ما زيد شيئا بل شيئا
بالنصب ويجب الرفع وعند المبرد بل في النفي مثله في الاثبات سوى
ويرده عدم جواز ما زيد شيئا بل شيئا وقال الرضي وعند المصنف
ان ما جاءني زيد بل عمرو وكما جاءني زيد لكن عمرو سواء حيث قال لكن
زيد بل عمرو ويحتمل اثبات المجي لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد وهو الذي

٢٦٩

الذي ذكره ابن مالك فان قلت ذكر الاحتمال في كلام المصنف
يجامع كون النفي في المسكوت عنه ولا يدل على ان تحقق النفي مقطوع
به قلت ذكر الاحتمال للاشارة الى انه يحتمل نفي المجي عن عمرو كما هو
مذهب المبرد لان النفي لما جعل في حكم المسكوت يحتمل التحقق لانه لا
يخص النفي بل في الاثبات ايضا كذلك فتخصيصه ذلك بالنفي
دل على انه لم يقصد ذلك بل قصد ما قاله الرضي واذا ذكر لا قبل بل
فهو لنفي المعطوف عليه المثبت نحو جاءني زيد لا بل عمرو ولتقرير نفي
المعطوف عليه المنفي نحو ما جاءني زيد لا بل عمرو واذا عطف بل الجمله
على الجمله يقصد بها الانتقال من حكم الى اهم وقد يجي للغلط قال
الرضي ويجي الاولى بعد الاستفهام ونحن لا نرى وجها لتخصيصه
بالاولى لان الغلط بسبق اللسان يجري في الاستفهام ايضا اذا عرفت
تفصيل الثلثه بما لا مزيد عليه فاعلم ان المراد بقوله لاحدهما معينا
كما ان معنى كون الواو ونحوه للجمع انها تجمع المعطوف مع المعطوف
عليه في حكمه نفيا كان او اثباتا فلا لثبوت الحكم للمعطوف لانهما
يجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وفيه ان بل مع لا ليس لاحد
معينا بل يفيد ثبوت الحكم لهما نحو ما جاءني زيد لا بل عمرو ونحو جاءني زيد
لا بل عمرو ونعم لو كان لا مع بل بمعنى لا اتكلم به لكان موكدا لبل في جعل السابق
في حكم المسكوت عنه ويتم قوله مطردا الا ان يقال هذا على خلاف
مقتضى وضع بل انما جا من مقارنته لا **حروف التنبيه** الا
واما جعلهما حرفا لتنبيه مذهب بعض والمشهور انهما حرف
استفتاح اي حرفا ابتدا يبتدا الكلام بهما ويجعلون علامة للابتدا
وفيهما مع ذلك تحقيق لجملة دخلا عليها كان ابن الحاجب والصحاح جعل الاخفش
تنبيه واما حرف تحقيق وفسر المحقق بانه على الحقيقة دون المجاز وقال
يقال اما ان زيدا قائم كما يقال اعلم ان زيدا قائم فجعلها للتنبيه
ولا يخفى ان ذلك يقتضي ان لا يكون الجمله معمول اعلم ويكون

حكم

لا

انه لما كان [illegible] الكلام الذي
فالمعطوف عليه نفيا كان او
اثباتا لاحدهما معينا
عليه وقيل لانه [illegible]

[illegible]

المقصود بالافادة الخبر وان تجعل ان بعد علم مكسورة كما بعد الا وقد
تغيران بقلب الهمزة هاء وعينا وبحذف الالف في الاحوال الثلث
وتدخلان الجمل مطلقا اسمية وفعلية انشاء وخبرية لهما صدر الكلام
ولا يمتنعان عن الدخول على ماله صدر الكلام وها وهي حرف تنبيه
اتفاقا لازالة الغفلة في تعقل معنى مدخولها لانها لا تدخل في الاكثر
الا على ضمير مرفوع منفصل او اسم اشارة وفهمهما يقتضي
مزيد تيقظ وقيل لا تدخل الا على اسم الاشارة الا انه كثر ما يفصل
بينهما وبين اسم الاشارة بالضمير نحو قوله تعالى ها انتم اولاء وبالقسم
نحو ها لعمر والله ذا وبغيرهما قليلا وليس لهما صدر الكلام الا اذا فصل
بينها وبين ذا وعد ابن مالك موافقا لبعض النحاة يا حرف تنبيه وقال
اكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا او تمن نحو يا ليتني
او تقليل نحو يا رب ساريات ما توسدا وقد يليها فعل مدح او
ذم او تعجب فاستغنى عن القول بحذف المنادى في هذه المواضع
حروف النداء يا اعمها وعند الزمخشري للبعيد واستعماله
في القريب لتنزيله منزلة البعيد لنكتة معرفتها في علم اخر وايا وهيا
للبعيد وكذا آ بالف بين همزتين ثانيهما ساكنة وجاء عند
التقاء الساكنين عن ظاهر وكذا آي بالف ممدودة وياء ساكنة
وأي والهمزة للقريب قدم اي مع ان الهمزة لكمال القرب لزيادة مناسبة
اي بالبعيد وجعله التسهيل للبعيد حروف الايجاب وسماه
التسهيل حروف الجواب لانها في جواب احد لا محالة والمراد بالايجاب
اثبات شيء فهذه الحروف علامات لاثبات شيء سبق اما كما هو واما
بان نفيه فمن قال ان اريد الاثبات ايجاب النفي لم يشمل نعم وان
اريد اثبات ما سبق كما هو لم يشمل بلى الا ان يقال سماها
تغليبا لم يكن باع فكم رجيناه نعم بالسكون وفيه اربع لغات
فتح النون والعين وقلب العين حاء وكسرها وكسر النون والعين وبلى

حروف النداء

حروف الايجاب

نعم

بلى

او يحذف ياء او يفتح واجل وجير وان تصديق للمخبر وفي بعض النسخ الجزء الخبر
نعم احسن من اجل في الاستفهام فتفعل كلاته في تجيبه للاستفهام وجاء انه للدعاء وقال الجوهري
قوله جير لا انيك يكسر الراء يمين للعرب حروف الزيادة اي حروف لها اختصاص
بالزيادة حيث لا يرادعنها الا انها لا تكون الا زائدة ولا انتم حروفنا لان الحرف لا بد له من معنى
ويسمى حروف الصلة ايضا لانها تتصل بحرف ما له معنى ابدا وقيل لانه تتوصل به الى
وبلى كنعم واي كنعم واجل كنعم وجير بالكسر كامس وان فعم مقررة لما
سبق اي جعله ثابتا محققا في ذهن المتكلم والمقرر ما يراد على اصل الا
وذلك في نعم بعد الخبر كقولك لمن اخبر بقيام زيد او نفيه نعم ظاهر
باعتبار ما قبله وما بعده فانه يكون بعده مثل ما سبقه لفظا او تقديرا
وبعد الاستفهام عن الاثبات او النفي باعتبار ما بعده وكذا في جواب
الامر نحو نعم في جواب زرني اي نعم ازورك والنهي ويكون المقدر
نعم لا افعل وفي جواب التحضيض والعرض ويكون التقدير الايجاب
لا النفي فلو قيل في جواب الست بربكم نعم كان كفرا لانه تقرير
ما سبق كما هو وقيل قد تستعمل نعم مكان بلى في جواب الاستفهام
او النافية او المخففة من المثقلة والاحتمال قائم وان تحتمل ان تكون
هي المخففة وان تكون الناصبة وان تكون المفسرة وبيان التسهيل
يشعر بانها الناصبة حيث قال في بحث ان الناصبة وقد تزاد ان بعد
لما وما يحتمل ان تكون النافية والمصدرية ولكون الحرفا ولى بالزيادة تبعيد
جعلها اسمية ولا ومن والباء واللام الجارة واللام المفتوحة الفارقة
بين ان المخففة والنافية وقد تقدم كلامهم كل في بحثه فتخصيص الشارحين
بالجارة منبئ عن الغفلة فان تزاد مع ما النافية والاوضح بعد ما
النافية ويبطل عملها كما تقدم فان قلت لم يعد واما الكافة
زائدة لان لها تاثيرا وتاكيدا حيث تمنع العامل عن العمل وتهيئته للدخول
على ما لم يكن يدخل ولهذا لم تعدحيث واذ فيما بين ما يزاد معه ما وان كف
ما عن العمل فينبغي ان لا تجعل زائدة مع ما قلت ليس ببطل العمل
انها الفصل بين ما ومعموله او ايهام بطلان النفي لان دخول النفي
على النفي اثبات وهي في تلك الصورة وقلت مع ما المصدرية
والاولى مع الموصولة لتشمل الحرفية والاسمية نحو انتظر ما ان جلس القاضي
ونحو ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا تزاد بعد الا الحرف
التنبيه نحو الا ان قام زيد ولما نحو لما ان جلست جلست وان مع

لما كثيرا في الصحاح اذا ان فقد تكون صلة نحو فلما ان جا البشير وقد تكون
زايدة كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله اى لا يعذبهم الله
هنا فجعل الواقع بعد لما مقابلا للزايدة ووجهه خفى وظهر من بيانه
موضع اخر لى بايدة ان لم يذكرون فاحفظه **وبين لو والقسم**
الاولى بين القسم ولو ليشعر بان القسم يكون مقدما ولو موخرا وكانه
اعتمد على لزوم صدارة القسم وجعل سيبويه ان موطئة للقسم مع
لو كاللام مع غيره من ادوات الشرط نحو والله ان لو قمت لقمت وقد
تزاد مع الانكار نحو انا انيه **وقلت زيادة ان مع الكاف** نحو زيد كان
عمرو **وما مع اذا ومتى واى واين وان شرطا** اى ذوات شرط والاولى
شرطيات ليصفو عن التسامح وليصير نصا في كونه متعلقا بالخمسة وليس
ما في متى ما مفيد للعموم حتى لا تكون زايدة لان العموم فيه فرع العموم في
متى فمن انكر في متى انكر فيه ومن اثبته له اثبته فيه **وقلت بعدها ان وبعض
حروف الجر** نحو فبما رحمة من الله وعما قليل ومما خطيئاتهم وزيد صديقي
كما ان عمرا اخي وزيادة ما بعد الكاف مع ان المفتوحة لازمة لئلا
تلتبس بكان ومنهم من انكر زيادة ما بعد حرف الجر وجعلها نكرة والحروف
بعدها بدلا كما انكر لذلك الاحتمال زيادتها مع المضاف **وقلت
مع المضاف** نحو لا سيما زيد وغضبت من غير ما جرم ومثل ما انكم تنطقون
وفي الكشاف في سورة يوسف في شان قوله تعالى ومن قبل ما فرطتم
في يوسف من نحو هذا النظم كون ما زايدة اي من قبل فرطتم **ولا
مع الواو بعد النفي** الصريح نحو ما جا زيد ولا عمرو او غير الصريح نحو غير
المغضوب عليهم ولا الضالين ولا بد من استثنا ما بعد الا عما بعد
النفي فانه لا يجوز جا في القوم الا زيدا ولا عمرا مع ان زيدا بعد نفي
غير صريح ومن استثنا واو المعية التي لم يكن معه تفهم المعية لانه
لا يجوز ما جاني زيد ولا عمرو والمراد ما جاني زيد مع عمرو واما اذا
كان تفهم المعية معه نحو ما يستوي زيد ولا عمرو فيجوز زيادة لا

انظره في المغني في ان الزايدة

لا صرح بجميع ذلك التسهيل **وبعد ان المصدرية** اى وتزاد بعد
ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد ولئلا يعلم وانما تزاد بعد
ان المصدرية الظاهرة دون المقدرة فلا يقال لئلا يعلم بمعنى
لان لا يعلم والصواب بعد ان الناصبة ليخرج ان المخففة لانها
ان المصدرية ولا تزاد بعدها **وقلت قبل القسم** كذا في بعض النسخ
ويرد عليه انه كثر مثل لا والله لا افعل للايذان من اول الامر ان جواب
القسم منفي وفي بعض النسخ قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة
ويجب ان يراد اقسم المذكور ولا فلا والله ايضا من قبيل
الزيادة قبل اقسم مع انه كثير وانما زيد قبل اقسم لا يراد في صدر
نفي القسم اشارة الى انه لا يحتاج المقسم عليه الى القسم لظهوره
وشذت مع المضاف نحو في بير لا حور سرى وما شعر **ومن
والبا واللام فتقدم ذكرها** ولقد فات المصنف ذكر الكاف
حرفا التفسير اي وعد البعض من الحروف العاطفة لكن
اذا وقع بين امرين لهما اعراب على ما في التسهيل وتفسر غالبا
ما لا تفسره ان **وان وهي مختصة بما** اى بمبهم مفعول لما هو
في معنى القول ومتضمن لمعناه نحو وناديناه ان يا ابرهيم اي ناديناه
بلفظ او بشي هو يا ابرهيم كذا في الرضي وقد يفسر بها مفعول
ظاهر لما في معنى القول كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى
ان اقذفيه والغالب ان يكون المبهم المفسر بها مقدرا او قد يفسر
به مفعول القول الصريح بشرط ان يكون القول مقدرا لان بعد
القول يجعل القول كون صريح القول نحو قوله تعالى ما قلت لهم الا ما
امرتني به ان اعبدوا الله فان مفسرة لضمير به وهو في تقدير الا
ما امرتني بقوله لان نفس قوله اعبدوا الله لا يحتمل ان يكون مامورا به
وبما يصلح الموضع لان المفسرة والناصبة ويجعل المدخول
نهيا ونفيا ففي المدخول ثلثه اوجه نحو اشرت اليه ان لا تفعل بالجزم

حرف التفسير

حروف المصدر

اوالنصب او الرفع ففي الجزم والرفع ان مفسرة على قول من لم يجوز
دخول الناصبة على الطلب ومن جوزه فالجزم ايضا محتمل ولا يحتمل ان
في قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين للتفسير لانه انما
يكون له اذا لم يكن ما بعده الا للتفسير ولا يصلح لما سواه وان الحمد لله رب
العالمين يصلح لان يكون خبرا عما قبله **حروف المصدر ما وان**
وان مخففة ومشددة وليس مخففتها مذكورة تذكر ان والا فلا
يصح قوله **فالاولان للفعلية** لان المخففة من المشددة ليست
للفعلية بل مختصة بالاسمية **وان للاسمية** مشددة ومخففة لانه
داخل على ضمير شان مقدر كما عرفت قالوا المراد بالفعلية الفعلية التي
فعلها متصرف اذ لا مصدر لغير المتصرف حتى يؤول الفعل به
ويتجه عليه انه لا مصدر لقولنا ان زيدا انسان مع انه يؤول بالمصدر
والاولى ان يقال من غير المتصرف ما هو للانشاء الذي يستفاد
من الفعل دون المصدر فلا يصح التاويل بالمصدر وحمل ما ليس للانشاء
عليه وبهذا عرف ان الحرف المصدري لا يدخل على الانشاء كما هو مذهب
سيبويه وابي علي فانهما جوزا في ان فسروا ان لا تقم ان يكون مصدرية
وغيرهما يجعلها مفسرة ورجح الرضي جواز دخول ما على الاسمية
وخص بنا بها لظرف الزمان وصلتها غالبا ماض مثبت او منفي بلم
والمعنى على الاستقبال في الاغلب ومن حروف المصدر كي اذا دخلت
عليها اللام الجارة ولو للتمني وهو ما يذكر بعد فعل مفهم التمني
نحو ودوا لو تدهن اي ادهانك وقد يكتفى بها عن ذكر فعل التمني نحو لو
كان لي مال فاحج بالنصب اي اتمنى ان يكون لي مال فاحج **حروف**
التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام وتلزم الفعل
لفظا او تقديرا كما ان لولا ولوما الامتناعيتين تلزمان الاسم ووقوع
الاسم بعدها مختص بضرورة الشعر نحو قوله • تقولون ليلى ارسلت بشفاعة
الي فهلا نفس ليلى شفيعها • كما ان وقوع الفعل بعد لولا ولوما

انه

حروف التحضيض

ولوما الامتناعيتين مأول بتقدير ان وتاويل الفعل بالمصدر فقد
بتاويل لولا بلولم فقولنا لولا يكون زيد لكان كذا او بتاويل لو
لم يكن زيد لكان كذا فتقول هلا ضربت زيدا وهلا زيدا ضربته
ولا تقول هلا زيدا ضربت الا بتقدير الفعل كما تقول هلا يوم
الجمعة سرت من غير تقدير الفعل لاتساع في الظرف فيجوز الفصل
بين الحرف وفعله به مع عدم جواز تعمم والتحضيض هو التحريض
فهذه الحروف في المضارع للتحريض وفي الماضي للتنديم فان كان
يمكن تدارك ما فات مثله يستفاد منها التحريض ايضا والاغلب في
استعمالها اللوم على الترك وقد يخلو عن اللوم فهي حينئذ للعرض
ويستعمل في العرض الا بالتخفيف واما كذلك ولو للتمني ايضا
نحو لو نزلت فاكلت **حرف التوقع** الدال على ان مدخوله كان
متوقعا للمخاطب **قد** وهي لا تنفك في الماضي والمستقبل عن التحقيق
ثم انه يضاف اليه اذا دخل الماضي في بعض المواضع التقريب من زمان
الحال والتوقع ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة وقد يكون
مع التحقيق التقريب فقط فتقول قد ركب لمن لم يكن متوقعا ولم يذكره
انه يكون مع التحقيق التوقع فقط واذا دخل المضارع يضاف الى
التحقيق التقليل في الاغلب ويستعار للتكثير في مقام المدح كما يستعار
رب ويجب تجرد المضارع من الناصب والجازم وحرف التنفيس
وكان الاولى ذكره في حرف التحقيق كما لا يخفى وكانه اكتفى بوضوح
لزومه الفعل فلم يقل ويلزم الفعل ويجوز تقدير فعله بقرينة ولا يفصل
من فعله الا بالقسم نحو قد والله ضربتك وقد لعمري اكرمتك ولا يدخل
على غير المتصرف فلا يقال قد عسى او نعم وقوله **وفي المضارع للتقليل**
خال عن التحقيق وقد يعرف حقيقة الحال **حرفا الاستفهام**
الهمزة مبتدأ هذا اسم محدث للالف المتحركة واسم الالف واسم الساكن
لا او الالف مشترك بينه وبين الساكن **وهل** ومغايرتها للالف بقلب الهاء

حرف التوقع

حرفا الاستفهام

همزة ولكونها معتبرة تهاقال حرفا الاستفهام الهمزة وهل ولم يقل
حروف الاستفهام الهمزة وهل واك لهما صدر الكلام هذا دليل على
انه لم يفرق بين الكلام والجملة والا لقال صدر الجملة اذ يجوز زيد اقام
ابوه تقول ازيد قايم واقام زيد وكذلك هل يعني هل مثل الهمزة
في الدخول على الاسميه والفعليه الا ان الهمزة تقع مواقع لا يصح فيها هل
واشار اليها بقوله فالهمزة اعم تصرفا اي تصرفها استعمالا لانها تصرف
في جملة لنقل من الاخبار الى الاستخبار لا بنا في هذا التصرف من هل وهذا
اعذب من تفسيره بان التصرف فيها اكثر من التصرف في هل حيث
تستعمل فيما لا تستعمل فيها هل فتامل تقول ازيدا ضربت اي تدخل
الهمزة على الاسم مع وجود الفعل في الجملة سوا فقد ربعده مثل الفعل الذي
بعد الاسم او لم يقدر على خلاف هل فانها لا ترضى بمجاورة الاسم مع
وجود فعل ظاهر وان قد ربنه وبين الاسم فعل فدخل في هذه الصورة ازيد
قام فمن قيد قوله وهل كذلك بان المماثله فيما اذا لم يكن جز الاسميه فعلية
فقد اعتنى بما لا يعنيه واتضرب زيدا وهو اخوك يعني يكون
الهمزة للانكار دون هل والانكار اما اللوم اي لا ينبغي ان يكون او ما كان
ينبغي ان يكون واما التكذيب اي لا يكون او لم يكن وازيد عندك ام
عمرو يعني لا يقع هل للاستفهام المعادل لام المتصلة الا ما شذ يختص
تلك بالهمزة واثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان يعني من خصايص
الهمزة دخولها على هذه الاحرف الثلثه وعدم دخول هل عليها والمراد ما لفا
اعم من العاطفة والجزائيه كما يفهم من الرضي وقيد في بحث حروف العطف علم
الهمزة الداخلة على الثلثه لكونها للانكار فالامثلة الثلثه يصح ان
تكون من قبيل اتضرب زيدا وهو اخوك فنبه بالفصل بينه وبينها
على ان ايرادها لغرض اخر دون هل متعلق بقوله تقول لجعله في
قوة تقول الهمزة في هذه المواضع دون هل واعلم ان للهمزة
خصايص اخر فاتت المصنف وهي انها تدخل على النفي فتقول الم تضرب

تضرب قال الرضي الهمزة اذا دخلت على النفي فهي للانكار
ولكون انكار النفي اثباتا يؤول الى محض التقرير اي حمل المخاطب
على الاقرار وانها لا يجي بعدها ام فلا يقال ازيد عندك ام عندك
عمرو ويجوز مجي هل فيقول ام هل عندك عمرو وانما يجوز
مجي المفرد بعدها اعتمادا على ما سبق من ذكر ذلك المفرد في كلام
متكلم اخر فيقال ازيد في جواب من قال جاني زيد وازيدا في
جواب رايت زيدا وازيد في جواب مررت بزيد ولا يقال هل
لا يقال هل هذه الا ما ذكر المصنف من انه لا تقع هل بفعل مقدر
في كلام فيه فعل ولذا لا يقال هل زيدا ضربت قلت
بل يفارقها في انه يقال ازيد في جواب من قال زيد قايم ولا
يقال هل زيد اعلم ان لهل ايضا خصايص وهي كونها
للتقرير في الاثبات كقوله تعالى هل ثوب الكفار اي لم يثوب
ولا يقال اثوب الكفار بل لم يثوب ومجيها بمعنى النفي حتى
يستثنى بعدها للايجاب نحو هل جزا الاحسان الا الاحسان
ودخول البا على خبر مبتدا بعدها نحو هل زيد بعالم لكونها بمعنى
النفي ودخول الواو والفاو ثم عليها ففي قول المصنف والهمزة
اعم تصرفا نظر وحمله على الاعم من وجه تكلف حروف
الشرط اي حروف تفيد تعليق امر بامر ان ولو واما ومعناها
ايما بقلب الميم الاولى يا وجعلها اما من الحروف يرد ما قيل ان اصله
مهما قلب الهاء همزة وجعل مقلوبا فصار اما لها صدر الكلام
ولذا لا تتقدم الجزا على الشرط وفيه دلالة على ان الحكم في الجزاء
والشرط قيد والا لما كان في تقديم الجزا بطلان صدارة الحروف
لصدارتها في جملتها وفيه نظر تاما فان بحسب وضعها للاستقبال
وان دخل على الماضي فيه مثال المسئله ولو عكسه اي للماضي وان
يدخل على المستقبل نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم

علم

حروف الشرط

ان

وعبارة النحاة ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول ولا يتوهم انه
لا يفهم منه انه للشرط بل يتوهم انه لنفي الامرين وتعليل
النفي الثاني بالاول فيكون حرف نفي وتعليل لا انهم افادوا
كونه للشرط بذكر الثاني والاول فانهم عنوا بهما
الجزاء والشرط والشرط والجزاء لا ينفكان عن التعلق ومعنى
قولهم هذا ان ما كان معناه ذلك لانه معنى حاق العبارة ومعنى
العبارة تعليق شيء منتف بامر في الماضي فيحصل منه ان الثاني
منتف لانتفاء الاول وذلك لان الثاني مسبب وانما المسبب
مستند الى انتفاء كل سبب وان كان له اسباب وبذلك
اندفع ما اعترض به المصنف من ان الاول سبب والثاني مسبب
والسبب اعم فلا يكون انتفاؤه لانتفائه بل انتفاء الاول لانتفاء
الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب وكما اجاب
به المحقق التفتازاني من ان معنى قولهم ان انتفاء الثاني في الواقع
لانتفاء الاول لا انه يستدل به على انتفاء الاول لا يسمن ولا يغني
من جوع لان الاشكال ان العبارة كيف دلت على انتفاء
الثاني لانتفاء الاول وانتفاء السبب لا يصير سببا لانتفاء
المسبب لجواز كون المسبب اعم فما لم يتفض عنه لم يرتفع
الاشكال فالوجه ما ذكرناه فان قلت كون لو لانتفاء انه
الثاني لانتفاء الاول لا يناسب قوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا فانه لانتفاء الاول لانتفاء الثاني قلت اجيب عنه
بان هذا استعمال نادر للو حيث يراد به مجرد الدلالة على لزوم الثاني
للاول فيستدل بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم وصار متعارفا
فيما بين ارباب الاكتساب شايع الاستعمال في العلوم والاغلب فليكن م
في اللغة الاستعمال الاول ونحن نقول في الاية الكريمة لامتناع
الثاني لامتناع الاول ويتم الاستدلال فانه استدلال بتحقق

بتحقق المسبب على تحقق السبب لا يقال كون انتفاء الفساد
لانتفاء الالهة اول المسئلة لانا نقول لا بل يمكن اثباته بان
التعدد سبب الفساد فان قلت لا يصح ما ذكرته في قول
عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فانه
لا يفيد ان عدم العصيان منتف لانتفاء عدم الخوف وله من
الكلام الموثوق به غير تطبيق قلت هذا استعمال اخر للو
ولكن لا يخصها بل يعمها وان كالاستعمال الثاني وقال الرضي
وقد يجي جواب ان ولو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في
قصد المتكلم وانه ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد
استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيضه انسب واليق باستلزام
ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير لانك
تحكم انه لازم للشرط الذي نقيضه اولى باستلزام الجزاء فيكون الجزاء
لازما للشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان
هذا كلامه وتلقاه الفحول من بعده بالقبول ونحن
نقول هذا الاستعمال لا يخص قصد الاستمرار بل يكفي قصد ان هذا الجزاء
لازم على كل تقدير كما تقول ان كان من يحييني الان عدوي اعطه الفا
فانه يدل على ان الجزاء لازم الا انه لا يبحث الا ان وليس فيه قصد الاستمرار
ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا اما ان فيلزم فعلا في الشرط وجوازا والجزاء م
قد يكون جملة اسمية واما لو فيلزم فعلين لان الشرط فيه فعلين ان
خلافا للزمخشري والفعلية الجزائية اما مجزوم بلم او ماض مصدر باللام
مفتوحة وحذفها قليل الا اذا وقعت لو مع ما في حيزها صلة نحو جاء
الذي لو ضربته لشكرني او طال الشرط بذيوله كقوله تعالى من يحيى م
ولو انما في الارض الى قوله ما نفدت فحذف اللام كثير اللطول
ومنه قيل لو الثانية بالفتح لانه فاعل والتقدير لو ثبت انك فان لو لا تليها

على التحقيق مفسر لثبت المحذوف وفيه ان الفتح لا يدل على طلب
لو فعلاً لانه لو دخل على الاسم ايضاً يجب فتح ان لانه مبتدا وفيه
بان ما دخل على المبتدا دخل على ان المكسورة لان اسم مبتدا في
الاصل نحو لو انه عبداً لقتلته وانطلقت بالفعل اي باثبات الفعل
موضع منطلق ومن قال اي بصيغة الفعل فقد جعله لغواً لا فائدة
فيه الا ان يقال نبه به على ان المراد هو لو انطلقت مطلق
الفعل لا الماضي وانما اختير انطلقت بالذكر لانه الاكثر لكونه
عوضاً عن فعل لو الذي هو الماضي ليكون كالعوض اي ليكون
الفعل كالعوض عن لفظ الفعل المحذوف فان معناه وجد عوضاً
بدلا لتراني وليكون الفعل كالعوض عما فاته المستتر من صورة الفعل
وانما قال كالعوض لان العوض لا يكون للعوضية ولا يتعلق بها امر اخر
وهنا هو مسند الكلام وانما قال موضع منطلق لانه الاحق
بالموضع اما لما قيل ان الاصل في الخبر الافراد واما لان صيغة الماضي
مستغنى عنه بدلالة لو على المضي واورد عليه بان دلالة لو منطلق واجاب
عنه الرضي بان لو فيه ليست شرطية بل حرف مصدري كأن وفيه
انه ايضا يطلب الفعل كان صيغة الفعل ايضا موضع المشتق الا ان
يقال لم يلتزم العوض في غير حرف الشرط ولم يجعل ابن مالك الفعل
ملتزما لورود الاسم في اشعار العرب ومن اجاب بانه صفة خبر
جامد محذوف ليس بشيء لان وضع الفعل موضع الموصوف بالمشتق
غير متعذر اذ الخبر في الحقيقة هو الصفة وان كان الخبر جامداً جاز
اي صح الجامد لتعذره اي لتعذر الفعل وليس المراد بالجواز ما يقابل
الوجوب كما يتبادر كما لا يخفى واذا تقدم القسم اول الكلام
مرفوع صفة للقسم اي قسم لم يتقدمه شيء والشارحون ظنوه منصوباً
فاشكل عليهم نصبه على الظرفية وهو ليس مكاناً مبهماً فمنهم من
ضمن تصحيحه بتضمين التقدم في الدخول حتى كان ما له واذا تقدم

تقدم القسم داخلاً اول الكلام ومنهم من جعل الكلام بمعنى
التكلم وجعل التقدير اول زمان التكلم ومثل هذا الكلام لا يليق
الا باول زمان التكلم على الشرط وهذا البحث لا يخص ان ولو بل
يشمل لولا واسما الشرط كما صرح به الرضي ولذا قال على الشرط
ولم يقل عليهما لزمه الماضي اي للشرط او القسم والاول اولى
لفظاً نحو ضربت او معنى نحو لم يضرب وكان الجواب للقسم لفظاً
لا معنى فيراعى فيه شرائط جواب القسم دون جزاء الشرط وانما قلنا
ان الجواب ليس جواب القسم معنى لان جواب الكلام المقيد بالشرط
اذ من البين ان القسم تاكيد المقيد بالشرط فالجواب معنى مجموع
الشرط والجزاء لكن يراعى شرائط جواب القسم في مجيء جزاء الشرط
فالجواب معنى جزاء للشرط ولهذا استغنى الشرط عن تقدير الجزاء
ويكون الماضي في جواب القسم المقارن بالشرط الذي مع ان وما
تضمن معناه بمعنى المستقبل فمن قال الجواب للقسم لفظاً وللشرط
معنى فلذا قال لفظا بعد عن المقصود وظاهر بيان التسهيل
ان كون الجواب للقسم دون الشرط في الاكثر وربما يجعل جواباً
للشرط لكن صرح الرضي بان ذلك مختص بالشعر ومع ذلك قليل
نحو لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً اصم في نهار القيظ للشمس باديا
مثل والله ان اتيتني ولم تاتني لاكرمنك وان توسط بعدم
الشرط ان توسط بتقدم الشرط وجب ان يعتبر الشرط ومع
ذلك جاز ان يعتبر القسم وان يلغى فقوله او عدم جاز ان يعتبر وان
يلغى يراد به ان يعتبر القسم ويلغى ولا يصح ان يكون المراد جاز ان
يعتبر الشرط ويلغى كما توهم غير واحد من الشارحين لانه
صرح الرضي بوجوب اعتبار الشرط اما بان يجعل مجموع القسم
والجواب جزاء او بان يلغى القسم ويجعل الجواب جواب الشرط
فالمثال الثاني ليس لالغاء الشرط لانه لا يجوز الغاؤه لتقدمه بل الشرط

معتبر كالقسم الا ان اعتبار القسم بجعل الجملة التي بعد القسم جوابا
له وجعل المجموع جوابا للشرط ولا مانع من القول باعتبار [red]
الشرط لانه لم يفت رعاية ما يراعى في جوابه لان الجزا مضارع
مثبت يكون مع الفاء وبدونها فترك الفا ليس علامة الغا القسم
والمراد بتقدم غير الشرط تقدم ما يطلب خبرا صرح به التسهيل
والرضي لكن قال التسهيل يجب حينئذ الغا القسم وجوز الرضي
الامرين على طبق الكتاب واتفق الرضي والتسهيل في انه لو تقدم
لو ولولا وجب الغا القسم فتقول لولا زيد والله لكان كذا
ولو اتيتني والله لكان كذا فيجعل الجواب للشرط لان اعتبار
الشرط واجب لتقدمه ولا يدخل علامة جزا شرطهما الا على
الجملة الفعلية الخبرية ولا تدخل على الجملة القسمية الانشائية فمعنى اطراق
قوله جاز ان يعتبر وان يلغى نظر نحو قولك انا والله ان تاتني
آتك وان اتيتني والله لاتينك وقد عرفت ان الشرط في المثال
الثاني معتبر فمن قال جعله ماضيا مع الالغا لمعلم لزوم المضي مع
الالغا في صورة تاخر القسم لزومه معه في صورة تقدمه كان ذلك
منه لغفلة تصحيحه وقوله وان اتيتني والله لاتينك يحتمل العطف على قوله
انا والله ان تاتني آتك ويحتمل العطف على والله ان تاتني آتك والشرط
واجب الاعتبار حينئذ ايضا لتقدمه على القسم فان قلت كيف حكم
بالغا الشرط في قولك والله ان لو اكرمتني لاكرمتك واللام في
قوله لاكرمتك كما يصلح ان يكون لام جواب [red] القسم يصلح لان
يكون لام جواب لو قلت تمسكوا فيه بعدم وقوع حذفها مع القسم
ولو كان لام جواب لو لجاز حذفها لانها ربما يحذف في جوابه وايضا لا
يذكر اللام في والله لو جئتني ما جئتك ولو لم يكن الشرط ملغى لكان
ذكرها اغلب وتقدير القسم كالملفوظ اي كالملفوظ به لا
يخفى ان قوله وان تقدم القسم يعم القسم لفظا او تقديرا لكن قوله

قوله وان بني سقط فلو اقتصر على ذكر نحو لئن اخرجوا وان اطعتموهم
لكفاه واعلم ان المثالين لتقدير القسم مقدما اما الاول فلان
اللام الموطئة للقسم لا تكون الا بعد القسم لفظا او تقديرا صرح
به في اللباب واما الثاني فلانه مع تقدم الشرط لا بد من اعتبار تقديره
فلو كان الشرط مقدما لوجب الفاء في الجواب مع ان الجواب
انكم لمشركون فيما يقال ذكر ما يحتمل التقدير مقدما ومؤخرا
فاسد في المثال توهم واما للتفصيل فلا بد له من متعدد ودونكما (اما)
اما مع كل واحد وقد يكتفى بواحد اما لظهور الآخر من ذكر ذلك
الواحد لمضادة بينهما كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تشابه فانه ينتقل من سماعه الى ان يقال واما الذين
في قلوبهم استقامة فيتبعون المحكمات ويردون [red] اليه المتشابهات
واما لسبق ما يصلح ان يكون عديلا لذلك الواحد لكن لم يذكر مع
اما لانه لم يقصد من اول الامر التفصيل وانما قصد ثانيا فجعل
المذكور بعد ما قصد به التفصيل واما لانه سبق واحد مع اما فيأتي
شي يصلح عديلا له بدون اما وكون اما للتفصيل مطلقا قول
بعض وتكلف فيما لم يتعدد بتقدير ما يجعله متعددا او رجح الرضي
ان اما لاستلزام شي لشي مع التفصيل في الاغلب وقد يتجرد عن
التفصيل فقول المصنف اما بيان لما هو الاكثر او اختيار لقول
البعض ولم يبين المصنف كونه للاستلزام لانه يعلم من كونها من
حروف الشرط ونبه على عمومه لجميع الازمنة بعدم تخصيصه
بزمان كما فعل في اخويه ونبه على لزوم الفاء في جوابها بقوله
والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقا جزءم
فتنبه ان كنت في زمرة مخاطبيه والمراد بالفا اعم من الملفوظ والمقدر
ولا تقدر الا في ضرورة الشعر او مع تعدد قول هو الجواب لدلالة
المقول عليه كقوله تعالى واما الذين كفروا افلم تكن آياتي اي

اى فيقال لهم الوتكن وينبه بقوله جز على انه لا يعوض اكثر من واحد لانه
يكتفى بقدر الضرورة فى ارتكاب الممنوع وهو تقديم ما فى حيز
الفا عليه فالكاية فى حيزها الفاء لا لا اما لانه لا يقابل احدهما بنيه
وبين غيره وقيل هو اى العوض معمول المحذوف مطلقا وعند الرضى
والتسهيل قد يقوم شرط فى حيز الفا مقام المحذوف ومنه قوله تعالى
فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم وفا لا تصير جواب
هذا الشرط جواب اما لفظا ويستغنى به عن جواب هذا الشرط
قال الرضى والدليل عليه انه لا يعمل حروف الشرط فى الجزا فلا يقال
اما ان ضربتنى فاضربك بالجزم ولو كان جواب ان ضربتنى لكان الجزم
اكثر ونحن نقول مقتضى [illegible] القياس ان يكون جواب
الشرط كما كان يصح تقديم الشرط على الفاء كساير ما يتقدم على الفا حيث
لا يتغير نسبة ما بعد الفا اليه بتقديمه واما عدم عمل حرف الشرط فيمكن ان
يستند الى دخول الفا صونا على الجزا وكانه الوجه عند من يجعل
التقدير واما المتوفى فان كان من المقربين فى عدم عمل حرف الشرط فى
جزائه والمقابلة بين هذا القول وبين القول السابق بان العامل فيه فى
القول السابق ما كان عاملا فيه حين كان بعد الفا وليس المقابلة
باعتبار ان العامل فيه ما هو فى حيز الفا لانه يصح فى نحو اما زيد
فمنطلق لان عامله الابتدا وهو ليس فى حيز الفا واعترض الرضى
بان كونه معمولا ينتقض بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين
وبدفعه ان التقدير اما المتوفى ونحن نقول عليه انه يجب حينئذ ان
يكون الجزا ان كان من المقربين فيجب فان كان من المقربين
ومعنى قوله مطلقا ينكشف من القول الذى بعده ومن فسر بقوله
مرفوعا كان او منصوبا فقد غفل وقدر المحذوف مع المنصوب فعلا
متقدما ومع المرفوع مجهوله فجعل تقدير اما يوم الجمعة فزيد منطلق
اما يذكر يوم الجمعة وتقدير اما زيد فمنطلق مهما يذكر على صيغة

صيغة المجهول الغايب ويرد ما انه يطرد فى الكل تقدير الكون فالتقدير
مهما يكن من شى يوم الجمعة ومهما يكن زيد فزيد اسم كان وفيه
بحث لانه لا بد من رابط فى جملة الشرط ولا رابط فى شى
من التقديرات سوى مهما يكن من شى يوم الجمعة الا ان يجعل
مهما بمعنى الوقت وقد عرفت انه مردود او قليل وحينئذ لا يصح
تقدير مهما يكن من شى يوم الجمعة ايضا ولا تنفصى عنه الا بجعل
المرفوع بدلا من الفاعل المضمر لا فاعلا كما قيل والمنصوب بدلا عن
المفعول المحذوف لا مفعولا به كما قيل لكن مع التكلف يتوقف
على ثبوت جواز حذف المبدل منه ويرد القول بكونه معمول
المحذوف بانه لو كان كذلك لما كان وجه لوجوب رفع زيد
فى اما زيد فمنطلق ولزوم النصب فى اما يوم الجمعة فزيد منطلق
لامكان تقدير ما يقتضى الرفع فى كل منهما وامكان تقدير ما
يقتضى النصب فى كل منهما ونحن نقول مثل ما هو مذكور
بعد اما معتبر بعد الفا لكنه محذوف اختصارا فان كان ما بعد
الفا مرفوعا يلزم رفعه بعد اما تنبيها على ان المحذوف بعد الفاء
مرفوع وان كان منصوبا يلزم نصبه بعد اما تنبيها على انه منصوب
وان كان جهة الرفع والنصب بخلافه وقيل ان كان جائز التقديم
من الاول يعنى انه جزء ما فى حيز الفاء والمراد بجواز التقديم الا مانع
لتقديمه قبل وقوعه بعد الفا نحو اما زيد فمنطلق والا فمن الثانى
نحو اما زيدا فانا رجل ضارب فان زيدا لا يصلح ان يكون معمولا لضارب
لان معمول الصفة كالصفة لا يتقدم على الموصوف ونحو اما يوم الجمعة
فانى منطلق فان ما فى حيز ان لا يتقدم عليه وله غير نظير ولم يلتفت
اليه المصنف كما لم يلتفت الى الثانى لان اما خاصية تصحح تقديم
ما يمتنع تقديمه ومن المباحث النافعة معرفة جواز حذف
اما وهو كثير نحو وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر

وهذا ابلغ وقوى وبذلك ظهر فرحوا وهو فناسى فيما اذا كان الجزء البر
او نهيا ناصبا لما بعده اما فى قوله تعالى فاذا غشيهم وما يعبدون
الا الله فاووا وفى قوله تعالى واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا
يحتمله وللفاء فيهما احتمال اخر وهو تنزل الظرف المقدم منزلة الشرط
فلا يحتاج الى تقدير اما حكى سيبويه زيد حين لقيته فانا اكرمه وقل
هنا فى اذ سطرد **حرف الردع** اى حرف معناه الزجر والمنع *حرف الردع*
اما عن اعتقاد او فعل فيه الممنوع او يلبس فيه فتمنعه عن المعاودة
الى مثله وفى كلام الرضى كقولك لمن يقول لك فلان يبغضك
كلا اى ليس الامر كذلك ينبغى ان يؤول بان مراده انته عن هذا
الاعتقاد لانه ليس كذلك والا لكان حرف انكار لا ردع ويؤيد
ما ذكرنا كلام الصحاح حيث قال معناها انته لا تفعل وكثيرا ما يقابل به
كلام متكلم وقد يكون المتكلم به وبكلامه هو المردوع عن مضمونه واحدا
فيأتى به للدلالة على انه منكر ولا يظهر فرق بينه وبين ضمه حتى يتضح
احدهما اسم فعل والاخر حرفا **كلا وقد جاء بمعنى حقا**
هذا يقتضى ان يكون اسما كما ذكره المتوسط الا ان النحاة اجمعوا على
حرفيته وكان الانسب بذا تفسيره بمعنى ان وكانهم اختاروا حقا
تنبيها على انه بمنزلة المفعول المطلق الذى هو توكيد لغيره
وعلى انه لا يختص بالجملة الاسمية وعند بعضهم قد يكون حرف
استفتاح وقد يقوم مقام اى فيلزمها القسم نقول كلا والله
اى اى والله **تاء التأنيث الساكنة** لا وجه للاقتصار ببيان *تاء التأنيث*
الساكنة فى ضبط الحروف بل ببيان التاء من علامات التأنيث **يلحق**
الماضى لتأنيث المسند اليه الجار نفيد الوجوب فلذا استثنى
عنه الظاهر الغير الحقيقى بقوله **فان كان ظاهرا غير حقيقى فخير**
والحق ان الالحاق هو المختار ان لم يكن فصل بين الفعل والمسند اليه
والمراد بالظاهر الغير الحقيقى ما يعمه وما فى حكمه من ظاهر الجمع غير المذكر

المذكر السالم الا انه اجمله اعتمادا على ما سبق من التفصيل فى بحث المذكر
والمؤنث **واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف** بقول علامة
التثنية على ان المراد ما لم يكن ضميرا وهى ما الحق الفعل الذى ذكر فاعله
نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون فان الملحق حينئذ علامة لا ضمير
فشارح فى هذه المسئلة بما اذا كان فاعل الفعل ظاهرا غفل عن العلامة
وفيه ايضا تنبيه على انه لو جعل العلامة ضميرا والظاهر بدلا لا
يندفع الضعف ولا يخفى ان المتبادر الالحاق بالماضى والمسئلة
غير مختصة فالاوضح واما الحاق علامة التثنية والجمعين بالفعل
فضعيف وفيه بعد ان المسئلة لا تختص بل يضعف قاموا *الفعل*
الزيدون ايضا لتحقق ان المراد ان الحاق العلامة عند ظهور
الفاعل ضعيف فالعبارة الواضحة واما الحاق علامة التثنية والجمعين
بالمسند عند ظهور الفاعل فضعيف **التنوين** فى الصحاح نونته *التنوين*
تنوينا والتنوين لا يكون الا فى الاسماء ظاهره ان التنوين متعد
الى مفعولين وهو فى اللغة ايضا اسم لهذه النون الساكنة وليس التنوين
بمعنى ادخال النون مطلقا كما فى بعض الشروح **نون ساكنة**
فى الرضى يدخل فيه نون نحو من لدن ولم يكن ويخرج بقوله تتبع الاخر *حركة*
ومنهم من تبعه وزاد فقال ولا يسقط التنوين بالنون فى
يا رجل انطلق فانها نون ساكنة تتبع حركة اللام لان المراد بالتبعية
التوقف عليها فى الوجود لا مجرد الكون بعدها وكل ذلك ليس بشىء فان
توهم دخول حروف الكلمة فى قوله نون كتوهم دخول ان فى
انسان ولو فى لو وما فى اما فى قوله حروف لشرط انو لو
واما فالادخال والاخراج مما لا يقبله الوهم فضلا عن عقل فاضل
فقول نون ساكنة جنس يشمل نون التوكيد ايضا فقوله **تتبع**
حركة الاخر اى فى الحدوث لا فى البقاء ولذا لم يحذف من قاض وفتى
مع سقوط حركة تتبعها فى الحدوث يخرج نون التوكيد فانه لا يتبع

حركة الاخر بل ملحق ساكن الاخر ويحذف لاجله الساكن كما فى اضربنْ ه
واضربنْ او يحرك كما فى اضربنّ فقوله **لتاكيد الفعل**
لمزيد توضيح وبيان فرق معنوى بينه وبين الخفيفة وبهذا ظهر ضعف
ما فى الشروح انه لاخراج الخفيفه **وهو التمكن والتنكير والعوض**
عطف على التمكن والتنكير غير ظاهر الصحة لان العوض ليس معنى التنوين
كالتمكن والتنكير **وكذا المقابلة والترنم** الا ان يجعل اللام للغرض ونقدر
فى التمكن والتنكير مضاف فيكون التقدير وهو لافادة التمكن والتنكير
ويعطف العوض على الافادة والمراد بالتمكن كونه منصرفا او
فى حكم المنصرف ليشمل تنوين غير المنصرف للضرورة والتناسب
قال الرضى وفصل تنوين التنكير مختص ببعض اسماء الاصوات واسم الفعل
فتقول صه بدل اسكت الان وصهٍ بدل اسكت وقتاما وغاق بالسكون
لصياح مخصوص بالدجاج وغاقٍ لصياح ما للدجاج وانا لا ارى
منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فيكون تنوين رجل
لكليهما فاذا سمى به خص بالتمكن هذا كلامه وتنوين العوض
يكون عوضا عن المضاف اليه كحينئذ اى حين اذ كان كذا فحذف
المضاف اليه وعوض التنوين ونحو مررت بكل قائما اى بكل رجل قائما
وتنوين المقابلة ما هو فى الجمع بالالف والتاء فانه لما كان فى الجمع
بالواو زايد على علامة الجمع وهو نون تحذف بالاضافة جعل فى الجمع
بالالف والتاء فى مقابلة التنوين الذى شانه ذلك وعند جار الله انه
تنوين التمكن وذلك لانه لا يجعل العلم من جموع المؤنث غير منصرف
ولا نعرف بالتانيث فى جمع المؤنث ونقول التاء فيه علامة الجمع وليست
لمحض التانيث فلا توثر فى منع الصرف ولا يصح تقدير تاء فيه للتانيث
لان وجود هذا التاء يمنع عن تقدير تاء اخرى والا لاجتمع علامتا تانيث
فلا يمكن فى عرفات وجود التنوين فيه علامة انه ليس للتمكن وكذا عند
من يقول عرفات بلا تنوين لكن بكسر فى النصب والجر وكذا عند من

من يقول عرفات بلا تنوين بالفتح **قال** الرضى والاشهر فى عرفات
مع التنوين والكسر وقال بعضهم التنوين فيه عوض من
منع الفتحة وتنوين الترنم ما يلحق اخر الابيات والمصاريع اما عوضا
عن حروف الاطلاق وهو مدة حاصلة من اشباع حركة الروى
المتحرك واما لا عوضا عن شى وهو ما يلحق الروى الساكن ويخرج
به الشعر عن الوزن ويكسر معه الروى دفعا لالتقاء الساكنين
او يفتح تشبيها بالنون الخفيفة اثبت الثانى الاخفش وانكره
الزجاج والسيرافى **قال** الرضى يسمى تنوين الترنم لان الترنم
التغنى وذلك **لا** نحو حرف الاطلاق يناسب الترنم ففى حذفه
بابدال التنوين ترك الترنم وصحح التسهيل ايضا بانه للاشعار بترك
الترنم ولا يخفى ان قول المصنف يدل على انه للترنم فالاولى ما قيل
ان هذا التنوين يسهل ترديد الصوت فى الخيشوم وهو من اسباب
الترنم وهذا التنوين لا ينافى اللام ويدخل فى الافعال قال الرضى
لم يوجد فى الحرف وان ليس وجوده فيه خارجا عن القياس وعدم
وجوده فى الحرف يستفاد من [illegible] التسهيل ايضا قياس
تنوين لا معنى له من الحروف لشامل **قلت** كعد سائر الزوائد
فتامل **ويحذف** اى التنوين وظاهره ان اى تنوين والمراد وجوب
الحذف **من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم** وفى بعض النسخ اخر والمراد
بالعلم اعم من الكنية واللقب والاسم فيقول ابو بكر بن محمد بلا تنوين
وهذا الحكم منقوض بزيد الظريف ابن عمر وحيث لا يحذف
تنوين زيد فالصواب العلم الموصوف بابن غير مفصول بشى مضافا
الى علم اخر هذا اذا لم يسم بشى مع التنوين حتى لو جعل التنوين جزء
الاسم لا يصح حذفه والمراد بابن الابن والابنة لا البنت ايضا لانه
لا يجب الحذف مع البنت بل فيه وجهان احدهما عدم الحذف
وفلان وفلانة وضل وطامر وهى فى حكم العلم فيقال ضل بن   ويجيء

نُكل وطامر بن طامر وزيد بن طامر وهي بن بي وهي بن زيد وبي
ابن بي وبي بن زيد والمراد الوصف النحوي فلا يحذف من زيد
ابن عمرو جملة وكما يحذف التنوين يحذف الف ابن خطا قيل دون اثبته
وقد يترك الحذف في ضرورة الشعر كقوله وجارية من قيس بن
ثعلبة كما يحذف من غير العلم المذكور فيها نحو حاتم الطائي وهاء
الماي وقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا نون
التاكيد خفيفة ساكنة حاصلة بحذف المتحركة عن المشددة
تخفيفا عند الكوفيين وعند البصريين كالثقيلة هي الاصل وثقيلة
مفتوحة هي كذلك في اصل الوضع اجماعا ولا يخفى انها تحتمل ان
تكون حاصلة بتضعيف الساكنة لمزيد التاكيد مع غير الالف فانها مع الالف
مكسورة كما سنذكر تختص بالفعل المستقبل المستعمل في الامر ولم يرد بالامر
ما هو المصطلح حتى لا يشمل ما دخله لام الامر بالمعنى المصدري والنهي
والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض نحو هلا تضربن ولقد جمع
الكل عبارة التسهيل تلحقان جوازا فعل الامر والمضارع التالي اداة طلب
وقلت في النفي الاولى والنفي قليلا لكونه في حيز قوله يختص وكلا
ينقض به الاختصاص والقلة في النفي بلا المتصلة بالفعل المضارع ممنوعة
وكيف لا وقد جعله ابن جني قياسا وقال ابن مالك هو كالنهي على
الاصح ولعله اراد بالنفي ما يشمل بحول لم وقال سيبويه يدخل بعد لم
تشبيها لها بلا النهي من جهة الجزم قال يحسبه الجاهل ما لم يعلما
شيخا على كرسيه معمما ولزمت في مثبت القسم اي في جواب
القسم المثبت وشارحه قال التركيب من باب جرد قطيفة اي
بكلمة ضعيفة والاولى ومثبت القسم لزوما لما عرفت وذلك متفق
بقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك وبقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى
الله تحشرون والصواب في مثبت القسم الخالي من حرف تنفيس او عن
جار متقدم [illegible] عليه متعلق به وكثرت في مثل اما تفعلن اي شرط

شرط زيد في دائرة ما من غير لزوم كما يتبادر من تما وهو المطابق للتسهيل
حيث قيد ما الزايدة بالجائزة الحذف لكن في الرضي سواء كانت حدث
ما كما في اما تفعلن وحيثما تفعلن وايهم ما تفعلن واياما تفعلن وانما
تكون ثمة او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما وبخلاف العليل
المكفوف بما ايضا نحو قلما وربما تفعلن وقد يلحق جواب الشرط من غير
ضرورة نحو قوله متى ما يأتك الخير ينفعا وربما يلحق اسم الفاعل اضطرارا
وربما لحقت المضارع الخالي عن الشرط وما قبلها اي نون التاكيد
مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم لتدل الضمة على الواو
المحذوفة في ما لم يحذف للاطراد ومع المخاطبة مكسور لتدل
الكسرة على اليا والاطراد وفيما عدا ذلك المذكور مفتوح و
منه التثنية والجمع وجمع المؤنث ومن قال عدّ ما قبل الف التثنية
والف الفصل ما قبل النون لان الالف ليس حاجزا حصينا فقد ترك
طريقا مبينا وتقول انت او العرب في التثنية وجمع المؤنث
اضربان واضربنان ولا تبالي بالتقاء الساكنين كما كنت تحاشى
في اضربونة واضربين لانهما اخف وحذف الالف فيهما متعذر
للالتباس في التثنية واجتماع المؤنثات في جمع المؤنث فجعل النون
فيهما بمنزلة الجزء لانه لا يثقل الكلمة بجعلها جزءا بخلاف جمع المذكر
والمخاطبة فلم يجعلا كلمة واحدة وعدا كلمتين ولا يدخلهما
الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه
يجوزه فيها كما يجوزه في حال الوقف او يدفع التقاء الساكنين بتحريك
النون بالكسر وعليه يحمل قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف على
قراءة ابن ذكوان وجعل التسهيل والرضي الكوفيين مع يونس
فان قلت يزول التقاء الساكنين في نحو اضربانني بالنون الخفيفة
مع الوقاية واضربان نعمان بادغام الخفيفة في نون نعمان قلت
منع سيبويه الدخول هنا ايضا لان التشديد غير لازم وهما

ما
ومتى ما

تفعلن م

الشرط من غير ما نحو
متى لم من تثقفن منهم
فليس بايب ابدا وقدم

اي النونان في غيرهما هذا القيد بالنسبة الى النون المشددة للاحتراز
عن المشددة فيهما وبالنسبة الى الخفيفة لبيان الواقع على مذهب
الجمهور اذ لا تكون الا في غيرهما مع الضمير البارز وهو واو
الجمع ويا المخاطبة كالمنفصل من الكلمة وفي حكم كلمة اخرى
فيعامل مع المد في الآخر اذ الا فيها معاملته مدة لاقت كلمة
منفصلة ساكنة الاولى فتحذف معها كما تحذف مع الكلمة المتصلة
وتحرك معها كما يحرك مع الكلمة المنفصلة فان لم يكن اي ان لم
يكن البارز في غيرهما وهو ثلثة اقسام ان يكون البارز فيهما او يكون
مستترا في غيرهما او لا يكون ضمير نحو هل يرين زيد فهو كالمتصل
وبهذا ظهر وجه مساغ اضربن واضربنان دون اضربون
واضربين والشارحون غفلوا عن مقصوده فجعلوا قوله
فان لم يكن اشارة الى ما يكون فيه ضمير مستتر فقط والمراد بكونه
كالمتصل انه كالجزء من الكلمة فصار واو اغزون في حكم حرف
علة في الوسط فكما لا يسقط في الامر حرف العلة في غير الآخر
لم يسقط في اغزون واذا ثبت ففتح لان ما قبل النون مفتوحة
في الواحد فثبت في هل تغزين على طبق اغزون رعاية للطرد
وهذا معنى قوله ومن ثم قيل هل ترين واغزون يعني دون
اغزن بحذف الواو كما في اغزوا لانه صار وسطا لكون النون
كالمتصل وترون كما قيل تروا القوم وترن كما قيل ترى القوم
واغزون لا اغزن واغزن كما يقال اغزوا الكفار واغزن
كما قيل اغزي الكفار وبهذا اندفع ما اعترض به الرضي ان كون
النون كالمتصل لا يوجب بقاء المد في الواحد لانه واو الجمع ايضا
كالمنفصل ولا يستقيم معه المد ولو اريد بالمتصل الف التثنية لا معنى
لحمل بقاء المدغم في اغزون محمولا على بقائها في اغزوا لانه ينقلب

ينتقل الكلام الى اغزوا فكما يقال في اغزوا والحرى في اغزون
فليس المحمل الا نظرا لما المشاقة على انه اذا انتقل الكلام الى اغزوا فانا
لم يحذف الواو ولانه لا موجب لحذفها فاذا صار اغزون مثله لم يحذف
فيه ايضا والخفيفة تحذف للساكنين ولا ينتقض باضربن فانه لم
يحذف للساكنين بل حذف المد لان المراد ساكنان اولهما النون
بدليل ان المحذوف للساكنين لا يكون الا الاول ولا يحرك
كالتنوين وفي الوقف كما يحذف التنوين فيرد ما حذف
لاجل الخفيفة بخلاف التنوين [illegible] احذف لاجله اذا سقط
بالوقف فيقال في قاض قاضي لا قاضي والمفتوح ما قبلها
تقلب الفا هذا [illegible] سابق ومن حسن خاتمة الكتاب
ختمها بالالف كما فتحها [illegible] كما انعم علينا بشرح الفن
في هذا الكتاب واتمه [illegible] بتمامه على وجه الصواب
والهمنا فيه بما لا يعد [illegible] فصل الخطاب وفقنا بشكر
يكون فيه حفظ للعتق [illegible] استجلاب واجعله دافعا
للعقاب ومقتضيا لحسن الماب وموجبا لجزيل الثواب وهدا به
لمن اقتدى به من العلماء والطلاب واجعله سببا لشفاعتهم دون
المخاصمة يوم الحساب الهي ليس في الاشتغال به مقدرتي
الا انه لم يكن تحت مقدرتي فلم اكتب فيه الا ما وهبتنيه كما نقص
المطر السحاب اللهم اجعله غيثا منبتا لمعارف كلامك في قلوب
الاحباب انبات المطر الازهار والحصر فيما هو طيب من التراب
الهي ارض الجنة فيعان وهذه زراعتي فيها رب واجب
مسئلتي وتقبل ضراعتي وصل على خير الوسايط بعدد المركبات
والبسايط صلوات تدعو الى شفاعتي وعلى اله وصحبه
الذين بعبوديتي لهم افتخاري وبراعتي امين والحمد لله رب العالمين

[illegible]

من الكتب التي ... الفقير
الى الله ...
محمد المدعو ...
وكفى ...